UN LIBRARY
FEB 19 1991
UN/SA COLL.

مجلـــس الأمـــن

الوثائق الرسمية

السنة الأربعون

ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥

الأمـــم المتحـــدة

مجلـــس الأمـــن

الوثائق الرسمية

السنة الأربعون

ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥

الأمـــم المتحـــدة

نيويورك ، ١٩٩٠

ملاحظـــــة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وعادة تُنشر وثائق مجلس الأمن (ورمزها S/....) في ملاحق ربع سنوية عن **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. ويشير تاريخ الوثيقة إلى الملحق الذي ترد فيه، أو الذي ترد فيه معلومات عنها.

وتنشر قرارات مجلس الأمن، التي تُرقّم وفقاً لنظام اعتمد في عام ١٩٦٤، في مجلدات سنوية عن **قرارات ومقررات مجلس الأمن**. أما النظام الجديد، الذي طبّق بأثر رجعي على القرارات المتخذة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، فقد أصبح معمولاً به منذ ذلك التاريخ.

ثبت وثائق مجلس الأمن الصادرة في الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥

ملاحظة - تظهر عناوين الوثائق المطبوعة في هذا الملحق بالخط السميك. أما الوثائق الأخرى فإما أن يكون أمامها إشارة إلى مرجع أو يكون بالاستطاعة الاطلاع عليها في مكتبة داغ همرشولد.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/16880/ Add. 11-23	١ و٣ و٨ و١٥ و٢٩ نيسان/أبريل و١ و٦ و٢٠ و٢٢ و٣٠ أيار/مايو و١١ و١٣ و٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥		بيان موجز أعده الأمين العام عن المسائل المعروضة على مجلس الأمن وعن المرحلة التي بلغها النظر في تلك المسائل		
S/17069	١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		١
S/17070	١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١
S/17071	١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسبانيا		٢
S/17072	١ نيسان/أبريل١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى		٢
S/17073	١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٣
S/17074	٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٤

* تطابق الحروف الواردة في هذا العمود الحروف الواردة في الصفحة ث من الفهرس وتبين موضوع الوثائق التي تشير إليها.

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17075	٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		٤
S/17076	٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية		٥
S/17077	٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٦
S/17078	٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٦
S/17079	٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٧
S/17080	٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان		٧
S/17081	٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	و	رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية		٨
S/17082	٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق اعتماد نائب ممثل استراليا في مجلس الأمن والممثل المناوب لها فيه		
S/17083	٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٩
S/17084	٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٩
S/17085	٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		١٢
S/17086	٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل الصين والممثل المناوب لها في مجلس الأمن		
S/17087	٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٣

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17088	٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٣
S/17089	٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤
S/17090	٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤
S/17091	٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		١٥
S/17092	١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		١٦
S/17093	١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥		١٧
S/17094	١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٢٤
S/17095 [و Corr.1]	١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢٤
S/17096	١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢٥
S/17097	١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	تقرير الأمين العام عن زيارته لايران والعراق		٢٧
S/17098	١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٢٨
S/17099 [و Corr.1]	١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٣٠
S/17100	١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	مشروع قرار	اعتمد بدون تغيير، انظر القرار ٥٦١ (١٩٨٥)	
S/17101	١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٣٣

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17102	١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٣٤
S/17103	١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		٣٥
S/17104	١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٣٥
S/17105	١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥		مذكرة من الأمين العام يحيل بموجبها تقرير حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إدارة إقليم جزر المحيط الهادىء المشمول بالوصاية عن الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤	For the report, see *37th Annual Report to the United Nations on the Admininstration of the Trust territory of the Pacific Islandx. October 1, 1983 to September 30, 1984* (Department of State publication 9418)	
S/17106	١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		٤٤
S/17107	١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		٤٥
S/17108	١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٤٦
S/17109	١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٤٧
S/17110	١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٤٧
S/17111	١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الامارات العربية المتحدة		٤٨
S/17112	١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٤٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17113	١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اثيوبيا		٤٩
S/17114	٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الهند		٥٠
S/17115	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٥١
S/17116	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٥١
S/17117	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٥٢
S/17118	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		٥٣
S/17119	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية		٥٧
S/17120	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		٥٧
S/17121	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٥٨
S/17122	٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٥٨
S/17123	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا		٦٠
S/17124	٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين		٦٠
S/17125	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل استراليا		٦١

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17126	٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٦٤
S/17127 و Add.1	٢٤ و ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام		٦٥
S/17128	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل مصر		٦٧
S/17129	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٦٧
S/17130	٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥		مذكرة من رئيس مجلس الأمن تضم نص البيان الذي أدلى به في المجلس نيابة عن أعضائه في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥	للاطلاع على نص البيان انظر محضر الجلسة ٢٥٧٦ ؛ انظر أيضاً قرارات ومقررات مجلس الأمن ١٩٨٥ ، الصفحتان ١١ و ١٢ .	
S/17131	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٦٨
S/17132 و Corr.1]	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٦٨
S/17133	٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٦٩
S/17134	٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		٧٢
S/17135	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٧٣
S/17136	٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٧٥
S/17137	١ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٧٦
S/17138	٢ أيار/مايو ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اندونيسيا يحيل بموجبها نسخة من الإعلان الصادر عن الاجتماع	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/276- S/17138	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
			التذكاري المعقود احتفالاً بالذكرى السنوية الثلاثين للمؤتمر الآسيوي الافريقي في باندونغ في الفترة ٢٤ ـ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥		
S/17139	٢ أيار/مايو ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		٧٦
S/17140 و Add.1	٢ و ٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ج	مذكرة شفوية مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السويد		٧٧
S/17141	٢ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية		٨٠
S/17142	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تضم نص الإعلان الذي اعتمدته اللجنة الخاصة في جلستها ٥٦٤ المعقودة إحياءً للذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاربفيل	أصدرت أيضاً كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت الرمز A/40/213 بتاريخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥	
S/17143	٢ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٨١
S/17144	٢ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٨١
S/17145	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ج ، ز	رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٨٢
S/17146	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للّجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		٨٢
S/17147	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام	انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن ، ١٩٨٥ الصفحة ٤	
S/17148	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن	المرجع نفسه	
S/17149	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٨٤
S/17150	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ى	رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٨٤

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17151	٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	مذكرة من رئيس مجلس الأمن تتضمن نص البيان الذي أصدره في ٣ أيار/مايو باسم أعضاء المجلس	للاطلاع على نص البيان، انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٥، الصفحة ١٨	
S/17152	٥ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		٨٦
S/17153	٦ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٩٠
S/17154	٦ أيار/مايو ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية في مجلس الأمن		
S/17155	٦ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩٠
S/17156	٦ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		٩١
S/17157	٦ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	مذكرة من الأمين العام		٩١
S/17158	٦ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩٢
S/17159	٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجزائر		٩٢
S/17160	٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٩٣
S/17161	٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٩٤
S/17162	٧ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٩٤
S/17163	٧ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند		٩٥
S/17164	٨ أيار/مايو ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بولندا [بخصوص تعزيز الأمن الدولي أو العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف]		٩٦
S/17165	٨ أيار/مايو ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		٩٨
S/17166	٨ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل البرازيل		٩٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17167	٨ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٩٩
S/17168	٨ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	مذكرة من الأمين العام		١٠٠
S/17169	٩ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوروغواي		١٠١
S/17170	٩ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية		١٠١
S/17171	٩ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل سورينام		١٠٢
S/17172	٩ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	نيكاراغوا : مشروع قرار		١٠٢
S/17173	٩ أيار/مايو ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان [بخصوص الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للأمم المتحدة والاحتفال بالسنة الدولية للسلم]		١٠٣
S/17174	٩ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السلفادور		١٠٤
S/17175	١٠ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فنزويلا		١٠٦
S/17176	١٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٠٧
S/17177	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥		١٠٧
S/17178	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هندوراس		١١١
S/17179	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١١١
S/17180	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١١٤
S/17181	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١١٥
S/17182	١٣ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١١٥

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17183	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ج	مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اندونيسيا		١١٦
S/17184	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند يحيل بموجبها الوثيقة الختامية التي اعتمدها الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا، الذي عقد في نيودلهي من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/307-S/17184	
S/17185	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١١٦
S/17186 [و Corr.1]	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١١٧
S/17187	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١١٨
S/17188	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١١٩
S/17189	١٤ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بوليفيا		١٢٠
S/17190	١٥ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أوروغواي		١٢٠
S/17191	١٥ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل استراليا		١٢١
S/17192	١٥ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		١٢٢
S/17193	١٥ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هندوراس		١٢٢
S/17194	١٦ أيار/مايو ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٢٣
S/17195	١٦ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية [بشأن نزع السلاح أيضاً]		١٢٤
S/17196	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية للأرجنتين		١٢٥
S/17197	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/319-S/17197	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
			لمناهضة الفصل العنصري يحيل بموجبها نص الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بحالة النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري الذي عقد في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥		
S/17198	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ى	رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٢٦
S/17199	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٣٠
S/17200	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٣٠
S/17201	١٧ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٣٢
S/17202	٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	مشروع قرار	اعتمد بدون تغيير، انظر القرار ٥٦٣ (١٩٨٥)	
S/17203	٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		١٣٢
S/17204	٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٣٣
S/17205	٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السودان		١٣٤
S/17206	٢١ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	مذكرة من رئيس مجلس الأمن تضم نص البيان الذي أدلى به أمام المجلس في أعقاب اعتماد القرار ٥٦٣ (١٩٨٥)	للاطلاع على نص البيان، انظر محضر اجتماع الجلسة ٢٥٨١؛ انظر أيضاً قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٥، الصفحتان ٤ و ٥	
S/17207	٢١ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان		١٣٥
S/17208 [Corr.1]	٢١ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		١٣٥
S/17209	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية يحيل بموجبها وثيقة بعنوان "الحالة في كمبوتشيا أثناء الفصل السابع من الجفاف (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ - نيسان/	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/331-S/17209	

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
			أبريل ١٩٨٥)" مقتبس نصها من بلاغ أصدرته القيادة العليا للجيش الوطني لكمبوتشيا بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥		
S/17210	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر		١٣٦
S/17211	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٣٨
S/17212	٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٣٩
S/17213	٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الهند		١٤٠
S/17214	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٤١
S/17215	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	مذكرة من رئيس مجلس الأمن تضم البيان الذي أصدره باسم أعضاء مجلس الأمن في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	للاطلاع على نص البيان، انظر قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١٩٨٥، الصفحة ٥	
S/17216	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤١
S/17217	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤٢
S/17218	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٤٣
S/17219	٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف		١٤٤
S/17220	٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤٤
S/17221	٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤٥
S/17222	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل موزامبيق		١٤٦

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17223	٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤٦
S/17224	٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥	ج	رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري بالنيابة يحيل بموجبها الإعلان الذي اعتمده المؤتمر الدولي المعني بمقاطعة جنوب افريقيا في ميدان الألعاب الرياضية، الذي عقد في باريس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ١٩٨٥	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/343-S/17224	
S/17225	٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٤٧
S/17226	٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٤٧
S/17227 و Add.1 و Add.2	٣١ أيار/مايو و ١١ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥		١٤٨
S/17228	٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر		١٥٦
S/17229	٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		١٥٦
S/17230	٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق		١٥٨
S/17231	٣١ أيار/مايو ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		١٥٩
S/17232	٣١ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	مشروع قرار	اعتمد بدون تغيير، انظر القرار ٥٦٤ (١٩٨٥)	
S/17233	٣١ أيار/مايو ١٩٨٥	ك	رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأرجنتين		١٦١
S/17234	٣١ أيار/مايو ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٨٢	
S/17235	٣١ أيار/مايو ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية		١٦٢

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17236	٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٦٢
S/17237	٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٦٣
S/17238	٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٦٣
S/17239	٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمجلس الأمن		
S/17240	٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن		
S/17241	٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٦٤
S/17242 [Corr.1]	٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	تقرير إضافي للأمين العام متعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا		١٦٥
S/17243	٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة يحيل بموجبها نص بيان اعتمده المجلس في جلسته ٤٣٩ المعقودة في فيينا في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	عممت تحت الرمز المزدوج A/40/360- S/17243 للاطلاع على نص البيان. انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٤، الفقرة ١٠٦٢	
S/17244	٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو ومدغشقر ومصر	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٨٤	
S/17245	٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٧٢
S/17246	٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا		١٧٢
S/17247	٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية		١٧٣

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17248	٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٧٥
S/17249	١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونية ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة يحيل بموجبها نص مقرر بشأن مسألة ناميبيا اعتمدته بتوافق الآراء اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في جلستها ١٢٧٦ المعقودة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ في تونس، ويسترعى بها الانتباه إلى الفقرات ٩ و ١٥ و ٢١ من المقرر.	للاطلاع على النص الكامل للمقرر انظر الوثيقة A/AC.109/830	
S/17250	١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٧٥
S/17251	١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ايرلندا وايطاليا والسويد وغانا وفرنسا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال وهولندا		١٧٦
S/17252	١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هندوراس		١٧٧
S/17253	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل منغوليا		١٧٧
S/17254	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥		تقرير للأمين العام بشأن وثائق تفويض نائب ممثل مصر في مجلس الأمن		
S/17255	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السودان	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٨٥	
S/17256	١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		١٧٨
S/17257	١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٧٩
S/17258	١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		١٧٩

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17259	١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥		تقرير من الأمين العام بشأن وثائق تفويض الممثل المناوب لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمجلس الأمن		
S/17260	١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		١٨٠
S/17261	١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٨١
S/17262	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة يحيل بموجبها الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الجلسات العامة الاستثنائية لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا والمعقودة في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	عممت تحت الرمز المزدوج S/17262 - A/40/275 للاطلاع على نص الوثيقة الختامية انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الأربعون، الملحق رقم ٢٤، الفقرة ٥١٣	
S/17263	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا		١٨٢
S/17264	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو ومدغشقر ومصر	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٨٨	
S/17265	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو ومدغشقر ومصر	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٨٩	
S/17266	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	مشروع قرار	اعتمد بدون تغيير، انظر القرار ٥٦٥ (١٩٨٥)	
S/17267	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا		١٨٣
S/17268	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		١٨٣
S/17269	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		١٨٤
S/17270	١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار		١٨٤

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17271	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي بوركينا فاصو ومدغشقر ومصر	ضمّنت في محضر الجلسة ٢٥٩٢	
S/17272	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فنزويلا		١٨٦
S/17273	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا		١٨٧
S/17274	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بوتسوانا		١٨٨
S/17275	١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٨٩
S/17276	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ط	رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٩٠
S/17277	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا		١٩٢
S/17278	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زمبابوي		١٩٢
S/17279	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بوتسوانا		١٩٣
S/17280	١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل سري لانكا		١٩٤
S/17281	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٩٤
S/17282	١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا		١٩٥
S/17283	١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية		١٩٦
S/17284	١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	بوركينا فاصو، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، ومدغشقر، ومصر، والهند: مشروع قرار		١٩٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17284/Rev.1	١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	بوركينا فاصو، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، ومدغشقر، ومصر، والهند: مشروع قرار منقح		١٩٨
S/17284/Rev.2	١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار منقح	اعتمد بدون تغيير، انظر القرار ٥٦٦ (١٩٨٥)	
S/17285	١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند		١٩٨
S/17286	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ل	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار	المصدر السابق، القرار ٥٦٧ (١٩٨٥)	
S/17287	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة		١٩٩
S/17288	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز، ل، م	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسبانيا		٢٠٠
S/17289	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز، م	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا		٢٠٠
S/17290	٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل ليبريا		٢٠١
S/17291	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار	المصدر السابق، القرار ٥٦٨ (١٩٨٥)	
S/17292	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٢٠٢
S/17293	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	أ	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل		٢٠٢
S/17294	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ل	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل		٢٠٣
S/17295	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢٠٤
S/17296	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢٠٦
S/17297	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢٠٧

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع*	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17298	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ز	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل		٢٠٨
S/17299	٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢٠٨
S/17300	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢٠٩
S/17301	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما		٢١٠
S/17302	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٢١١
S/17303	٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان		٢١٢
S/17304	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ي	رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص		٢١٢
S/17305	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ح	رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان		٢١٣
S/17306	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢١٤
S/17307	٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢١٥
S/17308	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس		٢١٦
S/17309	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢١٧
S/17310	٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السودان		٢١٨
S/17311	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	د	رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام		٢١٨

رقم الوثيقة	التاريخ	الموضوع *	العنوان	الملاحظات والمراجع	الصفحة
S/17312	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا		٢١٩
S/17313	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	ب	رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية		٢٢٠
S/17314	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	م	رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل		٢٢١
S/17315	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥	هـ	رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا		٢٢١
S/17316 و Corr.1	٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥		رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بابوا غينيا الجديدة [بشأن كاليدونيا الجديدة]		٢٢٢

فهـــرس

المسائل التي ناقشها مجلس الأمن أو التي عرضت عليه في الفترة التي يتناولها هذا الملحق

أ الحالة في الشرق الأوسط

ب الحالة بين العراق وايران

ج مسألة جنوب افريقيا

د برقية مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من نائب رئيس الوزراء المكلف بالشؤون الخارجية لكمبوتشيا الديمقراطية

هـ رسالتان مؤرختان في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ و ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهتان إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا ورسائل أخرى تتعلق بالتطورات في أمريكا الوسطى

و رسائل تتعلق بالعلاقات بين الجماهيرية العربية الليبية والولايات المتحدة الأمريكية

ز الحالة في ناميبيا

ح رسالة مؤرخة في ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي ٥٢ دولة عضواً [أفغانستان]

ط رسالة مؤرخة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

ي الحالة في قبرص

ك رسائل تتعلق بالحالة في منطقة جزر فوكلاند (جزر مالفيناس)

ل شكوى أنجولا ضد جنوب افريقيا

م شكوى بتسوانا ضد جنوب افريقيا

الوثيـقة S/17069 *

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أود أن استرعي انتباهكم إلى بعض البيانات المتعلقة بالسياسة في الأراضي المحتلة، بالضفـة الغـربية وغـزة، التـي أدلى بهـا موظفون رسميون في الحكومة الاسرائيلية في الآونة الأخيرة.

ففي ٢١ آذار/مارس ١٩٨٥، ذكرت وكالة البرق اليهودية، وصحيفة جيروزاليم بوست، أن وزير الدفاع اسحق رابين، أكد للمستوطنين اليهود في منطقة قطيف في قطاع غزة، أن هذه المنطقة "يجب أن تظـل في جميع الأحـوال، جزءًا لا ينفصـم عن دولـة اسرائيل". وذكر عنه أيضاً قوله إن هذه الأرض "من النـاحية الجغـرافية، ظلـت دومـاً جزءًا من أرض اسرائيل كما جاءت في الكتاب المقدس".

وعزى إلى رئيس الوزراء شمعون بيريز، بيان مشابه يتعلق بوادي الأردن. حيث ذكرت صحيفة هاآرتس، في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٥، أن رئيس الوزراء أكد للمستوطنين في المنطقة، أن وادي الأردن جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف يعتريها قلق بالغ بشأن هذه البيانات التي تمثل تأكيداً آخر على سياسـة ضم الأراضي المحتلـة التـي تمارسهـا حكومـة اسرائيل.

لذلك، أود أن أكرر رأي اللجنة ومفاده أن هذه السياسة تمثل انتهاكاً لالتزامات اسرائيل بموجب ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية جنيف الرابعة[1]، والعديد من قرارات الأمم المتحدة، وأنها تهدد بالخطر السلم والأمن في المنطقة، وتنال من المساعي الدولية الرامية إلى تسهيل التوصل إلى حل سلمي.

وأرجو، في الختام أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماسامبا ساري
رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/215-S/17069.

الوثيـقة S/17070

رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن ألفت انتباهكم على سبيل الاستعجال إلى ما يلي:

اضطُـرّت جمهورية ايران الاسلامية إلى اتخاذ بعض التدابير الانتقامية بعد أكثر من عامين من المعاناة من الانتهاكات العراقية للقانون الانساني الدولي ولسائر الاتفاقيـات المتعلقـة بشن الأعمال العدائية، ونظراً لأن الأجهزة ذات الدوافع السياسية في الأمم المتحدة لم تأبه بالنداءات المتكررة التي وجهتها سلطات جمهورية ايران الاسلامية إلى المجتمع الدولي بشأن تلك الانتهاكات. إلا أننا أوضحنا أننا سنجنّب المدن العراقية المقدسة الأربع. كربلاء والنجف والكاظمين وسامراء، أي تدابير انتقامية. ومما يؤسف له أننا علمنا أن حكّام العراق يعتزمون القيام بأنشطة تخريبية في تلك المدن بغرض تحميل الجمهورية الاسلامية مسؤولية القيام بتلك الأنشطة. وفي حين أن جمهورية ايران

الاسلامية تدين مخططات حكام العراق الشيطانية تلك، فإنها تكرر التزامها بالامتناع عن اتخاذ أي تدابير انتقامية ضد المدن سالفة الذكر. بيد أننا قلقون بالغ القلق بشأن سلامة السكان المدنيين وكذلك سلامة العتبات المقدّسة الاسلامية في هذه المدن، وندعو المجتمع الدولي إلى توبيخ حكّام العراق بسبب هذا الموضوع.

مراعاة للطابع العاجل لهذه الوثيقة أكون ممتنّا للغاية لو تكرمتم بتوزيع هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17071

رسالة مؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسبانيا

[الأصل: بالاسبانية]
[١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل اليكم نص بيان الحكومة الاسبانية الصادر في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥، في ختام اجتماع مجلس الوزراء، بشأن تفشي أعمال العنف في جنوب افريقيا.

" إن الحكومة الاسبانية تشجب بشدة تفشي أعمال العنف والقمع التي حدثت مؤخراً في أنحاء شتى من جمهورية افريقيا على يد الشرطة ضد السكان السود وغيرهم من المناهضين للفصل العنصري.

" إن الحكومة الاسبانية ترى، وهي تدين بشدة ما يحدث من أعمال العنف، أن الجذور الضاربة لهذه الأحداث إنما تكمن في نظام الفصل العنصري وفي سياسة تشريد السكان بالقوة، الأمر الذي ترفضه اسبانيا في جميع المحافل رفضاً أكيداً".

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خايمي دي بينييس
الممثل الدائم لاسبانيا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17072 *

رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

[الأصل: بالانكليزية]
[١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

عقد الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، الذي توليت رئاسته في اجتماعه ٨٨ المعقود في ١ آذار/مارس ١٩٨٥، اجتماعاً عاجلاً، بناءً على طلب المفوض العام للأونروا، لتلقي معلومات مستكملة عن الأزمة المالية المحدقة بالوكالة والتي

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/216-S/17072.

تعرّض استمرار عملها للخطر. واستمع الفريق العامل إلى تقرير مفصّل من المراقب المالي للأونروا، كما وافق على اتخاذ عدة تدابير لمساعدة المفوض العام في مساعيه لجمع الأموال. وقد أعدّ الفريق العامل تقريراً خاصاً [٢] وسيجري توزيعه.

وقد أفاد المفوض العام الفريق العامل بأن الدخل المتوقع في عام ١٩٨٥ أقل بكثير مما هو مطلوب لمواصلة تقديم خدمات الوكالة إلى اللاجئين الفلسطينيين حتى نهاية العام. وكما تعلمون، فقد أجرى المفوض العام بالفعل تخفيضات شديدة في ميزانية التشغيل لعام ١٩٨٥، وأدى بذلك إلى خفض النفقات بمقدار ٤٠ مليون دولار. ومع ذلك، لا تزال هناك احتياجات نقدية مقدارها ٢٧ مليون دولار يتعين ضمان تدبيرها بحلول أيار/مايو المقبل. ومن الواضح أن المفوض العام، وقد بذل كل مسعى ممكن لتخفيض النفقات، يجب أن يعوّل على التبرعات الإضافية لسد هذه الفجوة.

فإذا لم يتسن جمع هذا المبلغ، فإن عواقب ذلك ستكون، بلا شك، بالغة الخطورة: فسيتعين خفض الخدمات التي تقدّم إلى اللاجئين، الأمر الذي سيؤثر حتماً في برنامج التعليم البالغ الأهمية، وسيشكل خطورة على استمرار عمل عدد كبير من الموظفين الفلسطينيين المعينين محلياً والذين يبلغ عددهم ٠٠٠ ١٧ موظف.

ويعتقد أعضاء الفريق العامل أنه يجب توعية المجتمع الدولي بالحالة المالية الحرجة التي تواجه الوكالة، وبمسيس الحاجة للحصول على أموال إضافية، إذا أريد لها الاستمرار في القيام بدورها الحيوي الانساني والسياسي في الشرق الأوسط.

كما يدرك أعضاء الفريق العامل تأييدكم القوي الذي قدمتموه في الماضي للأونروا، ويدركون مساعيكم في هذه الساعة الحرجة. وقد طلبوا مني أن أعبّر لكم، ولأعضاء المنظمة عن قلقهم العميق بشأن هذه الحالة المنذرة بالخطر، وأن أطلعكم على تأييدهم للنداء العاجل للمفوض العام بشأن تدبير مبلغ ٢٧ مليون دولار، وهو النداء الذي يحثون على أن تجرى الاستجابة له في الوقت المناسب وبسخاء. وقد أذن لي الفريق العامل أيضاً بأن اتخذ أية خطوات ممكنة أخرى، بالتشاور معكم ومع المفوض العام، لتقديم المساعدة في مساعي جمع الأموال الإضافية.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ايلتر تركمان
رئيس الفريق العامل
المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

الوثيقة S/17073

رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل لكم نص رسالة السيد علي أكبر ولاياتي، وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية.

وسأكون ممتنّا للغاية إذا أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجّهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

أود أن استرعي انتباهكم إلى أن القوات المسلحة لجمهورية ايران الاسلامية أطلقت قذيفتين أرض ـ أرض على بغداد، انتقاماً لقيام القوات العراقية، في وقت مبكر من صباح يوم ٣١ آذار/مارس ١٩٨٥، بقصف المدن والمناطق المدنية في جمهورية ايران الاسلامية.

وكما تعرفون تمام المعرفة، فإنه رغم نداءاتكم S/16611 المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٤ و S/17018 المؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ للنظام العراقي بمراعاة القانون الدولي، والامتثال لالتزامه الدولي بالامتناع عن مهاجمة المناطق ذات الطابع المدني المحض، يواصل حكّام العراق شن هذه الهجمات، علاوة على الهجمات التي تتعرض لها السفن التجارية في الخليج الفارسي، وتوجيه التهديدات للطيران المدني، واستخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد برهنت جمهورية ايران الاسلامية على قدرتها على شن انتقام من نفس النوع، رغم كرهها الشديد لهذه التدابير الانتقامية المفروضة عليها، كما أنها مستعدة لإيقافها في أسرع وقت ممكن. ومع ذلك، وإلى أن يحين الوقت الذي يكون النظام العراقي فيه مستعداً للامتثال للقوانين الانسانية الدولية المتعلقة بشن الحرب، فسوف نحتفظ لأنفسنا بحق الانتقام رغم أن ذلك يخالف ما نريد.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

الوثيقة S/17074 *

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل اليكم طياً لعلمكم، بياناً أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ يفضح فيه مناورة فييت نام البالية المتعلقة بسحب قواتها جزئياً من كمبوتشيا.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أدلى به المتحدث باسم وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥

مرة أخرى، تخادع سلطات هانوي فتعلن مؤخراً أنها ستسحب بعض قواتها المعتدية من كمبوتشيا. ومرة أخرى، توضح هذه المناورة المضللة للرأي العام العالمي الطبيعة الحقيقية لهانوي التي لا تخجل من عرض الخدعة تلو الأخرى.

وفيما مضى، وفي كل مرة تدّعي فيها سلطات هانوي سحب بعض قواتها المعتدية من كمبوتشيا، كانت تقوم بدلاً من ذلك بحشد قواتها الموجودة بالفعل في كمبوتشيا، علاوة على القوات التي ترسلها كتعزيزلها من جنوب فييت نام وشماله، لشن هجمات ضد السكان المدنيين الكمبوتشيين المقيمين في مخيمات على طول الحدود، وذبحهم بوحشية، واقتحام أراضي مملكة تايلند. وخلال هذا العام، حيث تزايدت الصعوبات التي واجهت سلطات هانوي في ميدان المعارك في كمبوتشيا، فقد عمدت إلى عمل نفس الشيء، وربما بوحشية تزيد عن الأعوام السابقة. وتجرؤ سلطات هانوي، في الوقت الذي لا تزال فيه قواتها الغازية موجودة في أراضي مملكة تايلند، على أن تدعي، بغطرسة شديدة أنها ستسحب مرة أخرى بعض قواتها المعتدية من كمبوتشيا. وربما تكون المناورة الفييتنامية في عام ١٩٨٢، المتعلقة بسحب قواتها جزئياً من كمبوتشيا قد خدعت البعض. أما في عام ١٩٨٣، فلم تأخذ الأكثرية هذه المناورة مأخذ الجد، وفي العام الحالي لا يصدقها أحد، عدا سادتهم ومؤيديهم الذين يساعدون في نشر هذه الأخبار المخادعة. لقد أضحت الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي في الواقع تدرك تمام الإدراك الطبيعة الحقيقية التوسعية لسلطات هانوي، ولاستراتيجيتها الرامية إلى ابتلاع كمبوتشيا داخل "اتحاد الهند الصينية" الفييتنامي. إن المجتمع العالمي يعارضهم بصورة متزايدة، ويطالبهم بسحب قواتهم المعتدية من كمبوتشيا انسحاباً غير مشروط وكاملاً، امتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي اعتمدت سنوياً خلال السنوات الست الماضية.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/218-S/17074.

الوثيقة S/17075 *

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، بأن أطلب تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة في ١ نيسان/أبريل والموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/219-S/17075.

لدى الأمم المتحدة، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد المسفر
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

أود أن أشير إلى اتصالاتي الهاتفية مع أعضاء مكتب الأمين العام يوم السبت الموافق ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥، وأن أبلغكم التعليمات التي تلقيتها من الرئيس عرفات والتي تعبّر عن قلق منظمة التحرير الفلسطينية إزاء الهجمات الإجرامية على مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة والمية مية. وفيما يلي تسلسل وقوع هذه الهجمات:

في يوم الجمعة الموافق ٢٩ آذار/مارس، تعرض كل من مخيمي اللاجئين لقصف من المدفعية الاسرائيلية والعناصر اللبنانية الفاشية في مغدوشة. وامتد القصف إلى صيدا وأسفر عن عدد من الإصابات. وفي يوم السبت ٣٠ آذار/مارس، أستأنفت هذه العناصر اللبنانية الفاشية قصفها تحت حماية المدفعية الاسرائيلية، وأدّى ذلك إلى قتل ٤٦ لاجئاً فلسطينياً وجرح ٨٢ آخرين. وكان عدد الإصابات في صيدا نفسها ١٥ شخصاً (بين قتيل وجريح).

وفي يوم الأحد ٣١ آذار/مارس، تركّز القصف الشديد على كل من مخيمي اللاجئين في عين الحلوة والمية مية. وزحف عدد من عناصر القوات اللبنانية الانفصالية الفاشية نحو مخيمي اللاجئين في المية مية ومار الياس للسيطرة على المخيمين. وأمكن وقف هذا الزحف بفضل الجهود البطولية المشتركة للفلسطينيين واللبنانيين وقوات من الجيش اللبناني.

وفي الوقت نفسه، ضربت البحرية الاسرائيلية نطاقاً بحرياً حول صيدا وبيروت. واعترضت الزوارق الحربية الاسرائيلية عدداً من سفن وزوارق الركاب وصادرت حمولتها. وقامت ثلاثة زوارق حربية اسرائيلية بعملية قرصنة عندما اعترضت السفينة اللبنانية خليل وهيب في الساعة ٥/٠٠ يوم السبت ٣٠ آذار/مارس. فقد صعدت القوات الاسرائيلية إلى السفينة واختطفت ستة فلسطينيين كانوا على متنها، واتجهت بهم صوب اسرائيل. والفلسطينيون المختطفون الستة هم: محمد محمود درويش، رياض شحادة، جهاد السهلة، عبده أفندي، سعيد دمّوج، سامي (اسم العائلة غير معروف).

وإن الرئيس عرفات إذ يقدم هذه الحقائق ليهيب بالأمين العام ومجلس الأمن أيضاً أن يتخذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الأعمال الاسرائيلية الإجرامية التي أدت إلى وفاة هذا العدد الكبير من المدنيين الأبرياء. فهذه الأفعال يمكن اعتبارها ضرباً من جرائم إبادة الجنس. كما يدعوكم الرئيس عرفات إلى ضمان إطلاق سراح الفلسطينيين الستة المختطفين.

ويود الرئيس عرفات أن يؤكد لكم أنه ما زال على موقفه من أن الأمم المتحدة مسؤولة عن سلامة وأمن جميع المدنيين في جنوب لبنان، لا سيما اللاجئون الفلسطينيون.

الوثيقة S/17076

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الالمانية تحياته إلى الأمين العام، ويتشرف بموافاته بما يلي بالاشارة إلى مذكرته المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية تدين دائماً، ودون هوادة، سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا العنصرية. وهي تؤيد دون شروط جميع قرارات مجلس الأمن التي ترمي إلى وقف هذه السياسة.

والجمهورية الديمقراطية الألمانية ترى أنها مضطرة إلى القول بأن جنوب افريقيا تبذل جهوداً متزايدة لإدامة نظامها المتعلّق بالعزل العرقي والحقد العنصري. وهي تواصل الاحتلال غير الشرعي لناميبيا، تحدياً منها لجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن والجمعية العامة. وتقوم دولة الفصل العنصري هذه بتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، عن طريق أعمالها العدوانية المستمرة وإثارة القلاقل والإرهاب الرسمي ضد البلدان المستقلة المجاورة واطراد تعاظم قوتها العسكرية. وفي هذا الصدد، يوجد بالطبع قلق خاص إزاء سعي بريتوريا للحصول على أسلحة نووية. ومن ثم، فإن الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد بإصرار تلك المطالبات الدولية المتزايدة بأن تفرض جزاءات شاملة ضد جنوب افريقيا، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وهي تشجب جميع تلك القوى التي تسمح ببقاء نظام الفصل العنصري هذا الذي يعرّض السلم للخطر، من خلال الحيلولة دون توقيع الجزاءات الشاملة وإغفال قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧).

وترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنه لابد من سد جميع الثغرات التي قد لاتزال قائمة في حظر السلاح المفروض على هذه الدولة العنصرية.

والجمهورية الديمقراطية الالمانية تثني على قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) بوصفه خطوة هامة جديدة نحو تعزيز حظر السلاح الصادر بموجب القرار ٤١٨ (١٩٧٧). وهي تؤكد من جديد أنها لا تحتفظ بأي علاقات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية أو غيرها مع جنوب افريقيا، وأنها تتصرف في حدود المراعاة التامة لأحكام القرار ٥٥٨ (١٩٨٤).

وفي حالة تعميم هذه الرسالة، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، سيكون ذلك موضع تقدير كبير.

الوثيقة S/17077 *

رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيا مذكرة الاحتجاج التي وجّهها وزير خارجية هندوراس بالنيابة السيد خوسيه توماس أريتا فايّي، في ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥، إلى وزير خارجية نيكاراغوا، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، وفيما يلي نصها:

" أكتب إليكم لأنقل لكم أشد احتجاج من حكومة هندوراس على انتهاك أرض الوطن من جانب ١٧ جندياً وضابط من الجيش الشعبي الساندينيي، تم نقلهم جميعاً في سبع شاحنات، حيث قاموا في الساعات الأولى من صباح اليوم بعبور نقطة حدود "إل إسبينو" الواقعة في مقاطعة تشولوتيكا. وهذا الانتهاك الجديد لسيادتنا الوطنية إنما يظهر الاتجاه إلى القتال لدى حكومة نيكاراغوا، كما أنه يدحض تأكيداتها المعلنة والمتكررة بأنها ترغب في تحقيق السلم في المنطقة وبأنها تؤيد جهود مجموعة كونتادورا".

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه المذكرة، التي أبلغت منظمة الدول الأمريكية بمضمونها، بوصفه من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو ايريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17077-A/39/882.

الوثيقة S/17078

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أسترعي انتباهكم إلى ما يلي.

منذ الساعات الأولى من صباح الثلاثاء، ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ أوقف النظام العراقي هجماته ضد الأحياء المدنية في المدن الكبرى لجمهورية ايران الاسلامية. ووفقاً لذلك، صدرت على الفور تعليمات إلى القوات المسلحة لجمهورية ايران الاسلامية بوقف جميع التدابير الانتقامية ضد

المدن العراقية طالما يواصل النظام العراقي الامتناع عن مهاجمة الأحياء المدنية والسفن التجارية والطيران المدني. وبينما نكرر التزامنا باحترام جميع قواعد القانوني الدولي الانساني، والاحتفاظ بحق الانتقام، نأمل ألا يعاود العراق بمزيد من الانتهاكات للقانون الدولي الانساني والاتفاقيات التي تنظم شن الأعمال العدائية. وعليه لا نضطر لاستئناف تدابيرنا الانتقامية. ونطلب إلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملائمة لضمان استبعاد السكان المدنيين والسفن التجارية والطيران المدني من ويلات الحرب.

وسأكون ممتناً للغاية إذا أمكن توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17079 *

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي ترأسه ايطاليا حالياً، أتشرف بأن أرسل إليكم طي هذا نص الإعلان بشأن الحالة في جنوب افريقيا الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون السياسي الأوروبي، في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥.

وسأكون ممتناً إذا تكرمتم بتعميم هذا الإعلان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان بشأن الحالة في جنوب افريقيا، اعتمده بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

تعرب الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن بالغ قلقها إزاء التوتر الذي يتسع في جنوب افريقيا بسبب أعمال القمع التي تجري ضد السكان السود دون تمييز.

وتدين بشدة تصرف وحدات حفظ النظام في أثناء أحداث ٢١ آذار/مارس التي جرت في يوتينهاغ مما أدى إلى وفاة العديد من السكان.

وإذ تشير الدول العشر إلى الإعلان الوزاري بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [*S/16741*، المرفق]، تعيد تأكيد ندائها لوضع حد لنظام الفصل العنصري وإجراء عملية حوار يمكن أن تؤدي إلى إصلاحات جوهرية بغية الاستجابة لمطامح السكان السود.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/222-S/17079.

الوثيقة S/17080 *

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان

[الأصل: بالعربية]
[٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

عطفاً على رسائلي السابقة الخاصة بالممارسات الاسرائيلية التعسفية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي وقضاء راشيا، وبانتهاكات اسرائيل المستمرة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [1] ومبادىء الإعلان الدولي لحقوق الانسان، وبناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم ما يلي:

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/223-S/17080.

أقدمت اسرائيل أمس على نقل ١٣١ ١ أسيراً لبنانياً وفلسطينياً من معتقل "الأنصار" الواقع ضمن الأراضي اللبنانية الخاضعة للاحتلال الاسرائيلي، إلى بعض السجون داخل اسرائيل ناقضة بذلك نصوص البنود ٤٩ و٧٦ و٧٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

وقد أفرجت اسرائيل في الوقت نفسه عن ٧٥٢ معتقلاً محاولة منها للتخفيف من حدة رد فعل الرأي العام الدولي الذي أجمع على شجب وإدانة نقل الأسرى إلى اسرائيل.

وتفيد معلومات لجنة الصليب الأحمر الدولية أن اسرائيل مستعدة إلى إعادة نقل الأسرى من اسرائيل إلى معتقل، لم يستكمل بعد، في بلدة المجيدية الواقعة داخل الحدود اللبنانية، وضمن الحزام الأمني الذي تنوي اسرائيل إقامته في الأراضي اللبنانية خلافاً لقرارات مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨)، ٤٢٦ (١٩٧٨)، ٥٠٨ (١٩٨٢)، ٥٠٩ (١٩٨٢) وغيرها من القرارات.

إن الحكومة اللبنانية، إذ تدين بشدة هذا التصرف الاسرائيلي المخالف لاتفاقية جنيف الرابعة وللأعراف والمواثيق الدولية، والذي يعرّض للخطر حياة ومصير مئات الأسرى، تلفت النظر إلى استمرار اسرائيل وتماديها في هذه المخالفات، التي يتوجب على المجتمع الدولي وضع حدّ فوري لها.

أرجو أن تتفضلوا بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. رشيد فاخوري
الممثل الدائم للبنان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17081 *

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أبعث إليكم بالرسالة الموجهة إليكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي.

أرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة لمجلس الأمن والجمعية العامة.

(توقيع) عاشور الفرطاس
القائم بالأعمال بالوكالة
للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

أشير إلى التصريحات العدوانية المتكررة الصادرة عن المسؤولين الأمريكيين والتي جاءت مؤخراً على لسان مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ والمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢ نيسان/أبريل والتي هدد فيها بصورة مباشرة وصريحة باستعمال القوة العسكرية ضد الجماهيرية العربية الليبية.

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وهي تدين بشدة هذه التصريحات العدوانية تنبّه الرأي العام العالمي والعربي إلى خطورتها خاصة وأنها أخذت تتصاعد في الآونة الأخيرة الأمر الذي يدل على أن الإدارة الأمريكية لديها خطة مبيتة للقيام بعدوان عسكري ضد شعب الجماهيرية.

وإن التهديد الأمريكي السافر ضد الجماهيرية يشير إلى أن هناك مؤامرة تدبرها الإدارة الأمريكية بالتنسيق مع القوى الرجعية في المنطقة عن طريق تحريضها لهذه الأنظمة واستعدائها ضد الجماهيرية لاستخدامها كمبرر للقيام بعدوانها المبيت.

وإن المتتبع لسير الأحداث في المنطقة يلاحظ بشكل ملفت للنظر أن هناك تزامناً وتناسقاً بين التهديد الأمريكي وما أعلن في مصر حول اكتشاف مؤامرة مزعومة بتدبير من ليبيا، وكذلك بين ما كشفت عنه تلميحات بعض الحكام العرب التي تنطوي على وجود نوايا عدوانية الأمر الذي يدل على أن هناك خطة أمريكية مبيتة للقيام بعمل عسكري ضد الجماهيرية العربية الليبية.

وفي الوقت الذي نكشف فيه خيوط هذه المؤامرة يهمنا أن نؤكد أن الادعاءات الأمريكية والمصرية لا أساس لها من الصحة ويهمنا أيضاً في هذا الصدد أن نلفت نظر الرأي العام الدولي إلى خطورة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/224-S/17081.

ما يجري من إعداد للقيام بعدوان أمريكي مباشر على ليبيا من دولة كبرى وعضو دائم في مجلس الأمن.

وفي الوقت الذي ترفض فيه الجماهيرية العربية الليبية الادعاءات الأمريكية والمصرية شكلاً وموضوعاً تؤكد بأنها ستتخذ كافة الوسائل المشروعة التي تكفلها القوانين الدولية للدفاع عن أمنها وسلامتها وأنها سترد بكل قوة على العدوان مهما كان مصدره.

أرجو ممتنا توزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة وأن تقوموا بالإجراءات التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي
للاتصال الخارجي للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17083

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17078] أتشرف بتوجيه عنايتكم إلى أن النظام البعثي المجرم في العراق، بعد توقف الهجمات العراقية على مراكز السكان المدنيين الايرانيين مدة يومين، أوقفت خلالها القوات الايرانية تدابيرها الانتقامية، قد استأنف هجماته المعادية للانسانية على المدنيين الأبرياء، منتهكاً التزاماته الدولية وضارباً عرض الحائط بالرأي العام الدولي، وتوعّد بشن هجمات عديدة أخرى في المستقبل.

وقد قدمت جمهورية ايران الاسلامية إخطاراً مسبقاً للهيئة الدولية بأنها في ظروف كهذه، وبالرغم من مكنون رغبتها، ستجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ تدابير انتقامية كإجراء دفاعي. ولذلك، فإن نظام الحكم العراقي المجرم هو الذي يجب أن يحمل مسؤولية الخسائر البشرية التي لا تُقوّم بثمن والتي يتكبدها الجانبان من جراء ذلك.

وبالنظر إلى افتقار الهيئة الدولية إلى الإرادة السياسية اللازمة لإرغام نظام الحكم العراقي على الامتثال لالتزاماته الدولية واحترام قواعد القانون الدولي، فإن جمهورية ايران الاسلامية لا تجد أمامها من خيار سوى التعويل على جهودها الخاصة لإقناع الحكام البعثيين في العراق بإعادة النظر في سلوكهم في توجيه دفة الحرب.

وسوف يكون مدعاة لفائق الامتنان إذا عُممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17084

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرّف بتوجيه عنايتكم إلى ما يلي.

إن الحرب العدوانية التي فرضها نظام الحكم في بغداد على جمهورية ايران الاسلامية عالجتها هيئات دولية عديدة، وخاصة مجلس الأمن للأمم المتحدة، بطريقة تدعو إلى أشد الأسى. ولما كان بعض أعضاء مجلس الأمن يرون أن لهم دوراً مشروعاً يؤدّونه في هذا النزاع، فيبدو من المفيد للغاية أن نعيد إلى الأذهان سجل المجلس المتعلّق بهذه القضية. والتحليل الموجز التالي مقدّم لذلك الغرض.

عندما قام العراق في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ بإلغاء معاهدته المبرمة سنة ١٩٧٥ مع ايران [٣] وشنّ في وقت تال هجومه على جمهورية ايران الاسلامية منتهكاً أقدس مبادىء القانون الدولي فضلاً عن مبادىء ميثاق الأمم المتحدة، ومعلناً في بلاغه الرسمي إلى الأمم المتحدة قوله "تواصل القوات العراقية سيرها، وتنزل

المزيد من الهزائم بالعدو الفارسي . . .'' [٤] ومستهدفاً، كما أعلن رسميا، الإطاحة بالحكومة الثورية في ايران، اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٧٩ (١٩٨٠)، الذي اكتفى فيه بمناشدة الطرفين وقف إطلاق النار. فقد جاء هذا القرار خلواً من إدانة العراق على انتهاكاته الصارخة لأبسط قواعد القانون الدولي، وليس ذلك فحسب، بل جاء قاصراً عن المطالبة بانسحاب القوات العراقية إلى الحدود المعترف بها دولياً. وإن إلقاء نظرة يسيرة على الملاحظة التالية التي أوردها وزير خارجية العراق في رسالته المؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠ [*S/14236*] يصوّر جلياً انعدام النزاهة والاستقامة بصورة فاضحة في موقف مجلس الأمن في بداية الحرب المفروضة:

'' في ضوء الاعتبارات المشار إليها أعلاه، ترغب حكومة جمهورية العراق أن توضّح أن أية دعوة إلى انسحاب القوات العراقية، قبل اعتراف ايران بالسيادة العراقية المذكورة عملياً وقانونياً، هي في نظرنا من المستحيلات من الوجهتين القانونية والعملية، لأن ايران لم تعيّن حدودها مع العراق بصورة دقيقة.

'' وإن الأراضي التي بلغتها القوات العراقية إلى الآن هي المواقع الضرورية للدفاع إلى أن تعترف ايران بحقوقنا ويتم التوصّل إلى ضمانات بشأن تحقيق حل نهائي ودائم للنزاع''.

إن قيام العراق باستخدام القوّة لتسوية منازعاتها الدولية، بالرغم من وجود الوسائل السلمية لهذه العملية كما هو منصوص عليه، في جملة أمور، في اتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ المعقود بين ايران والعراق، ومحاولته استخدام ثمار عدوانه كوسيلة من وسائل المساومة لفرض تسوية على جمهورية ايران الاسلامية، كان في الواقع أحد الأمور التي أيّدها مجلس الأمن برفضه أن يطلب انسحاب القوات العراقية إلى الحدود الدولية المعترف بها. وإن قيام عدد من الأعضاء الدائمين في المجلس بمواصلة إمداد العراق بالأسلحة المتطوّرة لتحقيق مخططاته العدوانية منتهكاً بذلك الفقرة ٣ من منطوق القرار ٤٧٩ (١٩٨٠) الذي اتخذته هذه الدول الأعضاء ذاتها، بينما يحاول في الوقت ذاته منع جمهورية ايران الاسلامية من الحصول على الوسائل اللازمة للدفاع عن نفسها، إنما يثبت بما لا يدع مجالا للشك أن السلم والأمن الدوليين كانا بالنسبة لأعضاء المجلس أولئك مرادفاً لانتصار المعتدي.

وبعد أن قدّم مجلس الأمن للعراق ما طلبه تماماً من خلال رسالة وزير خارجية العراق السالفة الذكر، ظل المجلس غير مكترث بالحالة وظل صامتاً صمتاً مطبقاً خلال السنتين التاليتين بينما كان الجيش الغازي يقوم بقتل المدنيين الأبرياء في جمهورية ايران الاسلامية وطردهم من بيوتهم واقتلاعهم. وبينما كان يجري تدمير المدن الايرانية تدميراً كاملاً وتسويتها بالأرض بالقذائف الشديدة الانفجار والمعدات الهندسية الثقيلة. وبينما لم يشكّل عامان من احتلال أهم أجزاء اراضي جمهورية ايران الاسلامية ومعاناة الجماهير المحرومة في المناطق المنكوبة بالحرب أي تهديد للسلم والأمن الدوليين بحيث يتطلّب ذلك قيام مجلس الأمن باتخاذ أي موقف، فإنه بعد أن استطاع الكفاح الدفاعي الثابت لشعب جمهورية ايران الاسلامية أن يطرد العدو المعتدي خارج معظم أراضينا، رأى مجلس الأمن أن ثمة تهديداً خطيراً يتعرّض له مفهومه للسلم والأمن الدوليين لدرجة أنه اتخذ قرارين متحيّزين في أقل من ثلاثة أشهر ٥١٤ (١٩٨٢) و ٥٢٢ (١٩٨٢) يطالب فيهما، هذه المرّة بانسحاب الطرفين إلى الحدود الدولية المعترف بها.

وبعد أن تكبّد النظام العراقي هذه الضربات الهائلة في جبهات القتال، قام بتكثيف قصفه للأحياء المدنية بالقنابل بصورة عشوائية. وبعد قيام سلطات جمهورية ايران الاسلامية بتقديم تقارير مستمرّة عن أعمال القصف الوحشية هذه إلى الأمين العام وتوجيه نداءات متكرّرة لبحث هذه الأعمال الإجرامية المرتكبة من جانب الحكّام العراقيين، تم إيفاد بعثة إلى البلدين بغرض دراسة الحقائق. إلاّ أن تقرير البعثة [*S/15834* **المؤرخة في ٢٠ حزيران/يونية ١٩٨٣، المرفق**] والذي يبيّن بوضوح الطبيعة الحقيقية لادّعاءاتنا والطبيعة المضللة للادّعاءات العراقية، لم يحظ بأي رد فعل من جانب مجلس الأمن، الذي يقتضي منه واجبه الدستوري فضلاً عن الأخلاقي أن يعرب عن رأيه عندما تحدث مثل هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني الدولي. وباطمئنان النظام العراقي إلى التزام المجلس بمساندته بالرغم من الجرائم التي يرتكبها، قام على الفور بمواصلة أعماله الوحشية بقصف المدن الايرانية بيرانشهر وبانيه وماريفان وأندمشك وجيلان الغرب فضلاً عن الكثير من المدن الأخرى التي تعرّضت للهجوم في وقت لاحق.

وعلاوة على ذلك، قام العراق، في محاولة لنشر الحرب في الخليج الفارسي، بالهجوم على آبار النفط الايرانية في الخليج، مما ترتّب عليه لا تلويث مياه الخليج الفارسي فحسب، بل أيضاً تهديد الحياة البحرية ومصالح الدول الساحلية. وقد حاول النظام العراقي الإجرامي بصورة يائسة الربط بين مسألة وقف إراقة النفط وبين فرض السلم، مما أخّر عمليات الوقف التي لها أهمية حيوية في بقاء الكثير من الدول العربية المطلّة على الخليج الفارسي. ومرّة أخرى أغمض مجلس الأمن عينيه عن هذا الانتهاك العراقي للاتفاقيات الدولية. ومن الناحية الأخرى، عندما بدأ العراق في مهاجمة السفن التجارية المحايدة وغير المسلّحة في الخليج الفارسي منتهكا بذلك القواعد الثابتة للقانون الدولي، مما أجبر جمهورية ايران الاسلامية على اتخاذ تدابير انتقامية، اتخذ المجلس القرار ٥٥٢ (١٩٨٤)، الذي، بدلاً من أن يدين حكّام العراق الذين هدّدوا

السلم الدولي بهجومهم غير المشروع والمعلن رسمياً على الشحن البحري التجاري، عمد ببساطة وبصورة فورية إلى إدانة جمهورية ايران الاسلامية لاستخدامها لحقّها في الانتقام دفاعاً عن النفس.

وفيما يتعلّق بمسألة هامة أخرى، هي قيام العراق باستخدام الأسلحة الكيميائية، فإن سجل مجلس الأمن يدعو إلى الأسف. فلعدّة أشهر قبل إرسال ضحايا الحرب الكيميائية العراقية إلى البلدان الأوروبية للعلاج، أثارت جمهورية ايران الاسلامية على الصعيد الدولي، على أدلّة لا يمكن رفضها، مسألة القرب الوشيك لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام العراقي. ومرّة أخرى؛ لسوء الحظ، أدّى الإهمال وانعدام رد الفعل الملائم من جانب الهيئات الدولية، وخاصة صمت القبول من جانب مجلس الأمن، إلى تشجيع حكّام العراق على زيادة نشر هذه الأسلحة على نطاق كبير دون أي خوف من العواقب المحتملة. وإن ردّ فعل المجلس، الذي صدر بعد عدّة أشهر، ولم يكن إلاّ استجابة للضغط المتزايد من جانب الرأي العام العالمي، وبعد تأكيد الادّعاءات الايرانية في تقرير بعثة الأمم المتحدة [*S/16433* **المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤**]، ينبغي أن يكون موضوعاً لدراسة جادّة. فبدلاً من قيام المجلس باتخاذ قرار يتضمّن التدابير الفعّالة الكفيلة بالحيلولة دون قيام العراق بإعادة استخدام الأسلحة الكيميائية، اكتفى مجلس الأمن بمجرّد إصدار بلاغ أحجم عن تحديد الجانب المذنب، وبذلك لم يكن هناك أي حث، ولو في أقل القليل، لحكّام العراق على وقف استخدامهم للأسلحة الكيميائية. وقد استمر اللجوء إلى استخدام الحرب الكيميائية كسياسة عسكرية من جانب بغداد بالرغم من النداء الذي وجّهه المجلس إلى الطرفين باحترام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٥]. وبينما استجابت جمهورية ايران الاسلامية فوراً وبصورة إيجابية لهذا النداء، مكرّرة الإعراب عن التزامها بالامتناع عن استخدام الأسلحة الكيميائية، فإن العراق لم يردّ حتى الآن. ومن دواعي أسفنا، أن الأمانة العامة لم تقم بالإعلان عن موقف العراق حتى الآن كما أن المجلس لم يقم بإدانته. وبالرغم من أن الوثائق المتعلّقة بقيام حكّام العراق باستخدام الأسلحة الكيميائية مؤخّراً قد أقنعت الأمين العام بالخروج عن صمته، فإن مجلس الأمن، استمراراً لموقفه الموالي للعراق، قد رفض حتى الآن إدانة هذا الانتهاك لأبسط قواعد القانون الدولي المنظّمة لإدارة الأعمال العدوانية.

وعلاوة على هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي من جانب الحكّام اليائسين في بغداد، فإنهم واصلوا شن هجماتهم على السكان المدنيين كجزء من استراتيجيتهم العسكرية. وقد أدّى الصمت المطبق وتبلّد الشعور من جانب الهيئات الدولية إزاء ما يقرب من ثلاث سنوات من الهجمات العراقية على مدارسنا ومستشفياتنا وأحيائنا السكنية المدنية الصرف إلى إجبار جمهورية ايران الاسلامية على اتخاذ تدابير انتقامية. وبمجرّد وصول نيراننا الانتقامية المعلنة مسبقاً والمحدودة إلى البصرة، صدرت نداءات بالامتناع عن مهاجمة الأهداف المدنية، النداء تلو الآخر، من جانب مختلف الكيانات الوطنية والدولية، التي ظلّت في السابق متحفّظة كما لو كانت لم تسمع على الاطلاق بالقصف العراقي لمدننا، الذي أدّى إلى مقتل ما يزيد عن ٥٠٠٠ وجرح ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢ من المدنيين الأبرياء. وإن نداء الوقف الاختياري الصادر في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤[**انظر** *S/16609* و *S/16610*]، والذي تمّت صياغته عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام، قد انتهك المرّة تلو المرّة من جانب النظام العراقي، الذي يتميّز بكونه ضليعاً في إلغاء الاتفاقات المتبادلة والمعاهدات الدولية من جانب واحد. وقد أثبت بوضوح تقريرا فريقي الأمم المتحدة الموجودين في طهران وبغداد [*S/16750* **المؤرخة في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤** و *S/16920* **المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥**] دقّة ادعاءات وزيف الادّعاءات العراقية فيما يتعلّق بانتهاكات شروط الوقف الاختياري المذكور. ولسوء الحظ، ولكن ليس على غير المتوقّع، استمر مجلس الأمن في صمته إزاء هذه الأعمال الخارجة عن القانون وكذلك إزاء التصعيد الأخير لهذه الأعمال من جانب حكّام العراق.

وبهذا السجل القاتم لمجلس الأمن الذي يتميّز بعدم اكتراثه وعدم التزامه بواجباته الدستورية، حاول المجلس ممارسة ضغط هائل كي يفرض على جمهورية ايران الاسلامية تسوية يتم التفاوض بشأنها مع عدو أثبت أنه لا يكّن أي احترام لاتفاقاته والتزاماته الدولية، وهو العدو الذي قام بغزو الجمهورية الاسلامية بقصد ضم أجزاء هامة من الأراضي الايرانية وسحق الثورة الاسلامية. وليس هناك قدر كبير من الشك فيما يتعلّق بالمقاصد الشريرة لبعض وسطاء السلم هؤلاء، الذين ما برحوا يحملون أغصان الزيتون في يد بينما يزوّدون المعتدي أحدث أسلحة الدمار الشامل منتهكين بذلك القرار الذي اتخذوه هم أنفسهم في المجلس.

لذلك فإنه من الواضح أن الضغط الذي تجري ممارسته لفرض تسوية يتم التفاوض بشأنها على شعب جمهورية ايران الاسلامية المتضرّر في هذا المنعطف يلائم على أفضل وجه الاستراتيجية العراقية القائمة على العدوان ويتسق مع سياسة الصمت التي ينتهجها المجلس إزاء الغزو العراقي لبلدنا، واحتلاله لأجزاء هامة من أراضينا، وتجاهله التام لمبادىء القانون الدولي المنظّمة لإدارة الأعمال العدائية، وانتهاكه لجميع القواعد المرعية للقانون الانساني الدولي. ومن الجلي لأي مراقب نزيه، في ضوء سجل كهذا لمجلس الأمن، أن المجلس لم يحاول على الاطلاق أن يضطلع بواجباته الدستورية فيما يتعلّق بالحرب العدوانية التي فرضها العراق، وقام

بذلك بتقويض الأساس الذي تقوم عليه شرعيته بشأن التدخل في النزاع. فليست هذه الهيئة في موقف يسمح لها بتعطيل كفاحنا الدفاعي؛ وتدخلاتها غير المسؤولة في هذه القضية لا تحرمنا، لا من الوجهة القانونية ولا من الوجهة الدستورية، من حقّنا غير القابل للتصرّف في الدفاع عن أنفسنا وفقاً لم يرد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وليس من الممكن أن تصبح تدخلات المجلس ذات صلة بالمسألة الاّ بعد أن يقوم المجلس بالاضطلاع بواجباته فيما يتعلق بإدانة العدوان العراقي.

وسيكون من دواعي التقدير البالغ تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17085 *

رسالة مؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف، بصفتي رئيس المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، بأن أطلب تعميم الرسالة المرفقة المؤرخة في ٣ نيسان/أبريل، والموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد المسفر
القائم بالأعمال بالنيابة
للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم التحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

بالاشارة إلى رسالتنا المؤرخة في ١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [*S/17075*، المرفق]، صدرت إليّ تعليمات من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأن أحيطكم علماً بأن القصف الوحشي والإجرامي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في عين الحلوة والمية مية قد استمر بلا هوادة. وقد أدى ذلك إلى اضطرار ٠٠٠ ٧٥ فلسطيني إلى الخروج جماعياً من هذه المنطقة، منهم ٠٠٠ ٢٥ من مخيمات اللاجئين، التماساً للاذ من الهجمات الاجرامية التي يرتكبها الصهاينة والعناصر المسلحة الانفصالية الفاشية. ومعظم هؤلاء الفلسطينيين من النساء والأطفال.

وإضافة إلى ذلك نقلت اسرائيل، يوم ٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥، نحو ٠٠٠ ١ محتجز من معسكر الأنصار للاعتقال إلى جهة غير معلومة في اسرائيل. وأن مصير هؤلاء المحتجزين ومكانهم أمر يتطلب إجراء تحقيق فوري من جانب الأمم المتحدة. ويجدر بالإشارة أنه كان يتعين، نتيجة لاتفاق عام ١٩٨٣، إغلاق معسكر الأنصار للاعتقال نهائياً. ومع ذلك فقد أعادت اسرائيل فتح معسكر الاعتقال هذا وجلبت إليه مئات من السجناء.

ويود السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية أن يعرب عن شديد قلقه لأن الأمم المتحدة لم تستجب لنداءاتنا وتحذيراتنا المتكررة، ولأن اسرائيل تواصل أعمال الإجرام والإبادة التي ترتكبها دون رادع. وهو يود أن يشير خاصة إلى أن منظمة التحرير الفلسطينية نبهت في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [*S/16900*، والمرفق] كلاً من الأمين العام ومجلس الأمن إلى المخاطر الوشيكة الناجمة عن القرار الذي اتخذته اسرائيل انفرادياً بتنفيذ مراحل إعادة وزع، ''انسحاب''، قوات الاحتلال الاسرائيلية في لبنان. ومنظمة التحرير الفلسطينية تطلب مرة أخرى إلى الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد مجلس الأمن، أن ينهضا بمسؤوليتهما ويتخذا التدابير اللازمة لوضع نهاية لهذه الأعمال الإجرامية.

كذلك سيكون من دواعي امتنان السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية أن يصله من الأمين العام ما يفيد عن مصير الفلسطينيين الستة الذين اختطفوا من السفينة اللبنانية خليل وهيب يوم ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/225-S/17085.

الوثيقة S/17087 *

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل، طي هذا، لعلمكم، البلاغ المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ الصادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا البلاغ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر عن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥

عقد اجتماع للوزراء، الأعضاء في جميع لجان التنسيق التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية في كمبوتشيا في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥، تحت رئاسة السيد سون سان، رئيس وزراء الحكومة الائتلافية، وبمشاركة السيد خيو سامفان، نائب رئيس جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية المكلف بالشؤون الخارجية.

وقرر الاجتماع أن يتخذ عدداً من التدابير الرامية إلى زيادة تعزيز آلية التنسيق بين الاحزاب الثلاثة المشاركة في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، من خلال إقامة هيئة مشتركة دائمة لتأمين استمرار أنشطة الحكومة الائتلافية في الإطار الشامل لتعزيز فعالية وكفاءة الكفاح المشترك ضد قوات الاحتلال التابعة لجمهورية فييت نام الاشتراكية، ووفقاً لإعلان كوالا لمبور الصادر في حزيران/يونيه ١٩٨٢ [S/15252، المرفق] بشأن إنشاء الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، إلى أن يتم تنفيذ اعلان المؤتمر الدولي المعني بكمبوتشيا [٦] وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

واتفق الاجتماع على أهمية الحفاظ على تماسك وتناسق الأحزاب المشتركة في إطار الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، باعتبار ذلك أمر بالغ الأهمية في تحقيق الانتصار النهائي للكفاح في سبيل التحرير الوطني لكمبوديا.

ولاحظ الاجتماع، مع الارتياح، الحالة الراهنة للتعاون القائم في الميدان العسكري بين الأطراف الثلاثة المشاركة، وتزايد أنشطة قوات المقاومة قرب العاصمة بنوم بنه وحولها. إن قوات الاحتلال الفييتنامية مضطرة الآن إلى سحب معظم قواتها، التي كانت مكلفة في الماضي بإغلاق الحدود تماماً، حتى تتمكن من احتواء ضغط قوى المقاومة المتوغلة في أعماق البلد.

وأخيراً، رأى الاجتماع أن إعلان سحب القوات الذي وضعته قيادة هانوي مؤخراً ما هو إلا حيلة ترمي لتضليل الرأي العام العالمي، في الوقت الذي يقوم فيه العدو بكل بساطة بتبديل قواته على أساس التناوب مثلما حدث في حالات الانسحاب المزعومة في الماضي.

وقد ساد اجتماع الوزراء الأعضاء في لجان التنسيق التابعة للحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية جو من التفاهم الودي.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/226-S/17087.

الوثيقة S/17088

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وفي ضوء التطورات الأخيرة المفجعة في الحرب التي فرضها العراق، أتشرف بأن أوجه انتباهكم على سبيل الاستعجال إلى ما يلي.

في يوم الاثنين، ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ - خلال زيارتكم لبغداد - استخدم النظام العراقي غاز الخردل وغازات الأعصاب في أربع نقاط في منطقة عملية بدر في ميادين القتال الجنوبية، بما في ذلك منطقة هور الحويزة. وقد حدث هذا الاستخدام الأخير للأسلحة الكيميائية من جانب المجرمين البعثيين بالرغم من الزعم العراقي بوقف إطلاق النار من جانب واحد إبان زيارتكم للعراق. وإن استمرار استعمال النظام العراقي للأسلحة الكيميائية بالرغم من نداءاتكم المتكررة إلى كلا الطرفين بالامتناع عن استخدام تلك الأسلحة غير المشروعة يبين بجلاء الطبيعة الاجرامية للحكام في

بغداد وعدم اكتراثهم التام بمبادىء القانون الدولي. إننا نطلب إلى المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أن يدين هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الانساني الدولي، وأن ينهي صمته المشوب بالقبول فيما يتعلق بهذه الجرائم. وإن عدم صدور ردّ فعل مسؤول من جانب المجلس إزاء هذه المسألة أمر ستعتبره جمهورية ايران الاسلامية، كما سيعتبره أي مراقب محايد، دليلاً على تواطئه في هذه الجرائم الشنعاء. وسنقدّم في وقت لاحق مزيداً من التفاصيل على مدى الخسائر الناجمة.

وسأكون ممتناً للغاية إذا ما عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17089

رسالة مؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [*S/17088*]، يشرفني أن أوجه اهتمامكم إلى التفاصيل التالية.

في الساعة ١٧/٢٠ من يوم الاثنين، ٨ نيسان/أبريل لجأ النظام العراقي مرة أخرى إلى الحرب الكيميائية في منطقة عملية بدر وكذلك في منطقتي غوفير والطلايه مستخدماً غاز الخردل وغاز الأعصاب عن طريق القصف الجوي والقصف بالمدفعية. ونتيجة لهذا العمل الإجرامي الأخير من جانب النظام العراقي، استشهد ١٥ شخصاً وجرح ٢٠٠ آخرون. وتوجه جمهورية ايران الاسلامية، بموجب هذا، الدعوة إليكم بالعودة إلى طهران لإجراء مشاورات أخرى بشأن هذه المسألة وللقيام بزيارة أحدث ضحايا الأسلحة الكيميائية. كما نرجو أن توفدوا على الفور فريقاً من الخبراء إلى المنطقة لفحص الأدلة على هذا الاستخدام الأخير للأسلحة الكيميائية من جانب النظام العراقي. ونكرر الإعراب عن مطالبتنا للمجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص بإدانة هذه الجرائم الوحشية التي تحدث حتى أثناء الزيارة التي يقوم بها الأمين العام إلى بغداد، مما يثبت انعدام الاحترام تماماً من الجانب العراقي لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وكذلك تجاهله التام للقانون الانساني الدولي. ومن الجلي أن استمرار التزام مجلس الأمن الصمت إزاء هذه المسألة سيضاعف من تقويض شرعيته فيما يتعلق بالحرب المفروضة من جانب العراق.

وسيكون من دواعي تقديرنا الشديد أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17090

رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص الرسالة الموجهة من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إلى المدير العام لتلك المنظمة فيما يتعلق بالقصف الذي قام به النظام العراقي مؤخراً للمواقع التاريخية في مدينة أصفهان.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفـــق

رسالة موجهة من الممثل الدائـم لجمهورية ايران الاسـلامية لـدى منظمـة الأمـم المتحـدة للتربية والعلـم والثقافـة إلى المديـر العام

أتشرف بالإشارة إلى رسالتي المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥ التي أبلغتكم بموجبها بالقصف الجوي العراقي لمدينة أصفهان التاريخية.

واسمح لنفسي الآن بأن أنقل اليكم المزيد من التفاصيل المحددة الأخرى عن الأضرار التي سببتها عمليات القصف تلك، كما نقلت إلي عن طريق التلكس من وزارة خارجية جمهورية ايران الاسلامية:

في الساعة ١٣/١٠ من يوم ١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ هاجمت القاذفات العراقية مواقع معينة في مدينة أصفهان التاريخية، مما أدى إلى تدمير أحد أجنحة مسجد الجمعة علاوة على مواقع أخرى متصلة بهذه المنطقة القديمة التي يقع فيها المسجد، وفيما يلي تفاصيل ذلك التدمير:

١ - دمرت تماماً تخميسة شهرداء ششمة (الينابيع الأربعة عشر) في التخميسة الجنوبية الشرقية.

٢ - تصدع عدد من الأقواس المحاذية للتخميسة وهناك احتمال كبير بانهيارها.

٣ - دمر تماماً مبنى كروان سراي شيكار بغ القديم الواقع في سوق علي شمالي المسجد، وكذلك عدد من الحوانيت القديمة في السوق المذكورة.

٤ - هدمت عن آخرها ثمانية حوانيت قديمة تقع في المنطقة التي تعرض فيها المسجد للانهيار.

وبذلك، فقد انتهك العراق، مرة أخرى، اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ [٧] بشأن "حماية الممتلكات الثقافية أثناء المنازعات المسلحة"، ويخشى أن يقدم مرة أخرى على تدمير الأعمال والممتلكات الثقافية مثل "نقش - جاهان" في أصفهان.

ومن المعروف تماماً أن مسجد الجمعة هو من بين أشهر الأعمال التاريخية في العالم.

ويرجو وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية أن تقوموا على وجه الاستعجال بإيفاد بعثة إلى ايران للتحقق من جميع الأضرار التي أصابت التراث الثقافي الايراني ولحث العراق على احترام الاتفاقية المذكورة.

الوثيـقة S/17091 *

رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا مذكرة الاحتجاج المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ والموجهة من السيد ادغـاردو باز بارنيكا، وزير خارجية هندوراس إلى السيد ميغيل ديـسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا، ونصها كما يلي:

" أود أن أوجه انتباهكم إلى الحوادث التالية التي وقعت يوم الاثنين، ٤ آذار/مارس، الساعـة ١٧/٣٠ في المكان المعروف باسـم لا ريـولينـا، بقـرية كاكامـويا، بمقاطعـة ال اسبينو، بإقليم تشولوتيكا، حيث قتلت مجموعة من سبعة أفراد بالجيش الشعبي السـانديني اثنين من مواطني هندوراس هما فرانسيـسكو ميخيا فاسكيز وسانتوس ميجيا شانشيز اللـذان يبلغان من العمر ٣٨ سنة و ١٩ سنة على التوالي. وقد أطلقت النار على إحدى الضحيتين في أعلى الصدر وعلى الضحية الأخرى في الوجه، وفي كلتا الحالتين بطلقات من عيار ٣٨ر. تسبب في موتهما على الفور. وقامت مجموعة المجرمين أيضـاً باختطـاف انـدريه رودريغيز أوردونييز وبيدرو رودريغريز، وهما فلاحان من أصل نيكاراغوي، ولا يعرف مصيرهما حتى الآن. وحكومة هندوراس، إذ تتقدم باحتجاج شديد على هذه الجريمة الجديدة التي ارتكبتها القوات السانديـنية منتهكة بذلك السيادة الإقليمية لهندوراس انتهاكاً صارخاً، تسجل قلقهـا إزاء تكرار هذه الأعمال العدائية من جانب حكومة نيكاراغوا - وهي أعمال لا تشجع منطقياً على ما تنشـده حكومتـي من تخفيف لحدة التوتر، بل بالأحرى تستهدف فيما يبدو إثـارة مواجهة بين البلدين.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتوزيع هذه الرسالة التي أبلغت منظمة الدول الأمريكية بمحتوياتها، بوصفها وثيقـة من وثائـق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/885-S/17091.

الوثيقة S/17092 *

رسالة مؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا البيان الذي أصدرته وكالة الأنباء السوفياتية "تاس" عن أعمال القمع التي يرتكبها عنصريّو جنوب افريقيا ضد المناهضين للفصل العنصري.

وأرجو تعميم النص السالف الذكر بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. ترويانوفسكي
الممثل الدائم
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن "تاس"

لقد وردت في الآونة الأخيرة تقارير يومية من جمهورية جنوب افريقيا بشأن أعمال العنف التي تمارس ضد سكان البلدات الافريقية الذين يعلنون عن احتجاجهم على نظام الفصل العنصري اللاإنساني. وقد استخدمت وحدات الجيش والقوات الخاصة التابعة للشرطة ودوائر الأمن في مهاجمة المتظاهرين العزّل. وحتى وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن السلطات العنصرية فقد قتل عشرات من الافريقيين وأصيب مئات بجروح. وألقي القبض على قادة المنظمات الديمقراطية الجماهيرية بتهم "الخيانة العظمى" التي لفّقت لهم.

وتبرهن الأحداث التي تقع في جنوب افريقيا على الأزمة العميقة التي تمس نظام الفصل العنصري. وما يطلق عليه اسم "الاصلاحات الدستورية" التي لا تفتأ بريتوريا تروج لها على نطاق واسع، لم تؤد، ولا يمكن أن تؤدي، إلى التخفيف من المحنة التي ألّمت بالغالبية الساحقة من سكان البلد. فجوهر نظام الفصل العنصري مازال كما هو دون تغيير، كما أنه يتعارض مع المصالح الحيوية لجماهير الشعب.

ولم يتخل أيضاً نظام جنوب افريقيا العنصري، الذي أدانه المجتمع الدولي عن سياسة الإرهاب الصادر عن الدولة التي يتبعها ضد البلدان الافريقية المستقلة، فالعصابات التي تقوم جنوب افريقيا بتنظيمها وتسليحها مازالت ترتكب الأعمال الوحشية في أنغولا وموزامبيق، ويمارس ضغط شديد على دول خط المواجهة الأخرى. وكما حدث في الماضي فإن بريتوريا ترفض الامتثال لقرارات الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الدولية بشأن منح الاستقلال لناميبيا فوراً ودون شروط.

والدوائر الامبريالية، ولاسيما الولايات المتحدة، التي يعمل تعاونها النشط المستمر مع نظام جنوب افريقيا على تشجيع ذلك النظام على التمادي في سياسة الفصل العنصري والعدوان التي تثير الغضب والسخط المشروعين لدى جميع الشرفاء في العالم قاطبة وتشكّل تهديداً لسلم الشعوب وأمنها، تتحمل أيضاً المسؤولية بالكامل عن هذه الأعمال التي يرتكبها عنصريو جنوب افريقيا.

وفي القرار ٥٦٠ (١٩٨٥) الذي اتخذ بالإجماع طلب مجلس الأمن إلى حكومة بريتوريا على وجه الاستعجال أن توقف أعمال العنف والقمع التي تمارس ضد السكان الأصليين وغيرهم من المناوئين للفصل العنصري، وأن تتخذ تدابير على الفور من أجل القضاء على الفصل العنصري.

ووكالة الأنباء السوفياتية "تاس" مخولة بأن تعلن أن الاتحاد السوفياتي يتوقع التنفيذ الدقيق لهذا القرار ولغيره من قرارات مجلس الأمن الملزمة لجميع أعضاء المجتمع الدولي. وفي الوقت الذي تستعد فيه اليوم الشعوب المحبة للسلم للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين للانتصار على الفاشية، يصبح تجدد هذه الأيديولوجية البغيضة أمراً لا سبيل إلى احتماله.

إن الاتحاد السوفياتي يطلب إلى جميع الدول أن تتخذ خطوات حاسمة لوضع حدّ للجرائم التي يرتكبها نظام جنوب افريقيا العنصري، فقد آن الأوان منذ أمد بعيد للأخذ بتدابير فعالة ضد هذا النظام وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/229-S/17092.

الوثيقة S/17093

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن، في قراره ٥٥٥ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وأعرب المجلس من جديد كذلك عن تأييده القوي لسلامة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله داخل حدوده المعترف بها دولياً؛ وأكد من جديد اختصاصات القوة والمبادىء التوجيهية العامة المتعلقة بها كما ورد بيانها في تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٩ اذار/مارس ١٩٧٨ [S/12611]، والمعتمد بالقرار ٤٢٦ (١٩٧٨)؛ وطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها تنفيذاً كاملاً؛ وكرر القول إن القوة ينبغي أن تنفذ ولايتها تنفيذاً كاملاً كما حددت في القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) وسائر القرارات ذات الصلة؛ ورجا من الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية بصورة مباشرة بشأن تنفيذ هذا القرار وأن يقدم تقريراً إلى المجلس.

٢ - ويتضمن هذا التقرير سرداً للتطورات المتصلة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الفترة من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ إلى ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

تنظيم القوة

٣ - كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في نيسان/أبريل ١٩٨٥ على النحو التالي:

كتائب المشاه

ايرلندا	٦٣٩
غانا	٥٧١
فرنسا	٦١٠
فنلندا	٥٠٠
فيجي	٦٢٦
النرويج	٦٤٧
نيبال	٦٦٦
هولندا	١٦٢

قيادة معسكر مقر القيادة

ايرلندا	٩١
غانا	١٣٨

وحدات الشؤون الإدارية

ايطاليا	٤٨
السويد	١٥٠
فرنسا	٧٧٠
النرويج	٢٠٤
المجموع	٥٨٢٢

وبالاضافة إلى الأفراد المذكورين أعلاه، ساعد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ٧٠ مراقباً عسكرياً تابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وهؤلاء المراقبون غير المسلحين منظمون بوصفهم فريق مراقبي لبنان ويخضعون للتوجيه التنفيذي لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الفريق وليام كالاهان.

٤ - وكما ذكر في السابق [S/16776، الفقرة ٤]، قررت حكومة السنغال إنهاء اشتراكها في القوة في نهاية مدة الولاية الأخيرة. وبعد إعادة الفرقة السنغالية إلى وطنها، التي بلغت تمامها في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، التحقت كتيبة نيبالية مرة أخرى بالقوة وأتمت انتشارها في ١ آذار/مارس ١٩٨٥.

٥ - وعقب التغيرات المذكورة أعلاه، أجريت تعديلات تتعلق بمناطق مسؤوليات الكتائب المختلفة. وتبين الخريطة المرفقة انتشار القوة في نيسان/أبريل ١٩٨٥.

٦ - وواصل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين تزويد مراكز المراقبة الخمسة الواقعة على الجانب اللبناني من خط الهدنة الاسرائيلي - اللبناني بالجنود والاحتفاظ بفرق في صور والمطلة وقلعة الشقيف (بوفور) وقاموا، بالإضافة إلى ذلك، بإدارة أربعة فرق متحركة.

٧ - وواصلت قوات الأمن الداخلي اللبنانية التعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في حفظ النظام في منطقة عملياتها. فقد اضطلعت بداوريات مستقلة وساعدت القوة في القيام بتحريات خاصة تهم الطرفين. وخفض عدد أفراد الجيش

اللبناني الملحقين بكتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من ١٥٠ فرداً إلى ١٠٠ فرد تقريباً، من جميع الرتب.

٨ ـ واستمر فرع الشؤون الإدارية بمقر القيادة وعنصر الشؤون الإدارية الفرنسي ووحدة الصيانة النرويجية ووحدة المهندسين الغانية والسرية الطبية السويدية وسرب الطائرات العمودية الايطالي في توفير الدعم في مجال الشؤون الإدارية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وظلت القوة تواجه صعوبات في نقل السلع من بيروت إلى منطقة عملياتها نتيجة لإغلاق الطريق الساحلي من بيروت إلى صيدا خلال معظم الفترة التي يتناولها التقرير. واستمرت قوات الدفاع الاسرائيلية في منع القوة من الوصول إلى صور وصيدا وإلى جميع المناطق المجاورة للطريق الساحلي. وبالرغم من أن وصول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى صيدا أصبح متاحاً بعد إعادة وزع قوات الدفاع الاسرائيلية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥، فقد تدهورت الحالة في صيدا وحولها في النصف الثاني من آذار/مارس نتيجة للأعمال العدائية التي وقعت هناك، مما جعل اعتماد القوة على مصادر الامداد في تلك المنطقة أمراً غير عملي. وحتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، كان الطريق من بيروت عبر منطقة جيزين وجبال الشوف يستخدم من حين لآخر لسير القوافل الخفيفة ولكن استخدامه توقف لأسباب أمنية. وفي ظل هذه الظروف، استمر تحويل الشحنات الجوية إلى تل أبيب والشحنات البحرية إلى حيفا. وبالرغم من الصعوبات القائمة، كان بعض الامدادات، وخاصة مواد التموين الطازجة والمنتجات النفطية وسلع أخرى تشترى من مصادر لبنانية.

٩ ـ وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، وجهت جهود كبيرة نحو تحسين السكن ووسائل الاتصال الخاصة بالقوة؛ فقد تلقى سرب الطائرات العمودية الايطالي طائرتين عموديتين إضافيتين، فأصبح المجموع ست طائرات. وقد واصلت هذه الوحدة أداء دور هام في تقديم الدعم إلى القوة في مجال الشؤون الإدارية وفي مجال توفير المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين اللبنانيين. بيد أن السلطات العسكرية الاسرائيلية، كما ذكر في السابق، ترفض أن تؤخر في بعض الأحيان، إصدار أذونات التحليق.

١٠ ـ وقد واصلت سرية المهندسين الفرنسية، إلى جانب مهامها الأخرى، البحث عن الألغام والقذائف والقنابل التي لم تنفجر وابطال مفعولها. وقد قامت بتدمير ما يقرب من ٢٠ قنبلة مزروعة على جوانب الطرق، وعدد كبير من العبوات المتفجرة من أنواع شتى. كذلك، أتمت هذه السرية عدداً من عمليات مسح حقول الألغام، وأجرت عمليتي تطهير من الألغام. وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥، قامت بسحب وتفجير سيارة مدنية محملة بالمتفجرات والأسلحة عثر عليها القرويون في باريش.

١١ ـ وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، قتل جندي من فيجي وأصيب جنديان آخران بجراح خطيرة عندما وقعت داورية متحركة تابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في كمين نصبته لها عناصر مسلحة مجهولة الهوية في المنطقة التي تتواجد فيها الكتيبة الفيجية. وفي ٤ نيسان/أبريل، أصيب ثلاثة جنود فرنسيين عندما انقلبت مركبتهم بسبب انفجار قنبلة كانت مزروعة على جانب الطريق. ومنذ إنشاء القوة في عام ١٩٧٨، لقي ١٠٣ من أفرادها حتفهم، منهم ٤٢ نتيجة لإطلاق النيران وانفجار الألغام، و٤٨ نتيجة لوقوع حوادث، و١٣ لأسباب طبيعية. كما أصيب ما يقرب من ١٤٦ فرداً بجروح في الاشتباكات المسلحة وعمليات القصف وانفجار الألغام.

١٢ ـ ويتحلى أفراد القوة ومثلهم المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين والمنتدبون للعمل مع القوة بدرجة عالية من الانضباط والتحمل، الأمر الذي جعلهم وجعل قادتهم وبلدانهم محلاً للثناء.

محادثات الناقورة

١٣ ـ واصل الأمين العام، كما طلب إليه مجلس الأمن في القرار ٥٥٥ (١٩٨٤)، مشاوراته مع حكومة لبنان ومع الأطراف الأخرى المعنية بصورة مباشرة بصدد تنفيذ ذلك القرار. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عقب المشاورات مع حكومتي لبنان واسرائيل، أعلن الأمين العام الدعوة إلى عقد مؤتمر لممثلين عسكريين من البلدين لمناقشة الجوانب العسكرية المتصلة بانسحاب القوات الاسرائيلية وبترتيبات الأمن في جنوب لبنان. وقد عقد هذا المؤتمر، الذي بدأ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، في مقر قيادة القوة في الناقورة. وقد حضر جلسات المؤتمر الفريق وليام كالاهان، قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

١٤ ـ وقد أصر الممثل اللبناني منذ بداية المؤتمر على الانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية، وعلى وزع الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بعد ذلك حتى الحدود الدولية وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) واتخذ الممثل الاسرائيلي موقفاً مؤداه أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبغي أن تنتشر في كامل المنطقة التي ستجلو عنها القوات الاسرائيلية، على أن تتركز القوات الرئيسية التابعة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بين نهري الزهراني والأولي حتى الحدود المشتركة بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وقال الممثل الاسرائيلي إنه في حين أن اسرائيل توافق على وجود محدود لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى مسافة أبعد في الجنوب، فإن القوات المحلية يجب أن تكون مسؤولة عن ترتيبات الأمن في الجزء

الواقع في أقصى جنوب لبنان. ولم يحدث سوى تغير طفيف في هذه المواقف الأساسية أثناء سير أعمال المؤتمر.

١٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن خطة لإعادة وزع القوات الاسرائيلية من جانب واحد على ثلاث مراحل. وقد قدمت خطة إعادة الانتشار هذه رسمياً في الجلسة الثالثة عشرة لمؤتمر الناقورة المعقودة في ٢٢ كانون الثاني/يناير. وتتضمن المرحلة الأولى من الخطة، المتصلة بالقطاع الغربي، جلاء قوات الدفاع الاسرائيلية عن منطقة صيدا ونشرها في منطقة الليطاني - النبطية. وتتضمن المرحلة الثانية، المتصلة بالقطاع الشرقي، نشر قوات الدفاع الاسرائيلية في منطقة حاصبيا. أما المرحلة الثالثة فتتضمن نشر قوات الدفاع الاسرائيلية على طول الحدود الدولية بين اسرائيل ولبنان، مع الاحتفاظ بمنطقة في جنوب لبنان تباشر فيها القوات المحلية (جيش جنوب لبنان) مهامه بدعم من قوات الدفاع الاسرائيلية. وستنفذ المرحلة الأولى في غضون خمسة أسابيع من تاريخ قيام الحكومة الاسرائيلية بإصدار قرار في هذا الشأن. وسيتم توجيه إخطار بالتوقيت إلى الحكومة اللبنانية والأمانة العامة للأمم المتحدة لتمكينهما من اتخاذ الترتيبات ونشر قوات في المناطق التي ستجلو عنها قوات الدفاع الاسرائيلية. وسوف تقرر الحكومة الاسرائيلية تاريخ تنفيذ كل مرحلة من المرحلتين اللاحقتين. وفي هذه المراحل جميعا، سيستمر بذل الجهود للتوصل إلى ترتيبات سياسية. وقد أشار مسؤولون اسرائيليون عقب ذلك إلى أن المرحلتين الثانية والثالثة لإعادة وزع القوات قد تقرر بصورة أولية إتمام تنفيذهما في ربيع وصيف عام ١٩٨٥.

١٦ - وفي الجلسة الرابعة عشرة للمؤتمر المعقودة في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أعلن الممثل اللبناني أن الخطة الاسرائيلية لإعادة وزع القوات لا تفي بطلب حكومته بوضع خطة مفصلة وجدول زمني للانسحاب الكامل للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية. وفي الوقت الذي أكد فيه الممثل اللبناني من جديد استعداد حكومته للتعاون مع الأمم المتحدة بغرض التعجيل بانسحاب القوات الاسرائيلية، أصر على أن دور الأمم المتحدة لا يمكن بحثه قبل قيام اسرائيل بتقديم الخطة المفصلة والجدول الزمني.

١٧ - وفي نهاية الجلسة الرابعة عشرة، أعلن تأجيل مؤتمر الناقورة إلى أجل غير مسمى.

الحالة في جنوب لبنان وأنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٨ - خلال الفترة المستعرضة، تدهورت الحالة في جنوب لبنان تدهوراً ملحوظاً نتيجة لتزايد المواجهة بين القوات الاسرائيلية ومجموعات المقاومة اللبنانية، ولاسيما بعد أن بدأت قوات الدفاع الاسرائيلية في الاستعداد للجلاء عن منطقة صيدا الذي أكمل في ١٦ شباط/فبراير. وقد زاد كل من عدد وشدة الهجمات التي تشنها مجموعات المقاومة اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية والقوات اللبنانية غير النظامية التي تسلحها اسرائيل وتسيطر عليها زيادة حادة. وفي الوقت ذاته، اتخذت قوات الدفاع الاسرائيلية إجراءات مضادة عنيفة استهدفت قطاعات كبيرة من سكان الجنوب.

١٩ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، في منطقة انتشارها، في تشغيل نقاط المراقبة والقيام بداوريات بغية الإسهام، قدر المستطاع، في حفظ النظام وكفالة أمن السكان المحليين. إلا أن الحالة المتدهورة قد انعكست أيضاً في منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة حيث شن العديد من الهجمات على قوات الدفاع الاسرائيلية وخاصة ضد المواقع الثابتة، التي تعرض بعضها للهجوم بصورة يومية تقريباً. وعلاوة على ذلك، انفجر عدد من القنابل المبثوثة على جوانب الطرق مما أدى إلى حدوث إصابات بين القوات الاسرائيلية. وفي المناطق التي يقوم فيها المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بداوريات ولكن خارج منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة، وقع هجومان انتحاريان بسيارتين محملتين بالمتفجرات ضد قافلتين لقوات الدفاع الاسرائيلية يومي ٦ شباط/فبراير و ١٠ آذار/مارس على التوالي، نجم عنهما إصابات كبيرة. وقد وقع الهجوم الأخير والأخطر من هذين الهجومين على بعد بضع مئات من الأمتار فقط إلى الشمال من مدينة المطلة الواقعة على الحدود الاسرائيلية.

٢٠ - وقد قامت القوات الاسرائيلية من جانبها بعمليات تطويق وتفتيش بصورة متزايدة في القرى الواقعة في منطقة انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد سارت جميع هذه العمليات على وتيرة واحدة: تقوم قوات اسرائيلية تصل إلى نحو كتيبة ميكانيكية واحدة بتطويق إحدى القرى، وجمع الرجال لاستجوابهم، عادة في مبنى المدرسة، وتفتيش المنازل بحثاً عن الأسلحة والذخائر. وقد تم تدمير عدد من المنازل لأسباب مزعومة هي أنها كانت تستخدم كملجأ لأفراد مجموعات المقاومة أو أنه عثر فيها على أسلحة.

٢١ - وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، قامت قوات الدفاع الاسرائيلية بعمليات التطويق والتفتيش هذه في قرى برج رحال وبيديباس ومعركة وتورا التي تقع شرق مدينة صور ومنذ شباط/فبراير ١٩٨٥، جرت ٣٢ عملية من هذه العمليات على النحو التالي: معركة (٦ شباط/فبراير)، تورا (١٢ شباط/فبراير)، برج رحال (١٤ شباط/فبراير)، البازورية (١٩ شباط/فبراير)، البازورية (٢٠ شباط/فبراير)، دير قانون النهر وبانوح وطير دبة (٢١ شباط/فبراير)، البازورية (٢٤ شباط/فبراير)، صريفا (٢٦

شباط/فبراير)، البازورية (١ آذار/مارس)، معركة (٢ آذار/مارس)، ميلا (٥ آذار/مارس)، بيديباس (٦ آذار/مارس) حلوسية التحتا وطير فلسيه (٧ آذار/مارس)، البياض ورشقنانيا (١٢ آذار/مارس)، الحميري (١٣ آذار/مارس)، باريش وتورا (١٥ آذار/مارس)، برج رحال (١٦ آذار/مارس)، بافلايه (١٧ آذار/مارس)، معروف والرمادية (١٨ آذار/مارس)، صريفا (٢١ آذار/مارس)، قلوية (٢٢ آذار/مارس)، شحور (٢٧ آذار/مارس)، طير زبنا (٣ نيسان/أبريل).

٢٢ - وقد راقبت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن كثب تحركات القوات الاسرائيلية داخل منطقة انتشارها. ونتيجة لذلك، كانت قوة الأمم المتحدة في موقف يسمح لها بأن تكون موجودة في مرحلة مبكرة أثناء جميع عمليات التطويق والتفتيش المذكورة أعلاه التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية، وذلك بغرض القيام، في حدود الوسائل المتاحة لديها، بمنع وقوع أعمال العنف ضد السكان وتدمير الممتلكات. وفي عدد من الحالات، كان أفراد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يعترضون بأجسامهم للحيلولة دون تدمير المنازل. وفي الوقت الذي نجحت فيه قوة الأمم المتحدة في عدد من الحالات، فقد سجلت تدمير ٣٣ منزلاً. وقد عثر على أربع عشرة جثة بعد هذه العمليات. ولم تشهد قوة الأمم المتحدة موت هؤلاء الأشخاص وقد أصيب عدد من الأشخاص بجراح خلال العمليات التي قامت بها قوات الدفاع الاسرائيلية، وقام الموظفون الطبيون التابعون لقوة الأمم المتحدة بعلاج كثير منهم. وعلاوة على ذلك، سجلت قوة الأمم المتحدة اعتقال ما يزيد على ٧٠٠ شخص على أيدي قوات الدفاع الاسرائيلية أو رجال الأمن الاسرائيليين أثناء عمليات تفتيش القرى أو على أيدي الداوريات الاسرائيلية العاملة في المنطقة. وقد قدمت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان احتجاجات عديدة إلى السلطات الاسرائيلية على هذه العمليات.

٢٣ - وفي ١٨ شباط/فبراير فرضت قوات الدفاع الاسرائيلية قيوداً على حركة المدنيين ولا زالت سارية منذ ذلك الحين. وتتضمن هذه التدابير حظر التجول من وقت الغسق حتى الفجر، وحظر تحرك أية مركبات ما لم يكن سائقها مصحوبا براكب واحد على الأقل، وحظراً تاماً على التحرك بالدراجات البخارية، وحظر وقوف السيارات على طول الطرق الرئيسية.

٢٤ - وفي ٢٧ شباط/فبراير أصدر الأمين العام البيان التالي، بشأن دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان:

" منذ أوائل شهر شباط/فبراير نشأت حالة جديدة في جنوب لبنان. فعلاوة على القيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على السكان المدنيين، أدى تزايد عدد الهجمات التي تشنها فئات المقاومة اللبنانية على القوات الاسرائيلية إلى اتخاذ سلسلة من التدابير الاسرائيلية المضادة الشديدة، بما في ذلك عمليات التطويق والتفتيش.

" وقد أفاد قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بقيام قوات الدفاع الاسرائيلية بتسع من هذه العمليات في منطقة قوة الأمم المتحدة منذ ٦ شباط/فبراير وبوقوع هذه الحوادث، أصبح وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان صعباً بصورة متزايدة.

" وترابط قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الوقت الحالي في منطقة تجرى فيها عمليات المقاومة النشطة ضد قوات الدفاع الاسرائيلية، وتقوم فيها الأخيرة باتخاذ تدابير مضادة قوية. ولا يحق لقوة الأمم المتحدة، لأسباب واضحة، اعتراض سبيل أعمال المقاومة اللبنانية ضد قوة الاحتلال، كما أنها لا تملك الولاية أو الوسائل لمنع التدابير المضادة. وفي هذه الظروف يبذل رجال قوة الأمم المتحدة أقصى ما في وسعهم لتخفيف حدة العنف، وحماية السكان المدنيين، وتقليل الأعمال الانتقامية إلى الحد الأدنى.

" وليس ثمة من حل سهل للمأزق الذي توجد فيه قوة الأمم المتحدة. فسحب القوة لن يكون في صالح حكومة لبنان وشعبه، كما أن توريطها في العنف الحالي بشكل نشط لن يؤدي إلا إلى خلق عامل تعقيد جديد في وضع بالغ الصعوبة سلفاً ومن ثم فإن الضرورة تقضي بالسعي إلى أهداف من شأنها وضع حد للمصاعب الراهنة لصالح جميع الأطراف المعنية.

" ويبدو لي، في الوقت نفسه، أن النهج الوحيد أمام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو الاحتفاظ بوجودها ومواصلتها القيام بوظائفها الحالية في المنطقة، ضمن إمكانياتها المحدودة. وأود أن أثني على قائد القوة وضباطها ورجالها لثباتهم وقوة احتمالهم في وضع عصيب للغاية. وأود كذلك أن أعرب عن تقديري للحكومات المساهمة في القوة لدعمها لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم هذه التي تتميز بأهمية بالغة".

٢٥ - وفي ٤ آذار/مارس وقع انفجار هائل في قاعة اجتماعات شعبية في بلدة معركة أدت إلى انهيار الطابق العلوي في المبنى. وكان ثمة اجتماع منعقد في القاعة في ذلك الوقت فكان أن قتل في الانفجار ١٢ لبنانياً وأصيب أكثر من ٣٠ آخرين. وقامت قوة الأمم المتحدة بإخلاء أحد عشر مصاباً بطائرة عمودية إلى المستشفى التابع لها في الناقورة. ولم تتمكن القوة من تحديد المسؤولية عن الانفجار، ولكن سكان القرية، منذ ذلك الحين، كثيراً ما يطلبون إلى القوة أن تقوم بتفتيش بيوتهم بحثاً عن

متفجرات، وذلك في أعقاب عمليات التطويق والتفتيش الاسرائيلية.

٢٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل جهودها لاحتواء أنشطة العناصر غير النظامية اللبنانية التي تسلحها وتسيطر عليها قوات الدفاع الاسرائيلية، وقد وقع عدد من الحوادث قامت فيها هذه العناصر غير النظامية بإطلاق النيران بالقرب من مواقع قوة الأمم المتحدة وقد جرى في حالات قليلة الرد على النيران بالمثل. ووقعت كذلك بضعة حوادث قامت فيها القوات الاسرائيلية بإطلاق النيران بالقرب من أفراد قوة الأمم المتحدة. وقدمت احتجاجات إلى السلطات الاسرائيلية على هذه الحوادث.

٢٧ - وواصلت قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تعاونها مع السلطات اللبنانية وبالمثل مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ولجنة الصليب الأحمر الدولية في تقديم المساعدة للسكان المحليين. وقد أوردت قوة الأمم المتحدة في تقاريرها أن اقتصاد المنطقة قد تضرر بشدة، نظراً لانتشار أعمال العنف وللقيود التي تؤثر على حركة الناس والبضائع. وقد عولج عدد كبير من المرضى المدنيين اللبنانيين في المراكز الطبية التابعة لقوة الأمم المتحدة. وأجرى الموظفون الطبيون التابعون لقوات الأمم المتحدة في المستشفى في الناقورة ١٩٧ عملية جراحية وعالجوا ٣ ٨٣٣ مريضاً، كان من بينهم ٢٨٧ مريضاً داخلياً.

٢٨ - وخلال الفترة المستعرضة، ظل قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وموظفوه المدنيون والعسكريون على اتصال مع حكومة لبنان والسلطات اللبنانية في المنطقة. كما ظلوا على اتصال مع السلطات الاسرائيلية بشأن المسائل الخاصة بسير عمل القوة.

٢٩ - وقد قام السيد برايان أوركارت، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة، بزيارة مقر قيادة الأمم المتحدة كما أجرى محادثات مع المسؤولين الحكوميين في المنطقة في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل ١٩٨٥.

الجوانب المالية

٣٠ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب قرارها ٧١/٣٩ ألف المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، في جملة أمور، بالدخول في التزامات تتصل بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٠٠٠ ٧٤١ ١١ دولار (صافي ٣٣٣ ٥٧٤ ١١ دولاراً) شهرياً للفترة من ١٩ نيسان/أبريل لغاية ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، إذا قرر مجلس الأمن استمرار عمل القوة بعد فترة الستة أشهر المأذون بها بموجب قراره ٥٥٥ (١٩٨٤)، بشرط الحصول على الموافقة المسبقة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بالمستوى الفعلي للالتزامات التي يزمع الدخول فيها لكل فترة ولاية يحتمل أن يوافق عليها بعد ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥. فإذا جدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان إلى ما بعد ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، فإن التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة والمترتبة على الاحتفاظ بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خلال فترة التمديد سوف تكون ضمن حدود الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٧١/٣٩ ألف، على افتراض بقاء قدرة القوة ومسؤولياتها على ما هي عليه حالياً.

ملاحظات

٣١ - أنشئت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في آذار/مارس بموجب قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي حدد هدفها بأنه "التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية، وإعادة السلم والأمن الدوليين إلى ما كانا عليه، ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعلية إلى المنطقة..." ولم تتحقق هذه الأهداف بصورة كاملة على الإطلاق. فقد قامت القوات الاسرائيلية، في المرحلة الأخيرة من الانسحاب الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٧٨، بتسليم المنطقة المجاورة للحدود الدولية مباشرة إلى ميليشيا الرائد حداد التي تسيطر عليها اسرائيل (والتي أصبحت تعرف بـ "قوات الأمر الواقع")، بينما كانت هناك، إلى الشمال، منظمة التحرير الفلسطينية ومجموعات أخرى (عرفت باسم "العناصر المسلحة") تحافظ على وجود فعّال. لذلك لم تكن تجربة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في السنوات الثلاث الأولى يسيرة ولا مرضية، رغم أن القوة أفلحت، في هذه الظروف العسيرة والخطيرة، في تخفيض مستوى العنف في منطقة عملها إلى حد كبير.

٣٢ - وفي تموز/يوليه ١٩٨١، تم ترتيب وقف إطلاق نار مع اسرائيل ومع منظمة التحرير الفلسطينية أدى، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وإشرافها، إلى سنة تقريباً من الهدوء التام بالفعل في المنطقة. وبعد سلسلة تطورات وقعت في أماكن أخرى، انتهت فترة الهدوء هذه بسبب الغزو الاسرائيلي في حزيران/يونيه ١٩٨٢. واخترقت القوات الاسرائيلية قوة الأمم المتحدة، التي لم تكن لديها ولاية ولا قدرة على مجابهة مثل هذه الحالة، وعندما انتهى القتال في آب/أغسطس ١٩٨٢، وجدت القوة نفسها واقعة ضمن منطقة الاحتلال الاسرائيلي. وفي هذه الحالة غير المتوقعة تلقت القوة تعليمات بالقيام، كمهام مؤقتة، بالمحافظة على تواجدها في مواقعها وبتوفير الحماية والمساعدة الانسانية للسكان المدنيين في

منطقتها، بقدر الامكان. وقد استمرت هذه المهام المؤقتة إلى الوقت الحاضر.

٣٣ - وفي نيسان/أبريل ١٩٨٤ اقترحت، عند التعليق على دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مستقبلاً في إطار انسحاب اسرائيلي [S/16472، الفقرات ٢١ إلى ٢٥]، أن ينظر المجلس في زيادة فعالية ولاية قوة الأمم المتحدة، ولاسيما بالوزع المؤقت للقوة مع عناصر من الجيش اللبناني وقوات الأمن الداخلي في المناطق التي تخليها القوات الاسرائيلية، والوزع الفوري لعناصر من القوة في منطقة صيدا عند الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة، بغية تأمين سلامة وأمن السكان، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات تلك المنطقة؛ ووضع الترتيبات اللازمة لضمان جعل جنوب لبنان منطقة سلم تحت سيادة وسلطة الحكومة اللبنانية. وقد كررت هذه الاقتراحات في تقريري إلى مجلس الأمن المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [S/16776، الفقرة ٢٢]. وقد أيدت الحكومة اللبنانية هذه الاقتراحات بصورة علنية.

٣٤ - وللتعجيل بالانسحاب المنظم للقوات الاسرائيلية وبحث الترتيبات الأمنية الملائمة في جنوب لبنان بعد ذلك الانسحاب، دعوت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، بعد إجراء مشاورات مع حكومتي لبنان واسرائيل، إلى عقد مؤتمر للممثلين العسكريين للبلدين تحت إشراف الأمم المتحدة في مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الناقورة. وامتد انعقاد المؤتمر في الناقورة في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، ولكنه للأسف لم يتمخض عن أية نتائج (انظر الفقرات ١٣ إلى ١٧ أعلاه).

٣٥ - وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، أعلنت الحكومة الاسرائيلية عن اعتزامها الانسحاب من لبنان على ثلاث مراحل، بدأت المرحلة الأولى منها في شباط/فبراير. ولم توافق الحكومة اللبنانية، بعد إجراء مشاورات مطولة مع ممثلي، على قيام قوة الأمم المتحدة بأي دور في عملية الانسحاب الاسرائيلي شمال الليطاني. ولذا ظلت قوة الأمم المتحدة إلى الآن في منطقة عملها السابقة. وقد ازداد نشاط المقاومة اللبنانية ضد القوات الاسرائيلية زيادة ملحوظة في الأشهر الأخيرة، كما زاد تواتر وشدة التدابير الاسرائيلية ضد المقاومة، وقد حدث الكثير منها في منطقة قوة الأمم المتحدة كما تقدم. الأمر الذي أدى إلى نشوء وضع صعب بالنسبة لقوة الأمم المتحدة. وقد وصفت هذه الحالة في بياني المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٨٥ (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه).

٣٦ - وفي الأسابيع الماضية، توفرت دلائل على أنه يجري الاسراع في تنفيذ برنامج الانسحاب الاسرائيلي. ومن الواضح أن لهذا مضامين هامة بالنسبة لمستقبل قوة الأمم المتحدة، لاسيما وأن العملية قد تصل إلى مرحلة حرجة في نفس الوقت تقريباً الذي يقوم فيه مجلس الأمن بالنظر في مسألة تمديد ولاية القوة. وطلبت حكومة لبنان، في رسالة مؤرخة في ٢٧ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17062]، تمديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى على أساس أحكام القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨) و٤٢٦ (١٩٧٨) و٥٠١ (١٩٨٢) و٥٠٨ (١٩٨٢) و٥٠٩ (١٩٨٢) و٥٢٠ (١٩٨٢) وقرارات ومقررات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بالموضوع، ووضعت الحكومة شروطاً معينة للدور الذي تقوم به القوة مستقبلاً. وفي ٢٨ آذار/مارس، بعثت البلدان المساهمة بقوات برسالة إليّ [S/17067، المرفق] تعرب فيها عن موقفها ومخاوفها بشأن دور القوة مستقبلاً.

٣٧ - وفي ضوء هذه التطورات مجتمعة، طلبت إلى السيد برايان اوركارت، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة، أن يقوم بزيارة المنطقة وأن يبحث الأمور المتصلة بمستقبل القوة. وزار السيد اوركارت لبنان واسرائيل في الفترة من ٤ إلى ١٠ نيسان/أبريل. وقام أيضاً بزيارة الجمهورية العربية السورية. وبناءً على تعليماتي، أكد السيد اوركارت أهمية ضمان انسحاب سريع ومنظم وكامل للقوات الاسرائيلية، وتوطيد السلم والأمن الدوليين في جنوب لبنان وإيجاد إطار وأساس ملائمين لعمل قوة الأمم المتحدة مستقبلاً، تحقيقاً للهدف النهائي المتمثل في عودة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية إلى المنطقة وإعادة الحياة الطبيعية والنشاط الاقتصادي إليها.

٣٨ - وموقف الحكومة اللبنانية هو كما ورد بيانه في رسالتها المؤرخة في ٢٧ آذار/مارس. وتتمسك الحكومة اللبنانية بأن منطقة جنوب لبنان بكاملها يجب أن تكون تحت سلطة الجيش اللبناني وحده تعاونه في مهمته تلك قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دون سواها. وترفض الحكومة إعطاء أي دور لأية قوة عسكرية غير قانونية ولا تقبل إنشاء مناطق عازلة أو مناطق أمن من أي نوع.

٣٩ - وصرحت الحكومة الاسرائيلية بأن لديها هدفين رئيسيين: الانسحاب الكامل لقواتها من لبنان وأمن الحدود الشمالية لاسرائيل. وتعتقد الحكومة الاسرائيلية أن هذين الهدفين يمكن تحقيقهما إما بالاتفاق مع السلطات اللبنانية أو، في حالة عدم التوصل إلى مثل هذا الاتفاق، باتخاذ اسرائيل ترتيبات أمنية من جانب واحد. وتفضل الحكومة الاسرائيلية البديل الأول ولكنها تعكف منذ فشل محادثات الناقورة على دراسة النهج الثاني دراسة نشطة.

٤٠ - وقد توجهت جهودي وجهود زملائي في الأيام الأخيرة إلى محاولة التوفيق بين موقفي الحكومتين اللبنانية والاسرائيلية. فإذا أخفقنا في هذا، فإني أشعر بقلق بالغ للحالة

التي قد تنشأ عن ذلك. وهي حالة من المرجح أن يستمر فيها العنف وأن يتصاعد وأن تجد فيها قوة الأمم المتحدة نفسها في وضع يتميز بالحرج وعدم الفاعلية بل وبالخطر. ولست أعتقد أن في صالح أي من الأطراف المعنية السماح لهذا بأن يحدث.

٤١ - والمشكلة الرئيسية هي الوصول إلى حالة في لبنان جنوب الليطاني بعد الانسحاب الاسرائيلي يمكن فيها ضمان السلم والأمن الدوليين واستعادة الأحوال الطبيعية بصورة تدريجية. وأعتقد أن أفضل وسيلة لتحقيق هذا هي استلام المنطقة من القوات الاسرائيلية بصورة منظمة، ويمكن أن يتم هذا في المرحلة الأولى بواسطة قوة الأمم المتحدة مع عناصر من الجيش اللبناني، على أن يكون الهدف النهائي هو استعادة السلطة الكاملة للحكومة والجيش اللبنانيين. وأعتقد أنه لكي تتحقق نتائج فعّالة وبنّاءة سيكون من المستصوب إلى حد بعيد، بل ومن الضروري، إيجاد آلية استشارية على نحو من الأنحاء تحت رعاية الأمم المتحدة. وإذا كانت محادثات الناقورة أو الاتفاق العام للهدنة الاسرائيلية اللبنانية المعقود في آذار/مارس ١٩٤٩ [S/1296/ Rev.1] غير مقبولين، لسبب أو آخر، لدى هذا الطرف أو ذاك، فسوف أكون على استعداد للنظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر جديد للممثلين العسكريين للحكومتين لهذا الغرض.

٤٢ - ومن الأمور الجوهرية أيضاً أن تقام، في إطار سلطة مجلس الأمن، الأحوال التي يمكن فيها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي وظائفها بصورة فعّالة بالتعاون مع السلطات اللبنانية والجيش اللبناني. وليس بوسعي أن أخفي ما أشعر به من ارتياع إزاء الحالة غير اللائقة التي وجدت قوة الأمم المتحدة نفسها فيها في مناسبات شتى في الماضي. وأعتقد أن من واجبنا تجاه الحكومات المساهمة بالقوات، وبالأحرى تجاه الأمم المتحدة، أن نبذل غاية ما في وسعنا لنضمن عدم استمرار مثل ذلك الوضع في المستقبل. وفي رأيي أن أهم عنصرين لازمين هما أن يكون هناك فهم واضح مؤداه أنه لا يمكن السماح لأي أفراد مسلحين عسكريين أو شبه عسكريين، من أي نوع كان بالعمل في المنطقة، غير الجيش اللبناني وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وأن تعرب جميع الأطراف والعناصر علناً عن تأييدها للسلطات اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعاونها معهما.

٤٣ - وبالنظر إلى عدم التيقن من توقيت الخطوات المقبلة في عملية الانسحاب الاسرائيلي، فمن المحتمل أن أقدم مرة أخرى تقريراً إلى المجلس في المستقبل القريب. وفي غضون ذلك، سينظر المجلس في طلب لبنان تمديد عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر. وأعتقد من ناحيتي أن وجود القوة أمر جوهري في الظروف الحالية ومن ثم فإني أوصي بمد فترة العمل مع وضع الطلب اللبناني في الاعتبار. بيد أنني أود أن أوكد مرة أخرى أن من الأمور الجوهرية أيضاً ضمان توفر الحد الأدنى على الأقل من الشروط اللازمة لتحقيق فعالية العمل المستقبلي لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلم الباسلة هذه.

٤٤ - وفي هذا الصدد، يجب أن أوجه عناية مجلس الأمن مرة أخرى إلى الصعوبات المالية التي تواجهها القوة. فقد بلغ العجز المتراكم في الحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في بداية نيسان/أبريل ١٩٨٥، زهاء ٢١١٫٥ مليون دولار. ونتيجة لذلك، فإن المنظمة متخلفة إلى حد بعيد في تسديد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بالقوات، واضعة بذلك على كاهل تلك البلدان، وخاصة على أقلها ثراء، عبئاً مجحفاً ومتزايد الوطأة. وإني لأشعر بقلق بالغ إزاء هذه الحالة للسبب المذكور أعلاه ولأنها أيضاً يمكن أن تعرض للخطر سير هذه العملية الهامة. ومن ثم يتعين عليّ مرة أخرى أن أناشد بقوة جميع الدول الأعضاء دفع أنصبتها المقررة دون إبطاء. وأود أيضاً أن أناشد حكومات البلدان الأكثر تقدماً في النمو أن تنظر في تقديم تبرعات للحساب المعلق لقوة الأمم المتحدة، كتدبير عملي، لاستخدامها في تسديد المبالغ المستحقة للحكومات المساهمة في قوة الأمم المتحدة بالقوات والمعدات والامدادات.

٤٥ - وفي ختام هذا التقرير، أود أن أعرب عن عميق تقديري للبلدان المساهمة بالقوات لدعمها الثابت والسخي للقوة. وأود أيضاً أن أثني على قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الفريق وليم كالاهان، وعلى موظفيه، المدنيين والعسكريين، وعلى ضباط ورجال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وكذلك على المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين المنتدبين للعمل في المنطقة فقد أدوا جميعاً المهام الموكلة إليهم بتفان وبسالة مثاليين في ظروف بالغة الصعوبة.

المرفق

[خريطة "وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان اعتباراً من أبريل/نيسان ١٩٨٥" (انظر نهاية المجلد)]

الوثيـقة S/17094

رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، لي الشرف أن أبلغكم بأن القيادة العامة للقوات المسلحة العراقية قد اجتمعت صباح اليوم برئاسة الرئيس صدام حسين القائد العام للقوات المسلحة وتم في هذا الاجتماع التأكد من تطبيق التدابير التي تقررت في الاجتماعات السابقة لسحق العدو الايراني إذا ما سولت له نفسه التورط في عمل عدواني جديد ضد العراق.

وبهذه المناسبة أرفق لكم تصريح الناطق المخول باسم القيادة العامة للقوات المسلحة إثر الاجتماع المذكور والذي أوضح فيه أن العدو الايراني يحضر لهجوم جديد على الرغم من تصاعد إرادة المجتمع الدولي في وضع حد نهائي للحرب العدوانية التي فرضها على العراق ودون احترام للجهود المخلصة التي تبذلونها لإيجاد حل سلمي عادل ومشرف للنزاع يضمن حقوق ومصالح الطرفين. وليس ذلك سوى دليل قاطع على عدم تخلي النظام الايراني عن نهجه العدواني ضد العراق وسعيه دون جدوى إلى فرض إرادته على الشعب العراقي خلافاً لما يقرره ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ولا يسعنا في هذا الصدد إلا أن نؤكد من جديد بأن الحكومة العراقية في الوقت الذي سوف لن تألو جهداً في الدفاع عن سيادة العراق وأمنه ورخاء شعبه بقمع العدوان الايراني فإنها تعبّر لكم مجدداً عن عظيم ثقتها وتقديرها للجهود المخلصة التي تبذلونها في خدمة السلام.

وأرجو منكم توزيع هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

البيان الذي أدلى به في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ الناطق باسم القيادة العليا للقوات المسلحة العراقية

إن النكسة التي أصيب بها العدو في معركة شرق دجلة الثانية قد أفقدته توازنه النفسي والسياسي بالإضافة إلى آثارها العسكرية والمادية المدمرة.

لذلك فإن معلوماتنا تشير إلى أن العدو بدلاً من اللجوء إلى بقايا حكمة في زوايا العقل راح يحضر لهجوم جديد أملاً في الحصول على أي نتيجة من شأنها أن تداوي جانباً من جراحاته وغروره الأعمى وحقده الدفين.

وإن معلوماتنا دقيقة عن حشود العدو واتجاهات الهجوم الجديد ووسائله المستجدة (التعبوية منها والفنية) سواء استهدف قاطع عمليات شرق دجلة أم أدخل بالإضافة إليه اتجاهات جديدة.

وإن استحضاراتنا قد اكتملت إلى حد التفاصيل الجديدة لمنازلة العدو وإبادة قوته وتلقينه الدروس الإضافية التي يحتاجها ليأتي إلى جادة الصواب، جادة العقل والسلام.

ومن الله التوفيق، إنه نعم المولى ونعم النصير.

الوثيـقة S/17095 *

رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً بمذكرتيّ المؤرختين في ٨ و ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17088 و S/17089]، يشرفني أن أوجه اهتمامكم إلى ما يلي.

بالإضافة إلى الحالات التي أوردتها في مذكرتي المؤرخة في ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، لجأ المجرمون البعثيون إلى الحرب الكيميائية في الحالات التالية:

١ - في الساعة ١٥/٣٠ من يوم ٨ نيسان/أبريل، استخدم غاز الخردل المنقول عن طريق القصف المدفعي، في منطقة الكشك، مما أدى إلى قتل أو جرح أكثر من ١١ شخصاً.

* تتضمن الوثيقة S/17095/Corr.1 المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

٢ ـ في الساعة ١٧/٤٥، ومرة أخرى في الساعة ٢٣/٣٠ من نفس اليوم، استخدم غاز الخردل وغاز الأعصاب، المنقولان عن طريق القصف المدفعي والقصف الجوي، في منطقة غوفير، مما أدى إلى استشهاد أو جرح أكثر من ٢٨ شخصاً.

٣ ـ في الساعة ٧/٣٠ من يوم الثلاثاء، ٩ نيسان/أبريل، تعرضت المنطقة نفسها لهجوم بغاز الخردل وغاز الأعصاب المنقولين عن طريق القصف المدفعي. ولم يحدد بعد عدد الضحايا.

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنه في الوقت الذي يلتزم فيه المجتمع الدولي، وبالذات مجلس الأمن، الصمت الذي ينم عن الرضا فيما يتعلق بتلك الجرائم البشعة التي يرتكبها النظام البعثي، يجري انتهاك أقدس مبادىء القانون الدولي، ويتزايد سقوط ضحايا الاستخدام الوحشي من جانب العراق للأسلحة الكيميائية. ومن الإنصاف حقاً القول بأن المجرمين البعثيين في بغداد قد أخذوا هذا الصمت بوصفه علامة مشجعة على التأييد الدولي، وبأن هؤلاء المسؤولين عن العجز اللاأخلاقي والذي يتسم بعدم الإحساس بالمسؤولية من جانب المجلس هم في واقع الأمر شركاء في هذه الجرائم.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17096

رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ [٨] أتشرف بأن أحيل طي هذا جدولاً تفصيلياً بالهجمات الكيميائية اللاإنسانية التي شنها النظام العراقي الإجرامي ضد جمهورية ايران الاسلامية في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آذار/مارس. ففي خلال تلك الفترة الأخيرة، استعمل العراقيون ٧٧ قنبلة و٢٣ صاروخاً ونحو ٦٣٩ قذيفة مدفعية كوسائل لنقل العوامل الكيميائية. وقد أسفرت هذه الهجومات عن استشهاد ٣٢ شخصاً وإصابة ٢٣١ ٢ شخصاً.

ألا توافقون، على أن استمرار الانتهاكات العراقية لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٥] والسهولة التي يواصل بها النظام البعثي في العراق ارتكاب الجريمة المقيتة المتمثلة في وزع الأسلحة الكيميائية، لا يعكسان سوى تبلد الإحساس واللامبالاة من جانب مجلس الأمن إزاء عدم رغبته في اتخاذ تدابير وقائية ملائمة ضد العراق في هذا الصدد؟ إننا نرجو أن تمكنوننا من أن نظل على ثقة بأنكم ستبذلون قصارى جهدكم في سبيل إقناع المجتمع الدولي باتخاذ تدابير فعّالة لإدانة هذه الجرائم البغيضة التي يرتكبها النظام العراقي.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تعمم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الهجمات العراقية في الفترة من ١٣ إلى ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٥

الوقت والتاريخ	الموقع	وسيلة النقل	عدد القنابل/ القذائف	المساحة السطحية الملوثة	نوع العامل الكيميائي
١٣ آذار/مارس ١٩٨٥ الساعة ١٦/٣٠	غرب الجزيرة الشمالية	قصف جوي	٦ قنابل	٩ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي عامل مؤثر على الدم
الساعة ١٧/٠٠	غرب الجزيرة الشمالية (بين القاعدتين ٣ و ٤)	قصف جوي	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنها	عامل مؤثر على الجهاز العصبي

الوقت والتاريخ	الموقع	وسيلة النقل	عدد القنابل/ القذائف	المساحة السطحية الملوثة	نوع العامل الكيميائي
	شرق الجزيرة الشمالية (جسر خيبر)	قصف جوي	٤ قنابل	٦ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ١٦/٠٠	غرب الجزيرة الشمالية	قصف جوي	٦ قنابل	٤ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي عامل مؤثر على الدم
الساعة ١٧/٠٠	منطقة كشك	قصف جوي	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنها	غير محدد
الساعة ١٧/٠٠	جنوب ـ شرقي الجزيرة الشمالية (معسكر أسرى الحرب)	قصف جوي	٦ قنابل	٤ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي عامل منفّط
١٤ آذار/مارس					
الساعة ١٧/٠٠	طريق ابو الفضل الرئيسية	قصف جوي	لم يبلغ عنه	لم يبلغ عنها	لم يبلغ عنه
الساعة ١٧/٠٠	جنوب غربي الجزيرة الشمالية	قصف جوي	٣ قنابل	كيلومتران مربعان	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ٩/٣٠	جنوب قاعدة نصرت	قصف جوي	لم يبلغ عنه	مساحة سطحية صغيرة	لم يبلغ عنه
الساعة ٨/٤٠	جنوب شرقي الجزيرة الشمالية	قصف جوي	لم يبلغ عنه	٣ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
١٥ آذار/مارس					
بعد الظهر	غرب الجزيرة الشمالية	قصف جوي	٤ قنابل	لم يبلغ عنها	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ٨/٠٠	الطريق بين كيان داشت وشط علي	قصف جوي	١٠ قنابل	لم يبلغ عنها	عامل منفّط
	ميناء الشهيد همت ـ طريق الشهيد همت	قصف جوي	٦ قنابل	لم يبلغ عنها	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ١/٣٠	الميناء الشمالي (شط علي)	قصف جوي	٢٤ قنبلة	مساحة واسعة	عامل منفّط
	منطقة فتح (طريق سيد الشهداء)	قصف جوي قذائف مدفعية	عدة قذائف	بضعة كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي عامل منفّط
الساعة ٨/١٠	منطقة فتح	قصف جوي	٣ صواريخ	كيلومتران مربعان	عامل منفّط
الساعة ٨/١٠	منطقة فتح (موقع الحمزة)	قصف جوي	٤ صواريخ	كيلومتر مربع	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ١٢/٠٠	موقع الإمام رضا ٢١	قصف جوي	٥ صواريخ	كيلومتران مربعان	عامل مؤثر على الدم
الساعة ٩/٠٠	بهداري	قصف جوي	صاروخان	٨٠٠ متر مربع	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ٢٤/٠٠	منطقة فتح (مستشفى خطام)	قذائف مدفعية	٥ قذائف	لم يبلغ عنها	عامل منفّط
١٦ آذار/مارس					
الساعة ٥/٠٠	جنوب الجزيرة الشمالية (٣ مواقع)	قذائف جوية	٢٠٠ـ٣٠٠ قذيفة	مساحة واسعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ١٢/٢٠	جزيرة مجنون الشمالية	قصف جوي	٤ صواريخ	مساحة واسعة	عامل مؤثر على الدم عامل منفّط
الساعة ١/٣٠	جسر خيبر	قذائف مدفعية	قذيفة واحدة	سقطت في الماء	عامل خانق
الساعة ١٠/٠٥	منطقة فتح	قصف جوي	صاروخ واحد	كيلومتران مربعان	عامل مؤثر على الجهاز العصبي
الساعة ١٠/٠٠	الكتيبة الأولى لخيبر (جزيرة مجنون)	قصف جوي	صاروخ واحد	لم يبلغ عنها	عامل منفّط
الساعة ٥/٠٠ إلى الساعة ٦/٠٠	جزيرة مجنون	قذائف مدفعية	٣٠ قذيفة	٤ كيلومترات مربعة	عامل مؤثر على الجهاز العصبي عامل منفّط
١٨ آذار/مارس					
الساعة ٧/٠٠	جنوب شرقي جزيرة مجنون	قصف جوي	٤ قنابل	٤ كيلومترات مربعة	عامل منفّط
١٨ آذار/مارس					
الساعة ٧/٠٠	جزيرة مجنون، معدات ساروله	قصف جوي	٤ قنابل	٣ كيلومترات مربعة	عامل منفّط

الوثيقة S/17097

تقرير الأمين العام عن زيارته لايران والعراق

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

١ - يذكر أعضاء مجلس الأمن أنني اجتمعت في نيويورك، أثناء الأسبوع الذي بدأ في ١٨ آذار/مارس ١٩٨٥، مع نائب وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية ثم مع نائب رئيس وزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية. وقد جرت مناقشات مكثفة بشأن الاقتراحات التي عرضتها على الطرفين والتي تهدف إلى خفض مستوى النزاع والتشجيع على وقف الأعمال القتالية.

٢ - وبعد المناقشات، صدر البيان التالي عن طريق المتحدث باسمي في ٢٦ آذار/مارس.

" أجرى الأمين العام مناقشات مكثفة خلال الأسبوع الماضي مع السيد كاظمبور اردبيلي، نائب وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية، وخلال عطلة نهاية الأسبوع مع السيد طارق عزيز، وزير خارجية العراق.

" وقد قام الأمين العام، لانزعاجه الشديد من استمرار النزاع بين ايران والعراق، وخاصة من التصاعد الأخير في ذلك النزاع والخسائر الفادحة التي تسبب فيها على الجبهة وفي المناطق المدنية، بعرض اقتراحات على الطرفين تستهدف خفض مستوى النزاع والتشجيع على وقف الأعمال القتالية. وينوي الأمين العام أن يواصل هذه الجهود. وهو يأمل جدياً في أن يتعاون كل من جمهورية ايران الاسلامية والعراق في هذا المسعى.

" ويكرر الأمين العام الاعراب عن اقتناعه بأن وقف الأعمال العدائية في أبكر وقت ممكن، على أن يعقبه إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية عن طريق التفاوض، أمر جوهري لإنهاء المجزرة المنكرة التي سببها هذا النزاع. ويشعر الأمين العام بالجزع لعدم مراعاة قرار وقف شن الهجمات على المناطق المدنية الخالصة، ولمواصلة الهجمات على السفن التجارية غير المسلحة، ولتهديد الطيران المدني الدولي في المنطقة بالخطر. ويحث الجانبين بقوة على وضع حد لهذه الأعمال.

" ويستهجن الأمين العام، بصفة خاصة، استخدام الأسلحة الكيميائية أثناء هذه الأعمال العدائية. وتشير المعلومات الواردة من مصادر طبية في فيينا ولندن إلى تكرر استخدام تلك الأسلحة على هذا النحو. وكما ذكر الأمين العام في مناسبات سابقة، فإنه يدين استخدام الأسلحة الكيميائية أينما وكلما استخدمت. ومازال النداء الذي وجهه لضمان التقيد الشديد ببروتوكول جنيف [٥] قائماً".

٣ - وخلال مناقشاتنا، أعربت أيضاً عن استعدادي للتوجه إلى بغداد وطهران إذا كانت الحكومتان على استعداد لمناقشة جميع جوانب النزاع. وعقب إجراء مشاورات أخرى استمرت طوال زيارتي المقررة من قبل للمنطقة، اتضح في ٦ نيسان/أبريل، خلال وجودي في الدوحة أن هناك اتفاقا على نطاق المناقشات المقترحة، فقررت السفر إلى البلدين في الحال.

٤ - وقد وصلت إلى طهران صباح يوم الأحد ٧ نيسان/أبريل. واجتمعت بالرئيس حجة الاسلام سيد علي خامنئي، وحجة الاسلام هاشمي رافسنجاني، رئيس المجلس، ورئيس الوزراء مير حسين موسوى، ووزير الخارجية علي أكبر ولايتي، ونائب وزير الخارجية حسين كاظمبور اردبيلي. وغادرت طهران صباح يوم الاثنين ٨ نيسان/أبريل ووصلت بعد ظهر ذلك اليوم إلى بغداد، حيث اجتمعت بالرئيس صدام حسين، ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية طارق عزيز، ونائب وزير الخارجية عصمت كتّاني. وغادرت بغداد بعد ظهر يوم الثلاثاء ٩ نيسان/أبريل. وقد لقيت في كلتا العاصمتين ترحيباً حاراً وأجريت مع السلطات فيهما مناقشات واسعة النطاق بشأن جميع جوانب النزاع.

٥ - وخلال جميع المناقشات التي أجريتها في العاصمتين، أكد المتحاورون معي نقطتين أرى أنهما تبعثان على الأمل: فقد أعادت كل من الحكومتين تأكيد رغبتها في السلم وأكدت كلتاهما من جديد ثقتها في الأمين العام للأمم المتحدة وفي مساعيه الرامية إلى بلوغ تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، ليس من الواقعي إغفال الارتياب الشديد الموجود للأسف بين الطرفين.

٦ - وفي جمهورية ايران الاسلامية، نقل إليّ المتحاورون معي، بصورة قوية وبشيء من التفصيل، إحساسهم بأنه منذ بداية النزاع لم تكن تصرفات مجلس الأمن متسمة بالحيدة والعدل. فجمهورية ايران الاسلامية مستاءة من أن مجلس الأمن قد توانى في رأيها عن أداء واجبه فيما يتعلق بإدانة المعتدي ولم يقم باتخاذ الإجراء المناسب للتصدي لما وقع من انتهاكات للقانون الانساني الدولي كانت جمهورية ايران الاسلامية ضحية لها. وكان أحد الجوانب التي جرى التشديد عليها بصفة خاصة وبصورة متكررة

في هذا الصدد هو قضية استخدام الأسلحة الكيميائية. فجمهورية ايران الاسلامية ترى أن هذا الموقف الذي تتصور أن مجلس الأمن قد وقفه يشكل عقبة خطيرة، وتعتقد أن أحد العناصر الهامة التي يلزم توافرها لبدء أية عملية ترمي إلى تحقيق السلم هو أن يقوم مجلس الأمن بتصحيح التصرفات التي قام بها في الماضي. وقد تعهدت بأن أنقل هذه المشاعر إلى مجلس الأمن، ولكني شددت في الوقت ذاته على أنه ينبغي لجمهورية ايران الاسلامية، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، أن تشرح موقفها لمجلس الأمن مباشرة. وقمت، بطبيعة الحال، بإبلاغ السلطات العراقية بوجهات نظر جمهورية ايران الاسلامية هذه.

٧ - وقد جرى في العاصمتين المزيد من عمليات تبادل الآراء فيما يتعلق بالاقتراحات ذات النقاط الثماني التي كنت قد عرضتها على الطرفين لأول مرة في نيويورك، وأطلعت أعضاء المجلس عليها خلال المشاورات التي جرت في ٢٨ آذار/مارس. والركيزة الأساسية التي تقوم عليها الاقتراحات هي أن مسؤوليتي الدستورية التي تعلو على ما عداها بموجب الميثاق، بوصفي الأمين العام للأمم المتحدة، هي أن أسعى إلى إنهاء النزاع. وإلى أن يتم بلوغ هذه الغاية، يقع عليّ أيضاً التزام قانوني بموجب القواعد الانسانية الدولية المعترف بها بأن أحاول التخفيف من آثاره، في مجالات مثل شن الهجمات على المراكز السكانية المدنية، واستخدام الأسلحة الكيميائية، ومعاملة أسرى الحرب، وسلامة الملاحة البحرية والطيران المدني. وتتوخى الاقتراحات أن يدخل الطرفان في مناقشة مستمرة فيما يتعلق بجميع هذه الجوانب مع الأمين العام.

٨ - وموقف جمهورية ايران الاسلامية هو أنه لا يمكن أن يكون تطبيق اتفاقيات وبروتوكولات محددة مرهوناً بوقف إطلاق النار: فقد اعتمدت تلك الاتفاقيات والبروتوكولات بالتحديد لتخفيف آثار الحرب وجمهورية ايران الاسلامية مستعدة للقبول بوقف شامل للأعمال العدائية، رهناً بالوفاء بشرطين، هما إدانة المعتدي ودفع التعويضات.

٩ - أما موقف العراق فهو أنه يجب الربط بوضوح بين أية تدابير محددة لتخفيف آثار الحرب والوقف الشامل لإطلاق النار في إطار جدول زمني؛ وإلا سيكون من شأن تلك التدابير إطالة أمد الحرب. ويرى العراق بالإضافة إلى ذلك، أنه يتعين أن تتضمن التدابير المتوخاة انسحاباً متبادلاً للقوات، وتبادلاً شاملاً لأسرى الحرب، فضلاً عن ضرورة توخي إعادة تنشيط جميع الموانىء. وكرر العراق أيضاً تأكيد ضرورة تناول جميع المسائل في إطار متكامل.

١٠ - وبعد أن أبدى كل من جمهورية ايران الاسلامية والعراق هذه الملاحظات فإنهما وافقا على أن اقتراحاتي يمكن أن تكون أساساً لمزيد من المناقشات.

١١ - ووافق كلا الطرفين أيضاً على أن يبقى، في الوقت الحاضر، فريقا التفتيش التابعان للأمم المتحدة في بغداد وطهران.

* * *

١٢ - وأنا أعتبر أن المناقشات التي أجريتها في طهران وبغداد قد اوضحت انه، على الرغم من ان موقفيّ الطرفين مازالا متباعدين بدرجة كبيرة، يوجد أساس حقيقي لمواصلة الجهود من أجل تقريب إمكانية إحلال السلم. وقد أبلغت الحكومتين أنني ملتزم شخصياً بمواصلة ما أبذله من جهود. ولدي إيمان قوي بأن من الضروري، كخطوة أولى، لبلوغ تلك الغاية، أن يقوم مجلس الأمن بدعوة جمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العراقية للمشاركة في دراسة كافة جوانب النزاع من جديد. فقد استمر ذلك النزاع الآن لما يربو على أربع سنوات ونصف السنة. وأدى تصعيده الأخير إلى زيادة الخسائر الهائلة أصلاً في الأرواح البشرية والموارد المادية بالنسبة لكلا الجانبين. وأوجد إحساساً جديداً بالحاح الأمر. وإني آمل جدياً أن يقوم المجتمع الدولي بتنظيم جهود جديدة تتسم بالعزم من أجل استكشاف كل سبيل ممكن قد يؤدي إلى إنهاء النزاع وتحقيق السلم لشعبيّ جمهورية ايران الاسلامية والعراق. كما إنني على ثقة من أن الحكومتين سوف تستجيبان على نحو إيجابي لتلك المساعي.

الوثيقة S/17098

رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طي هذا رسالة بعث بها قائد الثورة دانييل اورتيغا سافيدرا، رئيس نيكاراغوا، إلى البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، والتي تردّ فيها نيكاراغوا على الاقتراح التي قدمته مؤخراً حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بالعمل على أن تعمم الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الرسالة المؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ والموجهة من السيد دانييل اورتيغا سافيدرا، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى رؤساء دول مجموعة كونتادورا وبلدان أخرى

أود أن أشير إلى الاقتراح الذي أعلنه رونالد ريغان، رئيس الولايات المتحدة، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، فيما يتعلق بنيكاراغوا. وفي رأي حكومة نيكاراغوا، فإن اقتراح الرئيس ريغان لا يشكل فقط إنذاراً وتدخلاً دكتاتورياً في شؤون دولة ذات سيادة، لكنه يشكل أيضاً اعترافاً صريحاً وتاماً بأن الولايات المتحدة مستمرة في شن حرب عدوانية على نيكاراغوا عن طريق جيش منظم تقوم تلك الحكومة بتوجيهه وتسليحه.

لقد أثبتت حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى أنها تروج وتنفذ سياسة تقوم على استعمال القوة وهي سياسة تقوم على التدخل إلى حد كبير، كما أثبتت أنها تسعى من خلال مواصلتها لانتهاج سلوكها غير المشروع، إلى فرض حلولها الخاصة خارج نطاق القانون الدولي ودون أي احترام لأقدس حقوق شعوب نيكاراغوا وأمريكا الوسطى. واستناداً إلى هذا الرفض الدائم والمنتظم للقانون الدولي فقد أعاقت حكومة الولايات المتحدة وازدرت كل الوسائل السلمية لحل الأزمة الاقليمية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، ومحادثات منسانيو، والجهود التي بذلتها مجموعة كونتادورا.

إن نواياها واضحة فيما يتعلق باسقاط حكومة نيكاراغوا وسحق الثورة الساندينية، ففي ٤ نيسان/أبريل، قدم ريغان إنذاراً فعلياً يقضي بأنه ما لم تكيّف حكومة نيكاراغوا سياستها الداخلية والخارجية بحيث تتمشى مع الخط الذي تمليه حكومة الولايات المتحدة، فإن هذه الأخيرة ستطلق يدها في توسيع الحرب العدوانية ضد نيكاراغوا، بدون استبعاد التدخل المسلح، كما أعلن كبار ممثلي حكومة الولايات المتحدة في مناسبات عديدة. وكما ذكر آنفاً، فإن نيكاراغوا لا يمكن أن توافق على الإنذار الذي قدمه الرئيس ريغان، كما لا يمكنها أن تقبل بسياسة العدوان والتهديد والقسر القائمة على التدخل، والتي تستهدف تخلي نيكاراغوا عن سيادتها وحقها في تقرير المصير وعن استقلالها. وفضلاً عن ذلك، فإن القبول بتلك السياسة لن يقلل فقط من مركز بلادنا بحيث يصبح محمية خاضعة للاستعمار الجديد، ولكنه يعني أيضاً التسليم بانتهاك القانون الدولي وبانتصار سياسة لا شرعية تقوم على القوة، مما يربك بشكل خطير النظام القانوني الدولي الحالي، ومن ثم كامل النظام الذي تمت إقامته بشق الأنفس من أجل توفير ضمان للسلم والأمن الدوليين ولحقوق جميع الدول؛ وسيعني القبول بالإنذار، ببساطة، القبول بقانون الغاب في العلاقات الدولية وتعريض سيادة دول أمريكا اللاتينية والعالم الثالث للخطر في المستقبل.

وتسعى حكومة الولايات المتحدة، كجزء من سياستها الحربية ومن إصرارها على عزل نيكاراغوا، إلى حث بلدان مجموعة كونتادورا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية وأوروبا على تأييد خطتها العدوانية القائمة على التدخل. وفي هذه الظروف، فإن نيكاراغوا على ثقة أن بلدان مجموعة كونتادورا لن تمس المبادىء التي أوجدت تلك المبادرة السلمية، الأمريكية اللاتينية، والتي تشكل الأساس الذي تقوم عليه هذه المبادرة، وخاصة عدم التدخل ورفض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وبمعنى آخر، المبادىء الأساسية التي يقوم عليها السلم والأمن الدوليان.

ومن الضرورة بمكان إعادة التأكيد على صحة هذه المبادىء إذ أن ما يسمى بـ "خطة ريغان" تهدد بصورة خطيرة الجهود السلمية التي تبذلها مجموعة كونتادورا. إن الرئيس ريغان، فضلاً عن رفضه لقبول قانون أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [*S/16775* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق]، يسعى الآن، مهدداً بموعد نهائي، إلى إضافة حل آخر من حلوله القائمة على استعمال القوة وإلى تبديد الآمال فيما يتعلق بالسلم وبعملية كونتادورا التفاوضية.

لقد تميزت حكومة نيكاراغوا، منذ انتصار ثورة ١٩٧٩، بما تبذله من جهود لتعزيز الحوار والتوصل عن طريق التفاوض إلى حلول للمنازعات الدولية، وقدمت في مناسبات عديدة مبادرات سلمية مستقلة، لا حاجة إلى تعدادها الآن. وكان الإطار العام لجميع هذه المبادرات دائماً هو التقيد الشديد بقواعد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولاسيما مبادىء عدم التدخل، والتساوي في السيادة، واحترام سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وحل المنازعات بالوسائل السلمية.

وفضلاً عن ذلك، فإن بلدنا لم يأل جهداً في التأكيد على أنه يتقيد تقيداً شديداً بهذه المبادىء، في الوقت الذي يصر فيه على وجوب التقيد الشديد بتلك المبادىء ذاتها فيما يتعلق بنيكاراغوا. ومن هذا المنطلق، فقد اعتبرنا دائماً أنه من الأمور المبشرة بالخير ما يبذل من جهود من أجل إيجاد تسوية سلمية يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض للأزمة الاقليمية، بما في ذلك إقامة حوار بين الحكومات المعنية، ولم نطالب إلا باحترام القواعد الدولية.

وعليه، فإن حكومتنا لا تريد لموقفنا المشرف الذي نرفض بموجبه ذلك الإنذار أن يفسر على أنه رفض للحوار. لقد أظهرنا دائماً أننا نؤيد الحوار، الذي ينبغي دائماً أن يكون خط الرجوع الأول لحل المنازعات وضمان السلم والأمن الدوليين. ولذلك فإنني أعتبر أن تلك فرصة مناسبة لإعادة التأكيد مرة أخرى على ما يلي:

١ - تأييدنا ودعمنا القويان لعملية كونتادورا التفاوضية. وتعيد نيكاراغوا تأكيد اقتناعها الشديد بأن هذه العملية النابعة من أمريكا اللاتينية تشكل بديلاً حقيقياً لتحقيق السلم وينبغي الإبقاء عليها وتعزيزها؛

٢ - مطالبتنا بأن تستأنف الولايات المتحدة على الفور المحادثات الثنائية في منسانيو، التي أوقفتها من جانب واحد. وينبغي الاستفادة بمحادثات منسانيو لوضع الأسس لإعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية بين نيكاراغوا والولايات المتحدة، ويمكن للولايات المتحدة أن تقدم فيها

مقترحاتها، وستقدم نيكاراغوا أيضاً خطة سلام خاصة بها. وستكون هذه المقترحات موضوع الحوار في منسانيو.

إنه من الأهمية بمكان هذه المرحلة أن يدعم تضامن أمريكا اللاتينية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز واحداً من أعظم المبادىء التي نشأت في قاراتنا، ألا وهو مبدأ عدم التدخل. وأي موقف آخر سيؤدي إلى الإنهيار النهائي للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا، مما سيتسبب في حدوث نكسة كبيرة، ويضر بشكل خطير ليس فقط بسيادة واستقلال الشعب النيكاراغوي ولكن أيضاً بسيادة واستقلال جميع شعوب أمريكا اللاتينية.

الوثيقة S/17099 *

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]

[١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

لي الشرف بناءً على تعليمات من حكومتي، أن أرفق لكم نص الرسالة التي بعث بها إليكم السيد طارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية بشأن التصريحات الايرانية الأخيرة في أن أسلوبهم الوحيد في حل النزاع هو استخدام القوة ومواصلة الحرب، ويتجلى ذلك بوجه خاص في الخطبة التي ألقاها السيد خامنئي رئيس جمهورية ايران الاسلامية بتاريخ ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ المرفقة طياً.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقيها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية الجمهورية العراقية

كان من دواعي سرور الحكومة العراقية أن ترحب بكم في بغداد في الأسبوع الماضي وأن نتبادل معكم وجهات النظر في كيفية وضع حد للنزاع المسلح الذي يصر النظام الايراني على استمراره بالرغم من كل القرارات التي أصدرها مجلس الأمن منذ الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ والتي دعا فيها إلى وقف العمليات العدائية والتوصل إلى حل شامل وعادل ومشرف للنزاع.

إن الاتصالات التي أجريتموها معنا لم تحظ بتقدير حكومتي فحسب وإنما كانت تلك الاتصالات والاتصالات التي أجريتموها في طهران موضع اهتمام العالم كله.. لما يشعر به العالم من ضرورة ماسة لوضع حد لهذه الحرب التي يصر النظام الايراني على إطالتها برغم كل ما أدت إليه من خسائر بشرية ومادية وما تشكله من تهديد للأمن والاستقرار في منطقتنا والعالم.. وفي الوقت الذي شاعت فيه آمال أولية باحتمال تكلل مهمتكم بالنجاح تتوالى الأنباء والمعلومات من ايران لتخيب آمال محبي السلم والعدالة في العالم فأثناء زيارتكم لطهران وبعدها ما انفك المسؤولون الايرانيون يؤكدون على أن اسلوبهم الوحيد في حل النزاع هو استخدام القوة ومواصلة الحرب.. وأشير بوجه خاص إلى خطبة رئيس الجمهورية الايرانية يوم الجمعة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

كما أن معلوماتنا الاستطلاعية تؤكد قيام النظام الايراني خلال الأيام القليلة الماضية وبعد زيارتكم لطهران وبغداد بتحشيد قوات كبيرة في المناطق الحدودية استعداداً لشن عدوان آخر على الأراضي العراقية. وأود أن ألفت انتباهكم إلى أننا في الشهر الماضي وبتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17019*] أبلغناكم أيضاً بنوايا النظام الايراني في شن عدوان على أراضينا وقد وقع هذا العدوان بالفعل في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥ كما أود أن ألفت انتباهكم أيضاً إلى ما شرحناه لكم في ذلك الوقت من أن ايران قد مهدت لعدوانها ذلك بخرق متعمد لاتفاق ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٤ انظر S/16609 و S/16610 عندما قصفت بدون أي مبرر مدينة البصرة.. كما أرفقت تصرفها ذاك بحملات إعلامية تضليلية واسعة.. واليوم تتكرر الصور أيضاً.. فالنظام الايراني يشن في الوقت الحاضر حملات دعائية مليئة بالأكاذيب يستهدف منها خلق بلبلة في الرأي العام الدولي تمهيداً لشن عدوانه الجديد ولا حاجة لأن أؤكد لكم أن العراق الذي يؤمن بالسلام وبميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي كأساس لحل النزاع بينه وبين ايران سيستعمل كل الوسائل المتاحة له لدحر هذا العدوان المرتقب وأي عدوان آخر يفكر حكام طهران القيام به ضد سيادة العراق وأمن وسلامة شعبه.

(توقيع) طارق عزيز
نائب رئيس الوزراء
ووزير خارجية العراق

* تتضمن الوثيقة S/17099/Corr.1 المؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

المرفق

خطبة الجمعة التي ألقاها رئيس جمهورية ايران الاسلامية في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الأطيبين الأطهرين المنتجبين سيما علي أمير المؤمنين والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والخلف القائم الحجة حججك على عبادك وأمنائك في بلادك وصلي على أئمة المسلمين وحماة المستضعفين وهداة المؤمنين من الذكريات المرّة لهذا الأسبوع ذكرى استشهاد العالم المفكر الإسلامي الكبير المرحوم آية الله سيد محمد باقر الصدر وشقيقته المظلومة بنت الهدى والتي تمثل في الحقيقة حياة موسى بن جعفر ونفس نضاله ودوافعه وأخيراً نفس المصير علماً أن الكثير قيل ويقال عن هذا العالم والمفكر الذي لا نظير له في العالم الإسلامي وأن شعبنا ولحسن الحظ على معرفة كاملة بهذا العالم الإسلامي ولكن ما أريد توضيحه هو أن عظمة هذا العالم الكبير يظهر لنا مدى خبث قتلته فعلى العلماء والمربّين أن يعملوا ويتعبوا سنوات طويلة ليكونوا مثل هذه الشخصية الكبيرة ويقدموها للعالم الإسلامي.

بعد مضي خمس سنوات على هذه الحادثة يبرز هذا السؤال ألا وهو هل أن المجتمعات العالمية والمنظمات التي تدّعي حقوق الانسان والجمعيات التي تتحدث هنا وهناك عن العمل ضد الإرهاب والعنف والقمع سألت النظام العراقي لماذا قتل هذا العالم الكبير وشقيقته المظلومة بهذا الشكل الوحشي؟ ألم يتبادر هذا السؤال لأذهان من يسمون أنفسهم بدعاة حقوق الانسان. أي كيف يسمح جهاز ما لنفسه أن يعتقل مثل هذا العالم الكبير وكما نقل تم قتله تحت التعذيب الوحشي؟ بحيث كانت آثار التعذيب بادية على جسمه الطاهر وقد شاهد البعض ذلك!! إذن من حق شعبنا الايراني المسلم والشعب العراقي وأنصار الحق في العالم ودعاة الخير في العالم أن ينظروا بعين الشك لدعاة الدفاع عن حقوق الانسان. وإن لا يصدقوهم لأنهم يكذبون (تكبير وهتاف) وهذه واحدة من آلام مجتمعنا البشري المعاصر أي أن تصبح المنظمات التي تدّعي الدفاع عن حقوق الانسان والتي تتظاهر بالانسانية لعبة بيد السياسات العالمية الكبرى وناهبي الشعوب الذين لم يكتفوا بنهب الشعوب بل استغلوا منظمات الدفاع عن حقوق الانسان وحرموا الشعوب حتى من هذه الشعارات وهذا يدعو في الحقيقة للأسف وهذا يعني تدهور وانحدار الحضارة البشرية أي أن يتخذ المدافعون عن حقوق الإنسان مواقف معادية للإنسان. إن هؤلاء ترتفع أصواتهم كلما ظهرت حركة في مكان ما ضد مصالح المجتمعات التسلطية في العالم ويرفعون صوت (وانسانيتاه) متى ما تهددت مصالح القوى الكبرى بالخطر. عندما تتلقى أمريكا في لبنان صفعة على فمها وعندما يتلقى الصهاينة صفعة على فمهم وعندما يحاكم ويعاقب اللصوص والإرهابيون والمخربون والمعارضون لثورة إنسانية شعبية تدعو للاستقلال والتي تعتبر بحد ذاتها ضد مصالح القوى الكبرى تظهر رؤوس المدافعين عن حقوق الإنسان. ويأخذون بالتحدث هنا وهناك عن حقوق الإنسان ليظهروا رموز التجسس أعداء الإنسانية بأنهم مظلومون. ولكن عندما تتعرض الشعوب للضغط وتتعرض الثورات والحركات الإنسانية للضغط وتتعرض فيها الشخصيات العزيزة والمفكرة في المجتمعات الإسلامية الإنسانية للضغط لم تظهر أية ردود فعل تذكر لهؤلاء الذين يتظاهرون بالدفاع عن حقوق الإنسان وكأن مثل هذه الشخصيات لا وجود لها. إن تهديد عدد من الركاب المسافرين الأوروبيين أو الأمريكيين في طائرة مختطفة توصف بأنها حادثة مروعة ولكن قتل الأبرياء وسكان قرى جنوب لبنان بالدبابات والمصفحات وبنادق الإرهابيين الاسرائيليين تعتبر عملاً عادياً وصغيراً. استشهاد السيد محمد باقر الصدر هذه الشخصية الكبيرة في العالم الاسلامي وشقيقته المظلومة لم تتم الاشارة إليها أبداً.

لماذا لا تسأل المجتمعات الإسلامية هذه المنظمات التي تدّعي حقوق الإنسان عن مهمتها ومسؤولياتها؟ علماً أن شعبنا عرف هؤلاء وقطع أمله بهم ولا نأمل من هؤلاء شيئا ولكن نأمل أن تتكشف حقيقة هؤلاء لبقية الشعوب إنشاء الله.

القضية البارزة هذه الأيام هي قضية الجرائم التي ارتكبها النظام الحاكم في العراق في بلدنا بالاضافة للحرب أي ضرب المدن واستخدام الأسلحة الكيميائية وكادت هذه الأحداث من الأهمية بشكل اضطرت فيه منظمة الأمم المتحدة والأمين العام للتدخل بشكل مباشر أي أن يتدخلوا بشكل مباشر ليروا ما هي حقيقة الأمر. وبالطبع وكما سمعتم ذلك من الأخبار فقد أعلنا بدورنا الحقائق بصراحة ودون لف ودوران. أعلنا القضية التي تعبّر عن وجهة نظر الشعب الايراني وعلى الشكل التالي: فيما يتعلق بقضية ضرب المدن وتهديد المدنيين فإن موقفنا واضح ولا يحتاج للكثير من التفسير والتوضيح بالنسبة للذين هم على استعداد ليفهموا الحقيقة. قلنا بأننا لا نقبل أبداً بزج المدنيين باحداث الحرب وقلنا بأننا صبرنا طويلاً واليوم إذ نقوم بعمليات الرد بالمثل فإن هذه العمليات تعتبر بمثابة عمليات ردع لأننا نرى بأن النظام العراقي يؤمن بلغة القوة مثل جميع دعاة القوة في العالم مثل جميع المتسلطين الذين يؤمنون بلغة القوة أي أنهم يمارسون القوة كلما وجدوا أنفسهم قادرين على ذلك إلا إذا ظهرت أمامهم قبضة قوية وحركة قوية يجدون فيها أنفسهم بأنه ليس في مقدورهم ممارسة القوة عندها يسعون لإعادة النظر في مواقفهم. إننا بدأنا عمليات الرد بالمثل كعامل ردع لنجعلهم يندمون (تكبير وهتاف) وقلنا بأننا مثلما برهنا في جبهات الحرب بأننا قادرون ومتى شئنا ووجدنا مصلحة في ذلك توجيه ضربات قاصمة للعدو ففي قضية الرد بالمثل لنا يد أقوى ونستطيع بضربات أكثر قوة من مواجهة العراق بعمليات الرد بالمثل ونجعله يندم على الشيء الذي بدأه ولقد برهنا ذلك (تكبير وهتاف) ان الشيء الذي يجب أن نعتبره في الحقيقة دليلاً على سذاجة وبساطة ساسة النظام العراقي هو أن هؤلاء تصوروا بأنهم من خلال ضرب المدن والسفن والتهديد بضرب طائرات الركاب واستخدام القنبلة الكيميائية يستطيعون الضغط علينا للقبول بالسلام المفروض وهذا خطأ ساسة السلطة الحاكمة في العراق. نفس الخطأ الذي وقعوا فيه في بداية الحرب يكررونه الآن أيضا. في بداية الحرب كان هذا هو تصورهم. كانوا يتصورون بأنهم يستطيعون بفرض الحرب إلحاق الهزيمة بالثورة وياله من خطأ كبير. ثورة تعتمد على الشعب. ثورة تتوكل على الله ثورة ذات شعب متلاحم يغمر الإيمان قلبه لايمكن أن يهزم بالحرب. هذا كان خطأهم أي أنهم تصوروا بأنهم قادرون بالحرب إضعاف ثورة أو القضاء عليها وكان يجب أن تبرهن التجربة لهؤلاء بأن هذا خطأ فالحرب لم تضعف شعبنا ولم تضعف ثورتنا بل جعلت الثورة أقوى شدة وجعلت الشعب أكثر حماساً للثورة وانشداداً لنا وجعلت الأخطار التي تهدد

الثورة تتوضح أكثر للشعب. أي أن الشعب والحقيقة حتى نحن لم نكن نعرف أي ثمن باهظ يجب أن ندفعه للحصول على استقلال وحرية الشعب؟ كنا نتصور بأن الأمر قد انتهى ولكن عرفنا جميعاً غير ذلك. إن استقلال وحرية شعب ما أمر صعب جداً على الاعداء بحيث أصبحوا على استعداد أن يفرضوا الحرب ويحيكوا المؤامرات وينفقوا الملايين للقضاء عليها. وإن هؤلاء على استعداد لفرض هذه الحرب وتحمل كل هذه النفقات للقضاء على الثورة. وهذا الأمر جعلنا ندرك أهمية ثورتنا وأهمية الحرية والاستقلال اللذين حصلنا عليهما. هل تسمح القوة التسلطية في العالم لشعب ما أن يخرج من تحت تسلطهم؟ حين يثور شعب ما معلناً الاستقلال رغم أنوفهم يقفوا بوجهه بهذا الشكل وهذا ما لم نكن نعرفه قبل هذه الحرب واليوم وكلما مضى الوقت نفهم ذلك أكثر وندرك أكثر أهمية استقلالنا وحريتنا. لقد وقعوا في هذا الخطأ لأنهم تصوروا بأنهم يستطيعون بهذا العمل إضعاف الثورة وإجبارها على التراجع. يا له من خطأ كبير. والآن أيضاً يكررون نفس الخطأ أن هذا النفر المتسلط على شؤون العراق والذي يخطط سياسة العراق تصور بشكل ساذج وصبياني بأنه قادر بضرب المدن واستخدام القنبلة الكيميائية وما شابه ذلك أن يضغط على شعبنا وإجبارنا على القبول بهذا السلام المفروض والأكثر سوءا وخزياً من الحرب هو أنهم على خطأ (هتافات.. هيهات منا الذلة) لقد برهنا بأننا في هذه الحرب ونظراً لأن لنا كلاماً منطقياً فنحن عند كلامنا. منذ اليوم الأول وحتى الآن لم نغيّر مواقفنا من الحرب وشروط إنهاء الحرب. علماً أن الإعلام العالمي الخبيث يسعى لإظهار وجهة نظرنا على أنها غير منطقية. البعض في الداخل ولا أعرف هل نعتبرهم جهلة أم خونة يستغلون الحرية التي منحتها الجمهورية الاسلامية لهم للتعبير عن مشاعرهم وليقولوا كلامهم يكررون في الداخل نفس أقوال العدو ويسعون لاعتبار وجهة نظر الجمهورية الاسلامية ووجهة نظر الشعب الايراني إزاء الحرب بأنها وجهة نظر غير منطقية ولكن رغم ذلك فإن موقفنا موقف منطقي فعن الحرب قلنا منذ البداية بأن المعتدي اعتدى ويجب أن يعاقب وهذا كلام لا يستطيع أن ينكره أحد. فحين يتعرض شعب ما للعدوان وحين يبرهن نظام ما بأنه ذو طبيعة عدوانية ولا يستطيع أن يفعل شيئاً سوى باستخدام القوة ماذا يجب أن نفعل تجاهه؟ لقد قام بالعدوان وعندما سقط في الفخ وغاص في الوحل تريدون منا أن نقول له لقد أخطأت فعد الآن إلى مكانك. هل هذا كلام منطقي؟ إن معاقبة المعتدي وإدانة المعتدي من الأمور التي يقبل بها كل إنسان سليم غير مصاب بالمرض والخبث والغباء.

هل اعتدى النظام العراقي على أراضينا أم لا؟ هذا الأمر قبل به النظام العراقي واعترف بأنه معتدي. في العام الماضي أعلنوا بأنهم قد بدأوا الحرب إلى كذا مدة. إذن فقد اعترفوا بأنهم معتدون. في الوقت الحاضر يعرف جميع المعنيين بقضية الحرب الايرانية ـ العراقية في العالم بأن العراق هو المعتدي وهذه القضية واضحة لذا فإن شروط معاقبة المعتدي شرط لسنا مغالين فيه بل هو حقيقة ويجب تنفيذه. لقد دخلوا بلدنا وألحقوا بنا أضراراً تقدّر بمليارات الدولارات. هدموا المدن ودمروا المنشآت وهدموا المنازل واحرقوا المزارع وشلوا كل هذه الطاقات البشرية (بغض النظر عن الخسائر البشرية وفرصة البناء التي أعقبت الثورة) فقط الأضرار المادية التي ألحقوها بالشعب الايراني لا يمكن إنكارها. من فعل ذلك غير المعتدي. إذن قلنا بأن عليكم أن تدفعوا أضرار الحرب. علماً أن هناك شرطاً آخر كان لنا في البداية ألا وهو الانسحاب من أراضينا. دعاة الخير الدوليون (الذين كانوا يدقون على صدورهم ويتظاهرون بتصورهم بأنهم يريدون مصلحتنا). كانوا يقولون لنا اقبلوا أولاً بوقف إطلاق النار ثم سنطلب منهم الانسحاب ولكننا رفضنا ذلك في حينه بقوة وحزم وشخصياً قلت لهذا السيد الذي جاء إلى هنا إن كنا في ذلك الوقت قد قبلنا بوقف إطلاق النار هل كنا نستطيع حتى الآن استرجاع هذه الأراضي. من المؤكد لم نكن نستطيع ذلك لأن الذين قبلوا بوقف إطلاق النار في الشرق الأوسط تعرفون جيداً كم تحملوا من خسائر فالقبول بوقف إطلاق النار في ظروف كهذه لم نكن نعتبرها وطبقاً للتجارب بأنها تتطابق مع المصالح علما كان في حينه من يدعونا للقبول بذلك. نفس هؤلاء السادة الذين يوزعون الكراريس في الداخل ويقولون ما يريدون قوله بحرية وتتحمل الجمهورية الاسلامية كلامهم هم أنفسهم كانوا يطلبون منا في ذلك الوقت بالقبول بوقف إطلاق النار وكانو يقولون لنا إن لم تقبلوا ذلك فسيكون هذا لغير صالح الشعب الايراني وإن كنا في حينه قد عملنا بأقوال هؤلاء الجهلة أو الخبثاء فكونوا على يقين لما كنا قد استعدنا حتى الآن شبراً واحداً من الأراضي التي استعادها مقاتلونا الميامين (تكبير وهتاف).

إن مقاتلينا البواسل استطاعوا أن ينهوا هذا الشرط والحمد لله أي شرط استعادة الأراضي المحتلة. لقد تقدم مقاتلونا الشجعان حتى ذلك الجانب من الحدود واستعادوا الأراضي وقمعوا العدو وأجبروه على التراجع ولكن الشرطين الآخرين باقيان. لقد جربنا وعرفنا بأن هذا الجهاز المتـ ، المتجبر الجاهل الذي يتولى السلطة حالياً في العراق لا يوجد عنده من يستطيع أن يفهم بأن شروطنا هذه شروط عادلة أي شرط دفع الغرامة وشرط معاقبة المعتدي. لقد عرفنا ذلك طيلة هذه الفترة. لذا أعلنا بأنه مازال صدام حسين على رأس السلطة فإن حربنا مع النظام العراقي مستمرة (تكبير وهتاف) يقولون لنا بأنكم حين تقولون ذلك فإنكم أهنتم هؤلاء أمام العالم. وعندما نقول بأن النظام العراقي يجب أن يزول فهذا إهانة لهم. يقولون لنا بأنكم قلتم يجب أن يزول النظام كي تنتهي الحرب ولماذا تقولون ذلك؟ إننا نقول ذلك لأنه كلام منطقي. إن هذا النظام نظام متجبر. لقد بدأوا الحرب للقضاء على الجمهورية الإسلامية فلماذا لا تؤنبوهم على ذلك؟ لقد بدأوا الحرب لإسقاط جمهورية ايران الإسلامية وتشديد الخناق على الثورة. وبدورنا أعلنا شروطاً عادلة وقلنا مراراً يجب أن يعاقبوا ويدفعوا الغرامة وهذان كلامان منطقيان لا يستطيع أن يرفضهما أحد في العالم. يجب أن نقول عن هؤلاء الذين يرفضون هذه الشروط العادلة سوى مواصلة هذه الحرب حتى القضاء عليهم (تكبير وهتاف) وسنفعل ذلك إنشاء الله. إن حماة النظام العراقي في العالم لا يستطيعون إنقاذه. فوضع النظام العراقي ليس بالوضع الذي يستطيع فيه البقاء. ليس بالنظام الذي له فرصة البقاء. فهم مضطرون وتحت هذه الضربات إما أن يستسلموا أو يسحقوا. وبالطبع إن أمريكا لا تريد ذلك، فأمريكا ترغب في إنهاء هذه الحرب لصالح العراق بأسرع ما يمكن. إن تحليلات البعض في الخارج والذي قبل به البعض عن سذاجة على أن أمريكا تريد لهذه الحرب أن تستمر كي يضعف الطرفان. هذا تفسير غير واقعي وخاطىء فأمريكا لا تريد ذلك. أمريكا لا تريد للنظام العراقي أن يضعف؛ أمريكا تريد تقوية النظام العراقي والقضاء على نظام الجمهورية الإسلامية والقضاء على الثورة. ومتى استطاعت أمريكا إنهاء هذه الحرب لصالح العراق لفعلت ذلك. فأمريكا تريد إضعاف الجمهورية الإسلامية بل القضاء عليها ولا تريد إضعاف العراق أو القضاء عليه لأن العراق بالنسبة لها مفيد. فالعراق

قدم اختباره أمام أمريكا وأثبت عمالته وبرهن بأنه رهن إشارة أمريكا وعلى استعداد للعمل وفق ما تريد أمريكا والعلاقات بينهما تزداد قوة يوماً بعد يوم. أمريكا تقدم له القروض والسلع وباحتمال كبير السلاح (بصورة غير مباشرة ونحن نعرف ذلك) ومن المحتمل أن تزوده بالسلاح بشكل مباشر وتتم تبادل الزيارات على مستوى وفود رفيعة المستوى وكان من المقرر في هذه الأيام أن يقوم وفد أمريكي بزيارة العراق. أمريكا لا تريد أبداً للنظام العراقي أن يضعف أو يزول بل تريد تقويته ولكن رغم رغبة أمريكا ورغم رغبة الذين يريدون للنظام العراقي أن يبقى ليسدّد لهم أموالهم وقروضهم أقول لكم بأن هذه السياسات ليست ناجحة فقوة الاسلام والثورة الاسلامية ستقضي في نهاية هذه الحرب على النظام العراقي (تكبير وهتاف).

بسم الله الرحمن الرحيم "قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا أحد".

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الوثيقة S/17101 *

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على طلب وزير خارجية جنوب افريقيا السيد ر. ف. بوتا، أرفق طي هذا، لعلمكم، نسخة من البيان الذي سيصدره الوزير في وقت لاحق من هذا اليوم.

ويعيد البيان تأكيد التزام جنوب افريقيا بالحل السلمي لمشاكل منطقتنا.

وسأغدو ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صحفي من وزير خارجية جنوب افريقيا السيد ر. ف. بوتا، صادر في كيب تاون في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ أعلنت وزارة الخارجية أن لجنة الرصد المشتركة ستجتمع قريباً لمناقشة إتمام عملية فض الاشتباك. وفي الاجتماع الذي توخى عقده للجنة الرصد المشتركة بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ تقرر أن يعقد اجتماع وزاري بين جمهورية جنوب افريقيا وأنغولا بأسرع وقت ممكن لتحديد موعد نهائي لنقل مقر لجنة الرصد المشتركة إلى الحدود وللتوصل إلى اتفاق يضمن تحقيق السلم والاستقرار على طول الحدود بين جنوب غرب افريقيا وأنغولا بعد إتمام مهام لجنة الرصد المشتركة. ولم تجر هذه المحادثات بعد إلا أن جنوب افريقيا لا تزال مستعدة لإجراء مباحثات وزارية مع أنغولا بشأن حفظ السلم والاستقرار في المنطقة وكذلك فيما يتعلق بانتفاع شعبي أنغولا وجنوب غرب افريقيا/ناميبيا من مشروع رواكانا/كالويك.

والعامل الرئيسي الذي أخر الانتقال النهائي إلى الحدود في الأشهر الأخيرة هو الهجوم السنوي الذي تشنه سوابو (المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية) في موسم الأمطار. ويوشك موسم الأمطار الآن على الانتهاء، ورغم أن سوابو لم تتخل عن أنشطتها الإرهابية ضد شعب جنوب غرب افريقيا/ناميبيا، فإن محاولتها التسللية الرئيسية قد صدّت وتكبدت سوابو خسائر جسيمة.

ورغم أنشطة سوابو المتواصلة فقد قامت حكومة جنوب افريقيا بإصدار تعليمات ببدء فض اشتباك قوات جنوب افريقيا في المنطقة المذكورة في الأجزاء الجنوبية لأنغولا في أقرب وقت ممكن على أن يتم ذلك في خلال هذا الأسبوع. وسيجري ضمان أمن شعب جنوب غرب افريقيا/ناميبيا إذا اقتضت الحاجة من داخل جنوب غرب افريقيا/ناميبيا. ولن تتردد قوات الأمن في اتخاذ أي اجراء قد يكون لازماً إذا صعّدت سوابو من أعمال العنف التي تقوم بها عبر الحدود.

وترجو جنوب افريقيا أن يؤدي قرارها إتمام فض اشتباك القوات إلى تعزيز احتمالات إحلال السلم في المنطقة وأن يفضي بوجه خاص إلى انسحاب الكوبيين من أنغولا. وسيفتح هذا التطور الطريق إلى تحقيق أحد الأهداف الرئيسية لاتفاق لوساكا، أي الحل السلمي لمشاكل المنطقة بما في ذلك مسألة استقلال جنوب غرب افريقيا/ناميبيا.

وعلى مر الـ ١٦ شهراً الماضية أقامت جنوب افريقيا علاقة عمل مفيدة مع حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا بما في ذلك عقد خمسة اجتماعات وزارية ثنائية على الأقل. وتأمل أن تشكل هدف العلاقة أساساً لحوار متنام بهدف التوصل إلى حل سلمي لمشاكل المنطقة.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/233-S/17101.

الوثيقة S/17102*

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم أن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٥/٣٠ من يوم ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وأوضح له مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي:

" وفقاً للمعلومات الواردة من السلطات المعنية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، فإنه بالرغم من الإعلانات المتكررة التي أصدرتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية، مازالت الاعتداءات المسلحة الطائشة التي تشنها قوات الحدود الباكستانية ضد المقاطعات السكنية مستمرة وتستخدم فيها الأسلحة الثقيلة مثل مدافع الهاون والمدافع عديمة الارتداد.

" وعلى مدى ٢٥ يوماً، أي من ١٥ آذار/مارس إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ تعرضت المناطق السكنية في مقاطعة باريكوت، بإقليم كونارها لنيران كثيفة ١٣ مرة في أيام ١٥ و١٩ و٢٠ و٢١ و٢٢ و٢٣ و٢٤ و٢٧ و٣١ آذار/مارس و٤ و٦ و٨ و٩ نيسان/أبريل. وفي يومي ٨ و٩ نيسان/أبريل ضمن أيام أخرى، تعرضت منازل السكان لنيران مكثفة، أسفرت عن استشهاد بعض الأطفال والنساء، ودمر العديد من الدور السكنية، كما لحقت خسائر جسيمة بمحاصيل السكان.

" وتدين سلطات جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشدة هذه الاعتداءات التي تشنها قوات الحدود الباكستانية، وتسليح قطاع الطرق وإرسالهم إلى أراضي جمهورية أفغانستان الديمقراطية للقيام بأعمال القتل والنهب، وتحتج على ذلك بقوة لدى حكومة باكستان. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه يجب على السلطات الباكستانية أن تضع حداً لهذه الاعتداءات والتدخل المسلحين اللذين تسببا في خسائر بشرية ومادية ضخمة ويشكلان خطراً على الأمن في مناطق الحدود وإلا فإن المسؤولين عن هذه النتائج الخطيرة الجسيمة ستقع على عاتق السلطات الباكستانية ذات النزعة الحربية".

كذلك ذكر مدير الإدارة السياسية الأولى للقائم بالأعمال الباكستاني ما يلي:

" إن السلطات الباكستانية، في محاولة منها لستر أعمالها العدوانية، ومواصلة لاتهاماتها السابقة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية، زعمت مرة أخرى أن أربع طائرات أفغانية قد توغلت لمسافة ٤ كيلومترات داخل المجال الجوي لتشيترال في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وأنها أسقطت ٩ قنابل على منطقة تقع على بعد ٣ كيلومترات جنوب شرقي أراندو لم تنتج عنها أي أضرار.

" وترى السلطات المعنية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية أن هذا الادعاء خبيث ولا أساس له وهي ترفضه رفضاً قاطعاً. وتطالب الحكومة الباكستانية بوضع حد لهذه التعريضات التي لا تؤدي إلا إلى زيادة التوتر على الحدود".

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/234-S/17102.

الوثيقة S/17103 *

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل: بالاسبانية]
[١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص النشرة الإعلامية الصادرة في نهاية الاجتماع الرفيع المستوى للوزراء المفوضين لبلدان مجموعة كونتادورا وأمريكا الوسطى، المعقود في مدينة بنما في يومي ١١ و ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وأرجو منكم أن تعمموا هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أكيلينو إ. بويد
الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نشرة إعلامية أصدرها الوزراء المفوضون لبلدان مجموعة كونتادورا وأمريكا الوسطى في مدينة بنما في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥

وفقاً للدعوة الصادرة من مجموعة كونتادورا طبقاً لطلب حكومات أمريكا الوسطى في الاجتماع المعقود في ١٦ آذار/مارس في البرازيل والذي حضره وزراء خارجيتها ووزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، تمّ عقد اجتماع رفيع المستوى لممثلي حكوماتها المخوّلين بسلطات كاملة للاضطلاع بالالتزامات، بتاريخ ١١ و ١٢ نيسان/أبريل في مدينة بنما.

ووفقاً لهذه الدعوة فإن الغرض من الاجتماع كان تحديد أجهزة لتنفيذ ومتابعة القواعد الأساسية المتوخاة من بيان كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/16775 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٤، المرفق]، ولاسيما تلك التي تتصل بالتحقيق والرقابة المتعلقة بقضايا الأمن.

وقد تم تحقيق الأهداف المقترحة بطريقة مرضية لأن ممثلي حكومات أمريكا الوسطى تعبيراً منهم عن الإرادة السياسية لتلك الحكومات قد حققوا تقدماً فيما يتعلق باعتماد الالتزامات المتعلقة بالتنفيذ والمتابعة، وفي مجال تحديد المعايير والقواعد الأساسية.

ويجدر أن يلاحظ أنه قد تم التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء الأجهزة التالية التي اقترحتها مجموعة كونتادورا: (أ) لجنة مخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالقضايا السياسية وقضايا اللاجئين و (ب) لجنة تحقيق ورقابة فيما يتعلق بشؤون الأمن و (ج) لجنة مخصصة لتقييم ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية.

وستضمن هذه الأجهزة التي كانت موضوعاً للمفاوضات شروط الكفاءة والاستقلال والتجرد التي كانت تتطلع إليها دائما عملية المفاوضات التي ترعاها مجموعة كونتادورا. وعلى نفس النحو ينبغي أن يلاحظ أن هذه الاتفاقات تعكس احترام مبادىء عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير والتسوية السلمية للمنازعات، التي أسهمت في توجيه جهود السلم هذه منذ أن بدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣.

وتؤكد النتائج المتحققة أن كونتادورا هي المحفل الملائم لمعالجة حالة أمريكا الوسطى وتمثل تقدماً كبيراً في مجال التفاوض بشأن بيان كونتادورا. وسيؤدي ذلك إلى إمكان تناول المسائل المتعلقة بروح بنّاءة متجددة في الاجتماع القادم، الذي سيعقد في النصف الأول من أيار/مايو استناداً إلى الآراء التي طرحتها مجموعة كونتادورا بغية حل تلك المسائل على نحو مرض.

وفي الختام أعرب المشتركون عن امتنانهم لرئيس جمهورية بنما السيد نيكولاس اردينتو بارليتا، ولوزير العلاقات الخارجية السيد فيرناندو كارودوزي فابريغا اللذين أعربا عن ارتياحهما للنتيجة البنّاءة لجهودهما وأعادا تأكيد تصميم بنما الثابت على القيام جنباً إلى جنب مع فنزويلا وكولومبيا والمكسيك بمواصلة تعزيز عملية التفاهم ما بين بلدان أمريكا الوسطى في إطار مبادىء وقواعد القانون الدولي.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/235-S/17103.

الوثيقة S/17104 *

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا الوثيقة المعنونة "النظام الأساسي لآلية التحقق والمراقبة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية" الذي وضعه ممثلو حكومات السلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس أثناء الاجتماعات التي عقدت في سان خوسيه، كوستاريكا، وفي

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/889-S/17104.

تيغوسيغالبا، هندوراس، في شباط/فبراير وآذار/مارس، على التوالي.

والغرض من الوثيقة هو ضمان الامتثال بأمانة للالتزامات والتعهدات المتعلقة بالمسائل الأمنية، التي وافقت عليها حكومات أمريكا الوسطى الخمس كجزء من أحكام ما سوف يصبح النص النهائي لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى، وهي تعد بمثابة تطوير للتعليقات التي سبق أن قدمتها السلفادور، وكوستاريكا، وهندوراس، وعممت بواسطة الأمم المتحدة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة مؤرخة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ [٩].

وفي ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥، عرض وزراء خارجية هندوراس وكوستاريكا والسلفادور نص النظام الأساسي على نظرائهم في مجموعة كونتادورا في اجتماع لوزراء الخارجية التسعة عقد في برازيليا. وفي الاجتماع الذي عقد في بنما مؤخراً (١١ و ١٢ نيسان/أبريل) وحضره مفوضون مطلقو الصلاحية، اعتمدت مفاهيم مختلفة واردة في الوثيقة. وحيث إن الوثيقة هي الآن قيد المناقشة على المستوى التقني، فقد رئي أنه قد يكون من المفيد أن تعمم بوصفها مبادرة أخرى ترمي إلى ضمان إقامة سلم فعّال ودائم في امريكا الوسطى.

وسأكون ممتناً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة والوثيقة المرفقة، والتي جرى بالفعل توجيه انتباه منظمة الدول الأمريكية إلى محتوياتها، بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

النظام الأساسي لآلية التحقق والمراقبة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، لوثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى

المحتويات

الفصل
الأول - التعريفات
الثاني - الأهداف والهيكل
الثالث - اللجنة الدائمة
الفرع الأول - عضوية اللجنة الدائمة
الفرع الثاني - الأمين التنفيذي
الرابع - هيئة المفتشين الدولية
الفرع الأول - مدير العمليات
الفرع الثاني - مسؤولية هيئة المفتشين الدولية
الفرع الثالث - تنظيم هيئة المفتشين الدولية
الفرع الرابع - التقارير
الخامس - نظام الاتصال
السادس - التمويل والإدارة والمنشآت
السابع - التزامات أعضاء الآلية في الدولة المستقبلة
الفرع الأول - احترام القانون
الفرع الثاني - المحافظة على النظام والانضباط
الفرع الثالث - بطاقات الهوية والدخول والخروج
الفرع الرابع - الزي الرسمي، والشارات، وتسجيل السيارات والمراكب والطائرات، ورخص تشغيلها
الفرع الخامس - التأمين على السيارات والمراكب والطائرات
الفرع السادس - الأعضاء المتوفون، التدابير المتصلة بالممتلكات الشخصية
الثامن - الامتيازات والحصانات
الفرع الأول - الحصانة من الدعاوى الجنائية والمدنية والإدارية
الفرع الثاني - أماكن الآلية
الفرع الثالث - امتيازات وحصانات الآلية
الفرع الرابع - الأحكام الجمركية والضريبية
التاسع - تسهيلات خاصة
الفرع الأول - عملة البلد المستقبل
الفرع الثاني - الاتصالات والخدمات البريدية
الفرع الثالث - استعمال طرق المواصلات
الفرع الرابع - الماء والكهرباء والخدمات العامة الأخرى
الفرع الخامس - اللوازم والإمدادات
العاشر - تسوية المطالبات
الحادي عشر - تسوية المنازعات
الثاني عشر - أحكام ختامية
الفرع الأول - اتفاقات تكميلية
الفرع الثاني - بدء النفاذ

الفصل الأول

التعريفات

لأغراض هذا النظام الأساسي، تعرّف المصطلحات المستخدمة فيه على النحو التالي:

" الوثيقة ": وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [S/16775 المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق]؛

" السلطات الحكومية ": جميع السلطات المدنية والعسكرية التي تسند إليها مهام تتعلق بالآلية وفقاً لأحكام النظام الأساسي؛

" الوحدات العسكرية الوطنية ": الموظفون من نفس الجنسية ممن تزود بهم الدول المشتركة هيئة التفتيش الدولية ؛

" الاتفاقية ": اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ (١٠) ؛

" دول أمريكا الوسطى أو الأطراف ": السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس ؛

" الدولة الطرف، أو الطرف ": أي دولة من دول أمريكا الوسطى الموقّعة على الوثيقة ؛

" الدولة المشتركة ": الدول المشتركة في الآلية وليست من دول أمريكا الوسطى أو من أعضاء مجموعة كونتادورا ؛

" الدولة المستقبلة ": أي دولة يقوم أعضاء الآلية بأداء مهام فيها ؛

" مجموعة كونتادورا ": بنما، فنزويلا، كولومبيا، المكسيك ؛

" المجلس ": مجلس المطالبات الذي يقوم بتسوية المطالبات بموجب القانون الخاص ؛

" الآلية ": آلية التحقق والمراقبة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، وتتألف من اللجنة الدائمة وهيئة التفتيش الدولية ؛

" أعضاء الآلية ": أعضاء اللجنة الدائمة، والأمين التنفيذي، ومدير العمليات، وموظفو اللجنة الدائمة وهيئة التفتيش الدولية، وأي شخص لا يكون مقيماً في الدولة المستقبلة تستخدمه الآلية أو ينتدب إليها، وأزواجهم وأفراد أسرهم المعالون ؛

" المقيم في الدولة المستقبلة ":

(أ) أي شخص يتمتع بجنسية الدولة المستقبلة ؛

(ب) أي شخص يكون مقيماً في الدولة المستقبلة ؛

(ج) أي شخص يكون موجوداً في إقليم الدولة المستقبلة وليس عضواً في الآلية.

الفصل الثاني

الأهداف والهيكل

١ - وفقا للفقرة ٢ من الجزء الثاني من وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى، تنشأ آلية للتحقق والمراقبة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية لغرض رصد وكفالة امتثال الالتزامات والتعهدات المبيّنة في الوثيقة بأمانة.

٢ - تتكون الآلية من (أ) اللجنة الدائمة ؛ (ب) هيئة المفتشين الدولية.

الفصل الثالث

اللجنة الدائمة

الفرع الأول

عضوية اللجنة الدائمة

١ - تتألف اللجنة الدائمة من ممثلين لدول أمريكا الوسطى الخمس وممثلين لدول أربع، لم تشترك في عملية مفاوضات كونتادورا، مشهود لهم بالنزاهة والكفاءة التقنية والمالية والإرادة السياسية للتعاون من أجل إقرار السلم في أمريكا الوسطى.

وتقترح مجموعة كونتادورا الدول المشتركة في اللجنة الدائمة وتقبلها بلدان أمريكا الوسطى بتوافق الآراء، قبل دخول الوثيقة حيز النفاذ.

وتشغل الدول المشاركة مقاعدها لفترة سنتين قابلة للتجديد.

وفي حالة حدوث شاغر نتيجة غياب مطلق لشخص عينته في اللجنة الدائمة دولة طرف أو دولة مشتركة، يملأ هذا الشاغر بنفس الإجراء المتبع في التعيينات الأولية قبل حدوث الشاغر بثلاثة أشهر على الأقل.

٢ - تبدأ اللجنة الدائمة في ممارسة مهامها في التاريخ الذي تدخل الوثيقة فيه حيز النفاذ.

٣ - تقوم اللجنة الدائمة، بمجرد تشكيلها حسب الأصول، وفي دورتها الأولى، بتعيين أمين تنفيذي لها من بين ممثلي الدول المشتركة يكون مسؤولاً عن المهام الدائمة للجنة الدائمة.

٤ - تتخذ اللجنة الدائمة قراراتها بالأغلبية البسيطة.

٥ - تتولى اللجنة الدائمة المهام المسندة اليها في الوثيقة وفقا لما هو منصوص عليه في هذا النظام الأساسي أو أي اتفاق تكميلي بين دول أمريكا الوسطى.

٦ - يكون مقر اللجنة الدائمة في . . . .

الفرع الثاني

الأمين التنفيذي

١ - تعين اللجنة الدائمة من بين أعضاء الدول المشتركة أميناً تنفيذياً لمدة سنتين يحل محله عند انتهائها عضو آخر يمثل دولة مشتركة في اللجنة الدائمة ومن جنسية تختلف عن جنسيته وعن جنسية مدير العمليات.

وفي غياب الأمين التنفيذي، يجوز للجنة الدائمة أن تعين أحد أعضائها، بخلاف مدير العمليات، لتنفيذ مهام الأمين التنفيذي بصفة مؤقتة.

٢ - يوجه الأمين التنفيذي اللجنة الدائمة في أداء مهامها بالنسبة للرصد والتوفيق والإعلام والإدارة.

وتكون لدى الأمين التنفيذي الصلاحية والسلطة للتصرف بالنيابة عن اللجنة الدائمة وتمثيلها قانونياً، والدخول في عقود، وشراء الممتلكات والتصرف فيها، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لقيامه بأداء واجباته بما يتفق مع قوانين وأنظمة الدولة المستقبلة ومع هذا النظام الأساسي والصكوك التي تمنح المزايا والحصانات للجنة الدائمة.

ويكون المكتب المركزي للأمين التنفيذي في مقر اللجنة الدائمة. ويعقد الأمين التنفيذي اتفاقية مقر مع حكومة جمهورية . . . ، تنص على مزايا وحصانات اللجنة الدائمة وموظفيها بما في ذلك هيئة المفتشين الدولية بما يتفق مع مركزها بوصفها هيئة دولية.

٣ - بالإضافة إلى تعيين الموظفين بصورة مباشرة من قبل الأمين التنفيذي، يطلب الأمين التنفيذي من الدول المشتركة أعضاء اللجنة الدائمة توفير الموظفين اللازمين لأداء المهام المسندة إلى اللجنة.

كما يطلب الأمين التنفيذي من تلك البلدان، بناءً على طلب مدير العمليات، توفير الموظفين المؤهلين لأداء المهام المسندة إلى هيئة المفتشين الدولية. وفي كلتا الحالتين يحصل الأمين التنفيذي على ضمانات بعدم سحب الموظفين من أمريكا الوسطى دون إتاحة مهلة مسبقة كافية.

٤ ـ يجوز للأمين التنفيذي أن يوظف محلياً الموظفين حسب الاقتضاء. وتقوم سلطات الدولة المستقبلة، بناءً على طلب الأمين التنفيذي، بتقديم المساعدة في توظيف مثل هؤلاء الموظفين. ويحدد الأمين التنفيذي شروط وظروف استخدام الموظفين المعينين محلياً، وتكون خاضعة للتشريعات العمالية في الدولة المستقبلة.

٥ ـ يقدم الأمين التنفيذي إلى اللجنة الدائمة من وقت لآخر أو عندما يطلب إليه، تقريراً عن أنشطته كما يجوز له أن يثير مع طرف أو أكثر، حسب الأحوال، أية مسألة تتعلق بتسيير أعمال اللجنة الدائمة. ويقوم كل طرف، مع وضع هذا الهدف في الاعتبار، بتعيين مسؤولين برتب رفيعة للعمل ضباطاً للاتصال مع الأمين التنفيذي.

وعندما يطلب أحد الأطراف أو الأمين التنفيذي عقد اجتماع للجنة الدائمة، يعقد الاجتماع في مكان يحدده الأمين التنفيذي خلال فترة ٤٨ ساعة.

الفصل الرابع

هيئة المفتشين الدولية

الفرع الأول

مدير العمليات

١ ـ تعين اللجنة الدائمة، بتوافق الآراء من بين الأعضاء الممثلين للدول المشتركة، مديراً للعمليات، تكون جنسيته مختلفة عن جنسية الأمين التنفيذي، ويكون مسؤولاً عن تخطيط وتوجيه أنشطة هيئة المفتشين الدولية. وتكون مدة عمل مدير العمليات سنتين، وعند انقضائها يحل محله عضو من الأعضاء الممثلين للدول المشتركة في اللجنة الدائمة يحمل جنسية مختلفة عن جنسيته وعن جنسية الأمين التنفيذي.

٢ ـ تكون لمدير العمليات السلطة الكاملة على أنشطة التحقق والمراقبة التي تضطلع بها هيئة المفتشين الدولية، وتحقيقاً لهذا الغرض، يقوم المدير بإصدار الأنظمة الإجرائية الدائمة وفقاً للمبادىء التوجيهية العامة التي تضعها اللجنة الدائمة. ويقوم بإنشاء القنوات القيادية المتصلة برؤساء الوحدات العسكرية الوطنية التي توفرها الدول المشتركة الأعضاء في اللجنة الدائمة وبرئيس هيئة المفتشين الدولية. وتكون لمدير العمليات سلطة على أفراد الوحدات العسكرية المعينة، تجرى ممارستها عن طريق القنوات القيادية المنشأة.

٣ ـ يتحمل مدير العمليات المسؤولية العامة عن سلوك الموظفين الخاضعين لسلطته. ويكون رؤساء الوحدات العسكرية الوطنية التي تتألف منها هيئة المفتشين الدولية، مسؤولين عن الإجراءات التأديبية كل في الوحدة العسكرية الوطنية التابعة له. ويجوز لمدير العمليات، بناءً على إذن من اللجنة الدائمة، أن يأمر رؤساء الوحدات العسكرية الوطنية بسحب أي فرد من أفراد وحداتهم من هيئة المفتشين الدولية، دون مساس بالإجراءات التأديبية التي قد تتخذها الوحدة العسكرية الوطنية.

٤ ـ يكون مقر مكتب العمليات هو نفسه مقر مكتب الأمين التنفيذي.

الفرع الثاني

مسؤولية هيئة المفتشين الدولية

١ ـ تؤلف هيئة المفتشين الدولية من الوحدات العسكرية الوطنية التي توفرها الدول المشتركة الأعضاء في اللجنة الدائمة، التي تقترحها مجموعة كونتادورا وتوافق عليها الأطراف بتوافق الآراء. ويكون لهيئة المفتشين الدولية أيضاً الموظفون الإداريون اللازمون، وتقوم بتوفيرهم اللجنة الدائمة.

وتكون هيئة المفتشين الدولية تحت السلطة والمسؤولية المباشرتين لمدير العمليات. ويتولى رئاسة كل وحدة عسكرية شخص يحمل جنسية تلك الوحدة.

٢ ـ تؤدي هيئة المفتشين الدولية المهام والواجبات المحددة في الوثيقة وفي هذا النظام الأساسي.

٣ ـ تقوم هيئة المفتشين الدولية بمراقبة أداء الالتزامات والواجبات فيما يتعلق بالمسائل الأمنية المنصوص عليها في الوثيقة، وتبذل غاية ما في وسعها، في حدود اختصاصها، للتحقيق في أي انتهاك يدّعى حدوثه لأحكام الوثيقة تحقيقاً شاملاً.

٤ ـ ويجوز لهيئة المفتشين الدولية، ضماناً لأداء واجباتها المتعلقة بالتحقق والمراقبة أداء فعالاً، ووفقاً لما تراه ملائماً، أن تقوم بإنشاء وإدارة وتشغيل نقاط التفتيش والدوريات ومراكز المراقبة على طول الحدود الدولية وداخل أقاليم الأطراف، فضلاً عن أية آلية أخرى تلزم لأداء واجباتها.

٥ ـ تقوم هيئة المفتشين الدولية بالتحقق والمراقبة دورياً، وفقاً للمبادىء التوجيهية التي تضعها اللجنة الدائمة، فيما يتعلق بدقة التقيد بالحدود القصوى للأسلحة والقوات العسكرية، المحددة في الوثيقة وفي مرفقاتها. ويجرى الاضطلاع بهذا النشاط مرة واحدة شهرياً ما لم تقرر الأطراف خلاف ذلك.

٦ ـ تضطلع هيئة المفتشين الدولية، دون الإخلال بمهامها الأخرى في مجال التحقق والمراقبة، بعمليات تحقق إضافية خلال ٤٨ ساعة من ورود طلب بذلك من أي من الأطراف.

٧ ـ ولدى الاضطلاع بأنشطة التحقق والمراقبة في إقليم أحد الأطراف، يجوز لهيئة المفتشين الدولية أن تعطي أو لا تعطي، وفقاً لما تراه ملائماً لأداء مهامها أداءً فعالاً، إخطاراً مسبقاً للطرف المزمع إجراء التحقق في إقليمه.

٨ ـ عندما يتحقق مدير العمليات من وجود انتهاك ما، يقوم على الفور بإبلاغ اللجنة الدائمة كما تتخذ التدابير الملائمة بحيث يقوم الطرف المسؤول أو الأطراف المسؤولة، خلال ٤٨ ساعة من وقت الإخطار الرسمي، بمعالجة فعل الانتهاك.

وعلى الطرف المسؤول أو الأطراف المسؤولة أن تخطر اللجنة الدائمة بالتدابير المتخذة، وعلى اللجنة أن تأمر بقيام هيئة المفتشين الدولية بإجراء التحقيقات الإضافية اللازمة للتأكد من فعالية التدابير المعنية.

٩ ـ تقوم هيئة المفتشين الدولية، عن طريق مدير العمليات، بإبلاغ اللجنة الدائمة بجميع الأعمال التي يقوم بها أفراد أو مجموعات أو مواطنون عاديون انتهاكاً لأحكام الوثيقة، كما تخطر اللجنة الدائمة سلطات الطرف المعني وتراقب التدابير التي تتخذها السلطات المختصة لتصحيح الأعمال التي تم الإخطار بها. وكذلك، يجوز للجنة الدائمة أن تطلب أية معلومات أخرى من الطرف المعني فيما يتعلق بالواقعة، أو فيما يتعلق على وجه التحديد بالتدابير المتخذة لوضع حد للأعمال المبلغ عنها ومعاقبة الأفراد المسؤولين أو المجموعات المسؤولة.

١٠ ـ تتمتع هيئة المفتشين الدولية، فيما يتعلق بأداء مهامها، بحرية الحركة في أقاليم الأطراف وحرية الدخول إليها، وتحقيقاً لهذا الهدف يجوز لأعضائها أن يعبروا الحدود الدولية بحرية غير خاضعين لأي شرط سوى تقديم الوثائق الملائمة لإثبات الهوية.

١١ ـ يجب أن تتقيد رحلات الدعم الجوية التي تقوم بها هيئة المفتشين الدولية بالقواعد والإجراءات المنظّمة للرحلات الجوية المحلية أو الدولية، وفقاً للحالة. ويتعهد الأطراف بأن يمنحوا دون إبطاء تصاريح الطيران في أجوائهم والهبوط في أراضيهم في حالة الاقتضاء.

١٢ ـ وتأميناً للسلامة الجوية، يتم إخطار سلطات مراقبة الملاحة الجوية في الوقت المناسب بالرحلات الجوية التي يجرى القيام بها بطائرات هيئة المفتشين الدولية داخل إقليم أي من الأطراف.

١٣ ـ يتم إرسال إخطار بالرحلات الجوية للتحقق والمراقبة، التي تقوم بها هيئة المفتشين الدولية عبر الحدود الدولية، إلى سلطات مراقبة الملاحة الجوية لدى كل طرف من الأطراف المعنية وفقاً لما يرى مناسباً، حرصاً على فعالية أدائها لمهامها.

الفرع الثالث

تنظيم هيئة المفتشين الدولية

١ ـ يكون لهيئة المفتشين الدولية تنظيم مناسب يقوم بتنفيذ مهامها، ويزوّد بالمكاتب اللازمة وكذلك بما يلزم من الموظفين الإداريين والتنفيذيين.

٢ ـ يزود موظفو الهيئة بالأسلحة والمعدات المناسبة للاضطلاع بمهمتها الخاصة بصيانة السلم وذلك بإذن مسبق من اللجنة الدائمة بناءً على طلب من مدير العمليات.

٣ ـ يكون من بين الموظفين المنتدبين إلى مكاتب الهيئة موظفون من كل دولة من الدول المشتركة، وأعضاء اللجنة الدائمة، وأعضاء هيئة المفتشين الدولية. ويتولى تنظيم شؤون الموظفين مدير العمليات، الذي يقوم بشغل الوظائف بما يكفل توزيعها المناسب فيما بين مواطني الدول المشتركة.

الفرع الرابع

التقـــارير

١ ـ تقدم هيئة المفتشين الدولية تقاريرها إلى اللجنة الدائمة عن طريق مدير العمليات في موعد لا يتجاوز ٢٤ ساعة بعد إنجاز مهمة التحقق والمراقبة أو بعد التأكد من وقوع انتهاك.

وتقدم الهيئة، عن طريق مدير العمليات، تقريراً شهرياً إلى اللجنة الدائمة يتضمن موجزاً للأنشطة التي اضطلعت بها والاستنتاجات التي توصلت إليها استناداً إلى العمليات التي قامت بها نقاط التفتيش ومراكز المراقبة والدوريات أو أي وسيلة أخرى من وسائل التحقق والمراقبة يكون قد جرى استخدامها.

٢ ـ يحدد مدير العمليات، بموافقة اللجنة الدائمة، شكل التقارير، ومتطلباتها، وصلاحياتها.

٣ ـ تحال تقارير اللجنة الدائمة إلى الأطراف فوراً عن طريق مكاتب الاتصال الوطنية التابعة لهيئة المفتشين الدولية والموجودة في بلدان أمريكا الوسطى الخمسة.

الفصل الخامس

نظـــام الاتصـــال

١ ـ ينشأ نظام دائم للاتصال بين الدول الأطراف وأجهزة آلية التحقق والمراقبة كوسيلة لتعزيز التنفيذ الفعال لأحكام الوثيقة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية.

٢ ـ تنشىء كل دولة طرف في عاصمتها مكتباً للاتصال، بإدارة مسؤول وطني برتبة رفيعة يزوّد بموظفين من مواطني هذه الدولة الطرف ويحق له الوصول بصفة مباشرة إلى السلطات المسؤولة عن الأمن والدفاع الوطنيين. وتنشأ مرافق اتصالات هاتفية مباشرة بين المكاتب الوطنية ومقر اللجنة الدائمة ومكاتب هيئة المفتشين الدولية. كما تنشأ أية وسائل اتصالات لازمة أخرى.

٣ ـ تعقد اجتماعات مشتركة للرؤساء الوطنيين لمكاتب الاتصال الخمسة مرة واحدة على الأقل كل شهر، يرأسها مدير العمليات. ويجوز لأية دولة طرف أو لمدير العمليات طلب عقد اجتماع خاص يعقد خلال ٢٤ ساعة من استلام الطلب.

ويعقد أول اجتماع شهري في... في موعد لا يتجاوز أسبوعين من تولي هيئة المفتشين الدولية مهامها. وتعقد الاجتماعات اللاحقة بالتعاقب في عواصم الدول الأطراف على أساس الترتيب الهجائي لأسمائها، ما لم تقرر الدول الأطراف خلاف ذلك.

تستخدم اللجنة الدائمة، بمبادرة منها أو بناءً على طلب أية دولة طرف، مساعيها الحميدة لحل أية قضية لا تتم تسويتها عن طريق نظام الاتصال وتعوق أو تمنع التنفيذ الفعال لأحكام الوثيقة.

الفصل السادس

التمويـــل والإدارة والمنشـــآت

١ ـ تمّول الآلية عن طريق التبرعات المقدمة من الدول الأطراف وغيرها من الدول، ومن المنظمات الدولية والأفراد والمؤسسات الخاصة. وتستخدم هذه التبرعات في إنشاء صندوق للسلم في أمريكا الوسطى، يديره الأمين التنفيذي الذي يؤذن له بطلب التبرعات وتلقيها.

٢ ـ يضع الأمين التنفيذي ميزانية كل فترة مالية سنوية وتوافق اللجنة الدائمة على هذه الميزانية. ويحدد الأمين التنفيذي الفترة المالية بعد التشاور مع اللجنة الدائمة.

٣ ـ يضع الأمين التنفيذي النظم الإدارية والمالية اللازمة ويحيلها إلى اللجنة الدائمة للموافقة عليها.

ويتعين أن تشتمل النظم المالية على حكم يكفل إجراء مراجعة دورية مستقلة فنية وإحالة تقرير المراجعة إلى اللجنة الدائمة وإلى المساهمين في الميزانية.

٤ ـ يوفر كل طرف في أراضيه، بناءً على طلب من الأمين التنفيذي المنشآت اللازمة لأداء الآلية لوظائفها على الوجه السليم. ولا تحصل الأطراف على مقابل لاستخدام الأراضي أو المباني أو أي نوع من الأموال المنقولة أو غير المنقولة الموضوعة تحت تصرّف الآلية طبقاً للاتفاق.

الفصل السابع

التزامات أعضاء الآلية في الدولة المستقبلة

الفرع الأول

احـــترام القانـــون

١ ـ يحترم أعضاء الآلية القوانين والنظم السائدة في الدولة المستقبلة ويمتنعون عن القيام بأي نشاط لا يتسق مع الصفة الدولية لوظائفهم. ويتخذ الأمين التنفيذي جميع التدابير المناسبة لضمان التقيد بهذه الالتزامات.

٢ ـ لا يتلقى أعضاء الآلية، لدى أدائهم لالتزاماتهم وفيما يتعلق بهذا الفصل، تعليماتهم إلا من الأمين التنفيذي والسلطات التي ينشئها على أساس التدرج الرئاسي.

٣ ـ يلتزم أعضاء الآلية بأقصى درجات السرية فيما يتعلق بجميع الموضوعات المتصلة بوظائفهم، وعليهم عدم إفشاء أية معلومات تكون في حوزتهم بمقتضى مهامهم في الآلية إلا إذا أذن لهم بذلك لدى أدائهم لوظائفهم من قبل اللجنة الدائمة أو الأمين التنفيذي أو مدير العمليات حسبما تكون الحال. ولا ينتهي هذا الالتزام بانتهاء مهامهم في الآلية.

الفرع الثاني

المحافظة على النظام والانضباط

١ ـ يتخذ الأمين التنفيذي التدابير المناسبة لضمان المحافظة على الانضباط والنظام وكفالة الأمن لأعضاء الآلية. ويجوز للأمين التنفيذي بالتنسيق مع مدير العمليات أن يأمر بوجود حرّاس للأمن في المباني والمناطق التي تعمل فيها الآلية.

٢ ـ يسلّم حراس الأمن فوراً إلى السلطات الوطنية المختصة في الدولة المستقبلة أي فرد ليس عضواً في الآلية يكون قد احتجز أو وضع مؤقتاً تحت حراستهم.

٣ ـ تسلّم السلطات الوطنية المختصة في الدولة المستقبلة للجنة الدائمة، على الفور، أي عضو في الآلية يكون قد احتجز أو وضع مؤقتاً تحت حراستها.

٤ ـ تتعاون سلطات الدولة المستقبلة واللجنة الدائمة فيما بينهما على النحو الواجب في القضايا التأديبية والقضايا الجنائية عند الاقتضاء تيسيراً لتنفيذ الأحكام الواردة في النظام الأساسي الحالي.

الفرع الثالث

بطاقات الهوية والدخول والخروج

١ ـ يبلغ الأمين التنفيذي الدولة المستقبلة بأسماء أعضاء الآلية ومهامهم والتواريخ المحددة لوصولهم للمرة الأولى ولخروجهم بصفة نهائية.

ويزوّد الأمين التنفيذي أعضاء الآلية ببطاقات هوية يمكّنهم إبرازها من دخول الدولة المستقبلة أو الخروج منها.

ويعفى أعضاء الآلية من عمليات التفتيش بالجمارك ومن جميع القيود المفروضة على دخول أراضي الدولة المستقبلة أو مغادرتها. كذلك لا يخضع أعضاء الآلية لقواعد الإقامة في الدولة المستقبلة ولا تكسبهم إقامتهم فيها حق الإقامة الدائمة بها.

٢ ـ على أعضاء الآلية أن يحملوا في جميع الأوقات بطاقات هويتهم الشخصية الصادرة عن الأمين التنفيذي.

وعلى أعضاء الآلية إبراز بطاقات هويتهم إذا طلبت ذلك إحدى السلطات المختصة في الدولة المستقبلة، ولكن لا يجوز تجريدهم منها.

٣ ـ إذا انتهت خدمة أحد أعضاء الآلية ولم يعد بعد ذلك إلى وطنه، يبلغ الأمين التنفيذي على الفور سلطات الدولة المستقبلة ويقدم إليها جميع المعلومات التي قد تطلبها.

الفرع الرابع

الزي الرسمي، والشارات، وتسجيل السيارات والمراكب والطائرات، ورخص تشغيلها

١ ـ على أعضاء الآلية لدى أدائهم لوظائفهم، أن يحملوا شارات الهوية التي يصدرها الأمين التنفيذي.

ويكون لون السيارات والمراكب والطائرات الرسمية هو اللون الذي يحدده الأمين التنفيذي، ويجب أن تحمل هذه الوسائط هوية خاصة وأرقام تسجيل خاصة يخطر بها الأمين التنفيذي سلطات الدولة المستقبلة.

وتحتفظ الدولة المستقبلة بسجل خاص تسجل فيه هذه السيارات والمراكب والطائرات.

٢ ـ تعترف سلطات الدولة المستقبلة بصحة التصاريح والرخص التي يصدرها الأمين التنفيذي للسيارات والمراكب والطائرات الرسمية لدى تقديم هذه التصاريح والرخص السارية المفعول.

الفرع الخامس

التأمين على السيارات والمراكب والطائرات

يتخذ الأمين التنفيذي الترتيبات اللازمة للتأمين على سيارات الآلية من المسؤولية قبل الغير على الأقل.

الفرع السادس

الأعضاء المتوفون ـ التدابير المتصلة بالممتلكات الشخصية

يتخذ الأمين التنفيذي الترتيبات اللازمة فيما يتعلق بجثمان أي عضو من أعضاء الآلية يتوفى في أراضي الدولة المستقبلة. وتتحمل الآلية نفقات ذلك.

وعلى الأمين التنفيذي أن يحيل إلى الجهات المختصة أية مطالبات يتلقاها فيما يتعلق بديون الشخص المتوفي في أراضي الدولة المستقبلة.

الفصل الثامن

الامتيازات والحصانات

الفرع الأول

الحصانة من الدعاوى الجنائية والمدنية والإدارية

١ ـ تمنح بمقتضى هذا النظام الأساسي الحصانة من الدعاوى الجنائية والمدنية والإدارية لأعضاء الآلية فيما يتعلق بوظائفهم الرسمية وليس فيما يتعلق بأنشطتهم الشخصية.

٢ ـ يجوز للأمين التنفيذي، بالتشاور مع الدولة الطرف أو الدولة المشتركة المعنية، حسبما تكون الحال، أن يتنازل عن حصانة أعضاء الآلية من الدعاوى الجنائية والمدنية والإدارية. وعلى الأمين التنفيذي أن يبلغ اللجنة الدائمة بهذا التنازل عن الحصانة من الدعاوى القانونية، وفقاً للإجراءات المقررة في هذه الفقرة ذاتها.

٣ ـ يجب أن يكون التنازل عن الحصانة صريحاً دائماً.

٤ ـ تعتبر إقامة أي عضو من أعضاء الآلية لدعوى قانونية مانعاً له من الاحتجاج بالحصانة من الولاية في أية دعوى مضادة ذات صلة مباشرة بالدعوى الرئيسية.

٥ ـ لا يعتبر التنازل عن الحصانة من الدعاوى القانونية فيما يتعلق بالدعاوى المدنية أو الإدارية تنازلاً عن الحصانة فيما يتعلق بتنفيذ الحكم، إذ يلزم له تنازل مستقل عن الحصانة.

٦ ـ في حالة عدم تنازل الأمين التنفيذي أو اللجنة الدائمة، حسبما تكون الحال، عن حصانة أي عضو من أعضاء الآلية، فيما يتعلق بدعوى مدنية، يتعين بذل الجهود للتوصل إلى حل منصف وعادل للمسألة.

٧ ـ لا يجوز تنفيذ حكم متعلق بأعضاء الآلية إلا على النحو المنصوص عليه في الفقرة ـــ من الفرع ـــ من النظام الأساسي الحالي، وبشرط ألا يكون هناك انتهاك للحرمة الشخصية للعضو الذي يتعلق به الأمر أو لحرمة مسكنه.

٨ ـ لا يلزم أعضاء الآلية بالادلاء بشهادتهم.

٩ ـ يقوم الأمين التنفيذي، بناءً على طلب من الدولة المستقبلة باتخاذ الترتيبات بسحب أي عضو من أعضاء الآلية، يكون قد انتهك قوانينها، من أراضيها.

١٠ ـ ما لم يتنازل الأمين التنفيذي عن الحصانة من الولاية القضائية، يكون أعضاء الآلية خاضعين كل للولاية القضائية لدولته وحدها فيما يتعلق بأي ذنب يرتكبونه في الدولة المستقبلة.

١١ ـ يتمتع أعضاء الآلية بالحصانة من الولاية المدنية والإدارية، فيما عدا الحالات الواردة في الفقرات الفرعية (أ) و(ب) و(ج) من الفقرة ١٠ من المادة ٣١ من اتفاقية فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية المؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٦١ [١١].

١٢ ـ يكون حل الخلافات التي تقع بين عضو من أعضاء الآلية، ممارس لوظائفه الرسمية وأي فرد مقيم في الدولة المستقبلة، والخلافات الأخرى المنصوص عليها في هذا النظام عن طريق الإجراءات الواردة في الفرع ـــ من الفصل ـــ من النظام الحالي.

١٣ ـ يقوم الأمين التنفيذي، عن طريق القنوات الدبلوماسية المعنية وبناءً على طلب محكمة في الدولة المستقبلة تكون قد أقيمت فيها دعوى ضد أحد أعضاء الآلية، بالإدلاء بشهادته فيما إذا كانت هذه الدعوى تتصل أو لا تتصل بالوظائف الرسمية لهذا العضو.

الفرع الثاني

أماكن الآلية

للأماكن التي تستعملها الآلية بصفة رسمية حرمة وتكون خاضعة لسلطة ورقابة الأمين التنفيذي، الذي يجوز له، بتفويض مسبق من اللجنة الدائمة، التصريح لسلطات الدولة المستقبلة بدخول هذه المباني.

الفرع الثالث

امتيازات وحصانات الآلية

١ ـ تتمتع الآلية بالامتيازات والحصانات التي تكفلها المادة الثانية من الاتفاقية المتعلقة بامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ المشار إليها فيما بعد بلفظ "الاتفاقية". وتنطبق أحكام المادة الثانية أيضاً على الممتلكات والأموال والموجودات الخاصة بالدول المشتركة والمستخدمة في الدولة المستقبلة لأمر يتعلق بأنشطة الآلية.

٢ ـ يتم استيراد ممتلكات الآلية معفاة من الرسوم الجمركية بأقل تأخير ممكن. ويتخذ الأمين التنفيذي الاجراءات اللازمة في هذا الصدد، عن طريق القنوات الدبلوماسية المعنية في الدولة المستقبلة.

٣ ـ يتخذ الأمين التنفيذي جميع التدابير الضرورية لمنع أي سوء استخدام للامتيازات الضريبية وبيع هذه الممتلكات دون الاذن الصريح من الدولة المستقبلة.

٤ ـ يتمتع الممثلون التسعة للدول الأعضاء باللجنة الدائمة، فيما يتعلق بأشخاصهم وأزواجهم وأفراد أسرهم الذين يعولونهم، بالمزايا والحصانات التي تمنح للموظفين الدبلوماسيين، طبقاً للقانون الدولي.

الفرع الرابع

الأحكام الجمركية والضريبية

١ ـ تعفي الدولة المستقبلة أعضاء الآلية من دفع الضرائب على ممتلكاتهم ومرتباتهم التي يتقاضونها من حكوماتهم الوطنية أو من الآلية. ويعفون أيضاً من دفع أية ضرائب أخرى، طبقاً لما هو وارد في المادة ٣٧ من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

٢ ـ يحق لأعضاء الآلية استيراد أمتعتهم الشخصية، معفاة من الضرائب، عند توليهم مناصبهم، طبقاً للاستعمالات والممارسات الدولية في هذا الصدد.

٣ ـ يكون أعضاء الآلية، فيما يتعلق بممتلكاتهم الشخصية غير اللازمة لأداء وظائفهم، خاضعين لقوانين وأنظمة الدولة المستقبلة فيما يتعلق بالجمارك والعملات الأجنبية.

٤ ـ يجوز لأعضاء الآلية، عند انتهاء وظائفهم، وعلى الرغم من أنظمة الدولة المستقبلة المتعلقة بالعملات الأجنبية، أن يخرجوا معهم الأموال التي يشهد الأمين التنفيذي بأنهم قد حصلوا عليها، بوصفها ممتلكات ومرتبات من حكوماتهم الوطنية أو من الآلية وبأن العضو المعني قام بتحويلها إلى عملة وطنية عن طريق البنك المركزي للدولة المستقبلة.

٥ ـ بغية ضمان احترام أعضاء الآلية للقوانين والأحكام الجمركية والضريبية للدولة المستقبلة، يتعاون الأمين التنفيذي مع السلطات الجمركية والضريبية للدولة المستقبلة، طبقاً للنظام الأساسي الحالي أو أي اتفاقات تكميلية أخرى ذات صلة.

الفصل التاسع

تسهيلات خاصة

الفرع الأول

عملة البلد المستقبل

تقوم السلطات المختصة في الدولة المستقبلة، إذا طلب الأمين التنفيذي ذلك، وبشرط التسديد بعملة أخرى مقبولة لدى الطرفين، بتقديم المطلوب من عملة الدولة المستقبلة لاستخدام الآلية، بما في ذلك شراء لوازم أعضائها بسعر الصرف المعترف به رسمياً لدى الدولة المستقبلة.

الفرع الثاني

الاتصالات والخدمات البريدية

١ ـ يحق للآلية استعمال الخدمات المنصوص عليها في المادة الثالثة من الاتفاقية فيما يتعلق بالاتصالات.

٢ ـ يؤذن للآلية بتركيب وتشغيل شبكات الاتصالات اللازمة لأداء وظائفها، وفقاً لأحكام المادة ٣٥ من الاتفاقية الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية الموقعة في تورمولينوس في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ [١٢]، والمتعلقة بالتشويش الضار. وتأذن السلطات المختصة في الدولة المستقبلة، عند الاقتضاء، بالموجات اللاسلكية التي يمكن أن يتم تشغيل أية محطة من هذا النوع.

وبغية تجنب التشويشات الضارة، تقوم الآلية وسلطات الدولة المستقبلة بإجراء المشاورات اللازمة.

٣ ـ يعترف للآلية بالحق في التمتع بالأولوية بالنسبة للبرقيات والمكالمات الهاتفية الموجهة إلى الحكومات ومكاتبها أو مكاتب هيئة المفتشين الدولية، وفقاً لما يكفل للأمم المتحدة طبقاً للمادة ٣٩ والمرفق ٣ من الاتفاقية المذكورة في الفقرة السابقة، والفقرة ١٠ من المادة ٥ من اللائحة المتعلقة بالبرق المرفقة بالاتفاقية ذاتها.

٤ ـ يحق للآلية أيضاً أن تقوم بعدد غير محدود من الاتصالات سواء عن طريق اللاسلكي أو الهاتف أو البرق أو أية وسيلة أخرى من الوسائل، وأن تنشىء الخدمات التي ترى أنها ضرورية للمحافظة على هذه الاتصالات فيما بين موظفي الآلية أو داخل منشآتها، بما في ذلك إنشاء محطات الإرسال والاستقبال الإذاعية، الثابتة منها والمتحركة.

٥ ـ تعترف الدولة المستقبلة بحق الآلية في عقد اتفاقات لتسيير ونقل المراسلات الخاصة الموجهة إلى أعضائها والواردة منهم. وتحاط الدولة المستقبلة علماً بهذه الاتفاقات قبل توقيعها.

٦ ـ عندما تمتد الاتفاقات البريدية المطبقة على المراسلات الخاصة لأعضاء الآلية إلى عمليات تؤدي إلى تحويل النقود أو نقل الصناديق والطرود من الدولة المستقبلة إلى الخارج، تتفق السلطات المختصة في هذه الدولة مع الأمين التنفيذي على الشروط التي تتم بمقتضاها هذه العمليات في الدولة المستقبلة.

٧ ـ يكون لمراسلات الآلية حرمتها ولا تكون عرضة لأي تدخل أو رقابة من قبل الدولة المستقبلة.

الفرع الثالث

استعمال طرق المواصلات

عندما تقوم الآلية باستخدام الطرق العادية والسريعة والجسور ومنشآت الموانىء والمطارات والسكك الحديدية، لا تخضع لدفع الرسوم أو المكوس أو الضرائب، باستثناء ما يتعلق بالخدمات المطلوبة والمؤداة بصفة مباشرة.

الفرع الرابع

الماء والكهرباء والخدمات العامة الأخرى

١ ـ يحق للآلية استخدام الماء والكهرباء والخدمات العامة الأخرى بأسعار تساوي الأسعار المحددة للدبلوماسيين المقيمين في الدولة المستقبلة.

٢ ـ تقدم الدولة المستقبلة، بناءً على طلب من الأمين التنفيذي، المساعدة للآلية في مجال الحصول على الماء والكهرباء والخدمات العامة الأخرى المطلوبة، وفي حالة أي انقطاع أو تهديد بانقطاع أي خدمة من هذه الخدمات، تعطى الآلية نفس الأولوية المعطاة للخدمات الحكومية الأساسية.

الفرع الخامس

اللوازم والإمدادات

تقدم سلطات الدولة المستقبلة، بناءً على طلب من الأمين التنفيذي، مساعدة للآلية للحصول، من مصادر محلية، على المعدات واللوازم والامدادات وغير ذلك من المنافع والخدمات اللازمة لأدائها وظائفها. ويجوز لأعضاء اللآلية أن يقوموا محلياً، ووفقاً للأحوال السائدة في السوق بشراء المواد اللازمة لاستهلاكهم والخدمات التي يحتاجون إليها.

الفصل العاشر

تسوية المطالبات

١ ـ تكون تسوية المطالبات ذات الصلة الوثيقة بالقانون الخاص وفقاً للأحكام التالية:

(أ) يلتزم الأمين التنفيذي، بأن يبين في العقد ذي العلاقة الترتيبات اللازمة لتسوية المطالبات التعاقدية أو غير ذلك من المطالبات التي تخضع بطابعها للقانون الخاص والتي لا تشملها الفقرة الفرعية (ب) التالية.

(ب) ينشأ مجلس للمطالبات، ذو صفة دائمة، لتسوية المطالبات التالية:

' ١ ' المطالبات التي ليس لها إجراءات تعاقدية للتسوية وفقاً للفقرة (أ) أعلاه؛

' ٢ ' مطالبات شخص مقيم في الدولة المستقبلة من الآلية أو أحد أعضائها، فيما يتعلق بأية أضرار مزعومة بأنها ناجمة عن فعل أو ترك من هؤلاء الأعضاء في أدائهم لوظائفهم الرسمية؛

' ٣ ' مطالبات دولة مستقبلة من أحد أعضاء الآلية؛

' ٤ ' مطالبات الآلية من أية دولة مستقبلة أو العكس بالعكس؛

' ٥ ' المطالبات العمالية الناتجة عن عقد مبرم أو علاقة عمل مع المستخدمين المحليين الذين تتعاقد معهم الآلية.

٢ ـ يتكون المجلس من ممثل للأطراف، يتم انتخابه بالاتفاق المشترك فيما بينهم، وممثل للآلية، ورئيس يعيّن بالاتفاق المشترك بين الممثلين.

وفي حالة عدم توصل الأطراف والآلية إلى اتفاق فيما يتعلق بتعيين الرئيس، يختاره كلاهما من قائمة أسماء أعضاء محكمة التحكيم الدائمة.

٣ ـ يملأ كل مقعد شاغر في المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوماً، باتباع الإجراءات الواردة في هذا الفرع بالنسبة للتعيين الأصلي.

٤ ـ يشكل عضوان من أعضاء المجلس النصاب القانوني لقيام المجلس بوظائفه، ويكفي لمداولات المجلس واتخاذ قراراته التصويت المؤيد من قبل اثنين من أعضائه.

٥ ـ يكون القرار الذي يتخذه المجلس ملزماً ولا يجوز أن يخضع لأي استئناف أو لأية إجراءات رجوع أخرى.

وينبغي للأطراف الاعتراف بالصفة الإلزامية للقرار المتخذ وفقاً لهذا العقد والعمل على تنفيذ الواجبات التي يفرضها هذا القرار كل داخل أراضيها، كما لو كان حكماً حاسماً صادراً عن إحدى محاكمها الوطنية.

الفصل الحادي عشر

تسوية المنازعات

طبقاً للفقرات ٦ و٧ و٨ من الجزء الثالث من الوثيقة، تعمل آلية تسوية المنازعات الناشئة من تطبيق هذه الوثيقة أو تفسيرها، في مجال الأمن من خلال:

(أ) اجتماع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى.

(ب) الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا.

٢ ـ ينعقد اجتماع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى بناءً على طلب أي طرف من الأطراف أو بناءً على دعوة موجهة من الأمين التنفيذي في موعد لا يتجاوز ٧٢ ساعة، اعتباراً من لحظة توجيه الدعوة، وذلك بهدف النظر في أي نزاع يتصل بتفسير الوثيقة أو تطبيقها لم يكن في وسع اللجنة الدائمة التوصل إلى حله، ومن ثم في اتخاذ قرار بشأن هذا النزاع بتوافق الآراء.

٣ ـ ينبغي لاجتماع وزراء الخارجية أن يتخذ قراراً بشأن الحالة المحددة المحالة إليه للنظر فيها، في الاجتماع ذاته الذي عقد من أجله دون تعليق الاجتماع أو تأجيل اتخاذ قرار بشأن النزاع.

٤ ـ ينعقد الاجتماع المشترك بين وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا بناءً على طلب أية دولة من دول أمريكا الوسطى، في غضون ٧٢ ساعة، اعتباراً من لحظة توجيه الدعوة، بهدف النظر في نزاع بشأن تفسير الوثيقة أو تطبيقها لم يكن اجتماع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى قد توصل إلى تسويته.

٥ ـ وفي الاجتماع المشترك نفسه، تمارس مجموعة كونتادورا مساعيها الحميدة حتى تعتمد دول أمريكا الوسطى بتوافق الآراء قراراً بشأن النزاع.

وعلى أية حال، ينبغي لدول أمريكا الوسطى، في هذا الاجتماع المشترك، اتخاذ قرار في الاجتماع نفسه الذي دعت إلى عقده لهذا الغرض دون تعليق الاجتماع أو تأجيل اتخاذ قرار بشأن النزاع.

٦ ـ وإذا لم يسفر الاجتماع المشترك عن قرار يضع حدا للنزاع، سيعلن أن هذه الطريقة قد استنفدت ويجوز لوزراء خارجية الدول

الأعضاء في مجموعة كونتادورا أن تقترح على بلدان أمريكا الوسطى استخدام طريقة سلمية أخرى لتسوية المنازعات، وفقاً للمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وللمادة ٢٤ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

٧ - ويجوز انعقاد اجتماع وزراء خارجية دول أمريكا الوسطى في حالة حضور ثلاثة من أعضائه.

كما يجوز انعقاد الاجتماع المشترك لوزراء خارجية دول أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا في حالة حضور خمسة من أعضائها، شريطة أن يكون ثلاثة على الأقل من هؤلاء الأعضاء من بلدان أمريكا الوسطى.

الفصل الثاني عشر

احكام ختامية

الفرع الأول

اتفاقات تكميلية

يجوز للأمين التنفيذي وللسلطات التي تعينها الدولة المستقبلة إبرام اتفاقات تكميلية لتنفيذ النظام الأساسي الحالي.

الفرع الثاني

بدء النفاذ

يبدأ نفاذ هذا النظام بنفس الطريقة والتاريخ اللذين يبدأ بهما نفاذ الأحكام الأخرى للوثيقة ويظل ساري المفعول طوال سريان الوثيقة. بيد أن أحكام الفقرات ١ و٢ و٣ و٤ و٥ من الفصل العاشر، المتصلة بتسوية المطالبات، تبقى سارية المفعول إلى حين الانتهاء من تسوية المطالبات الناشئة في تاريخ سابق لتاريخ انتهاء العمل بهذا النظام والمقدمة قبل أو أثناء الأشهر الثلاثة التالية لتاريخ انتهاء العمل بالنظام الحالي.

حرر في مدينة ـــــ بجمهورية ـــــ في ـــــ من شهر ـــــ عام ـــ ١٩.

عن السلفادور

عن غواتيمالا

عن كوستاريكا

عن نيكاراغوا

عن هندوراس

الوثيقة S/17106*

رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، بأن أطلب تعميم الرسالتين المؤرختين في ١٠ و١١ نيسان/أبريل (المرفقين الأول والثاني على التوالي) والموجهتين إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بوصفها وثيقتين رسميتين من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد المسفر
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

لقد طلب إليّ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أوجّه عاجل اهتمامكم إلى ما يلي.

واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفاؤها الانعزاليون الفاشيون اليوم، ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥، قصفها بالمدفعية الثقيلة لمنطقة صور، بما في ذلك المدينة ومخيمات البرج الشمالي والباص والقاسمية للاجئين الفلسطينيين.

وبالأمس، حصلت العناصر الانعزالية الفاشية، في سلسلة الهجمات التي شنتها في المنطقة ضد مخيمات البرج الشمالي والباص والقاسمية للاجئين الفلسطينيين، على المساندة بغطاء من النيران قامت به ٨٠ دبابة وعربة مصفحة اسرائيلية. وقد استخدمت هذه الدبابات والعربات المصفحة أيضاً في تدمير عدة منازل في مخيم البرج الشمالي. وسيق المدنيون في المنطقة إلى الميدان الرئيسي، وأجريت في المدينة وكذلك في المخيمات عملية تفتيش من منزل إلى منزل. واعتقل مئات المدنيين، بما فيهم فلسطينيون، وأخذوا إلى اسرائيل.

وقد قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفاؤها الانعزاليون الفاشيون، لليوم الثاني عشر على التوالي، بتوجيه القصف المدفعي على مخيمي عين الحلوة والميه ميه للاجئين الفلسطينيين. وأسفر القصف الذي جرى اليوم، حتى الآن، عن مصرع أربعة أطفال صغار، وثلاثة رجال، وإصابة ١٥ آخرين بجراح خطيرة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/236-S/17106.

وتحاول العناصر الانعزالية الفاشية الآن، تحت غطاء من النيران من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلي، شن هجوم على مخيمي عين الحلوة والميه ميه للاجئين الفلسطينيين في منطقة عرب سليم والزهراني.

ونتيجة للقصف المدفعي الوحشي الذي يشن بلا هوادة على منطقة صور السكنية توقفت الحياة اليومية توقفاً تاماً. وتتعرض المستشفيات والمساجد والكنائس التي التجأ إليها المئات من المدنيين المشردين لقصف مدفعي مستمر من جانب قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفائها الانعزاليين الفاشيين.

وتعتقد منظمة التحرير الفلسطينية أن أهداف وغايات العدو الصهيوني وحلفائه الانعزاليين الفاشيين أصبحت الآن واضحة: ألا وهي فرض حصار عسكري بري وبحري على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في صيدا وصور لاجتثاث الوجود الفلسطيني في جنوب لبنان كشرط أساسي لابد منه لنجاح خطته لإقامة ما يسمى به "منطقة حدود آمنة"، مما ينبىء بدوره عن تحقيق ما يتطلعون إليه من إقامة دويلة فاشية طائفية في جنوب لبنان.

ومرة أخرى فإن الطغمة الفاشية في تل أبيب قد أظهرت تجاهلها لاتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي.

ومرة أخرى يطلب السيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية إلى الأمم المتحدة اتخاذ التدابير الكافية لوضع حد فوري للجرائم التي ترتكبها تل أبيب ضد الانسانية، ولتوفير الحماية الكافية من أجل سلامة وأمن اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

إلحاقاً برسائلي المؤرخة في ١ و٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [انظر S/17075 و S/17085] و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ (المرفق الأول)، طلب إليّ، مرة أخرى، ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إبلاغكم بأن قوات الاحتلال الاسرائيلية في جنوب لبنان وحلفاءها الانعزاليين الفاشيين استأنفو فجر اليوم، ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ قصف مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة صيدا بالمدفعية الثقيلة.

وأعلنت إذاعة اسرائيل اليوم، في نشرة أنباء الظهيرة، أن قوات الاحتلال الاسرائيلية قد قامت بتطويق ومحاصرة مخيميّ الرشيدية وبرج الشمالي للاجئين الفلسطينيين، وأن وحدات من الجنود الاسرائيليين قد دخلت المخيمين وأنها في سبيلها لإجراء عمليات تفتيش واعتقال.

الوثيقة S/17107*

رسالة مؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، بأن أطلب تعميم الرسالة المؤرخة في ١١ نيسان/أبريل، والموجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد المسفر
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أوجّه عاجل انتباهكم إلى المعلومات التالية بغية إبلاغكم بالحالة المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لقد شهد الأسبوعان الماضيان تشديداً في السياسات الإجرامية التي تتبعها تل أبيب في الوطن الفلسطيني المحتل، في الوقت الذي يقوم فيه العدو الصهيوني في ذات الأوان بمهاجمة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان.

وتنفذ هذه السياسة الصهيونية المتسمة بطابع النازية الجديدة في شكل تدابير عسكرية استثنائية وعقوبات جماعية تمارس ضد بلدان وقرى الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد وردت التقارير المتعلقة بهذه التدابير القمعية كما يلي:

فتحت قوات الاحتلال الاسرائيلية النيران على الفلسطينيين أثناء احتفالات ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٥ بمناسبة يوم الأرض، في الضفة الغربية وقطاع غزة الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال الاسرائيلي.

واستخدمت قوات الاحتلال الاسرائيلية القوة الغاشمة وفتحت النيران على الفلسطينيين أثناء الاعراب عن تضامنهم مع السجناء والمحتجزين السياسيين الفلسطينيين وتأييدهم لهم عند الإعلان عن إضراب في السجون. وفي القدس ومنطقة غزة، لم يفت ذلك في عضد أمهات المحتجزين حيث واصلن الإعراب عن تضامنهن مع الإضراب الذي أعلن في السجون وتأييدهن له.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/237-S/17107.

وهاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلية الطلاب في حرم الكلية الابراهيمية بالقدس. واعتقل مائة وخمسون طالباً وطالبة، وسيقوا إلى سجون اسرائيلية مختلفة لاستجوابهم. وأغلقت سلطات الاحتلال الاسرائيلي الكلية إلى أجل غير مسمى. كما اتخذت تدابير قمعية مماثلة ضد مدرسة قدري طوقان في نابلس وضد جامعة بير زيت.

وفرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلي حظر التجول على مدينتي البيرة ورام الله الفلسطينيتين بعد هجوم اسرائيلي على المدينتين قتل خلاله أحد جنود الاحتلال الاسرائيليين. وفرضت عقوبة جماعية على السكان الفلسطينيين، وقام جيش الاحتلال الاسرائيلي بإغلاق وختم عشرات الحوانيت والمؤسسات التجارية الفلسطينية.

وهاجمت قوات الاحتلال الاسرائيلية مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في شعفاط وقلنديا والجلزون والأمعري والدهيشة وبلاطه حيث كان الفلسطينيون يحتفلون بيوم الشهداء ويحيون ذكرى الفلسطينيين الذين سقطوا في مذبحة دير ياسين عام ١٩٤٨.

وشدد المستوطنون الصهيونيون الفاشيون هجماتهم على المسجد الأقصى، وعقدوا اجتماعات في ساحة الحرم الشريف.

وفي الخليل، أعلنت السلطات العسكرية الاسرائيلية منطقة الرميلة "منطقة عسكرية" وأغلقتها. وزيد عدد الدوريات العسكرية الاسرائيلية، وأدى التزايد الواضح في وجود المستوطنين المستعمرين الصهيونيين الفاشيين في شوارع الخليل إلى بث الخوف في نفوس السكان الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال العسكري الاسرائيلي.

والسيد عرفات رئيس اللجنة التنفيذية يهيب، بالنيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية، بالضمير العالمي وبجميع المنظمات الدولية والإقليمية أن تجهر عالياً بإدانتها لاستمرار العدوان الصهيوني، وأن تمنع المعتدين الفاشيين وعملاءهم من ارتكاب جرائم أخرى ضد الشعب الفلسطيني محاولين بذلك تحطيم مقاومته النبيلة والمشروعة داخل الوطن الفلسطيني المحتل.

الوثيقة S/17108

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يهدي القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجمهورية ايران الاسلامية لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام ويتشرف بأن يرفق طي هذا نص البيان الصادر عن وزارة خارجية جمهورية ايران الاسلامية فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) و ٥٥٨ (١٩٨٤).

وسيكون في غاية الامتنان لو جرى تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية جمهورية ايران الاسلامية فيما يتعلق بقراري مجلس الأمن ٥٥٦ (١٩٨٤) و ٥٥٨ (١٩٨٤)

قامت جمهورية ايران الاسلامية، سعياً منها لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة فضلاً عن التدابير العملية الأخرى المناهضة لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، بقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية مع بريتوريا وأدانت السياسات العنصرية لنظام جنوب افريقيا في المحافل الدولية المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز، داعية إلى فرض جزاءات ضد بريتوريا. وتعلق حكومة جمهورية ايران الاسلامية أهمية كبيرة على علاقاتها مع دول الجنوب الافريقي - ولاسيما دول خط المواجهة - ولذا فقد أقامت علاقات دبلوماسية فضلاً عن علاقات اقتصادية أساسية مع عدد كبير من هذه البلدان الافريقية. وبينما ترفض حكومة جمهورية ايران الاسلامية إصدار أو تجديد الرخص التجارية لرعاياها الذين يعتزمون التعامل مع جنوب افريقيا، فقد حظرت جميع العلاقات الثقافية والاقتصادية بين رعاياها وجنوب افريقيا. وفضلاً عن ذلك لم يمنح أي إذن لرعايا جمهورية ايران الاسلامية بالسفر إلى جنوب افريقيا. كما لم يمنح أي شخص من رعايا جنوب افريقيا تأشيرة للدخول في الجمهورية الاسلامية. يضاف إلى ذلك أنه قد انهيت كل أعمال النقل الجوي والبحري بين البلدين منذ انتصار الثورة الاسلامية.

وتكرر جمهورية ايران الاسلامية تأكيد تأييدها لشعب ناميبيا المناضل تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية فضلاً عن تأييدها لجماهير أزانيا المقاتلين للتخلص من نير الاستعمار والعنصرية الذي تفرضه بريتوريا. ونحن على استعداد لاتخاذ تدابير حاسمة لتأييد العمل العالمي المناهض للسيطرة غير المشروعة للنظام العنصري في بريتوريا وسياساته غير الانسانية ضد الأغلبية السوداء. وقد قامت جمهورية ايران الاسلامية دوماً بدور رئيسي في صياغة القرارات المناهضة للفصل العنصري في إطار الهيئات الدولية المختصة وأدانت مراراً وبشدة السياسات العنصرية التي تتبعها بريتوريا.

الوثيقة S/17109 *

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٣/٣٠ من يوم ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وقام مدير الإدارة السياسية الأولى بتوجيه عنايته إلى ما يلي:

" طبقاً للمعلومات الواردة من السلطات المختصة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، قامت طائرة باكستانية بالتوغل لمسافة ١٥ كيلومتراً في عمق المجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية في منطقة توركهام في إقليم نانغارهار، بسرعة ٧٠٠ كيلومتر في الساعة وعلى ارتفاع ٣ ٥٠٠ متر، وذلك في الساعة ٩/٠٦ بالتوقيت المحلي في يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وبعد أن حلقت لمدة ست دقائق تركت المجال الجوي لأفغانستان واستمرت في التحليق متجهة نحو بيشاور.

" وتدين حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشدة هذا العدوان من جانب القوات العسكرية الباكستانية وتحتج بصرامة عليها لدى حكومة باكستان. وذكر أيضاً أنه ينبغي لسلطات باكستان ذات النزعة الحربية أن تضع حداً فورياً لمثل هذه الأعمال العدوانية الاستفزازية وإلا فإن مسؤولية نتائجها الخطيرة والفادحة ستقع على عاتق حكومة باكستان ذات النزعة الحربية".

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/240-S/17109.

الوثيقة S/17110 *

رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

إن الرسالة المؤرخة في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ والموجّهة إليكم من الممثل الدائم للبنان [*S/17080*] تشوّه تشويهاً كاملاً الحقيقة المتعلقة بنقل المحتجزين نقلاً مؤقتاً من مخيم أنصار إلى أحد أماكن الاحتجاز في اسرائيل.

أما وصف إطلاق اسرائيل سراح ٧٥٢ محتجزاً في ٢ نيسان/أبريل بأنه "محاولة منها للتخفيف من حدّة رد فعل الرأي العام الدولي..." فلا أساس له. ولم يطلق سراح هؤلاء المحتجزين لأي سبب عدا أنهم ما عادوا يشكلون خطراً على أمن وحدات قوات الدفاع الاسرائيلية التي تقوم حالياً بالانسحاب من جنوب لبنان.

إن نقل المحتجزين الذين مازالوا يشكلون خطراً مباشراً وحقيقياً على أمن قوات الدفاع الاسرائيلية نقلاً مؤقتاً إلى اسرائيل بات ضرورياً بالنظر إلى أسباب مادية ناشئة عن الظروف الخاصة السائدة حالياً في جنوب لبنان. أما التأكيد في الرسالة اللبنانية بأن هذا النقل المؤقت يشكّل انتهاكاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ [1] فلا أساس له كذلك لأن هذه الاتفاقية تأذن صراحة بهذه التدابير "عندما يستحيل لأسباب مادية تجنّب هذا النقل" (المادة ٤٩، الفقرة الثانية).

وتتضمن "الأسباب المادية" للنقل المؤقت لمحتجزي مخيم الأنصار ما يلي:

١ - إن إبقاء المحتجزين في مخيم الأنصار يعقّد ويطيل انسحاب اسرائيل الجاري من جنوب لبنان؛

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/253-S/17110.

٢ - إن إطلاق سراح المحتجزين يزيد من عدم الاستقرار وسفك الدماء في جنوب لبنان، واحتمال وقوع هجمات ضد قوات الدفاع الاسرائيلية؛

٣ - إن بناء مركز احتجاز بديل يوفّر المرافق الكافية لأولئك المحتجزين، في المنطقة التي يجرى الجلاء عنها، غير ممكن ضمن الإطار الزمني للانسحاب الجاري.

وتبذل الآن جهود لإقامة مرفق أصغر في المجيدية في جنوب لبنان كي يضم بعض الذين تحتجزهم قوات الدفاع الاسرائيلية ريثما يتم انسحابها من المنطقة. وهكذا فإن التأكيدات الواردة في الرسالة اللبنانية بصدد هذه المسألة أيضاً لا أساس لها.

أما المحتجزون الذين ينقلون مؤقتاً إلى اسرائيل فيعطون مرافق ملائمة ورعاية طبية حسب المعايير الانسانية المبينة في اتفاقية جنيف الرابعة. ويتاح لهم الوصول إلى ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولهم الحق أيضاً في تقديم التماس إلى مجلس الطعون بموجب القانون الاسرائيلي. وقد أطلق بالفعل سراح عدة محتجزين وأرسلوا إلى منازلهم تحت إشراف الصليب الأحمر، وهذه العملية مستمرة.

ويشرفني أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17111*

رسالة مؤرخة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف، بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٨٥، بأن أطلب تعميم الرسالة المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ والموجهة إليكم من السيد رياض منصور نائب المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد المسفر
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للامارات العربية المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من نائب مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

طلب إليّ ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أن أبلغكم أن قوات الاحتلال الاسرائيلية في منطقة صور تقوم منذ أيام قليلة خلت بمحاصرة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وهي مخيمات الباص والرشيدية وبرج الشمالي وأبو الأسود، وشنّت حملات تفتيش واعتقال من بيت إلى بيت. وجرى اعتقال مائتي وسبعين مدنياً فلسطينياً ونقلهم إلى وجهات مجهولة.

وأوضح أن قوات الاحتلال الاسرائيلية لا تحاول فقط كسر إرادة الفلسطينيين في المنطقة، ولكنها تأمل في خلق جو من الإرهاب والرعب يسهّل خروج الفلسطينيين خروجاً جماعياً من منطقة صور، مثلما حاولت قوات الاحتلال الاسرائيلية في منطقة صيدا.

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تصفية الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين تصفية كاملة، وإفراغ جنوب لبنان من الوجود الفلسطيني كله كمتطلب أساسي وشرط ضروري لخطتهم الرامية إلى إقامة ما يسمى "منطقة حدود آمنة"، الأمر الذي ينبيء بدوره بتحقيق تطلعهم إلى إقامة دويلة طائفية فاشية لحلفائهم الانعزاليين في جنوب لبنان.

ويدعو الرئيس عرفات الأمم المتحدة من جديد إلى اتخاذ تدابير كافية لوضع حد على الفور للجرائم التي ترتكبها تل أبيب ضد الانسانية، وإلى توفير الحماية الكافية لسلامة وأمن الفلسطينيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة للاحتلال العسكري الاسرائيلي.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/254-S/17111.

الوثيقة S/17112 *

رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول قد استدعي إلى وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١١/٣٠ من يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأن مدير الإدارة السياسية الأولى قد أوضح له ما يلي:

" زعمت السلطات الباكستانية مرة أخرى، بغية ستر أعمالها العدوانية ومواصلة اتهاماتها السابقة التي لا تنهض على أي أساس ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية، أن ست طائرات أفغانية قد توغلت فيما يدّعى إلى مسافة ٣ كيلومترات داخل المجال الجوي لتشيترال في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وأسقطت ثلاثة قنابل على مبعدة كيلومترين جنوب أراندو لم تسبب أية أضرار.

" وإن سلطات جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر هذا الزعم اتهاماً كيدياً لا أساس له وترفضه رفضاً باتاً وتطالب السلطات الباكستانية بوضع حد لهذه الاختلاقات التي لا تؤدي إلا إلى زيادة حدة التوتر على الحدود".

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم اتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/255-S/17112.

الوثيقة S/17113

مذكرة شفوية في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اثيوبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم لاثيوبيا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، ويتشرف بأن يبين ما يلي، بالاشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤:

إن حكومة اثيوبيا، اقتناعاً منها بأن الفصل العنصري جريمة ضد الانسانية، التزمت بثبات بقرارات الأمم المتحدة وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة التي تحظر إجراء اتصالات من أي نوع مع نظام جنوب افريقيا العنصري. ومنذ أن بدأ الكفاح ضد الفصل العنصري، منعت حكومة اثيوبيا بحكم القانون، وبدون استثناء، دخول أية بضائع أو مواد تم إنتاجها في جنوب افريقيا إلى اثيوبيا، بما في ذلك الأسلحة والذخيرة

بكافة أنواعها والمركبات العسكرية. وإن هذه التدابير القانونية مطبقة الآن تطبيقاً تاماً في اثيوبيا وسوف تظل كذلك ما دام الفصل العنصري قائماً في جنوب افريقيا.

ولذلك فإن اثيوبيا لا ترى من جانبها ضرورة لاتخاذ مزيد من التدابير لأن القانون القائم بالفعل بشأن حظر الاتصالات مع الفصل العنصري يضمن تماماً التطبيق الصارم لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن الفصل العنصري، بما في ذلك أحكام قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤).

وسيكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17114

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل الرسالة التالية الموجهة إليكم من السيد خورشيد علم خان، وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومة الهند:

" يشرفني أن أحيل إليكم، باسم رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، البيان التالي بشأن مسألة ناميبيا الذي اعتمد في الجلسة الافتتاحية للاجتماع الوزاري الطارئ لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز التي عقدت اليوم في نيودلهي.

' علم وزراء الخارجية المجتمعون في دورة طارئة لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز في نيودلهي، ببالغ السخط، ان النظام العنصري في جنوب افريقيا قد قرر المضي في مخططه الشرير الرامي إلى تنصيب نظام حكم عميل آخر في ناميبيا التي يحتلها بصورة غير شرعية. وهذه المناورة التي يقوم بها النظام العنصري في جنوب افريقيا لتنصيب ما يسمى إدارة داخلية في ناميبيا تشكل تحدياً سافراً للأمم المتحدة ولاسيما لمجلس الأمن الذي أعلن في قراره ٤٣٩ (١٩٧٨) أن أي تدبير يتخذه نظام الاحتلال غير الشرعي من جانب واحد لاغ وباطل.

' لقد أثار هذا الاجراء غير القانوني امتياءً عالمياً. ذلك أنه منذ أن ألغت الجمعية العامة انتداب جنوب افريقيا في ناميبيا قبل حوالي عقدين من السنين، ونظام الحكم في بريتوريا دائب على إثبات عزمه على فرض حل داخلي في ناميبيا في تجاهل تام لمطالبة الشعب الناميبي بحقه في تقرير المصير والاستقلال الحقيقي ولإرادة المجتمع الدولي.

' إن وزراء الخارجية يدينون ويرفضون بأشد العبارات هذا الإجراء الأخير الذي اتخذته جنوب افريقيا ويطلبون إلى المجتمع الدولي أن يدينه وأن يمتنع عن منح أي اعتراف بهذه الحيلة التي هي أحدث ما تفتق عنه ذهن النظام العنصري في بريتوريا لإدامة احتلاله غير الشرعي للإقليم بعرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا الواردة في قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨)، وهي الأساس الوحيد الذي يمكن قبوله لانتقال الإقليم سلمياً إلى الاستقلال.

' وينبغي لمجلس الأمن، في وجه هذا الانتهاك الصارخ لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بموضوع ناميبيا، ولاسيما قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)، أن يشرع فوراً في اتخاذ الإجراءات المناسبة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الفصل السابع منه، لكي يضمن امتثال جنوب افريقيا العنصرية للقرارات الآنفة الذكر.

' وإن حركة بلدان عدم الانحياز لتكرر الإعراب مرة أخرى عن التزامها الثابت الأكيد بدعم الكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب الناميبي في سبيل الحرية والاستقلال الوطني بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الحقيقي الوحيد للشعب الناميبي. '".

وأكون ممتناً إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيناي فيرما
الممثل الدائم بالنيابة للهند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17115

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طي هذا مذكرة الاحتجاج التي أرسلها اليوم، ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ السيد ادغاردو باز بارنيكا وزير خارجية هندوراس إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا، وفيما يلي نص المذكرة:

"أكتب إليكم لاسترعاء انتباهكم إلى الأحداث التالية:

"١ - في الساعة ١٥/٥٠ أمس، الموافق ١٨ نيسان/أبريل، تلقت قواعد السلاحين الجوي والبحري إشارة استغاثة من سفينة هندوراسية، هي السفينة "تروبيك"، التي كانت موجودة في ذلك الوقت عند خط العرض ١٥ درجة و٠٦ ثانية شمالاً وخط الطول ٨٢ درجة و٤٣ ثانية غرباً، بجوار جزيرة بوبل الصغيرة، في المياه الخاضعة لولاية هندوراس. وتعرضت السفينة لعمل عدائي من قبل سفينة خفر السواحل النيكاراغوية ٢ - ٣٣، مما تسبب في إرسال طائرتين وداورية بحرية إلى مسرح الحادث.

"٢ - وفي الساعة ١٦/٤٠، شرعت الطائرتان التابعتان لهندوراس في دحر الهجوم على السفينة الهندوراسية، مما تسبب في إلحاق أضرار جسيمة بسفينة خفر السواحل المهاجمة، التي قدمت لنجدتها سفينة الصيد المسلحة النيكاراغوية "كوبسنيكا ١٤". لتنتهك هي الأخرى حرمة المياه الهندوراسية. وحكومتي تحتج احتجاجاً شديداً للغاية على هذه الغارة الجديدة على إقليمها الوطني، وعلى مياهها في هذه المرة، وعلى الموقف العدائي الذي أبدته حكومة نيكاراغوا. والحوادث التي من قبيل هذا الحادث هي نكسة لجهود إقرار السلم المبذولة من قبل مجموعة كونتادورا، التي تشترك فيها هندوراس بإخلاص ونشاط، وذلك نظراً إلى أن حكومة الجمهورية لا تستطيع تجاهل الأحكام الدستورية التي تستوجب كفالة الاحترام لسيادتها الوطنية وسلامتها الإقليمية ولابد لها بالتالي أن ترد على أي هجوم، ممارسة منها لحقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المسلم به في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية ومعاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة[١٣]".

وسأغدو ممتناً لكم إذا اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم هذا النص، الذي استرعى فعلاً انتباه منظمة الدول الأمريكية إلى محتوياته، وذلك بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/890-S/17115.

الوثيقة S/17116

رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم بأنه تم استدعاء القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١١/٣٠ من يوم ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأوضح له مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي:

"إدّعت السلطات الباكستانية ذات النزعة العسكرية مرة أخرى، استمراراً لاتهاماتها الزائفة والتي لا أساس لها، أن طائرة أفغانية دخلت المجال الجوي لتشيترال في ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأسقطت قنبلتين على منطقة أراندو. وادّعت كذلك أن طائرتين أفغانيتين اخترقتا المجال الجوي لداره في الساعة ٨/٥٠ من يوم ١٥ نيسان/أبريل وأسقطتا قنبلتين على منطقة تقع على بعد ٧ كيلومترات شمال غربي داره، وبعد ذلك، وفي الساعة ١٢/٠٠ ظهراً من اليوم نفسه، توغلت طائرتان أفغانيتان أخريان لمسافة كيلومترين في المجال الجوي لأراندو وأطلقت ٢٠ صاروخاً على منطقة تقع على بعد

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/257-S/17116.

كيلومترين جنوب شرقي أراندو. وادّعت أيضاً أنه في الساعة ١٥/١٦ من اليوم نفسه قامت طائرتان أفغانيتان أخريان، على حد زعم تلك السلطات، بالتوغل لمسافة كيلومترين في المجال الجوي لأراندو وأسقطتا قنبلة واحدة على منطقة تقع على بعد كيلومترين جنوب شرقي أراندو ولم تنجم عن ذلك أي أضرار.

" وترى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن أجرت تحقيقاً وافياً فيما يتعلق بهذه التهم، أن الادعاءات الباكستانية مغرضة ولا أساس لها وليست من الواقع في شيء، ومن ثم فهي ترفضها رفضاً قاطعاً، وتوضح أنه ينبغي لحكومة باكستان ذات النزعة العسكرية أن تكف عن توجيه هذه التهم التي لا أساس لها إلى جمهورية أفغانستان الديمقراطية."

ويشرفني كذلك أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17117*

رسالة مؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17054]، أتشرف بإبلاغكم بالحوادث التالية التي تمثل انتهاكاً للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها من الجانب الأفغاني، والتي وقعت في ١٠ و ١١ و ١٤ و ١٥ و ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥:

في ١٠ نيسان/أبريل، اقتحمت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان لمسافة ٤ كيلومترات في منطقة أراندو في تشيترال وأسقطت تسع قنابل داخل أراضي باكستان على بعد ٣ كيلومترات تقريباً جنوب شرقي أراندو.

وفي ١١ نيسان/أبريل، اقتحمت ست طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان لمسافة ٣ كيلومترات في منطقة أراندو في تشيترال وأسقطت ثلاث قنابل داخل أراضي باكستان على بعد كيلومترين تقريباً جنوب شرقي أراندو.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، اقتحمت طائرة أفغانية المجال الجوي لباكستان لمسافة ٤ كيلومترات في منطقة أراندو في تشيترال وأسقطت قنبلتين داخل أراضي باكستان على بعد كيلومترين تقريباً جنوب شرقي أراندو.

وفي ١٥ نيسان/أبريل، ارتكبت الطائرات الأفغانية ثلاثة انتهاكات للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها في منطقة أراندو في تشيترال. ففي الساعة ٠٨/٥٠، اقتحمت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان لمسافة ١٦ كيلومتراً فوق منطقة أراندو. وحلقت هاتان الطائرتان على طول نهر تشيترال حتى "دروش" وأسقطتا قنبلتين على مسافة ٧/٨ من الكيلومترات تقريباً شمال غربي دروش. وفي الساعة ١٢/٠٠، اقتحمت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان لمسافة كيلومترين وأطلقتا ٢٠ صاروخاً على بعد كيلومترين تقريباً جنوب شرقي أراندو. وفي الساعة ١٥/١٦، اقتحمت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي الباكستاني لمسافة كيلومترين وأسقطتا قنبلتين على بعد كيلومترين تقريباً جنوب شرقي أراندو.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، اقتحمت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي الباكستاني لمسافة كيلومترين في منطقة أراندو في تشيترال وأسقطتا قنبلتين داخل أراضي باكستان على بعد كيلومترين تقريباً جنوب شرقي أراندو.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لإبلاغكم بأن حكومة باكستان قد رفضت مزاعم سلطات كابول القائلة بأن القوات المسلحة الباكستانية قد أطلقت نيرانها على باريكوت في إقليم كونارها ١٣ مرة إبان الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ مما أدى إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، وذلك بوصفها مزاعم عارية من الصحة تماماً. كما رفضت حكومة باكستان اتهاماً آخر وجهته سلطات كابول بأن طائرة باكستانية انتهكت في ١٢ نيسان/أبريل المجال الجوي الأفغاني فوق طوركهام في إقليم

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/258-S/17117.

نانغارهار، وذلك بوصفه اتهاماً كاذباً ولا يستند إلى أي أساس. وقد أبلغ رفض باكستان للمزاعم المذكورة أعلاه إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد، الذي قيل له إن تكرار هذه المزاعم التي لا أساس لها إنما يعكس محاولة من جانب سلطات كابول لإلقاء مسؤولية التطورات الحاصلة داخل أفغانستان على كاهل باكستان.

وإني أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17118*

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ [S/16898]، أتشرف بأن أرسل طيه إليكم معلومات إضافية بشأن الحالة في كمبوتشيا في منتصف نيسان/أبريل ١٩٨٥، تتألف من مقتطفات من رسالة السيد خيو سامفان، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، بمناسبة السنة الجديدة التقليدية وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس كمبوتشيا الديمقراطية، في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥. ومرفق أيضاً خريطة.

وسأغدو شديد الامتنان لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص والخريطة المرفقة، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مقتطفات من رسالة السيد خيو سامفان، نائب رئيس كمبوتشيا الديمقراطية، بمناسبة السنة الجديدة التقليدية وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لتأسيس كمبوتشيا الديمقراطية

...

هذا العام، كيف حارب العدو الفييتنامي ضدنا؟ وماذا حقق؟ وكيف تصدينا له؟ وماذا حققنا؟

لكي نجري تقييماً صحيحاً للحالة، علينا أن نجيب على هذين السؤالين المرتبطين.

١ - **كيف حارب العدو الفييتنامي ضدنا؟ وماذا حقق؟**

كلما زاد انغماس العدو الفييتنامي، أخذ يرسل تعزيزات جديدة محاولاً تخليص نفسه من حالة الهزيمة التي لحقت به.

وقد أرسل العدو الفييتنامي هذه السنة تعزيزات كبيرة لمحاربتنا في منطقة الحدود. غير أنه لم ينجح إلاّ في الاستيلاء على بعض الأجزاء من مناطقنا المحررة. ولم يتمكن من تدمير قواتنا.

ففي الحرب، ولاسيما في حرب المغاورين، يكون أكثر العوامل أهميةً هو القوة القتالية. ومن الممكن أن يتغيّر ميدان القتال ولكن ما دام في استطاعتنا أن نحافظ على قوتنا العسكرية، فإنه يمكننا الاستمرار في القتال.

لقد استطاع العدو الفييتنامي أن يستولي على بعض مناطقنا المحررة ولكن كان عليه أن يدفع ثمناً غالياً جداً في يوم مالاي - جنوب جبهة سيسوفون وفي غيرها من الجبهات على طول الحدود. وما برحت وحداتنا الصغيرة من المغاورين تقاتل بمهارة وبراعة. وقد تكبدت القوات الفييتنامية خسائر فادحة بمرورها على ألغامنا البرية في كل خطوة قبل حصولهم على بوصة واحدة من أراضينا. ونتيجة لذلك، قتلنا أو جرحنا ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ من صفوة القوات الفييتنامية في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى منتصف شباط/فبراير ١٩٨٥، في ميادين القتال الواقعة على طول الحدود.

وقد كان أحد الأهداف الأخرى من هجمات العدو الفييتنامي هو منعنا من تنظيم الاحتفال بتقديم وثائق تفويض بعض سفراء البلدان الصديقة إلى الأمير نوردوم سيهانوك، رئيس كمبوتشيا الديمقراطية. ولكن هذا فشل أيضاً؛ وتسلّم الأمير وثائق التفويض من هؤلاء السفراء كما كان مقرراً.

وهكذا دفع العدو الفييتنامي، في هجماته على طول الحدود، ثمناً باهظاً مقابل تحقيق نتيجة ضئيلة في بعض الأراضي. وهذا يعني بالتعبير العسكري أنه قد مني بالفشل.

٢ - **كيف تصدينا للفييتناميين؟ وماذا حققنا؟**

منذ السنة الماضية، قسّمنا ميادين القتال في جميع أنحاء البلد إلى ثلاث مناطق رئيسية: فقد سمّينا المنطقة الواقعة حول تونلي ساب منطقة القتال الأولى بسبب أهميتها الاستراتيجية التي ستحدد النتيجة التي ستسفر عنها الحرب في كمبوتشيا. وتشمل منطقة القتال الثانية منطقة الحدود، ويشكل الجزء الباقي من البلد منطقة القتال الثالثة.

وهذا العام، حاربنا العدو الفييتنامي على نحو أفضل وبقدر أكبر من النشاط عنه في الأعوام السابقة.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/259-S/17118.

ففي منطقة القتال الثانية على طول الحدود، كما ذكر آنفاً، تواصل بنشاط حرب الاستنزاف بغرض القضاء على المزيد من القوات الفيتنامية. وفي منطقة القتال الثالثة، خضنا حرب المغاورين ونفّذنا "تكتيكنا القتالي ذا الخمسة أهداف" [S/17010] على نحو أفضل مما قمنا به أثناء موسم الجفاف السادس السابق من حيث تدمير الجهاز الإداري لمجمعات العدو، وقطع خطوط إمداده، مثل خطوط السكك الحديدية والطرق والطرق الرئيسية، ومهاجمة مواقعه وعمليات التطهير الصغيرة والمتوسطة النطاق التي يقوم بها فضلاً عن مهاجمة المدن المحلية أو الإقليمية مثل مدينة راتانا كيري المحلية (المنطقة الشمالية الشرقية) ومدينة دامبر الإقليمية (في إقليم كومبونغ شام، المنطقة الشرقية)، ومدينة كومبونغ ترالاش الإقليمية (إقليم كامبوت، المنطقة الجنوبية الغربية)، وغيرها.

ولكن التطور الأكثر أهمية هو التطور الذي جرى في منطقة القتال الأولى الذي تتجلى فيه هذا العام النقاط الهامة التالية:

أولاً، قمنا بتنفيذ "تكتيكنا القتالي ذي الخمسة أهداف" على نحو أفضل مما قمنا به في العام الماضي. وقد أصبحت هجماتنا ضد الجهاز الإداري للمجمعات وقطع خطوط السكك الحديدية هي أهدافنا اليومية. فنحن نقوم بقطع خطوط السكك الحديدية، ويقوم العدو الفيتنامي بإصلاحها، ونقوم بقطعها مرة ثانية وهكذا، مما جعل العدو يواجه صعوبات متزايدة في إمداد قواته المتمركزة في غربي كمبوتشيا.

وثانياً، قمنا بزيادة وتوسيع هجماتنا ضد المدن المحلية والإقليمية وغيرها من المراكز السكانية. وقد قمنا هذا العام بمهاجمة المدن المحلية التي هاجمناها في العام الماضي مثل باتاسبانغ وسيم ريب وبورسات. وبالإضافة إلى ذلك، هاجمنا مدينة محلية أخرى هي كومبونغ شهنانغ.

وقد قمنا بتكثيف هجماتنا ضد المدن الإقليمية والمراكز السكانية في المقاطعات الأربع الواقعة على حدود تونلي ساب التي هاجمناها في السابق. وعلاوة على ذلك، هاجمنا أيضاً هذا العام مدناً إقليمية ومراكز سكانية أخرى في إقليم كومبونغ شهنانغ مثل شهنوك ترو، وفات سانداي، وكومبونغ لينغ، وكومبونغ ثكوف، وبيم شهكوك، وكومبونغ تاشيز، وبراي كري، وسامرونغ سن، وشرانوك، ومقر إقليم بوروبور، وإقليم بيم لونفيك.

وثالثاً، وسّعنا منطقة القتال الأولى إلى قرب العاصمة بنوم بنه، وسحقنا العدو الفيتنامي المتمركز على طول نهر تونلي ساب من شهنوك ترو، وكومبونغ لينغ، وكومبونغ ثكوف، وكومبونغ تاشيز، (منطقة كومبونغ ترالاش، إقليم كومبونغ شهنانغ) حتى بريك كدام، وكوه تشين، وكومبونغ أوم، وبيم سيثا، وبريك فنيو، وموك كامبول (إقليم كاندال) على مسافة ١٢ كيلومتراً من بنوم بنه. وقد قمنا بإبادة العدو الفيتنامي من منطقتي باراي وتينغ كوك (إقليم كومبونغ توم) حتى منطقتي براي شهور وشوينغ براي (إقليم كومبونغ شام) ومن منطقة شوينغ براي إلى روكا كونغ، وبريك روساي، وبريك انه شانه (منطقة موك كامبول) على طول نهر الميكونغ. وتمكنت قواتنا المنتشرة على نهر الميكونغ وتلك المنتشرة على نهر تونلي ساب من الانضمام سوياً وتقوم بنشاط بمهاجمة القوات الفيتنامية في مناطق كومبونغ ترالاش، وبونهي لوبو، وموك كامبول.

وبذا، فإنه خلال هذا الفصل السابع للجفاف، واصلنا التحرك قدماً في الوقت الذي ظل فيه الفيتناميون يتعثرون بصورة متزايدة في المنطقة المحيطة ببحيرة تونلي ساب فضلاً عن منطقة الحدود الغربية لكمبوتشيا.

ونحن نعتمد أساساً على حرب المغاورين وكان قتالنا أفضل من العام الماضي حيث إننا قمنا بتحسين "تكتيكنا القتالي ذي الخمسة أهداف" ووسعنا سيادين القتال، وخاصة ميدان القتال الأول، قرب العاصمة بنوم بنه. وقد قاتلنا العدو الفيتنامي بنجاح في ميدان القتال الأول ذاك قبل وبعد الهجمات التي شنّها على طول الحدود. وقد قمنا بشن هجمات موفقة على مدن محلية وإقليمية وعلى مراكز سكانية أخرى، وضد الجهاز الإداري لمجمعات العدو. وقد قطعنا خطوط إمداده ودمرنا قواته المقاتلة ومعداته العسكرية. وقد استطعنا مقاتلة العدو الفيتنامي خلال فصل الجفاف فضلاً عن قتاله في الفصل المطير.

ونحن نواصل مقاتلة العدو بصورة نشطة في مناطق القتال الثلاث، التي هي مناطق مترابطة. ومن ثم فإن الفيتناميين يواجهون حالياً مأزقاً لا حل له. إذ أنهم إذا حاولوا التصدي لنا في منطقة القتال الأولى، فسوف يتركون منطقتي القتال الأخريين في وضع دفاعي سيء.

ومن هنا لا يمكن للفيتناميين أن يتصدوا "لتكتيكنا القتالي ذي الخمسة أهداف" في جميع أنحاء البلد. ونحن دائبون على مهاجمتهم وفقا لهذا التكتيك القتالي، ومن ذلك على وجه الخصوص الهجمات التي نشنها ضد الجهاز الإداري للمجمعات وهي هجمات ذات مغاز سياسية واقتصادية وعسكرية. فعلى الصعيد السياسي، يعني ذلك أننا نهاجم السلطة الإدارية الفيتنامية التي ترتكب جميع ضروب القهر والإجرام ضد الشعب الكمبوتشي. وعلى الصعيد الاقتصادي، يعني أننا نهاجم الشبكات الفيتنامية التي تنهب الأرزمن السكان الكمبوتشيين لتغذية قوات العدو في كمبوتشيا ولإرساله إلى فييت نام. أما على الصعيد العسكري، فإنه يعني أننا نهاجم الشبكات الفيتنامية التي تجند بالقوة شباب السكان الكمبوتشيين لحوض حربهم العدوانية. ومن ثم فإننا حينما نهاجم الجهاز الإداري للمجمعات مراراً سنة بعد أخرى، فإننا نهزّ بالفعل وندمّر بالتدريج الهياكل السياسية والاقتصادية والتموينية الغذائية والعسكرية التي تقوم عليها الحرب العدوانية الفيتنامية في كمبوتشيا. وحيثما تقوم وحدات جيشنا بمهاجمة العدو، على عمق كبير داخل كمبوتشيا، وخاصة في أكثف المناطق السكانية وهي منطقة القتال الأولى، فإنها تقوم أيضاً بتحرير السكان من القبضة الحديدية للعدو الفيتنامي. وقد استقبل السكان وحداتنا بالابتهاج. وبذلك تمكنا من توسيع وتعزيز مناطق عمل مغاورينا وقواعد مغاورينا ومناطقنا المحررة. وقد تمكنا أيضاً من تعبئة عدد أكبر من السكان ومن تصعيد قتالهم ضد المعتدين الفيتناميين.

وقد اغتنم الألوف من الجنود الكمبوتشيين الذين جندهم العدو الفيتنامي بالقوة، الفرصة التي أتاحتها هجمات جيشنا ضد الفيتناميين، فلاذوا بالفرار إما منضمين إلينا أو قافلين إلى قراهم الأصلية.

* * *

وقد أحرزنا تقدماً في جميع الميادين، فقد تعززت الوحدة داخل الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية. وتدعمت الوحدة الوطنية لمواصلة الكفاح إلى أن يتحقق الانسحاب التام لقوات العدوان الفيتنامية من كمبوتشيا. أما المناورات الفيتنامية الرامية إلى فصم عرى الحكومة الائتلافية فقد أخفقت مرة بعد أخرى.

وعلى الصعيد الدولي، زاد المجتمع العالمي دعمه لكفاح الشعب الكمبوتشي ضد المعتدين الفييتناميين. وقد أصبح يرى على نحو أوضح الطبيعة الحقة لعدوان فييت نام وتوسعها، وخطر الاستراتيجية التوسعية التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي وفييت نام في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادىء. وأصبح أيضاً أكثر وعياً بالمناورات المضللة من جانب فييت نام التي ترفض سحب قواتها من كمبوتشيا وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال السنوات المتتالية الست الماضية. وقد أدان المجتمع الدولي علاوة على ذلك المعتدين الفييتناميين وطالب بالانسحاب التام لقواتهم من كمبوتشيا.

وبهذه المناسبة، نود أن نعرب عن بالغ امتناننا لأصدقائنا في كل مكان في أنحاء العالم، الذين قدموا الدعم والعون إلى كفاح شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية وطالبوا بالانسحاب التام للقوات الفييتنامية من كمبوتشيا. ونود أن نشكر على وجه الخصوص البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وإن الموقف الذي تتخذه بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والأغلبية الساحقة من البلدان الملتزمة بتحقيق السلم والعدالة في جميع أنحاء العالم، لا يشكل عملاً من أعمال العدالة فحسب، بل يشكل أيضاً قوة حقيقية متحدة مع كفاح الشعب الكمبوتشي في ميدان القتال. ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن هاتين القوتين مجتمعتين سوف تجبران المعتدين الفييتناميين في نهاية الأمر على سحب قواتهم تماماً من كمبوتشيا بحيث يتمكن الشعب الكمبوتشي من العيش في سلم مرة أخرى وسوف تستعيد كمبوتشيا سيادتها بوصفها بلداً مستقلاً مسالماً محايداً وغير منحاز؛ وسوف يقوم في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهادىء سلم وأمن مضمونان حقاً.

أما المعتدون الفييتناميون فإنهم كلما زاد تعثرهم أصبحوا أكثر وحشية، فهم يمارسون القتل في شعبنا يومياً. وهم يجمعون سكاننا ويجبرونهم على بناء الأسوار حول قراهم ويحظرون عليهم الخروج وممارسة أنشطتهم الإنتاجية. وهم ينهبون ما للشعب الكمبوتشي من زراعات الأرز ومن أرز ويجوعون ذلك الشعب، وهم يجمعون سكاننا ويجبرونهم على إزالة الغابات على امتداد طرق إمداداتهم بل وعند حدود تايلند، ومن ثم يجبرون سكاننا على ترك قراهم وزراعات أرزهم وحقولهم. ونتيجة لذلك، لقي المئات من شعبنا حتفهم وما زال غيرهم يموتون جوعاً ومرضاً. كما يواصل المعتدون الفييتناميون استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبنا. وفي هذه السنة، أرغم الألوف من شعبنا على الفرار من قراهم وحقولهم واللجوء إلى مملكة تايلند.

لقد عانينا جميعاً معاناة هائلة. وغضبنا على العدوان الفييتنامي يتقد إلى أقصى الدرجات. ونحن جميعاً عازمون على تعزيز وحدتنا الوطنية وعلى مواصلة القتال ضد المعتدين الفييتناميين إلى أن ينسحبوا تماماً من وطننا المحبوب.

...

إن الكفاح الذي نخوضه كفاح شاق ومعقد بيد أننا أحرزنا انتصارات متوالية في جميع الميادين. واستناداً إلى هذه الانتصارات التي احرزناها على مدار السنوات الست الماضية وإلى عزمنا الوطيد مع المساندة من المجتمع العالمي، فإننا سوف نحرز النصر النهائي لا محالة.

...

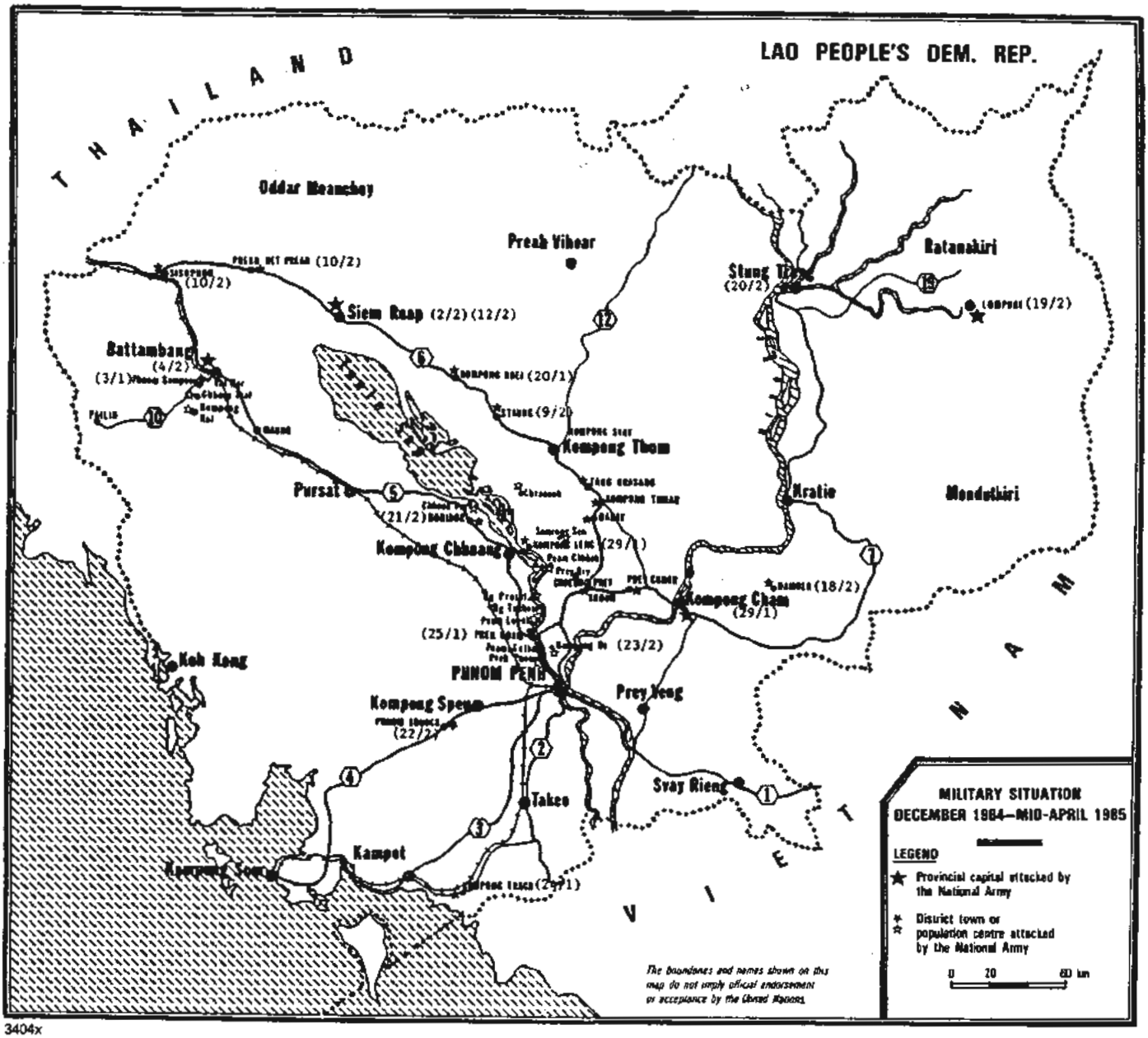
THAILAND
LAO PEOPLE'S DEM. REP.
VIET NAM
Oddar Meanchey
Preah Vihear
Ratanakiri
Siem Reap (2/2) (12/2)
Battambang (4/2) (3/1)
Kompong Thom
Pursat
Kratie
Mondulkiri
Kompong Chhnang
Kompong Cham (29/1)
Koh Kong
PHNOM PENH
Prey Veng
Kompong Speu
Takeo
Svay Rieng
Kampot
Kampong Som
MILITARY SITUATION
DECEMBER 1984—MID-APRIL 1985
LEGEND
Provincial capital attacked by the National Army
District town or population centre attacked by the National Army
0 20 40 km
The boundaries and names shown on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

3404x

الوثيقة S/17119

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان مؤرخ في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إثر الإعلان الذي صدر عن حكومة جنوب افريقيا بعزمها إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا.

وأرجو أن تعمم هذه الرسالة مع البيان المرفق بها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سورزانو
الممثل الدائم بالنيابة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥

إن خطة التسوية الدولية من أجل استقلال ناميبيا المتضمنة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) هي ومازالت الأساس الوحيد المتفق عليه لتسوية معترف بها دولياً. إن الولايات المتحدة وحلفاءنا في مجموعة الاتصال الغربية يؤيدون تلك الخطة. وكذلك دول خط المواجهة الافريقية تؤيد القرار ٤٣٥ تأييداً كاملاً بوصفه الأساس الوحيد لاستقلال ناميبيا. وإننا نلاحظ أن إعلان جنوب افريقيا الذي صدر في كيب تاون أمس يؤكد اعتزام جنوب افريقيا متابعة جهود التفاوض الحالية الرامية إلى تحقيق استقلال ناميبيا بموجب خطة الأمم المتحدة للتسوية. إن موقف الولايات المتحدة هو أن هذه المفاوضات التي تتناول استقلال ناميبيا وانسحاب القوات الكوبية من أنغولا تقدم أفضل إمكانية لتسوية تفضي إلى تنفيذ القرار ٤٣٥. ومن رأينا أن إنجاز فض اشتباك القوات في جنوب أنغولا هذا الأسبوع عملاً باتفاق لوساكا المؤرخ في شباط/فبراير ١٩٨٤، يعطي هذه المفاوضات قوة دفع أخرى.

وفيما يتعلق بالعناصر الأخرى الواردة في الإعلان الذي صدر أمس في كيب تاون، فلا يسعنا إلا أن نشير إلى أن موقفنا وموقف مجموعة الاتصال كان منذ أمد طويل هو أن أي نقل للسلطة حالياً أو مستقبلاً إلى هيئات أقامتها جنوب افريقيا في ناميبيا يعتبر لاغ وباطل. فهذه المؤسسات لن يكون لها أي وضع كما قال وزير الخارجية شولتز في ١٦ نيسان/أبريل. إننا لم نعترف بها من قبل ولن نعترف بها الآن. إن جهودنا للتفاوض ستستمر مع الحكومات المعنية. ولهذا فإننا نعتبر الإعلان المتعلق بالترتيبات الإدارية الداخلية في ناميبيا وكأن لا أثر له على هذه المفاوضات أو على الاتفاقات التي تم التوصل إليها فيها.

الوثيقة S/17120

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان تم تسليمه إلى حكومة جنوب افريقيا في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بصدد آخر التطورات في ناميبيا.

فعقب الإجابة التي بعث بها رئيس دولة جنوب افريقيا على المقترحات التي قدمها إليه مؤتمر الأحزاب المتعددة بتاريخ ٢٥ آذار/مارس، أدلى الناطق بلسان وزارة الخارجية والكمنولث بالبيان التالي في لندن بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل:

"بعد اطلاعنا على إجابة رئيس الدولة، نود أن نؤكد أن ما ذكرناه في ذلك البيان [المؤرخ في ١٥ نيسان/أبريل] لا يزال سارياً. ونلاحظ مع ذلك أن حكومة جنوب افريقيا قد أكدت أنها ستواصل التفاوض مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن تحقيق استقلال معترف به دولياً لافريقيا الجنوبية الغربية".

وأكون ممتناً لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ج. أ. طومسون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
وبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الذي سلمته حكومة المملكة المتحدة إلى حكومة جنوب افريقيا بتاريخ ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥

تلاحظ الحكومة البريطانية مع القلق نظر حكومة جنوب افريقيا في اقتراح بعض الأحزاب الداخلية الناميبية بشأن تشكيل حكومة انتقالية.

وسوف تعتبر الحكومة البريطانية أية تدابير تتخذها حكومة جنوب افريقيا من طرف واحد فيما يتعلق بإنشاء هيئات دستورية ونقل السلطة في ناميبيا باطلة ولاغية. ولن يكون لأية ترتيبات قد تتخذ نتيجة لمثل هذه التدابير أي مركز على الإطلاق في إطار خطة الأمم المتحدة للتسوية. ولا يمكن أيضا تفويض المسؤولية التي تقع على عاتق حكومة جنوب افريقيا لتنفيذ خطة الأمم المتحدة إلى أي حزب ناميبي.

والأساس الوحيد المتفق عليه من أجل الاستقلال معترف به دولياً لناميبيا هو قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي تلتزم به الحكومة البريطانية بصورة رسمية. فبموجب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) يقوم بوضع الدستور لناميبيا مستقلة ممثلون عن الشعب الناميبي يتم اختيارهم في انتخابات حرة ونزيهة. والحكومة البريطانية تعتبر أية وثيقة يدّعى أنها دستور لناميبيا مستقلة، وتصاغ في ظل إجراءات تخالف الإجراءات التي ينص عليها القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وثيقة غير ذات مفعول.

الوثيقة S/17121

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه عنايتكم إلى ما يلي:

ادّعى النظام العراقي في بلاغيه العسكريين الصادرين في ١٨ و ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أن مدينتي مندلي وغزانية تعرضتا لنيران مدفعية جمهورية ايران الاسلامية.

وجمهورية ايران الاسلامية إذ ترفض بقوة هذه الادّعاءات التي لا أساس لها من الصحة، تنبّه المجتمع الدولي إلى أن هذه الادّعاءات التي لا سند لها من الواقع هي ذرائع لاستئناف الهجمات العراقية الوحشية على المناطق المدنية في جمهورية ايران الاسلامية، فضلاً عن كونها محاولات من جانب المجرمين البعثيين لتبرير هجماتهم غير الشرعية على السفن التجارية العزلاء في الخليج الفارسي.

وسأكون في غاية الامتنان لو توزع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17122

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أنقل إليكم في رسالتي هذه رسالتين مؤرختين في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ أرسلتا إلى السيد ادغاردو باز بارنيكا وزير خارجية هندوراس من السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

وأكون ممتناً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم هاتين المذكرتين بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى وزير خارجية هندوراس من وزير خارجية نيكاراغوا

أوجه إليكم رسالتي هذه فيما يتعلق بالأحداث التالية البالغة الخطورة:

حدث في الساعة ١٦٠٠ من يوم أمس الموافق ١٨ نيسان/أبريل أن شاهدت سفينتان من سفن خفر السواحل تابعتين للسلاح البحري الساندينى كانتا تقومان بدورة حراسة روتينية في المياة الخاضعة لولاية نيكاراغوا، سفينة من سفن القراصنة في جزيرة اديبورغو الصغيرة، على مبعدة عشرة أميال جنوب شرقي كابو غراسياس آديوس. وقد أبحرت سفينتا حرس سواحلنا في اتجاه سفينة القراصنة، التي ولت هاربة إلى مياه تخضع لولاية هندوراس. وحدث إثر ذلك أن واصلت سفينتا خفر سواحل نيكاراغوا دورة الحراسة لمياه نيكاراغوا في هذا القطاع ولكنهما هوجمتا بواسطة ثلاث طائرات مقاتلة تابعة للسلاح الجوي الهندوراسي كانت تنتهك الفضاء الجوي لنيكاراغوا انتهاكاً صارخاً. ونتيجة لهذا العمل الإجرامي، أغرقت سفينة خفر سواحل نيكاراغوا التي من طراز دابور وقتل فرد من طاقمها، وأصيب أربعة، وفقد آخر حسبما ذكرت التقارير.

ونظراً لهذه الأحداث الشاذة التي تعد بكل المقاييس خرقاً للقانون الدولي ولكل معايير السلوك الحضاري بين الأمم، تعرب حكومة نيكاراغوا عن انزعاجها وقلقها وتقول لحكومة هندوراس إنه يبدو أن الأحداث السالفة الذكر تتمشى مع الهدف المتمثل في خلق منازعات مصطنعة مع نيكاراغوا لتشجيع الكونغرس على تأييد الرئيس ريغان في مواصلة حربه العدوانية اللاأخلاقية الوحشية الموجهة ضد نيكاراغوا، وإلى تحويل أنظار شعب هندوراس عن الأزمة الخطيرة التي تعاني منها مؤسسات السلطة في هندوراس.

إن حكومة نيكاراغوا، إذ تقدم بأجلى العبارات وأقواها احتجاجها على هذه الأعمال البالغة الخطورة التي تؤثر تأثيراً شديداً على جهود صيانة السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا وبالتالي على إمكانات التوصل إلى سلم سريع في منطقة أمريكا الوسطى، توجه نداءً عاجلاً ومدوياً إلى حكومة هندوراس وقواتها المسلحة وشعبها لتجنب الوقوع في الشرك الذي يعده أعداء السلم كي يسدوا الطريق المؤدي إلى حل سلمي ويغلقوا الباب في وجه الحوار والتفاوض بغية استخدام حلول القوة التي ستولد حتماً حرباً إقليمية لها من العواقب ما لا يمكن التنبؤ به على مستقبل السلم والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة من وزير خارجية نيكاراغوا إلى وزير خارجية هندوراس

أكتب إليكم في شأن ما يلي.

استناداً إلى التقارير الواردة من مصادر استخباراتنا ومن مواقع الرصد التابعة لقواتنا المسلحة والواقعة في منطقة الحدود المشتركة، أود أن أحيطكم علماً بوجود وحدات عدة من قوات معادية للثورة في أراضي هندوراس، قريباً جداً من الحدود في مقاطعة إل باريسو، يرتدي أفرادها بزّات خضراء رمادية شبيهة بالبزات التي يرتديها أفراد الميليشيا الشعبية الساندينية. وفي حوزتها ثلاث شاحنات شبيهة بالشاحنات التي يستخدمها الجيش الشعبي الساندينى.

وهذه المعلومات تتفق مع المعلومات الواردة في الخطط القديمة لوكالة الاستخبارات المركزية التي يقصد بها شن الهجمات على القرى الهندوراسية والتسبب بالمذابح فيما بين سكان هندوراس المدنيين، وهو ما تنفذه قوات المرتزقة العاملين في خدمة حكومة الولايات المتحدة ثم تعزوه إلى حكومة نيكاراغوا وقواتها المسلحة، بغية خلق أحداث مصطنعة تتمخض عنها أعمال عسكرية على نطاق أوسع توجه ضد شعب نيكاراغوا.

وكما بيّنت في رسالتي التي تحمل تاريخ اليوم (المرفق الأول)، والتي استنكرت فيها الهجوم الإجرامي الذي شنته ثلاث طائرات مقاتلة من سلاح الجو الهندوراسي على سفينة نيكاراغوية لخفر السواحل، تشكل هذه الخطط الحربية جزءًا من الاستراتيجية التي تضعها حكومة الولايات المتحدة بهدف خلق التوتر بين البلدين لضمان موافقة الكونغرس على اعتمادات جديدة لمواصلة الحرب العدوانية الغاشمة ضد نيكاراغوا وتحويل انتباه الشعب الهندوراسي والرأي العام الدولي عن أزمة المؤسسات التي تعاني منها الآن حكومة هندوراس.

وتريد حكومة نيكاراغوا بهذه الرسالة أن تنبه السلطات الهندوراسية وتستنكر الخطط السالفة الذكر التي تعطي، فيما لو كتب لها النجاح، قوة دافعة جديدة للحرب العدوانية الغاشمة التي تفرضها علينا حكومة الولايات المتحدة. لذلك فإن حكومة نيكاراغوا تناشد حكومة هندوراس بإلحاح أن تقوم على الفور، تمشياً مع مقترحاتها السلمية المعلنة، باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية للحيلولة دون تسبب مثل هذه الأعمال الاستفزازية في مزيد من العوامل الخطيرة المنطوية على التوتر وعدم الاستقرار في أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17123

رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص بيان صدر بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن الناطق بلسان وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية على أثر إعلان حكومة جنوب افريقيا عن قرارها بإقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة مع البيان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيليب لويه
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

ناميبيا: البيان الذي أدلى به الناطق بلسان وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية بتاريخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥

لقد حافظت الحكومة الفرنسية دوماً على التزامها بتأييد وضع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي يستهدف تمكين ناميبيا من الحصول على استقلال معترف به دولياً، موضع التنفيذ في أسرع وقت ممكن ودونما أي شروط.

ولذلك، فإن الحكومة الفرنسية سوف تعتبر الآثار المترتبة على أية مبادرة تستهدف تشكيل حكومة مؤقتة في ناميبيا آثاراً باطلة ولاغية.

الوثيقة S/17124 *

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الصين

[الأصل: بالانكليزية والصينية]
[٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان صدر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية بشأن مؤامرة سلطات جنوب افريقيا الرامية إلى إقامة "حكومة انتقالية" في ناميبيا. وسأكون ممتناً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة والبيان بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لينغ كينغ
الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن المتحدث باسم وزارة خارجية جمهورية الصين الشعبية

أعلنت سلطات جنوب افريقيا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، موافقتها على إقامة ما يسمى "حكومة انتقالية" في ناميبيا تمارس حكماً ذاتياً محدوداً. وهذه مؤامرة جديدة لسلطات جنوب افريقيا ترمي إلى المضي في عرقلة استقلال ناميبيا دون اعتبار لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق باستقلال ناميبيا، وهي تمثل تحدياً سافراً للمجتمع الدولي. والصين، حكومة وشعباً، تشجب ذلك بقوة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/263-S/17124.

وليست "الحكومة الانتقالية" المزعومة التي تآمرت سلطات جنوب افريقيا لإقامتها بالشيء الجديد. فهي لا تعدو أن تكون صورة مجددة لما يسمى "الحل الداخلي". ولا ريب أن هذه المؤامرة مآلها الفشل.

إن الصين، حكومة وشعباً، تطالب بقوة بإنهاء احتلال سلطات جنوب افريقيا غير المشروع لناميبيا فوراً، وبتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون شروط. وسوف تؤيد الصين، حكومة وشعباً، تأييداً لا يتزعزع، شعب ناميبيا في نضاله العادل من أجل الفوز بالاستقلال الوطني تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية وذلك إلى أن يحقق نصره النهائي.

الوثيقة S/17125*

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل استراليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بيان أدلى به وزير الخارجية الاسترالي، السيد بيل هايدن، عضو البرلمان، في مجلس النواب بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وقدم فيه مدونة استرالية لقواعد سلوك الشركات الاسترالية ذات المصالح التجارية في جنوب افريقيا.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كافان و. هـوج
نائب الممثل الدائم لاستراليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أدلى به وزير الخارجية الاسترالي، السيد بيل هايدن، في مجلس النواب بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥

لقد أعربت حكومات متعاقبة في هذا المجلس وفي عدة مناسبات عن مقتها لنظام القتل والظلم، نظام الفصل العنصري الذي يمارس في جنوب افريقيا، وسخطها عليه. وسيذكر الأعضاء المحترمون أنني، منذ عهد قريب، في ٢٢ آذار/مارس، قد أعربت عن سخط الحكومة على قيام الشرطة بقتل ما لا يقل عن ١٧ من مواطني جنوب افريقيا السود في اليوم الذي سبق الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذبحة شاربفيل الشائنة. ويسرني أن أقول إن ملاحظاتي قد لقيت ترحيباً قلبياً من جانب عضو جولد ستاين المحترم الذي ينطق باسم المعارضة في مجال السياسة الخارجية.

وكانت أعمال القتل في ويتنهيخ ذروة سلسلة من الاصطدامات العنيفة بين السكان السود والشرطة في جنوب افريقيا. فقد قتل ما لا يقل عن ٢٠٠ شخص في السنة الماضية أثناء التظاهرات ضد الفصل العنصري. وقبل حادثة ويتنهيخ، كان قد قتل ١٨ شخصاً وجرح أكثر من ٢٠٠ شخص في اضطرابات كروسرودز. وفي الحقيقة، قتلت سلطات جنوب افريقيا حتى الآن في هذه السنة أكثر من ١٠٠ شخص. وتم احتجاز العديد من الزعماء غير البيض. وتستمر الاضطرابات والمقاومة بين مواطني جنوب افريقيا من غير البيض في التصاعد، برغم القوة الرسمية المحشودة ضدهم.

إن جنوب افريقيا فريدة من نوعها بصورة محزنة: فقد أقامت دستورها ذاته على أساس العنصرية؛ ونظمت مجتمعها على أساس العنصرية؛ وها هي تدافع عن العنصرية بأشد قوانين الأمن وأجهزته بطشاً. وقد كان دفاع حكومة جنوب افريقيا عن هذا النظام العنصري عدوانياً ووحشياً. فقد ردت على المخالفة، مهما كانت سلمية، بقمع مضطرد. وبدلاً من أن تحلل أسباب مشاكلها وآثارها، واصلت تضليل نفسها بإلقاء اللوم على ما يسمى بالعناصر الثورية، والزعم بأن تمويلها وتوجيهها يأتيان من خارج البلد. وفي الحقيقة هنالك دلائل تشير إلى أنها تعد العدة للاندفاع بقوة أكبر نحو المعارضة غير البرلمانية. فقد ألقي القبض على زعماء الكنيسة ورعاياهم لمنعهم من التظاهر ضد تدابير الحكومة. وفرض وزير القانون والنظام حظراً لمدة ثلاثة أشهر على جميع اجتماعات تسع وعشرين منظمة معينة، بما فيها الجبهة الديمقراطية المتحدة. وقد وضع قيد الاحتجاز بالفعل خمسة عشر من الزعماء والنقابيين السود الذي وجهت إليهم تهمة الخيانة. وفهم أن عدداً آخر منهم محتجزون دونما تهمة.

إن هذه الأعمال تكشف في جميع تفاصيلها البشعة عن عزم حكومة جنوب افريقيا على خنق التعبير عن المخالفة الشعبية لسياساتها، مهما كان التعبير عن هذه المخالفة سلمياً. وهي تدل على فراغ وعود حكومة جنوب افريقيا بالدخول في حوار حقيقي وبناء مع الزعماء السود.

لقد قررت حكومة جنوب افريقيا الآن أن تتخلى عن تشريع اللاأخلاقية الذي وضعته فأحدث كثيراً من المآسي الشخصية داخل جنوب افريقيا ولقي كثيراً من السخرية خارجها. وهذا التغيير يستحق الترحيب وينبغي أن يعترف به. لكنه يجب الاعتراف أيضاً بأنه تقدم طفيف طالما أن الأجزاء الأساسية الأخرى، كجهاز القمع العنصري، باقية. وأشير بذلك إلى تشريعات مثل قانون المناطق الجماعية وقوانين المرور وآلية يوم العمل الكامل لدى الفصل العنصري.

إن العنف المتواصل والخسائر في الأرواح والانتقاص من الحرية في جنوب افريقيا هي، بالنسبة للاستراليين، مسائل تسبب قلقاً عميقاً. لقد قمنا بحث جنوب افريقيا بأشد العبارات قوة على التخفيف من التوترات

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/265-S/17125.

العنصرية وإقامة حوار مع زعماء يمثلون أولئك الذين يعارضون سياساتها. وإن الحكومة الاسترالية بالتأكيد لا تستطيع، في الظروف الحالية، أن تقبل مصداقية ادعاءات جنوب افريقيا باعتزامها إصلاح النظام الاجتماعي الذي يسبب هذا الانقسام. إن هذا النظام ـ أي هذا الإنكار الأساسي لحقوق الانسان ـ هو السبب الجذري للعنف والمواجهة التي تمزق جنوب افريقيا. وإن الفصل العنصري هو الذي أوجد كل هذا التوتر والاضطراب في الجنوب الافريقي بشكل عام وأدى إلى تفاقمه. ولهذه الأسباب مجتمعة، تواصل الحكومة الاسترالية الحالية، مثلما فعلت سابقتها، اتخاذ التدابير في عدد من المجالات سعياً منها لحض حكومة جنوب افريقيا على التخلي عن الفصل العنصري.

وقد وضعت الحكومة سياسة الحض هذه قيد النظر، وأجرت استعراضاً واسع النطاق لجميع علاقاتنا مع جنوب افريقيا في أيار/مايو ١٩٨٣. وكان من النتائج أن جرى تشديد في الشروط المطبقة على الطيران المدني والصلات الرياضية بين استراليا وجنوب افريقيا. وقد كان من بين العلاقات التي جرت دراستها في هذا الاستعراض الأنشطة التجارية المعتادة للشركات الاسترالية في جنوب افريقيا. ولدى انعدام وجود جزاءات اقتصادية شاملة يعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وينفذها الشركاء التجاريون الرئيسيون لجنوب افريقيا، أدى هذا الاستعراض إلى أن تقرر الحكومة أن تسمح باستمرار هذه الأنشطة ولكن دون مساعدة رسمية يمكن تجنب تقديمها. وفي هذا الإطار تقرر أيضاً التحقيق في مسألة ما إذا كان ينبغي مراعاة مدونة طوعية لقواعد السلوك من جانب الشركات الاسترالية ذات المصالح التجارية في جنوب افريقيا. وأود أن أعلن للأعضاء الأفاضل أن الحكومة قررت، بنتيجة هذا التحقيق، وضع مثل هذه الخطة.

وواضح أنه ما من شركة استرالية ترضى بأن تواصل الأنشطة التجارية في جنوب افريقيا مما قد يكون فيه استغلال لظروف العمالة الغريبة التي تنشأ بسبب الفصل العنصري. فلدى العديد من البلدان المتقدمة الرئيسية مدونات طوعية، رسمية أو خاصة، لقواعد السلوك خاصة بأنشطة شركاتها الوطنية العاملة في جنوب افريقيا مثل مدونة الاتحاد الأوروبي والمدونة الكندية ومبادىء سالفان في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم الاعتراف بأنه كان لهذه المدونات أثر معدل في حالة العمل في جنوب افريقيا. وسوف توحد المدونة الاسترالية لقواعد السلوك مقاييس الشركات الاسترالية في جنوب افريقيا مع مقاييس الشركات العاملة هناك في ظل أحكام المدونات الأخرى.

إن المدونة الاسترالية المقترحة تأخذ في الاعتبار التطورات الأخيرة في العلاقات الصناعية في جنوب افريقيا. فمنذ عام ١٩٧٩، وعقب قبول حكومة جنوب افريقيا لعدد من التوصيات التي قدمتها لجنة وايهان للتقصي في علاقات العمل، تطورت النقابات السوداء بصورة ملموسة. كما تطور نظام العلاقات الصناعية الذي تعمل بموجبه. فقد حذفت من قانون العمل الأحكام التي تميّز على أساس الجنس، كما أن الحماية من الاكراه ومن الفصل التعسفي من جانب أرباب العمل أصبحت مكفولة بموجب القانون. ورغم هذه الأحكام القانونية، مازالت توجد قيود كبيرة على العمال السود. فمازال الحق في الاضراب مقيداً، مثلاً، ومازال العمال السود مقيدين بالقوانين التي تقع خارج النطاق المحدد للعلاقات الصناعية: قوانين التحكم بالهجرة كقانون المناطق الحضرية السوداء وقانون المناطق الجماعية.

كما أن هناك أحكاماً تضر بالعمال السود في مناطق أخرى، بما في ذلك الانتقال الوظيفي والتدريب والتعويض للعمال، وسلامتهم. وهناك عدد من زعماء النقابات البارزين من بين أولئك الذين تحتجزهم سلطات جنوب افريقيا.

وعليّ أن أعترف بالشكوك التي تراود بعض المركيين السود وغيرهم في جنوب افريقيا بشأن فعالية مدونات قواعد السلوك. وقد قيل بأن مثل هذا التدبير له، في أحسن الحالات، أثر مخفف للفصل العنصري بينما لا يتناول بالتغيير طبيعته وآثاره الأساسية. ويقول هؤلاء الأشخاص إنه لا يمكن إحداث التغييرات الأساسية في جنوب افريقيا إلاّ بضغط اقتصادي خارجي قوي، كالجزاءات الشاملة أو وقف الاستثمار. ويقولون بأنه، بينما سيسبب مثل هذا العمل الجذري مصاعب اقتصادية قصيرة الأجل للمواطنين السود في جنوب افريقيا، لكنه الطريق الوحيد لضرب الفصل العنصري بصورة مباشرة. إن قرار الحكومة لعام ١٩٨٣ لا يضع استراليا في موضع تتخذ فيه هذا التدبير من جانب واحد. وعليّ أن أؤكد أنه لا توجد حركة عامة تقوم بها بلدان أخرى بتنفيذ وقف الاستثمار أو مزيد من الجزاءات الاقتصادية الشاملة ولم يقم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة باتخاذ مثل هذا الإجراء.

وينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه لو تصرفت استراليا من جانب واحد في هذا المجال (كما أوصى البعض بقوة) فإننا بذلك لن نعاقب إلاّ أنفسنا، ولن تتعرض جنوب افريقيا لآثار واضحة. وسوف يحتل مكاننا موردون آخرون. ويتعين لكي نكون مؤثرين أن تطبق الجزاءات من جانب جميع الموردين الرئيسيين لجنوب افريقيا. ونحن نعتقد أن المجتمع الدولي هو الذي يتعين عليه فرض الجزاءات الاقتصادية الفعالة بمن فيه من شركاء تجاريين رئيسيين لجنوب افريقيا وسوف تنفذ حظراً يكون من هذا النوع.

وإني لعلى ثقة من أن استخدام مدونة استرالية لقواعد السلوك سيكون إجراءً إيجابياً مثمراً. وهناك بعض الشواهد على أن القوة الاقتصادية للسود، التي كانت سبباً ونتيجة على السواء لتطور النقابات العمالية للسود، مازالت مستمرة في النمو. وسيكون لذلك في النهاية أثر هام على عملية التغيير والاصلاح في جنوب افريقيا وخاصة لأنه يؤثر على السود. وهناك عدة أسباب لهذا النمو المتوقع في القوة الاقتصادية للسود وهي: الزيادة المطلقة والنسبية في عدد السود بين السكان النشطين اقتصادياً وغلبة السود في القوة العاملة، وتحركهم الصاعد نحو العمل في الوظائف المتخصصة، وقوتهم الاستهلاكية الآخذة في النمو، واستمرار تنظيمهم في المجال الصناعي. وإني لعلى ثقة من أن الاستراليين جميعاً يرحبون بهذه الاتجاهات.

وقد اتبعت الحكومات المتتالية في استراليا بقوة سياسات تهدف إلى إظهار معارضة استراليا للفصل العنصري وهذه السياسات هي: فرض قيود على اللقاءات في ميدان الرياضة، واحترام حظر توريد السلاح، والحد بشدة من الاتصالات الحكومية المباشرة مثل الاتصالات الخاصة بالترويج الرسمي للتجارة والخاصة بخدمات الخطوط الجوية. واستراليا مع ذلك لا تتطلب من الشركات تطبيق أي ممارسات معينة أو الالتزام بأية معايير للتوظيف في معاملاتها التجارية مع جنوب افريقيا أو داخلها، رغم أن بعض الشركات قد يغطيها نطاق مدونات تجارية أخرى لقواعد السلوك. وقد صممت هذه المدونة المقترحة لقواعد السلوك لمعالجة هذا النقص وهي تتفق والإجراء المتخذ من جانب دول تجارية رئيسية أخرى. وسوف يكون من شأن مدونة استرالية لقواعد السلوك تناسب حالة العمال الراهنة في جنوب افريقيا، أن تدعم عملية التغيير السياسي الاصلاحي في هذا البلد.

لقد كانت عملية إعداد مدونة استرالية متميزة لقواعد السلوك عملية معقدة طويلة. ولقد حاولنا أن نصدر وثيقة تعكس سياسة الحكومة بشأن العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا وموقف المجتمع الاسترالي من جنوب افريقيا، وسياسات استراليا المتعلقة بحقوق الانسان وتشريعاتها في هذا الصدد والتطورات الأخيرة في جنوب افريقيا. وقد حرصت الحكومة في الوقت نفسه على مراعات المصالح التجارية المشروعة للشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا.

وسوف تكون مدونة قواعد السلوك الاسترالية التزاماً طوعياً يطبق على الشركات الاسترالية أو شركاتها الفرعية أو فروعها أو الشركات التابعة لها التي تعمل في جنوب افريقيا أو التي لها عمليات استثمار أو لها تمثيل هناك وتستخدم موظفين من غير البيض. وتتضمن المدونة في جزئها الخاص بالابلاغ شرطاً بالنسبة للشركات التي تتقيد بها وهو أن تبلغ هذه الشركات الحكومة الاسترالية سنوياً بامتثالها للمدونة، الأمر الذي ستجرى مراقبته. وتتعلق الشروط الواردة في المدونة بجميع الموظفين من غير البيض الذين يعملون في شركات استرالية لها عمليات في جنوب افريقيا، والمدونة تعكس قلق الحكومة من عمليات التمييز ضد الجميع من غير البيض بغض النظر عن خلفيتهم العنصرية أو الإثنية. وتستند أحكام المدونة على مبادىء دولية وداخلية مقبولة على نطاق واسع وتتمشى مع اتفاقيات حقوق الانسان الأساسية لمنظمة العمل الدولية ومع قانون استراليا المتعلق بالتمييز العنصري.

إن الحكومة تقدر أن هناك من يتوقعون ويقولون إن المدونة لا ينبغي أن تكون اختيارية بل ينبغي أن تكون إلزامية. ومع ذلك فقد اتبعت الحكومات الاسترالية المتتابعة المبدأ القائل بأنه لا ينبغي لدولة أخرى أن تمارس سلطة قانونية عبر إقليمية تمتد إلى عمليات كيانات تجارية تعمل داخل استراليا. وقد أيدت كل الأحزاب السياسية هذا الموقف. وأذكر الإصرار الذي عارض به هذا البلد امتداد قانون الولايات المتحدة المضاد للاحتكار إلى أنشطة شركات تجارية تعمل في استراليا. والإصرار في هذه الأحوال على أن تكون مدونة قواعد السلوك المقترحة الآن مدونة إلزامية وتصاحبها عقوبات، مع عدم وجود جزاءات إلزامية معتمدة من قبل مجلس الأمن، لن يتمشى مع هذا المبدأ الأساسي.

وسيكون على الشركات التي تتقيد بهذه المدونة أن تعمل على أن تكون طريقة تصرفها وتطبيقها للمعايير متفقين أساساً مع التزاماتها القانونية ومع معايير المسؤولية الاجتماعية المقبولة في استراليا. والمدونة لا تتطلب من الشركات أن تتخذ إجراءً خارجاً عما يمكن أن يعتبر بشكل معقول أنشطة تجارية عادية أو ممارسات للعلاقات الصناعية، ولا يتوقع أيضاً من الشركات أن تخرق قوانين جنوب افريقيا. ولهذه الأسباب تتوقع الحكومة وتأمل أن يوافق أكبر عدد من الشركات على التقيد بهذه المدونة.

و "مقاصد المدونة" تبين بوضوح أن تطبيق هذه المبادىء على عمليات الشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا هو ضمان بأنه لا ينبغي للشركات الاسترالية أن تستغل شروط التوظف الغريبة المتولدة عن الفصل العنصري.

وفقرات المنطوق في المدونة ذاتها مكتفية ذاتياً وتغطي الجوانب الهامة للفصل العنصري التي يمكن أن تؤثر على الأنشطة التجارية للشركات.

وأحكام المدونة تشبه أحكام مدونات أخرى ولكنها تضع في الاعتبار التطورات اللاحقة في جنوب افريقيا مثل قبول نقابات العمال السود.

وعموماً فإن أحكام المدونة تتناول المسائل التالية:

(أ) **لمحة عامة:** يقدم للمدونة ببيان موجز للمبدأ الأساسي المتعلق بالمساواة في المعاملة بغض النظر عن العنصر.

(ب) **إنهاء الفصل القائم على العنصرية في مكان العمل:** ترفض الفصل القائم على العنصرية الذي يعد شكلاً كريهاً من أشكال التمييز العنصري.

(ج) **العمالة وممارسات العلاقات الصناعية:** تطبق مبدأ المساواة في المعاملة في مجالي التوظيف والعمالة وممارسات العلاقات الصناعية. إيلاء اهتمام خاص لإنشاء نقابات العمال والمنظمات المشابهة.

(د) **الأجر:** تطبق المدونة المبدأ الأساسي للأجر المساوي لنفس العمل. ويعترف هذا الحكم، مع ذلك، بأن البرامج المرحلية قد تكون ضرورية لتحقيق ذلك ولكنه يصر على أن مستويات الأجور الدنيا يجب أن تكون مناسبة.

(هـ) **التدريب والإدارة:** تمتد بالمبدأ العام المتعلق بالمساواة في المعاملة إلى مجال تدريب وتطوير الموظفين لتسهيل ترقية غير البيض، الذين قد يكونون محرومين من التعليم بسبب الفصل العنصري، إلى وظائف أعلى.

(و) **قيود العمل:** تقدم التوجيه إلى الشركات لاتخاذ الإجراء المناسب للتخفيف من الآثار الضارة الناجمة عن القيود المفروضة على حقوق أهالي جنوب افريقيا من غير البيض والعمال المهاجرين في حرية الحركة والإقامة. ولأن هذه القيود تفرض خارج مكان العمل (غير أن لها آثارا مباشرة على اليد العاملة) فإن الإجراء الموصى به يقتصر على تقديم المشورة والمساعدة فيما يتعلق بالمسائل القانونية.

(ز) **نوعية الحياة:** تأخذ في الاعتبار المشاق الاجتماعية والاقتصادية المفروضة على غير البيض في جنوب افريقيا وتقترح فوائد جانبية وتدابير أخرى شبيهة بالمزايا والتدابير التي من شأن رب عمل مسؤول اجتماعياً في استراليا أن يقدمها.

(ح) **المراقبة:** سيكون تقيد الشركات وامتثالها للمدونة بالإضافة إلى الإبلاغ عن هذين الأمرين من العوامل الرئيسية في نجاح المدونة.

وستتولى وزارة الخارجية شؤون المدونة، بما في ذلك استمارة الإبلاغ، وما يتعلق بها من ردود سنوية تمثل الأساس للرصد الفعال. ويستهدف شكل الاستبيان الوارد في استمارة الإبلاغ تحقيق الموازنة بين الحاجة إلى معلومات تفصيلية عن الجوانب العملية الرئيسية في المدونة وبين متطلبات الإيجاز والبساطة وتفادي التدخل في الأنشطة التجارية التي تضطلع بها الشركات.

ونظراً إلى أن المدونة ستكون ذات طابع طوعي، يستصوب أن تجرى قبل وضعها في صيغتها النهائية مشاورات مع جماعات المصالح الاسترالية المناسبة، بغية الحصول على أقصى تأييد وطني لها. وعملية التشاور هذه ستضطلع بها وزارة الخارجية التي ستكتب قريباً إلى المنظمات الصناعية الرئيسية ومجلس نقابات العمال الاسترالي والحملة المناهضة للاستغلال العنصري لالتماس آرائهم بشأن التحسينات التي يمكن إدخالها على المدونة.

وفي أعقاب عملية التشاور، سيجرى الاعلان عن المدونة على نطاق واسع وسأوجه دعوات عامة منفردة إلى الشركات الاسترالية لكي تتقيد بها.

إن الحكومة تتوقع أن تتقيد بالمدونة جميع الشركات الاسترالية التي لها مصالح في جنوب افريقيا. وستشجع الحكومة الشركات على التعهد علانية بالالتزام بالمدونة؛ وهي تعتقد أن الالتزام التام بأحكام مدونة السلوك الاسترالية سيهيىء ظروفاً معيشية أفضل لجميع مستخدمي الشركات الاسترالية ذات المصالح في جنوب افريقيا. وستعلي المدونة من شأن تلك الشركات وستزيد من فعالية المعارضة الاسترالية والدولية للفصل العنصري.

كما تعتزم الحكومة رصد تنفيذ المدونة وتقييم فعاليتها، كأساس تستند إليه استراليا لاستكشاف إمكانية تحقيق التزام عالمي النطاق بمبادئها في إطار آلية متعددة الأطراف. وسوف نبحث عن الفرص المتاحة في الأمم المتحدة، بما في ذلك الفرص المتاحة باعتبار استراليا عضواً في مجلس الأمن، لكي نعزز هذه السياسة.

وأخيراً، فقد قررت الحكومة اتخاذ خطوة حاسمة أخرى للاعراب عن بغضها الشديد للفصل العنصري. إذ أن استراليا قد يعرض عليها، بوصفها عضواً في مجلس الأمن، اقتراح بفرض جزاءات اقتصادية إلزامية على جنوب افريقيا. وليعلم الأعضاء الموقرون أن استراليا سوف تصوت لصالح مثل هذا الاقتراح. ودافعها إلى اتخاذ هذه السياسة هو محاولة دفع حكومة جنوب افريقيا إلى التخلي عن مبدأ فاسد وضار يؤدي حتماً (بحكم كونه أساساً لجميع تصرفاتها) إلى انتحار وطني وإلى زعزعة للاستقرار الدولي.

أود أن أختتم بياني بتناول أمر منفصل ولكنه ذو صلة بالموضوع وتخامرني بشأنه مشاعر قوية. ألا وهو ما يقال عن عزم بعض الاستراليين على الاشتراك في مباريات للكريكت في جنوب افريقيا. وقد أعلن كثير من رياضيينا البارزين أنهم لن يشتركوا في مسابقات مع جنوب افريقيا: فهناك مارك ايللا لاعب الرغبي وتوم كارول وتوم كارانت لاعبا رياضة ركوب الأمواج، وهم جميعاً أمثلة مشرفة. كما اتخذ نفس الموقف عدد من الرابطات الرياضية، مثل مجلس الكريكت الاسترالي ورابطة إنقاذ لاعبي رياضة ركوب الأمواج ورابطة لاعبات البولنغ ورابطة لعبة الاسكواش الاسترالية. والحكومة ترحب بموقف هؤلاء الرياضيين وهذه المنظمات، وتعرب عن احترامها لهم تقديراً لذلك. أما الذين قد ينظرون في عروض للعب الكريكت في جنوب افريقيا، فإن عليهم أن يحذوا حذو أولئك وأن يرفضوا تلك العروض.

وقد يحاولون تبرير الأمر، ولكن لعبهم كممثلين لاستراليا في جنوب افريقيا سيفهم في مختلف أرجاء العالم باعتباره تأييداً استرالياً للفصل العنصري وستغله سلطات جنوب افريقيا بهذه الصفة. ومثل هذه الأشياء المفزعة وقعت في جنوب افريقيا في الأيام الأخيرة، وما سيدفع لهم من أموال مقابل اللعب هناك لا يعدو أن يكون ثمناً للدم. وأي جزاء مادي لن يعوض الضرر الفادح الذي يلحقه بشرفهم ومكانتهم العامة ارتباطهم بالفصل العنصري.

إنني أعلن اتفاقي مع صحيفة إيج (Age) فيما أعربت عنه من مشاعر في مقالها الافتتاحي يوم الثلاثاء الماضي وفيما ذهبت إليه من أن أي لاعب كريكت يقبل ثمن الدم هذا ينبغي أن يتحمل عقوبات قاسية يفرضها مجلس الكريكت الاسترالي. وما يفكر فيه أولئك اللاعبون هو شيء لا يجدر بأي رياضي يمثل استراليا أن يفعله. فهم يرغبون في المتاجرة بمكانتهم كممثلين لبلدهم لكي تستغلهم حكومة جنوب افريقيا كرموز دعاية لكل ما يمثله الفصل العنصري. وسوف تستغل حكومة جنوب افريقيا وجودهم لإضفاء قدر من الاحترام على أسلوب للحياة يستند إلى عنصرية همجية عنيفة ويزدهر بفضل هذه العنصرية. وينبغي لهم أن يزدادوا إحساساً بالعار بقدر ازدياد المبالغ المدفوعة لهم لقاء ذلك. وأنا شخصياً لا يمكنني على الإطلاق أن أفخر بفريق استرالي يضم لاعبين يضمرون مثل هذا القدر الضئيل من الاحترام لسمعة بلدهم.

الوثيقة S/17126*

رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول قد استدعي إلى وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأن مدير الإدارة السياسية الأولى قد أوضح له ما يلي:

" زعمت السلطات الباكستانية مرة أخرى، مواصلة اتهاماتها الزائفة التي لا تنهض على أي أساس، أن طائرتين أفغانيتين قد توغلتا فيما يدعى إلى مسافة كيلومترين داخل المجال الجوي لباكستان في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وأسقطتا قنبلتين على مبعدة كيلومترين جنوب شرقي أراندو، لم تحدثا أي ضرر.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/264-S/17126.

'' وإن سلطات جمهورية أفغانستان الديمقراطية تعتبر هذا الزعم اتهاماً كيدياً لا أساس له وترفضه رفضاً باتاً وتطالب بأن تضع السلطات الباكستانية حداً لهذه الاختلاقات التي ليس لها من نتيجة إلا زيادة حدة التوتر على الحدود''.

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم إتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لافغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقتان S/17127 و ADD.1

رسالة مؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

الوثيقة S/17127

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

وفقاً لما سبق أن أبلغتكم به، ونظراً للمزاعم المتكررة بشأن استعمال الأسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق، قررت إيفاد طبيب متخصص لفحص المرضى الايرانيين الموجودين في بعض مستشفيات أوروبا الذين يدّعى أن وجودهم بهذه المستشفيات جاء نتيجة لاستعمال مثل هذه الأسلحة. وكان قصدي من إيفاده الحصول على رأي معتمد ومستقل بشأن المعلومات الواردة من مراكز الاستشفاء المعنية.

والطبيب المتخصص الذي عيّنته لهذه المهمة هو الدكتور مانويل دومينغويز الذي يحمل رتبة عقيد في سلاح الخدمات الطبية بالجيش، ويعمل كأخصائي للأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية، وأستاذ الطب الوقائي بجامعة كمبلوتنسي بمدريد، اسبانيا. وكان الدكتور دومينغويز أحد أعضاء بعثة الأخصائيين التي زارت ايران في آذار/مارس ١٩٨٤ وقدمت تقريرها إلى المجلس [S/16433].

وقد زار الدكتور دومينغويز عدداً من المستشفيات في المانيا الاتحادية وبلجيكا والمملكة المتحدة في الفترة من ١ إلى ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وأرفق، طي هذه الرسالة، التقرير المؤرخ في ٨ نيسان/أبريل الذي قدّمه إليّ الدكتور دومينغويز.

(توقيع) خافيير بيريز دي كوييار
الأمين العام

المرفق

تقرير مؤرخ في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ مقدم من الأخصائي الطبي الذي عينه الأمين العام للبحث في ادعاءات جمهورية ايران الاسلامية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية.

المنهجية

يستند هذا التقرير إلى فحص سريري مباشر أجري للمرضى الذين أدخلوا إلى مختلف المستشفيات، ويجرى قراءة السجلات السريرية التي وفرها الأطباء المسؤولون عن علاج المرضى، وإلى مناقشات أجريت مع هؤلاء الأطباء، وإلى دراسة التحاليل التي أجريت وإلى مناقشات أجريت مع المرضى عن طريق مترجمين شفويين وفرتهم السفارة الايرانية في لندن، ووزارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الاتحادية في ريكلينغهاوزن.

ولا بدّ من أن أشير إلى أن المرضى لا يستطيعون أن يحددوا تاريخ الهجوم بالضبط نظراً لما مرّ عليه من وقت وللاختلاف بين التقويمين. كما أنهم يجدون صعوبة في أن يحددوا بالضبط الموقع الجغرافي الذي أصيبوا فيه.

ومن أجل إجراء التحقيق، قمت بزيارة مستشفى سان جون ـ سانت اليزابيث ومستشفى ويلنغتون في لندن، ومستشفى بيلوك في غنت ومستشفى اليزابيث ـ كرانكينهاوس في ريكلينغهاوزن في الفترة من ١ إلى ٤ نيسان/أبريل، وقضيت أيام ٦ ـ ٨ نيسان/أبريل في إعداد التقرير.

المظهر الطبي للمرضى

فحصت ستة مرضى في مستشفى سان جون ـ سانت اليزابيث في لندن (كان أحدهم في مستشفى ويلنغتون)، وثلاثة مرضى في غنت وثمانية مرضى في ريكلينغهاوزن. وبالإضافة إلى ذلك كان في مستشفى سان جون ـ سانت اليزابيث مريض آخر لم يكن حاضراً ويبدو أن إصابته لم تكن جسيمة، كما كانت هناك جثة لم أتمكن من فحصها.

وقد ظهرت على المرضى الستة الموجودين في لندن والمرضى الثلاثة الموجودين في غنت وستة من المرضى الموجودين في ريكلينغهاوزن مجموعة من الأعراض المماثلة التي لم تختلف إلا من حيث درجة ومدى الآفات. وكانت المدة التي انقضت في كل الحالات ما بين تاريخ الهجوم وتاريخ المشاهدة هي ٢٥ يوماً. وكانت الأعراض والعلامات كالتالي:

- اعتلال الملتحمة، إلا في الحالات التي وضع فيها المريض قناعاً واقياً من الغازات محكماً بالشكل المناسب على وجهه. وتراوحت الآفات ما بين التهاب بسيط في الملتحمة إلى قرحات وتزيف في القرنية. وظهرت على بعض المرضى أعراض الوذمات الجفنية.

- وكان الجلد مسوداً بدرجات متفاوته حسب حدة العلة. وكانت الآباط والعجان والأعضاء التناسلية شديدة الاسوداد في معظم الحالات. كما كان الاسوداد يشوب وجه المرضى الذين لم يضعوا قناعاً محكماً واقياً من الغازات.

- انتزاع الجلد في مساحات واسعة، وكان من السهل نزع جلد بعض المرضى. وكان ذلك ملحوظاً في بعض بقايا جدار بعض الحويصلات التي أزيلت لأغراض العلاج. وكانت قاعدة بعض هذه المساحات مكونة من النسيج الحبيبي الحمامي. وتراوحت المساحة المعتلة ما بين ٨٠ في المائة في إحدى الحالات و ٥ في المائة في حالة أخرى، وتراوحت المساحة المعتلة في بقية المرضى ما بين هاتين النسبتين.

- ولم تكن في جلد المرضى آفات خابجة، الأمر الذي يشير إلى إمكانية وجود تأثير يحول دون نمو الجراثيم، حيث إننا لا نعتقد أن المضادات الحيوية الاتقائية التي استخدمت كانت كافية لتفسير عدم وجود هذا الخموج الجلدي.

- وشعر مرضى عديدون بآلام تتصل باتساع مساحة التعرية الجلدية وعمقها واستعمال المركنات.

- وقد كان هناك تغيّر هيدروإليكتروليتي ملحوظ بوضوح. وظهرت على بعض المرضى تغيرات كيميائية حيوية مختلفة، منها النهاب البلعوم والتهاب الحنجرة عند معظم المرضى، مع بحة في الصوت. وشكا بعض المرضى من التهاب رئوي في الشعب مع وجود صديد، بل كان هناك دم في البصاق في بعض الحالات.

- وفي معظم الحالات لم تكن هناك عدوى ملحوظة تماماً في النخاع، رغم أن مريضاً واحداً ظهرت عليه حالة حادة من نقص الكريات البيضاء.

- وكل هذه الأعراض والعلامات متفقة مع تلك التي لاحظها الخبراء في التقرير الذي أعدته اللجنة التي عينها الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس والذي نشر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤ [S/16433]. ويمكن من واقع البيانات البنية على الملاحظة، ومن وجود غاز الخردل في بول المريض محرم فيروزي، ومما قاله بعض المرضى من أنهم شموا رائحة ثوم وقت الهجوم، أن نستخلص أن ١٥ من المرضى الذين أجريت عليهم الدراسة كانوا ضحية هجوم استخدم فيه كبريتيد مكرر - (٢ - كلوروايثيل) أو غاز الخردل.

والتسمم الحاد بغاز الهيدروسيانيك يمنع الصبغ الخلوي للخميرة المؤكسدة (الاوكسيداز)، وهي انزيم من انزيمات السلسلة التنفسية. وهذا التسمم يؤدي إلى تقلص فوري للصدر والبطن، وألم في الصدر، والتيبس، وفقدان الوعي، فإذا كان التعرّض خطيراً بدرجة كافية فإنه يؤدي إلى الموت دون أن يترك أي أثر يمكن ملاحظته في التشريح ولهذا الغاز رائحة نموذجية للوز اللاذع.

ولم تلحق بالمريض بهمري بهنام، الذي نقل إلى مستشفى اليزابيث - كرانكنهاوس في ريكلينغهاوزن، أي أضرار تعزى إلى غاز الخردل، ولا أي أضرار من أي نوع آخر. وكشف سجله الطبي عن أنه تعرّض لهجوم محتمل بالغاز، إذ شم رائحة شوكولاته نفّاذه، أعقبها تقلص وألم في الصدر وفقدان للوعي. وفي الحالات الثلاث التي نقلت إلى مستشفى بيجلوك في غنت، وجد البروفيسور هندريك مقادير من السيانيد في الدم تتراوح بين ١٤٫٦ و ٢٠ و ٢٨ ميكروغراماً لكل ١٠٠ ملليلتر (والمقادير العادية تتراوح بين صفر و ١٠). ولذلك فمن الممكن أن يكون غاز الخردل وغاز الهيدروسيانيك قد استخدما منفصلين أو مجتمعين، رغم أن من الصعب أن نفهم كيف يمكن لذات القنبلة أن تحمل سائلاً مثل غاز الخردل وغازاً مثل غاز الهيدروسيانيك، أو أن تحمل مادة صلبة وسائلاً، مثلاً كالسيانيد وحمض مثل حامض الكبريتيك، من أجل إنتاج الغاز عند حدوث الانفجار.

النتائج

١ - استخدمت الأسلحة الكيميائية في شهر آذار/مارس ١٩٨٥ في الحرب بين ايران والعراق.

٢ - استخدم غاز الخردل وأصاب الجنود الايرانيين.

٣ - تمت عمليات الهجوم بواسطة قنابل أسقطت من الطائرات، وفقاً لأقوال معظم المرضى.

٤ - من المحتمل أن يكون غاز الهيدروسيانيك قد استخدم، إما وحده أو مع غاز الخردل.

الوثيقة S/17127/ADD.1

[الأصل: بالاسبانية والانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

قدّم الدكتور مانويل دومينغويز، برسالته المؤرخة في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥، الملحق التالي لتقريره، المؤرخ في ٨ نيسان/أبريل [S/17127]، على أساس استعراضه للسجلات الطبية لمرضى عولجوا في مستشفيات في غنت ولندن، وفي فيينا (التي لم يستطع زيارتها لأسباب لم يكن هناك سبيل لاجتنابها):

" نتيجة للتحاليل التي أجراها البروفسور هيندركس تبيّن أن بعض المرضى قد عانوا من تسمم بعوامل فوسفورية عضوية، ليست للاستخدام الزراعي، لأنه حدث نقص كبير في انزيم الكولين استريز في البلازما، ولم تحدث استعادة له

بالرغم من مرور بعض الوقت بين وقوع الهجوم وإجراء التحليل كما لم تحدث لا عن طريق التحلل المائي للكولين استريز المتحد مع الفوسفور ولا عن طريق قيام الكبد بصنع كميات جديدة من الانزيم.

" ومن الممكن أن تكون المادة الفوسفورية العضوية هي تابون، الأمر الذي يفسّر وجود السيانيد في بعض العينات العضوية لأن انفجار القنابل التي تحتوي على التابون قد يسبب تحلل هذه المادة وتكوين الهيدروسيانيد".

الوثيقة S/17128 *

رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل مصر

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق طيه نص بيان أصدرته وزارة الخارجية المصرية، في القاهرة في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥، بشأن قرار سلطات جنوب افريقيا القاضي بإنشاء "حكومة انتقالية" في ناميبيا.

وسأغدو ممتناً لو قمتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد ت. خليل
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان أصدرته وزارة الخارجية المصرية في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥

تراقب مصر باهتمام شديد المؤامرة المستمرة التي ينفذها النظام العنصري في جنوب افريقيا وتستهدف إحباط خطة الأمم المتحدة لتحقيق استقلال ناميبيا بشكلها الموجز في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

ولاشك في أن الحلقة الأخيرة من هذه المؤامرة، المتمثلة في التدابير التي اتخذتها حكومة جنوب افريقيا بالتعاون مع ما يسمى مؤتمر الأحزاب المتعددة، تفتقر تماماً إلى الشرعية الدولية وينبغي اعتبارها إجراءً باطلاً وغير شرعي. ويتحتم على المجتمع الدولي، الذي أدان هذه المخططات ورفضها، أن يجد السبل والوسائل الكفيلة بوقف هذه الاستهانة الصارخة بالقواعد والسنن الدولية، وبوقف حرمان شعب ناميبيا من حقه في الحرية والاستقلال. وسوف تعمل مصر بكل طاقتها لدعم كفاح شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية، ممثله الشرعي الوحيد؛ وستواصل جهودها بوصفها عضواً بمجلس الأمن من أجل القضاء على المحاولات الخبيثة التي يبذلها النظام العنصري في جنوب افريقيا.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/266-S/17128.

الوثيقة S/17129

رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات حكومتي، يشرفني إبلاغكم بأن نظام الحكم العراقي قد قصف مدينة خرمشهر بقذيفة مدفع كيميائية في الساعة ٢٠/٠٠ من مساء ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وقد تسبب هذا الانتهاك الصارخ الأخير من جانب العراق لبروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥ [٥] في التهاب العينين والحلق لدى عدد من الأشخاص.

وقد أدى استعمال العراق المتكرر للأسلحة الكيميائية إلى تجدد مشاعر السخط على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية؛ هذا بينما يتطلع المجتمع الدولي إلى مجلس الأمن لكي يدين المعتدي ويعزز بالتالي تأثير بروتوكول جنيف لسنة ١٩٢٥.

وسأغدو شديد الامتنان إذا تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17131*

رسالة مؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم أنه بالرغم من الاحتجاجات المتكررة من جانب وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية، تواصل سلطات باكستان العسكرية النزعة اعتداءاتها، في استهانة ووقاحة، ضد بلدنا المحب للسلم جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

وفيما يتصل بهذه الاعتداءات، استدعي القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية ظهر ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأوضح له مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي:

" عبرت طائرة عسكرية من السلاح الجوي الباكستاني الحدود في مقاطعة باريكوت في الساعة ٥/٣٠ يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وتوغلت لمسافة ٢٠ كيلومتراً في المجال الجوي لجمهورية أفغانستان الديمقراطية على ارتفاع ١ ٠٠٠ متر وبسرعة ٦٠٠ كيلومتر في الساعة. وبعد أن أتمت الطائرة مهمتها توجهت نحو الجانب الأيمن من دوشيلا أسمار وواصلت طريقها عائدة إلى باكستان.

" وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تستنكر هذه الاعتداءات المناوئة استنكاراً بالغاً وتسجل احتجاجها الشديد ضد حكومة باكستان العسكرية النزعة. وفي هذا الخصوص، ترى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه ينبغي لسلطات باكستان العسكرية النزعة أن تكف فوراً عن أعمالها العدوانية هذه وألا تزيد التوتر سوءًا على الحدود بين البلدين".

وأتشرف كذلك بأن أطلب إليكم اتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إبراهيم تنغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/268-S/17131.

الوثيقة S/17132* **

رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، شاهد مركب تابع للسلاح البحري الاسرائيلي، كان في داورية معتادة، سفينة مجهولة الهوية تقترب من الساحل الاسرائيلي. وعندما رفضت السفينة التوقف وإعلان هويتها، أطلق زورق الداورية طلقات تحذيرية. وفتحت السفينة المجهولة الهوية نيرانها، بما في ذلك النيران الصاروخية، وحاولت الفرار. ورد زورق الداورية على النيران بالمثل وأغرق السفينة. وقد تم انتشال جثة واحدة وغرق ١٩ شخصاً على ما

* تتضمن الوثيقة S/17132/Corr.1 المؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/270-S/17132 و Corr.1.

يبدو. وتم انقاذ أفراد الطاقم الثمانية الباقين. وقال هؤلاء إنهم قد انطلقوا من ميناء جزائري حيث كانوا قد تلقوا تدريباً خاصاً. وقد أمرهم خليل الوزير، وهو "نائب قائد" في فتح، بمهاجمة ثلاثة أهداف مدنية في اسرائيل. وفي ذلك اليوم نفسه، أعلن متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد أن "عدة وحدات تابعة لها اتجهت إلى تل أبيب للقيام بأعمال فدائية".

وهذا الهجوم الفاشل لا يعدو أن يكون الهجوم الأوفر نصيباً من التغطية الإعلامية بين عدة هجمات شنتها منظمة التحرير الفلسطينية مؤخراً. ففي ٢٠ نيسان/أبريل، قتل ديفيد كاسبي، وهو قائد سيارة أجرة في القدس، بينما كان متوجهاً بسيارته إلى منزله. وقال متحدث باسم منظمة التحرير الفلسطينية في عمان إن المنظمة قتلت كاسبي انتقاماً لأبي النور الإرهابي التابع للمنظمة المذكورة الذي قبض عليه مؤخراً مع أشخاص متعاونين معه. وقبل ذلك بيومين، أي في ١٨ نيسان/أبريل، أعلن "صوت منظمة التحرير الفلسطينية" في بغداد المسؤولية فيما يتعلق بقنبلة انفجرت في القدس في ذلك اليوم. وهذه الحملة الإرهابية من شأنها أن تبدد أية انطباعات عما يفترض أنه ميل من منظمة التحرير الفلسطينية نحو الاعتدال. وليس هناك أي نوع من الاعتدال من جانب منظمة تتلذذ بقتل الأبرياء ومهاجمتهم بالقنابل وتسعى إلى إرهاب مدينة بأسرها. ولقد أثبتت منظمة التحرير الفلسطينية مرة أخرى أنها تواصل، خارج نطاق الصيغ الغامضة المستخدمة من أجل الاستهلاك العام خارج الشرق الأوسط، تبنّي الإرهاب، والإرهاب وحده، بوصفه أسلوب عملها ومبرر وجودها.

ويشرفني أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17133

رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة السيد رضا أمر الله، رئيس منظمة الطاقة الذرية في جمهورية ايران الاسلامية، إلى الدكتور هانز بليكس، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بشأن الهجمات العسكرية المتكررة التي يشنها النظام العراقي المجرم ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر.

وأعرب عن التقدير العميق لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥ من رئيس منظمة الطاقة الذرية لجمهورية ايران الاسلامية إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إن أحداث الأشهر الإثني عشر الماضية تجبرني على إعداد وتقديم الموجز التالي الذي يلقي ضوءًا على مجرى الأحداث لمعلومات تلك الدول الأعضاء التي لا تدري بتفاصيل الحالة، وفي نفس الوقت يوضح الحقيقة المرّة في أن هيئة دولية جليلة كالوكالة الدولية للطاقة الذرية إما أن تكون عاجزة تماماً عن التقيّد بقراراتها التي اعتمدتها من نفسها أو تنفيذها أو كلا الأمرين، أو أنها متحيّزة تحيزاً شديداً في معالجتها لشؤون مختلف دولها الأعضاء ذات الصلة، وهذا ما يدعو إلى مزيد من القلق.

إن النظام البالي في العراق، المجهّز تجهيزاً كاملاً بمعدات الحرب، التي تمنحها له قوى الشرق والغرب، يستغل استغلالاً كاملاً جميع الفرص المتاحة له لتدمير الأهداف المدنية في جمهورية ايران الاسلامية. ولا يعمل على تعزيز هذه الفرص تقديم الدول العظمى للمساعدة فحسب بل كذلك الموافقة الضمنية، وحتى التشجيع، من جانب المنظمات الدولية. فردّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو بالأحرى انعدام وجود هذا الرد، على الهجمات العسكرية المتكررة التي يشنها العراق على منشأة الطاقة النووية في بوشهر يقود إلى الاستنتاج بأن هذه الاعتداءات قد أحدثت تناقضاً غير مناسب بين فظاعات الأنظمة العدوانية التي تؤيدها قوى الشرق أو الغرب أو كليهما معاً من جهة والقرارات أو مدونات قواعد السلوك المعتمدة دولياً من جهة أخرى. لذلك فليس من العجيب ألا تستطيع الدول المؤيدة للأنظمة العدوانية أن توفّق بين أعمال عملائها والقرارات المعتمدة دولياً، فتفضل أن تظل صامتة في هذه الظروف. ومن الأمثلة البارزة لمثل هذه المفارقات والتعارض في المصالح ما يدّل عليه قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية القرار ٤٠٧ للمؤتمر العام (د ـ ٢٧) على النحو المطبّق على الهجمات العسكرية العراقية ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر.

وفيما يلي، إضافة إلى الوثائق الداعمة المرفقة، وصف لإيضاح البيانات السالفة الذكر.

حدث أول هجوم عراقي مسلّح ضد منشأة الطاقة النووية في بوشهر في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٤ بتجاهل صارخ لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي يحظر بصراحة الهجمات العسكرية ضد المنشآت النووية المقامة للأغراض السلمية. وبهذه الخطوة فتح العراقيون فصلاً جديداً في أعمالهم الشائنة ضد جمهورية ايران الاسلامية، مع معرفتهم دون شك، كما سيتبيّن بوضوح فيما بعد، بأنهم يتمتعون بالتأييد الكامل والموافقة الضمنية من القوى المسيطرة ضمن المؤسسات الدولية ذات الصلة.

ووفقاً للإجراءات المعتادة، وافتراضاً منّا أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة التي تعالج هذا الأمر، كتبنا إليكم بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٤، وفي الوقت الذي أشرنا فيه إلى القرارات ذات الصلة كالقرار ٤٠٩ للمؤتمر العام (د ـ ٢٢)، والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩[١٤] والفقرة ٢ من بيانكم الذي أدليتم به خلال الدورة العادية السابعة والعشرين للمؤتمر العام؛ وأشرنا فيه أيضاً إلى الأهداف الأساسية للوكالة كما تنص عليها المادة ٢ من النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن جمهورية ايران الاسلامية موقعة على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية[١٥] وتقبل بذلك بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، رجونا لذلك أن تعقد دورة استثنائية لمجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لكي تنظر في التدابير اللازمة إزاء الانتهاكات العراقية، وكنّا على ثقة بأن هذه الانتهاكات ستتكرر اذا لم تتخذ الوكالة تدابير فورية في هذا الصدد.

وعند تلقيكم لرسالتنا اتصلتم بالممثل الدائم للنظام العراقي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي قدم على نحو متوقع انكاراً للحادثة التي تم الابلاغ عنها بواسطة بيان تحريري موجّه إليكم ومؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤. وفي ١١ أيار/مايو بعثتم برد على رسالتنا المؤرخة في ٤ نيسان/أبريل، ضم إليه بيان الإنكار العراقي، ورغم أنكم استشهدتم بالمادة ٥٦ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف وكذلك بالفقرة ١ من "منطوق" القرار ٤٠٧ للمؤتمر العام (د ـ ٢٧) الذي اعتمده المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ والذي يحظر جميع الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية، استنتجتم أنه: "... لا توجد لدى المدير العام، في المرحلة الراهنة، أسس تكفي للدعوة إلى عقد اجتماع استثنائي لمجلس الإدارة". وأضفتم على ذلك أن رئيس المجلس يؤكد كذلك ما رأيتموه. ومع ذلك، اقترحتم أن لنا الحرية بموجب المادة (ج) من النظام الداخلي المؤقت أن نطلب إدراج مسألة هذا الهجوم في جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس العادية التي كانت آنذاك وشيكة الانعقاد، في حزيران/يونيه.

ولا بد أن أضيف أن حجتكم الرئيسية في تأييد استنتاجكم كانت الفهم بأن: "... منشأة الطاقة النووية في بوشهر غير مستكملة وأنه لم تكن فيها مادة انشطارية يمكن أن يكون إطلاقها خطيراً".

ورداً على رسالتكم المؤرخة في ١١ أيار/مايو كتبنا لكم في ٢٧ أيار/مايو وفي الوقت الذي أوضحنا فيه وجهات نظرنا استرعينا انتباهكم لعدد من الصور الفوتوغرافية التي أخذت عن موقع الهجوم وقدمت إليكم عن طريق ممثلنا الدائم وطلبنا تعيين بعثة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل فحص موقع الهجوم. وفوق ذلك، وفي ظل تلك الظروف، طلبنا إدراج هذا الموضوع في الدورة العادية لمجلس الإدارة التي كانت آنذاك قريبة الانعقاد.

وقد أشارت برقيتكم بالتلكس المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو أن: "المادة ١٧ من النظام الداخلي للمجلس، تتطلب ان ترفق بجميع المواد المقترح إدراجها في جدول الأعمال من جانب عضو من أعضاء الوكالة مذكرة إيضاحية".

وقد أحيل إليكم نص "المذكرة الإيضاحية" المطلوبة فوراً بواسطة التلكس وكذلك في رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو. ولا حاجة للقول بأن طلبنا لا يفاد بعثة ذهب دون اعتبار.

ومع ذلك، حضرنا الدورة العادية لمجلس الإدارة المعقودة في ٥ حزيران/يونيه، وكما توقعنا رفض طلب إدراج شكاوانا في جدول أعمال الدورة بواسطة إجراء سريع للغاية وسبق التدبير بصورة واضحة مع تناسق تام بين وفد الولايات المتحدة والوفد العراقي ورئيس المجلس.

وعندها أدركنا، وثبت ذلك فيما بعد، أن هذا النهج الذي تنتهجه الوكالة سيجعل نظام العراق البعثي أكثر عدواناً ووقاحة في ارتكاب فظاعاته.

وبيّنت في كلمتي التي ألقيتها في أثناء دورة الخامس من حزيران/يونيه لمجلس الإدارة أن على أعضاء المجلس أن يتذكروا هذا الهجوم وأنه في حالة عدم اتخاذ إجراءات انتقامية ضد النظام العراقي فإن هذه الهجمات قد تتكرر. وقد ثبت في الحقيقة أننا كنّا على حق.

وفي أثناء المؤتمر العام الثامن والعشرين للوكالة المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ سنحت لي الفرصة بأن أتكلم عن هذا الموضوع وبينما كنت أشرح وجهات النظر التقدمية لجمهورية ايران الاسلامية ومُثلها، وجهت إدانة للاعتداءات الاسرائيلية والعراقية باعتبارها انتهاكاً واضحاً لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وطلبت أن يقدم المدير العام تقريراً عن جهوده في تنفيذ القرارين ٤٠٧ للمؤتمر العام (د ـ ٢٧) و ٤٠٩ للمؤتمر العام (د ـ ٢٧).

وكما توقعنا تكرر الاعتداء العراقي للمرة الثانية في ١٢ شباط/فبراير ١٩٨٥، فأوقع هذه المرة خسائر في الأرواح كما أدى إلى أضرار مادية. وكان ذلك الهجوم، كما كان في المرة الأولى، بقذائف جو ـ سطح. وقد استرعي انتباهكم لحدوث الهجوم الثاني في رسالتنا المؤرخة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٥ التي طلبنا فيها من جديد اتخاذ إجراءات ضد النظام العراقي كما طلبنا السماح لبعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تزور موقع الهجوم. وفي المرة الثانية كان ردكم غامضاً وأقل بكثير من توقعاتنا وقد صدرت عبارات الإنكار العراقية المعروفة في بيان تحريري مؤرخ في ١٥ شباط/فبراير صادر عن سفارة العراق في فيينا وموجه إليكم، كما أن طلب تعيين بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد لقي التجاهل. وبالطبع بيّنتم أنكم أخطرتم ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة وتشاورتم مع أعضاء المجلس، ولكن خلافاً لمثل هذه الجهود البيروقراطية المعهودة لم تظهر أية إجراءات فعّالة، ولقي ذلك بلا شك الامتنان القلبي من جانب النظام العراقي. وكان نظام العراق البعثي واثقاً من حصانته من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أي معززاً بتأييد الدول العظمى الضمني. فقام للمرة الثالثة بمهاجمة موقع منشأة الطاقة النووية في بوشهر بتاريخ ٤ آذار/مارس، بإطلاق القذائف والتسبب في مزيد من الأضرار المادية. ومرة أخرى أبلغناكم بهذا الهجوم الأخير برسالة مؤرخة في ٥ آذار/مارس.

ولم يترك ردكم عبر برقيتكم المؤرخة في ٨ آذار/مارس شكّا في أذهاننا بأننا لن نتلقى أية مساعدة فعّالة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد وأننا نضعكم أمام المسؤولية عن جعل الوكالة الدولية للطاقة الذرية عاجزة عن إعمال قراراتها ومشجعة بذلك لأعمال العدوان. وما من شك في أن أولئك المسؤولين سوف يحاسبون عن ذلك أمام الانسانية والعدالة ويحاسبون عن ترك النظم الاستبدادية، كنظام العراق، تحط من شأن الغايات والمثل الجليلة التي تمثلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فتحوّل منبراً دولياً إلى أداة تتحكم بها الدول العظمى.

وأخيراً، نود أن نقدم تعليقاً على حجتكم المتكررة كثيراً بأن من أسباب موافقة الوكالة، أو عدم ردها، على الهجمات العسكرية السالفة الذكر هو أن منشأة الطاقة النووية في بوشهر ليست مشمولة بضمانات الوكالة. ونرجو أن تأخذوا في الاعتبار أننا، بوصفنا موقّعين على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد قبلنا إجراءات ضمانات الوكالة وأنه لذلك لو استكملت منشأة الطاقة النووية في بوشهر كما كان مخططا لها في الأصل فإن المنشأة المذكورة بلا شك سوف تكون قد توفرت لها ترتيبات الضمانات ذات الصلة. وكما هو الحال فإن الوحدة رقم ١ من المنشأة المذكورة (فالمنشأة تتألف من وحدة مزدوجة) كانت ستقبل بصورة مؤقتة بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠. لذلك كان ينبغي أن تصبح ترتيبات الضمانات نافذة بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. وقد أوقف المتعاقد أعمال تشييد المنشأة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩. وبالنظر للمواعيد السالفة الذكر نعتقد أنه لا ينبغي التمييز ضدنا في الواجبات التي كان يفترض أن تؤديها الوكالة ولكنها أهملت بطريقة ما.

لذلك، وبالنظر لما سبق، قد تتفضلون بالإيضاح لنا، وفي الحقيقة لجميع الدول الأعضاء المستقلة الأخرى التي قد تكون في يوم من الأيام في الموقف الذي نحن فيه، عما يلي:

١ ـ هل يتمتع النظام العراقي بكامل الحرية في تدمير منشأتنا للطاقة النووية، فقط لأن المنشأة قد استكمل منها ٨٥ في المائة بدلاً من ١٠٠ في المائة، ولماذا تزعجون أنفسكم في محاولة استخلاص بيانات إنكارية غير دقيقة ومثيرة للسخرية تأخذونها منهم؟

٢ ـ لماذا ترفضون إرسال بعثات من الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتفتيش الموقع، تفتيشاً يكشف بوضوح عن بطلان المزاعم العراقية؟

٣ ـ لماذا لم تقدم الوكالة ترتيبات الضمانات لمنشأة الطاقة النووية في بوشهر قبل توقف أنشطة التشييد في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ بينما كانت المنشأة المذكورة ستقبل بصورة مؤقتة بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠؟

٤ ـ لماذا لا تؤدي الوكالة إحدى وظائفها الرئيسية في هذه الحالة الخاصة؟

٥ ـ لماذا يسمح، بل يشجع، نظام عدواني، كنظام العراق بأن يواصل بل يصعّد انتهاكاته لقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية؟

٦ ـ من المسؤول عن الخسائر في أرواح موظفينا في الموقع، وعن الأضرار؟

٧ ـ لماذا تسمحون لمنظمتكم الدولية، التي ينبغي أن تنتفع من مرافقها وسلطاتها جميع أمم العالم، أن تصبح مجرد أداة في لعبة القوى السياسية؟

ونحن نطالب بتفسيرات واضحة للأسئلة السالفة الذكر ونرجو في الوقت نفسه أن تعمم هذه الرسالة، مع جميع الوثائق المؤيدة لها، على جميع الدول الأعضاء وأن تتخذوا، نظراً لمسؤولياتكم الأساسية، جميع الخطوات اللازمة لطرد النظام العراقي من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصف ذلك برهاناً على حزم الطاقة في تنفيذ قراراتها وبوصف ذلك أيضاً تحذيراً لسائر الدول العدوانية التي قد يكون اعتداكم أدى في الماضي إلى تجرئها والتي قد تفكر في الوقت الحاضر بشن هجمات عسكرية مماثلة على المرافق النووية في جاراتها من الدول.

إننا نقدّر سلفاً جهودكم المقبلة في معالجة المسألة المذكورة أعلاه معالجة فعّالة وفي نفس الوقت ينبغي لكم أن تعلموا أن المناصب العليا قد تتطلب في بعض الأحيان معالجة لمسائل معقّدة وحساسة كالمشكلة الواردة أعلاه، ولكن النتيجة قد تكون كسباً لمن يحتل هذه المناصب أو خسارة له.

الوثيـقة S/17134

رسالة مؤرخة في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربيـــة]
[٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

لي الشرف، بناءً على تعليمات من حكومتي، أن أرفق لكم نص تصريح الناطق باسم وزارة خارجية الجمهورية العراقية تعقيباً على البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن عقب الجلسة ٢٥٧٦ المنعقدة بتاريخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17130].

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

تصريح صادر في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية

لقد لاحظنا بشعور من الأسف أن مجلس الأمن قد انشغل خلال الأسبوع الماضي والأيام التي سبقته بمناقشات مطولة تناولت في غالبيتها القضايا الفرعية الناشئة عن الحرب التي شنتها ايران على العراق والتي تصر على مواصلتها.. ولقد بذلنا عن طريق ممثلنا الدائم لدى الأمم المتحدة بجهودات كبيرة من أجل لفت نظر أعضاء المجلس إلى خطورة هذا الاتجاه بل وابتعاده عن روح الميثاق.. وعن المهمات الأساسية لمجلس الأمن.. التي هي بالدرجة الأولى الحفاظ على الأمن والسلم في العالم ومن أجل تحويل المناقشات إلى الوجهة الطبيعية وهي ضرورة بحث كل جوانب النزاع والعمل الجاد والسريع لإيجاد حل عادل وشامل له على أساس الميثاق والقانون الدولي. كما إننا نشعر بالاستغراب الشديد لمواقف عدد من دول المجلس، والتي لن نعلن عن أسمائها في الوقت الحاضر، التي أصرت على ذلك الاتجاه الخاطىء لأسباب لا تنبع، مع الأسف، من مسؤولياتها باعتبارها أعضاء في المجلس بل لأسباب نابعة عن مصالح تجارية فانعكست تلك المصالح على الطريقة التي عالجت بها هذا النزاع الذي يكلف في كل غزوة تحاول ايران شنها على العراق أرواح عشرات الألوف من البشر.

لقد لمسنا اتجاهاً غريباً تماماً عن تاريخ المنظمة الدولية وتراثها خلال الأربعين عاماً الماضية وهو إصرار بعض أعضاء المجلس وأوساط في الأمانة العامة على إرضاء الطرف الذي قاطع المجلس وشتمه وعلى الإساءة المتعمدة للطرف الذي قبل بالميثاق وبالقانون الدولي أساساً لحل النزاع والذي قبل بكل قرارات مجلس الأمن وتعاون معه ومع الأمانة العامة بإخلاص ومسؤولية. وقد برر هذا الاتجاه بذريعة واهية هي محاولة إغراء الطرف الذي قاطع المجلس وشتمه في السابق للتعامل معه.. إن هذا الاتجاه يشكل أيضاً تطوراً خطيراً لأنه يشجع الكثير من أصحاب النوايا العدوانية على تجاهل مجلس الأمن وعدم الاكتراث بما يصدره من قرارات موقنين بأن المجلس سيسعى فيما بعد لاسترضائهم كما يفعل البعض من النظام الايراني.

إننا نحذر بقوة من أن أي اتجاه للتراجع عن المواقف السليمة والمتوازنة والمبنية على الميثاق والقانون الدولي التي سبق للمجلس أن اتخذها بشأن النزاع لن يؤدي إلا إلى إغراء النظام العدواني الايراني لممارسة المزيد من الابتزاز مع المجلس والاستهتار به وبالميثاق والقانون الدولي وإلى المزيد من الأعمال العدوانية ضد العراق وبلدان المنطقة.

ومما يثير الاستغراب أيضاً أن بعض الأوساط في المنظمة الدولية صارت تروج الافتراءات الايرانية من أن المجلس كان منحازاً للعراق وأنه لم يستجب لمطالب ايران.. وأن هذا المنطق الأعوج قد استخدم في بعض المداولات التي جرت خلال الأيام الماضية فهل كان المجلس حقاً منحازاً للعراق في قراراته السابقة؟ وإذا كان المجلس كذلك فأي ضمانة تبقى لأن لا يكون المجلس منحازاً لهذا الطرف أوذاك في المستقبل! وهل تشجع مثل هذه الادعاءات الدول كي تعرض نزاعاتها على مجلس الأمن في المستقبل؟

إن النظام الايراني لن يتعامل مع مجلس الأمن والمنظمة الدولية الا لأغراض الدعاية.. وإلا إذا وصل في برنامجه العدواني الهادف إلى غزو العراق إلى حافة الإفلاس النهائي.. فالنظام الايراني لم يخف يوماً أنه لا يؤمن بغير القوة سبيلاً لحل النزاع.. وبأن هدفه هو غزو العراق وفرض وصايته على الشعب العراقي.. وإننا نؤكد، ليس بدافع الغرور.. وإنما كإقرار حقيقة واقعة بأن النظام الايراني إذا ما ذهب يوماً إلى مجلس الأمن لبحث شؤون النزاع فليس بتأثير بلاغة السادة الذين كانوا يحاولون استرضاءه أوبتأثير العبارات التي اقحموها في البيان الأخير لرئيس المجلس أو في التصريحات التي سمعناها من بعض أوساط المنظمة الدولية، وإنما بسبب الموقف البطولي للشعب العراقي الذي سحق محاولات الغزو الايرانية الواحدة تلو الأخرى وجعل أحلام خوميني التوسعية أمراً مستحيلاً.. هذا الموقف الذي يحاول البعض تشويهه لأسباب معروفه.

ويبدو لنا أن القصد الحقيقي لمواقف بعض الدول التي ألمحنا إليها والتي تجني الفوائد التجارية وربما السياسية من استمرار النزاع ليس إغراء ايران على التعامل مع المجلس كما تتظاهر، وإنما هو دفع العراق، بهذه الوسائل إلى مقاطعة المجلس.. وبذلك يتحلل أولئك السادة من مسؤولياتهم كأعضاء في المجلس إزاء استمرار النزاع وما ينجم عنه من مآسي وخسائر.. وتستمر تجارتهم الرابحة. وإلا فكيف نفسر ما ورد في البيان من دعوة إلى (الطرفين) للتعاون مع المجلس والأمين العام في حين يعرف السادة الذين أصدروا البيان بأن العراق قد تعاون مع المجلس والأمين العام منذ البداية وأن ايران هي التي لم تتعاون مع المجلس وكالت له التهم والشتائم. لذلك فإننا نعتبر النداء الأخير الذي تضمنه بيان

المجلس حول إنهاء الحرب والتعاون مع المجلس موجهاً إلى إيران الطرف الرافض لقرارات المجلس والممتنع عن التعاون معه والمصر على مواصلة حربه العدوانية.

وإيماناً منا بعدالة قضيتنا وصحة موقفنا فإن العراق الذي تعامل مع مجلس الأمن منذ البداية سيبقى متمسكاً بهذا الموقف لأن العراق واثق من قدرته على الدفاع عن حقوقه في ساحة القانون الدولي والمنظمات الدولية.. كما أثبت قدرته على الدفاع عن سيادته وأمنه وشرفه في ساحة القتال لذلك فإن الحكومة العراقية وبالرغم من تحفظاتها على بعض أجزاء البيان الأخير الصادر عن المجلس تعلن عن قبولها بما تضمنه من نداءات وعلى أساس أنها تشكل كلاً لا يتجزأ وخاصة ما يتعلق منها بالدعوة إلى وقف النزاع فوراً والوصول إلى تسوية سريعة وشاملة وعادلة ومشرفة إذا ما قبلت ايران بتلك النداءات قبولاً صريحاً على هذا الأساس.. كما نود بهذه المناسبة أن نشير إلى رسالة وزير خارجية العراق إلى الأمين العام بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17099] التي حذر فيها من الاستعدادات الايرانية الرامية إلى القيام بهجوم جديد يستهدف غزو الأراضي العراقية وإننا إذ نذكر بخطورة تلك الاستعدادات الايرانية نؤكد وانطلاقاً من الحق الشرعي في الدفاع عن النفس بأن العراق سيستخدم كل ما يتيسر لديه من الوسائل لسحق الغزاة.. إذا ما ارتكب النظام الايراني عدواناً آخر على الأراضي العراقية أو حشد قواته على الحدود العراقية لهذا القصد.

الوثيقة S/17135*

رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه نص الرسالة الموجّهة إليكم من اللويا جيرغا (الجمعية الوطنية الكبرى) المنعقدة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في كابول عاصمة جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

وأتشرف كذلك بأن أرجو منكم أن تتخذوا الإجراءات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. ابراهيم **ننغراهاري**
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة إلى الأمين العام من اللويا جيرغا
(الجمعية الوطنية الكبرى) في أفغانستان

نحن الممثلون المنتخبون لشعب أفغانستان، الذين اجتمعنا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في اللويا جيرغا ـ وهي الهيئة العليا التي تمثل إرادة شعب أفغانستان بما في ذلك العمال والفلاحون والمثقفون ورجال الدين الموقّرون، والبدو الرحّل، والحرفيون، والتجار، والبرجوازية الوطنية في جميع المقاطعات والقبائل والقريات في بلدنا أفغانستان الحرة، المستقلة المتحدة، نبعث بأطيب تمنياتنا وأصدقها إليكم، يا من لكم بوصفكم الأمين العام للأمم المتحدة دور هام تقومون به في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونحن ممثلو اللويا جيرغا، قد اشتركنا، على أساس إرادة الشعب. ونتيجة للانتخابات الحرة التي أجريت بشكل ديمقراطي وتقليدي في ٢٩ إقليماً، ودائرة واحدة كبيرة، ودوائر فرعية، في هذا المحفل الوطني الكبير، وناقشنا المشاكل الأساسية الملحّة والحيوية الحاسمة في مصير مجتمعنا ومصير شعب أفغانستان.

ويجري في منطقتنا في الظروف الحالية تصعيد الحرب غير المعلنة من جانب الامبريالية، وسياسة الهيمنة والرجعية في المنطقة ضد بلدنا. وقد تحولت أراضي باكستان إلى مركز ينطلق منه عدوان وتدخل الامبريالية وسياسة الهيمنة ضد استقلال بلدنا وسلامته الإقليمية وسيادته الوطنية. فهناك في هذه اللحظة نفسها حوالي ١٢٠ معسكراً في أراضي باكستان لتدريب العصابات المناهضة للثورة الأفغانية تدريباً عسكرياً. وفي هذه المعسكرات، يقوم المدربون الأمريكيون والصينيون والباكستانيون، ومدربون آخر بتدريب العصابات المناهضة للثورة على وسائل الإرهاب، والتعذيب، والقتل، والنهب، والتخريب والتدمير، وتسليحهم وإرسالهم إلى بلدنا. ويمكن في هذه الحرب غير المعلنة المفروضة على بلدنا رؤية أحد المظاهر الوحشية الحية لإرهاب الدولة الذي تقوم به حكومة الولايات المتحدة. ولا تخفي حكومة ريغان انها صعّدت سياستها في مقاومة أفغانستان الثورية إلى مستوى سياسة الدولة. ولقد أنفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها ما يزيد على بليون دولار لأعمال التخريب والقتل في بلدنا.

وتلعب الهيمنة الصينية دوراً مباشراً، نشطاً، عدوانياً، متدخلاً كمعتد من الدرجة الأولى. ويمكن رؤية يد الهيمنة الصينية القذرة المتدخلة في جميع أنواع التخريب والقتل في بلدنا.

وتقوم الهيئة الحاكمة الحالية في ايران، التي نسجت مؤامرات خطيرة تتسم بالمغامرة ضد بلدنا، تتفق مع سياسة العصور الوسطى القصيرة النظر التي تتبعها في تصدير ما تسميه "بالثورة الاسلامية"، بدور رئيسي في الحرب غير المعلنة ضد بلدنا. وهناك في أراضي ايران العشرات من

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/273-S/17135.

معسكرات التدريب العسكري للقتلة والعصابات المناهضة للثورة. وأراضي ايران قاعدة من القواعد الرئيسية للعدوان والتدخل ضد بلدنا الثوري.

ولقد خلقت الامبريالية الأمريكية، بتسليحها باكستان بأسلحة هجومية تتجاوز بكثير احتياجاتها الدفاعية، مشاكل خطيرة لأمن بلدان المنطقة، ولاسيما أمن جمهورية أفغانستان الديمقراطية والهند المحبة للسلام. ويتعدى الآن نظام باكستان العسكري بشكل محفوف بالمخاطر على حدود بلدنا وينتهك سيادتنا الوطنية. وقد ناقشت اللويا جيرغا في جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بالنظر إلى الأحوال الحاضرة في البلد وفي المنطقة، وبوصفها مسألة ملحة لا تحتمل التأجيل، مسألة الدفاع عن استقلالنا وسيادتنا الوطنية وسلامتنا الإقليمية ضد تدخل وعدوان الامبريالية وسياسة الهيمنة والرجعية، ووضع نهاية للحرب غير المعلنة ضد حكومتنا الثورية، وضمان إقرار السلم في جميع أنحاء البلد، وتعبئة جميع قوى الشعب لتحقيق هذه الأهداف.

كذلك نوقش في اللويا جيرغا بشكل شامل مجرى سياسة الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان والسياسات الداخلية والخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية والحاجة إلى الاسراع في وقع التغييرات الثورية الاجتماعية وتعزيز التقدم المتكامل في جميع مجالات الحياة لشعب أفغانستان.

ولقد أقرت اللويا جيرغا وثائق حقيقية تاريخية هي "قرار اللويا جيرغا" كما اتخذت قرارات هامة وتاريخية.

ونحن ممثلو اللويا جيرغا قد أعلنا أن الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان هو القوة الشرعية القائدة والموجهة للمجتمع الأفغاني. ولا يمكن تحقيق تحول بلدنا من تخلف العصور الوسطى إلى التقدم المتكامل الجوانب إلا عن طريق تنفيذ برامج الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان.

إن دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية التي أوجدتها إرادة شعب أفغانستان والتي ولدت نتيجة لانتصار ثورة نيسان/أبريل، دولة مستقلة وطنية ديمقراطية، تحمي المصالح الوطنية وتعبر عن إرادة جماهير شعب أفغانستان. ويقود دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بابراك كارمل أمين عام الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، وهو زعيم فطري، وشخصية فذة، يتمتع بالحب والاحترام العميقين من جميع أفراد شعب أفغانستان. وهو يقود البلد نحو التقدم والتنمية المتكاملة الجوانب بتعاون وتأييد كاملين من شعب أفغانستان. وإن سياسة دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية القائمة على أساس تنفيذ تحولات جذرية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية من شأنها أن تكفل ازدهار ورفاه شعب أفغانستان، والقضاء التام على التخلف في البلد، وتنفيذ إصلاحات ديمقراطية تتعلق بالأرض والمياه من أجل الفلاحين، وباشتراكهم، وإضفاء الصبغة الديمقراطية على الحياة السياسية للمجتمع عن طريق مشاركة الشعب الفعالة في شؤون البلد الاجتماعية والسياسية لكفالة تكافؤ الحقوق لجميع قوميات وقبائل البلد، مظهر لإرادة شعب أفغانستان، وتطلعاته منذ زمن بعيد.

وتقوم السياسة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية على مبادىء السلم، وعدم الانحياز، والكفاح من أجل تخفيف التوترات الدولية، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والتضامن مع شعوب العالم، والصداقة الوطيدة مع الاتحاد السوفياتي، والكفاح ضد الامبريالية والرجعية والصهيونية، والفصل العنصري والتمييز العنصري، والالتزام الصارم بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الانسان. وتهدف السياسة الخارجية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية إلى رفع المكانة الدولية لأفغانستان الثورية وموثوقيتها وزيادة دورها في الشؤون الدولية، كافلة استقلال بلدنا وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية.

وترى اللويا جيرغا لممثلي شعب أفغانستان أن العلاقات الأخوية التقليدية والودية بين أفغانستان والاتحاد السوفياتي التي صمدت لتجربة الزمن تتفق اتفاقاً تاماً مع المصالح الوطنية لشعب أفغانستان وأنها عامل رئيسي في تقدم بلدنا المتكامل الجوانب اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ وترغب في الاستمرار في توسيع هذه العلاقات. ولقد قامت المساعدة الكبيرة التي قدمها الاتحاد السوفياتي إلى أفغانستان ولاسيما مساعدته العسكرية التي جاءت في الوقت المناسب، بدور بارز في الدفاع عن استقلال الأفغانيين وسيادتهم الوطنية وسلامتهم الإقليمية.

وإن إرسال كتائب عسكرية محدودة من الاتحاد السوفياتي إلى أفغانستان، وهو الأمر الذي حدث استناداً إلى إرادة شعب أفغانستان وبناءً على طلب دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لصد عدوان الامبريالية ضد بلدنا، يتفق اتفاقاً تاماً مع معاهدة الصداقة وعلاقات حسن الجوار والتعاون المعقودة بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ ويتفق مع المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، كما يتوافق توافقاً تاماً مع المصالح الوطنية لشعب أفغانستان.

ولقد أعلنا صراحة، نحن نواب اللويا جيرغا، أنه طالما لم يوقف العدوان والتدخل من جانب الامبريالية والرجعية ضد بلدنا ولم توفر ضمانات دولية موثوقة بعدم تكرارهما، فإن وجود العدد المحدود من كتائب الاتحاد السوفياتي ضروري، وشعب أفغانستان يؤيدها تماماً وبحزم. ومتى توقفت الاعتداءات والتدخلات ضد بلدنا؛ فإن هذه الكتائب، التي يدين لها شعب أفغانستان بدين كبير، سوف تعود إلى بلدها المحب للسلم على أساس الاتفاق بين جمهورية أفغانستان الديمقراطية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الاتحاد السوفياتي.

وقد أعربت اللويا جيرغا، التي تضم ممثلي شعب أفغانستان، عن تصميمها على الدفاع الحاسم عن أرض الآباء عن طريق تعبئة الشعب بأسره، وتعزيز القوات المسلحة، والمراقبة والحماية الوثيقتين لحدود جمهورية أفغانستان الديمقراطية مع باكستان وايران، وتكثيف النضال ضد الثورة المضادة والقضاء عليها قضاءً مبرماً.

وإذ أعادت اللويا جيرغا تأكيد السياسات الانسانية لدولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، التي تتجلى في مرسوم العفو الصادر عن هيئة رئاسة المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الشعبية، فقد دعت مرة أخرى الأفراد المخدوعين ـ الذين يهيمون على وجوههم خارج البلد ويجرى استغلالهم كالعبيد من جانب عملاء الامبريالية والرجعية وينخرطون عكس إرادتهم في قتل أبناء جلدتهم وارتكاب أعمال السلب والتخريب ضد بلدهم وأخوتهم في الوطن بالذات ـ دعتهم إلى العودة فوريي العين إلى بلد آبائهم والبدء في ممارسة الحياة والعمل الشريفين. إن دولة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تضمن لهم حماية أرواحهم وأسرهم وممتلكاتهم وحريتهم، وحياة وعملاً شريفين.

إنكم تقومون بدور مسؤول وبنّاء في تعزيز السلم العالمي، وقد تصديتم دائماً للحالة المحيطة بأفغانستان مبدين شديد الاهتمام والاحساس بالمسؤولية ولكم دراية كبيرة بها، وتعلمون تمام العلم أن جمهورية أفغانستان الديمقراطية تكنّ التقدير لجهودكم النبيلة من أجل إيجاد حل سياسي للمشكلة المحيطة بأفغانستان. إن جمهورية أفغانستان الديمقراطية دولة محبة للسلم وتريد إقامة علاقات طيبة مع جميع البلدان، ولاسيما البلدان المجاورة لها. وهي لم تهدد في الماضي أو الحاضر أي بلد. وبانتصار ثورة نيسان/أبريل، اختار شعب أفغانستان طريقه إلى الأبد، وبعد سنوات من الفقر والتخلف باشر السير في طريق التقدم. إنه يريد أن يبني مجتمعاً مستقبلياً يسوده الرخاء، متسلحاً بإرادته وحده ودون تدخل من أعداء تقدم الشعوب وسعادتها. وهذا هو السبب في أنه يريد السلم الآن أكثر من أي وقت آخر، ويطالب بوقف تدخل الامبريالية والرجعية واعتداءاتها. وهو في هذا السياق يعلق قيمة كبيرة على الدور الذي تقومون به لتحقيق هذه الأهداف.

ولهذا السبب فإن شعب أفغانستان يؤيد تأييداً تاماً الاقتراحات المقدمة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٠ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨١ [*S/13951*، *S/14649*]، التي تشكل المبادىء الأساسية لحل سياسي للحالة المحيطة بأفغانستان، كما أنه يؤيد الأنشطة التي يضطلع بها وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية في مفاوضات جنيف.

إننا، نحن الممثلين المفوضين لشعب أفغانستان، نرجو منكم أن ينظر إلى قرارات هذه الجمعية (الجيرغا) الوطنية العظيمة، أعلى هيئة لصنع القرار، على أنها قرارات تعبّر عن إرادة شعب أفغانستان ورأيه الموحد، وأن تؤخذ في الاعتبار في مجرى أعمالكم وجهودكم التي تقومون بها لحل المشاكل المحيطة بأفغانستان.

إننا نطلب إليكم أن تنقلوا النداء القوي لشعب أفغانستان إلى ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونأمل أن تعمم رسالة اللويا جيرغا، التي تضم ممثلي شعب أفغانستان، بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

الوثيقة S/17136*

رسالة مؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [*S/17117*]، أتشرف بأن أبلغكم بانتهاك خطير للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها من الجانب الأفغاني يوم ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥. ففي ذلك التاريخ توغّلت أربع طائرات أفغانية لمسافة ٤ كيلومترات في المجال الجوي لباكستان في منطقة أراندو التابعة لتشيترال وألقت قنبلتين داخل إقليم باكستان على بعد نحو ٣ كيلومترات إلى جنوب شرقي أراندو.

وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لكي أبلغكم بأن حكومة باكستان رفضت ادّعاء سلطات كابول أن طائرة باكستانية انتهكت المجال الجوي لأفغانستان فوق باريكوت في إقليم كونارها يوم ١٧ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وذلك باعتباره ادّعاء كاذباً تماماً.

وأرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/274-S/17136.

الوثيقة S/17137*

رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه عنايتكم إلى ما يلي:

في ١ شباط/فبراير ١٩٨٥ أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية العراقية أن: "السيد صدام حسين قد أمر بإطلاق سراح الأسرى الايرانيين الذين أسرهم الجيش الثاني أمس. وسيجري تسليم الأسرى المذكورين الذين أسروا في الجبهات الوسطى أثناء عملية ٢٨/٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولقد خيّر الأسرى بين البقاء في العراق أو الذهاب إلى أي بلد أو العودة إلى ايران".

وتعلمون أن النظام العراقي ادّعى في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨١ أنه أطلق سراح عدد من الايرانيين المفقودين في منطقة تسمى تشومان. ولسوء الحظ، لم تسفر جهود لجنة الصليب الأحمر الدولية فيما يتعلق بمصير هؤلاء الأشخاص عن أي شيء. وأعلن النظام العراقي، منتهكاً بذلك اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ [١٦]، أن الموضوع قد أقفل وفقاً لما جاء في تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية رقم ٩٨٥ المؤرخ في ١٣ نيسان/أبريل ١٩٨١.

ويخشى أن يرفض العراق، بنفس الأسلوب، أن يتحمل مسؤوليته عن مصير أسرى الحرب الجدد. ونظراً إلى أن إطلاق سراح أسرى الحرب ينبغي أن ينفّذ وفقاً للمادتين ٦ و٢١ من اتفاقية جنيف الثالثة، فقد وجهت جمهورية ايران الاسلامية الأسئلة التالية إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية:

١ - متى سلّم أسرى الحرب الذين أطلق العراق سراحهم إلى اللجنة؟

٢ - متى ستبلّغ حكومة جمهورية ايران الاسلامية بتاريخ عودتهم إلى ايران وبقائمة أسمائهم وهويتهم؟

٣ - ما الإجراءات التي اتخذتها اللجنة لإنقاذ حياة أسرى الحرب الجدد ومنع تكرار حدوث الجرائم العراقية ضد أسرى الحرب، تلك الجرائم المذكورة في تقرير اللجنة رقم ٩٨٥؟

وبسبب حساسية الموضوع ولإراحة عائلات أسرى الحرب أولئك الذين يدعي العراق أنه أطلق سراحهم، فقد وجهت عنايتكم بشكل عاجل إلى هذا الموضوع، حتى يمكن لكم، مثلما حدث من قبل، أن تستخدموا مساعيكم الحميدة كي تعجل السلطات المختصة بإرسال الردود على الأسئلة السابقة.

وسيكون من دواعي التقدير البالغ تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17139*

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أقدم طي هذا نص البيان المؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ الذي أدلى به الناطق باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن أنشطة تايلند العدائية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وسأكون ممتناً إذا تكرمتم بالعمل على أن تعمم هذه المذكرة ومرفقها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأ...

(توقيع) هوانغ بيش سون
الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصادر في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن الناطق باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية

منذ بداية نيسان/أبريل قام الرجعيون الايلنديون الموجودون في السنغ بقصف ثقيل بالمدفعية لقرى بان ماي، وبان كاي وبان سا ماي بمقاطعة باكلاي التابعة لاقليم سايابوري في لاوس وتوجيه قواتهم داخلها. وأخيرا من ذلك أن القوات الايلندية قامت، في نيسان/أبريل ١٩٨٥ بإطلاق عدة دفعات من قذائف المدفعية على القرى الثلاث وما جاورها وقامت بهجوم مسعور عليها، مما خلف كثيراً من القتلى والجرحى وكثيراً من الدمار لممتلكات الشعب المحلي، وبذلك سببت توتراً في هذه المنطقة.

وهذه أعمال عدوانية جديدة فاضحة للرجعيين الموجودين في السنغ داخل الدوائر الحاكمة الايلندية تنتهك انتهاكاً فاضحاً سيادة لاوس وسلامتها الاقليمية. وبالاضافة إلى مساعدتهم لبقايا بول بوت وايرهم من الخونة الرجعيين على ارتكاب أعمال التخريب ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية، فإن هذه الاعمال الجديدة لتصعيد الحرب تثبت بوضوح أن الرجعيين الموجودين في السنغ داخل الدوائر الحاكمة الايلندية يواصلون العمل يداً بيد مع الصينيين التوسعيين والساعين إلى الهيمنة لمناوأة بلدان الهند الصينية الثلاثة وخلق التوتر وتقويض السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ووقف الاتجاه المتزايد نحو الحوار في هذه المنطقة.

إن وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية تدين بشدة جميع الانشطة العدوانية المشار إليها أعلاه للدوائر الحاكمة الايلندية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وتساند مساندة كاملة الموقف السلمي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية كما ذكر في بيان وزارة خارجية لاوس الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [١٧]، وتطالب بحزم بأن تضع الدوائر الحاكمة الايلندية حداً فورياً لاعمالها العدوانية وهجماتها واستفزازاتها على الأراضي لاوس، وأن تسحب جميع قواتها من لاوس. وبذلك يتم إعادة الامور في القرى الثلاث إلى الحالة الطبيعية التي كانت عليها قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤.

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/278-S/17139.

الوثيقتان S/17140 و ADD.1

مذكرة شفوية مورخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السويد

الوثيقة S/17140

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، ويشير إلى مذكرة الأمين العام المورخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، والمتعلقة بقرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٤) الصادر بشأن استيراد الأسلحة من جنوب افريقيا. ويتشرف الممثل الدائم للسويد بابلاغ الأمين العام بأن الحكومة السويدية أصدرت في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ قانوناً يحظر استيراد المعدات العسكرية من جنوب افريقيا. ومرفق بهذه المذكرة نص ذلك القانون.

أما بالنسبة للحظر الالزامي على توريد الأسلحة إلى جنوب افريقيا المفروض بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧)، فإن الممثل الدائم للسويد يود أن يعيد تأكيد أن السويد وغيرها من بلدان الشمال تبذل جهوداً نشطة، وفقاً لبرنامج عملها المشترك لمناهضة جنوب افريقيا من أجل الامتثال التام للحظر وتعزيزه. وقد التزمت السويد التزاماً تاماً بأحكام قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ونفذتها عن طريق تشريع خاص.

وفيما يتعلق بذلك القرار، فإن الحكومة السويدية قد اقترحت، في مشروع قانون (١٩٨٤/١٩٨٥: ٥٦) قدمه إلى البرلمان، مد نطاق التشريع السويدي الحالي القاضي بحظر توريد المواد الحربية ليشمل أيضا معدات تجهيز البيانات والبرامج المتصلة بها، والمركبات القادرة على قطع مسافات طويلة والوقود، التي ترسل إلى السلطات العسكرية أو سلطات الشرطة في جنوب افريقيا أو لحساب تلك السلطات. وقد اعتمد البرلمان السويدي مشروع القانون هذا في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٥.

ويشرف الممثل الدائم للسويد برجاء تعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

قانون بحظر استيراد المعدات العسكرية صادر عن الحكومة السويدية في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣

تقرر الحكومة ما يلي:

المادة ١

في هذا القانون، يقصد بعبارة "المعدات العسكرية" أية بضائع تكون واردة في مرفق القانون (١٩٨٢: ١٠٦٢) المتعلق بحظر تصدير المعدات العسكرية، وما إلى ذلك.

المادة ٢

لا يجوز للمعدات العسكرية التي يتم نقلها من جنوب افريقيا أن تجلب إلى داخل السويد دون إذن من الحكومة.

ولا يشترط إصدار الاذن المشار إليه في الفقرة الأولى بالنسبة لاستيراد الأسلحة النارية والذخائر من الأنواع التي ينظمها قانون الأسلحة (١٩٧٣: ١١٧٦) أو القانون المتعلق بالبضائع المتفجرة (١٩٤٩: ٣٤١١).

المادة ٣

لا يجوز أيضاً، دون إذن من الحكومة، حيازة المعدات العسكرية المشار إليها في المادة ٢ بالطريقة المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة ٣ من قانون الجمارك (١٩٧٣: ٦٧٠)، أو وضعها في مخازن استيداع في الجمرك، أو في ميناء حر، أو نقلها من مكان لآخر داخل المنطقة الجمركية. وفيما عدا ذلك، يطبق قانون نقل البضائع وخزنها وإتلافها (١٩٧٣: ٩٨٠)، وذلك مع خضوع ذلك لضوابط الاستيراد.

* * *

وهذا القانون، الذي يبدأ نفاذه في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، ينطبق كذلك على المعدات غير خالصة الجمارك التي دخلت المنطقة الجمركية قبل بدء نفاذ القانون.

الوثيقة S/17140/ADD.1

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

يقدم الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام للأمم المتحدة ويشير إلى مذكرته المؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17140] بشأن قرار مجلس الأمن ٥٥٨ (١٩٨٥) المتعلق باستيراد الأسلحة من جنوب افريقيا. وإلحاقاً بتلك المذكرة يتشرف الممثل الدائم للسويد بأن يرفق قائمة بالمعدات العسكرية على النحو المشار إليه في الفرع ١ من المرفق.

ويتشرف الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة بأن يرجو تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما إضافة إلى وثيقة مجلس الأمن S/17140

المرفق

قائمة بالمعدات العسكرية عملاً بالقانون (١٩٨٢: ١٠٦٢) بشأن حظر صادرات المعدات العسكرية

١ - أسلحة نارية خفيفة

(أ) مسدسات بأنواعها، بنادق، بنادق قصيرة، مدافع رشاشة، مدافع رشاشة خفيفة، ومدافع رشاشة قصيرة، ولكنها ليست بنادق الهواء المضغوط، أو مدافع مدفوعة بالنابض، أو بنادق صيد ملساء الجوف أو مدافع لا تخضع لأحكام قانون الأسلحة (١٩٧٣: ١١٧٦)؛

(ب) الحراب؛

(ج) قطع خاصة للعتاد الوارد في (أ).

٢ - أجزاء معدات المدفعية

(أ) أجزاء معدات المدفعية مثل المدفع، والقذائف، ومدافع الهاون والأسلحة الخارقة للدرع، مثل البنادق المضادة للدبابات والأسلحة الخفيفة المضادة للدبابات؛

(ب) قاذفات اللهب وكذلك الأجهزة المصممة لأغراض عسكرية لإطلاق الصواريخ النارية والدخان؛

(ج) أجهزة مصممة لأغراض عسكرية ومعدات توزيع وصف العتاد المذكور في (أ) و(ب)؛

(د) قطع خاصة للعتاد المذكور في البنود من (أ) إلى (ج).

٣ - الذخيرة

(أ) ذخيرة للعتاد الوارد في ١ و ٢؛

(ب) المخازن ومعدات تغذية للذخيرة؛

(ج) قطع خاصة للعتاد الوارد في (أ) و(ب).

٤ - الروبوط، الصواريخ، الطوربيدات، القنابل

(أ) الروبوط، الصواريخ، الطوربيدات، القنابل، الألغام البرية والبحرية والقنابل اليدوية؛

(ب) الآلات والأجهزة المصممة لأغراض عسكرية لاستعمال العتاد المذكور في (أ) أو التحكم فيه، أو تسليحه، أو دفعه، أو توجيهه، أو وزعه، أو تحديد مكانه، أو إزالته، أو كسحه، أو نزع سلاحه، أو تفجيره؛

(ج) قطع خاصة للعتاد المذكور في (أ) و(ب).

٥ - العتاد الخاص بإدارة القتال

(أ) الآلات والأجهزة المصممة لإدارة القتال والسيطرة على النيران بأسلحة أو شبكات أسلحة؛

(ب) الآلات والأجهزة لحصر الأسلحة أو شبكات الأسلحة؛

(ج) أجهزة قياس المدى ودلائل الموضع والاتجاه، ومقاييس الارتفاع، واجهزة الارشاد المصممة لاغراض عسكرية؛

(د) أجهزة الاتجاه المصممة لأغراض عسكرية؛

(هـ) مراقب لحاملات الأسلحة أو مصطبات الأسلحة؛

(و) قطع خاصة للعتاد المذكور في البنود من (أ) إلى (هـ).

٦ ـ الأسلحة المشعة والبيولوجية والكيميائية

(أ) الأسلحة المشعة، والبيولوجية، والكيميائية؛

(ب) الآلات والأجهزة المصممة لاستعمال ونشر الأسلحة الذرية والبيولوجية والكيميائية؛

(ج) قطع خاصة للعتاد المذكور في (أ) و(ب).

٧ ـ المتفجرات

(أ) متفجرات، وبارود، ومفجرات العتاد المذكور في البنود ٣ و٤ و٦؛

(ب) حشوات المتفجرات ومفجرات مصممة لأغراض عسكرية لاستعمال هذا العتاد؛

(ج) عتاد الصواريخ النارية والعوامل الكيميائية المدخنة المصممة لأغراض عسكرية؛

(د) الوقود الدائر الذي ينتج للروبوطات، والصواريخ، والطوربيدات؛

(هـ) العوامل الكيميائية المنتجة للهلام والتي تستخدم في إنتاج العوامل الكيميائية الحارقة.

٨ ـ السفن

(أ) السفن والمراكب والزوارق الأخرى المصممة لأغراض عسكرية؛

(ب) المراكم الخاصة بالغواصات؛

(ج) شبكات الدفاع ضد الغواصات والطوربيدات؛

(د) الآلات والأجهزة المصممة لأغراض عسكرية لنقل الأسلحة تحت الماء أو لتحديد مواقع الأشياء تحت الماء؛

(هـ) قطع ووصلات خاصة للعتاد المذكور في البنود من (أ) إلى (د).

٩ ـ الطائرات

(أ) طائرات ومركبات فضائية مصممة لأغراض عسكرية؛

(ب) محركات باستثناء المحركات الكباسية، للعتاد المذكور في (أ)؛

(ج) معدات أرضية مصممة لأغراض عسكرية لإدارة وخدمة العتاد المذكور في (أ)؛

(د) المعدات التالية المصممة لأغراض عسكرية؛ الملابس المضادة للجاذبية، ملابس الضغط، ملابس العزل، خوذات الطيران، معدات الأوكسجين، معدات التنفس في الضغط الزائد، المظلات وكذلك المنجنيقات وأجهزة الإطلاق الأخرى لإنقاذ الأفراد؛

(هـ) معدات خاصة للقوات المحمولة جواً؛

(و) قطع ووصلات خاصة للعتاد الوارد في البنود من (أ) إلى (هـ).

١٠ ـ المركبات

(أ) الدبابات؛

(ب) المركبات المسلحة أو المدرعة وكذلك المركبات المزودة بأجهزة للأسلحة بأنواعها المختلفة؛

(ج) القطارات المدرعة؛

(د) المركبات المجنزرة المصممة لأغراض عسكرية؛

(هـ) المركبات البرمائية المصممة لأغراض عسكرية؛

(و) المركبات الأخرى المصممة لأغراض عسكرية ووسائل نقل العتاد المذكور في هذه القائمة؛

(ز) قطع خاصة للعتاد المذكور في البنود من (أ) إلى (و).

١١ ـ العتاد المشع

(أ) الآلات والأجهزة المصممة لأغراض عسكرية للأشعة الضوئية (الضوء المرئي، والأشعة تحت الحمراء وأشعة الليزر) وكذلك معدات اكتشاف هذه الأشعة؛

(ب) قطع خاصة للعتاد الوارد في (أ).

١٢ ـ عتاد التصوير

(أ) آلات التصوير المصممة لأغراض عسكرية؛

(ب) الأجهزة المصممة لأغراض عسكرية لقراءة الصور وتقييم الصور الجوية؛

(ج) قطع خاصة للعتاد المذكور في (أ) و(ب).

١٣ ـ الخوذات

(أ) الخوذات والملابس المصممة لأغراض عسكرية للحماية من الأسلحة؛

(ب) قطع خاصة للعتاد المذكور في (أ).

١٤ ـ العتاد الخاص بالجسور

(أ) العتاد الخاص بالجسور المصمم لأغراض عسكرية والملائم لاستخدام القوات العسكرية فقط؛

(ب) القطع والوصلات الخاصة للعتاد المذكور في (أ).

١٥ ـ عتاد التدريب

(أ) عتاد التدريب المستخدم للعتاد المذكور في هذه القائمة المصمم لأغراض عسكرية؛

(ب) قطع خاصة للعتاد المذكور في (أ).

١٦ ـ الآلات والأدوات

(أ) الآلات والأدوات والمعدات المصممة خصوصاً لصناعة وصيانة وإدارة العتاد الآخر المذكور في هذه القائمة، فضلاً عن تجربته؛

(ب) قطع ووصلات خاصة للعتاد المذكور في البند (أ).

الوثيقة S/17141*

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل: بالروسية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيّه بياناً لوكالة تاس بشأن اعتزام نظام جنوب افريقيا العنصري إنشاء "حكومة مؤقتة" في ناميبيا من الأحزاب العميلة التي تسمّى الأحزاب الداخلية.

وأكون ممتناً إذا أمكن تعميم النص المذكور أعلاه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. ترويانوفسكي
الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان لوكالة تاس

أعلن رئيس جمهورية جنوب افريقيا بيتر بوثا منذ بضعة أيام اعتزام نظام بريتوريا العنصري إنشاء "حكومة مؤقته بسلطات محدودة" في ناميبيا التي تحتلها قوات جنوب افريقيا بطريقة غير شرعية. وقد قدم هذا القرار بوصفه خطوة نحو حصول ناميبيا على "الاستقلال". بيد أن هذا في الواقع ليس سوى مناورة جديدة من جانب العنصريين، تهدف إلى إحباط قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمنح الاستقلال الحقيقي لناميبيا.

وليس سرّاً أن نظام بريتوريا، في محاولته التي يبذلها لتكوين "حكومة" من ممثلي ما يسمّى بالأحزاب الداخلية التي ليست في الواقع سوى أحزاب عميلة، حريص على أن يمنع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من تولّي السلطة، وهي التي تكافح منذ سنوات عديدة ضد الاضطهاد الاستعماري والعنصري والتي اعترفت بها الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز بوصفها الممثل الوحيد والحقيقي لشعب ناميبيا.

وتعلم شعوب العالم جيداً "مبادرات" مشابهة اتخذتها بريتوريا في الماضي. ولقد رفض هذه المبادرات بشدة جميع اولئك الذين يؤيدون حلاً عادلاً لمشكلة ناميبيا. وفي هذه المرة أيضاً أدين بيان بيتر بوثا في كل مكان وخصوصاً في البلدان الافريقية والبلدان الأخرى الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

وما كانت جنوب افريقيا لتجسر على أن تتحدى الرأي العام العالمي بلا مواربة لولا اعتمادها على تأييد حُماتها الغربيين وخصوصاً حكومة الولايات المتحدة التي تتبع سياسة "المشاركة البنّاءة" في علاقاتها مع نظام بريتوريا. وفي إطار هذه السياسة تحاول الولايات المتحدة وجنوب افريقيا، أن يجعلا تنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار في ناميبيا، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، مشروطاً بانسحاب الدوليين الكوبيين من أنغولا. ولقد تم التأكيد مراراً في محافل دولية مختلفة على عدم شرعية هذا "الربط" وخلوّه من المبررات.

ومن المعروف أيضاً أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين يحاولون بكل وسيلة أن يمنعوا مجلس الأمن من أن يفرض ضد جنوب افريقيا جزاءات شاملة وإجبارية نص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. كما أن من المعروف أيضاً أنها مازالت تحتفظ وتوسّع علاقاتها مع النظام العنصري في ذلك البلد في ميادين مختلفة.

وتقوم واشنطن الآن وشركاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي بالاعراب بنفاق عن "عدم موافقتهم" على خطط بريتوريا الرامية إلى إنشاء "حكومة مؤقتة" في ناميبيا. ولكن ليس هناك ما يدل على استعدادهم لاتخاذ إجراءات فعّالة لمنع هذا التطور للأحداث ولكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن ناميبيا بشكل عاجل. بل على العكس من ذلك، يتضح من بيان ألقاه وزير خارجية الولايات المتحدة جورج شولتز في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ أن حكومة الولايات المتحدة تواصل ربط منح الاستقلال لناميبيا بانسحاب الدوليين الكوبيين من أنغولا، وأنها ترفض اتخاذ جزاءات ضد جنوب افريقيا.

ويدين الشعب في الاتحاد السوفياتي بشكل حازم الأفعال الجديدة التي تقوم بها السلطات العنصرية في جنوب افريقيا والرامية إلى تخريب التسوية الناميبية. ويؤيد الاتحاد السوفياتي، تضامناً منه مع القرارات التي اتخذت في هذا الصدد في اجتماع مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز حول مسألة ناميبيا المعقود في نيودلهي من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥، الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن لاتخاذ التدابير المناسبة في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك فرض جزاءات على النحو المنصوص عليه في الفصل السابع بغية كفالة قيام جنوب افريقيا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة المتعلقة بمنح استقلال حقيقي لناميبيا.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/279-S/17141.

الوثيقة S/17143

رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17095] التي أبلغت فيها تفاصيل عمليات الهجوم الكيميائية العراقية الثلاث على الجنود الايرانيين في يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى أن مجموع عدد الأشخاص الذين أصيبوا في عمليات الهجوم الكيميائية العراقية الثلاث قد ارتفع إلى ٢٠١.

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن توزع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17144

رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

لقد سلمت جمهورية ايران الاسلامية عدداً آخر قدره ٤٨ من أسرى الحرب العراقيين المشوهين إلى سلطات الهلال الأحمر التركية يوم ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ لكي يمكنهم العودة إلى وطنهم.

وهذه هي المرة الثانية التي تقوم فيها جمهورية ايران الاسلامية انفرادياً بإطلاق سراح عدد من أسرى الحرب العراقيين المشوهين، متابعة لاقتراحاتها العملية المقدمة إليكم فيما يتعلق بإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم، ومعيدة بذلك تأكيد إيمانها برفاه أسرى الحرب واهتمامها غير المشروط به.

ولقد جاءت أول لفتة على حسن النية من جانب جمهورية ايران الاسلامية يوم ٢ آذار/مارس ١٩٨٥ حين أعيد ٢٧ من أسرى الحرب العراقيين إلى العراق عن طريق نفس الجهة.

ومن ناحية أخرى، فإن النظام العراقي، رغم إعلاناته الزائفة، لم يتخذ البتة أي تدبير عملي لإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم. وغاية ما يفعله هو أنه يستغل حالة أسرى الحرب لأغراض دعائية غير أخلاقية. مثال ذلك أن السفير العراقي في أنقرة أعلن يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ أن ٢٢ من أسرى الحرب الايرانيين المشوهين سوف يطلق سراحهم. ومع ذلك لم يجر اتخاذ أي إجراء في هذا السبيل حتى الآن.

وكذلك فقد ادعت العراق، قبل ١١ آذار/مارس ١٩٨٥، أنها أطلقت سراح ٣٠ من أسرى الحرب الايرانيين، ولكن لجنة الصليب الأحمر الدولية أو أية منظمة أخرى لا تعلم أي شيء على الإطلاق عن مصير هؤلاء الأسرى الايرانيين الثلاثين.

ومن الطبيعي أن هذه الاعلانات والادعاءات العراقية الزائفة تبعث لدى أسرى الحرب وأسرهم آمالاً كبيرة يؤول بها الأمر إلى التحطم عندما لا ينفذ النظام العراقي هذه الاعلانات. وبالتالي تحولت هذه المناورات العراقية إلى أدوات قاسية لتعذيب أسرى الحرب وأسرهم نفسياً.

ونظراً لسوء سجل العراق في المسائل الانسانية، نبهت جمهورية ايران الاسلامية لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى ذلك رسمياً وأعربت عن عميق قلقها بشأن سلامة أسرى الحرب الايرانيين المدعى إطلاق سراحهم [انظر S/17137]، وإن كان ذلك بلا طائل للأسف.

ولذلك نرجو منكم أن تقنعوا النظام العراقي بأن يراعي القواعد والمبادىء الدولية المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ [١٦] المتعلقة بالإعادة إلى الوطن. ونحن على ثقة من أنكم ستبذلون كل جهد، مدفوعين بإحساسكم الشديد بالالتزام الأدبي والقانوني، من أجل تسهيل إعادة أسرى الحرب إلى وطنهم في إطار اتفاقية جنيف الثالثة.

وسيكون من دواعي عظيم التقدير أن توزع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17145*

رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي تترأسه ايطاليا في الوقت الحاضر، أتشرف بأن أرسل إليكم طيه نص إعلان بشأن الجنوب الافريقي اعتمده وزراء خارجية الدول العشر في الاجتماع الوزاري السابع والخمسين بشأن التعاون السياسي الأوروبي، المعقود في لكسمبرغ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وأكون ممتناً شديد الامتنان لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان بشأن الجنوب الافريقي اعتمده وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥

١ - تعرب الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن قلقها الشديد إزاء التدهور العام في الحالة في جنوب افريقيا.

وتشجب حالة العنف الناشئة هناك.

وتعتبر الدول العشر أن الإجراءات التي أعلن عنها مؤخراً غير متكافئة مع حقيقة المشكلة أو نطاقها. ولا يمكن أن يكفل التطور السلمي للمجتمع في جنوب افريقيا سوى إلغاء الممارسات التمييزية ونظام الفصل العنصري، إلى جانب الاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية للسكان السود.

٢ - وفيما يتصل بناميبيا تؤكد الدول العشر من جديد التزامها بتأييد تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بدون شروط مسبقة.

وهي تشجب التأخر في تنفيذ خطة الأمم المتحدة، التي مازالت في نظرها الأساس المقبول الوحيد للتوصل إلى تسوية نهائية لمسألة ناميبيا.

وتعتبر إعلان بريتوريا الأخير بصدد إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا باطلاً ولاغياً.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/280-S/17145.

الوثيقة S/17146*

رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

أود أن أوجه عنايتكم إلى عدد من التقارير وردت مؤخراً عن حوادث خطيرة وقعت في الأراضي المحتلة، في الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبين هذه التقارير نمطاً مستمراً من القمع على يد السلطات الاسرائيلية، يبدو أنه يقمع كل أشكال المعارضة التي يبديها الشعب الفلسطيني لاستمرار الاحتلال الشرعي لأرضه.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/281-S/17146.

فقد جاء في صحيفة الفجر الأسبوعية، بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أن مظاهرات وإضرابات قام بها الفلسطينيون احتفالاً بيوم الأرض في ٣٠ آذار/مارس قد قوبلت بمئات الاعتقالات، وفتح المتاجر عنوة، ورقابة مشددة على الصحف العربية، وإغلاق المدارس، وإطلاق النار على المتظاهرين في عدة مواقع من الضفة الغربية وغزة.

وذكر أن مظاهرات احتجاجية أخرى، وقعت في الأسابيع التالية، قوبلت بمختلف أعمال القمع، بما في ذلك إطلاق النار، من قبل السلطات الاسرائيلية، مما أدى إلى قائمة متطاولة باستمرار بالاصابات، ولاسيما في صفوف الشباب والطلاب.

وذكرت الفجر في ٥ نيسان/أبريل أن المئات من أفراد شرطة الحدود الاسرائيليين اجتاحوا الكلية الابراهيمية في القدس الشرقية وقمعوا بالعنف مظاهرة قام بها الفلسطينيون تأييداً للسجناء السياسيين المضربين في سجن عسقلان. وذكر أن الشرطة، اعتقلت ١٣٢ شخصاً من الطلاب وغير الطلاب، وأن كثيرين منهم أصيبوا أثناء الغارة. وقد استدعى الأمر إدخال سبعة منهم إلى المستشفى.

ويستفاد مما نشرته صحيفة الفجر الأسبوعية في ٥ نيسان/أبريل أن شاباً من نابلس قد أصيب بجراح خطيرة وأن عشرات من الشبان الفلسطينيين اعتقلوا في ٣ نيسان/أبريل حين فرق الجيش الاسرائيلي مظاهرة في حي القصبة بنابلس. وذكر أن المتظاهرين، الذين كانوا يرفعون العلم الفلسطيني ويرددون الأناشيد الوطنية، قد قذفوا بالغاز المسيل للدموع وأطلق عليهم رصاص حي.

وذكر المصدر نفسه أن شرطة الحدود الاسرائيلية قد أطلقت النار على طلاب جامعة بيت لحم فجرحت أربعة منهم في ١ نيسان/أبريل، عقب الادعاء بوقوع حوادث رشق بالحجارة. ثم منعت الشرطة الوصول إلى حرم الجامعة واعتقلت عدداً من الطلاب وهددت بإغلاق الجامعة لمدة شهرين.

وبعد ذلك ذكرت صحيفة معاريف في ٢١ نيسان/أبريل أن وحدات من الجيش الاسرائيلي والحكم العسكري قد أغارت على جامعة بيت لحم وفتشتها لأمر يتعلق بمعرض كان من المقترح إقامته بمناسبة "يوم الطلبة الفلسطينيين". وعلى الرغم من عدم وجود أي مواد محظورة، أعلن الحرم الجامعي "منطقة عسكرية مغلقة".

وذكرت صحيفة هآرتس في ٢١ نيسان/أبريل أن الرصاص أطلق على صبي يبلغ الخامسة عشرة من العمر فأردى قتيلاً، وأن شاباً في الثامنة عشرة من العمر قد أصيب بجراح عندما فتحت دورية من دوريات شرطة الحدود النار على المتظاهرين في مخيم البريج للاجئين في قطاع غزة، الذين كانوا يحتجون على هدم بيت رجل متهم بأنه هاجم ضابط شرطة اسرائيلياً.

وفي حادث آخر ذكرت صحيفة الفجر الأسبوعية في ١٩ نيسان/أبريل أن اثنى عشر شخصاً من سكان مخيم الدهيشة للاجئين، بمن فيهم الصحفي المرموق فراج حمدي، قد اوقفوا رهن المحاكمة لأمر يتصل بمظاهرات وقعت في المخيم في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، وهم محتجزون في معتقل طولكرم، الخاضع لسيطرة الجيش الاسرائيلي مباشرة.

وكما حدث في مناسبات سابقة، أود أن أكرر الاعراب عن أشد دواعي قلق اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف إزاء هذه التطورات. فلا شك في أنه مادام الشعب الفلسطيني ممنوعاً من ممارسة حقوقه في تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة، ومادامت أرضه محتلة بصورة غير مشروعة، فسيظل التوتر والعنف سائدين في المنطقة، مما يعرض السلم والأمن الدوليين لخطر متزايد ومازالت اللجنة مقتنعة بأن في الامكان إيجاد حل سياسي سلمي تحت راية الأمم المتحدة، ومازالت تدعو جميع من يعنيهم الأمر إلى التعاون سعياً إلى إيجاد هذا الحل.

وأود، في الختام، أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوسكار اوراماس اوليفا
الرئيس بالنيابة للجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الوثيقة S/17149 *

رسالة مؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17136]، يشرفني أن أبلغكم بالانتهاكات التالية للمجال الجوي والأراضي الباكستانية من الجانب الأفغاني أيام ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥:

في ٢٥ نيسان/أبريل اخترقت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان لمسافة ثلاثة كيلومترات فوق منطقة أراندو التابعة لتشتيرال، وألقت قنبلتين داخل أراضي باكستان على مسافة حوالي كيلومترين جنوب أراندو.

في ٢٦ نيسان/أبريل اخترقت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي الباكستاني لمسافة ثلاثة كيلومترات فوق منطقة أراندو التابعة لتشتيرال وأطلقت ٢٠ صاروخاً داخل الأراضي الباكستانية حوالي كيلومترين جنوب غربي أراندو. وألقت الطائرات أيضاً قنبلة وأطلقت بضعة صواريخ في منطقة رامرام الواقعة على مسافة ٦ كيلومترات جنوب شرقي أراندو وأدى ذلك إلى قتل شخص وإصابة شخص آخر بجراح خطيرة.

في ٢٩ نيسان/أبريل توغلت أربع طائرات أفغانية إلى مسافة كيلومترين داخل المجال الجوي الباكستاني فوق منطقة أراندو التابعة لتشتيرال وأطلقت ٢٠ صاروخاً على مسافة كيلومتر شمال شرقي أراندو و ١٠ صواريخ على مسافة ١٫٥ من الكيلومترات جنوب شرقي أراندو.

وأرجو منكم التكرم بأن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17149-A/40/282.

الوثيقة S/17150 *

رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق مع هذا رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥، موجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية قبرص، السيد جورج اياكوفو، بشأن التطورات الجارية في قبرص.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية قبرص

أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى استمرار الخطوات غير المشروعة في الأراضي المحتلة من جمهورية قبرص، وخاصة قرار الجانب التركي إجراء "استفتاء" على "دستور" للكيان غير المشروع الذي يطلق على نفسه اسم "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية".

إن هذه السلسلة من الخطوات غير المشروعة الجديدة، التي تمتد ما بين ما يزعم من إقرار "الدستور" المذكور أعلاه إلى ما يزعم من إجراء "استفتاء"، وبعد ذلك إجراء "انتخابات برلمانية" و "انتخابات للرئاسة"، الأمر الذي تحتج عليه حكومة جمهورية قبرص احتجاجاً صريحاً وترفضه رفضاً باتاً، من المؤكد أنها خطوات لا يمكن أن تساهم بأي شكل في مهمة المساعي الحميدة التي أوكلها إليكم مجلس الأمن ومن الواضح أنها تعمل على

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17150-A/39/893.

تقويضها. وتذكرون أن تلك الخطوات غير المشروعة المزمعة كانت موضوعاً لرسالتي إليكم المؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ (المرفق الأول) وللرسالتين الموجهتين من الممثل الدائم لجمهورية قبرص لدى الأمم المتحدة، المؤرختين في ٤ و١٦ آذار/مارس ١٩٨٥، ونصاهما مرفقان مع هذا تيسيراً للرجوع إليهما (المرفقان الثاني والثالث).

إن هذا الاستفتاء"، ومما يثير السخرية أن يجرى في منطقة طرد منها في الآونة الأخيرة حداً نحو ٨٢ في المائة من السكان الأصليين على يد القوات المسلحة لتركيا ويستمر فيها منح "المواطنة" لمستوطنين من تركيا، هو أمر يتعارض، في جملة أمور، مع ما يلي:

(أ) قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن قبرص، ولاسيما قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٤٠ (١٩٨٤)؛

(ب) مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛

(ج) الاتفاقات رفيعة المستوى المعقودة في شباط/فبراير ١٩٧٧ [S/12323، الفقرة ٥] وأيار/مايو ١٩٧٩ [S/13369، الفقرة ٥١] التي أعيد تأكيدها مؤخراً؛

(د) الأحكام المتفق عليها في أثناء المحادثات بين الجانبين، والتي تستبعد الاستقلال الانفصالي، التي أعيد تأكيدها مؤخراً؛

(هـ) الاتفاق الضمني، منذ بدأت مبادرتكم الحالية في آب/أغسطس ١٩٨٤، الذي يفيد بأنه ينبغي عدم اتخاذ إجراءات من شأنها أن تضر بجهودكم الحالية داخلياً ودولياً؛

(و) نداءاتكم المتكررة الداعية إلى تجنب مثل هذه الإجراءات.

ولا يقتصر الأمر على أن الخطوات غير المشروعة المشار إليها أعلاه تتم عن تجاهل تركيا التام لمنظمة الأمم المتحدة بوجه عام وأجهزتها التنفيذية بوجه خاص (رغم الاشادة المتكررة من طرف اللسان بمساعيكم الحميدة)، وإنما هي تكشف بجلاء عن النوايا الحقيقية للذين يتخذون هذه الخطوات غير المشروعة، التي تتعارض كل التعارض مع جهودكم.

والآن وقد وصلت مهمتكم في المساعي الحميدة إلى مرحلة شديدة الحساسية والأهمية، وأبدى الجانب القبرصي اليوناني كل حسن نية وروح بنّاءة، يواصل الجانب التركي سلوك نهج شديد السلبية إزاء الحاجة إلى المصالحة. ولقد اتخذت الحكومة القبرصية ضمنياً، رغم الاستفزازات، مسلكاً يتمشى مع الالتزام "بتوقف اختياري"، على أمل أن يقتنع الجانب التركي بالمساعي السياسية من جانبكم، والمساعي السياسية من جانب بلدان عديدة، في سبيل وقف الخطوات غير المشروعة. ويبدو أن الجانب التركي أساء فهم حسن نوايانا ويواصل تعزيزه للأمر الواقع.

ونحن إذ نحتفظ بموقفنا بشأن الإجراء الذي يتخذ فيما يتعلق بالخطوات غير المشروعة المشار إليها أعلاه، فإنني أرجو منكم في الوقت ذاته، وأنتم الحامي لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، أن تتخذوا كل الخطوات المناسبة التي تمنع تنفيذ هذه القرارات التركية.

وإنني لعلى قناعة بأنكم ستعمدون إلى التصرف العاجل والفعال في هذه المرحلة الحساسة التي بلغتها الأحداث، من أجل تأمين امتثال الجانب التركي للالتزامات المضطلع بها تجاهكم في إطار مبادرتكم، واقناعه كذلك بالإقلاع عن تجاهله للالتزامات الناشئة من ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والواجبات التي تفرضها سيادة القانون على أعضاء المجتمع الدولي.

(توقيع) جورج أياكوفو
وزير خارجية قبرص

المرفق الأول

رسالة مؤرخة في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية قبرص

يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى المعلومات المثيرة للقلق، التي تأكدت للأسف، ومفادها أن الجانب التركي قد اتخذ قراراً غير شرعي بإجراء "انتخابات برلمانية" في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥، وكذلك بإجراء "انتخابات للرئاسة" في الفترة ما بين ١٥ حزيران/يونيه و ١٥ تموز/يوليه بصفة مبدئية.

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا الإجراء التركي الجديد، الذي يعد انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن بشأن قبرص ولاسيما القرار ٥٥٠ (١٩٨٤) يأتي في وقت حساس جداً، وذلك بعد مرور فترة وجيزة على انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى المشترك الأول بين الرئيس كيبرياتو والزعيم القبرصي التركي السيد دنكتاش.

ومن الجدير بالاهتمام أيضاً أن هذه التهديدات قد جاءت مباشرة بعد دعوتكم الطرفين إلى اجتماع ثان رفيع المستوى، وهي تمثل تجاهلاً تاماً لنداءاتكم الموجه إلى الطرفين بعدم اتخاذ أي قرار من شأنه أن يعكّر صفو الاجتماع المقبل.

وأود أيضاً أن أضيف، أنه بينما بذلت حكومة الجمهورية والجانب القبرصي اليوناني قصارى ما في وسعهما لتيسير مهمتكم الحساسة سواء أثناء الاجتماع المشترك أو بعده، واستجاباً على نحو إيجابي للدعوة التي وجهتموها لعقد الاجتماع الثاني، اتخذ الجانب التركي قراراً لا يسهل بأي حال من الأحوال من مهمتكم السامية التي عهد بها إليكم مجلس الأمن.

وإنني على ثقة من أنكم ستتخذون كل التدابير المناسبة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار التركي الذي يعدّ للأسف خطوة جديدة في سلسلة من الخطوات غير المشروعة.

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجّه عنايتكم إلى المعلومات المثيرة للقلق التي مفادها أن الجانب التركي قد اتخذ قراراً غير شرعي جديداً بإجراء "استفتاء" و "انتخابات للرئاسة" في شهر نيسان/أبريل المقبل في الجزء من الجمهورية الذي تحتله حالياً القوات المسلحة التركية.

وإن هذا الإجراء التركي الجديد ليس إجراء غير مشروع فحسب وإنما يمثل أيضاً انتهاكاً صارخاً لقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص، نصاً وروحاً، ولاسيما قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). كما يدل على استخفاف الجانب التركي بهذه القرارات.

وإن حكومتي، إذ تحتج بشدة على الإجراء المذكور أعلاه، لايسعها إلاّ أن تعرب عن قلقها إزاء هذا الموقف السلبي للجانب التركي، الذي بدا مرة أخرى في وقت من أحرج الأوقات التي تمر بها مشكلة قبرص.

ومن الجدير بالاهتمام أيضاً أن هذه التهديدات تجيء بعد أن أعلنتم مباشرة عن اعتزامكم توجيه الدعوة إلى الطرفين لعقد اجتماع جديد رفيع المستوى في نيسان/أبريل المقبل، ويمثل تجاهلاً كاملاً لندائكم المتكرر إلى الطرفين بعدم اتخاذ أي قرار من شأنه أن يعكر صفو الاجتماع المقبل.

ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الإجراء المذكور أعلاه الذي اتخذه الجانب التركي ينزع إلى أن يكون أكثر استفزازاً لأنه استهدف، بالرغم من التأكيدات السابقة، إجراء "انتخابات للرئاسة" بموجب "دستور" جديد "للجمهورية التركية لقبرص الشمالية".

وإن حكومتي على قناعة ثابتة بأنه ينبغي تفادي الأنشطة التي قد تعرض للخطر احتمالات إحراز تقدم نحو الحل، لاسيما في هذه المرحلة الحرجة.

وأود أن أضيف أيضاً، أنه في حين أن حكومة الجمهورية والجانب القبرصي اليوناني قد بذلا كل ما في وسعهما لتسهيل مهمتكم الحساسة سواء أثناء الاجتماع المشترك رفيع المستوى أو بعده، واستجاباً على نحو إيجابي لدعوتكم التي وجهتموها لعقد اجتماع ثان، فقد اتخذ الجانب التركي قرارات جديدة لا تسهل بأي حال من الأحوال من مهمتكم السامية التي عهد بها إليكم مجلس الأمن.

وبناءً على تعليمات من حكومتي، أرجو منكم، أن تتخذوا جميع التدابير المناسبة للحيلولة دون تنفيذ هذا القرار التركي الذي يعدّ خطوة جديدة في سلسلة من الخطوات غير المشروعة.

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص

بناءً على تعليمات من حكومتي، أجد من الواجب علي أن أرجع إلى المسائل المثارة في رسالتي المؤرخة في ٤ آذار/مارس ١٩٨٥، وأن أوجه انتباهكم إلى استمرار الاجراءات غير الشرعية من الجانب التركي، وأن أبلغكم على الخصوص بأن "دستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" قد تم إقراره بسرعة بالغة منذ بضعة أيام مضت وأن المزمع إجراء "استفتاء" في المستقبل القريب.

إن هذا "الدستور"، الذي جاء في حد ذاته نتيجة لإجراءات غير شرعية، يتضمن عدداً من الأحكام الغريبة على شعب قبرص، اقتربت من دساتير بلاد لاتزال الديمقراطية فيها وهمية، وذلك على نحو ما أكدته سلسلة من القرارات المتعاقبة لهيئات دولية خبيرة مختصة كلفت بمراقبة الامتثال لأدنى معايير مواثيق الحقوق المدنية والسياسية ذات الصلة.

ومن الأحكام المثيرة لبالغ القلق والسلبية إلى أقصى حد الحكم المتعلق باستمرار مرابطة القوات المحتلة لتركيا في قبرص.

ولو تذكرنا أن الجدول الزمني المتعلق بانسحاب القوات والعناصر الأجنبية قد تبين، في خلال محادثات الجوار والاجتماع المشترك رفيع المستوى، أنه مسألة من أهم المسائل التي يلزم حلها وأكثرها حساسية وأصعبها في نفس الوقت، فإن المحاولة التي تبذل لمنع حلها تصبح بالغة الوضوح وتشكل عقبات لا يمكن التغلب عليها تعترض مسعاكم من أجل التوصل إلى حل شامل للمشكلة.

وإذ نحتج مرة أخرى بأقوى العبارات الممكنة على جميع الإجراءات المذكورة أعلاه، بما في ذلك الحكم المتعلق بعدم انسحاب القوات التركية، فإننا ندعوكم إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإبطال هذه الخطوات غير المشروعة ووضع نهاية لها، فتمهدون بذلك الطريق لحل شامل وعادل ودائم للمشكلة القبرصية.

الوثيقة S/17152

رسالة مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

[٥ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على طلب السيد ر. ف. بوثا وزير خارجية جنوب افريقيا، أرفق طيّه نسخة من بيان أصدره في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥، رداً على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17151]. وسأغدو ممتناً لدى إبلاغي في الوقت المناسب بردكم على الطلب الوارد في الجملة الأخيرة من البيان.

وسأغدو ممتناً إذا أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥ عن وزير خارجية جمهورية افريقيا رداً على بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥

أصدر رئيس مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو بياناً [S/17151] بشأن رد جنوب افريقيا على مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة، المؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥.

وآراء حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد ترد في الكلمة المرفقة التي ألقاها الرئيس بوثا أمام برلمان جنوب افريقيا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ التذييل ٢ وفي المذكرة الملحقة، المرفقة طيه التذييل ١، التي قدمت إلى بعض البلدان الغربية في التاريخ ذاته. وقد أوضحت جنوب افريقيا أنه طالما كان من الممكن أن تبشر المفاوضات الدولية الراهنة بأي احتمال واقعي للتوصل إلى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا لن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية. إلاّ أنه لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، بما في ذلك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، أن يبقى إلى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا. وإذا بات واضحاً في خاتمة المطاف بعد استكشاف جميع السبل تماماً، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف، فمن الواضح أنه سيكون من المتعين على جميع الأطراف التي تتأثر تماماً بالمفاوضات الحالية أن تعيد النظر في أفضل السبل المؤدية إلى استقلال مقبول دولياً يتحقق في ظل الظروف السائدة.

ويتمثل موقف جنوب افريقيا في أن إدارتها ووجودها في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يتسمان بطابع الشرعية وأن لها الحق كل الحق في اتخاذ ما تراه مناسباً من الخطوات لحسن إدارة الإقليم ريثما يتحقق له استقلال معترف به دولياً. إلاّ أن جنوب افريقيا تحتفظ لنفسها بحق سحب إدارتها ووجودها من الإقليم من جانب واحد في أي وقت قد تود فيه أن تفعل ذلك.

وترى حكومة جنوب افريقيا أن بيان رئيس مجلس الأمن قائم على أساس غير سليم ولا تترتب عليه أية آثار. وعلى وجه التحديد، فإن الأمر كذلك لأنه ليس هناك ما يشير إلى كيفية تناقض كلمة رئيس الدولة الملقاة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ مع الالتزامات الدولية التي تتحملها جنوب افريقيا. وقد أصدرت تعليماتي إلى الممثل الدائم لجنوب افريقيا لكي يلتمس ايضاحاً من الأمين العام في هذا الصدد، وإني لمنتظر ردّ الأمين العام.

التذييل ١

مذكرة ملحقة

لقد درست حكومة جنوب افريقيا الشواغل التي أعربت عنها حكومة ــــــــــ في مذكرتها الملحقة المؤرخة في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وهي ترفض الموقف القائل بأنه ينبغي عليها ألاّ تنظر، مجرد النظر، في المقترحات التي قدمها إليها المؤتمر المتعدد الأحزاب في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥. وستنظر حكومة جنوب افريقيا، مثلما فعلت في الماضي، في أية مقترحات من أي حزب سياسي يعلن تأييده لحل سلمي لمشاكل الإقليم. وفضلاً عن ذلك، فإنها تتوقع من حكومة ــــــــــ أن تنظر بعين الانصاف والعدل إلى آراء جميع الأحزاب السياسية التي من هذا القبيل في افريقيا الجنوبية الغربية.

وعلاوة على ذلك، فإنه من قبيل التجرؤ أن يفترض مسبقاً نوع الرد الذي سترد به حكومة جنوب افريقيا على مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة. وقد قام رئيس الدولة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بإبلاغ قرار حكومة جنوب افريقيا في هذا الصدد إلى البرلمان. ومرفق لعلمكم نسخة من بيان رئيس الدولة. ويلاحظ ما يلي: "أنه مادام من الممكن أن تبشر المفاوضات الدولية الراهنة بأي احتمال واقعي للتوصل إلى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا لن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية".

كما يلاحظ أنه: "مادامت المفاوضات الجارية توفّر أية امكانية لتحقيق انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا، ستعتبر جنوب افريقيا أي مشروع دستور يصدر عن المجلس الدستوري أساساً للمناقشات المقبلة أو اقتراحا يمكن تقديمه إلى الجمعية التأسيسية المتوخاة في خطة التسوية الدولية".

وجنوب افريقيا لا تزال ملتزمة بتنفيذ خطة التسوية الدولية في إطار التفاهم الذي تم التوصل إليه مع الولايات المتحدة وفريق الاتصال الغربي، بشرط إمكان التوصل إلى اتفاق محدد بشأن المتطلبات الأساسية للانسحاب الكوبي.

إلاّ أنه، حسبما يوضح بيان رئيس الدولة:

" لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، بما في ذلك سوابو، أن يبقى إلى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا. وإذا بات واضحاً في خاتمة المطاف، وبعد استكشاف جميع السبل تماماً، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف، فمن الواضح أنه سيتعين على جميع الأطراف التي تتأثر تماماً بالمفاوضات الحالية ان تعيد النظر في افضل السبل المؤدية إلى استقلال مقبول دولياً يتحقق في ظل الظروف السائدة".

إن حكومة جنوب افريقيا تدرك جيداً مسؤولياتها في افريقيا الجنوبية الغربية. وهي مسؤوليات مستمدة من موقفها القائل بأن وجودها وإدارتها في الإقليم شرعيان. فليس هناك أي قرار ملزم قانوناً صادر عن محكمة العدل الدولية، أو أي قرار متخذ من الأمم المتحدة وفقاً للميثاق، يفيد غير ذلك. ورغم هذا، فإن حكومة جنوب افريقيا تحتفظ بحقها المطلق في القيام من جانب واحد بإنهاء وجودها وإدارتها في الإقليم إذا ما رغبت في ذلك.

التذييل ٢

بيان وجّهه إلى البرلمان في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ السيد ب. و. بوثا رئيس دولة جنوب افريقيا

لعل أعضاء البرلمان قد أحاطوا علماً، فيما يختص بافريقيا الجنوبية الغربية، بالبيان الذي أصدره وزير الخارجية في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بشأن فض اشتباك قوات جنوب افريقيا الموجودة في المنطقة المعنية من جنوبي أنغولا. وقد اتخذت جنوب افريقيا هذا الإجراء رغم الأنشطة

الإرهابية المستمرة من قبل سوابو ولكن على أمل أن يعزز قرارها هذا احتمالات السلم في المنطقة وأن يؤدي على وجه التحديد إلى انسحاب الكوبيين من أنغولا. إلاّ أن هذا الإجراء لن يقلل في الواقع من قدرة قوات الأمن على حماية شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. وعلى النقيض من ذلك، فإنه يلقي على عاتق الحكومة الأنغولية، على وجه التحديد، العبء المتمثل في كفالة عدم تصعيد العنف عبر الحدود. والأمر متروك لها كي تحدّد المسار الذي ستأخذه الأحداث على امتداد الحدود. وتود جنوب افريقيا إجراء مناقشات وزارية مع الأنغوليين بشأن صون السلم والاستقرار في المنطقة وبشأن المسائل الأخرى ذات الأهمية الإقليمية. ويجب على الأنغوليين بالتالي أن يقرروا ما إذا كانوا راغبين في السير على طريق السلم والحوار أو في العودة إلى دورة العنف المتصاعد الذي اتسمت به الحالة قبل اتفاق لوزاكا.

وثمة جانب آخر قد يكون محل اهتمام الأعضاء، ألا وهو أن هيكل القيادة لبعض وحدات الشرطة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا سينقل في القريب العاجل من أيدي شرطة جنوب افريقيا إلى يد الحاكم العام لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. وعندما يحدث ذلك، ستمارس قوة شرطة افريقيا الجنوبية الغربية جميع اختصاصات الشرطة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. وهذا يتمشى مع رأي الحكومة القائل بأنه ينبغي حيثما أمكن نقل الاختصاصات الإدارية التي تمس الإقليم إلى أبناء افريقيا الجنوبية الغربية.

مؤتمر الأحزاب المتعددة

وأود الآن أن أتطرق إلى المقترحات التي قدمها إليّ مؤتمر الأحزاب المتعددة لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥.

يطلب المؤتمر إقامة حكومة مؤقتة، سوف تشجع على المصالحة الوطنية والرفاه الوطني وتحقيق استقلال مقبول وطنياً ومعترف به دولياً. وتتضمن المقترحات إقامة مجلس دستوري يكون مسؤولاً عن المسائل الدستورية، لاسيما وضع مشروع دستور يقدم في خاتمة المطاف إلى جمهور الناخبين لإقراره.

وعند النظر في مقترحات المؤتمر، أولت حكومة جنوب افريقيا اعتباراً للفترة الطويلة التي انقضت منذ قبول جنوب افريقيا، في نيسان/أبريل ١٩٧٨، للاقتراح الغربي المتعلق باستقلال افريقيا الجنوبية الغربية. ووفقاً لشروط ذلك الاقتراح، كان من المقرر أن يصبح الإقليم مستقلاً بحلول نهاية عام ١٩٧٨. بيد أن الاستقلال تأخر مرات عديدة بسبب انحراف الأمم المتحدة وسوابو عن الاقتراح الأصلي المقدم من فريق الاتصال، وبسبب تحيّز الأمم المتحدة لصالح سوابو، وبسبب التهديد المستمر الذي يمثله وجود القوات الكوبية في أنغولا.

وفي الوقت ذاته، اضطر شعب افريقيا الجنوبية الغربية إلى الانتظار لفترة سبع سنوات ومازال غير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، أجريت آخر انتخابات قطرية النطاق، وأدت إلى انتصار ساحق لتحالف تيرنهال الديمقراطي، بشكله الذي كان مكوّناً به في ذلك الحين. وفي أعقاب ذلك، عهد بالمسؤوليات الرئيسية عن الإدارة الداخلية للإقليم إلى جمعية وطنية ومجلس وزراء. ولم يعترف المجتمع الدولي بهذا الهيكل الحكومي.

ومع هذا، انتهت فعلاً الولاية الأصلية للجمعية الوطنية بحلول نهاية عام ١٩٨٢، وتم تمديدها بموجب مرسوم. وبعد مضي أربع سنوات حدثت خلالها حالات خروج على الحزب الحاكم وتصاعد خلالها الانشقاق فيما بين الزعماء، استقال رئيس مجلس الوزراء في كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. وبناءً عليه حُل مجلس الوزراء في ١٩ كانون الثاني/يناير، كما حُلّت الجمعية الوطنية. وعادت إلى الحاكم العام جميع السلطات التي كانت تمارسها الجمعية هي والمجلس في السابق. وشُدّد في ذلك الحين على أن ذلك الترتيب هو محض ترتيب مؤقت.

وبغية كفالة استمرار المؤسسات الداخلية في افريقيا الجنوبية الغربية، أعلنت في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ أن حكومة جنوب افريقيا ستقرر، في ضوء الحالة السائدة في نهاية شباط/فبراير ١٩٨٣، ما إذا كانت ستجرى انتخابات عامة أخرى في الإقليم، ونوع الأساس الذي ستجرى هذه الانتخابات وفقاً له في حالة إجرائها.

وفي نهاية شباط/فبراير ١٩٨٣، تقرر عدم الشروع في إجراء الانتخابات. وبدلاً من ذلك أجرى الحاكم العام مشاورات مع أحزاب افريقيا الجنوبية الغربية، وفي نيسان/أبريل ١٩٨٣ اقترح إنشاء مجلس دولة يقدم له المشورة بشأن المسائل السياسية. بيد أن أحزاب الإقليم فضّلت أن تنظم محفلاً خاصاً بمناقشاتها واتخذ ذلك المحفل شكل مؤتمر الأحزاب المتعددة.

وفي أثناء خطابي الذي أدليت به أمام البرلمان في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، قلت إن الأمر متروك لزعماء افريقيا الجنوبية الغربية كي يقرروا ما سيفعلونه وإن عليهم أن يقرروا ذلك على وجه الاستعجال. واستجاب مؤتمر الأحزاب المتعددة لهذا النداء استجابة بنّاءة.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، أصدر المؤتمر إعلاناً بالمبادىء الأساسية. وفي ١٨ نيسان/أبريل، توصل المؤتمر إلى اتفاق بشأن ميثاق للحقوق والأهداف الأساسية. وقرر المؤتمر، في جملة أمور، أن شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا يرغب في نيل الاستقلال متحرراً من أي سيطرة وفرض خارجيين. ووافق المؤتمر كذلك على ضرورة ضمان الحقوق الأساسية لجميع سكان افريقيا الجنوبية الغربية.

ولم يحدث على الاطلاق أن ادّعى المؤتمر أنه الممثل الوحيد لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. وبرهن المؤتمر على استعداده لمناقشة مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا مع الأحزاب السياسية الأخرى، بما فيها سوابو. وفي الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤، عقد المؤتمر مناقشات مع سوابو في لوزاكا برئاسة الرئيس كاوندا، والسيد و. أ. فان نيكيرك الحاكم العام. وفي هذا الاجتماع تمكنت الأحزاب من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عدد من النقاط الهامة. وكان الأمل يساور من استضافوا المؤتمر في أن توقع جميع الأطراف الحاضرة على بيان مشترك ذي طابع توفيقي. بيد أن زعيم سوابو اجتمع مع دبلوماسي أجنبي في لوزاكا قبل عقد الجلسة الختامية مباشرة، ومن الواضح أنه اقنعه بتغيير موقفه. وبدلاً من التوقيع على البيان، شنّت سوابو هجوماً لاذعاً على أعضاء معينين من أعضاء المؤتمر.

وفي بيانه الصادر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، وجّه مؤتمر الأحزاب المتعددة الدعوة مرة أخرى إلى سوابو وغيرها من الأحزاب في الإقليم للإنضمام إليه في مناقشات تتعلق بمستقبل افريقيا الجنوبية

الغربية/ناميبيا. وتجاهلت سوابو هذه الدعوة، وبناءً عليه قرر المؤتمر أن يمضي قدماً في المناقشات بمفرده. ويرجع عدم إدراج وجهات نظر سوابو ووجهات نظر غيرها من الأحزاب السياسية في افريقيا الجنوبية الغربية ضمن مقترحات المؤتمر إلى أمر واحد، هو القرار الذي اتخذته سوابو وتلك الأحزاب. وفي خاتمة المطاف، تقدم المؤتمر بمقترحاته إليّ في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥.

وكان من الأفضل أن يحصل المؤتمر على ولاية كاملة من شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا. وأود أن أوضح هنا اليوم أن مؤتمر الأحزاب المتعددة قد التزم بأن يقوم البلد ككل بوضع أية خطة دستورية مقبلة موضع الاختبار. ومع هذا، فإن إجراء انتخابات وطنية في هذا الوقت سيعقد الجهود المبذولة حالياً لتحقيق استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا مقبول دولياً. وليس هناك مجال للشك في أن المؤتمر قد بذل كل ما في وسعه لإشراك جميع الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا في مداولاته وأنه سيواصل القيام بذلك.

وعند دراسة مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة، وضعت حكومة جنوب افريقيا النقاط التالية في الاعتبار:

- كان من المعتزم أن يتولى الحاكم العام الحكم المباشر كترتيب مؤقت؛

- يجب على زعماء الإقليم أنفسهم أن يرسموا مستقبلهم الدستوري؛

- يجب أن يقبل زعماء الإقليم تحمل المزيد من المسؤولية عن إدارة افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا؛

- لا يمكن لحكومة جنوب افريقيا أن تتشاور مع زعماء الإقليم في كل مناسبة على حدة، بل يلزمها التشاور معهم بشكل مؤسسي.

وبناءً عليه، فإن السلطات التشريعية والتنفيذية لافريقيا الجنوبية الغربية ستعيّن في وظائفها من جديد وسيعهد إليها بإعلان ميثاق للحقوق وإنشاء محكمة ومجلس دستوريين.

وفي الوقت ذاته، تود حكومة جنوب افريقيا أن تؤكد أنه ما دام من الممكن أن تبشّر المفاوضات الدولية الراهنة بأي احتمال واقعي للتوصل إلى انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا فلن تتصرف حكومة جنوب افريقيا بطريقة متناقضة مع خطة التسوية الدولية.

وبناءً على ذلك:

- ستحتفظ حكومة جنوب افريقيا بجميع ما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا من السلطات المخولة لها في هذه المرحلة، بما فيها العلاقات الخارجية والدفاع؛

- ستطلب جميع القوانين التشريعية توقيع الحاكم العام؛

- ستواصل جنوب افريقيا التفاوض مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن تحقيق استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالاعتراف الدولي. وستواصل التشاور مع زعماء افريقيا الجنوبية الغربية وتلقّي التوجيهات منهم، وستحاول إشراكهم في المناقشات التي تجرى مع المجتمع الدولي؛

- مادامت المفاوضات الجارية توفر أية إمكانية لتحقيق انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا، ستعتبر جنوب افريقيا أي مشروع دستوري يصدر عن المجلس الدستوري أساساً للمناقشات المقبلة أو اقتراحاً يمكن تقديمه إلى الجمعية التأسيسية المتوخاة في خطة التسوية الدولية.

وينبغي، بناءً على ذلك، النظر إلى الترتيب المقترح في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا بوصفه آلية مؤقتة للإدارة الداخلية للإقليم لحين التوصل إلى اتفاق بشأن استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالقبول الدولي.

إن الموافقة على زيادة التمثيل في إدارة افريقيا الجنوبية الغربية، كما حدث في عام ١٩٧٩، لا ينتهك الالتزامات الدولية لحكومة جنوب افريقيا. ومع هذا، وكما أبلغت البرلمان في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٨٤، لا يمكن لشعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، بما في ذلك سوابو، أن يبقى إلى أجل غير مسمى في انتظار تحطيم الجمود بشأن انسحاب الكوبيين من أنغولا. وإذا بات واضحاً في خاتمة المطاف، وبعد استكشاف جميع السبل تماماً، عدم وجود احتمال واقعي لبلوغ هذا الهدف، فمن الواضح أنه سيتعين على جميع الأطراف التي تتأثر تماماً بالمفاوضات الحالية أن تعيد النظر في أفضل السبل المؤدية إلى استقلال مقبول دولياً يتحقق في ظل الظروف السائدة.

وفي الوقت ذاته، ستواصل جنوب افريقيا العمل من أجل التوصل إلى استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يحظى بالقبول الدولي:

- ستواصل جنوب افريقيا البحث عن صيغة معقولة لتحقيق الانسحاب الحقيقي للكوبيين من أنغولا؛

- وستواصل السعي نحو تحقيق الاستقرار والسلم في المنطقة عن طريق تشجيع جميع الأطراف، بما فيها سوابو وأنغولا، على تسوية خلافاتها حول مائدة أحد المؤتمرات، لا عن طريق العنف؛

- وأثنت جنوب افريقيا، حسبما أعلن فعلاً، انسحاب قواتها من جنوب أنغولا، وسيتعين على حكومة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا كفالة عدم تصعيد سوابو للعنف الذي توجهه إلى شعب افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، وإلاّ فإنها ستواجه إمكانية عودة الحالة التي كانت سائدة قبل التوصل إلى اتفاق لوزاكا؛

- وستواصل جنوب افريقيا تشجيع الحوار بين جميع الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية، على أمل أن يتوصلوا إلى أساس لتوافق في الآراء أوسع نطاقاً بشأن مستقبل الإقليم. وإذا لم تتمكن الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا من التوصل إلى تسوية مؤقتة في هذه المرحلة، فإن احتمالات نجاح الاستقلال، كيفما يتحقق، ستكون محدودة. ويجب على الأطراف أن تفهم أن أية مجموعة واحدة لن تتمكن من أن تملي إرادتها بشأن مستقبل البلد؛

- وستظل جنوب افريقيا متمسكة بأن تعامل جميع الأطراف في افريقيا الجنوبية الغربية على قدم المساواة وبلا تحيّز. وإذا كانت الأمم المتحدة ترغب في القيام بدور لتحديد مستقبل افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، وجب عليها بالتالي أن تبين أنها ستتمكن من الاضطلاع باختصاصاتها دون تحيّز.

وبناءً على نقاط التفاهم هذه، نرى أن تنفيذ مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة يمكن أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق أهداف المصالحة الوطنية والرفاه الوطني، والتوصل في خاتمة المطاف، إلى استقلال يحظى بالقبول الوطني والاعتراف الدولي.

الوثيقة S/17153*

رسالة مؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أود أن أوجه انتباهكم إلى الإعلان المتعلق بلبنان الذي اعتمده وزراء خارجية الدول العشر في لكسمبرغ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وسأكون في غاية الامتنان لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الإعلان المتعلق بلبنان الذي اعتمده في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

لا تزال الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنظر بقلق إلى تدهور الحالة في لبنان، ولاسيما ما يترتب عليه من نتائج بالنسبة للسكان المدنيين في الجنوب، الذين لا يزالون يتعرضون لأعمال عنف لا مبرر لها. وتتطلع هذه الدول، على إثر قرار الحكومة الاسرائيلية بسحب قواتها، إلى أن يتم الانسحاب الكامل لتلك القوات من المنطقة في موعد مبكر وبشكل منظم وفقاً للقرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكذلك إلى انسحاب القوات الأخرى التي لا يستند وجودها هناك إلى طلب من الحكومة اللبنانية. وترى الدول العشر أنه من المهم التوصل إلى ترتيبات أمنية مناسبة بين الحكومة الاسرائيلية والحكومة اللبنانية.

وتناشد الدول العشر جميع الأطراف المعنية، داخل لبنان وخارجه، أن تتصرف على النحو الذي من شأنه أن يسهل عملية استعادة سيادة لبنان ووحدته وسلامته الإقليمية واستقلاله، وهي العملية التي أضيرت بصورة بالغة بسبب التدهور الذي طرأ مؤخراً على الحالة السياسية والأمنية. وتؤكد الدول العشر من جديد تأييدها لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتطلب الدول العشر إلى جميع الأطراف احترام الدور الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وتجنب وقوع أي حوادث، والتعاون التام مع القوة، وضمان سلامة أفرادها.

ويساورها بالغ القلق لما يتعرض له الشعب اللبناني من آلام ولعمليات الخطف التي يقع ضحيتها بعض الرعايا الأجانب.

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17153-A/40/286.

الوثيقة S/17155*

رسالة مؤرخة في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١١/٣٠ من صباح يوم ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥، حيث لفت مدير الإدارة السياسية الأولى نظره إلى ما يلي:

" إن السلطات الباكستانية ذات النزعة العسكرية قد زعمت مرة أخرى، استمراراً منها في اتهاماتها الكاذبة التي لا أساس لها، أن أربع طائرات أفغانية قد اخترقت المجال الجوي لأراندو في الساعة ١٠/٠٣ من صباح يوم ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥، وأسقطت قنبلتين على منطقة تقع على مسافة كيلومترين جنوب أراندو. وبالمثل، زعمت تلك السلطات أن طائرتين أفغانيتين قامتا في الساعة ١٠/١٥ من صباح يوم ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ باختراق المجال الجوي لأراندو وبعمق كيلومترين، وأطلقتا ٢٠ صاروخاً على منطقة تقع على مسافة كيلومترين جنوب شرقي أراندو. إلاّ أن ذلك لم يسفر عن حدوث أي أضرار.

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17155-A/40/287.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ترى، بعد تحرّ دقيق لهذه الاتهامات، أن المزاعم الباكستانية هي مزاعم مغرضة ولا أساس لها، ولا تمت للواقع بصلة. وبناءً على ذلك، فإن حكومة أفغانستان ترفض هذه الاتهامات رفضاً باتاً، وتطالب السلطات الباكستانية بوضع حد لهذه التلفيقات التي لا تؤدي إلاّ إلى زيادة حدة التوتر على الحدود".

كما أتشرف بأن أرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. ابراهيم تنغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17156

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أكتب إليكم راجياً عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن للنظر في الحالة البالغة الخطورة التي تمر بها الآن منطقة أمريكا الوسطى.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17157

مذكرة من الأمين العام

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

نظراً لأن رسالة رئيس منظمة الطاقة الذرية في جمهورية ايران الاسلامية الموجهة إلى السيد هانز بليكس المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قد عُمّمت بناءً على طلب الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن [S/17133، المرفق]، فإن رسالة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رداً على رئيس منظمة الطاقة الذرية في جمهورية ايران الاسلامية، المؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥، يجري تعميمها بنفس الطريقة.

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى رئيس منظمة الطاقة الذرية في جمهورية ايران الاسلامية

أفيدكم باستلام رسالتكم المؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17133، المرفق] المتعلقة بالهجوم المبلّغ عنه على منشآت المحطة النووية لتوليد الكهرباء في بوشهر.

وكما ورد في برقيتي الموجهة إليكم والمؤرخة في ٨ آذار/مارس، فإن التحقق من الأضرار والخسائر الناجمة عن الحرب والمبلّغ عنها فيما يتعلق بمحطة مازالت في طور الإنشاء، ولا تحتوي على أي مواد مشعة وليست مشمولة حتى الآن بضمانات ليس هو حسب القواعد المتبعة، بالمهمة التي يضطلع بها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أبلغت هذا الاستنتاج إلى المجلس التنفيذي للوكالة ولم يصدر أي تعليق أو اعتراض من أي عضو في المجلس.

وكما شرحت في رسالتي المؤرخة في ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٥ والموجهة إلى القائم بأعمال جمهورية ايران الاسلامية فإنه لو كانت المنشآت تحتوي على مواد مشعة فإن أي ضرر كان يمكن أن يدفع إلى تقديم مساعدة طارئة ومشورة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إذا ما طلب منها ذلك. وكان وجود مواد انشطارية سيجعل أيضاً المحطة مشمولة بالضمانات وكان هذا سيؤدي إلى أن تطلب الوكالة أن يتاح لها التفتيش على المواد النووية المشمولة بالضمانات بأسرع ما يمكن.

وقد أشرتم في رسالتكم إلى ترتيبات الضمانات المتعلقة بمحطة بوشهر. وإن عدم وجود ضميمة خاصة بالمنشأة فيما يتعلق بمحطة بوشهر في إطار اتفاق الضمانات بين ايران والوكالة *(INFCIRC/214)* ليس نتيجة لإهمال

أو إغفال من جانب الوكالة. وإني أتخذ الترتيب اللازم لأرسل إليكم عن طريق ممثلكم المقيم في فيينا مذكرة منفصلة بشأن هذا الموضوع.

وقد أشرتم أيضاً إلى القرار ٤٠٧ (د ـ ٢٧) للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخ في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣. وتقع مسؤولية تنفيذ الفقرتين ١ و ٢ من هذا القرار على عاتق الدول الأعضاء. وهما متعلقان بالحاجة إلى قواعد ملزمة تؤدي إلى حظر شن الهجمات المسلحة على المنشآت النووية المكرسة للأغراض السلمية. وسأقوم، كما طلب مني في الفقرة ٣ من منطوق القرار بإبلاغ المؤتمر العام بالتطورات في هذا المجال. وكما تعلمون فإني قد قمت بإبلاغ المجلس التنفيذي بكل المعلومات عن الهجمات التي أبلغتموني بها.

وفيما يتعلق بطلبكم بأن أتخذ خطوات لطرد العراق من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه يتعين عليّ أن أحيلكم إلى النظام الأساسي للوكالة الذي لا يتضمن أي حكم لطرد دولة عضو من الوكالة. وبينما تتعلق المادة التاسعة عشرة باء بوقف التمتع بامتيازات العضوية وحقوقها، فإنه من الواضح من هذه المادة أن هذا الوقف هو مسألة من اختصاص المؤتمر العام فقط ينظر فيها بناءً على توصية من المجلس التنفيذي. وبموجب المادة السابعة من النظام الأساسي، فإن المدير العام هو "الموظف الإداري الأول في الوكالة" و "يخضع لسلطة المجلس التنفيذي ورقابته".

وبناءً على طلبكم يجري تعميم رسالتكم المؤرخة في ١٧ آذار/مارس ١٩٨٥، مع كل الوثائق المؤيدة لها، على جميع الدول الأعضاء مع نسخة من هذا الرد عليكم.

الوثيقة S/17158*

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ٢/٠٠ من بعد ظهر يوم ٦ أيار/مايو ١٩٨٥، حيث لفت مدير الإدارة السياسية الأولى نظره إلى ما يلي:

"إن السلطات الباكستانية ذات النزعة العسكرية قد زعمت مرة أخرى استمراراً منها في اتهاماتها الكاذبة التي لا أساس لها، أن أربع طائرات أفغانية اخترقت المجال الجوي شمال شرقي وجنوب شرقي أراندو في ٢٣ و ٢٦ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

"إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ترى، بعد تحرّ دقيق لهذه الاتهامات، أن المزاعم الباكستانية هي مزاعم مغرضة لا أساس لها، ولا تمت للواقع بصله. وتوضح حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية أنه يتعين على السلطات الباكستانية ذات النزعة العسكرية أن تضع نهاية لهذه التلفيقات التي تتخذها ستاراً لتغطية اعتداءاتها على جمهورية أفغانستان الديمقراطية".

كما يشرفني أن أرجو منكم العمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/288-S/17158.

الوثيقة S/17159*

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص إعلان أصدرته وزارة خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في الجزائر العاصمة في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥، إثر القرار الذي اتخذه نظام جنوب افريقيا بإنشاء "حكومة انتقالية" في إقليم ناميبيا المحتل بشكل غير مشروع.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/290-S/17159.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حسين جودي
الممثل الدائم للجزائر
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الإعلان الذي أصدرته وزارة خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥

إن إعلان نظام بريتوريا اعتزامه إنشاء ما يسمى "بمؤسسات تابعة للدولة" في ناميبيا يوضح ما تنطوي عليه خطط ذلك النظام من إصرار على إحباط عملية إنهاء استعمار الإقليم الذي يحتله النظام احتلالاً غير مشروع.

وهذه المحاولة الجديدة من جانب نظام بريتوريا تشكل تجاهلاً للمطلب العالمي لاستقلال ناميبيا استقلالاً حقيقياً، وتضر بشكل خطير بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل التنفيذ غير المشروط لخطة الأمم المتحدة الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

وإن هذا الإجراء التعسفي من جانب نظام بريتوريا إذ يجيء في نفس الوقت الذي تخصص فيه حركة بلدان عدم الانحياز دورة وزارية استثنائية من دورات مكتب التنسيق التابع لها لمسألة ناميبيا، وفي الوقت الذي تحتفل فيه المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، الممثل الوحيد والشرعي للشعب الناميبي، بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشائها، فإنه يشكل تحدياً جديداً للمجتمع الدولي.

إن الجزائر تدين بشدة هذه المناورة الجديدة من جانب نظام بريتوريا، وتطلب إلى مجلس الأمن أن يعلن بطلانها.

وهي، إذ تؤكد تأييدها الذي لا يتزعزع للكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة سوابو، تحث المجتمع الدولي على رفض هذه المناورة واتخاذ جميع الخطوات المناسبة للإسراع بتحقيق استقلال حقيقي لناميبيا.

الوثيقة S/17160

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ادعى الرئيس صدام حسين، رئيس العراق، في كلمة ألقاها أمام مجموعة من الضيوف الأجانب، ما يلي: "إننا قد وجهنا ضرباتنا لفترة من الوقت ضد أهداف داخل ايران؛ بيد أننا أوقفنا هذه الضربات خلال العشرين يوماً الأخيرة تعبيراً عن احترامنا لوجودكم في بغداد. إن هدفنا ليس القتل، وإنما نريد إضعاف العدو وخلق مشاعر معادية للحرب بين السكان. أما وأنتم هنا الآن، فإننا لن نوجه أي ضربات، وبعد مغادرتكم سنمتنع عن توجيه الضربات لبضعة أيام احتراماً للمسلمين".

ويتضح من البيان السالف الذكر أن النظام العراقي يخطط لاستئناف هجماته الوحشية ضد السكان المدنيين في جمهورية ايران الاسلامية. وإن جمهورية ايران الاسلامية، إذ تنبه المجتمع الدولي إلى الجرائم العراقية في بدايتها، تكرر الإعراب عن التزامها باحترام جميع قواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بسير العمليات الحربية. على أننا نأمل ألا نضطر إلى اتخاذ تدابير انتقامية نتيجة لارتكاب النظام العراقي مزيداً من الانتهاكات لهذه القواعد حسبما هدد في البيان الرئاسي المذكور أعلاه. وإننا نطلب إلى المجتمع الدولي وإلى مجلس الأمن، على وجه الخصوص، بذل كل ما في وسعهما لمنع النظام العراقي من استئناف انتهاكاته الصارخة للقانون الدولي.

وسأكون ممتناً للغاية لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17161*

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي تقوم ايطاليا برئاسته حالياً، أتشرف بأن أرسل إليكم طيه نص إعلان بشأن النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق اعتمده وزراء خارجية الدول العشر في الاجتماع الوزاري السابع والخمسين المعني بالتعاون السياسي الأوروبي، المعقود في لكسمبرغ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وسأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان بشأن النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق اعتمده في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

تنظر الدول العشر بغاية القلق إلى تفاقم النزاع بين جمهورية ايران الاسلامية والعراق. فتصعيد الأنشطة العسكرية ضد الأهداف المدنية تطور خطير. وإن استمرار وقوع الخسائر في الأرواح بين السكان المدنيين، والضرر البالغ الذي يلحق باقتصاد كل من البلدين، والخطر الدائم باتساع نطاق العمليات الحربية يجعل حل النزاع عن طريق المفاوضات أكثر ضرورة وإلحاحاً من أي وقت مضى. والدول العشر إذ تشير إلى القرارات ذات الصلة التي اتخذها مجلس الأمن وإلى البيانات الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً والتي تؤيدها هذه الدول، تحث ايران والعراق على الموافقة على وقف النار فوراً والبدء في عملية تفاوض من أجل التوصل إلى حل سلمي يكون مشرفاً ومقبولاً لكلا الجانبين.

وفي نفس الوقت، تطلب الدول العشر مرة أخرى إلى ايران والعراق الامتثال للالتزامات التي تضمنها الاتفاق المبرم في حزيران/يونيه ١٩٨٤[انظر *S/16609* و *S/16610*]، تحت رعاية الأمين العام، والامتناع عن قصف الأهداف المدنية بالقنابل. وتوجه الدول العشر أنظار كلا البلدين إلى الشواغل الإنسانية الثقيلة التي يثيرها هذا الجانب وغيره من جوانب النزاع مثل معاملة أسرى الحرب. وتدين الدول العشر استعمال الأسلحة الكيميائية حيثما وأينما حدث. وتؤكد الدول العشر وجوب احترام اتفاقيات جنيف وغيرها من قواعد القانون الدولي احتراماً كاملاً غير مشروط.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/895-S/17161.

الوثيقة S/17162*

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

باسم الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الذي تقوم ايطاليا برئاسته حالياً، أتشرف بأن أرسل إليكم طيه نص إعلان بشأن النزاع العربي الاسرائيلي اعتمده وزراء خارجية الدول العشر في الاجتماع الوزاري السابع والخمسين المعني بالتعاون السياسي الأوروبي، المعقود في لكسمبرغ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

وسأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/291-S/17162.

المرفق

إعلان بشأن النزاع العربي الاسرائيلي اعتمده في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

لا يزال وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي يولون اهتماماً شديداً بالتطورات في الشرق الأوسط. ويرحب الوزراء بالتحركات الأخيرة نحو إحياء عملية المفاوضات بحثاً عن حل للنزاع العربي الاسرائيلي، ولاسيما الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني الذي تم التوصل إليه في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥ بمبادرة من الملك حسين، والذي يتضمن التزاماً بإجراء مفاوضات من أجل السلم وفقاً لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها قرارات مجلس الأمن. وترى الدول العشر أن هذا يمثل خطوة بنّاءة إلى الأمام. وترحب الدول العشر أيضاً بالأفكار التي قدمها رئيس مصر.

وترى الدول العشر أن هذه المبادرات الهامة تعبر عن رغبة في التحرك نحو حل سلمي. وهذا يستحق التشجيع والاستجابة بشكل إيجابي.

وتؤكد هذه الدول اقتناعها بأن تحقيق حل عادل ودائم يتطلب مشاركة جميع الأطراف المعنية وتأييدها الإيجابي. وترى الدول العشر أنه يجب ألا يدخر جهد للمحافظة على الحركة الحالية في عملية السلم وتعزيزها وتسهيل قيام حوار بين جميع أطراف النزاع.

وتعيد الدول العشر تأكيد استعدادها للإسهام في تسوية سلمية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط على أساس المبادىء التي ذكرتها مراراً في الماضي والتي مازالت تتمسك بها.

وتشير هذه الدول بصفة خاصة إلى حقوق جميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، في الوجود والأمن، وإلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بكل ما يتضمنه ذلك، وفيما يتعلق بارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بالمفاوضات، تشير الدول العشر إلى مواقفها المعروفة جيداً. وستعمل الدول العشر، بشكل جماعي وفردي، في اتصالاتها بجميع الأطراف المعنية على تشجيع التوفيق بين المواقف المختلفة.

الوثيقة S/17163 *

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أقدم طيّه نص بيان أصدره مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز في اجتماع طارىء عقد في نيويورك اليوم. وأكون ممتناً لو أمكن تعميم النص المرفق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ن. كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ عن مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز بشأن الحالة في أمريكا الوسطى

عقد مكتب التنسيق التابع لحركة بلدان عدم الانحياز اجتماعاً طارئاً في نيويورك في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥، استمع فيه إلى تقرير مقدّم من السيد خافيير تشامورو مورا، ممثل نيكاراغوا بشأن تدابير الضغط الاقتصادي التي اتخذتها مؤخراً حكومة الولايات المتحدة ضد حكومة وشعب نيكاراغوا، بما في ذلك فرض حظر تجاري كامل ووقف النقل الجوي والبحري بين البلدين.

وأشار المكتب إلى الطلب الموجّه من المؤتمر السابع لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز إلى مكتب التنسيق بأن يرصد عن كثب الأحداث التي تقع في منطقة أمريكا الوسطى دون الإقليمية، كما أشار إلى النداء الداعي إلى وقف جميع الأعمال العدائية الموجهة ضد نيكاراغوا [S/15675 المؤرخة في ٨ نيسان/أبريل ١٩٨٣، المرفق، الفقرة ١٣٨].

كما أشار المكتب إلى البيان الختامي للاجتماع الوزاري الاستثنائي الذي عقده المكتب التنسيقي في ماناغوا في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ [S/15628، المرفق]، والذي أدان فيه الوزراء استخدام الضغوط ضد نيكاراغوا وفرض الجزاءات الاقتصادية عليها، كما أشار إلى البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز والموجّه إلى الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو الاجتماع الذي عقد في نيويورك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، [S/16773، المرفق] والذي جدّد فيه الوزراء إدانتهم الشديدة لاستخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بلدان عدم الانحياز، انتهاكاً لحقوقها وقراراتها السيادية.

وفي هذا الصدد، أدان المكتب بشدة هذا الحظر وغيره من تدابير الضغط الاقتصادي المتخذة مؤخراً ضد نيكاراغوا. ويعتقد المكتب أنه يجب أن ينظر إلى أعمال القسر السياسي والاقتصادي الجديدة هذه، فضلاً عن العمليات العسكرية، في إطار خطة أكبر ترمي إلى زعزعة حكومة نيكاراغوا والإحاطة بها؛ كما يرى أنها تزيد من تهديد السلم والأمن في المنطقة.

كما يرى المكتب أن التدابير المذكورة تتعارض مع القواعد التي تحكم النظام القانوني والاقتصادي الدولي، وأنها تقوّض الجهود التي تبذلها

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/896-S/17163.

مجموعة كونتادورا سعياً إلى إيجاد حل سياسي عن طريق التفاوض للمشاكل الخطيرة التي تواجه منطقة أمريكا الوسطى. وفي هذا الإطار، أكد المكتب من جديد الحاجة إلى إيجاد حلول سياسية عن طريق التفاوض للمشاكل التي تواجهها المنطقة. وكرر المكتب تأييده التام للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا، وطلب إليها، نظراً لتدابير الضغط الاقتصادي المتخذة مؤخراً، أن تحلل الموقف وأن تعجّل بعملية المشاورات والمحادثات بغية الاسراع بالتوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، طلب المكتب أيضاً من حكومة الولايات المتحدة أن تستأنف عملية المحادثات الثنائية مع حكومة نيكاراغوا من أجل التوصل إلى اتفاقات محددة تقوم على الاحترام المتبادل وحق تقرير المصير.

وكرر المكتب تضامنه الراسخ مع نيكاراغوا، ودعا إلى وضع حد فوري لجميع التهديدات، والهجمات، والأعمال العدائية، وتدابير القسر الاقتصادي المتخذة ضد شعب وحكومة ذلك البلد.

الوثيقة S/17164*

رسالة مؤرخة في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بولندا

[الأصل: بالانكليزية والروسية]
[٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أبلغكم بأن قادة الأحزاب والدول الأطراف في معاهدة وارسو قد عقدوا اجتماع قمة في وارسو في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وتم الاتفاق على أن تقوم بولندا، بوصفها البلد المضيف، باتخاذ ترتيبات لتعميم البلاغ الصادر عن هذا الاجتماع بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

ولذلك فإنني أتشرف بأن أحيل إليكم، بناءً على تعليمات من حكومة جمهورية بولندا الشعبية ونيابة عن الدول الأطراف في معاهدة وارسو، البلاغ، وأرجو تعميمه بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يرجي م. نواك
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لبولندا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بلاغ صادر في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن اجتماع القمة الذي عقده قادة الأحزاب والدول الأطراف في معاهدة وارسو

في ٢٦ نيسان/أبريل عقد في وارسو اجتماع لقادة الأحزاب والدول الأطراف في معاهدة وارسو. وقد حضر هذا الاجتماع:

عن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية: ميخائيل غورباتشوف، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس الوفد؛ نيكولاي تيخونوف، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ورئيس مجلس الوزراء؛ أندريه غروميكو، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية؛ سيرغي سوكولوف، العضو المرشح للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ووزير الدفاع؛ قنسطنطين روساكوف، أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي؛

وعن جمهورية بلغاريا الشعبية: تودور جيفكوف، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة، رئيس الوفد؛ غريشا فيليبوف، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الوزراء؛ بيتور ملادينوف ـ عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ووزير الخارجية؛ دوبري دجوروف، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي البلغاري ووزير الدفاع الوطني؛ ديمتر ستانشيف، أمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري؛

وعن جمهورية بولندا الشعبية: فويتسخ ياروزلسكي، الأمين الأول للجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد ورئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد؛ هنريك يابلونسكي، رئيس مجلس الدولة؛ يوسف تشيريك، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد؛ زبيجينو ميسنر، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد ونائب رئيس مجلس الوزراء؛ ستيفان أولسوزسكي، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد ووزير الخارجية؛ فلوريان سيفيتسكي، العضو المرشح للمكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال البولندي المتحد ووزير الدفاع الوطني؛

وعن جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية: غوستاف هوساك، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ورئيس الوفد؛ لوبومير شتردغال، عضو هيئة رئاسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ورئيس الحكومة؛ فاسيل بيلياك، عضو هيئة الرئاسة، وأمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي؛ باغوسلاف خنيوبيك، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ووزير الخارجية؛ ميلان فاتسلافك، وزير الدفاع الوطني؛

وعن الجمهورية الديمقراطية الالمانية: اريك هونيكر، الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ورئيس مجلس الدولة، ورئيس الوفد؛ فيلي شتوف، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني ورئيس مجلس الوزراء؛ هيرمان اكسن، عضو

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/292-S/17164.

المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني: هاينز هوفمان، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ووزير الدفاع الوطني: إغون كرينتس، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني ونائب رئيس مجلس الدولة: جونتر ميتاغ، عضو المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الالماني ونائب رئيس مجلس الدولة: أوسكار فيشر، عضو اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي الألماني ووزير الخارجية:

وعن جمهورية رومانيا الاشتراكية: نيكولاي تشاوشيسكو، الأمين العام للحزب الشيوعي الروماني ورئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية، ورئيس الوفد: قنسطنطين دسكالسكو، عضو اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني ورئيس الوزراء: قنسطنطين أولتيانو، عضو اللجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني ووزير الدفاع الوطني: ايون ستويان، العضو المرشح للجنة السياسية التنفيذية وأمين اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني: استفان اندريه، العضو المرشح للجنة السياسية التنفيذية التابعة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الروماني ووزير الخارجية:

وعن جمهورية هنغاريا الشعبية: يانوش كادار، الأمين العام لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري، ورئيس الوفد: غيورغي لازار، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ورئيس مجلس الوزراء: ماتياش سيوروش، أمين اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري: بيتر فاركوني، عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ووزير الخارجية: استفان اولاه، عضو اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكي الهنغاري ووزير الدفاع الوطني.

نظر المشاركون في الاجتماع في مسألة تمديد فترة نفاذ معاهدة الصداقة والتعاون والتعاضد التي أبرمت في وارسو في ١٤ أيار/مايو ١٩٥٥، ووقعوا بروتوكولاً بشأن تمديد نفاذ المعاهدة لمدة عشرين سنة قادمة قابلة للتجديد لمدة عشر سنوات أخرى. كذلك تبادل المشاركون الآراء بشأن مشاكل السياسة الأوروبية والعالمية الراهنة.

وأكد الاجتماع الأهمية البالغة لمعاهدة وارسو التي ظلت طيلة الثلاثين عاماً الماضية تخدم بثبات قضية تطوير وتعزيز التعاون بكافة جوانبه بين الدول الأطراف وصيانة سيادتها وأمنها وحرمة حدودها، وقيامها بوضع سياساتها السلمية المنحى بطريقة مشتركة؛ والتي ظلت تلعب دوراً بارزاً في حفظ السلم وتوطيده في أوروبا والعالم أجمع.

وأعلنت الدول الممثلة في الاجتماع أنها تؤيد قيام تعاون دولي شامل ومتكافىء ومتبادل النفع. فهي لم تكن في يوم من الأيام من أنصار تقسيم أوروبا والعالم إلى كتل عسكرية متعارضة. وهي الآن أيضاً تؤيد حل تحالفها وحل كتلة شمال الأطلسي في نفس الوقت وكخطوة أولى حل المنظمتين العسكريتين التابعتين لها.

بيد أنه طالما ظلت كتلة منظمة حلف شمال الأطلسي العسكرية قائمة وطالما بقي هناك تهديد يتعرض له السلم في أوروبا والعالم، فإن الدول الاشتراكية ستعزز تحالفها الدفاعي مصعّدة في نفس الوقت الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق نزع السلاح والسلم وحل التكتلات العسكرية. إن ما توصلت إليه هذه الدول بالإجماع من قرار بتمديد مدة نفاذ المعاهدة قد أملته ضرورة ضمان الأمن المؤكد لدول التحالف وتعاونها الوثيق في المجال الدولي. ونظراً لشدة خطر الحرب فإن الدول الأطراف في معاهدة وارسو، ستواصل اتخاذ التدابير اللازمة بغية المحافظة على قدراتها الدفاعية الجماعية على المستوى المطلوب. وتؤكد الدول الأطراف في معاهدة وارسو أنها لا تسعى لتحقيق تفوق عسكري ولكنها لن تسمح بحدوث تفوق عسكري عليها. إنها تعمل من أجل ضمان توازن القوى على أدنى مستوى ممكن.

ولقد أكد المشاركون في هذا الاجتماع الذي انعقد قرب موعد الذكرى السنوية الأربعين لنهاية الحرب العالمية الثانية ـ التي هي أكثر الحروب في تاريخ البشرية دماراً وسفكاً للدماء ـ الأهمية الكبيرة لانتصار الشعوب المحبة للسلم على الفاشية. لقد كان ثمن النصر غالياً. فالشعب السوفياتي الذي أسهم بدور حاسم في هزيمة الفاشية، والكثير من شعوب البلدان الأخرى فقدوا عشرات الملايين من الشهداء. إن ذكرى الشهداء والواجب نحو الجيل الحالي والأجيال القادمة يتطلبان عدم نسيان دروس الحرب.

وفي الموقف الدولي الراهن يلزم الآن أكثر من أي وقت مضى توحيد جهود كل الشعوب والدول وكل القوى المحبة للسلم، بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية، من أجل وقف انزلاق العالم نحو كارثة نووية.

إن الأحزاب الشيوعية والعمالية والبرلمانات والحكومات في الدول الأطراف في المعاهدة ستواصل الكفاح من أجل أبعاد شبح الحرب النووية عن العالم، ووقف سباق التسلح ولاسيما التسلح النووي على الأرض والحيلولة دون نشوء سباق من هذا النوع في الفضاء الخارجي، والمضي نحو نزع السلاح واستئناف عملية الانفراج والتعاون في الميدان الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن البلدان الاشتراكية الممثلة في هذا الاجتماع مستعدة للدخول مع الدول الأخرى في حوار سلمي تسوده النية الحسنة والثقة، كما أنها مستعدة للشروع في اتخاذ إجراءات دولية مشتركة من أجل ضمان السلم والأمن العالميين.

وساد الاجتماع جو من الصداقة والتفاهم التام؛ كما تأكدت فيه وحدة آراء الأطراف المشاركة بشأن المسائل السياسية الرئيسية الأوروبية والعالمية.

وتم الاتفاق على عقد اجتماع اللجنة السياسية الاستشارية للدول الأطراف في معاهدة وارسو في صوفيا في خريف هذا العام كما كان محدداً من قبل.

الوثيقة S/17165*

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالة الموجهة إليكم من ممثل فييت نام والمؤرخة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17139]، التي يتهم فيها تايلند بالقيام بأنشطة عدائية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يشرفني أن أقدم إليكم طي هذا نص البيان المؤرخ في ٧ أيار/مايو، والصادر عن وزارة خارجية تايلند بشأن هذه المسألة.

ويشرفني أن أرجو تعميم نص هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلاند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية تايلند في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥

إن الزعم الصادر عن وزارة خارجية فييت نام فيما يتعلق بقيام قوات تايلند بفتح النيران على أراضي لاوس وانتهاكها، هو زعم لا أساس له على الإطلاق. وعلى عكس ما ورد في البيان الذي أصدرته فييت نام فإن القوات الفييتنامية هي التي انتهكت السلامة الإقليمية لتايلند انتهاكاً جسيماً أكثر من ٣٠ مرة خلال الفترة الواقعة بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ وآذار/مارس ١٩٨٥، مما تسبب في حدوث عدد كبير من الوفيات بين الجنود والأشخاص التايلنديين، وفي إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات داخل تايلند، مما وردت تفاصيله في العديد من مذكرات الاحتجاج الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من الحكومة التايلندية الملكية.

إن المشاكل التي تواجهها العلاقات القائمة بين تايلند ولاوس هي مشاكل ثنائية وتكمن العقبات التي تعترض سبيل تحسين العلاقات بين تايلند ولاوس في المواقف العدائية التي تتخذها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفي قيام فييت نام بإملاء السياسة الواجب اتباعها نحو تايلند على جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وقد اتخذت الحكومة التايلندية الملكية خطوات من جانب واحد نحو الإنهاء التام لحالات التوتر القائمة في ثلاث قرى متنازع عليها. وقد سلمت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية نفسها بأن تلك المناطق لا تحتلها أي قوات تايلندية. كما أن الأسباب والوقائع الثابتة التي عرضتها الحكومة التايلندية الملكية على المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة تلقى تأييداً واضحاً من جانب أغلبية أعضائه. وينعكس هذا بوضوح في التأييد الساحق لانتخاب تايلند في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتود الحكومة التايلندية الملكية أن تنتهز هذه الفرصة لتؤكد من جديد أنها تتبع سياسة التعايش السلمي مع البلدان الأخرى، وخاصة البلدان المجاورة لتايلند. ولم تضمر الحكومة التايلندية الملكية قط أي مخطط توسعي ضد أراضي البلدان المجاورة لها. كما أن تايلند لم تخضع قط لسيطرة أية دولة. وعلى العكس من ذلك، فإن السياسة التوسعية التي تتبعها فييت نام نحو لاوس وكمبوتشيا المجاورتين لها، فضلاً عن مخططها الكبير الرامي إلى ضم ١٧ إقليماً في شمال شرقي تايلند، إنما يكشفان عن رغبة القيادة الفييتنامية في أن تواصل على نحو وطيد سياستها التوسعية، مما يعمل على تقويض السلم وخلق التوترات في المنطقة. ومن الجدير بالملاحظة أن فييت نام وحدها، في الوقت الحاضر، هي التي لها قوات احتلال في كمبوتشيا، وأنها تستغل وجودها العسكري في لاوس للتأثير على حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وإملاء إرادتها عليها.

ويعلم جيداً كل من لديه ضمير حي أن ذلك المخطط الدعائي الفييتنامي ليس إلا افتراءً وقحاً يرمي إلى تشويه سمعة تايلند. وأهم من ذلك هو أن النية الحقيقية لفييت نام من وراء ذلك هي تحويل اهتمام المجتمع الدولي عن المشكلة الكمبوتشية، إذ أن قيام فييت نام بغزو واحتلال كمبوتشيا قد لقي إدانة شديدة على مر السنوات الست السابقة.

وتعتقد الحكومة التايلندية الملكية أن فييت نام ستوجه في المستقبل المزيد من الاتهامات الباطلة المماثلة ضد تايلند. إذ أن فييت نام والدول العميلة لها مصممة على بذل كل ما في وسعها لتشويه ما تتمتع به تايلند من سمعة حسنة، وللتقليل من أهمية المشكلة الكمبوتشية. وتشير الدلائل إلى أنه كلما زادت فييت نام من محاولاتها لإخضاع لاوس وكمبوتشيا، زاد تركيزها على توجيه الاتهامات الافترائية ضد تايلند.

أما الافتراء الموجه من فييت نام ضد تايلند فيمكن دحضه بأن قوات لاوس هي التي قد قامت بفتح النيران عبر حدود تايلند وبشن غارات عليها. ويمكن سرد الأحداث الرئيسية على النحو التالي:

١ - في الساعة ١٩/٤٠ من يوم ٢ آذار/مارس ١٩٨٥، قام عدد غير محدد من الجنود اللاويين بفتح النيران على أراضي تايلند في منطقة بان بوبيا الواقعة في مقاطعة بان كوك التابعة لإقليم اوتارادیت، مما أسفر عن إصابة جندي تايلندي.

٢ - في الساعة ٨/٣٠ من يوم ١٣ آذار/مارس، اشتبكت وحدة من وحدات دوريات الحدود التايلندية مع الجنود اللاويين الذين قاموا بغارة على الأراضي التايلندية في منطقة بان بوبيا. وقد قتل جندي تايلندي وجرح آخر.

٣ - في الساعة ١٧/٠٠ من يوم ٣ نيسان/أبريل، هاجم ما يقرب من ٢٥٠ من الجنود اللاويين قاعدة تابعة لإحدى الوحدات العسكرية

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/293-S/17165.

التايلندية داخل تايلند وذلك في منطقة بان هواي بانغ. وعزز الهجوم بإطلاق ١٨٠ قذيفة من مدافع هاون من طراز ك ـ ٨٢ ومن مدافع من عيار ١٠٣ مم، فضلاً عن إطلاق صواريخ، مما أسفر عن إصابة جندي تايلندي.

الوثيقة S/17166

مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، ويتشرف، بالإشارة إلى الحالة في أمريكا الوسطى، بأن يرفق نسخة من البيان الصادر عن الحكومة البرازيلية في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥.

ويرجو الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة تعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفق

بيان صادر عن الحكومة البرازيلية في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥

تتابع حكومة البرازيل ببالغ القلق تدهور الحالة في أمريكا الوسطى.

واتساقاً مع موقفها المتمثل في احترام مبادىء تقرير المصير وحل الخلافات سلمياً وعدم التدخل، تؤكد البرازيل من جديد تأييدها للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا لتحقيق السلم. وهي، من هذه الناحية، لا تؤيد فرض جزاءات من طرف واحد، الأمر الذي يتنافى مع مبادىء القانون الدولي، والذي أثبتت خبرة التاريخ الحديث في أمريكا اللاتينية كما في مناطق أخرى، أنه محبط للهدف منه. كما إنها لا تؤيد الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى إدخال الأزمة في أمريكا الوسطى في إطار المجابهة الايديولوجية العالمية.

وإن حكومة البرازيل إذ تعرب عن تخوفها من إمكانية حدوث تدهور في العلاقات بين البلدان الأمريكية، تجدد نداءها من أجل السلام وتحض بقوة الدول المعنية بالأزمة في أمريكا الوسطى على التماس تسوية لخلافاتها عن طريق التفاوض.

الوثيقة S/17167*

رسالة مؤرخة في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٢/٣٠ من بعد ظهر يوم ٨ أيار/مايو ١٩٨٥، حيث لفت مدير الإدارة السياسية الأولى نظره إلى ما يلي:

" إن السلطات الباكستانية ذات النزعة العسكرية قد زعمت مرة أخرى، استمراراً منها في اتهاماتها الكاذبة التي لا أساس لها، أن أربع طائرات قد اخترقت المجال الجوي لجنوب شرقي أراندو في يوم ٣ أيار/مايو ١٩٨٥، إلاّ أن ذلك لم يسفر عن حدوث أي أضرار.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية ترى، بعد تحرّ دقيق لهذه الاتهامات، أن المزاعم الباكستانية هي مزاعم مغرّضة ولا أساس لها، ولا تمت للواقع بصلة، وبناءً على ذلك، ترفض حكومة أفغانستان هذه الاتهامات رفضاً باتاً، وتطالب السلطات الباكستانية بوضع حد لهذه التلفيقات التي لا تؤدي إلاّ إلى زيادة حدة التوتر على الحدود".

كما أتشرف بأن أرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ابراهيم ننغراهاري
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/294-S/17167.

الوثيقة S/17168

مذكرة من الأمين العام

[الأصل: بالفرنسية]
[٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

الرسالة المرفقة، المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥، والمتعلقة بالحالة في لبنان، وجهها قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى الأمين العام.

رسالة مؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من قداسة البابا يوحنا بولس الثاني

يدفعني اهتمامي الخاص بلبنان وبالأنباء المثيرة للجزع التي تصل باستمرار من تلك الأرض الغارقة في الدماء أن أكتب إليكم مرة أخرى.

وبعد سنوات عديدة من المواجهات التي لم تخلّف سوى الدمار والتعصب والحداد، يبدو أن هناك ما يدعو إلى التخوّف من وقوع المزيد من الأحداث المفجعة.

ومما يضاعف كل يوم مما يكنه قلبي من حزن عميق الصدامات المميتة، والمآسي الإنسانية التي يعجز عنها الوصف، والنداءات الصادرة من كل مكان ومن كل الطوائف طلباً للعون.

ويبدو أن تحمل الشعب اللبناني، الذي امتحن امتحاناً قاسياً نتيجة لحالة الحرب تلك التي طال أمدها، قد بلغ مداه، ولا يمكن لأحد أن يقف موقف اللامبالاة إزاء هذا القدر العظيم من المعاناة والدمار. ولا يمكن للمرء أن يقف مكتوف الأيدي أمام المرأى المفزع لهذه الأسر وهي ترغم على ترك منازلها وممتلكاتها، بعدما تعرضت للملاحقة، وفرض عليها، فيما يبدو، كل ضروب الانتقام.

إن ما يحدث في الجزء الجنوبي من ذلك البلد ـ وأشير بوجه خاص إلى السكان المسيحيين والمخاطر التي تعرّض لها جميع من لجأوا إلى جزين ـ والقصف العشوائي لمدينة بيروت، والفوضى التي تعم تدريجياً جميع قطاعات الحياة الاجتماعية، إنما يدعو إلى الاعتقاد بأن هذه الحالة، إذا ما استمرت، يمكن أن تقضي على بقاء ذلك البلد.

وفي ذلك الصدد، لا يسع المرء إلا أن يشارك اللبنانيين أنفسهم ـ مسيحيين ومسلمين ـ مخاوفهم من أن تتسع الفجوة بين الطوائف المختلفة، ويشتد التطرف بمختلف أنواعه، وتنمحي الهوية الوطنية كلها في نهاية المطاف.

واقتناعاً مني بأنه ليس من المتعذر تجنب هذه النتيجة، ويقيناً مني بإرادة الشعب اللبناني على البقاء، وإذ أثق في تضامن الكثير من الرجال المخلصين، فإنني أواصل بذل كل جهد ممكن لمناشدة ضمير الأمم وقادتها، من أجل أن يعود لبنان إلى ما كان عليه. وبالنسبة لي، فإن هذا هو التزام ينبثق بوضوح من مهمتي كراعي كنيسة يعنى في المقام الأول بالكثير من أبنائه الذين يعانون من كرب شديد، ويشعر دائماً انهم مجهولون في طي النسيان. ومن واجبي أيضاً أن أكون مخلصاً للرب الذي أفاء على جميع البشر بنعمة السلم، ومشيئته في ذلك أن يساعد البشر على بلوغ الفهم الذي يمكن أن يستحدث جميع من يملكون بعض القوة على اتخاذ القرار ـ في لبنان وفي غيره على السواء ـ كي يقطعوا على أنفسهم التزاماً محدداً بدحض العداوة والخوف والعنف.

ويبدو أن الأمم المتحدة، نظراً لأهميتها ومسؤولياتها الدولية، تشكل على وجه الخصوص منبراً مناسباً لتوجيه نداء يقصد به، على نحو ما، أن يكون تعبيراً عن صوت جميع اللبنانيين الذين يساورهم اليأس: لا تتخلوا عن لبنان. ساعدوا شعبه على أن يرسي الأسس لحوار واضح يستهدف حقاً بناء البلد من جديد.

وإنني واثق، من أن الأمم المتحدة، على أعلى مستوياتها، سوف يتسع صدرها لندائي، وسوف تبذل كل ما في وسعها لتنسيق المبادرات المحددة والعاجلة التي تتطلبها هذه الأزمة المعقدة. وإنني كذلك على يقين من أن المنظمة لن تتردد في تعزيز ما تتخذه من إجراءات لإحلال السلم في المنطقة، وذلك من خلال الوجود الموسع للقوة التي أبقت عليها في لبنان منذ سنوات، والتي تضطلع بمهمة بالغة الأهمية.

وإنني إذ أشارك الأمين العام هذه الأفكار والأماني، يحدوني الأمل أن تسمع على نطاق واسع كي تكون حافزاً للنوايا الحسنة من جانب جميع هؤلاء، في المجتمع الدولي، الذين لا يزالون يؤمنون بالقيم التي يمثلها لبنان، والذين يريدون بصدق وضع حد لعذابه الذي طال أمده. وفضلاً عن ذلك، فسوف يقوي ذلك مرة أخرى من ثقة وعزم الكثير من اللبنانيين الذين يتوقون إلى أن يروا، داخل بلدهم وفي أنحاء الشرق الأوسط على السواء، حالة من التعايش الذي يقوم على التفاهم المتبادل بين الطوائف والشعوب في المنطقة.

(توقيع) البابا يوحنا بولس الثاني

الوثيقة S/17169

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أوروغواي

[الأصل: بالاسبانية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرّفني أن أحيل إليكم نص البيان الصحفي بشأن الحالة في أمريكا الوسطى الصادر عن الأمانة الإعلامية لرئاسة الجمهورية في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة، مشفوعة بالبيان المرفق، بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اومبرتو غوييين الفيس
الممثل الدائم بالنيابة
للبعثة الدائمة لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصحفي الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ عن الأمانة الإعلامية لرئاسة جمهورية اوروغواي

تابعت حكومة اوروغواي ومازالت تتابع بقلق بالغ تزايد حدة التوترات في أمريكا الوسطى، وهي على اتصال وثيق وتشاور مستمر، عن طريق وزارة خارجيتها، مع حكومات أمريكا اللاتينية، التي يساورها القلق، هي الأخرى، إزاء الأحداث الأخيرة.

وقد أكدت الحكومة، منذ بداية عهدها، تأييدها القوي للحلول القائمة على التفاوض السياسي وفي الإطار الذي حددته مجموعة كونتادورا. وهذا ينبثق عن المبادىء التي تؤيدها الحكومة الوطنية والرأي العام الوطني بصفة دائمة، ولاسيما ما يتعلق منها بسيادة القانون الدولي وعدم التدخل.

وتشير حكومة اوروغواي إلى الالتزامات التي اخذتها الدول على عاتقها في هذا الصدد، سواء في الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أو في غيرهما من المحافل الدولية، وتعلن تقيدها بهذه الالتزامات. وإن حكومة اوروغواي، إخلاصاً منها لهذه المبادىء، تعرب عن استيائها وأسفها للجزاءات الاقتصادية التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة مؤخراً ضد نيكاراغوا، تلك الجزاءات التي تفتّ في عضد جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا.

وتوجّه حكومة اوروغواي نداءً ملحاً قوياً من أجل استئناف الحوار الثنائي الذي بدأ في منساثيو ومن أجل التنفيذ السريع للاقتراحات التي تحث مجموعة كونتادورا على الأخذ بها.

الوثيقة S/17170*

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليمن الديمقراطية

[الأصل: بالعربية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل بطيه نص التصريح الذي أدلى به ناطق رسمي بوزارة الخارجية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية يوم ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ بشأن تطورات الوضع في منطقة أمريكا الوسطى.

وأرجو تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله الأشطل
الممثل الدائم لليمن الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الذي أدلى به في عدن في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥ ناطق رسمي بوزارة خارجية اليمن الديمقراطية

تتابع جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية باهتمام كبير تطورات الوضع في أمريكا الوسطى وترى أن الوضع في هذه المنطقة آخذ في الاتجاه نحو التأزم من جراء سياسة الولايات المتحدة الأمريكية القائمة على فرض شروط تتعارض ومصالح شعوب المنطقة وعدم احترام رغبة هذه الشعوب في العيش بسلام واختيار طريق تطورها المستقل. إن الحظر التجاري الشامل والذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا ما هو إلا محاولة تصعيد جديدة في سلسلة محاولات الإدارة الأمريكية للقضاء على الثورة النيكاراغوية وتعطيل جهود السلام التي تقوم بها مجموعة دول الكونتادورا.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/897-S/17170.

وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، إذ تدين بشدة هذا الإجراء، تناشد كل الدول المحبة للسلام استنكار هذا الإجراء الذي يتنافى وميثاق الأمم المتحدة ومبادىء حرية التجارة والتعاون بين الدول، كما تعبّر عن وقوفها إلى جانب نيكاراغوا في تصديها الحازم لتبعات هذا الإجراء.

الوثيقة S/17171

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل سورينام

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طيه نص مذكرة من حكومة جمهورية سورينام بشأن الموقف البالغ الخطورة الذي تواجهه منطقة أمريكا الوسطى في الوقت الحالي.

وسأكون ممتناً إذا عممت المذكرة المرفقة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هنري أ. م. غودة
الممثل الدائم لسورينام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة من حكومة جمهورية سورينام

إن حكومة سورينام تشعر بقلق شديد إزاء الموقف البالغ الخطورة الذي تواجهه منطقة أمريكا الوسطى في الوقت الحالي.

وإن حكومة سورينام تتابع تدهور الموقف في المنطقة وتندد على الدوام لا بأعمال التدخل بأنواعه في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فحسب بوصفها انتهاكات للقانون الدولي، بل ترفض أيضاً باستمرار القسر السياسي والاقتصادي، وبصفة خاصة ضد الدول الصغيرة.

وفي هذا الصدد أيدت حكومة سورينام دائماً بقوة جهود مجموعة كونتادورا الرامية إلى تحقيق التعاون والسلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة أمريكا الوسطى.

ولهذه الأسباب تشجب حكومة جمهورية سورينام الحظر التجاري الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا.

إن حكومة سورينام تشك بشدة في التبرير الذي استخدمته الولايات المتحدة، وهو أن نيكاراغوا قد أثارت حالة طوارىء في الولايات المتحدة، لكي تفرض حظراً لن يؤثر على نيكاراغوا فحسب، بل أيضاً على اقتصادات جيرانها.

وترى حكومة سورينام أن هذا العمل الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد قد قوض بشكل خطير عملية كونتادورا التي ترمي إلى إقرار السلم في منطقة أمريكا الوسطى.

ولذا فإن حكومة سورينام ترى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يناشد حكومة الولايات المتحدة أن تلغي هذه التدابير وتستأنف الحوار الذي بدأ في منشانيّو (المكسيك) مع حكومة نيكاراغوا، في أقرب تاريخ ممكن لكي يتسنى تسوية الخلافات بينها بالوسائل السلمية.

وتؤيد حكومة جمهورية سورينام البلاغ الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ عن مكتب التنسيق لحركة بلدان عدم الانحياز [*S/17163*، المرفق]، الذي قامت فيه، في جملة أمور، بإعادة تأكيد تضامنها الحازم مع نيكاراغوا ودعت إلى الوقف الفوري لجميع التهديدات والهجمات والأعمال العدائية والتدابير القسرية الموجهة ضد شعب وحكومة ذلك البلد.

الوثيقة S/17172

نيكاراغوا: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

إن مجلس الأمن،

وقد استمع إلى بيان الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة [**الجلسة ٢٥٧٧**]،

وقد استمع أيضاً إلى بيانات عدة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال سير المناقشة،

وإذ يشير إلى القرار ٥٣٠ (١٩٨٣) الذي يعيد تأكيد حق نيكاراغوا وسائر بلدان المنطقة في العيش في سلم وأمن بدون أي تدخل خارجي،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٠/٣٨ الذي يعيد تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير شكل

الحكم فيها واختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بدون أي تدخل أو قسر أو تقييد أجنبي،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٤/٣٩ الذي يشجع الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ويناشد بإلحاح جميع الدول المعنية داخل المنطقة وخارجها أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع المجموعة من خلال حوار صريح وبنّاء للتوصل إلى حلول للخلافات القائمة بينها،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) الذي تنادي الجمعية العامة في مرفقه بالمبدأ الذي يقضي بأنه لا يجوز لأية دولة استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير، أو تشجيع استخدامها لإكراه دولة أخرى على النزول عن ممارسة حقوقها السيادية وللحصول منها على أية مزايا،

وإذ يعيد تأكيد المبدأ الذي يقضي بأنه يجب على جميع الدول الأعضاء أن تفي بإخلاص بالالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء زيادة التوتر في منطقة أمريكا الوسطى، الذي تفاقم مؤخراً بسبب الحظر التجاري وغيره من تدابير القسر الاقتصادي التي اتخذت ضد حكومة نيكاراغوا، مما يعرض الاستقرار في المنطقة للخطر ويقوض الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض،

١ - يأسف للخطر التجاري وغيره من تدابير القسر الاقتصادي التي اتخذت مؤخراً ضد نيكاراغوا والتي تتنافى مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتشكل خطراً على الاستقرار في المنطقة ويطالب بالوقف الفوري لهذه التدابير؛

٢ - يطلب إلى جميع الدول المعنية أن تمتنع عن القيام بأي عمل أو محاولة ترمي إلى زعزعة استقرار الدول الأخرى أو مؤسساتها أو تقويض كيانها، بما في ذلك فرض الحظر التجاري أو القيود التجارية أو الحصار التجاري أو التدابير الأخرى التي تتعارض مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والتي تنتهك الالتزامات المرتبط بها بصورة متعددة أو ثنائية؛

٣ - يعيد تأكيد سيادة وحق نيكاراغوا وسائر الدول غير القابل للتصرف في أن تقرر بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي أن تنمي علاقاتها الدولية حسب ما تقتضيه مصالح شعوبها دون أي تدخل خارجي أو تخريب أو قسر مباشر أو غير مباشر أو تهديدات من أي نوع؛

٤ - يعيد مرة أخرى تأكيد تأييده الذي لا يتزعزع لمجموعة كونتادورا ويحثها على مضاعفة جهودها ويعرب أيضاً عن اقتناعه بأن جهود السلم تلك لن تنجح إلا بالتأييد السياسي الحقيقي من جانب جميع الدول المعنية؛

٥ - يطلب إلى جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أو تأييد أو تشجيع أية تدابير سياسية أو اقتصادية أو عسكرية من أي نوع ضد أية دولة من دول المنطقة مما قد يعرقل تحقيق أهداف السلم التي تسعى إليها مجموعة كونتادورا؛

٦ - يطلب إلى حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا استئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منسانيليو، المكسيك، من أجل التوصل إلى اتفاقات تؤدي إلى عودة العلاقات بينهما إلى طبيعتها وإلى الانفراج الإقليمي؛

٧ - يرجو من الأمين العام أن يبقي مجلس الأمن على علم بتطور الموقف وبتنفيذ هذا القرار؛

٨ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر.

الوثيقة S/17173*

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥، موجهة إليكم من شاه محمد دوست، وزير خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية، يبلغكم فيها بإنشاء لجنة وطنية أفغانية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة والاحتفال بالسنة الدولية للسلم.

ويشرفني كذلك أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/297-S/17173.

رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية أفغانستان

يشرفني أن أبلغكم أن مجلس رئاسة المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، عملاً بالمقرر ٤٢٥/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ والقرار ١٠/٣٩ المؤرخ في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وتمشياً مع البرامج القوي بمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة، ولاسيما دعم السلم والأمن الدوليين وحماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، قرر إنشاء لجنة وطنية أفغانية للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة والاحتفال بالسنة الدولية للسلم.

ويعتقد المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية أن الاحتفال على نطاق عالمي بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة وبالسنة الدولية للسلم سيكون عاملاً إيجابياً جداً في تعزيز وعي الرأي العام العالمي بالمخاطر البالغة التي تكمن في السياسة الامبريالية المتعلقة بتصعيد سباق التسلح، ولاسيما من جانبه النووي بالدرجة الأولى. وسيكون أيضاً بمثابة فرصة ثمينة لإعطاء قوة دافعة للجهود التي تبذلها الأمم والدول المحبة للسلم والعدل من أجل تخفيف التوتر الدولي، وتفادي خطر وقوع حرب نووية، وتعزيز التعاون الدولي.

وقد أعلن بابراك كارمال، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان، ورئيس المجلس الثوري لجمهورية أفغانستان الديمقراطية، في خطابه الرئيسي الذي وجهه إلى لويا جيرغا (الجمعية الوطنية الكبرى) في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أنه "بانتصار ثورة نيسان/أبريل، أعيدت صياغة السياسة الخارجية لبلدنا على أساس احترام لا يحيد لميثاق الأمم المتحدة وتقيد تام به. إن ثورة نيسان/أبريل هي جزء لا يتجزأ من العملية الثورية في العالم، ولكونها كذلك، فإنها في حاجة إلى ظروف دولية مواتية، أي إقامة سلم دائم في العالم، وفي المنطقة، كي تحقق أهدافها".

وهذا العام يحتفل شعبنا، مع الشعوب الأخرى في العالم، بالذكرى السنوية الأربعين للانتصار العظيم على الفاشية الهتلرية والنزعة العسكرية اليابانية، مما مهد الطريق لإنشاء منظمة الأمم المتحدة.

واللجنة الوطنية الأفغانية التي ستقوم بتنسيق أنشطتها مع الأمانة العامة للأمم المتحدة تنسيقاً وثيقاً، ومع مثيلاتها من الهيئات المخصصة الوطنية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سوف تتألف من ممثلي الحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان، والمجلس الثوري، وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، وجميع الوزارات واللجان الحكومية، والجبهة الوطنية لوطن الأجداد، وجميع المنظمات الجماهيرية والاجتماعية.

وسوضع خطة عمل شاملة في المستقبل القريب، سوف يوجه انتباه الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى مضمونها.

(توقيع) شاه محمد دوست
وزير خارجية أفغانستان

الوثيقة S/17174

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السلفادور

[الأصل: بالاسبانية]
[٩ أيار/مايو ١٩٨٥]

أكتب إليكم راجياً التكرم بتعميم هذه الرسالة التي تتضمن مقتطفات من "إعلان سان سلفادور" الصادر في تلك المدينة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥. وفيما يلي نص ذلك الإعلان:

"إن وزراء خارجية السلفادور وكوستاريكا وهندوراس ونائب وزير خارجية غواتيمالا، المجتمعين في مدينة سان سلفادور لتحليل الحالة السائدة في منطقة أمريكا الوسطى، ولكي يحددوا معاً الوسيلة السلمية المناسبة لحل الأزمة الراهنة، واستعراض نتائج مبادرة السلم التي قامت بها مجموعة كونتادورا،

"يرون مايلي:

"١ - أنه من الضروري لتوفير ضمان دائم لسلم وأمن المنطقة وتعزيز رفاه شعوب المنطقة وتنميتها، أن تراعى مبادىء وقواعد القانون الدولي مراعاة تامة.

"٢ - أن من بين المتطلبات الأساسية لإقرار السلم في أمريكا الوسطى القيام بتوقيع صكوك دولية متعددة الأطراف ترسي قواعد التعايش بين دول المنطقة على أساس أن بلدان أمريكا الوسطى لها السلطة السيادية في صياغة بدائل الحل، وذلك بالاستعانة بالمساعدة القيّمة المقدمة من مجموعة كونتادورا.

"٣ - أن النجاح في إقرار سلم مستقر في أمريكا الوسطى يجب أن ينطلق من توافر إرادة سياسية لدى

حكومات المنطقة لدعم الجهود الرامية إلى تحسين وتدعيم العمليات الأصيلة الديمقراطية والنيابية والقائمة على تعدد السلطات، والمشاركة في هذه الجهود مشاركة فعالة.

" ٤ - أن الحالة الاقتصادية المعقدة في المنطقة، والناشئة عن عوامل داخلية وخارجية، إنما تعمل على تفاقم الأزمة الاجتماعية والسياسية، وتمثل عائقاً في سبيل رفاه شعوب المنطقة، بحيث بات من الضروري اتخاذ خطوات تكفل إيجاد حل للمشاكل السالفة الذكر.

" وعليه،

" يعلنون ما يلي:

" ١ - توافر الإرادة السياسية لدى حكوماتهم لتسوية الخلافات القائمة بينها عن طريق استخدام الوسائل السلمية للتوصل إلى الحلول.

" ٢ - توافر التأييد المؤكد والراسخ من جانب حكوماتهم لجهود مجموعة كونتادورا، تأكيداً لأهمية المشاركة المباشرة من جانب بلدان أمريكا الوسطى في التفاوض بشأن أي اتفاق قد يتم اعتماده وفي صياغة هذا الاتفاق.

" ٣ - إن أمن بلدان أمريكا الوسطى وسلامتها يقتضيان، في الظروف الراهنة، استعادة التوازن العسكري بين دول المنطقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتوجّب على الجميع التخلي عن هدف تحقيق التفوق العسكري.

" ٤ - إن من الضروري اتخاذ تدابير محددة لوقف سباق التسلح، عن طريق تعيين حدود قصوى للنمو العسكري في المنطقة، وذلك قبل بدء نفاذ التعهدات الواردة في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى [*S/16775* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق]. وبالمثل، فمن الضروري وضع حد للنزعة التوسعية القائمة على التدخل التي تسعى، من خلال العنف والإخضاع، إلى زعزعة استقرار المؤسسات الديمقراطية في بلدان أمريكا الوسطى.

" ٥ - إن من الضروري، لذلك، الانتهاء من التفاوض بشأن الترتيبات المتعلقة بمسائل الأمن، وخاصة المسائل المتصلة بآليات التحقق والمراقبة الواردة في المشاريع المقدمة في إطار مبادرة مجموعة كونتادورا، بما في ذلك وثيقة تيغوسيغالبا الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [١٨]، والنظام الأساسي لآليات التحقق والمراقبة فيما يتعلق بالمسائل الأمنية [*S/17104*، المرفق].

" ٦ - إنهم يؤيدون جميع التدابير الرامية إلى تحقيق التطور الديمقراطي والقائم على تعدد السلطات في منطقة أمريكا الوسطى، باعتبار ذلك السبيل الأمثل لتحقيق السلم والعدالة الاجتماعية.

" ٧ - إنه من أجل إقرار السلم في أمريكا الوسطى، يتعين القيام، في جميع البلدان التي نشأت فيها انقسامات حادة في المجتمع، باتخاذ إجراءات في إطار النظام القانوني القائم بهدف تحقيق المصالحة الوطنية، بغرض ضمان مشاركة جميع القطاعات الاجتماعية مشاركة كاملة في إقامة وتطوير العمليات الديمقراطية الحقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، يرون أنه لابد من إعادة تأكيد وتعزيز التعهدات السياسية الواردة في وثيقة كونتادورا؛ كما أنه لابد من التسليم بالحاجة الماسة إلى تحسين آليات التحقق وقواعد التطبيق التي من شأنها أن تكفل المراعاة التامة والدقيقة لتلك التعهدات.

" ٨ - إن التقدم المحرز في عمليات التعاون الاقتصادي المقترحة، وخاصة الاتفاق المزمع ابرامه مع الاتحادات الأوروبية، والذي سيتوّج العملية التي بدأت في مؤتمر سان خوسيه المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [١٩]، هو أمر له أهميته الكبيرة.

" ٩ - إن من الضروري تأييد أي إجراء من شأنه تعزيز التنمية الديمقراطية والقائمة على تعدد السلطات في أمريكا الوسطى؛ كما أن من الضروري تقييم الأحداث الأخيرة التي كان لها أثر مباشر على الأزمة الإقليمية تقييماً موضوعياً".

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريسيو روساليس
الممثل الدائم للسلفادور
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17175

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل فنزويلا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص البيان الصادر في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ عن حكومة فنزويلا بشأن التطورات الأخيرة في أمريكا الوسطى.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم هذه الرسالة، مشفوعة بالبيان المرفق، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه فرانسيسكو سوكريه فيغاريا
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الذي أصدرته الحكومة الوطنية لفنزويلا في كاراكاس في ٦ أيار/مايو ١٩٨٥

تتابع حكومة فنزويلا ببالغ القلق سير تطورات الأزمة التي تشهدها أمريكا الوسطى والتي تشهدها العلاقات بين البلدان التي تمسها هذه الأزمة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وتدرك حكومة فنزويلا خطورة ما تتحمله من مسؤولية، بوصفها عضواً في مجموعة كونتادورا، فيما يتعلق بالسعي إلى تحقيق الاستقرار والسلم والتعاون بين بلدان منطقة أمريكا الوسطى؛ كما أنها قد كررت الاعراب، في مناسبات شتى، عن موقفها إزاء مظاهر الحرمان وأعمال العنف التي تعاني منها شعوب المنطقة، التي قلما ذاقت طعم السلم والحرية في تاريخها الطويل.

وإن التطورات الأخيرة تزيد من قلق حكومة فنزويلا، الذي نعرب عنه اليوم بصراحة، لا لإضافة خلاف جديد إلى الموقف المتأزم الذي تشهده أمريكا الوسطى، وإنما للإسهام، في حدود إمكانياتنا، في إيجاد حلول سلمية وحماية المبادىء القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول في النظام الأمريكي وفي النظام العالمي.

وعلى هذا النحو فإننا ننظر بعين القلق إلى قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بفرض حظر تجاري ضد نيكاراغوا. فهذا الإجراء يؤثر تأثيراً شاملاً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد، ولاسيما بالنسبة لقطاعات الاقتصاد الخاص التي نرى أنها ضرورية لإقامة نظام الاقتصاد المختلط وتحقيق التعدد الايديولوجي، اللذين مافتئنا ننادي بهما بوصفهما شرطين أساسيين لنجاح مبادرتنا الودية في أمريكا الوسطى.

ومن نفس المنطلق، نرى أن زيارة الرئيس أورتيغا للاتحاد السوفياتي تضيف عاملاً آخر إلى العداوات القائمة بالفعل؛ ولا يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيق التفاهم.

وحكومة فنزويلا على اقتناع بأن هذه القرارات تقوّض إمكانية التوصل إلى حلول سياسية عن طريق التفاوض. وبالتالي، ومع إيلاء المراعاة الواجبة للعلاقات بين الدول ذات السيادة، ترى حكومة فنزويلا أن من واجبها مناشدة كل من الولايات المتحدة ونيكاراغوا استئناف محادثاتهما بهدف التغلب على الخلافات القائمة بينهما، وتهيئة مناخ ملائم للمفاوضات.

وتكرر حكومة فنزويلا تأكيد قرارها بمواصلة مشاركتها، بنواياها الحسنة التي ثبتت بالفعل في مساعي السلم التي تقوم بها مجموعة كونتادورا، في السعي نحو إيجاد صيغ أمريكية لاتينية للسلم والتفاهم بمنأى عن النزاع القائم بين الشرق والغرب. وتقوم هذه الصيغ المعروفة بالفعل على تعزيز السلم، والحرية، والتعددية، والديمقراطية، والمصالحة الوطنية في نيكاراغوا وفي جميع بلدان منطقة أمريكا الوسطى.

إن حكومة فنزويلا تشارك عدداً كبيراً من الحكومات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية اقتناعها بضرورة المحافظة على النظام القانوني الدولي، وأيضاً بأهمية احترام هذا القانون من جانب الجميع. ولا ينبغي لأي بلد أن يحيد عن المبادىء المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أو في ميثاق منظمة البلدان الأمريكية، أو أن تحيد عن أحكام القرارات المنظمة للعلاقات بين الدول. وإن الامتثال لمبادىء النظام القانوني الدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، إنما تمثل جميعاً أسساً لا غنى عنها للتعايش السلمي بين الدول. وإننا نعارض كل أشكال التدخل والهيمنة ومظاهرهما. ففنزويلا، البلد الحر الديمقراطي، تؤمن بهذه المبادىء؛ وترى أن هدمها يمثل خطراً إقليمياً وعالمياً شديداً.

وختاماً فإن فنزويلا، بوصفها بلداً من بلدان مجموعة كونتادورا، تكرر تأكيد قرارها بمواصلة الجهود التي تبذلها مع سائر البلدان المشتركة مباشرة في مبادرة السلم هذه. وإن المبادىء المستقلة وغير المنحازة، التي تسترشد بها مجموعة كونتادورا، لا تزال سارية، كما أنه حتى لا تضيع هذه الجهود هباء، وحتى لا تلقى نتائجها الفشل، تعتقد حكومة فنزويلا اعتقاداً راسخاً أنه يجب على بلدان أمريكا الوسطى أن تؤكد لبلدان مجموعة كونتادورا مجدداً حسن نواياها وروح التعاون، التي لا غنى عنها.

الوثيقة S/17176*

رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17149*]، أتشرف بإبلاغكم بالانتهاكات التالية التي انتهك فيها المجال الجوي لباكستان وأراضيها من الجانب الأفغاني والتي وقعت في يومي ٣ و ٥ أيار/مايو ١٩٨٥:

في ٣ أيار/مايو، انتهكت أربع طائرات أفغانية المجال الجوي لباكستان في منطقة أراندو في تشيترال وأسقطت قنبلة واحدة و ٢٠ صاروخاً داخل الأراضي الباكستانية على مسافة نحو ٣ كيلومترات جنوب شرقي أراندو.

وفي ٥ أيار/مايو، قامت الطائرات الأفغانية بانتهاكين للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها في منطقة أراندو. ففي الساعة ١٠/٤٠، توغلت أربع طائرات أفغانية لمسافة ٣ كيلومترات فوق الأراضي الباكستانية وأطلقت بضعة صواريخ على مسافة كيلومترين جنوب شرقي أراندو. وفي الساعة ١٢/٤٥، قامت طائرتان أفغانيتان بانتهاك مماثل وأطلقت بضعة صواريخ في المنطقة نفسها.

أرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/300-S/17176.

الوثيقة S/17177

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١
أولاً - تشكيل القوة ووزعها	
ألف - التشكيل والقيادة	٢ - ٤
باء - وزع القوة	٥ - ٧
جيم - التناوب	٨
دال - الانضباط	٩
هاء - الإصابات	١٠
ثانياً - الإيواء والشؤون الإدارية	
ألف - الإيواء	١١
باء - الدعم الإداري	١٢
ثالثاً - أنشطة القوة	
ألف - الاختصاصات والمبادىء التوجيهية	١٣ - ١٤
باء - حرية التنقل	١٥
جيم - الحفاظ على وقف إطلاق النار	١٦
دال - الإشراف على اتفاق فض الاشتباك من حيث المناطق الفاصلة وتحديد القوات	١٧ - ١٩
هاء - الألغام	٢٠
واو - الأنشطة الانسانية	٢١
رابعاً - الجوانب المالية	٢٢
خامساً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٨ (١٩٧٣)	٢٣ - ٢٤
سادساً - ملاحظات	٢٥ - ٢٨

المرفق

خريطة "انتشار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في أيار/مايو ١٩٨٥ (انظر نهاية المجلد)

مقدمة

١ - يصف هذا التقرير أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الفترة من ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥. والغرض منه هو تزويد مجلس الأمن بعرض لما تقوم به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من أنشطة عملاً بالولاية التي عهد بها المجلس إليها في قراره ٣٥٠ (١٩٧٤) والتي مددتها القرارات ٣٦٣ (١٩٧٤) و ٣٦٩ (١٩٧٥) و ٣٨١ (١٩٧٥) و ٣٩٠ (١٩٧٦) و ٣٩٨ (١٩٧٦) و ٤٠٨ (١٩٧٧) و ٤٢٠ (١٩٧٧) و ٤٢٩ (١٩٧٨) و ٤٤١ (١٩٧٨) و ٤٤٩ (١٩٧٩) و ٤٥٦ (١٩٧٩) و ٤٧٠ (١٩٨٠) و ٤٨١ (١٩٨٠) و ٤٨٥ (١٩٨١) و ٤٩٣ (١٩٨١) و ٥٠٦ (١٩٨٢) و ٥٢٤ (١٩٨٢) و ٥٣١ (١٩٨٣) و ٥٤٣ (١٩٨٣) و ٥٥١ (١٩٨٤) و ٥٥٧ (١٩٨٤).

أولاً - تشكيل القوة ووزعها

ألف - التشكيل والقيادة

٢ - كان تشكيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ كما يلي:

بولندا	١٥٣
فنلندا	٤١١
كندا	٢٢٦
النمسا	٥٣٣
مراقبو الأمم المتحدة العسكريون (المعارون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين)	٨
المجموع	١ ٣٣١

٣ - وبالإضافة إلى ما تقدم، يقوم مراقبون من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين مكلفون بالعمل في لجنة الهدنة الاسرائيلية - السورية المشتركة بمساعدة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عندما تستدعي الظروف ذلك.

٤ - ومازال اللواء كارل - غوستاف ستال الذي سيعتزل الخدمة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ يتولى قيادة القوة. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك فإن اللواء غوستاف هاغلاند الفنلندي سوف يتولى قيادتها [انظر *S/17147* و *S/17148*].

باء - وزع القوة

٥ - مازال أفراد القوة موزعين داخل المنطقة الفاصلة وبجوارها، حيث توجد بالقرب منهم معسكرات قواعدهم ووحداتها الإدارية؛ ويوجد مقر القوة في دمشق. وتبين الخريطة المرفقة وزع القوة في أيار/مايو ١٩٨٥.

٦ - وتشغل الكتيبة النمساوية حالياً ١٩ موقعاً و ٧ مخافر أمامية، وتقوم بـ ٢٦ دورية يومياً على فترات غير منتظمة وفي مسارات محددة سلفا في المنطقة الفاصلة التي تقع شمال طريق دمشق - القنيطرة وتشمله. أما الكتيبة الفنلندية فتشغل ١٥ موقعاً و ٨ مخافر أمامية وتقوم بـ ٢٥ دورية يومياً على فترات غير منتظمة في المنطقة الفاصلة التي تقع جنوب طريق دمشق - القنيطرة. ويشغل المراقبون العسكريون التابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين ١١ موقعاً للمراقبة في المنطقة الفاصلة أو في المنطقة المجاورة لها مباشرة وتخضع عملياتهم لمراقبة القوة.

٧ - ويقع معسكر قاعدة الكتيبة النمساوية قرب وادي الفوار على بعد ٨ كيلومترات شرقي المنطقة الفاصلة. ويقع معسكر قاعدة الكتيبة الفنلندية قرب قرية الزيواني غربي المنطقة الفاصلة. ومازالت الكتيبة النمساوية تتقاسم معسكر قاعدتها مع الوحدة الإدارية البولندية، وتتقاسم الكتيبة الفنلندية معسكر الزيواني مع السرية الإدارية الكندية. ولوحدة الإشارة الكندية مفارز في معسكري الزيواني والفوار، وكذلك في دمشق والقنيطرة. وتوجد مفارز للشرطة العسكرية في دمشق وطبرية ومعسكر الزيواني.

جيم - التناوب

٨ - أجرت الوحدة النمساوية مناوبات جزئية في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وفي ١ و ١١ آذار/مارس ١٩٨٥. وجرت مناوبات جزئية في الوحدة الفنلندية في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٥. وجرت مناوبة في الوحدة الإدارية البولندية في ١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤. أما الوحدة الإدارية الكندية فتجرى المناوبة فيها بمجموعات صغيرة على أساس أسبوعي.

دال - الانضباط

٩ - يتحلى جميع أفراد القوة بمستوى عال من الانضباط والثبات والإدراك، مما عاد على الجنود وقادتهم وعلى البلدان التي تسهم بوحدات في القوة بسمعة حسنة.

هاء - الإصابات

١٠ - لم تقع إصابات خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

ثانياً ـ الإيواء والشؤون الإدارية

ألف ـ الإيواء

١١ ـ اكمل تشييد تسعة مبان جديدة ويجري تشييد اثنين آخرين. أما عقود رستت الطرق في معسكر الفوار ومعسكر الريواي، وعقد تشييد مرأب الصيانة في كالوغ، فهي على وشك أن تمنح.

باء ـ الدعم الإداري

١٢ ـ مازالت الوحدات الإدارية الكندية والبولندية تقدم الدعم الإداري للخطين الثاني والثالث. ومازال مطار دمشق الدولي يستخدم كراس جسر جوي للقوة في الرحلات الجوية لأغراض المناوبة. ويستخدم ميناء اللاذقية وطرطوس للشحنات البحرية. وتمثل هيئة لمراقبة الحركة الجوية في دمشق، بينما يتولى وكلاء محليون أمر الشحنات البحرية. وتقدم هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين الدعم الجوي الميداني بناءً على طلب خاص.

ثالثاً ـ أنشطة القوة

ألف ـ الاختصاصات والمبادىء التوجيهية

١٣ ـ مازالت اختصاصات القوة ومبادئها التوجيهية وكذلك مهامها، كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ [S/11563، الفقرات ٨ إلى ١٠].

١٤ ـ وقد استمرت القوة في أداء المهام الموكولة إليها بالتعاون مع الأطراف. ومما سهل ذلك الاتصال الوثيق الذي أقامه قائد القوة وهيئة أركانه مع هيئتي أركان الاتصال العسكري التابعين لإسرائيل والجمهورية العربية السورية.

باء ـ حرية التنقل

١٥ ـ إن البروتوكول المرفق باتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤ [S/11302/Add.1] يكفل لجميع الوحدات أن تعمل بحرية كاملة في التنقل. ومع ذلك، مازالت توجد مشكلة التقييدات المفروضة على حرية التنقل. وسيواصل الأمين العام بذل كل الجهود الممكنة لتدارك هذه الحالة.

جيم ـ الحفاظ على وقف إطلاق النار

١٦ ـ تواصل القوة الإشراف على التقيد بوقف إطلاق النار بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تمت المحافظة على وقف إطلاق النار خلال الفترة المستعرضة. ولم يقدم أي طرف في هذا الصدد شكاوى تتعلق بمنطقة عمليات القوة.

دال ـ الإشراف على اتفاق فض الاشتباك من حيث المناطق الفاصلة وتحديد القوات

١٧ ـ تواصل القوة الإشراف على المنطقة الفاصلة لكي تتحسن، وفقاً لولايتها، عدم وجود قوات عسكرية فيها. وتقوم بهذا مواقع ثابتة ومواقع مراقبة يعمل أفرادها ٢٤ ساعة يومياً، كما تقوم بذلك دوريات راجلة ومنقولة تعمل في فترات غير منتظمة على طرق محددة سلفاً ليلاً ونهاراً. يضاف إلى ذلك إنشاء حواجز أمامية موقتة والقيام بدوريات بين الحين والآخر لأداء مهام معينة. وفي إطار برامج تضطلع به السلطات السورية، أخذ المدنيون يعودون إلى المنطقة الفاصلة، وتبعاً لذلك عدلت القوة عملياتها كي تؤدي على نحو فعال مهامها الإشرافية بمقتضى اتفاق فض الاشتباك.

١٨ ـ وطبقاً لأحكام اتفاق فض الاشتباك، تواصل القوة عملية التفتيش على الأسلحة والقوات في منطقة تحديد القوات مرة كل أسبوعين. وتجرى أعمال التفتيش هذه بمساعدة ضباط اتصال من الجانبين، يرافقون أفرقة التفتيش. كذلك تقدم القوة عونها ومساعيها الحميدة عند طلب الطرفين. ومازالت القوة تجد عند قيامها بمهامها تعاوناً من كلا الطرفين، رغم ما تتعرض له أفرقة القوة في بعض المناطق من تقييدات من كلا الجانبين على التنقل والتفتيش. وقد ظلت القوة تسعى إلى إزالة هذه التقييدات لكي تتحسن حريتها في الوصول إلى جميع الأماكن على كلا الجانبين.

١٩ ـ ومازالت سلامة الرعاة السوريين الذين ترعى قطعانهم بجوار الخط ألف وغربه (انظر الخريطة) موضع اهتمام القوة. ومما ساعد على منع الحوادث تكثيف القيام بدوريات على طرق الدوريات الجديدة التي طهرت من الألغام، وكذلك وضع أفرقة دوريات ثابتة في هذه المناطق بين الحين والآخر. وظل سياج أمن المرعى في الجزء الجنوبي من المنطقة الفاصلة فعالاً في تقليل عدد الحوادث.

هاء ـ الألغام

٢٠ ـ لا تزال الألغام تشكل تهديداً لأفراد القوة وللسكان الذين تزايد أعدادهم في المنطقة الفاصلة. وتواصل القوة جهودها، بالتشاور مع الطرفين، لجعل منطقة العمليات مأمونة من الألغام. وأثناء الفترة طهرت أربعة أفرقة بولندية لإزالة الألغام ١٧٠ ١١ متراً مربعاً من ممرات الدوريات والطرق الأخرى و ٨١٨ ١٤ متراً مربعاً في مواقع القوات ومناطق التشييد. واكتشفت هذه الأفرقة ودمرت أربعة ألغام معادة للدبابات، وثماني قذائف مدفعية،

وثلاث طلقات هاون، وسبع قنابل عنقودية و ٢ ٣٠٠ قطعة أخرى من العتاد الحربي.

واو ـ الأنشطة الإنسانية

٢١ ـ خلال الفترة التي يشملها التقرير، ساعدت القوة لجنة الصليب الأحمر الدولية في توفير التسهيلات اللازمة لتسلم أسرى الحرب والبريد.

رابعاً ـ الجوانب المالية

٢٢ ـ في القرار ٢٨/٣٩ ألف المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، أذنت الجمعية العامة، في جملة أمور، للأمين العام بالدخول في التزامات تتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بمعدل لا يتجاوز مبلغاً إجمالياً قدره ٤١٦ ٩٧٥ ٢ دولاراً (الصافي ٠٠٠ ٩٣٢ ٢ دولار) في الشهر للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى نهاية ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ إذا ما قرر مجلس الأمن استمرار القوة أكثر من فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره ٥٥٧ (١٩٨٤). وبناءً عليه، إذا جدد المجلس ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥، ستكون تكاليف الإبقاء على القوة حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ في نطاق سلطة الدخول في الالتزامات التي نصت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٨/٣٩ ألف على فرض استمرار القدرة الحالية للقوة ومسؤولياتها. وستكون هناك حاجة لأن ترصد الجمعية العامة في دورتها الأربعين اعتماداً مالياً ملائماً للنفقات التالية بعد ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، إذا ما قرر المجلس تمديد ولاية القوة بعد هذا التاريخ.

خامساً ـ تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٢٣ ـ عندما قرر مجلس الأمن في قراره ٥٥٧ (١٩٨٤) أن يجدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، طلب أيضاً إلى الأطراف المعنية أن تنفذ فوراً قراره ٣٣٨ (١٩٧٣)، ورجا من الأمين العام أن يقدم، في نهاية الفترة تقريراً عن التطورات الحاصلة في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار.

٢٤ ـ وتناول تقرير الأمين العام عن الحالة في الشرق الأوسط [*S/16792*]، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٨ دال المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، وبوجه خاص الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣). وواصل الأمين العام اتصالاته بشأن هذه المسألة مع الأطراف والحكومات المهتمة بالأمر.

سادساً ـ ملاحظات

٢٥ ـ إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي طالب به مجلس الأمن وعلى اتفاق فض الاشتباك بين القوات الاسرائيلية والقوات السورية المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تواصل أداء مهامها أداءً فعالاً بالتعاون مع الطرفين. وأثناء الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة في قطاع اسرائيل ـ سورية هادئة، ولم تقع حوادث خطيرة فيه.

٢٦ ـ وبالرغم من الهدوء الحالي في قطاع اسرائيل ـ سورية، فإن الحالة في الشرق الأوسط ككل لا تزال تنطوي على خطر ويرجح بقاؤها كذلك ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط ولحين أن يتم ذلك. ومازلت آمل في أن يبذل جميع المعنيين بالأمر جهوداً تتسم بالتصميم على معالجة المشكلة من جميع جوانبها، بغرض الوصول إلى تسوية تقوم على سلم عادل ودائم، على نحو ما طالب به مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

٢٧ ـ وفي الظروف السائدة، فإنني أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباك في المنطقة أمر ضروري. وعلى ذلك، فإنني أوصي مجلس الأمن بأن يمدد ولاية القوة لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥. وقد أعطت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. كما أعربت حكومة اسرائيل عن موافقتها.

٢٨ ـ وختاماً لهذا التقرير، أود أن أعرب عن امتناني للحكومات التي تساهم بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تقدم المراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين والمكلفين بالعمل في هذه القوة. وإنني أغتنم هذه الفرصة للإشادة باللواء كارل ـ غوستاف ستال، قائد القوة وبضباط القوة وأفرادها وبموظفيها المدنيين وبالمراقبين العسكريين التابعين لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين والمكلفين بالعمل في القوة. فهم قد دأبوا في أداء الواجبات الهامة التي أسندها إليهم مجلس الأمن، بكفاءة مثالية وبتفان في أداء الواجب.

المرفق

[خريطة "انتشار قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في أيار/مايو ١٩٨٥" انظر نهاية المجلد.]

الوثيقة S/17178

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم، فيما يلي، نص مذكرة الاحتجاج التي بعث بها السيد ادواردو باز بارنيكا، وزير خارجية هندوراس، إلى السيد مغيل ديسكوتو بروكمان، وزير خارجية نيكاراغوا، بتاريخ ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥:

"أكتب إليكم للإشارة إلى الأعمال العدوانية الخطيرة التي يرتكبها جيش حكومة نيكاراغوا، مسببةً في حدوث خسائر بالغة لشعب هندوراس في منطقة الحدود الشرقية بين البلدين. وقد استقبلت في مكتبي أمس السيد خوسيه لون تالافيرا، نائب وزير خارجية نيكاراغوا، الذي وفد لزيارتي. وفي هذه المناسبة، وفي إطار الحديث الذي دار بيننا حول موضوعات إقليمية وثنائية، أخبرته، باسم حكومة هندوراس، ليحيل ما أخبرته إياه إلى حكومتكم، أن موقف الاعتدال الذي اتخذه بلدي إزاء أحداث كالأحداث المذكورة ينبغي ألاّ يفهم على أنه مؤشر ضعف، نظراً لأن حكومة هندوراس وقواتها المسلحة مصممة بكل تأكيد على صد أعمال عدوان بكل الوسائل الممكنة، وسوف تقوم بذلك إعمالاً لحقها الشرعي المعترف به دولياً في الدفاع عن الذات. وفي الساعة ١١/٠٠ من صباح اليوم، أسفرت الهجمات التي شنها جيش نيكاراغوا بالأسلحة الثقيلة على منطقة أرينياليس بالقطاع المذكور عن مقتل هندوراسي واحد وإصابة أربعة آخرين. وكان هؤلاء الأشخاص الخمسة جزءًا من موقع للمراقبة على الحدود، داخل الأراضي الهندوراسية. وكان الشخص الذي قتل جندياً، أما المصابون فكانوا ثلاثة جنود وضابط صف من قواتنا المسلحة. وبالإضافة إلى هذا الحادث الإجرامي، ينبغي ذكر التدمير الذي يقع من وقت لآخر في مناطق مختلفة من بلدنا والنزوح الكثيف للسكان الهندوراسيين الذين يذهبون ضحايا الأعمال التي أشرت إليها أعلاه. وإن حكومة هندوراس تعرب عن أشد الاحتجاج إزاء هذه الأعمال العدوانية وتؤكد من جديد تصميمها الحازم على الدفاع عن سلامة أراضي بلدنا وسيادته الوطنية. وينبغي لكم أن تدركوا أن بعض التصرفات التي تقوم بها حكومة نيكاراغوا، مثل تلك التي ذكرت، تزيد من خطورة الأزمة الإقليمية في أمريكا الوسطى، وتعرقل النوايا الحسنة التي تبقي مساعي إقرار السلم التي تقوم بها مجموعة كونتادورا على قيد الحياة، وتتجه إلى تشجيع قيام نزاع عسكري شامل لا يرغب فيه شعب هندوراس ولا حكومته، نظراً لأنهما يؤمنان إيماناً راسخاً بأنه ينبغي حل المنازعات، أياً كان نوعها، عن طريق الوسائل السلمية والمتحضرة المنصوص عليها في القانون الدولي".

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا النص، الذي أبلغ مضمونه إلى منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو ايريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17179*

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الامين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بالكتابة إليكم لكي أحيطكم علماً بالنص الكامل للبيان الذي أصدرته القيادة الوطنية للجبهة الساندينية للتحرير الوطني والحكومة الثورية لنيكاراغوا في "يوم الكرامة الوطنية" الموافق ٤ أيار/مايو من هذه السنة.

"اليوم الموافق ٤ أيار/مايو، الذي يحتفل فيه النيكاراغويون بيوم الكرامة الوطنية لأنه في مثل هذا اليوم قرر الجنرال أوغوستو سندينو رفض الإنذار الذي وجهه العراة الأجانب والذي طلبوا منه فيه تسليم أسلحته ونبذ الكفاح، توجه القيادة الوطنية للجبهة الساندينية للتحرير الوطني

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/899-S/17179.

والحكومة الثورية لنيكاراغوا إلى شعبنا البطل وإلى سائر شعوب وحكومات العالم الجليلة:

" لجأ رئيس الولايات المتحدة بطريقة منافية للعقل وغير مناسبة مع الموقف إلى استعمال السلطات الاستثنائية التي تخولها له القوانين الاتحادية في حالات الطوارىء لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي والاستقرار الداخلي لبلده القوي العظيم، وأبلغ نيكاراغوا رسمياً بقراره الذي يقضي بتطبيق سلسلة جديدة من التدابير الاقتصادية الانتقامية التي تتضمن الوقف الكامل للتجارة والنقل الجوي والبحري بين البلدين.

" إن المقاطعة المشار إليها التي فرضها الرئيس ريغان على دولتنا الصغيرة الكريمة إلى جانب كونها قرار اتخذ عن طريق إساءة استعمال قوانين الولايات المتحدة في هذا الشأن وفي تحدّ للقواعد والاتفاقيات التي تحكم النظام القانوني والنظام الاقتصادي الدولي، تشكّل خطوة متعمدة من جانب الولايات المتحدة عن طريق التدخل العسكري المباشر في نيكاراغوا.

" ولا يستدل من نص مذكرة الإبلاغ الرسمي على أي شيء آخر سوى أنه في أول أيار/مايو ١٩٨٥ أنهت وزارة الخارجية الامريكية إلى وزارة الخارجية النيكاراغوية أنه إذا لم تنفذ نيكاراغوا الشروط المطلوبة في نفس المذكرة باتخاذ خطوات ملموسة فإن احتمالات الوصّل إلى اتفاق سلمي في أمريكا الوسطى ستتضاءل. وهذا معناه أنه إذا لم تخضع نيكاراغوا لإرادة الولايات المتحدة فإن الرئيس ريغان سينحل لنفسه الحق في الدخل عسكرياً في نيكاراغوا ويعلن علينا حرباً شاملة.

" فاتحد شعب نيكاراغوا في ترابط وثيق حول رايتي الكرامة القومية والسيادة الوطنية وأعلن أمام ضمير العالم رفضه الحازم والثابت والقاطع لهذا الإنذار بنفس الحماس والإيمان اللذين رفضوه بهما أبطال سان خاسنتو في عام ١٨٥٦ وكما رفضه الجنرال زيليدون في الكويوتيبيه في عام ١٩١٢ وكما رفضه الجنرال سندينو في ٤ أيار/مايو ١٩٢٧. إن الشعب النيكاراغوي يؤمن بأن كرامته لا يمكن أبداً أن تكون محل مناقشة ولا يتهاون أبداً في مبادئه، ولا يخون أبداً تقاليده المتمثلة في النضال البطولي من أجل الاستقلال، وهذا بالضبط هو السبب في أن سيادتنا قد صنعت بدمائنا في تحدّ للتدخل الأجنبي والرغبة المستمرة في السيطرة التي أرادت حكومات أمريكية أخرى في لحظات أخرى من تاريخنا أن تحققها بشكل تعسفي ضد إرادة الدولة النيكاراغوية.

" إننا سنجد أسواقاً جديدة لمنتجاتنا التي صدرها كما سبق وأن فعلنا وسنمضي في تنويع التجارة الخارجية؛ وسنقوم بترشيد وارداتنا، وسنستعيض بجدية وابتكار عما لا يمكن استيراده، وسندير بحرص أكبر عن ذي قبل مواردنا المتمثلة، وسكون الجبهة الساندينية وقيادتها ومقاتلوها وأعمارها وموظفو الحكومة الثورية أول من يضربون المثل في السامي المسمر في العمل وفي التقشف. وسكون قوانا الخاصة، طاقة الشعب، هي القوى التي تمدنا بالإجابات والحلول. والمهمة هي مهمة الجميع، كل النيكاراغويين الكرماء، وكل الدولة.

" إن من لا يستجيبون لهذا النداء الوطني. إن من يستمعون في ساعة الاخبار هذه إلى صوت المعتدين أكثر مما يستمعون إلى زمجرة وطنهم الذي يتعرّض للهجوم يكونوا قد تخلوا عن موقعهم، عن مكانهم في صفوف الكرامة الوطنية.

"ومنذ ستة أعوام تقريباً بدأنا في نيكاراغوا عملية ثورية كانت بمثابة مثل لشعوب العالم الفقيرة وغدت فصلاً ناصعاً في الكفاح من أجل التحوّل الديمقراطي في أمريكا اللاتينية. إن حكومة الولايات المتحدة رفضت ثورتنا بعناد وسعت إلى هدمها والقضاء عليها ليس لأنها تشكّل أي تهديد للأمن القومي للولايات المتحدة، وليس الصراع بين الشرق والعرب يجد التعبير العملي عنه في منطقة أمريكا الوسطى، بل لأن شعب نيكاراغوا المظفّر، الذي هدم بأسلحته المتواضعة الدكتاتورية السوموزية، التي كانت الولايات المتحدة تساندها بالتشدّد نفسه الذي تستخدمه الآن محاولة منها للقضاء علينا، قد أوجد، بالمثل الذي ضربه، إمكانية الاستقلال والعدالة والتغيّر، ترفضها الإرادة الإمبريالية لحكومة ريغان باعتبارها متعارضة مع مصلحتها في السيطرة على أمريكا اللاتينية. إنهم يريدون أن تستسلم الثورة الساندينية حتى تستسلم أمريكا اللاتينية، ويريدون أن يقوّضوا ويضعفوا إمكانية استقلال وتقرير المصير والكرامة في أمريكا اللاتينية، ولذلك فهم يحاولون ثني إرادة حكوماتها عن طريق الضغوط والتهديدات لعزل ثورتنا ووأد محاولات أمريكا اللاتينية، لنيل الاستقلال عن الولايات المتحدة.

" كذلك يجري استخدام القوّة المالية للولايات المتحدة لمحاولة إخضاع بلدان أمريكا اللاتينية وذلك عن طريق الديون الخارجية الظالمة واللا أخلاقية التي تثقل بشكل غير محتمل بالفعل كاهل شعوبنا. وتستخدم هذه الديون كسلاح للابتزاز يهددون به، وهي بسبيلها إلى أن يصبح أداة استراتيجية في المؤامرة الامبريالية الكبيرة للقضاء على هذا الاستقلال.

" ونحن مدركون بأننا جزء من هذا النمط، وإننا لسنا الحلقة الاقوى في هذه القارة، ولكن لأننا على التحديد نقوم بثورة وطنية في بلد ضعيف صغير ينتمي للقارة نفسها. فإننا نمثل حلقة حيوية ويتعيّن علينا، لذلك أن نصاعف من جهودنا وألاّ نستسلم أبداً لأن معنى ذلك هو التخلّي عن الإمكانية التاريخية للاستقلال في أمريكا اللاتينية الذي يراق له الآن الدم الغزير في نيكاراغوا.

" وإننا نطلب إلى الأمم المتحدة وإلى شعوب أمريكا اللاتينية ألاّ تترك نيكاراغوا في العزلة التي تريدها لها الولايات المتحدة حتى تشدّد علينا النكير دون عقاب، وقد احتلّت الولايات المتحدة هندوراس عسكرياً من أجل الإعداد لهذا الاعتداء، كما أنها تزيد من قواتها البحرية والبرية في منطقة أمريكا الوسطى، وتشيّد المطارات وترسانات الأسلحة ومستودعات الوقود، وتحشد الدبابات والسيارات المصفّحة وطائرات الهليكوبتر وغيرها من الطائرات.

" وتمثّل هذه الساعة، كما لم تمثّل قط من قبل، ساعة الاختبار والتحدّي بالنسبة للقارة التي ورثناها معاً من الأبطال والساسة أمثال بوليفار وأوهيجنز وأرتيغاس وموراسان ومارتي وزاباتا وساندينو وتوريخوس الذين كانت رؤيتهم لأمريكا اللاتينية إقليماً لا تهاون في شرفه أو قوته. وإذا كانت نيكاراغوا قد دعمت بكل تصميم وحماسة جهود السلم التي تقوم بها مجموعة بلدان كونتادورا، فذلك لأننا كنا واثقين من أن الأمر يتعلّق ببديل دبلوماسي ينبع أساساً من أمريكا اللاتينية، أي ببديل ينبع منا. ولهذا السبب عينه عملت الولايات المتحدة، على عرقلة هذه الجهود وإحباطها في آخر الأمر.

" وإن الشروط التي يحاول رئيس الولايات المتحدة أن يفرضها على نيكاراغوا لرفع الجزاءات عنها، كما هو وارد في الإنذار المؤرّخ في ١ أيار/مايو، ليست سوى نفس الطلبات المتغطرسة التعسفية التي عرضت مراراً وتكراراً بهدف حرماننا من حقوقنا كبلد ذي سيادة، وذلك عن طريق القوّة والقسر. وتبلغ القحّة بحكومة الولايات المتحدة أن تملي علينا قواعد وضعها لإدارة النظام السياسي الداخلي لنيكاراغوا ولتنظيم علاقاتنا الدولية وفقاً لوجهات نظرها الخاصة ولوضع قائمة لنا بأصدقائنا وأعدائنا.

" وبالقوة التي تمنحها إيانا العدالة والعقل، وبكاننا كقوّة أخلاقية ـ لأن ما ينقصنا من ثروة مادية وموارد عسكرية نعوّضه بكرامة شعب بأسره لا نفرّط في شيء منها ـ نستطيع أن نقول الآن، كما نقول دوماً، إننا لن نسمح مطلقاً بأي تدخّل خارجي، وإننا لن نقبل مطلقاً سلماً جبانياً.

" إن تدابير العدوان الاقتصادي التي أمر بها الرئيس ريغان والتدابير الأخرى التي ينوي إعلانها في المستقبل القريب، ستكون بلا شك مصدراً لآلوان جديدة من المعاناة والصعوبات والنقص في اللوازم والمؤن بالنسبة لبلدنا. وبالنسبة لجهودنا الهادفة إلى تحويل المجتمع وتطوير اقتصاد جديد نريد له أن يقوم على أساس تعاون جميع أهالي نيكاراغوا في كل منحى من مناحي الحياة ونتوخى دائماً أن يكون اقتصاداً مختلطاً، وإلى تعزيز الإصلاح الزراعي، والإنتاج الزراعي، والعمل الصناعي، والحراجة، والمعدين ومصائد الأسماك، وتوسيع الخدمات التعليمية والصحية وذلك لكفالة التوزيع العادل لهذه الخدمات. وسوف نواجه ألواناً جديدة من الصعوبات والمشاكل، فضلاً عن تلك الصعوبات والمشاكل المتراكمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا منذ أن شن الرئيس ريغان حربه القائمة على المرتزقة ضد نيكاراغوا لدى توليه السلطة في الولايات المتحدة، وهي حرب أسفرت عن الكثير من الدمار والمآسي وخلّفت وراءها أعداداً كبيرة من القتلى واليتامى.

" إن هذا التصعيد الجديد في العدوان الاقتصادي يجبه الآن مقترناً بمزيد من العراقيل ضد جميع النيكاراغويين من جميع الشرائح الاجتماعية وجميع الطبقات في كل مناحي الحياة وجميع العمال في الحقول والعمال في المدن وصغار الملاك من الفلاحين ومتوسطيهم، وضد التعاونيات ومديري الأعمال والنقابات المهنية. إنها ضربة للمجتمع النيكاراغوي، بجميع أبنائه. إنها عمل انتقامي أعمى ضد نيكاراغوا، وضد جميع أطفالنا، يستهدف تدمير كل جهودنا والقضاء على أحلامنا وآمالنا.

" بيد أن البلد الذي صهره الكفاح المتواصل من أجل الكرامة وعززته قوة ثورته لا يمكن توجيه ضربة قاتلة له. ونحن، النيكاراغويين، في مواجهة هذا العدوان الجديد سنكشف طاقات جديدة وسننظمها، وسنتعلم دروساً جديدة عديدة من هذه المرحلة الاختبارية الجديدة من مراحل تاريخنا مما سمكننا من المضي قدماً إلى الأمام في جهودنا من أجل تحرير التقدم والتغيير. وسنستجيب على نحو مبدع وسنضاعف من عزمنا وسنستخدم الموارد من العمل المستمر ومن مقدرتنا على زيادة كفاءتنا وإنتاجيتنا في العمل اليومي والمثمر، وعلى القضاء على التبذير ومكافحة الإسراف، ورفع درجة استعدادنا كي نحتمل المشاق، وتوزيع مواردنا الإنتاجية على نحو أفضل وتقاسم ما ننتجه بشكل يتسم بمزيد من الإنصاف والنزاهة، وتقوية إرادة وشجاعة شعبنا من أجل المعبئة الشعبية لجبهة القتال، وتحويل المصانع ومراكز العمل إلى

خنادق حقيقية. إننا نعرف كيف نبذر ونجمع المحاصيل وننتج بمزيد من التصميم والنظام. وإن أكثر الاحتياجات إلحاحاً الآن تتمثل في إنجاز المهام الواردة في النقاط الاثنتي عشرة التي شملتها الرسالة الصادرة من القيادة الوطنية في ١ أيار/مايو، عيد العمال.

" وإننا لنؤكد من جديد، أمام بلدان أمريكا اللاتينية، وأمام المجتمع الدولي بأسره، رغبتنا في السلم، وإيماننا الذي لا ينزعزع في أنه ينبغي للمنازعات التي أثارها تدخل الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى أن تصل إلى مخرج سلمي قائم على التفاوض. وإننا نعلن مرة أخرى عن قرارنا بالتوقيع فوراً على وثيقة كونتادورا المنقحة [*S/16775* المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق] وبتنفيذ جميع الالتزامات الواردة بهذه الوثيقة بدقة، وأن هذه الروح نفسها هي التي دفعتنا إلى اقتراح مبادرات مثل مغادرة ١٠٠ مواطن كوري كانوا يعملون مستشارين عسكريين، وحتى هذا التاريخ لم يحدث أي رد فعل لهذه اللفتة.

" إننا نناشد بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان العالم أجمع كي ترفض بكل قوة الحصار الاقتصادي الذي أمر به رئيس الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا والذي يزيد من خطورة تصاعد التدخل في أمريكا الوسطى، وكي تهب لنجدة وطننا المحاصر، عن طريق تزويد نيكاراغوا بالموارد المادية التي تساعدنا على مواجهة الحصار الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة، وحتى تكفل الاحترام لقواعد التعايش السياسي والاقتصادي المنصوص عليها في النظام الدولي، والتي تنتهكها حكومة الولايات المتحدة على نحو واضح.

" ونناشد الكونغرس والشعب في الولايات المتحدة أن يحترموا المبادىء الديمقراطية لبلدهم وأن يوقفوا بكل وسيلة ممكنة الحرب ضد نيكاراغوا التي يخوضها الرئيس ريغان، وأن يمنعوا إساءة استخدام قوانين الولايات المتحدة من أجل العدوان على دولة كدولتنا لا أمنية لها سوى أن تعيش وأن تواصل الغير في سلم ولا ترغب في معاداة أي بلد من البلدان فضلاً عن أن ترغب في محاربته.

" وقد حان الوقت لاستعمال قوة العقل والقانون والمعايير الدولية، وكبح جماح القوة الغاشمة التي تستخدم بلا وعي وبدون إدراك لسحق شعبنا، وإجباره على الإذعان والركوع والخضوع. ولكننا لن نذعن ولن نخضع للقوة، أياً كانت تلك القوة. وسوف نقاوم بالعقل والحق اللذين يقويان الشعوب الضعيفة حتى لا تكون في حاجة إلى الاستسلام؛ ولكن من وراء الحق والعقل اللذين يساعداننا هناك تصميمنا العميق الجذور على الكفاح وعلى انتزاع النصر، وتصميمنا على حمل السلاح، السلاح الذي يحمله آلاف الوطنيين في هذا الوقت بالذات في جبال نيكاراغوا وفي مدننا وفي أحيائنا وفي قرانا الصغيرة وفي وحداتنا الانتاجية وفي تعاونياتنا وودياتنا وشعابنا ومناطقنا من أجل الدفاع عن أرض الآباء التي هي حق طبيعي لنا، حق في وطن الأباء لن يستطيع أحد أن ينكره علينا.

" ونود أن نختتم هذه الرسالة بالكلمات التي استعملها الجنرال ساندينو عندما كان يحارب على رأس جيشه المكون من النيكاراغويين ومن أقرانهم من أمريكا اللاتينية من المزارعين والقرويين والفلاحين والطلاب وعمال المناجم والحرفيين:

"" تلقيت رسالتكم أمس وأحطت علماً بما ورد فيها. ولن أستسلم وإني في انتظاركم هنا. لقد اخترت إما وطن الآباء الحر وإما الموت "".

وأكون ممناً لو تتفضلون بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17180

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17160*]، أتشرف بأن أوجه انتباهكم الفوري إلى ما يلي.

ادعى النظام العراقي أن قوات جمهورية ايران الاسلامية قصفت مندالي ومنطقة الشهابي وقرية غزانية يومي الخميس، ٩ أيار/مايو ١٩٨٥، والجمعة، ١٠ أيار/مايو.

وقد نفى المتحدث بلسان القيادة الحربية في جمهورية ايران الاسلامية هذه الادعاءات التي لا تستند إلى أساس نفياً قاطعاً وأعلن أنه طوال الفترة المذكورة في البلاغ العسكري العراقي، لم تهاجم قوات المدفعية الايرانية أي إقليم داخل العراق.

وتكرر حكومة جمهورية ايران الاسلامية التزامها بالتقيد بقواعد القانون الانساني الدولي، محتفظة بحقها في الرد بالمثل. بيد أننا نذكّر المجتمع الدولي بأنه، في الحالات السابقة، كانت مثل تلك المزاعم العراقية التي لا تستند إلى أساس تسبق دائماً العدوان العراقي على المدن والأهداف المدنية الايرانية.

إن اعتزام النظام العراقي استئناف هجماته الوحشية ضد الأهداف المدنية داخل جمهورية ايران الاسلامية اتضح بجلاء في البيان الذي أدلى به الرئيس صدام حسين في ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٥، ونقلته لكم في رسالتي المؤرخة في ٧ أيار/مايو، والذي أعلن فيه عزمه على استئناف انتهاكاته وانتهاكات نظامه الصارخة للقانون الانساني الدولي. ومن الجلي أن الادعاء المدحض الوارد في البلاغ العسكري العراقي المذكور أعلاه هو محاولة لخلق ذريعة يمكن تبريرها من أجل تنفيذ رغبات الرئيس صدام حسين في استئناف الأعمال الوحشية العراقية.

وسأكون ممتناً للغاية لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17181

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بتوجيه عنايتكم إلى ما يلي.

لقد عمد النظام العراقي مرة أخرى، رغم إدانة المجتمع الدولي ومكتب الأمين العام ومجلس الأمن للأمم المتحدة لاستعماله الأسلحة الكيميائية، إلى الحرب الكيميائية ضد جمهورية ايران الاسلامية. فقد تعرض الجزء الشمالي الغربي من سكه والجزء الشمالي الغربي من سارداشت يومي ٧ و٨ أيار/مايو ١٩٨٥ على التوالي لغاز الخردل الذي أطلقته قذائف المدفعية.

ومن الواضح أن النظام العراقي لم يلق بالاً إلى نداءات المجتمع الدولي، وأن الضرورة تقضي بإيجاد طرق وأساليب لإرغام الحكام البعثيين على احترام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٥]. وفي هذا الصدد، تحتكم حكومة جمهورية ايران الاسلامية مرة أخرى على إرسال فريق من الخبراء للمرابطة في المنطقة، على أمل أن يكون وجوده رادعاً للعراق عن ارتكاب مزيد من الانتهاكات لقواعد القانون المنظمة للأعمال الحربية، أو على الأقل يسهل عملية التحقيق أو المعاينة في الموقع في الحالات المؤسفة التي تحدث فيها مثل هذه الانتهاكات.

وسأكون ممتناً إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17182*

رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

في رسالتي المؤرخة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17132]، شرحت محاولة قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية في الأونة الأخيرة لمهاجمة المدن الاسرائيلية من البحر. وأودّ الآن أن أوجّه انتباهكم إلى محاولة مماثلة قامت بها منظمة التحرير الفلسطينية في وقت لاحق.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17182/A/40/301.

ففي ليلة ٨ ـ ٩ أيار/مايو، شاهد زورق داورية تابع لقوات الدفاع الاسرائيلية قارباً من المطاط يقترب من ساحل اسرائيل قادماً من صور. وكان بالمركب رجال يرتدون بزّات تمويه. وكان المركب مزوّداً بمحرّك في مؤخرته قوته ٥٠ حصاناً، ومطلياً بألوان للتمويه، وعليه كتابة باللغة العربية. وعند اكتشاف القارب حاول الهرب، فأطلقت عليه النار وغرق.

وادعت منظمة التحرير الفلسطينية "شرف" قيامها بهذا العمل. ونقلت وكالة رويتر في بيروت بياناً في ٩ أيار/مايو يؤكد انتماء الإرهابيين ونشرت صورهم.

وباعتراف منظمة التحرير الفلسطينية ذاتها، ترمي هذه المحاولات المتكررة لإنزال إرهابيين على سواحل اسرائيل إلى اقتراف قتل جماعي للمدنيين. وإن اسرائيل ستمضي في الدفاع عن سواحلها ومواطنيها.

ويشرّفني أن أرجو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17183

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اندونيسيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة تحياته إلى الأمين العام، وبالإشارة إلى مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، يتشرف بذكر ما يلي:

لقد ظلت حكومة اندونيسيا تعارض باستمرار وثبات كل سياسات وممارسات العنصرية والتمييز العنصري والفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا. وبنفس القدر ظلت اندونيسيا تؤيد بحزم كفاح الأغلبية المضطهدة في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري.

ولم تكن تربط اندونيسيا في أي وقت من الأوقات علاقات أياً كان نوعها من نظام بريتوريا العنصري. وسيستمر هذا إلى أن يتم التخلي عن سياسة احتلال ناميبيا وإلغاء سياسة الفصل العنصري نهائياً. وانسجاماً مع هذا الموقف الأساسي، ظلت اندونيسيا تنفذ تنفيذاً كاملاً كل الجزاءات الإلزامية والطوعية التي فرضها مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) الذي أعيد تأكيده في القرار ٥٥٨ (١٩٨٤). وبالتالي، فإن اندونيسيا لا تمارس أي تصدير أو استيراد للأسلحة مع جنوب افريقيا. وفضلاً عن ذلك، ظلت اندونيسيا تدعو منذ أمد بعيد إلى فرض عقوبات إلزامية شاملة ضد جنوب افريقيا، باعتبار ذلك خطوة ضرورية في الحملة الدولية الرامية إلى القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض إلى الأبد.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17185*

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٥ [S/17068]، أتشرف بأن أسترعي انتباهكم إلى آخر سلسلة من أعمال العدوان ارتكبتها قوات الاحتلال غير الشرعي الفيتنامية في كمبوتشيا ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية على النحو التالي:

١ ـ قام قرابة ٨٠٠ إلى ١ ٢٠٠ من القوات الفيتنامية بالإغارة على أراضي تايلند في أواخر نيسان/أبريل ١٩٨٥ وقاموا بحفر خنادق على طول المناطق الواقعة شرق بان نونغ يانغ وشرق

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/309-S/17185.

بان سافان شاع ١، في مقاطعة موانغ بإقليم ترات. وأرسلت قوات تايلندية إلى هذه المناطق واشتبكت مع القوات الفييتنامية في ٦ أيار/مايو وأسفر ذلك عن مقتل جندي تايلندي واحد وجرح ثلاثة آخرين.

٢ - وفي الساعة ٧/٣٠ من يوم ٧ أيار/مايو، اصطدمت القوات التايلندية التي كانت تقوم بأعمال الدوريات في المنطقة الواقعة داخل أراضي تايلند والتي كانت القوات الفييتنامية قد قامت بغارة أخرى عليها ونشرت قواتها على بعد حوالي ٣ كيلومترات جنوب شرقي خاو شونغ خاب في مقاطعة موانغ، بألغام أرضية بثّها القوات الفييتنامية المسللة. وقد أسفر ذلك عن إصابة جندي تايلندي واحد بجراح خطيرة.

٣ - وبين الساعة ٨/١٥ والساعة ١١/١٥ من يوم ٧ أيار/مايو، أطلقت القوات الفييتنامية مدافع الهاون على موقع عسكري تايلندي على بعد حوالي كيلومترين جنوب شرقي خاو شونغ خاب.

٤ - وفي الساعة ٠٠/٢٠ من يوم ٨ أيار/مايو، قامت القوات الفييتنامية بالإغارة على أراضي تايلند وصبت كميناً للقوات شبه العسكرية التايلندية على بعد حوالي ٢٫٥ كيلومتراً جنوب شرقي خاو شونغ خاب، مما أسفر عن قتل ثلاثة من أفراد القوة شبه العسكرية التايلندية وإصابة اثنين آخرين بجراح.

٥ - وفي الساعة ٧/٤٠ من يوم ٨ أيار/مايو، قامت القوات الفييتنامية التي كانت قد اقتحمت أراضي تايلند بعد حوالي ٥٫٥ كيلومتراً شمال شرقي بان شامراك في مقاطعة موانغ، بإطلاق صاروخ من طراز *SA-7* على طائرة تايلندية كانت تقوم باستطلاع روتيني داخل المجال الجوي التايلندي على بعد حوالي ٤ كيلومترات شمال شرقي بان شامراك.

٦ - وفي الساعة ٩/٥٠ من يوم ٨ أيار/مايو، أطلقت القوات الفييتنامية قنابل هاون من عيار ٨٢ مم على موقع عسكري تايلندي على بعد حوالي ٤٫٨ من الكيلومترات شرق بان تونغ يانغ، مما أدى إلى مقتل جنديين تايلنديين.

٧ - وفي يوم ١٠ أيار/مايو، أغارت القوات الفييتنامية داخل أراضي تايلند واشتبكت مع القوات التايلندية على بعد حوالي كيلومترين جنوب غرب تم أوبوك في مقاطعة بان كروات بإقليم بوريرام، مما أسفر عن مقتل جنديين تايلنديين وإصابة ثلاثة آخرين بجراح.

وإن حكومة تايلند الملكية تدين بشدة هذه الغارات المتعددة وكذلك قصف أراضي تايلند بالقنابل وهو ما تتعمد القوات العسكرية الفييتنامية ارتكابه منتهكة بشكل صارخ سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية، مما زاد من حدة التوتر على طول الحدود التايلندية - الكمبوتشية وأثّر على أمن المنطقة بأجمعها.

وتطلب حكومة تايلند الملكية أن توقف فييت ناء على الفور أعمالها العدوانية غير المشروعة والعدائية ضد تايلند والتي يتعين أن تحمل فييت ناء المسؤولية الكاملة عن عواقبها. وتعيد حكومة تايلند الملكية مرة أخرى تأكيد حقوقها الشرعية في اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية.

وأتشرف برجاء تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابونغسي كاسيري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17186 * **

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال في السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٤/٣٠ من يوم ٩ أيار/مايو ١٩٨٥، ووجه نائب وزير الخارجية انتباهه إلى ما يلي:

" وفقاً لمعلومات مؤكدة، قامت مؤخراً العناصر الأفغانية المناهضة للثورة المنتمية إلى عصابة رباني والتي أرسلت من باكستان باختطاف ١٢ من العسكريين الأفغان و١٢ من العسكريين السوفيات وسجنهم في معسكر حربي يقع في بداهير، قرب بيشاور، يخضع مباشرة لرقابة السلطات الحكومية الباكستانية".

* تتضمن الوثيقة S/17186/Corr.1 المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٦.
** عممت تحت الرمز المزدوج A/40/310-S/17186 و Corr.1.

" وقام هؤلاء الرهائن قرب نهاية شهر نيسان/أبريل، بمحاولة بطولية لتحرير أنفسهم، وبعد أن جرّدوا حرّاس المعسكر من أسلحتهم استولوا على مستودع الأسلحة والذخيرة الضخم التابع للمجرمين المناهضين للثورة في المعسكر المذكور، ثم طلبوا من حكومة باكستان إمّا أن تعيدهم إلى أفغانستان أو أن تسلّمهم إلى سفارتي أفغانستان والاتحاد السوفياتي في إسلام أباد.

" بيد أنه مما يؤسف له أن حكومة باكستان، فضلاً عن أنها لم تول اهتماماً لهذا الطلب المشروع الذي تقدّم به الأفراد العسكريون السالف ذكرهم، فقد اشترك جنود من الجيش الباكستاني في الهجوم الذي شنّه المناهضون للثورة على المعسكر الآنف الذكر. وعقب هذه المعركة غير المتكافئة، وتبادل إطلاق النار الذي استمر لعدّة ساعات، رفض الأفراد العسكريون الأفغان والسوفيات الأبطال أن يستسلموا، واستشهدوا جميعاً إثر انفجار مستودع الذخيرة. وهذا الحادث يظهر بجلاء أن عدداً من الأفراد العسكريين والمواطنين الأفغان مسجونون داخل أراضي باكستان في ظروف غير إنسانية ويعانون من التعذيب الجسدي والنفسي، مما يتنافى وجميع القوانين الدولية وقواعد حقوق الإنسان. ويقدّم هذا الحادث أيضاً الدليل على أن الجيش الباكستاني يشارك على نطاق واسع في العدوان المسلّح المناهض للثورة الذي يشن من باكستان ضد أفغانستان.

" إن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية تحتجّ بقوّة لدى حكومة باكستان على هذا الحادث المفجع الذي نتج عنه استشهاد عدد من الأفراد العسكريين الأفغان، وتوضّح أن حكومة باكستان العسكرية تتحمّل جميع العواقب الخطيرة المترتبة على هذه الأعمال التي تتسم بعدم المسؤولية. كما تطلب وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية من حكومة باكستان أن تعاقب بشدّة المسؤولين عن هذا الحادث وأن تعيد لأفغانستان جميع الأفراد العسكريين والمواطنين الأفغان المحتجزين كرهائن في المعسكرات الكائنة في باكستان".

وأتشرّف كذلك بأن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17187*

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بالأعمال بسفارة باكستان في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٣/٣٠ من يوم ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وأن مدير الإدارة السياسية الأولى قام بتوجيه نظره إلى ما يلي:

" على الرغم من كل محاولات حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لتحقيق الحالة الطبيعية في مناطق الحدود، تستمر الاعتداءات المسلحة للقوات العسكرية التابعة لباكستان. وعلى سبيل المثال، تعرضت المناطق السكنية في مقاطعة باريكوت بإقليم كونارها في ٨ و١٩ و٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥ للقصف المتكرر بالأسلحة الثقيلة مثل المدافع عديمة الارتداد ومدافع الهاون والرشاشات الثقيلة من قواعد لإطلاق النيران أنشئت على بعد ٢٠٠ متر من أراضي أفغانستان، مما أسفر عن استشهاد عدد من العسكريين والسكان المحليين أو جرحهم، وحدوث قدر هائل من الأضرار المادية بالمنطقة السكنية.

" إن حكومة أفغانستان تدين بشدة هذه الاعتداءات الأثيمة لقوات الحدود الباكستانية وتحتج احتجاجاً قوياً عليها لدى حكومة باكستان. وأوضح له أيضاً أن سلطات باكستان العسكرية ينبغي أن تضع فوراً حداً لاعتدائها المسلح وتدخلها اللذين تسببا في خسائر بشرية ومادية وشكلا خطراً على أمن مناطق الحدود. وإلا فإن المسؤولية عن العواقب الخطيرة والشديدة لمثل هذه الأعمال ستقع على عاتق سلطات باكستان العسكرية".

وأضاف مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي للقائم بالأعمال بسفارة باكستان:

" من أجل تغطية أعمالها العدوانية، ادعت السلطات الباكستانية، استمراراً لاتهاماتها الزائفة والجوفاء السابقة ضد

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/311-S/17187.

جمهورية أفغانستان الديمقراطية، مرة أخرى، أن طائرة أفغانية قامت مرتين في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ باختراق المجال الجوي فوق أراندو في الجنوب الشرقي من تلك المنطقة، ولم تحدث أضراراً.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بعد أن أجرت تحقيقاً شاملاً في الأمر تعتبر هذا الزعم اتهاماً لا أساس له وباطلاً وترفضه رفضاً باتاً. وذكر له أن سلطات باكستان العسكرية ينبغي أن تمتنع فوراً عن توجيه مثل هذه الاتهامات الاستفزازية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية وينبغي ألاّ تزيد من حدة التوتر في مناطق الحدود".

وأتشرف أيضاً برجاء منكم اتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17188

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا النص الكامل للمذكرة التي بعث بها السيد فيكتور أوغو تينوكو، وزير العلاقات الخارجية بالنيابة بجمهورية نيكاراغوا إلى السيد ادغاردو باز بارنيكا، وزير الخارجية بجمهورية هندوراس، راجياً منكم تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجّهة إلى وزير خارجية هندوراس من وزير العلاقات الخارجية بالنيابة في نيكاراغوا

أكتب إليكم للرد على رسالتكم الرسمية المؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17178*] والتي ذكرتم فيها أنه في الساعة ١١/٠٠ من صباح ذلك اليوم "أسفرت الهجمات التي شنها جيش نيكاراغوا بالأسلحة الثقيلة على منطقة أريناليس بالقطاع المذكور، عن مقتل هندوراسي واحد وإصابة أربعة آخرين".

وقد أحالت وزارة الخارجية هذه المسألة إلى السلطات المختصة ونقلت إليها المعلومات الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه. فأعربت سلطاتنا بشكل قاطع، في هذا الصدد، بعد إجراء تحقيقات دقيقة، أنه ليس صحيحاً أن الجيش الشعبي الساندينيي قد شن هجوماً بالأسلحة الثقيلة أو بأي نوع آخر من الأسلحة ضد أراضي هندوراس. واسمحوا لي مرة أخرى أن أذكر لكم أن حكومة نيكاراغوا، الوفيّة لسعيها إلى تحقيق السلم والتزامها بالقانون الدولي، تكّن أعظم الاحترام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، على خلاف بعض البلدان الأخرى التي تسمح باستخدام أراضيها في ارتكاب أعمال عدوانية واستفزازية موجّهة إلى زعزعة حكومات البلدان المجاورة والإطاحة بها.

وفضلاً عن ذلك فإن حكومة نيكاراغوا لا تستطيع التأكد من أن الجنود الهندوراسيين الذين تشيرون إليهم في رسالتكم ربما يكونون قد أصيبوا نتيجة لمعارك حدثت في الأراضي النيكاراغوية، في المناطق الواقعة على الحدود، ثم نقلوا بعد ذلك إلى هندوراس، حيث إن من الحقائق الموثقة بالكامل أن قوات مرتزقة تعمل أحياناً بالتنسيق مع أفراد القوات المسلحة الهندوراسية، ولا تدري حكومتنا ما إذا كانوا يعملون كأفراد.

وكما أشارت حكومة نيكاراغوا مراراً، فإن هذا النوع من الحوادث التي تقع بين نيكاراغوا وهندوراس هو نتيجة وجود هذه القوات المرتزقة في مناطق الحدود المشتركة وتزايدها في الأسابيع الأخيرة وإلى هذا الوجود تعزى المسؤولية المباشرة عنه. وبالتالي، فإن حكومة نيكاراغوا إذ تشير مرة أخرى إلى بحثها عن وسائل سلمية ومتحضرة لتسوية المنازعات بين الدول، تقترح على حكومة هندوراس أن تقوم القوات المسلحة في البلدين بوضع خطة مشتركة تمكنها من التغلب على هذه الحالة عن طريق تخفيض تلك القوات غير النظامية ونزع سلاحها وابعادها عن الحدود.

وتقترح حكومة نيكاراغوا أيضاً بعد أن تتم السيطرة على هذه القوات وينزع سلاحها، أن توضع خطة لإعادة توطينها بالتعاون مع لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الاطار، تعرب نيكاراغوا مرة أخرى عن استعدادها لأن تستقبل، في بلدها، جميع الأشخاص الذين يقررون قبول العفو الصادر عن نيكاراغوا.

وتدعو حكومة نيكاراغوا حكومة هندوراس إلى أن تستجيب لهذه المبادرة التي سيكون من شأنها، دون شك، أن تسهّل إلى حد كبير التوصّل إلى السلم الذي تتشده شعوب أمريكا الوسطى وتحث عليه بكل حق.

الوثيـقة S/17189

مذكرة شفوية مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بوليفيا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

يهدي الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة تحياتـه إلى الأمين العام، وفيما يتصل بالحالة في أمريكا الوسطى، يتشرف بأن يحيل رفقه نسخـة من البيان الصـادر عن حكومـة بوليفيا في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥.

ويرجو الممثل الدائم لبوليفيا لدى الأمم المتحدة أن تعمم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

المرفـق

بيان صادر عن حكومة بوليفيا في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥

تابعت حكومة بوليفيا بقلق تطور الأحداث التي تسببت في قيام الأزمة في أمريكا الوسطى، وأعطت تأييدها الدائم للمساعي التي تقوم بها مجموعة كونتادورا والتي تستهدف التوصل إلى وضع صيغ لحل سلمي لتلك الأزمة.

وفيما يتعلق بالمسألة المحددة المتصلة بالعلاقات بين نيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية، فإن بوليفيا تثق في أنه سيتم إيجاد حل للخلافات التي تفرّق بين البلدين وذلك بواسطة الحوار المباشر الذي يقوم فيه كل طرف ببعض التنازلات التي تتيح، دونما تأثير على مصالحه الدائمة، التوصل إلى اتفاقات بنّاءة، وتجنبها التصرفات التي لا تسهم في إيجاد حل للمشكلة بل تؤدي إلى المزيد من التباعد بين أعضاء نظام البلدان الأمريكية.

إن ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية [قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د ـ ٢٩)]، ودون إطالة، المبادىء الأساسية للعلاقات بين دول المجتمع الـدولي لا تسمح باتخاذ أية تدابير ضد بلد ذي سيادة اختار، بمحض إرادته، نظامه الحكومي السياسي والاقتصادي.

وتؤكد وزارة الخارجية والشؤون الدينية من جديد، بهذه المناسبة، كما فعلت في مناسبات سابقة، التزامهـا الدائـم بتلك المعـايير ورغبتهـا في الإسهام في التنفيذ العالمي وغير المشروط لهذه المبادىء.

ولذلك فإن بوليفيا ترى أن قرار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية فرض حظر تجاري على نيكاراغوا اعتباراً من يوم ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ يشكل عقبة أخرى في وجه الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا ويبذلها المجتمع الدولي بحثاً عن حلول للأزمة في أمريكا الوسطى.

وإن حكومة بوليفيا، من أجل السلم في القارة، تحث على التخلي عن سياسة القوة وتدعو إلى استعمال قنوات الحوار والتفاوض من أجل تجاوز الخلافات. وتعرب من جديد أيضاً عن تأييدها الحازم للجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا.

الوثيـقة S/17190*

رسالة مؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أوروغواي

[الأصل: بالاسبانية]
[١٥ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم رفق هذا نص البيان الصادر في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ عن حكومة أوروغواي بشأن القرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل بإقامـة حكومـة مؤقتة في ناميبيا.

وأكون شاكراً لو تفضلتم باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة والبيان المرفق بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أومبرتو غويين ألفيس
الممثل الدائم بالنيابة لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

بيان صادر عن حكومة أوروغواي في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥

تود حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية أن تعرب عن أشد معارضتها للقرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا في ١٨ نيسان/أبـريل ١٩٨٥ بإقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا وأن تعلن في الوقت نفسه أنها تعتبر ذلك القرار لاغياً وباطلاً.

إن هذا الإجراء الذي اتخذته حكومـة جنـوب افـريقيا هو انتهـاك للقرارات الصادرة عن الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، وبصفـة خاصـة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/312-S/17190.

لقراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ١٥)، وللفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٧١ [٢٠].

وإن حكومة جمهورية أوروغواي الشرقية، إذ تعرب عن تأييدها لمجلس الأمم المتحدة لناميبيا، السلطة الشرعية الوحيدة لإدارة إقليم ناميبيا، وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٢٤٨ ((د إ ـ ٥)، تؤكد من جديد تأييدها الكامل لخطة الأمم المتحدة من أجل استقلال ناميبيا الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨).

الوثيقة S/17191

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل استراليا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرّف برجاء التكرّم بتعميم البيان المرفق المتعلّق بالحالة في لبنان، والذي ألقاه ر. ج. هوك رئيس وزراء أستراليا في البرلمان في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريتشارد وولكوت
الممثل الدائم لاستراليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان بشأن لبنان ألقاه رئيس وزراء استراليا في ٨ أيار/مايو ١٩٨٥

باسم الحكومة، وباسم البرلمان كله كما أعتقد، أعرب عن بالغ حزننا إزاء ما نما إلى علمنا من أنباء عن استمرار أعمال العنف التي تجري في ذلك البلد المبتلي بالمآسي. ونحن قلقون، بلا شك، إزاء الأحداث الأخيرة التي جرت في جنوب لبنان، حيث أفادت التقارير أن ٢٠ ٠٠٠ مسيحي قد فرّوا من ديارهم ولجأوا إلى مدينة جزّين وغيرها من مدن المنطقة. ولا يسعنا إلاّ أن نأسف على أن الفرصة التي أتيحت بانسحاب القوات الاسرائيلية لم تستغل لاستعادة سلطة الحكومة اللبنانية في الجنوب. كذلك، فإننا قلقون أشد القلق إزاء تصعيد القتال في بيروت.

وتعرب الحكومة عن أعمق مشاعر التعاطف مع أعضاء الجالية اللبنانية الضخمة المقيمة في أستراليا، والذين يوجد أقارب لعدد كبير منهم في لبنان. ونحن مدركون تماماً لما ينتابهم حالياً من قلق ومعاناة. وأرى أن بإمكاني أن أقول، باسم جميع أعضاء البرلمان، إننا نودّ أن يعرف أعضاء الجالية اللبنانية المقيمة في أستراليا أننا نشاطرهم مشاعرهم وهم يمرّون بهذه الفترة من المعاناة والقلق.

إننا ندرك أن إحدى المآسي الكبرى للبنان هي أن يصبح ميداناً تشن فيه القوات الأجنبية معاركها بصورة مكشوفة أو بإنابة غيرها عنها. ونحن نؤمن إيماناً قوياً بأنه ينبغي وضع حد لجميع أعمال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للبنان. فإذا ما نفّذت هذه الشروط الأساسية، أمكن الشروع في إجراء المفاوضات الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية طويلة الأجل لمشاكل ذلك البلد. وقد لاحظت، في ذلك الصدد، وجود اقتراحات تدعو إلى إنشاء نظام حكم الكانتونات، وذلك على غرار النظام القائم في سويسرا. وكل ما يمكن أن يقال بصدد هذا الاقتراح، الذي أثير في بعض الدوائر، هو أن أي اقتراح من ذلك القبيل من شأنه أن يستلزم، بطبيعة الحال، موافقة جميع الطوائف اللبنانية.

إننا ندرك، بطبيعة الحال، أنه لا يوجد حل بسيط للمشاكل التي يواجهها لبنان. فليس هناك من لديه عصا سحرية يحرّكها فتحل المشاكل. إن من الواضح، ومع ذلك ينبغي أن يذكر مرّة أخرى، أن المطلب الأول هو وضع حد للقتال الدائر هناك، ولا شك أننا من أستراليا نناشد جميع الأطراف في لبنان ممارسة أقصى قدر ممكن من ضبط النفس، لأنه لن يمكن بذل أي جهود رامية إلى ضمان تحقيق مصالحة وطنية عن طريق التشاور وإلى تحقيق تسوية سلمية للمشاكل المعلّقة الاّ عندما تسكت المدافع. ونرى أن التوصّل إلى اتفاق فيما بين الفئات المتحاربة هو الأساس الوحيد الذي سيقوم عليه احترام استقلال لبنان وسيادته.

وأختتم رسالتي بالقول بأن حكومة أستراليا تتعهّد باستخدام كل ما لديها من نفوذ وكل ما يمكن أن تؤثّر به من نفوذ في الأمم المتحدة وفي غيرها من الهيئات الدولية لمتابعة بذل الجهود الرامية إلى وضع حد للقتال في لبنان، الأمر الذي يمثّل شرطاً أساسياً لإجراء تلك المشاورات والمفاوضات التي نرجو جميعاً أن تؤدي إلى وضع حد للمأساة المستمرة التي يشهدها ذلك البلد.

الوثيقة S/17192*

رسالة مؤرخة في ١٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[١٥ أيار/مايو ١٩٨٥]

أود توجيه انتباهكم إلى أحدث محاولات منظمة التحرير الفلسطينية لقتل المدنيين في اسرائيل.

ففي ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ انفجرت قنبلة قرب موقف أوتوبيس عند مستشفى شعاري تصيدق، أكبر مستشفيات القدس. وتركت قنبلة أخرى عند مدخل منتزة جرس الحرية وهي منطقة تريّض شعبية للأمهات الشابات والأطفال. ووجدت قنبلتان أخريان في ذلك اليوم عند موقفي أتوبيس في شارعين مزدحمين من شوارع مدينة بيت شمش.

وفي بيان أذاعته محطة إذاعة عمان في ١٢ أيار/مايو، أسرع فرع فتح من منظمة التحرير الفلسطينية إلى الإعلان عن مسؤوليته عن هذه الأعمال. ولكن ''عملهم الفذ'' تنازعته، في تنافس بشع بين الإرهابيين، مجموعة أبو موسى المنافسة، التي أعلنت مسؤوليتها عن هذه القنابل عن طريق إذاعة دمشق.

وكانت معجزة أن أحداً لم يصب أو يقتل. ولكن ذلك لا يعفي الراغبين في القتل من تبعة عملهم. فأياً كانت الزمرة التي ينتمون إليها من منظمة التحرير الفلسطينية فهدفهم واحد ـ وهو قتل الأبرياء عمداً وبشكل مرتب.

وأتشرف برجاء تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17192-A/40/314.

الوثيقة S/17193

رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٥ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق لكم طيه ''البيان الصحفي'' الذي أصدرته في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ إدارة الإعلام والصحافة بوزارة خارجية حكومة جمهورية هندوراس بشأن تفاقم الحالة في منطقة الحدود مع نيكاراغوا.

وأكون شاكراً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذا النص، الذي أبلغ مضمونه إلى منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو ايريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صحفي صادر عن حكومة هندوراس في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥

أبلغ مجلس الأمن القومي، المنعقد اليوم، بالحالة الناشئة في منطقة الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا، والتي تفاقمت في الأسابيع الأخيرة. وفي الواقع تعرّضت الأراضي الهندوراسية، في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥، لأعمال عدوان خطيرة قام بها جيش الحكومة النيكاراغوية. ففي الساعة الحادية عشرة من صباح ذاك اليوم أسفرت الهجمات التي شنها جيش نيكاراغوا عن قتل هندوراسي واحد وإصابة أربعة آخرين في منطقة أريناليس؛ وجميع هؤلاء الأشخاص ينتمون إلى القوات المسلحة لهندوراس.

وفي اليوم نفسه كتبت حكومة هندوراس، عن طريق وزارة الخارجية، إلى وزير خارجية نيكاراغوا، لتعرب عن أشد الاحتجاج إزاء العمل العدواني المذكور آنفاً وأوضحت أن بعض التصرفات، مثل تلك التي ذكرت، لا تؤدي إلا إلى خلق جو من التوتر يعرقل أي جهد يبذل في سبيل السلم بالنسبة لأمريكا الوسطى، كهذا الجهد الذي استمرت حكومة هندوراس في رعايته منذ عام ١٩٨٢، كما يتضح من مساندتها القوية للمساعي التي تقوم بها مجموعة كونتادورا.

وفي ١١ أيار/مايو، رد السيد فيكتور هوغو تينوكو، وزير الخارجية بالنيابة، في نيكاراغوا، على مذكرة الاحتجاج التي تقدمت بها حكومة هندوراس، موجهاً تلميحات خفية للغاية ضد حكومتنا وضد قواتنا المسلحة، ومؤكداً أن حكومته ليست في ظروف تتيح لها التأكد من أن الجنود الهندوراسيين الذين لقوا حتفهم في الحدث الذي سلفت الإشارة إليه،

''ربما يكونون قد أصيبوا نتيجة المعارك التي وقعت في الأراضي النيكاراغوية، في المناطق الواقعة على الحدود، ثم نقلوا بعد ذلك إلى هندوراس ...'' [S/17188، المرفق].

ويدل اتهام حكومة نيكاراغوا هذا، كما يمكن تقديره، على أنه خطير للغاية من حيث إنه يشرك القوات المسلحة لهندوراس في أحداث بعيدة عنها تماماً. وعلى العكس من ذلك، فإن قواتنا المسلحة قامت، اتباعاً للتعليمات الصادرة إليها من السيد رئيس الجمهورية، بمضاعفة الحراسة في منطقة الحدود مع نيكاراغوا لمواجهة حالات مثل هذه، وللقيام في هذه المنطقة بمراقبة مجموعات النيكاراغويين الوافدين من بلدهم، هاربين من حالة العنف والنزاع المسلح القائمة داخل نيكاراغوا.

ومن ناحية أخرى، وطبقاً لتعليمات صادرة من السيد رئيس الجمهورية أيضاً، قررت الحكومة، في إطار إجراء اتخذ فيما بين المؤسسات، وذلك بين القوات المسلحة وغيرها من الهيئات التابعة للقطاع العام، ووافق عليه مجلس الأمن القومي، أن تبدأ منذ الآن أعمال إنعاش في المناطق المنكوبة، من أجل بث روح الثقة اللازمة بين السكان الهندوراسيين الذين وقعوا ضحية لحالة النزاع السائدة في نيكاراغوا والتي لها تأثير على ذلك القطاع. فقد اضطرت مجموعة كبيرة من هؤلاء السكان إلى النزوح من المنطقة المذكورة للأسباب الموضحة.

وإن حالة الاضطراب العنيف الذي يعيشه السكان في هذه المنطقة الواقعة على الحدود هي، كما سبق ذكره، نتيجة للنزاع السياسي والمسلح ذي الطابع الداخلي وهو لا يقتصر على المحيط الوطني بالتحديد فحسب، بل يتعداه إلى البلدان المجاورة. وإزاء هذه الحالة، فإن حكومة هندوراس، في إطار ممارستها لسلطتها السيادية، تؤكد سيطرتها على المنطقة المشار إليها داخل الأراضي الهندوراسية ولا تسمح بوجود جماعات مسلحة وتلتزم بمبدأ عدم التدخل.

وإن حكومة هندوراس تعرب مجدداً، عن طريق مجلس الأمن القومي، عن تصميمها على تنفيذ القوانين الملائمة على جميع أولئك الأجانب الذين يسيئون استغلال ضيافة بلدنا لهم وينتهكون هذه القوانين.

الوثيقة S/17194*

رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[١٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة للبيان المرفق بالرسالة المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ والموجهة إليكم من الممثل الدائم لتايلند [S/17165] والتي يتهم فيها فييت نام، افتراءً، بأنها ترمي إلى ''ضم ١٧ إقليماً في شمال شرقي تايلند'' وأنها ترسل قواتها ''لتتوغل في الأراضي التايلندية''، يشرفني أن أرفق، طيه، نص البيان الصادر في ١٠ أيار/مايو عن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية.

ويشرفني أن أرجو منكم أن تتفضلوا بتعميم هذه الرسالة وضميمتها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هوانغ بيش سون
الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ عن المتحدث الرسمي باسم وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية

في الآونة الأخيرة، لجأت السلطات التايلندية مرة أخرى إلى ترديد حكاية القوات الفييتنامية المتغلغلة في أراضي تايلند. بل وذهبت إلى أبعد من ذلك وقالت إن فييت نام ترمي إلى ''ضم ١٧ إقليماً في شمال شرقي تايلند''.

وما هذا إلا افتراء اعتادت على ترديده الدوائر الحاكمة في تايلند لتضليل الرأي العام الذي أخذ يطالب تايلند بقوة بأن تضع حداً لتواطؤها مع الصين في استخدام اتباع بول بوت وغيرهم من الخمير الرجعيين للوقوف في وجه نهضة الشعب الكمبوتشي، وأن تنتهج سياسة صداقة وتعايش سلمي تجاه بلدان الهند الصينية.

وإن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية ترفض رفضاً باتاً كل مزاعم تايلند المختلقة وتؤكد من جديد سياستها الثابتة المتمثلة في الاحترام التام لاستقلال تايلند وسيادتها وسلامتها الإقليمية، ورغبتها في إقامة علاقة صداقة وحسن جوار مع تايلند لصالح شعبي البلدين والسلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

وترى حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية أن ثمة ظروفاً مواتية الآن لكي تتفق الأطراف المعنية على إقامة منطقة أمان على طول الحدود الكمبوتشية التايلندية تحت رقابة وإشراف دوليين من أجل ضمان السلم والاستقرار في منطقة الحدود بين كمبوتشيا وتايلند على نحو ما اقترحته بلدان الهند الصينية.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/316-S/17194.

الوثيـقة S/17195

رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الجماهيرية العربية الليبية

[الأصل: بالعربية]
[١٦ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طيه نص الرسالة الموجهة إليكم من السيد علي عبد السلام التريكي أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي بخصوص الصواريخ النووية التي نصبها الكيان الصهيوني على الحدود الشرقية للوطن العربي.

(توقيع) رجب عبد العزيز الزروق
القائم بالأعمال بالوكالة
للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من أمين اللجنة الشعبية للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي في الجماهيرية العربية الليبية

أود أن أشير إلى ما أقدم عليه الكيان الصهيوني في نطاق سياسته العدوانية ضد الأمة العربية، إذ قام بنصب صواريخ ذات رؤوس نووية من طراز (ARIJA) في مرتفعات الجولان السورية وفي منطقة صحراء النقب، مما يمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم أجمع، ويؤدي إلى زيادة سباق التسلح النووي في المنطقة العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط.

إن نصب الصواريخ النووية من قبل الكيان الصهيوني يعد تصعيداً للعدوان ضد الأمة العربية وتكريساً لعمليات احتلال، وتهديداً بضرب المدن والمنشآت الحيوية في الوطن العربي. وقد تأكد الآن بوضوح أن ضرب المفاعل النووي العراقي المعد للأغراض السلمية من قبل العدو الصهيوني كان يهدف إلى تهديد وإعاقة برامج أية دولة عربية تسعى إلى تحقيق تقدم في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية.

إن قيام الكيان الصهيوني بنصب الصواريخ النووية في قلب الأمة العربية يعتبر تهديداً واستهتاراً بالرأي العام العالمي في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي ويبذل جهده في سبيل تحديد سباق التسلح ونزع أخطر الأسلحة النووية التي تهدد البشرية بالفناء الكامل.

إن هذا العمل من طرف الكيان الصهيوني يعد انتهاكاً صارخاً للمواثيق الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وخاصة قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١)، والذي طلب من الكيان الصهيوني أن يضع منشآته النووية تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٩/٥٤ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والقرار ٣٩/٦١ المؤرخ في اليوم نفسه والخاص بجعل افريقيا منطقة لا نووية، والقرار ٣٩/١٥٣ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ الخاص بتعزيز الأمن والتعاون في البحر المتوسط، والقرار ٣٩/١٤٧ المؤرخ في اليوم نفسه والخاص بالتسلح النووي للكيان الصهيوني.

كما يعد نصب تلك الصواريخ النووية تجاهلاً واستهتاراً بأهداف ومساعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى استخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية وتجاهلاً أيضاً للنداءات العالمية المتكررة المطالبة بالانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية [**قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د ـ ٢٢)، المرفق**] تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية تود أن تلفت كريم انتباه مجلس الأمن والرأي العام العالمي إلى خطورة هذا العمل الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التوتر في المنطقة ويهدد أمن وسلامة شعوبها مما يجعل الأمة العربية في وضع يدفعها إلى القيام بممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ما لم يقم مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فورية ورادعة لإزالة خطر هذه الصواريخ النووية.

إن صواريخ الكيان الصهيوني النووية ما كانت لتزرع لولا الدعم الكامل الذي يتلقاه العدو الصهيوني من دولة عضو في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي تقدم له دعماً غير محدود في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأبرمت معه عدة اتفاقيات في هذه المجالات ونخص منها بالذكر الاتفاق الاستراتيجي الموقع في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.

إن الجماهيرية إذ تلفت كريم انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي إلى مدى خطورة نصب تلك الصواريخ النووية على أمن وسلامة شعوب المنطقة، فإنها تحتفظ بحقها مع بقية دول وشعوب المنطقة المهددة بهذه الصواريخ في دعوة مجلس الأمن في أي وقت للقيام بالواجبات والمسؤوليات المناطة به حيال السلم والأمن الدوليين.

ويرجى توزيع هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي عبد السلام التريكي
أمين اللجنة الشعبية
للمكتب الشعبي للاتصال الخارجي
للجماهيرية العربية الليبية

الوثيقة S/17196*

رسالة مؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية للأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أكتب إليكم بمناسبة افتتاح المطار الاستراتيجي الذي شيدته المملكة المتحدة في جزر مالفيناس.

لقد أشارت حكومتي مراراً إلى أن السياسة البريطانية في هذه المنطقة، التي نأت عن استهداف حل المشاكل مع الأرجنتين والإسهام في إقامة الاستقرار في منطقة جنوب الأطلسي، تسعى إلى تحقيق أهداف استراتيجية وعالمية تتجاوز إطار النزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية، وتتناقض مع المصالح الحقيقية لأمريكا اللاتينية والعالم في ميدان السلم والأمن. وإن تشييد المطار الجديد، فضلاً عن وجود السفن الحربية والغواصات النووية ومنشآت القذائف ونظم الرادار المتقدمة جداً وأربعة آلاف من العسكريين في المنطقة، يؤكد تلك النوايا الخطيرة.

وقد حاولت حكومة المملكة المتحدة تبرير هذا التصعيد الجديد الهام في درجة تسليح الأراضي المغتصبة من الأرجنتين بزعمها أنها تهدف من وراء ذلك إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الأراضي.

بيد أن الوقائع لا تؤيد هذه الحجج. فقد قصرت وزارة الدفاع البريطانية حق استعمال المدرج الجديد عليها وحدها، ولم يسمح للطيران المدني باستخدامه. وهذا يتمشى مع سياسة تغلب الاعتبارات الاستراتيجية باستمرار على التقدم الاجتماعي للجزر ورخائها. ولقد انفقت المملكة المتحدة، فيما بين شهري تموز/يوليه ١٩٨٢ ونيسان/أبريل ١٩٨٥، حوالي ٣ بلايين دولار - أي مليون ونصف المليون دولار تقريباً بالنسبة لكل فرد من السكان - على ما يسمى بـ "فوكلاند القلعة". ولم تخصص، في مقابل ذلك، سوى ٣١ مليون جنيه استرليني لخطط التنمية خلال الخطة الخمسية للفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨.

وزعمت الحكومة البريطانية أيضاً أن المطار يمكن أن يتيح خفض العدد الكبير للقوات المتمركزة حالياً في جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية. وهذا الزعم يتناقض مع التأكيدات التي أدلى بها مؤخراً اللورد تريفاني، وكيل وزير الدولة لشؤون القوات المسلحة وعضو البرلمان الذي قال إنه ليس من المتوقع إجراء أي تخفيض كبير في تلك القوات العسكرية. وعلاوة على ذلك، أخبرت الحكومة البريطانية البرلمان في ١٤ آذار/مارس الماضي بأن هذا البديل غير محتمل الوقوع حتى في حالة حدوث وقف رسمي للعمليات الحربية، فأكدت بذلك كذب زعم احتمال تخفيض تلك القوات.

واحتجت المملكة المتحدة أيضاً بضرورة الدفاع عن الجزر ضد أية هجمات أرجنتينية محتملة. ولا يمكن أن يكون هذا الافتراض قائماً على نية حسنة. فقد أكدت حكومتي مراراً وتكراراً أنها ستسعى إلى استعادة الأراضي الأرجنتينية، التي تحتلها المملكة المتحدة بطريقة غير مشروعة، من خلال تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية فقط، حسب ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. ولم يحدث، في أية لحظة، أنها حادت ولو قيد أنملة عن هذا التعهد الحاسم. والواقع هو أن المصدر الوحيد للتوتر في جنوب الأطلسي هو سلوك الحكومة البريطانية التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وكذلك التعهدات المقدمة في إطار البلدان الأمريكية وسلحت جزر مالفيناس، وأدخلت الأسلحة النووية في منطقة جنوب الأطلسي، ومازالت تحتفظ بـ "منطقة محرمة" غير مشروعة يحظر على السفن والطائرات الأرجنتينية دخولها، وترفض استئناف المفاوضات المتعلقة بالسيادة.

وفي الحقيقة، لا يمكن عزو الوجود العسكري البريطاني الضخم وغير المتناسب في منطقة جنوب الأطلسي إلى ضرورات دفاعية مفترضة ضد الأرجنتين. ولذا ينبغي التساؤل عن الأهداف

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/317-S/17196.

الحقيقية التي تسعى إليها المملكة المتحدة، الدولة النووية وعضو منظمة حلف شمال الأطلسي، في منطقتنا. إن جزءًا من الرد على هذا التساؤل يكمن بلا ريب في التأكيدات التي أدلى بها وزير الدفاع البريطاني في واشنطن، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٣. ففي تلك المناسبة، ربط السيد هيسيلتاين بصراحة بين جزر مالفيناس والنزاع بين الشرق والغرب. وهذا المفهوم، الذي يؤدي بكل تأكيد إلى جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة نووية، يتجاهل المصالح الأساسية لمنطقتنا في ميدان السلم والأمن كما أنه يلقى انتقادات متكررة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية.

ومن ناحية أخرى، لا يسعنا أن لا نعرب عن قلقنا العميق إزاء ما تنادي به بعض الدوائر السياسية الوثيقة الصلة بالحكومة البريطانية من ضرورة الربط بين تسليح جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والدفاع عن مصالح المملكة المتحدة في انتاركتيكا. ولا يخفى على أحد، التناقض الواضح بين أهداف معاهدة انتاركتيكا [٢١] باستخدام المملكة المتحدة لقاعدة عسكرية نووية متاخمة للمنطقة الجغرافية التي يشملها هذا الاتفاق الدولي لمتابعة أهدافها في انتاركتيكا. ولا حاجة إلى ذكر ما يمكن أن يترتب على هذه المخططات، التي كثيراً ما نوقشت في البرلمان البريطاني من آثار على مستقبل تلك القارة.

إن الدول الأعضاء والمملكة المتحدة نفسها تعرف جيداً استعداد الحكومة الأرجنتينية لبذل كل جهودها لإيجاد حل سلمي عن طريق التفاوض للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية. وهي لا تزال على موقفها هذا، برغم الطريقة الطائشة التي تتصرف بها لندن في هذه المسألة الحساسة، وبرغم تمادي الحكومة البريطانية في تجاهل التغيرات الأساسية التي حدثت في بلدي والضرورة السياسية والعملية للتوصل إلى حل للنزاع على السيادة ولسائر الخلافات القائمة بين البلدين. وبالتالي لا يسع حكومتي إلا أن تشير إلى الأخطار التي ينطوي عليها استمرار الحكومة البريطانية في موقفها السلبي تجاه الوفاء بواجب استئناف المفاوضات الثنائية، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن مسألة جزر مالفيناس. وما دامت السياسة البريطانية في منطقة جنوب الأطلسي تتجاهل ضرورة حل جميع المشاكل المعلقة مع الأرجنتين، فإن إعادة العلاقات المتبادلة إلى طبيعتها وإزالة التوتر نهائياً في تلك المنطقة سيظلان أمراً صعب المنال.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن، وإحاطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة علماً بها.

(توقيع) دانتي كابوتو
وزير العلاقات الخارجية
والشؤون الدينية بالجمهورية الأرجنتينية

الوثيقة S/17198*

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إليكم من السيد اوزير كوراي، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كوركماز هاكتانير
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من السيد اوزير كوراي

أتشرف بأن أرفق طيّ هذا رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إليكم من السيد م. نجاتي منير ارتكين، وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية، رداً على المزاعم القبرصية اليونانية الواردة في الوثيقة [*S/17150*]، المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥.

وأكون ممتناً لو عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/902-S/17198.

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية والدفاع بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ والموجهة إليكم من السيد جورج اياكوفو، "وزير خارجية الإدارة القبرصية اليونانية"، ومرفقاتها، والتي عمّمت بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

إن الرسالة المذكورة، التي وجهت إليكم عشية الاستفتاء الدستوري الذي أجري مؤخراً في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥، توجه اتهامات لا أساس ولا مبرر لها إلى الجانب القبرصي التركي، وتحاول أن تشوّه، في نظر الرأي العام العالمي، العمليات الديمقراطية الداخلية التي تجري في قبرص الشمالية. ومن بين هذه الاتهامات القبرصية اليونانية الزعم بـ "عدم شرعية" ما نقوم به من إجراءات داخلية، وهي في الواقع تؤكد، بوجه خاص على هذا الإدعاء الذي لا أساس له. ومن دواعي السخرية أن تثير الإدارة القبرصية اليونانية هذا الموضوع على الإطلاق، إذ من الجلي أنها، بحكم سجلها السابق وموقفها الحالي على السواء، أقل المؤسسات صلاحية للتشكيك في شرعية الآخرين.

ومن الجلي أن القبارصة اليونانيين ليس لهم، ولم يكن لهم أبداً، أي حق دستوري أو قانوني أو شرعي، مهما كان، في الإدعاء بتمثيل الشعب القبرصي التركي. وكل المحاولات التي تتعارض مع ذلك ليست من الشرعية أو القانونية في شيء. ومن الجلي أيضاً أن الشعب القبرصي التركي، مع عدم وجود حكومة اتحادية مشتركة، لا يمكن أن يمثل إلاّ عن طريق السلطات والهيئات التي ينتخبها انتخاباً حراً.

وفي هذا الصدد، أود أن أكرر الإعراب لكم، مرة أخرى، أن ما تدعيه الإدارة القبرصية اليونانية من كونها "حكومة قبرص" الوحيدة والشرعية هو ادعاء يتناقض مع ما يلي:

(أ) دستور قبرص لعام ١٩٦٠، الذي ينص على مشاركة شعبي قبرص في عملية الحكم وفي جهاز الدولة بكامله، وهو الدستور الذي قام القبارصة اليونانيون نفسهم بنقضه وهدمه تماماً منذ عام ١٩٦٣، بغرض ضم قبرص إلى اليونان؛

(ب) وجود إدارتين منفصلتين ومتمتعتين بالحكم الذاتي في الجزيرة، بعد عام ١٩٦٣، على إثر القيام، بقوة السلاح، بإبعاد العنصر القبرصي التركي من الحكومة القبرصية الشرعية ذات القوميتين؛

(ج) إعلان جنيف المؤرخ في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ انظر [S/11398]، الذي اشتركت فيه تركيا واليونان والمملكة المتحدة (الضامنون الثلاثة لاستقلال قبرص)، والذي سلم بوجود إدارتين منفصلتين، متمتعتين بالحكم الذاتي، في الجزيرة؛

(د) اتفاقات القمة شباط/فبراير ١٩٧٧ [S/12323، الفقرة ٥] وأيار/مايو ١٩٧٩ [S/13369، الفقرة ٥١]، التي تم التوصل إليها بين قادة الشعبين، والتي تتوخى أن تنشأ في الجزيرة جمهورية اتحادية مستقلة ذات طائفتين وذات منطقتين؛

(هـ) الوقائع الراهنة السائدة في قبرص، أي وجود دولتين مستقلتين منفصلتين، تمارس كل منهما سيطرتها وولايتها على شعبها، وعلى إقليمها في الجزيرة، ريثما يتم إنشاء الجمهورية الاتحادية ذات الطائفتين، وذات المنطقتين.

إن الجانب القبرصي التركي لا يلتزم فحسب بالتوصل إلى حل سلمي للمشكلة القبرصية، في الإطار المذكور أعلاه، لكنه برهن أيضاً على إخلاصه وحسن نيته في هذا الصدد، وبرهن على ذلك من جديد، في الآونة الأخيرة، في اجتماع رفيع المستوى الذي عقد تحت رعايتكم حديثاً في نيويورك في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وأود أن أكرر التأكيد في هذا المقام على أن هذا الالتزام من الجانب القبرصي التركي بالتوصل إلى حل في قبرص يقوم على إنشاء دولة اتحادية ذات طائفتين، وذات منطقتين، لم يزل قائماً.

بيد أنه مما يدعو للأسف، أن ما برهن عليه الجانب القبرصي التركي من إخلاص وحسن نية فيما يتعلق بالحل القائم على إنشاء دولة اتحادية ذات طائفتين وذات منطقتين، لم يقابل بالمثل من الجانب القبرصي اليوناني، الأمر الذي أصبح أيضاً بالغ الوضوح في ضوء الأزمة السياسية الداخلية التي نشأت في الجانب القبرصي اليوناني على إثر اجتماع القمة في نيويورك. وعلى الرغم من أن التطورات السياسية الداخلية الجارية في الجانب القبرصي اليوناني لا تخص الجانب القبرصي التركي إلاّ أن السيد كيبريانو قد فقد، فيما يبدو، ثقة وتأييد الأحزاب السياسية التي تمثل الأغلبية الساحقة للشعب القبرصي اليوناني في "مجلس النواب" القبرصي اليوناني. وبطبيعة الحال، فإن هذا الأمر يثير التساؤلات عما إذا كان السيد كيبريانو، أو أي شخص آخر من الجانب القبرصي اليوناني، له السلطة أو الصلاحية لتمثيل الشعب القبرصي اليوناني أمام الجانب القبرصي التركي.

ومن جهة أخرى، ففي اليونان، قررت حكومة رئيس الوزراء باندريو إجراء انتخابات في وقت مبكر، وذكرت أن القضية القبرصية هي السبب وراء ذلك، وتذكر التقارير أن الرئيس اليوناني، السيد سارتسيتاكيس، قال في رده على رسالة السيد باندريو التي يطلب فيها حل البرلمان اليوناني وإجراء انتخابات عامة، إن تجديد الولاية الشعبية سيكون في صالح النهوض على نحو أكثر فعالية بـ "المواقف الوطنية بشأن مسألة قبرص" التي لها أهميتها الحيوية بالنسبة لـ "مستقبل الهيلينية".

وفي الوقت الذي يتعرض فيه المناخ السياسي الداخلي على الجانب القبرصي اليوناني لحالة من الارتباك وعدم التيقن، فإنه من العسير فهم السبب من وراء محاولة الإدارة القبرصية اليونانية إثارة الشكوك بشأن العمليات الديمقراطية الداخلية التي تجري على الجانب القبرصي التركي، بدلاً من محاولة ترتيب أوضاعها الداخلية. وما يقوم به الشعب القبرصي التركي الآن ليس أكثر من مسألة داخلية تتعلق به، وبانتخاب الأشخاص الذين سيكونون مخولين بتمثيله في جميع شؤون الدولة، بما في ذلك المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية. وكما تعلمون جيداً، فإن حق كل طائفة في قبرص في إجراء انتخابات مستقلة هو حق منصوص عليه في دستور الجمهورية القبرصية لعام ١٩٦٠، ولذلك فإن هذا الأمر لا يشكل ظاهرة جديدة في قبرص. وقد مارست الطائفتان هذا الحق بصورة مستقلة قبل عام ١٩٧٤ وبعده. وفيما يتعلق بالجانب القبرصي التركي، فقد مورس هذا الحق مرتين قبل عام ١٩٧٤، احداهما في عام ١٩٦٠، والأخرى في عام ١٩٧٠، ومرتين بعد عام ١٩٧٤، احداهما في عام ١٩٧٦، والأخرى في عام ١٩٨١، في انتخابات الرئاسة والانتخابات العامة على السواء. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أجري استفتاء دستوري على

الدستور الخاص بما كانت تسمى في عام ١٩٧٥ ''دولة قبرص الاتحادية التركية''.

وأود أن أشير إلى أنه إذا أصر الجانب القبرصي اليوناني، عن طريق أطراف ثالثة، على التدخل في هذه التدابير الديمقراطية الداخلية التي يجري القيام بها في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، فإن ذلك لن يكون من شأنه إلا إعطاء مزيد من الثقل للتساؤلات فيما يتعلق بما إذا كان هناك أي شخص في الجانب القبرصي اليوناني يتمتع بالولاية الكاملة من جانب الشعب القبرصي اليوناني للدخول في مفاوضات مع القبارصة الاتراك، بغرض إيجاد حل للمشكلة القبرصية. وفي واقع الأمر، فإن المسائل الناشئة عن الإضطراب السياسي والدستوري القائم في الجانب القبرصي اليوناني قد جرى الإعراب عنها أيضاً في صحافة العالم. وعلى سبيل المثال، قامت صحيفة ''تايمز''، التي تصدر في لندن، في عددها الصادر في ٤ أيار/مايو ١٩٨٥، بتناول هذا الموضوع في مقال بعنوان ''جزيرة واحدة ودستوران'' فقالت ''إن القبارصة اليونانيين ليسوا بأي حال في وضع يسمح لهم بانتقاد المشروع (مشروع دستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية)، إذ أن موضوع الدستور، على الجانب الخاص بهم من الجزيرة، قد أدى إلى حالة من الجمود السياسي''.

وعلى الرغم مما سبق ذكره، ومما هو مسلم به دولياً من أن السيد كيبريانو كان الشخص الوحيد المسؤول عن انهيار الاجتماع رفيع المستوى المعقود في ١٧ كانون الثاني/يناير وتبديد فرصة تاريخية لإيجاد حل في قبرص، يبدو أنه من الأمور البالغة الصعوبة على الجانب القبرصي اليوناني أن يقاوم الإغراء المتمثل في الاستمرار في حملة الدعاية المضللة التي يشنها على الصعيد الدولي. ومما يبرهن على ذلك الإشارات التي وردت في رسالة السيد اياكوفو المذكورة أعلاه، ومنها ما زعم عن ''الاستقلال الانفصالي'' و ''التوقف الاختياري'' وما ادعاه من احترام لـ ''الاتفاقات الرفيعة المستوى'' لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ولبعثة المساعي الحميدة التي تقومون بها. لقد كان السيد كيبريانو نفسه هو الذي حال دون تأكيد اتفاقات القمة لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وإيجاد جو من ''الهدنة السياسية'' بين الجانبين، مع جميع الجوانب الأخرى لـ ''مشروع الاتفاق''، وذلك برفضه هذا الاتفاق في مجموعه في الاجتماع رفيع المستوى المعقود في ١٧ كانون الثاني/يناير. ولقد كان هو أيضاً الذي عرقل وقوّض الجهود، التي اضطلع بها في إطار بعثة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الأمن.

والآن يحاول السيد كيبريانو، لمجرد أنه يرى أن ذلك مناسب له من الناحية السياسية، فصل عناصر معينة من ''مشروع الاتفاق''، الذي يشكل كلاً لا يتجزأ، وأن يستخدم هذه العناصر ضد الجانب القبرصي التركي. وهذه العوامل وغيرها من العوامل التي أوضحتها أعلاه تبين بوضوح أن السيد كيبريانو لم يبرأ من الداء الذي أصابه دائماً، وهو تفضيله للدعاية الدولية على إجراء حوار جدي. والواقع أن السيد كيبريانو، في بيان معبّر أدلى به لوكالة أنباء تانيوغ اليوغوسلافية، ونقلته الصحافة القبرصية اليونانية في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٥، حاول أن يبرر رفضه لـ ''مشروع الاتفاق'' في كانون الثاني/يناير بقوله إن قبوله كان سيؤدي إلى تقليل الدعاية القبرصية اليونانية وإضعافها.

إن على الجانب القبرصي اليوناني أن يختار بين الأمانة والدعاية الزائفة. ولا يمكنه الاستمرار في استغلال القضية القبرصية كما فعل ولا يزال يفعل في المحافل الدولية، مثل مجلس أوروبا، والبرلمان الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) واللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان، واجتماعات عدم الانحياز، ويظل مع ذلك يدعي بأن الجانب القبرصي التركي هو الذي يعكر صفو المناخ القائم بين شعبي قبرص. وليس بوسعه الاستمرار فيما يفرضه من حظر لا إنساني، اقتصادي وسياسي، على الجانب القبرصي التركي، في ظل لقبه القائم على الزيف والإدعاء بوصفه ''حكومة'' قبرص بكاملها، ولا يزال يتظاهر بأنه يسعى إلى تحقيق التقارب وإلى التوصل في نهاية المطاف إلى حل اتحادي مع القبارصة الاتراك. إن هذه السياسة التي تتسم بقصر النظر وتدمير الذات تبدد أي بقايا للثقة والاطمئنان بين الطائفتين وليس من شأنها على الإطلاق أن تعزز التوقعات المتعلقة بالتوصل إلى حل نهائي.

وكما أوضحت أيضاً بإسهاب في رسالتي المؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ والموجهة إليكم (التذييل ١)، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي الديمقراطي التي تجري حالياً في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا تعرقل التوقعات المتعلقة بالتوصل إلى حل في قبرص يقوم على إنشاء دولة اتحادية ذات منطقتين، بل إنها تعزز من هذه التوقعات. وكدليل ملموس على هذه الحقيقة، فإن الجمعية التأسيسية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، قامت في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٥، وهو نفس اليوم الذي اعتمد فيه مشروع الدستور الجديد، بإصدار قرار، في نفس الوقت، يؤكد على أن مشروع الدستور الجديد يترك الباب مفتوحاً أمام الحل القائم على إنشاء دولة اتحادية ذات منطقتين (التذييل ٢). وقد جرى التأكيد مراراً، على أعلى مستوى، على الالتزام القوي من الجانب القبرصي التركي بالتوصل إلى حل في قبرص يقوم على إنشاء دولة اتحادية ذات منطقتين، وذلك في البيانات التي أدلى بها الرئيس رؤوف دنكتاش في مناسبات عديدة، ومن ثم أعيد تأكيده بوصفه السياسة الرسمية للجانب القبرصي التركي.

وأكون ممتناً إذا عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

التذييل ١

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير الخارجية والدفاع في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

ذكرت الصحف القبرصية اليونانية المحلية أن السيد جورج اياكوفو، المتحدث باسم وزارة خارجية الحكومة القبرصية اليونانية، قد أشار في رسالة وجهها إليكم مؤخراً إلى القرار المتعلق بإجراء انتخابات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في حزيران/يونيه ١٩٨٥، وأنه قد ناشدكم ''اتخاذ جميع الخطوات اللازمة'' لإبطال مفعول هذا القرار. كما ذكر أن الحكومة القبرصية اليونانية قد وجهت نداءات مماثلة، في هذا الصدد، إلى الحكومات الأجنبية والدوائر الدبلوماسية الأخرى.

وأود أن أؤكد أن القرار المتعلق بإجراء انتخابات في شمال قبرص قد اتخذ بإجماع الآراء في الاجتماع الذي عقده قادة الأحزاب السياسية القبرصية التركية مع الرئيس رؤوف دنكتاش في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وقد قامت الجمعية التأسيسية القبرصية التركية باعتماد ذلك القرار

بإجماع الآراء في ٢٩ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي يعد مسألة داخلية صرف بالنسبة للقبارصة الأتراك.

وكما تعلمون، فإن حق كل جالية في إجراء انتخابات منفصلة منصوص عليه حتى في دستور جمهورية قبرص لعام ١٩٦٠. وقد مارس الشعب القبرصي التركي هذا الحق كجزء من عملية ديمقراطية، وذلك قبل عام ١٩٧٤ وبعده.

ومما تجدر ملاحظته أن شمال قبرص قد شهد خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية إجراء اثنين من الانتخابات العامة واثنين من انتخابات رئاسة الجمهورية، فضلاً عن انتخابات السلطات المحلية. وبالمثل، تم خلال السنوات الماضية إجراء انتخابات في الجزء الجنوبي من قبرص التابع للقبارصة اليونانيين. وترد في الفقرة ٤٣ من تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن [*S/14490* المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨١] إشارة إلى الانتخابات التي أجريت في كلا الجانبين.

إن إجراء الانتخابات في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا يعوق بأي حال من الأحوال الجهود الرامية إلى إيجاد حل اتحادي في الجزيرة. وقد أكد الرئيس دنكتاش على هذه النقطة بوضوح في مناسبات عديدة. فهذه الإجراءات الديمقراطية ستساعد على تحقيق الاستقرار في الهيكل السياسي الداخلي للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، ومن ثم ستعمل على تعزيز وتقوية الدور البنّاء الذي يضطلع به الجانب القبرصي التركي في المفاوضات الرامية إلى إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة القبرصية. وسيسهم هذا، بدوره، إسهاماً إيجابياً في التوصل إلى مثل هذا الحل في الجزيرة.

إننا لا نرى أي أساس منطقي لقيام الجانب القبرصي اليوناني بمطالبة الجانب القبرصي التركي بالعيش في فراغ سياسي داخلي حتى لا نتسبب، كما يزعمون، في الإضرار بفرص التوصل إلى حل، في حين أنهم يقومون هم أنفسهم باتخاذ جميع الإجراءات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بما في ذلك الانتخابات، والتعديلات الوزارية، التي جرت مؤخراً والتي تعد غير دستورية حتى بمقتضى دستور عام ١٩٦٠ (الذي يزعمون أنه مازال سارياً عندما يلائمهم ذلك)؛ كما يقومون باتخاذ جميع الإجراءات السياسية المتعلقة بجميع المسائل المتصلة بتمثيل قبرص، من جانب واحد، في الخارج. وهذا الإدعاء الأخير، أي زعم الجانب القبرصي اليوناني بأنه هو "الحكومة القبرصية الوحيدة والشرعية" في الداخل والخارج، إلى جانب الحظر الاقتصادي والسياسي الذي فرضوه على شمال قبرص، وليست الإجراءات السياسية الداخلية التي اتخذها الشعب القبرصي التركي، هما اللذان يعملان على الإضرار بفرص التوصل إلى حل وعلى ترسيخ الانقسام داخل الجزيرة.

إنني على ثقة من أنكم تذكرون أن الرئيس دنكتاش قد نقل إليكم، في حضور السيد كيبريانو، ما مفاده أن إجراء الانتخابات هو أمر لا مفر منه وأن هذا لن يؤدي، بأي حال من الأحوال، إلى المساس أو الإضرار بفرص التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. وقد ألمحتم عندئذ إلى أن الرئيس كيبريانو يواجه مشكلة مماثلة تتعلق بولايته وبالانتخابات.

وإنني على ثقة من أنكم ستقيّمون النداء القبرصي اليوناني في ضوء ما تقدم، ومن أنكم ستصرفون النظر عنه بوصفه مجرد حيلة سياسية يقصد منها تحويل الانتباه عن تعمد الجانب القبرصي اليوناني، بعناده وسوء نيته، تقويض اجتماع القمة المعقود في نيويورك.

التذييل ٢

القرار الذي اتخذته الجمعية التأسيسية للجمهورية التركية لقبرص الشمالية في ١٢ أذار/مارس ١٩٨٥

إن الجمعية التأسيسية،

إذ تحيط علماً بإعلان الاستقلال الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، الذي عبّر عن الإرادة الشرعية والمطلقة للشعب القبرصي التركي، والذي أعلن للعالم وللتاريخ إقامة الدولة المستقلة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية، والذي جاء في المادة ٢٢، الفقرة (باء) منه أن إعلان قيام الجمهورية التركية لقبرص الشمالية لا يعوق الشعبين المتمتعين بالمساواة أو حكومتيهما عن إقامة علاقة مشاركة جديدة داخل إطار اتحاد حقيقي؛ وأن من شأن ذلك الإعلان، على العكس من ذلك، أن ييسّر الجهود المبذولة في هذا الصدد عن طريق الوفاء بالمتطلبات الضرورية لإقامة اتحاد،

تعلن، على نحو ما هو وارد في إعلان الاستقلال، أن دستور الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، الذي أقرته الجمعية، لا يعوق إقامة علاقة مشاركة داخل إطار اتحاد حقيقي يتألف من طائفتين ومن منطقتين.

الوثيقة S/17199

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل طيه لكم نص بلاغ صادر عن مكتب رئيس جمهورية نيكاراغوا رداً على البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن القومي لهندوراس في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17193، المرفق]، وعلى التصريحات الرسمية التي أدلى بها السيد اوبودورو أرياغا وزير شؤون مكتب رئيس جمهورية هندوراس.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذا البلاغ بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نص البلاغ الصادر في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ عن مكتب رئيس جمهورية نيكاراغوا

رداً على البيان الصحفي الصادر عن مجلس الأمن القومي لهندوراس في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17193، المرفق]، والمعرب فيه عن عزم حكومة هندوراس على عدم السماح بوجود جماعات مسلحة في أراضيها، والتصريحات التي أدلى بها السيد أوبودورو أرياغا وزير شؤون مكتب رئيس هندوراس ومفادها أنه سوف تتخذ خطوات لتجريد الجماعات المسلحة المتواجدة في الأراضي الهندوراسية من السلاح وطردها، يود مكتب الرئيس أن ينقل إلى شعب نيكاراغوا والمجتمع الدولي ما يلي:

١ - أن حكومة نيكاراغوا ترحب مع الارتياح بهذا الإعلان الذي أدلت به حكومة هندوراس، عن طريق مكتب وزير شؤون مكتب الرئيس باعتباره خطوة هامة نحو تصفية النزاع القائم بين البلدين وعودة السلم إلى المنطقة. وتأمل حكومة نيكاراغوا أن تتبع هذا الإعلان، في أقرب وقت ممكن، خطوات عملية لصالح العلاقات الثنائية والعملية التفاوضية التي تشجعها مجموعة كونتادورا.

٢ - تؤكد حكومة نيكاراغوا من جديد استعدادها التام للتعاون بكل الوسائل ولتوفير كل الدعم اللازم من أجل استتباب السلم والهدوء على نحو سريع وفعّال على طول الحدود المشتركة. وفي هذا الصدد، تكرر حكومة نيكاراغوا الاقتراح الذي تقدمت به إلى حكومة هندوراس في ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ والداعي إلى وضع خطة مشتركة تلعب القوات المسلحة للبلدين دوراً فيها، بهدف تخفيض القوات غير النظامية وتجريدها من السلاح وإبعادها عند الحدود.

٣ - تكرر حكومة نيكاراغوا الإعراب عن استعدادها للسماح لجميع أفراد القوات غير النظامية، الذين يلقون السلاح ويخضعون لأحكام قانون العفو العام الساري المفعول بالدخول إلى أراضيها وتشجيعهم على الإندماج في الحياة المنتجة داخل البلد.

٤ - وتكرر حكومة نيكاراغوا الاقتراح الذي أدلى به السيد فيكتور أوغو تينوكو، نائب وزير العلاقات الخارجية بالأمس، ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥، في اجتماع مجموعة كونتادورا حيث طلب رسمياً من المجموعة أن تنشىء لجنة خاصة لدراسة الحالة في المنطقة. وستقوم هذه اللجنة، بعمليات التفتيش الميداني في مناطق الحدود، وبصفة خاصة في المنطقة الواقعة بين تروخيس ولاس فيغاس، في أراضي هندوراس.

الوثيقة S/17200

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نص قرار النظام الإقتصادي لأمريكا اللاتينية، الذي اعتمد بتوافق الآراء وبدون تحفظ من جانب أي من البلدان الأعضاء بشأن الحظر التجاري الذي قررته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً ضد جمهورية نيكاراغوا.

وأكون شاكراً لكم إذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذا القرار بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قرار النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية الذي اعتمد بتوافق الآراء من جانب أي من البلدان الأعضاء

إن النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية:

المادة ١

يعيد تأكيد الحق السيادي للدول كافة في المضي في طريقها الخاص بها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في سلم وحرية دون أية ضغوط أو أعمال عدوانية أو تهديدات خارجية.

المادة ٢

يعيد تأكيد أن الدول الأعضاء في النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية طبقاً للفقرة ٣ من القرار ١١٢، تدين القيام ضد أي منها بتطبيق تدابير اقتصادية قسرية، تهدد سيادتها وأمنها الاقتصادي وتضر بحقها في تنمية مستقلة.

المادة ٣

يرفض، بالتالي، الحظر التجاري الشامل ووقف رحلات الخطوط الجوية النيكاراغوية والسفن التي ترفع العلم النيكاراغوي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، طبقاً لقرار حكومة هذا البلد المتخذ ضد نيكاراغوا والذي يؤثر على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ويهدد الأمن الاقتصادي لهذه الدولة العضو، مما يشكل حالة الطوارئ الاقتصادية الخطيرة المحددة في الفقرة ١ من القرار ١١٣.

المادة ٤

يرفض التدخل من جانب أي بلد، لأسباب سياسية في إدارة وعملية اتخاذ قرارات الوكالات المالية المتعددة الأطراف، الأمر الذي يضع الطابع غير السياسي المتعدد الأطراف والمستقل لهذه المنظمات في خطر، مما يؤدي إلى التمييز في المساعدات المقدمة للتنمية.

المادة ٥

يعلن أن اتخاذ التدابير الاقتصادية القسرية ضد أي عضو يؤثر على الأمن الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ويسهم، في هذه الحالة، في زيادة حدة التوترات في أمريكا اللاتينية.

المادة ٦

يحث حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على إلغاء الحظر التجاري الشامل وغيره من التدابير القسرية المتخذة ضد نيكاراغوا والامتناع عن إدخال عناصر سياسية في إدارة وعملية اتخاذ القرارات لمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والامتناع أيضاً عن تطبيق أية تدابير ضد الدول الأعضاء، يكون من شأنها انتهاك المبادئ والمعايير التي تحكم المجتمع الدولي.

المادة ٧

يكرر تأكيد اقتناعه بأن الحوار والبحث عن الصيغ القائمة على التفاوض عنصران أساسيان لصون السلم والأمن في أمريكا اللاتينية.

المادة ٨

يشدد على أن الظروف التي تعيشها أمريكا الوسطى تحض على ضرورة أن تتوج الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا بالنجاح، فتلك الجهود هي أهم تجربة لتحقيق السلم وحماية التعايش في المنطقة، انطلاقاً من مفهوم متميز ومستقل ينتمي إلى أمريكا اللاتينية، ويستلهم مبادئ القانون الدولي، ولاسيما احترام حق تقرير المصير وسيادة الدول، وعلى أساس القضاء على جميع أشكال التدخل الأجنبي وبذل الجهود لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.

المادة ٩

يقرر تشجيع أشكال التعاون المحددة في الميدانين الاقتصادي والتقني، من أجل مواجهة آثار التدابير القسرية المتخذة ضد نيكاراغوا.

المادة ١٠

يقرر، عملاً بالفقرة السابقة، توجيه تعليمات إلى الأمانة الدائمة للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية بأن تقوم، لدى استعراضها للتقييم والاحتياجات المقدمة من حكومة نيكاراغوا، باقتراح تدابير محددة، بالتعاون مع أمانة لجنة العمل لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى وبالتشاور مع الدول الأعضاء وأن تقدمها إلى حكومات الدول الأعضاء في غضون مدة لا تتجاوز ٦٠ يوماً.

المادة ١١

يقرر تأييد الخطوات التي تتخذها نيكاراغوا في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة من أجل إشباع احتياجاتها المشروعة.

المادة ١٢

يقرر توجيه تعليمات إلى الأمانة الدائمة بأن تقدم إلى المجلس الحادي عشر لبلدان أمريكا اللاتينية تقريراً بشأن تنفيذ هذا القرار.

المادة ١٣

يوصي أعضاء مكتب الاجتماع الخاص الخامس لمجلس بلدان أمريكا اللاتينية بتوجيه رسالة إلى رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وإلى المسؤولين من أعضاء الكونغرس في ذلك البلد تتضمن محتوى هذا القرار.

الوثيقة S/17201

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طيه لكم نص المذكرة التي بعث بها وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا السيد فيكتور أوغو تينوكو، إلى وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥.

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة بعث بها وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا بالنيابة، السيد فيكتور أوغو تينوكو، إلى وزراء خارجية البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، بتاريخ ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥

أتشرف بالكتابة إليكم للتعبير عن قلق حكومة نيكاراغوا البالغ فيما يتعلق بالحالة الخطيرة في منطقة الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا ولاسترعاء عنايتكم إلى الاعتبارات والمقترحات التالية:

أدت أنشطة جماعات المرتزقة في منطقة الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا، وبخاصة استخدام تلك القوات المرتزقة لأراضي هندوارس، إلى إيجاد حالة دقيقة، لبضعة أيام الآن، تؤثر على العلاقات بين البلدين.

وفي الآونة الأخيرة، وعقب العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المسلحة لنيكاراغوا، أخذت جماعات المرتزقة التي كانت قد تسللت إلى أراضي نيكاراغوا في الفرار تجاه هندوراس، مما أدى إلى وقوع مصادمات مسلحة في منطقة الحدود. وكانت قوات المرتزقة تستخدم أراضي هندوراس كملتجأ للدعم الإداري وكقاعدة لشن هجمات جديدة من أراضي هندوراس وللإغارة على أراضي نيكاراغوا. ومن شأن هذه الحالة أن تضر بالعلاقات الثنائية بين هندوراس ونيكاراغوا.

وبهدف تشجيع التوصل إلى حل للمشكلة التي سببها وجود هذه القوات المرتزقة في منطقة الحدود، وبروح السلم والصداقة التي تميز جهود كونتادورا، فإن نيكاراغوا تطلب رسمياً أن تشكل مجموعة كونتادورا لجنة خاصة للنظر في الحالة في المنطقة وما تقدمه حكومتا هندوراس ونيكاراغوا من أجل تحقيق حل ودّي للمشكلة التي نشأت بسبب أنشطة قوات المرتزقة.

وستضطلع اللجنة الخاصة بعمليات تفتيش في الموقع في مناطق الحدود سالفة الذكر، وعلى وجه التحديد في المنطقة الواقعة بين تروخيس ولاس فيغاس في أراضي هندوراس، وستنظر في سبل تنفيذ الإقتراح الذي قدمته نيكاراغوا إلى هندوراس في الآونة الأخيرة ويدعو، في جملة أمور، إلى قيام القوات المسلحة للبلدين بعمليات مشتركة للحد من قوات المرتزقة ونزع سلاحها. وتتعهد نيكاراغوا، من جانبها، بتسهيل عودة أفراد هذه القوات الذين يرغبون في الإستفادة من قانون العفو العام الساري، إلى نيكاراغوا. وسيجري تنفيذ عملية إعادة أولئك المستفيدين من العفو العام بالتعاون مع مفوضيه الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والصليب الأحمر الدولي.

وعلاوة على ذلك، أود أن أبلغكم أن الطلب الوارد في هذه المذكرة قد سلم رسمياً بالأمس، ١٥ أيار/مايو، إلى السيد خورخي أباديا أرياس، وزير العلاقات الخارجية لبنما، بواسطة وزير العلاقات الخارجية بالنيابة، فيكتور أوغو تينوكو، ممثل نيكاراغوا في مفاوضات السلم التي ترعاها مجموعة كونتادورا.

الوثيقة S/17203*

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص المذكرة الشفوية المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥، والموجهة من وزارة العلاقات الخارجية بجمهورية نيكاراغوا إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ماناغوا.

إن حكومتي تعتبر أن استئناف الحوار الثنائي الذي كان يجري مع حكومة الولايات المتحدة في منسانيّو بالمكسيك والذي قطعته الولايات المتحدة من طرف واحد هو أمر ملحّ للغاية من أجل وضع أسس عودة العلاقات بين حكومتينا إلى طبيعتها والمساهمة بهذه الطريقة في الجهود التي تبذلها مجموعة كونتادورا. وترغب حكومتي

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17203-A/39/905.

أيضاً في أن تكرر لكم الإعراب عن استعدادها لتنفيذ القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) الذي اتخذه مجلس الأمن مؤخراً وعلى الأخص الفقرة ٤ التي تطلب إلى الولايات المتحدة ونيكاراغوا استئناف هذا الحوار. ولهذه الغاية اقترحنا رسمياً على الولايات المتحدة في المذكرة المرفقة، النصف الأول من حزيران/يونيه تاريخاً لاستئناف هذه المحادثات.

وسأكون ممتناً لو تتفضلون باتخاذ الخطوات الضرورية لنشر هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

مذكرة شفوية مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة من وزارة العلاقات الخارجية بجمهورية نيكاراغوا إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ماناغوا

تقدم وزارة العلاقات الخارجية بجمهورية نيكاراغوا تحياتها إلى سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وتتشرف بأن تشير إلى ضرورة استئناف المحادثات في منسانيو التي قطعت من طرف واحد بواسطة حكومة الولايات المتحدة.

وتأييداً لهذا الموقف تذكر حكومة نيكاراغوا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٥٦٢ (١٩٨٥) والذي يطلب في الفقرة ٤ منه إلى "حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا استئناف الحوار الذي كانتا تجريانه في منسانيو (المكسيك) من أجل التوصل إلى اتفاقات تؤدي إلى عودة العلاقات بينهما إلى طبيعتها وإلى الإنفراج الإقليمي".

وإن حكومة نيكاراغوا إظهاراً لرغبتها في السلم قد دعت مراراً وتكراراً إلى ضرورة استئناف الحوار المباشر مع الولايات المتحدة بهدف مواصلة وضع الأسس التي ستمكننا من تطبيع العلاقات بين دولتينا في إطار من الاحترام المتبادل والمراعاة الدقيقة للقانون الدولي. وترى نيكاراغوا أن هذا الفهم سيؤدي إلى تعزيز جهود السلم التي بذلتها مجموعة كونتادورا وتسهيل إقرار سلم دائم في منطقة أمريكا الوسطى.

ويتعين الإشارة إلى أن رغبة نيكاراغوا في الدخول في حوار مع حكومة الولايات المتحدة هي رغبة تساندها مجموعة كونتادورا التي طلبت في إعلانها المؤرخ في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ إلى "حكومتي الولايات المتحدة ونيكاراغوا تكثيف المحادثات التي كانتا تجريانها في منسانيو بهدف التوصل إلى اتفاقات تعزز تطبيع علاقاتهما وتعمل على تحقيق الإنفراج الإقليمي" [S/16889، المرفق].

وقد أظهرت المناقشات الأخيرة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بالمثل مساندة المجتمع الدولي الإجماعية لاستئناف الحوار في منسانيو. وأعرب عن هذا التأييد بطريقة مباشرة، ضمن من أعربوا، رئيسا فرنسا واسبانيا.

واضطلاعاً بالتكليف الوارد في القرار ٥٦٢ (١٩٨٥) اقترحت حكومة نيكاراغوا رسمياً على حكومة الولايات المتحدة أن يعاد فتح باب المحادثات خلال النصف الأول من حزيران/يونيه ١٩٨٥. وتأمل حكومة نيكاراغوا في أن يلقى اقتراحها قبولاً وأن يكون في الإمكان المضي قدماً على أساس صلب بتطبيع العلاقات الثنائية وتعزيز، من خلال هذه الوسيلة، البحث عن السلم الذي تتوق إليه شعوب أمريكا الوسطى وتستصرخ منادية بتحقيقه. لها في ذلك كل مبرر.

الوثيقة S/17204*

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أبلغكم بأن المذكرة الشفوية المؤرخة في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٥ والمستنسخة أدناه قد سلمت في نفس التاريخ إلى سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في كابول:

"إن وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية إذ تتقدم بتحياتها إلى سفارة جمهورية ألمانيا الاتحادية في كابول ترغب في أن تنهي إليها ما يلي:

"' وفقاً لما ورد إلينا من معلومات ورسائل اخبارية لوسائط الإعلام بجمهورية ألمانيا الاتحادية أصبح من الواضح أن منظمة مزعومة من جمهورية ألمانيا الاتحادية تسمى "جمعية حماية الكرامة الإنسانية والتحرر والإنسانية" أعلنت أنها قد أنشأت محطة إذاعة تعمل على الموجة القصيرة تدعى "صوت أفغانستان الحرة" بغرض دعم الثورة المضادة الأفغانية.

"' ووفقاً للمعلومات يقع مقر هذه المحطة الإذاعية اللاسلكية في باكستان وتذاع برامجها من خلال أجهزة إرسال صغيرة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/324-S/17204.

" ' وتسجل محطة الإذاعة هذه أيضاً شرائط صوتية لبث دعاية خبيثة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية يستخدمها قطاع الطرق.

" ' وتدلل هذه المسألة مرة أخرى على أنه رغم الشكاوى المتكررة لسلطات جمهورية أفغانستان الديمقراطية فإن موجة التدخل المسموم من جانب جمهورية ألمانيا الاتحادية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية ليس فقط مع الأسف لم تتوقف، بل زاد اتساع نطاقها عن طريق هذا الإجراء الجديد.

" ' ويشكل هذا العمل الهدام تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ويعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحرب غير المعلنة ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية.

" ' وتقدم وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية احتجاجها الشديد فيما يتعلق بالعمل المشار إليه أعلاه وتأمل أن تنتهي هذه التدابير العدائية ضد جمهورية أفغانستان الديمقراطية في أقرب وقت ممكن ' ".

وأتشرف أيضاً بأن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات اللازمة نحو تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17205*

رسالة مؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السودان

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا البيان الرسمي الصادر عن وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بالخرطوم، والمتعلق بقرار نظام جنوب افريقيا العنصري إنشاء ما يسمى بحكومة مؤقتة في إقليم ناميبيا المحتل بشكل غير شرعي.

وأكون ممتناً لو تتفضلون بالعمل على تعميم النص السالف ذكره بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر ي. بيريدو
الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان وزارة الخارجية السودانية بشأن إعلان نظام جنوب افريقيا العنصري إنشاء حكومة مؤقتة لناميبيا

مرة أخرى يمضي نظام بريتوريا العنصري في تعويق المسار السلمي لتحقيق استقلال ناميبيا غير آبه كعادته بميثاق أو عرف أو أية شرعية دولية. ففي الأيام القليلة الماضية حملت إلينا وكالات الأنباء إعلان ذلك النظام العنصري عزمه على إنشاء حكومة مؤقتة لإقليم ناميبيا رغم تحذير ومعارضة حلفائه التقليديين.

إن مثل هذا الإعلان يفضح صراحة نوايا النظام العنصري في تقويض كل الجهود الرامية لتحقيق استقلال ناميبيا كما يفضح نواياه في استمرار احتلاله غير المشروع للإقليم متحدياً بذلك قرارات ومقررات الأمم المتحدة وحركة عدم الإنحياز ومنظمة الوحدة الافريقية.

إن حكومة وشعب جمهورية السودان الديمقراطية تدين بشدة وترفض رفضاً قاطعاً إنشاء مثل هذه الحكومة في ناميبيا وتدعو جميع البلدان إلى رفض ذلك النبت الشيطاني والإحجام عن الإعتراف بأي نظام حكم عميل ينشأ نتيجة لمثل هذه المحاولات الخبيثة والمستمرة لنظام بريتوريا العنصري لتحقيق مآربه الآثمة في إقليم ناميبيا.

في هذا الصدد ترجو حكومة جمهورية السودان الديمقراطية أن تؤكد مجدداً مسؤولية الأمم المتحدة القانونية تجاه استقلال ناميبيا وواجب مجلس الأمن الأساسي في العمل على تنفيذ قراراته لاسيما القرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨. إن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية تؤكد من جديد أن الأساس الوحيد للتسوية السلمية لمشكلة ناميبيا هو التنفيذ غير المشروط للقرار ٤٣٥ لعام ١٩٧٨. كما تؤكد أيضاً أن السلطة الإدارية الشرعية لإقليم ناميبيا هي مجلس الأمم المتحدة لناميبيا إلى حين حصول الإقليم على استقلاله الكامل وغير المشروط.

إن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية إذ يساورها الإنزعاج والقلق إزاء تعثر التسوية السلمية لمشكلة ناميبيا بسبب استمرار نظام بريتوريا العنصري في التشبث بمسائل لا شأن لها بالمشكلة ومحاولاته فرض نظام حكم عميل تابع له على شعب ناميبيا تطالب مجموعة الاتصال الغربية بتحمل مسؤولياتها كاملة واتباع سياسة حاسمة تجاه النظام العنصري

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/325-S/17205.

وإجباره لإسقاط مناوراته الخبيثة الرامية لتعويق حصول إقليم ناميبيا على استقلاله.

وفي هذا الصدد تدين جمهورية السودان الديمقراطية كل السياسات والمساعدة الرامية لاستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا والاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية للإقليم. كما تؤكد من جديد تأييدها المستمر لشرعية النضال التحريري المسلح ولكل أشكال النضال الذي يخوضه شعب ناميبيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا.

الوثيقة S/17207*

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اليابان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أبيّن موقف حكومة اليابان بشأن القرار الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا بإنشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا، وهو كما يلي:

إن حكومة اليابان تحث على حسم مسألة الاستقلال الناميبي فوراً بتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي سيتحقق بموجبه استقلال ناميبيا في انتخابات حرة وعادلة تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تمارس الأمم المتحدة قيادتها في هذه المسألة.

وفيما يتصل بإعلان جنوب افريقيا قبول مقترحات المؤتمر المتعدد الأحزاب بإقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا، تؤكد حكومة اليابان إيمانها بأن مسألة الاستقلال الناميبي ينبغي أن تحلّ بطريقة مقبولة دولياً وفقاً للقرار ٤٣٥، وأنه إذا كان إعلان جنوب افريقيا يهدف إلى تجاوز القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، فإن المقترحات المذكورة لن تعتبر مقبولة دولياً.

وإن حكومة اليابان تعتبر جميع الإجراءات التي تتخذها حكومة جنوب افريقيا والتي لا تتمشى مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) باطلة ولاغية.

وتنضم حكومة اليابان إلى سائر الأعضاء المعنيين في الأمم المتحدة في حث جنوب افريقيا بشدة على التقدم إلى تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ميزو كورودا
الممثل الدائم لليابان
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/328-S/17207.

الوثيقة S/17208* **

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل: بالاسبانية]
[٢١ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص النشرة الإعلامية التي صدرت في نهاية اجتماع الممثلين المفوضين لبلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا الذي عقد في مدينة بنما في ١٤ و١٥ و١٦ أيار/مايو ١٩٨٥.

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أكيلينو إ. بويد
الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

* تتضمن الوثيقة A/40/330-S/17208/Corr.1 المؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥.

** عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/330-S/17208 و Corr.1.

المرفق

نشرة إعلامية أصدرها الممثلون المفوضون لبلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كونتادورا في مدينة بنما في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥

طبقاً لطلب من مجموعة كونتادورا بعقد اجتماع، أقيم اجتماع آخر للممثلين المفوضين لبلدان أمريكا الوسطى وللمجموعة في مدينة بنما من ١٤ إلى ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥.

وعلى أساس التقدم الذي حدث خلال اجتماع يومي ١١ و١٢ نيسان/أبريل، اكتملت المناقشة في هذا الاجتماع بالنظر في جميع وثائق العمل التي سبق أن قدمتها مجموعة كونتادورا بهدف إيجاد حلول متوازنة لمختلف القضايا المطروحة في المفاوضات.

وقد نوقشت البنود المتعلقة بوقف سباق التسلح، وبالوجود العسكري الأجنبي وبتهريب الأسلحة، وبالإجراءات التي ستتخذ إزاء القوات غير النظامية، وبنظم الإتصالات المباشرة، وبلجان الأمن المشتركة، فضلاً عن بعض الجوانب المتعلقة بالالتزامات السياسية في مجال الإنفراج والتسوية الوطنية والأمور التي لها صلة في مجال الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية، ومنها اشتراك لجنة العمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا الوسطى، ومسألة المشردين.

كذلك قدمت مجموعة كونتادورا صيغاً جديدة للبنود التي ظلت دون حل في الدورات السابقة، وهي تتعلق بأمور منها وقف سباق التسلح والوجود العسكري الأجنبي وكذلك مشاريع البروتوكولات الإضافية التي يراد منها ضمان احترام وتأييد أعضاء المجتمع الدولي للالتزام التي تعهدت بها حكومات أمريكا الوسطى في وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى.

وراعى الاجتماع مختلف العوامل التي أسهمت مؤخراً في تفاقم الحالة في المنطقة وبيانات حكومات أمريكا الوسطى التي منها إعلان سان سلفادور الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥ [**انظر** *S/17174*]، والقرارات المتصلة بذلك التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة [**القرار ٥٦٢ (١٩٨٥)**] ومجلس أمريكا اللاتينية التابع للنظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في ١٠ و١٤ أيار/مايو على التوالي.

وكان مما شجع أعمال الاجتماع ما أعرب عنه المجتمع الدولي من دعم لمفاوضات مجموعة كونتادورا، فضلاً عن النداء الموجه إلى حكومات أمريكا الوسطى بأن تستكمل المفاوضات في المستقبل القريب طبقاً لوثيقة كونتادورا، وإلى البلدان التي لها صلات ومصالح في المنطقة بأن تقوم بمساهمات إيجابية تسهل نجاح اكتمال مفاوضات السلم. وهذه المواقف تكرر الاعتراف بمجموعة كونتادورا بوصفها محفلاً مناسباً لمعالجة أزمة أمريكا الوسطى.

وفي ضوء المراحل التي اكتملت منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، سوف تقرر مجموعة كونتادورا قريباً بالتشاور مع حكومات أمريكا الوسطى الخطوات التي تجعل من الممكن إحراز تقدم خلال النصف الثاني من حزيران/يونيه نحو الإنتهاء من عملية التفاوض.

وأعرب المشتركون عن آيات شكرهم لوزير العلاقات الخارجية لبنما السيد خورخيه أباديا أرياس الذي ألهم بوجوده أعمال الاجتماع. فقد شدد وزير خارجية بنما في خطابه الافتتاحي على جوانب منها المسؤولية التاريخية لحكام أمريكا الوسطى عن الحالة السياسية الراهنة التي يتعرض فيها السلم والأمن الدوليان للخطر بسبب الأزمة الموجودة في المنطقة.

الوثيقة S/17210

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر

[**الأصل: بالانكليزية**]
[**٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥**]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة موجهة إليكم من السيد زهدي لبيب ترزي المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة ومؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥.

وأكون ممتناً إذا تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(**توقيع**) أحمد ت. **خليل**
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مراقب منظمة التحرير الفلسطينية

بالإشارة إلى مساعي الأمم المتحدة الهادفة إلى تحقيق حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي عن طريق حل عادل لقضية فلسطين على أساس مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، طلب إليّ السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن أحيل إليكم النص المرفق للمذكرة التي قدمها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى السيد ريتشارد مورفي، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأوسط في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

مذكرة مقدمة في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في القدس إلى السيد ر. مورفي مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة لشؤون الشرق الأوسط

دأبت الحكومة الأمريكية على إيفاد مبعوثين رسميين وغير رسميين إلى الشرق الأوسط في بعثات مختلفة، وصفت أحياناً بأنها بعثات لتقصي الحقائق ووصفت أحياناً أخرى بأنها بعثات ترمي إلى دفع عملية السلم والاستفادة من فرص السلم.

كما دأبت هذه الحكومة ذاتها على أن تطلب إلى ممثليها في منطقة الشرق الأوسط ولاسيما في الأراضي العربية المحتلة، ترتيب عقد اجتماعات مع شخصيات من القدس والضفة الغربية وغزة، من أجل الاستماع إلى وجهات نظرهم على أنها تعبّر عن وجهات نظر أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة.

ولقد التقينا بالفعل مرات كثيرة مع هؤلاء المبعوثين وعرضنا وجهات نظر شعبنا وطلبنا منهم نقلها إلى الحكومة الأمريكية، أو إلى البيت الأبيض أو إلى وزارة الخارجية أو أية وزارة أخرى.

غير أنه على الرغم من هذه اللقاءات العديدة لم نر أي تغير طرأ على الموقف الأمريكي.

وتصر الحكومة الأمريكية على رفضها الاعتراف بحق شعبنا في تقرير المصير وترفض التحدث إلى منظمة التحرير الفلسطينية، رغم أن شعبنا أعاد مراراً التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد وأنها تتمتع بالحق المطلق في تمثيله والتحدث باسمه.

إن المضي في هذا الموقف الأمريكي لن يخدم مصالح السلم في الشرق الأوسط وستكون له انعكاسات سلبية، ليس على شعب هذه المنطقة فحسب، بل على المصالح الأمريكية والأوروبية في الشرق الأوسط أيضاً.

لقد حان الوقت لأن تستعرض الحكومة الأمريكية سياساتها والتزاماتها السابقة تجاه الطرف الآخر ولاسيما تلك التي لم يعد لها أية قيمة حقيقية.

ولذلك نعرض عليكم الحقائق التالية ونطلب إليكم تقديمها إلى المسؤولين في بلدكم، وفي المقام الأول إلى الرئيس رونالد ريغان:

١ ـ إن أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني الذي يعيش ثلثه هنا ويعيش ثلثاه في الشتات، وأية تسوية للقضية الفلسطينية يجب أن تنظر في القضية ككل وليس في شأن سكان الأراضي المحتلة فقط.

٢ ـ إن قضية فلسطين هي قضية وطنية سياسية كما عبّر عنها تصميم الشعب الفلسطيني على استعادة حقوقه الوطنية، وأولاً وقبل كل شيء حقه في تقرير المصير وفي إقامة دولته الفلسطينية المستقلة في وطنه، بالإضافة إلى حقه في اختيار أولئك الذين يمثلونه بدون التعرض لأي شكل من أشكال ضغوط التبعية من أي شخص.

٣ ـ إن شعبنا قد أكد من جديد، في أكثر من مناسبة، داخل وخارج الوطن المحتل، أنه اختار منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي الوحيد وأنه يعتبر هذا الاختيار على أنه ممارسة لحق من حقوقه الأساسية.

٤ ـ إن التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية والحوار المباشر معها هما السبيل الوحيد لإرشاد العرب إلى الطريق الصحيح وبفتحان الطريق إلى فرص تحقيق السلم.

٥ ـ وإننا نؤيد تأييداً تاماً وكلياً موقف منظمة التحرير الفلسطينية، بقيادة ياسر عرفات ونطالب بأن يجرى التعامل عن طريقها في الأمور ذات الصلة بقضية فلسطين.

٦ ـ ونطلب أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على الفور من أجل وضع حد للممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، ولاسيما المستوطنات ومصادرة الأراضي وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان ومحاولات محق الروح الوطنية لدى الجيل الناشىء من شعبنا.

وإننا نطلب إليكم نقل وجهة نظرنا إلى حكومتكم.

توقيع:

١ ـ رشاد الشوا
٢ ـ المحامي أنور الخطيب
٣ ـ المحامي أنور نسيبه
٤ ـ حكمت المصري
٥ ـ مصطفى النتشه
٦ ـ الياس فريج
٧ ـ ابراهيم الطويل
٨ ـ أمين النصر
٩ ـ أمين مجج
١٠ ـ المحامي زهير الريس
١١ ـ القس عوده الرنتيسي
١٢ ـ حنا الأطرش
١٣ ـ فايز القواسمه
١٤ ـ أمين الخطيب
١٥ ـ سمير الجعبري
١٦ ـ أديب العرنسي
١٧ ـ محمد الهاشم
١٨ ـ المحامي فايز أبو رحمة
١٩ ـ المحامي ابراهيم الدقاق
٢٠ ـ عز الدين العريان
٢١ ـ حنا سنيورا
٢٢ ـ المحامي زياد أبو زياد
٢٣ ـ منصور الشوا
٢٤ ـ باسل حمدي كنعان
٢٥ ـ سعيد كنعان
٢٦ ـ عصام الشوا
٢٧ ـ خالد عسلي
٢٨ ـ عثمان حنا
٢٩ ـ عصام العناني
٣٠ ـ فرح الأعرج
٣١ ـ أكرم مطر
٣٢ ـ جهيد صبري خلف
٣٣ ـ هاشم الصالح
٣٤ ـ واصل شكوكاني
٣٥ ـ محمود القعور

الوثيـقة S/17211*

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص البيان المؤرخ في ١٧ أيار/مـايو ١٩٨٥ والصـادر عن الناطـق بلسـان وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية بشأن الانتهاكات الخطيرة التـي قامت بها قوات تايلند ضد أراضي جمهورية كمبوتشيا الشعبية.

وأكون ممتنـاً لو تفضلتـم بالعمـل على تعميم هذه المذكرة وضميمتها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومـن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هوانغ بيش سون
الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

بيان صادر في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ عن الناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية

ذكرت وكالـة الأنبـاء الكمبـوتشية S.P.K. أنـه في ١٧ أيار/مـايو وبصورة متكررة في الفترة من ١ إلى ١١ أيار/مايو اخترقت طائرات تايلند من طراز L.19 و FSA و A37 المجال الجوي الكمبـوتشي للاستطـلاع والقصف المتعمد لمناطق في امبيل، وشومشـوم، وكوه كونـغ، وبورسـات، ودانغ كور، وبيلين تمتد من كيلومتر واحد إلى ٧ كيلومترات داخل الأراضي الكمبوتشية. وقد فتحت قوات تايلند نيرانها على أقاليم بورسات وسيم ريب وباتا مبانغ بكمبوتشيا. واتسم الحادث الذي وقع في ٨ أيار/مايو بخطورة شديدة فقد قصفت خلاله الطائرات التايلندية وأطلق المدفعيون التايلنديون أكثر من ٨٠٠ قذيفة مدفعية وهاون على الطرف الشمالي والجنوبي للطريق رقم ٥٦ في مقاطعة بورسات، وهو طريق يمتد من ٤ إلى ٧ كيلومترات داخل الأراضي الكمبوتشية. وبعد ذلك اخترق ٢٠٠ جندي من قوات تايلند هذه المنطقة وقتلوا وجرحوا العديد من المدنيين الكمبوتشيين وأبحرت العديد من المراكب التايلندية في المياه الإقليمية الكمبوتشية في المناطق القريبـة من جزيرتي كوه كونغ وكوه تانغ.

ويشكل هذا كله انتهاكاً خطيراً للغاية لسيادة كمبوتشيا وسلامتهـا الإقليمية. ومن الواضح أن سلطات تايلند تنفذ بيان رئيس وزراء تايلند بريم تيسولاموندا المؤرخ في ٢٢ آذار/مـارس ١٩٨٥ والمتعلـق بإمـكانية اشتباك قوات تايلند في قتال مع القوات الفييتنامية داخل أراضي كمبوتشيا والتصريح الوقح تيينشاي سيريامفان، نائب قائد جيش تايلند بأن جيش تايلند سيهاجم القوات الفييتنامية داخل كمبوتشيا.

ومن أجل تغطية انتهاكاتها للأراضي الكمبوتشية قامت سلطات تايلند باتهام القوات الفييتنامية بصورة متكررة وافترائية باختراق أراضي تايلند وضم أقاليم تايلند الـ ١٧ الشمالية الشرقية. وهي مماثلة لمحاولتهم إخفاء إغارتهم على ثلاث قرى صغيرة في لاوس في حزيران/يونيه ١٩٨٤ والتي اختلقت بشأنها سلطات تايلنـد حكاية هجـوم جيش لاوس على أراضي تايلند.

وقد أوضحت الحقائق عبر السنوات الست الماضية أن وجود متطوعي الجيش الفييتنامي في كمبوتشيا لم يهدد على الإطلاق أمن تايلند. وعلى العكس فإن تايلند هي التي حاولت بكل الطـرق والوسائل جعل الحالة على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية متوترة على الدوام بل متفجرة، حتى تمد يد المساعـدة إلى أنصـار بول بـوت في مقاومتهـم لنهضـة الشعـب الكمبوتشي والإفتراء على فييت نام. وفي نفس الوقت تستمر سلطات تايلند في رفض اقتراح إنشاء منطقة سلم على طول الحدود الكمبوتشية ـ التايلندية تحت المراقبة الدولية.

وتطالب حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية بحزم بأن تضع سلطات تايلند على الفور حداً لانتهاكاتها لأراضي جمهورية كمبوتشيا الشعبية وبأن يتحمل الجانب التايلندي المسؤولية الكاملة عن كل نتائج أعماله.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/333-S/17211.

الوثيقة S/17212

رسالة مؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف، بناءً على تعليمات من حكومتي، أن أرسل لكم خلاصة عن تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أوضاع الأسرى العراقيين في ايران.

وأرجو منكم توزيعها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن لتكون مكمّلة للمعلومات الواردة في تقرير البعثة التي سبق أن سلّمتها للتحقيق في أوضاع الأسرى في كل من العراق وايران [S/16962 المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥].

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

المرفق

خلاصة تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية عن أوضاع الأسرى العراقيين في ايران

قامت بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية في طهران بزيارة عدد من معسكرات أسرى الحرب العراقيين في الفترة من ١٩ أيار/مايو ١٩٨٤ ولغاية ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ أثبتت فيها ملاحظاتها حول أسرى الحرب العراقيين وأوضاع المعسكرات المحتجزين فيها. وقد تبيّن لنا من هذه التقارير أن اللجنة قد ذكرت بعض الوقائع والتصرفات التي تدين النظام الايراني بصدد سوء معاملة أسرانا والظروف السيئة داخل المعسكرات بحيث تشكل خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بأسرى الحرب [١٦].

وفيما يلي أهم تلك الملاحظات والمخالفات التي تبنّتها لجنة الصليب الأحمر الدولية:

١ - معسكر الأسرى كاريزاك

(أ) عدم وصول الرسائل إلى الأسرى من عوائلهم.

(ب) أكد التقرير إلى ضرورة الالتقاء بالأسرى على انفراد وبدون رقابة من قبل السلطات الايرانية. إلا أن ما يجري في هذا المعسكر هو وجود وسيط بين إدارة المعسكر والأسرى أثناء اللقاء مما يشكّل خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف الثالثة [١٦].

٢ - معسكر الأسرى بارنداك (طريق القدس ١)

(أ) قلة عدد أسرّة المرضى، حيث توجد في المعسكر ستة أسرّة مقابل أكثر من ٧٠٠ أسير.

(ب) استلمت البعثة شهادات وفاة (١٩) أسيراً بينهم (١٠) توفوا في تاريخ واحد.. وهذا يدعو إلى الشك. وعند قيام ممثلو اللجنة بالاستفسار عن ذلك واستيضاحه أجاب مسؤول المعسكر بعدم وجود أية معلومات تفصيلية عنده لكونه قد عيّن بعد تاريخ وفاتهم.

(ج) إن الأسرى غير مخيّرين في مشاهدة برامج التلفزيون وفترة المشاهدة حيث تفرض عليهم برامج معيّنة لمشاهدتها.

(د) منعت إدارة المعسكر إرسال الرسائل من الأسرى إلى ذويهم وادّعت أن هذا الإجراء لأغراض تأديبية. نبّه ممثل اللجنة أن مثل هذه العقوبات تمثّل خرقاً واضحاً لاتفاقية جنيف الخاصة بأسرى الحرب.

(هـ) رفضت إدارة المعسكر مقابلات البعثة بالأسرى بدون شهود.

(و) تأكد للبعثة قيام إدارة المعسكر بممارسة عقوبات تأديبية على الأسرى بالكهرباء والضرب بالعصي والضغط لرفضهم التهجم على وطنهم العراق كما تريد ذلك السلطات الايرانية.

(ز) تسلّمت البعثة (١٣) شهادة وفاة تحتوي على معلومات غير صحيحة.

(ح) طالبت اللجنة بتزويد الأسرى بطارح، وقد تم تزويد بعضهم بطارح مستعملة وغير نظيفة.

(ط) لاحظ ممثلو اللجنة وجود حشرات داخل معسكرات الأسر وطالبوا مسؤول المعسكر بضرورة معالجة ذلك.

(ي) عدم كفاية المواد الغذائية التي توزع على الأسرى.

(ك) طالب ممثلو اللجنة تزويد الأسرى (ببجامات) ولم يجب مسؤول المعسكر على هذا الاقتراح.

(ل) تفرض إدارة المعسكر على الأسرى هتافات معادية لوطنهم.

٣ - معسكر الحشمتية (طريق القدس ٢)

(أ) عدم وصول رسائل إلى الأسرى.

(ب) فرض دروس دينية وسياسية بهدف غسل أدمغة الأسرى مما أدى إلى إحداث توتر داخل معسكر الأسر.

(ج) عدم السماح للبعثة بإجراء مقابلات مع الأسرى دون حضور شاهد من إدارة المعسكر.

(د) طالبت اللجنة الدولية تطبيق اتفاقية جنيف بصدد إثبات أسماء المرضى والمعوقين الذين يمكن إعادتهم إلى وطنهم.

٤ ـ معسكر تختي (طريق القدس ٣)

(أ) ثبتت اللجنة أن هناك ٨٠ أسيراً من المرضى والمعوقين ممن تشملهم اتفاقية جنيف والتي تقضي بإعادتهم إلى وطنهم.

(ب) أبدى الأسرى شكواهم من تضاؤل عدد الرسائل المستلمة من ذويهم حيث لم تصل أجوبة منهم منذ فترة تزيد على ١٢ شهراً.

(ج) أصرّت اللجنة الطبية ضمن بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولية على الحاجة الماسة إلى عودة اثنين من الأسرى في هذا المعسكر بسبب إصابتهم بمرض السرطان.

٥ ـ معسكر الداودية (طريق القدس ٦)

(أ) توفي ٩ من الأسرى المرضى.

(ب) تحجب إدارة المعسكر الرسائل عن الأسرى، حيث بلغ عدد الرسائل التي كتبها الأسرى (٠٠٠ ٢٠) رسالة وصلت إلى العراق ٢٣ رسالة منها فقط.

(ج) حجز الأسرى في زنزانات انفرادية لمدة طويلة.

(د) تمارس إدارة المعسكر عملية التثقيف السياسي والديني على الأسرى كما تلجأ إلى ممارسة الضغط والتهديد عليهم لفرض الاستجابة لهذا التثقيف.

(هـ) عدم ملائمة المعسكر وضعف الإنارة.

(و) عدم توفر مطارح لـ ١٦٠ أسيراً، كما يشكو الأسرى من نقص التدفئة وعدم الاستعداد لفصل الشتاء.

(ز) عدم توفر أحواض لغسل ملابس الأسرى.

(ح) استفسرت اللجنة عن مصير ٩٧٧ ١٩ رسالة مفقودة.

٦ ـ معسكر غزيل حصار (طريق القدس ٨، ٩)

(أ) تهديد الأسرى بمختلف الوسائل لحملهم على الكتابة ضد وطنهم وتم التهديد بمختلف وسائل الضغط والإكراه والنقل إلى أماكن مجهولة.

(ب) ممارسة العقوبات الجسدية بحق الأسرى.

(ج) وفاة ثلاثة بضمنهم واحد لم يحدد تاريخ وفاته.

(د) تثبت أسماء الأسرى من المعوقين والمرضى الذين يتدرجون ضمن أحكام اتفاقية جنيف بالعودة إلى وطنهم.

٧ ـ معسكر جنوب مهراباد

(أ) عدم السماح للبعثة بإجراء المقابلات مع الأسرى دون رقابة المعسكر.

(ب) قلة عدد الرسائل المستلمة من الأسرى.

(ج) ممارسة إدارة المعسكر لسياسة تؤدي إلى التوتر بين الأسرى.

(د) إجبار الأسرى الذين يتكلمون اللغة الانكليزية على العدول عن الترجمة أثناء مقابلات ممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية.

(هـ) تحريم الألعاب الرياضية.

(و) عدم توفر مطارح كافية للأسرى.

٨ ـ معسكر بمبياف

كل ظروف المعيشة للأسرى غير مقبولة تماماً.

٩ ـ معسكر الأسرى مانجيل (طريق القدس ١٢)

(أ) وضع عدد كبير من الأسرى في زنزانات انفرادية لمدة طويلة دون إبلاغهم بسبب الحجز.

(ب) ممارسة إدارة المعسكر لسياسة تؤدي إلى التوتر بين الأسرى.

(ج) تشجيع إدارة المعسكر عدداً من الأسرى المعادين لغرض نشر أفكار سياسية ودينية على بقية الأسرى.

(د) طالب ممثلو البعثة مقابلة الأسرى بدون رقابة والتحدث بحرية إليهم.

الوثيقة S/17213

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل الهند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥]

دعا الاجتماع الوزاري الطارىء لمكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز بشأن مسألة ناميبيا، الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٩ إلى ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٥، إلى "عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاستئناف نظره في مسألة ناميبيا وإنفاذ قراراته بهذا الشأن،

وخاصة قرار المجلس ٤٣٥ (١٩٧٨)". وبناءً على ذلك أتشرف بأن أرجو منكم، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، الدعوة إلى انعقاد مجلس الأمن لمواصلة النظر في الحالة في ناميبيا.

(توقيع) ن. كريشنان
الممثل الدائم للهند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17214*

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17176]، أتشرف بإفادتكم بأن حكومة باكستان قد رفضت المزاعم التي ذكرتها سلطات كابول بأن مقاطعة باريكوت في إقليم كونارها قد تعرضت أيام ٩ و ١٠ و ١١ أيار/مايو ١٩٨٥ لقصف شديد من الجانب الباكستاني من الحدود مما أدى إلى قتل بعض أفراد الجيش الأفغاني والمدنيين، ووصفت هذه المزاعم بأنها لا أساس لها. نقل رفض باكستان لهذه المزاعم إلى القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد في ١٤ أيار/مايو. وأبلغ بأن التشبث بتلفيق الإتهامات الباطلة ضد باكستان ليس إلا محاولة من جانب سلطات كابول لإلقاء اللوم على باكستان بسبب الأحداث في أفغانستان.

وأرجو منكم التفضل باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/337-S/17214.

الوثيقة S/17216

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى المذكرة المؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٥ من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة، أتشرف بإحاطتكم علماً بما يلي:

١ - وفقاً للتوصيات التي تضمنها تقرير بعثتكم إلى العراق وايران للتحقيق في ظروف أسرى الحرب [S/16962 المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥] قدمت جمهورية ايران الاسلامية بعض المقترحات العملية بقصد تشجيع وتعزيز الفكرة الواردة في الفقرة ١٥ من مذكرتكم بشأن ذلك التقرير. إلا أن المنظمة الدولية فشلت، مع الأسف، بسبب العراقيل التي يضعها النظام العراقي وبسبب موقفه المماطل، في استغلال استعدادنا الكامل للتخفيف من آلام أسرى الحرب.

٢ - وإن جمهورية ايران الاسلامية، بغية تشجيع كل المعنيين وإثبات حسن نيتها فيما يتعلق بموضوع أسرى الحرب الإنساني، وتمشياً مع مقترحاتها قامت من جانب واحد، بإعادة

مجموعتين مكونتين من سبعة وعشرين وثمانية وأربعين من أسرى الحرب العراقيين المعوقين إلى وطنهم، يومي ٣ آذار/مارس و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥ على التوالي، وذلك بمساعدة وإشراف منظمة الهلال الأحمر التركي التي نكبر فيها تعاونها الصادق. ويسرنا أن نعلن بموجب هذه الرسالة أن ٥٠ آخرين من أسرى الحرب العراقيين المعوقين سيعادون إلى وطنهم في المستقبل القريب بإجراء انفرادي.

٣ - ومقترح جمهورية ايران الاسلامية الآخر الذي تم تنفيذه من جانب واحد، هو الزيارات التي تقوم بها عائلات أسرى الحرب. وقد ظلت هذه الممارسة تجري منذ وقت طويل. ويجرى حالياً دعوة ١ ٠٠٠ من أفراد عائلات أسرى الحرب العراقيين شهرياً للذهاب إلى مكاتب سفارات وقنصليات جمهورية ايران الاسلامية لتيسير سفرهم إلى ايران لزيارة أسرى الحرب. وقد استطاعت حتى الآن عائلات عديدة أن تشعر بالبهجة لزيارة أسرى الحرب.

٤ - ولما كان تنفيذ المقترحات الأخرى لجمهورية ايران الاسلامية يتوقف على تعاون الطرف الآخر فإننا في انتظار مبادرات وجهود الأمم المتحدة لتحقيق هذه المقترحات في إطار اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ [١٦].

٥ - ونظراً للاعتبارات والأحكام الإنسانية التي تتضمنها اتفاقيات جنيف فإن إعادة أسرى الحرب الشبان الذين لا يعتبرون، حسب اتفاقيات جنيف أسرى حرب مثلهم مثل المدنيين، إلى وطنهم، له الأولوية المطلقة.

٦ - ولا حاجة إلى القول بأن اشتراك لجنة الصليب الأحمر الدولية لن يساعد على تحقيق الأهداف الإنسانية المذكورة أعلاه، ما لم تصحح هذه المنظمة موقفها السياسي المنحاز.

ومن المرجو بإلحاح أن تتخذ منظمة الأمم المتحدة بعض التدابير الفعالة لوقف تعريض أسرى الحرب الايرانيين المستمر إلى العنف والتعذيب من جانب العراقيين.

إن حكومة جمهورية ايران الاسلامية مصممة على مواصلة جهودها الإنسانية فيما يتعلق بأسرى الحرب العراقيين، بما في ذلك إعادتهم إلى وطنهم، من جانب واحد. وإننا مقتنعون بأنه يوجد، فيما يتعلق بالفقرة ١٥ من مذكرتكم بشأن التقرير المذكور، مجال واسع للعمل الإيجابي بقصد تحسين وضع أسرى الحرب الايرانيين في العراق.

وسنكون ممتنين لو تم تعميم محتوى هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17217

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الاسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة السيد علي أكبر ولايتي وزير خارجية جمهورية إيران الاسلامية.

وسيكون تفضلكم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما إحدى وثائق مجلس الأمن موضع تقدير بالغ.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

أعلن النظام العراقي المجرم كما تعلمون رداً على آخر بيان لمجلس الأمن يتعلق بإدانة استعمال الأسلحة الكيميائية [انظر الجلسة ٢٥٧٦] أنه ليس فقط لديه تحفظات بشأن النقاط الواردة في البيان بل إنه سيستخدم بدون تردد أي وسائل في استطاعته في حربه العدوانية المستمرة، ومن الواضح تماماً أن هذا الرد يشير ببساطة إلى نية العراق على مواصلة انتهاكاته لقواعد القانون الدولي بما في ذلك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ [٥] المنظم لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

على أن المسائل لا تتوقف للأسف عند ذلك. وكما ذكرت في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في بياني في الجلسة العامة ٣٠٨ لمؤتمر نزع السلاح بجنيف، اتسم نشر الأسلحة الكيميائية بواسطة النظام العراقي على مدى السنوات القليلة الماضية باتساع كيفي وكمي. وليس من الضروري تكرار أن استمرار هذا الإتجاه لا يهدد سلم وأمن المنطقة فحسب، بل أيضاً سلم وأمن العالم كما تدركون أنتم

ومجلس الأمن ذلك تماماً. وما أود أن أكرره وألحّ في تأكيده هو أن ردود فعل العراق حتى الآن إزاء بيان مجلس الأمن وإدانة البلدان الأخرى لاستعمال الأسلحة الكيمائية وجهودكم لوقف استعمال هذه الأسلحة قد دلل على أنه رغم أن القرارات والبيانات والمطالبات مناسبة وضرورية فإنها غير كافية لحمل النظام البعثي في العراق على وقف استعماله المستمر للأسلحة الكيمائية.

ولا ينبغي لمجلس الأمن الذي عهد إليه ميثاق الأمم المتحدة بحفظ السلم والأمن أن يقنع حتى نفسه بأنه أدى واجبه بمجرد إصدار بيان يفتقر للأسف إلى الصراحة في إدانته لنظام العراق.

وإنني على ثقة بأنكم توافقون على أن أعمال وواجبات مجلس الأمن والأمم المتحدة كما هي محددة في الميثاق لا يمكن أن تقتصر على إصدار البيانات والقرارات ونشر الوثائق ليسجلها التاريخ. وإنما يجب على هذه الهيئات أن تعبىء جميع الوسائل الدولية التي تدخل في طوقها لوقف أي انتهاكات للأنظمة الدولية فوراً وبصفة نهائية وعلى الأخص تلك الانتهاكات التي تهدد السلم والأمن بصورة خطيرة. وفي الوقت الراهن يقوم هذا التهديد بالنسبة للمجتمع الدولي وعلى الأخص بالنسبة لجمهورية ايران الاسلامية لأنه على الرغم من جميع مطالبات المنظمات الدولية وعلى الرغم من اللجوء إليها لم تتحقق أي نتائج عملية.

فما الذي يتعين عمله في مواجهة الوزع والاستعمال المتجدد للأسلحة الكيمائية من جانب العراق؟ هل هناك حل آخر غير الرد بالمثل من جانب ضحايا الهجمات الكيميائية؟ وإذا لم يقترح حل بديل فإنه يخشى أن نشهد قريباً جداً سباقاً دولياً هائلاً في ميدان الأسلحة الكيميائية. ونأمل في أن تتلقى جمهورية ايران الاسلامية والمجتمع الدولي منكم ومن مجلس الأمن رداً واضحاً على الأسئلة السابقة في وقت قريب.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

الوثيقة S/17218*

رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على التعليمات الواردة من حكومتي وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٠ أيار/مايو، والموجهة إليكم من ممثل فييت نام [S/17211] التي تتهم تايلند بانتهاك سيادة كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية. أتشرف بأن أحيل طيه نص البيان الصادر في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥ عن وزارة خارجية تايلند بشأن هذه المسألة.

وأتشرف بأن أرجو منكم تعميم هذه الرسالة وضميمتها بوصفها وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر عن وزارة خارجية تايلند
في ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٥

في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ أصدر ناطق بلسان وزارة خارجية جمهورية فييت نام الاشتراكية بياناً [S/17211، المرفق] يتهم فيه تايلند بانتهاك سيادة كمبوتشيا وسلامتها الإقليمية عن طريق المجال الجوي والبر والبحر وإطلاق "أكثر من ٨٠٠ قذيفة مدفعية وهاون" وكذلك إرسال قوات تايلند إلى كمبوتشيا "لقتل وجرح العديد من المدنيين الكمبوتشيين".

وترفض حكومة تايلند الملكية رفضاً قاطعاً هذا البيان الموجه ضد تايلند من جمهورية فييت نام الاشتراكية نيابة عن نظامها العميل في بنوم بنه باعتباره اختلاقاً وافتراء. ويكشف هذا الاتهام الذي لا يقوم على أساس عن الطبيعة الحقيقية لحكومة تسعى إلى إضفاء انتهاكاتها المتكررة لسلامة تايلند الإقليمية، التي وقعت آخرها مؤخراً في مقاطعة ترات الشرقية وأنهيت إلى علم المجتمع الدولي في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥. وهو يكشف عن نفس المناورة القديمة لسلطات هانوي بتحويل انتباه المجتمع الدولي عن السبب الجذري للمشكلة وهو احتلال فييت نام لكمبوتشيا وإنكارها حق الشعب الكمبوتشي في تقرير مصيره.

ولقد قامت فييت نام بغزو كمبوتشيا في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨؛ وأقامت نظام هنغ سامرين ضد رغبات الشعب الكمبوتشي؛ وتستخدم الأراضي الكمبوتشية لشن الغارات على تايلند. وللقوات المسلحة التايلندية كل الحق في استخدام كل الوسائل المتاحة لحماية السلامة الإقليمية لتايلند وسيادتها ضد العدوان الفييتنامي.

وإذا ما استمرت القوات الفييتنامية التي تحتل كمبوتشيا في أعمالها العدوانية ضد تايلند فإن على فييت نام أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن النتائج.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/338-S/17218.

الوثيـقة S/17219*

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥]

أود أن أبلغكم ما يساور اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف من قلق بالغ إزاء الأحداث المأساوية التي تجري في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت وضواحيها. فمرة أخرى يشهد العالم بارتياع الهجمات المسلحة التي تشن على مخيمات صابرا وشاتيلا وبرج البراجنة. ومنذ بضعة أيام دمّر مستشفى غزة بشاتيلا وملجأ للمسنين في صابرا بقذائف المدفعية مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا. ووفقاً للمعلومات التي تم تلقيها اليوم توفي عدد كبير من الجرحى الفلسطينيين بسبب عدم توفر الرعاية الطبية. ولا تزال المعارك مستمرة مما يسفر عن خسائر كبيرة بشرية ومادية تضاف إلى الآلام الرهيبة التي يعاني منها بالفعل الفلسطينيون والشعب اللبناني.

وأكدت اللجنة مرات عديدة أن هذه المنطقة ستظل مسرحاً للمنازعات وأعمال العنف طالما أن الشعب الفلسطيني ممنوع من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في دولته المستقلة الخاصة به. وأود في هذا المقام أن أؤكد من جديد أنه يقع على عاتق منظمة الأمم المتحدة وعاتق مجلس الأمن بصفة خاصة وبشكل واضح كفالة السلامة الشخصية للفلسطينيين والعمل على تمكينهم من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف.

وتبقى اللجنة على اقتناع بأنه إذا اتخذ مجلس الأمن تدابير إيجابية فيما يتعلق بتوصياتها بشأن مؤتمر السلم الدولي المعني بالشرق الأوسط التي اقترحت عقده، فإنه سيعزز احتمالات إقرار السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط وسيتجنب تكرار المآسي التي تجري حالياً تحت أنظارنا ـ وتواصل اللجنة مناشدة جميع الأطراف المعنية أن تتعاون في السعي إلى إيجاد حل سلمي.

وترجو اللجنة منكم في هذا الصدد أن تواصلوا بذل كل ما في استطاعتكم لوضع حد لأعمال العنف التي ترتكب ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين والعمل على تحقيق تسوية عادلة ودائمة للمسألة الفلسطينية التي هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط.

وأرجو منكم التكرم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماسمبا ساري
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/339-S/17219.

الوثيـقة S/17220

رسالة مؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

تلقيت تعليمات بأن أوجه عاجل انتباهكم إلى أن النظام البعثي لصدام حسين على وشك استئناف هجماته الإجرامية ضد سكاننا المدنيين في مختلف المدن بما في ذلك طهران. ففي إثر أعمال القصف الجوي العراقية الأخيرة لمدننا الواقعة على الحدود، والتي كانت في واقع الأمر بمثابة محاولات لتصعيد الحالة تمهيداً لما شرع به من هجمات ضد سكاننا المدنيين أعلنت إذاعة وتليفزيون بغداد البيان التالي في الساعة ٢٢/٠٠ حسب التوقيت المحلي من يوم السبت ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥:

" على الرغم من تعاون العراق مع الأمين العام للأمم المتحدة في سبيل إيجاد تسوية سلمية للحرب، فإن ايران لم تبد استعداداً للذهاب إلى مجلس الأمن؛ وحشدت قواتها على الحدود وقامت بعمليات تخريب في بعض البلدان العربية، كان آخرها المحاولة التي استهدفت أمن الكويت. ولذلك، عقد بعد ظهر اليوم الاجتماع المشترك لمجلس قيادة الثورة وقائد حزب البعث برئاسة صدام، واتخذ القرار التالي: توجيه ضربات قوية ضد مراكز الإزعاج والعدوان في طهران".

وتجد حكومة جمهورية ايران الاسلامية لزاماً عليها أن تحذر الهيئة الدولية جدياً من عواقب مثل هذا القرار الأخرق الذي اتخذه حكام العراق البعثيون؛ وترى أن من الضروري تماماً اتخاذ تدابير وقائية فورية؛ وإننا نأمل ألا تدخروا أي جهد لإنقاذ أرواح المدنيين الأبرياء. غير أنه لا داعي لذكر أن جمهورية ايران الاسلامية تحتفظ لنفسها بالحق في الرد بالمثل.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17221

رسالة مؤرخة في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17220]، أتشرف بإبلاغكم بأن حكام العراق البعثيين قد نفذوا، كما تنبأنا به في رسالتنا المذكورة تهديداتهم وقاموا بمهاجمة مراكزنا الآهلة بالسكان المدنيين في كثير من المدن.

ففي الساعة ٠٢/٣٠ بالتوقيت المحلي من يوم الأحد ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٥، قامت الطائرات العراقية بقصف طهران وألحقت خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات بالمدنيين الأبرياء. وقد ارتفع عدد الإصابات حتى الساعة ٠٩/٤٥ بالتوقيت المحلي إلى خمس، ويتوقع اكتشاف المزيد تحت الأنقاض. وعلاوة على ذلك شنت هجمات جوية أخرى على مدن عيلام، وجيلان الغرب، وكاراند، وبانه وهجمات بالقذائف على بختاران وإسلام أباد مما أسفر عن عشرات من الشهداء والجرحى وخسائر وأضرار فادحة في الممتلكات.

وفي حين يسعى النظام المتهاوي للرئيس صدام إلى استغلال المحاولة الأخيرة التي لم تصلح لحسن الحظ والتي استهدفت حياة أمير الكويت، فإنه يهاجم مدننا تحت ستار الدفاع عن الدول العربية لكي يعكر صفو العلاقات الثنائية الودية القائمة بيننا وبين جيراننا العرب، ولكي يواصل أيضاً إعطاء الرأي العام العربي صورة مشوهة عن جوهر حربه العدوانية بوصفها نزاعاً عربياً - فارسياً آملاً أن يجتذب التأييد الإقليمي، ومن ثم تفادي مواجهة انهيار محتم. وبمثل هذه الأساليب الإجرامية الرخيصة المشؤومة، لا يفتأ الرئيس صدام يقوم بقصف سكاننا المدنيين في أماكن كثيرة، وفي الوقت الذي يعول فيه على ما سبق من عدم فعالية مجلس الأمن ورضوخه فإنه يرغب في أن يفرض علينا، بقصف شعبنا البريء، بما يسميه بالتسوية السلمية عن طريق المفاوضات.

ونحن نتوقع من الهيئة الدولية أن ترقى إلى مستوى مسؤولياتها الدستورية، وأن تدين المعتدين العراقيين، وتتخذ التدابير اللازمة كي تضع حداً على الفور لانتهاك العراق لجميع قواعد القانون الإنساني الدولي، وتدين استئنافه للهجمات التي يشنها جواً وبالقذائف على المدنيين.

ويحدونا وطيد الأمل في أن يقوم الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أوجدت بالفعل رحلته إلى العاصمتين توقعاً باتخاذ تدابير جدية وفعّالة من جانبه من أجل إنهاء الانتهاكات العراقية للقانون الإنساني الدولي، باتخاذ تدابير حاسمة لوضع حد للتصعيد الحالي للهجمات العراقية على المدنيين. وإلا فلن يكون أمام جمهورية ايران الاسلامية مرة أخرى من خيار سوى الرد بالمثل. وإننا نتوقع إجراءً عاجلاً وفعالاً يعفينا من عبء اتخاذ تدابير انتقامية وهو ما نكره القيام به ضد أشقائنا وشقيقاتنا من المدنيين في العراق.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17222

رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل موزامبيق

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

يشرفني أن أرجو منكم، بصفتي رئيساً لمجموعة الدول الافريقية في الأمم المتحدة، دعوة مجلس الأمن إلى عقد اجتماع عاجل للنظر في الحالة في ناميبيا.

(توقيع) مانويل دوس سانتوس
الممثل الدائم لموزامبيق
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17223

رسالة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أنهي إلى علمكم ما يلي فيما يتعلق بآخر الهجمات العراقية على المراكز المدنية في جمهورية ايران الاسلامية.

خلال الانتهاك الذي قام به النظام العراقي للمجال الجوي لطهران في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥، الساعة ٢/٥٢، بالتوقيت المحلي، استهدفت طائرة عراقية معسكراً لأسرى الحرب في الحشمتية حيث يحتجز ٠٠٠ ٧ من أسرى الحرب العراقيين. وللأسف، تسببت الصواريخ التي أصابت المعسكر في إحداث بعض الأضرار والإصابات. وقد أرسلت فوراً إلى المعسكر وحدات من المساعدين الطبيين ووحدات إغاثة وهي تحاول في الوقت الحاضر اكتشاف مدى الخسائر وإنقاذ أرواح الأسرى الذين أصيبوا أثناء الهجوم.

ولم تفد التقارير حتى الآن بالإحصاءات الدقيقة عن الوفيات والأضرار. وقد وجهت الدعوى إلى بعثة الأمم المتحدة، المقيمة في طهران، لزيارة المعسكر حتى تعد تقريراً كاملاً عن الحادث.

ونحن نشعر بالأسف، لأن النظام المجرم في العراق أثناء قيامه بانتهاكاته للقانون الإنساني الدولي، لا يبقي حتى على أرواح أسرى الحرب العراقيين. ونرجو منكم أن تبذلوا قصارى جهدكم لوقف هذه الهجمات اللاإنسانية. وعلى الرغم من أن حكومة جمهورية ايران الاسلامية قد اضطرت للقيام بأعمال انتقامية من نفس النوع، على خلاف رغباتها الوجدانية، فإنها لا تتسامح تحت أية ظروف في هذه الأفعال وترجو بإلحاح من الأمم المتحدة، ومنكم بوجه خاص، أن تحشدوا، جميع الوسائل الممكنة لكي يتم على نحو فعّال وقف سباق الهجمات اللاإنسانية هذا على المدنيين، الذي فرضه علينا حكام بغداد.

وسيكون تكرمكم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن موضع تقديرنا البالغ.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17225

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٥ الموجّهة إليكم من الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية [S/17217] ومرفقها نصّ الرسالة الموجّهة إليكم من وزير خارجية النظام الايراني، لي الشرف بناءً على تعليمات من حكومتي أن أبدي بأن الموقف الايراني الذي سجلته الرسالة المذكورة وهي ليست منفردة في هذا الصدد، ينطوي على تناقض صارخ، فمن جهة تستصرخ السلطات الايرانية بصيغة الشكوى والعتاب الخفيف مجلس الأمن والأمم المتحدة للقيام باتخاذ الإجراءات العملية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ومن جهة أخرى ترفض السلطات الايرانية ولاية مجلس الأمن والأمم المتحدة على النزاع العراقي الايراني واختصاصها في الحكم فيه. وليس هذا سوى دليل على سوء نية المسؤولين الايرانيين واستمرارهم في استغلال المنظمة الدولية للأغراض الدعائية فقط مما يستوجب منها الحذر في التعامل مع هذا الأسلوب الايراني الملتوي.

لقد أعلن العراق مراراً أنه يقبل بولاية مجلس الأمن والأمم المتحدة على النزاع ويقبل حكمها فيه. وهذا هو الموقف المنطقي المتمسك بميثاق الأمم المتحدة والمنسجم مع انتماء العراق لها وقبوله بالقانون الدولي كأساس لحل النزاع.

سأكون ممتناً لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17226

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي. أتشرف بأن أحيل طي هذا نص رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥، وموجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ أن تتكرموا بتعميم هذه المذكرة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

استؤنفت الهجمات العراقية، كما تعلمون بالفعل، على الأحياء المدنية ولاسيما المدن الواقعة داخل جمهورية ايران الاسلامية منذ يوم السبت ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ واستمرت بوحشية. كما أن إصرار النظام العراقي على انتهاك قواعد القانون الدولي وتصعيده لهذه الانتهاكات ليسا من الظواهر الجديدة؛ فقد كانا موضع مراسلاتنا معكم طوال السنوات الأربع ونصف الماضية من الحرب المفروضة علينا.

بيد أن بعداً جديداً يضاف إلى هذه الانتهاكات مما يستدعي إيلاء اهتمام يقظ من جانب أوساط القانون الدولي والأمم المتحدة بصفة خاصة. وتمثل الحجة التي يتذرع بها العراق في استئناف هجماته الوحشية على السكان المدنيين داخل جمهورية ايران الاسلامية هذا البعد الجديد.

فقد أعلن النظام العراقي، قبل استئنافه الهجمات على المدنيين، أنه يعتزم استئناف هذه الأعمال التي لا تراعي للقانون حرمة انتقاماً لمحاولة اغتيال أمير الكويت. وقد عبّرت جمهورية ايران الاسلامية، كما تعلمون تماماً، عن أسفها رسمياً فيما يتعلق بالمحاولة السابقة الذكر. وعلاوة على ذلك، عثرنا على أدلة عديدة توضح تواطؤ العملاء العراقيين واشتراكهم في هذه المحاولة المؤسفة، التي أخفقت لحسن الحظ.

وعلاوة على ضرورة دراسة الأنشطة الإرهابية التي يعمل العراق على تصعيدها في المنطقة مؤخراً، فإن محاولة العراق استغلال أحداث غير خاضعة لسيطرة جمهورية ايران الاسلامية كذريعة لتصعيد انتهاكه قواعد القانون الدولي التي تحكم خوض الأعمال العدائية جديرة بالبحث المستقل الدقيق من جانب أوساط القانون الدولي ومنكم، نظراً لأن مثل هذه الذرائع يمكن أن تصبح سابقة خطيرة في العلاقات التي ينظمها القانون الدولي.

إن استغلال ظروف غير خاضعة لسيطرة أحد الأطراف في صراع ما من أجل تصعيد الحرب وانتهاك قواعد القانون الدولي، القانون الإنساني والقانون الدولي الذي يحكم خوض الأعمال العدائية، مسألة واضحة تدينها جميع قواعد القانون الدولي التي تحظى بالقبول العام. ويتوقع المجتمع الدولي أن تبدون أنتم والأمم المتحدة الاهتمام الواجب، وأن يحاول وضع حد لهذه الاستراتيجية الجديدة التي يتبعها حكام العراق في انتهاك القانون الدولي، ولو أصبحت هذه الاستراتيجية سابقة فإنها يمكن ان تشكل تهديداً مقلقاً وخطيراً للقانون الدولي وللسلم والأمن.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

الوثائق S/17227 و Add.1 و Add.2

تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص عن الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥

الوثيقة S/17227

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ أيار/مايو ١٩٨٥]

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ ـ ٢
أولاً ـ تكوين ووزع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٣ ـ ٦
ثانياً ـ العمليات التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	
ألف ـ الولاية ومفهوم العمليات	٧ ـ ١١
باء ـ الاتصال والتعاون	١٢
جيم ـ حرية تنقل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	١٣
دال ـ المحافظة على وقف إطلاق النار	١٤ ـ ١٩
هاء ـ المحافظة على الوضع الراهن	٢٠ ـ ٢٢
واو ـ الألغام	٢٣
زاي ـ المهام الانسانية وتطبيع الظروف	٢٤ ـ ٣٦
ثالثاً ـ حفظ القانون والنظام	٣٧ ـ ٣٨
رابعاً ـ برنامج المساعدة الانسانية	٣٩ ـ ٤٣
خامساً ـ الجوانب المالية	٤٤ ـ ٤٦
سادساً ـ الملاحظات	٤٧ ـ ٥٢

المرفق

"انتشار قوة الأمم المتحدة في قبرص، أيار/مايو ١٩٨٥" (انظر نهاية المجلد).

مقدمة

١ ـ يشمل هذا التقرير المتعلق بعملية الأمم المتحدة في قبرص التطورات الحاصلة في الفترة من ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ ويستكمل سجل الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عملاً بالولاية المحددة في قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤، وما تلاه من قرارات اتخذها المجلس بشأن قبرص، بما فيها أقربها وهو القرار ٥٥٩ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤.

٢ ـ وفي القرار الأخير، طلب مجلس الأمن إلى جميع الأطراف المعنية مواصلة التعاون مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على أساس الولاية الحالية. كما رجا من الأمين العام أن يواصل مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها، وأن يبقي مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار في موعد أقصاه ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥. ومن أجل النظر في هذا البند ستقدم إلى المجلس في الوقت المناسب إضافة تشمل مهمة المساعي الحميدة التي اضطلعت بها وما يتصل بها من ملاحظات.

أولاً ـ تكوين ووزع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

٣ ـ يبين الجدول الوارد أدناه ملاك قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥:

القوات العسكرية

ايرلندا		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٦	
سرية الشرطة العسكرية	٢	٨
الدانمرك		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٥	
كتيبة مشاة ـ الوحدة الدانمركية ٤٣	٣٢٣	
سرية الشرطة العسكرية	١٣	٣٤١
السويد		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٦	
كتيبة مشاة الأمم المتحدة ٨٦ جيم	٣٥٧	
سرية الشرطة العسكرية	١٣	٣٧٦
فنلندا		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٦	
سرية الشرطة العسكرية	٤	١٠
كندا		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٧	
مقر قيادة الوحدة الكندية	٥	
الكتيبة الثالثة، الفوج الملكي ٢٢ هـ	٤٧٦	
سرية الاشارة	١٤	
سرية الشرطة العسكرية	١٣	٥١٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٢٣	
مقر قيادة الوحدة البريطانية	٧	
سرية سيارات الاستطلاع التابعة للقوة ـ السرية ألف، القوة ٥/١٦ من سلاح الفرسان الملكي	١٠٩	
الكتيبة الأولى من فوج دوق أدنبره الملكي	٣٢٠	
فوج دعم مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٤٢	
مفرزة المهندسين	٨	
سرية الاشارة	٥٥	
سرب الطيران التابع للجيش	١٩	
سرية النقل	١٠١	
المركز الطبي	٥	
مفرزة المهمات	١٤	
الورش	٣٩	
سرية الشرطة العسكرية	٨	٧٥٠
النمسا		
مقر قيادة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص	٧	
كتيبة المشاة النمساوية التابعة للأمم المتحدة	٢٨٨	
سرية الشرطة العسكرية	٣٠٦	٣٠١
المجموع		٢٣٠١

الشرطة المدنية

استراليا		٢٠
السويد		١٦
		٣٦
مجموع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص		٢٣٣٧

٤ ـ وخلال الفترة المقدم عنها التقرير، خفض عدد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عشرة أفراد فأصبح ٢٣٣٧ فرداً نتيجة لتخفيض العدد المقرر لسرية سيارات الاستطلاع التابعة للقوة. ولم يؤثر ذلك على قدرة القوة على القيام بدوريات وتبين الخريطة المرفقة بهذا التقرير الوزع التفصيلي الحالي لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

٥ ـ وخلال الفترة قيد الاستعراض، لقي ثلاثة من أفراد القوة حتفهم، وبذلك بلغ مجموع عدد القتلى من القوة ١٣٦ فرداً منذ إنشائها في عام ١٩٦٤.

٦ ـ ويواصل السيد جيمس هولغر العمل كممثلي الخاص بالنيابة في قبرص، ولا تزال القوة تحت قيادة اللواء غونتر غ. غرايندل.

ثانياً ـ العمليات التي تقوم بها قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

ألف ـ الولاية ومفهوم العمليات

٧ ـ حدد مجلس الأمن أصلاً، في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) مهمة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على النحو التالي:

" أن تبذل أقصى جهدها، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، للحيلولة دون تجدد نشوب القتال، والإسهام، حسب الاقتضاء، في صيانة وإقرار القانون والنظام وعودة الظروف إلى طبيعتها".

وقد جدد المجلس مراراً تأكيد هذه الولاية، التي حددت في سياق المواجهة بين الطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية، والمواجهة بين الحرس الوطني التابع للحكومة القبرصية والمقاتلين القبارصة الأتراك، وذلك في قرارات كان آخرها قراره ٥٥٩ (١٩٨٤). وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٤، اتخذ المجلس عدداً من القرارات، أثر بعضها على سير عمل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، وتطلب من القوة في بعض الحالات أن تؤدي بعض المهام الإضافية أو المعدلة، ولاسيما فيما يتعلق بالمحافظة على وقف إطلاق النار [*S/14275*، **المؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، الفقرة ٧**].

٨ - وبناءً على ذلك، استمرت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في مراقبة خطوط وقف إطلاق النار التي يقف عليها الحرس الوطني والقوات التركية والقبرصية التركية، وفي بذل أقصى جهدها لتلافي تجدد القتال (انظر الجزء دال أدناه). كما استمرت في توفير الأمن للمدنيين الذين يقومون بأنشطة سلمية في المنطقة الواقعة بين الخطوط، وذلك وفقاً لمهامها المتعلقة بإعادة الأوضاع إلى طبيعتها (انظر الجزء زاي).

٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص بذل أقصى جهدها لأداء مهمتها فيما يتعلق بأمن ورعاية ورفاه القبارصة اليونانيين الذين يعيشون في الجزء الشمالي من الجزيرة (انظر الجزءين جيم وزاي).

١٠ - واستمرت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، بصفة منتظمة، في زيارة القبارصة الأتراك الذين يقيمون في الجنوب.

١١ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص دعم عمليات الإغاثة التي يقوم بتنسيقها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (انظر الفرع الرابع). كما استمرت في أداء وظائف معينة تخلت لها عنها لجنة الصليب الأحمر الدولية عند انسحاب وفدها من قبرص في شهر حزيران/يونيه ١٩٧٧. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الأعمال تتجه إلى التزايد بتقدم متوسط أعمار السكان القبارصة اليونانيين والموارنة في الشمال، ولاسيما بالنسبة للحالات التي تتطلب العناية الطبية أو الرعاية.

باء - الاتصال والتعاون

١٢ - واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التأكيد على الحاجة الأساسية للاتصال والتعاون الكاملين على جميع المستويات لكي تتمكن من القيام بدورها على نحو فعّال. وقد لقيت هذه الجهود استجابة مواتية من كلا الطرفين. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير كان الاتصال والتعاون بين القوة والحرس الوطني، وبين القوة والقوات التركية والقبرصية التركية ممتازين على جميع المستويات. كما استمر، على نحو فعّال جداً، الاتصال والتعاون مع السلطات المدنية في الحكومة القبرصية وفي الطائفة القبرصية التركية.

جيم - حرية تنقل قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص

١٣ - استمرت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في التمتع بحرية التنقل في الجنوب باستثناء المناطق العسكرية المحظورة. وفي الشمال، لا تزال المبادىء التوجيهية التي وضعت في نيسان/أبريل ١٩٨٣ وحسنت فيما بعد سارية المفعول [**انظر *S/15812* المؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٣، الفقرة ١٤**] ومازالت الجهود مستمرة لزيادة عدد الطرق في الشمال المفتوحة لمرور القوة.

دال - المحافظة على وقف إطلاق النار

١٤ - تبقي قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار تحت المراقبة المستمرة، وذلك من خلال شبكة مكونة من ١٤١ مركز مراقبة، من بينها ٦١ مركزاً مزوداً بالجنود، في الوقت الحاضر، على أساس دائم. وقد استخدمت دوريات متحركة وثابتة إضافية لتوفير وجود متزايد في المناطق الحساسة. ويستمر استخدام المناظير ذات العينين العالية القدرة وأجهزة الرؤية الليلية لمراقبة خطوط وقف إطلاق النار بصورة مستمرة.

١٥ - ويمتد مسار دوريات قوة الأمم المتحدة على طول المنطقة العازلة، وهو أساسي لقدرة القوة على مراقبة خطوط وقف إطلاق النار، وإعادة تموين مراكز المراقبة، والاستجابة الفورية للحوادث. وفي الماضي كانت القوة تلاقي بعض المصاعب في تأمين دعم صيانة المسار. وفي الفترة المقدم عنها التقرير رتب الدعم الهندسي من وحدات الجيش البريطاني مما يسر الإبقاء على المسار صالحاً للمرور.

١٦ - وفي الفترة المستعرضة، هبط عدد انتهاكات وقف إطلاق النار هبوطاً ملحوظاً. وانخفض تكرار حوادث إطلاق النار انخفاضاً كبيراً، ولم تحدث عمليات تبادل للنيران بين القوتين المتعارضتين، وقد انخفض أيضاً عدد التحركات الأمامية المؤقتة، كما حدث انخفاض آخر في عدد المحاولات من جانب كل من الطرفين لبناء تحصينات جديدة أمام خطوط وقف إطلاق النار أو لتحسين المواقع القائمة. وواصلت القوة نجاحها في استعادة الوضع الذي كان سائداً من قبل.

١٧ - وخلال الفترة المستعرضة، أشارت مشاريع الإنشاءات المدنية الجديدة في المناطق المجاورة لخطوط وقف إطلاق النار في نيقوسيا الشكوك، واحتج عليها الجانبان المعنيان. وقد أثار القلق على نحو خاص مشروعان، أحدهما لإنشاء مبنى للألعاب الرياضية لمدرسة قبرصية يونانية والآخر لإنشاء منتزه ترويحي قبرصي تركي في منطقة روكاس باستيون. وفي كلتا الحالتين زارت القوة الموقع وفحصت المخططات وقدمت توصيات بإجراء تعديلات حسب الاقتضاء وتواصل القوة مراقبة هذين المشروعين وما شابههما.

١٨ - وفي نيقوسيا، مازالت قوات كل من الجانبين تتعرض للأخرى على مسافة قريبة بشكل خطير، وقد قدمت القوة مقترحات لإزالة المواقع الأكثر استفزازاً وتعرضاً ولتجريد مدينة نيقوسيا القديمة من السلاح. ولم يقبل الجانبان أياً من هذين المقترحين بعد.

١٩ - وخلال الفترة المستعرضة استمر حدوث عمليات التحليق فوق المنطقة العازلة التابعة للأمم المتحدة، وكان ثمة احتجاج في كل حالة. وقامت القوات التركية بعمليتين من هذه العمليات بينما قامت الطائرات المدنية التركية التي تحلق من مطار تيمبو (ايركان) وإليه بست من هذه العمليات. وتواصل السلطات القبرصية التركية إبلاغ مقر قوة الأمم المتحدة بالتحركات الجوية على جانبها، فكانت هناك ١٢ عملية تحليق من الجنوب؛ وأبلغت تلك السلطات القوة بأنها قد حذرت الطيارين بغيقة تفادي التحليق فوق المنطقة العازلة.

هاء - المحافظة على الوضع الراهن

٢٠ - تمتد خطوط وقف إطلاق النار على مسافة ١٨٠ كيلومتراً تقريباً من نتوء كوكينا وكاتو بيرغوس بين الساحل الشمالي الغربي والساحل الشرقي جنوب فاماغوستا في منطقة ديرينيا. ويبلغ مجموع المساحة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار، التي يتراوح عرضها بين ٢٠ متراً و٧ كيلومترات، نحو ٣ في المائة من مساحة أرض قبرص وتضم جانباً من أجود الأراضي الزراعية في الجزيرة.

٢١ - والمنازعات مستمرة في مناطق معينة لاسيما في نيقوسيا على تحديد خطوط وقف إطلاق النار. وقد أثار ذلك قلقاً شديداً إذ أن أي تغييرات في خطوط وقف إطلاق النار لاسيما في المناطق التي يكون فيها الطرفان قريبين أحدهما من الآخر على هذا النحو، يمكن أن تفضي إلى تصعيد التوتر. بيد أن سياسة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص التي تقضي بعدم دخول قوات أي من الجانبين في تلك المناطق مازالت سارية المفعول.

٢٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص مراقبة القوات على كلا الجانبين، حيث يقير القلق أي تعزيز للقوات أو المعدات على الجزيرة. ومازالت قدرة القوة على رصد هذه التطورات محدودة بالضرورة بالنظر إلى أن الطرفين لم يقبلا حتى الآن خطة قوة الأمم المتحدة للتفتيش على القوات العسكرية بقصد التحقق [المرجع نفسه، الفقرة ٢٣]. ومازالت القوة مستعدة لتنفيذ هذا الإجراء في غضون فترة وجيزة من إخطارها بقبوله.

واو - الألغام

٢٣ - لم تقع أثناء الفترة التي يغطيها هذا التقرير أي حوادث ألغام. واستمرت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في الإبقاء على العلامات التحذيرية والحواجز في حقول الألغام المعروفة والمشتبه في وجودها.

زاي - المهام الانسانية وتطبيع الظروف

٢٤ - واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تصريف المهام الانسانية للقبارصة اليونانيين الذين ظلوا في الشمال. ومازالت الزيارات المؤقتة للجنوب لأسباب عائلية وأسباب أخرى تجري على أساس كل حالة، ويتم ترتيبها مباشرة أو بالمساعي الحميدة للقوة. وخلال الفترة المستعرضة، قام ٥٢٠ من القبارصة اليونانيين بزيارة الجنوب لأسباب عائلية وأسباب طبية.

٢٥ - وطوال الفترة التي يشملها التقرير، لم يطرأ أي تغيير على حالة الأطفال الملتحقين بالمدارس في الجنوب والراغبين في زيارة آبائهم أو أجدادهم في الشمال [S/15149 المؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٢، الفقرة ٢٤]. وواصلت القوة استخدام مساعيها الحميدة في محاولة لتحسين الحالة، دون أن يسفر ذلك، للأسف، عن نتائج ملموسة. ففي خلال عطلتي عيد الميلاد وعيد الفصح لم يتمكن من زيارة آبائهم في كارباس سوى الأطفال دون سن الثالثة عشرة.

٢٦ - وحدثت ١٠ حالات انتقال نهائي للقبارصة اليونانيين من الشمال إلى الجنوب خلال الفترة التي يشملها التقرير. ومعظم هؤلاء من المسنين الذين ذهبوا للعيش مع أقاربهم

في الجنوب. ويبلغ عدد القبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال ٧٦٧. وانتقل أحد القبارصة الأتراك انتقالاً نهائياً من الجنوب إلى الشمال خلال الفترة المستعرضة. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة التحقق من أن جميع حالات الانتقال تتم طواعية.

٢٧ - وواصل ضباط قوة الأمم المتحدة أداء مهام إنسانية في الشمال بإجراء مقابلات سرية مع القبارصة اليونانيين المقيمين هناك. وكانت هذه المقابلات في جميع الحالات مع قبارصة يونانيين طلبوا الانتقال نهائياً إلى الجنوب.

٢٨ - وبقيت حالة المدرستين الابتدائيتين للقبارصة اليونانيين، اللتين تعملان في الشمال، دون تغيير أساسي منذ عام ١٩٨٢ [المرجع نفسه، الفقرة ٢٦]. ويوجد حالياً في المدرسة الكائنة في ريزوكارباسو ٤١ تلميذاً، ويوجد في المدرسة الكائنة في آيا ترياس ١٩ تلميذاً.

٢٩ - ومازالت الاتصالات متكررة بين أفراد الطائفة المارونية المقيمين على جانبي خطوط وقف إطلاق النار. وهم يتمتعون بقدر كبير من حرية التنقل، وتتكرر الزيارات من الشمال إلى الجنوب وبالعكس حيث يجري ترتيبها على أساس كل حالة على حدة. وانتقل ثلاثة من الموارنة إلى الجنوب نهائياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويبلغ عدد الموارنة المقيمين حالياً في الشمال ٣٦٦ شخصاً.

٣٠ - وتستمر الزيارات الدورية التي يقوم بها المسؤولون من قوة الأمم المتحدة إلى القبارصة الأتراك القاطنين في الجنوب، كما تستمر الاتصالات بذويهم في الشمال. وخلال الشهور الستة الماضية تم في فندق ليدرا بالاس ترتيب ٥ من حالات جمع الشمل، تضم عشرين شخصاً، بين الأسر القبرصية التركية المنفصلة، على أساس فردي، تحت رعاية قوة الأمم المتحدة وبالتعاون مع سلطات الحكومة القبرصية.

٣١ - وقد واصلت قوة الأمم المتحدة تسهيل الأنشطة الاقتصادية في المنطقة الواقعة بين الخطوط، كجزء من جهودها لتعزيز استئناف الأحوال الطبيعية. ومازالت القوة تشجع الزراعة التي ترصدها بدقة.

٣٢ - وواصلت قوة الأمم المتحدة بذل جهد كبير لضمان تشغيل نظام توزيع المياه بإنصاف وكفاءة لصالح كلتا الطائفتين. واستمر التعاون بين السلطات المسؤولة عن المياه لدى كلا الجانبين على نحو طيب من خلال المساعي الحميدة للقوة. وقد أدت التدابير التي اتخذها مصنع تجهيز النحاس في سكوريوتيسا في الجنوب [S/16858 المؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، الفقرة ٣٥] إلى تحسين نوعية المياه التي تتدفق نحو الشمال. وستواصل القوة مراقبة الحالة عن كثب.

٣٣ - وقامت قوة الأمم المتحدة مرة أخرى باتخاذ الترتيبات اللازمة لبرنامج مكافحة البعوض بالرشّ بعد إجراء مشاورات مع كلا الطرفين. وتتقدم أعمال الرشّ، التي بدأت في ١٩ آذار/مارس، تقدماً مرضياً ومن المقرر الانتهاء منها في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥.

٣٤ - وواصلت قوة الأمم المتحدة الاضطلاع بترتيبات تسليم البريد ورسائل الصليب الأحمر عبر خطوط وقف إطلاق النار، فضلاً عن تحويل المعاشات التقاعدية الحكومية واستحقاقات الضمان الاجتماعي إلى مستحقيها من القبارصة الأتراك المقيمين في الشمال.

٣٥ - كما وزعت قوة الأمم المتحدة ٢٧٥ طناً من المواد الغذائية وأصنافاً أخرى متصلة بذلك قدمتها حكومة قبرص والصليب الأحمر القبرصي إلى القبارصة اليونانيين المقيمين في الشمال.

٣٦ - وواصلت قوة الأمم المتحدة تقديم الخدمات الطبية في حالات الطوارىء للمدنيين من كلتا الطائفتين، بما في ذلك عمليات النقل لأسباب طبية. كما قامت القوة بمرافقة عدد من القبارصة الأتراك إلى مستشفيات في الجنوب من أجل العلاج. واستمر تسليم الأدوية إلى طائفة القبارصة الأتراك على أساس منتظم، وتلبي على الفور الطلبات الطارئة للحصول على الأدوية.

ثالثاً - حفظ القانون والنظام

٣٧ - تواصل الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص عملها بتعاون وثيق مع الشرطة القبرصية والشرطة القبرصية التركية. وتسهم هذه الشرطة المدنية في حفظ القانون والنظام بين خطوط وقف إطلاق النار وتوفر خدمات الشرطة إلى المدنيين المقيمين في القرى داخل تلك المنطقة. وهي تساعد في مراقبة تنقل المدنيين في المنطقة الواقعة بين الخطوط، وترافق الأشخاص المنتقلين من جانب إلى آخر وتجري تحقيقات في السلوك الإجرامي الذي تترتب عليه آثار تمس الطائفتين. وقد أنجز عدد من التحقيقات المستقلة بالتعاون مع سلطات كل من الطائفتين. ويقيم ثلاثة أفراد من هذه الشرطة المدنية في قرية بيلا المختلطة السكان، حيث يوفرون خدمات الشرطة.

٣٨ - وتوزع الشرطة المدنية التابعة لقوة الأمم المتحدة مدفوعات الرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية على القبارصة اليونانيين في شمالي قبرص، وتواصل رصد رعاية القبارصة اليونانيين في الشمال فضلاً عن القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الجنوب. وهي مسؤولة أيضاً عن دفع المعاشات التقاعدية للقبارصة الأتراك

أو المعالين المقيمين في الشمال الذين كانوا يعملون قبل ذلك في الجنوب.

رابعاً ـ برنامج المساعدة الانسانية

٣٩ ـ واصل مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، بناءً على طلبي، تقديم المساعدة إلى المشردين والمعوزين في الجزيرة بصفته منسق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة إلى قبرص. ويوفر برنامج عام ١٩٨٥ مبلغ ٧٫٥ من ملايين الدولارات لتمويل ٢٢ مشروعا. ويشمل هذا البرنامج، الذي تنسقه جمعية الصليب الأحمر القبرصية، الاشتراك في تشييد مستشفى عام، وفي شراء معدات ولوازم من الخارج لقطاعات الصحة والتعليم والزراعة، فضلاً عن التدريب الفني.

٤٠ ـ وقد واصلت قوة الأمم المتحدة دعم برنامج المساعدة الذي يضطلع به المنسق، بتسليم معدات زراعية وتعليمية وطبية. وخلال الفترة المستعرضة، تم تسليم ما مجموعه ٢٤٣ طناً من اللوازم عن طريق تسهيلات القوة.

٤١ ـ واستمرت طوال الفترة المستعرضة الأنشطة المشتركة بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في إطار المشاريع الجارية التي يقدم لها المساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فبعد ثلاث سنوات من نجاح التعاون بين الطائفتين في تعزيز النهوض على نحو رشيد بمدينة نيقوسيا بشكل مشترك التخطيط، سلّم إلى السلطات ذات الصلة لكلتا الطائفتين في اجتماع مشترك عقد في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، التقرير النهائي عن المرحلة الأولى للخطة الرئيسية التي يرعاها، فيما يتعلق بنيقوسيا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويبين هذا التقرير الإطار اللازم للنهوض بالمدينة حتى سنة ٢٠٠٠. أما الأعمال المتعلقة بالمرحلة الثانية من الخطة الرئيسية، التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٨٤، فجارية تماماً على كلا الجانبين. ولا يفتأ الخبراء الاستشاريون الدوليون يعملون في مجالات التمويل الحضري، وتنظيم حركة المرور، والحفظ والتصميم الحضري، بغية إعداد خطط تفصيلية عمرانية واستشارية للمدينة. وقد عقد هؤلاء الخبراء الاستشاريون، في مجالات اختصاصاتهم المحددة، حلقات دراسية في فندق ليدرا بالاس، اشترك فيها أيضاً الفنيون المهتمون بالأمر من الطائفتين.

٤٢ ـ وواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداء مهام التنسيق والإتصال فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من مشروع الصرف الصحي وإمدادات المياه للمنازل، الذي يموله الاتحاد الاقتصادي الأوروبي والمصرف الأوروبي للاستثمار. والأعمال، التي تتضمن مد أنابيب عبر المنطقة العازلة، تسير سابقة للجدول الزمني وستوفر لكلا الجانبين في نيقوسيا مرافق صحية ووصلات مياه للمنازل محسنة إلى حد بعيد. وتوفر قوة الأمم المتحدة الاتصال والمرافقين العسكريين من أجل العمل الذي يجري في المنطقة العازلة.

٤٣ ـ وحدث تقدم مرض في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشترك للتدريب على الحرف اليدوية، وواصل برنامج الأغذية العالمي تقديم الأغذية لنحو ٢٢ ٠٠٠ من تلاميذ المدارس والأفراد في مؤسسات الرعاية الاجتماعية لدى الجانبين على حد سواء.

خامساً ـ الجوانب المالية

٤٤ ـ إذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى بعد ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥، فإن التكلفة الإضافية التي ستتكبدها المنظمة للإبقاء على القوة، بافتراض استمرار حجمها ومسؤولياتها على ما هما عليه، ستبلغ نحو ١٤ مليون دولار، تفاصيلها كما يلي:

التكاليف التقديرية لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص حسب فئات الانفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أولاً ـ التكاليف التشغيلية التي تتكبدها الأمم المتحدة	
انتقال القوات	١٦٩
المصروفات التشغيلية	١ ٢٦٥
إيجار الأماكن	٧٩٩
الجرايات	٧٦٤
الموظفون غير العسكريين والمرتبات والسفر، وما إلى ذلك	٢ ١٧٥
مصروفات متنوعة ومصروفات طوارىء	٢٠٠
المجموع	٥ ٣٧٢
ثانياً ـ تسديد التكاليف الإضافية للحكومات المساهمة بالقوات	
المرتبات والبدلات	٧ ٥٠٠
المعدات المملوكة للقوات	٩٩٥
منح الوفاة والعجز	١٠٠
المجموع	٨ ٥٩٥
المجموع الكلي	١٣ ٩٦٧

٤٥ - ولا تعكس الأرقام السالفة الذكر كامل تكلفة العملية. فهي لا تشمل، بصفة خاصة، التكلفة العادية التي كانت الدول المساهمة بقوات ستتكبدها لو كانت وحداتها تؤدي الخدمة في وطنها (أي المرتبات والبدلات العادية والمصروفات المعتادة المتعلقة بالعتاد)، فضلاً عن أي تكاليف إضافية وافقت استيعابها. وقد أبلغتني الحكومات المساهمة بقوات أن التكاليف التي استوعبتها تلك الحكومات تبلغ قرابة ٣٦٫٢ من ملايين الدولارات لفترة ستة أشهر.

٤٦ - ويلزم تقديم تبرعات من الحكومات لتمويل التكلفة التي تتكبدها المنظمة للإبقاء على القوة. ولا تفتأ تلك التبرعات تقصر دون النفقات، مما يؤدي إلى تزايد العجز في الحساب الخاص للقوة. ونجم عن ذلك عدم الوفاء بمطالبات البلدان المساهمة بقوات إلاّ لغاية حزيران/يونيه ١٩٧٨. وفي ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ سيبلغ العجز في الحساب الخاص للقوة نحو ١٢٨٫٧ من ملايين الدولارات، بما في ذلك نحو ٤٫٦ من ملايين الدولارات في شكل تبرعات أعلنت ولكن لم تسدد حتى الآن، أي بزيادة قدرها ٦٫٨ من ملايين الدولارات خلال فترة الستة أشهر التي تنتهي في ذلك التاريخ.

سادساً - الملاحظات

٤٧ - خلال الشهور الستة الماضية، واصلت قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أداء وظائفها الهامة المتمثلة في الإشراف على وقف إطلاق النار وحفظ الهدوء وتعزيز الأنشطة المدنية السلمية في المنطقة الواقعة بين خطوط وقف إطلاق النار، وفقاً للولاية المنوطة بها. وقد أفادت القوة، لدى الاضطلاع بما لها، من التعاون الذي قدمه كلا الجانبين.

٤٨ - ومازال استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص أمراً لا غنى عنه للمساعدة في حفظ الهدوء في الجزيرة، وفي تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها مواصلة البحث، على أفضل وجه، عن تسوية سلمية. ولهذا، فإنني أوصي مجلس الأمن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمدة ستة أشهر أخرى. ووفقاً للممارسة المتبعة، أجريت مشاورات بشأن هذه المسألة مع الأطراف المعنية وسأبلغ المجلس بنتيجة هذه المشاورات بمجرد استكمالها.

٤٩ - وفي الوقت نفسه، أجد لزاماً عليّ أن أبلغ المجلس بقلقي المستمر إزاء الحالة المالية المتزايدة الصعوبة التي تواجه قوة الأمم المتحدة. وكما ذكرت أعلاه، فمن المتوقع أن يتجاوز العجز في الحساب الخاص للقوة ١٢٨ مليون دولار بحلول ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أي بزيادة تزيد على ٦ ملايين دولار خلال الشهور الستة الأخيرة وحدها. ولم يسدد للبلدان المساهمة بقوات من المبالغ المطلوبة التي لا تغطي سوى جزء من التكاليف التي تتكبدها، إلا ما هو مستحق لغاية حزيران/يونيه ١٩٧٨. ومن ثم فإن تفاقم العجز يلقي بعبء تشتد وطأته باستمرار على كاهل هذه البلدان، وقد كررت لي تلك البلدان مؤخراً الإعراب عن بالغ قلقها إزاء تردّي الحالة.

٥٠ - وفي ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ناشدت مرة أخرى [S/17032 المؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٥] جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو في الوكالات المتخصصة أن تقدم تبرعات إلى قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤)، وحتى الآن لم يقدم تعهدات أو مساهمات فيما يتعلق بفترة الستة أشهر المنتهية في ١٥ حزيران/يونيه، سوى ست دول، وبلغ ذلك نحو ١٫٦ من ملايين الدولارات مقابل النفقات خلال تلك الفترة والبالغة ١٣٫٩ من ملايين الدولارات ونظراً لأن التكلفة الجارية للقوة التي تتكبدها المنظمة فضلاً عن العجز المتراكم يجب أن يمولا عن طريق التبرعات فإنني أناشد مرة أخرى جميع الدول أن تبذل كل جهد ممكن كي تسهم في هذه العملية الهامة التي تقوم بها الأمم المتحدة لصيانة السلم.

٥١ - وإنني أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات التي تساهم بقوات وشرطة مدنية في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لما تقدمه من دعم ثابت ولتحمل ما يستتبعه هذا الأمر من عبء مالي ثقيل الوطأة. وأود أيضاً أن أعرب عن امتناني للحكومات التي تقدم مساهمات مالية لهذه العملية الهامة التي تقوم بها الأمم المتحدة لصيانة السلم.

٥٢ - وختاماً أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص بالنيابة، السيد جيمس هولغر، وللواء غونتر غرايندل قائد القوة ولضباط قوة الأمم المتحدة وجنودها من الرجال والنساء ولموظفيها المدنيين الذين استمروا في النهوض بكفاءة وتفان نموذجيين بالمسؤوليات الهامة والصعبة التي عهد بها إليهم مجلس الأمن.

المرفق

[خريطة "انتشار قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص في أيار/مايو ١٩٨٥". (انظر نهاية المجلد)]

الوثيقة S/17227/Add.1

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أولاً - المساعي الحميدة للأمين العام

١ - لقد واصلت، خلال الفترة المستعرضة، مهمة المساعي الحميدة، التي عهد بها مجلس الأمن إلى الأمين العام

بموجب قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) وواصل إسنادها في قراراته التالية، التي كان آخرها قراره ٥٥٩ (١٩٨٤).

٢ - وقد قدمت في تقريري المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ [S/16858] بياناً عن التطورات التي أدت إلى عقد اجتماع مشترك رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥. وكما أعلمت المجلس في تقريري المؤرخ في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ [S/16858/Add.2]، فقد أعلن الجانب القبرصي التركي في ذلك الاجتماع عن قبوله لمشروع الاتفاق الذي تضمنته الوثائق التي عرضتها، بينما أعلن الجانب القبرصي اليوناني أنه قبل الوثائق، وفقاً لمفهومه لها، كأساس للمفاوضات، وأنه قدم إلى الاجتماع المشترك الرفيع المستوى بغية إجراء مفاوضات بنّاءة، لها معنى. ولقد بقيت، بالرغم من تلك الحالة، مقتنعاً، نظراً لموقفها من جوهر الوثائق، بأن الفجوة التي تواصلت كل ذلك الوقت، قد ضاقت بشكل لم يسبق له مثيل. ولذلك فقد كان من الضروري المحافظة على التقدم الهام المحرز قبل الاجتماع المشترك الرفيع المستوى وتعزيزه. وقد توجهت إلى الجانبين بنداء كررته في مناسبات عديدة خلال الأشهر التالية، لتجنب أي عمل من شأنه أن يجعل مهمتنا أعسر أو يبعدنا عن هدفنا.

٣ - وإثر اتصالات مع الجانبين، قررت أن أركز جهودي على التغلب على الصعوبات التي أثيرت خلال اجتماع كانون الثاني/يناير، مع المحافظة في نفس الوقت على جوهر الوثائق. وقد أعلمت زعماء الطائفتين بذلك. ربغية الوصول إلى ذلك الهدف، أدمجت عناصر الوثائق في مشروع اتفاق موحد ووحيد، واجتهدت في إضفاء مزيد من الوضوح على مختلف عناصره ووضع ترتيبات إجرائية ممكنة لإجراء المتابعة.

٤ - وتقابلت، يوم ١١ آذار/مارس ١٩٨٥، بغية تعزيز هذه العملية، مع الرئيس كيبريانو بطلب منه في جنيف. وسعيت في ذلك الاجتماع إلى التأكد من آرائه بشأن مشروع الاتفاق الموحد، بما في ذلك توضيحات لمختلف عناصره والترتيبات الإجرائية الممكنة. وحدث نفس الشيء مع وزير الخارجية اياكوفو الذي قدم إلى عمان ليتقابل معي يوم ٣ نيسان/أبريل.

٥ - وعندما تلقيت رداً إيجابياً من الجانب القبرصي اليوناني، كاتبت السيد دنكتاش يوم ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٥ لاطلاعه على وضع جهودي والتمست آراء الجانب القبرصي التركي. وأعلن السيد دنكتاش في الاتصالات التي تبعت ذلك أنه نظراً إلى عملية الاستفتاء والانتخابات التي تنوي طائفته القيام بها خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٥، فإنه ليس بوسع الجانب القبرصي التركي أن يدخل في محادثات فنية قبل انتهاء تلك العملية.

٦ - ولابدّ لي أن أشير، في هذا الصدد، إلى أن الاستفتاء والانتخابات كانت موضوع احتجاجات شديدة اللهجة تضمنتها رسائل وجهها إليّ ممثل قبرص [انظر S/17241 و S/17150]. وقد أكدت الرسائل، في جملة أمور، أن تلك الأعمال تنتهك قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقبرص، ولاسيما قرارات مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣)، و ٥٥٠ (١٩٨٤). وأصرّ الجانب القبرصي التركي على أن له الحق في القيام بتلك العملية وأن ذلك لا يعرقل إمكانية تسوية اتحادية لمشكلة قبرص التي ما يزال ملتزماً بها [S/17198]. وفي ٦ أيار/مايو أعلن المتحدث باسمي أن الأمم المتحدة، كما أكد ذلك المجلس، لا تعترف بدولة قبرصية غير جمهورية قبرص، وأن الأمين العام لا يستطيع، لذلك، أن يتغاضى عن أي تطور أو عمل يخالف ذلك الموقف.

٧ - وفيما يتعلق باللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص، عينت، اعتباراً من ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، السيد بول وورث السويسري ليخلف الفقيد كلود بيبو كعضو ثالث في اللجنة. وقد جرى اختيار السيد وورث من طرف لجنة الصليب الأحمر الدولية باتفاق من الطرفين [S/16858، الفقرة ٥٣]. وقد اكتملت اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين من جديد، ومن المتوقع أن تستأنف عملها هذا الشهر.

ثانياً - الملاحظات

٨ - رغم النتيجة التي أسفر عنها اجتماع كانون الثاني/يناير، فإني مازلت مقتنعاً بإمكانية التوصل إلى اتفاق. وقد اتبعت منذ كانون الثاني/يناير نهجاً أخذ في الاعتبار موافقة الجانب القبرصي التركي على الوثائق. ولذلك فقد افترضت أنه يرغب في المحافظة على ما تحقق ويلتزم بقبوله، بشرط أن يقبل الجانب الآخر أيضاً. وكما أشرت أعلاه، فإن نتيجة جهودي التالية للتغلب على العراقيل التي حالت دون قبول الجانب القبرصي اليوناني للوثائق كانت إيجابية منذ ذلك الوقت. ولم يعلن الجانب القبرصي التركي حتى الآن عن موقفه من الجهود التي اضطلع بها منذ كانون الثاني/يناير، وإني أنتظر جوابه.

٩ - ومن المهم، لتهيئة مناخ يفضي إلى التقدم، أن يحجم الطرفان عن الإدلاء بتصريحات علنية تخالف المواقف التي اتخذاها في إطار مهمة المساعي الحميدة التي أقوم بها. فهذه التصريحات لن تساهم إلا في تغذية عدم الثقة وتزيد من خطر رجوع الطرفين إلى مواقف لا تقبل المصالحة.

١٠ - وبالرغم من أنني لا أستطيع حتى الآن أن أعلم المجلس بأن الطرفين توصلا إلى اتفاق، فإنني أعتقد أن جوهر الوثائق التي تطليت عملاً مضنياً خلال الأشهر العشرة الماضية، يمثل الصيغة التي تؤدي إلى الأرجح إلى حل عادل دائم لمشكلة قبرص، فإذا ما أظهر الطرفان حسن النية والتعاون الضروريين،

فإنه يمكن التوصل إلى اتفاق بدون مزيد من التأخير. ولذلك فإني أنوي تكثيف عملي الدبلوماسي خلال الأسابيع القادمة وسأرحب بدعم كل من يهمهم التوصل إلى هذه النتيجة.

الوثيقة S/17227/Add.2

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أوصيت في تقريري المؤرخ ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17227، الفقرة ٤٨]، بأن يجدد مجلس الأمن مرابطة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى، وبينت أنني سأوافي المجلس بتقرير عن مشاوراتي مع الأطراف المعنية بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن. وأود أن أبلغ المجلس بأن حكومة قبرص وكذلك حكومتي اليونان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية قد أبدت موافقتها على التمديد المقترح. وبينت حكومة تركيا، وكذلك فعلت الطائفة القبرصية التركية، أنها ليست في وضع يمكنها من قبول نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/17266، ولكن موقفها سيشرح في جلسة مجلس الأمن [الجلسة ٢٥٩١].

الوثيقة S/17228

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل مصر

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرجو عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن لشأن استمرار تصعيد العنف الذي يشمل السكان المدنيين في بيروت وما حولها، والذي يؤثر على سلامة وأمن الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين.

(توقيع) أحمد ت. خليل
الممثل الدائم لمصر
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17229*

رسالة مؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة في ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ والموجهة من وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالأرجنتين [S/17196] بشأن افتتاح مطار جديد في ماونت بليزانت بجزر فوكلاند، وبأن أوضح، بناءً على تعليمات من حكومتي، ما يلي:

إن لهذا المطار دوراً مزدوجاً مدنياً وعسكرياً. وقد خطط منذ البداية لكي يسهم بدرجة كبيرة في التنمية الاقتصادية المقبلة للجزر، وكذلك في تحسين قدرتنا على دعم الجزر في أية حالة طارئة، إذا ما استدعى الأمر ذلك.

وقد سعت حكومة المملكة المتحدة باستمرار إلى قيام علاقات أفضل مع الأرجنتين. ولكنها تظل مصممة أيضاً على الوفاء بالتزاماتها الواضحة لسكان جزر فوكلاند بموجب ميثاق الأمم المتحدة وعهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية [قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د ـ ٢١)]. وقد عانى شعب جزر فوكلاند منذ ثلاث سنوات فقط من غزو واحتلال عسكري كانا لهما أثر صادم. ولم يكن مستغرباً أن يتوقع من الدولة القائمة بالإدارة الدفاع عنه ضد أي هجوم جديد. وإنشاء مطار جديد، مناسب للطائرات النفاثة الحديثة ذات الجسم العريض، عنصر ضروري فيما تنتهجه حكومة المملكة المتحدة من سياسة لمنع

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17229-A/40/345.

العدوان وتوفير الدفاع عن الجزر ضد الهجوم. وقد أبقي على قوات المملكة المتحدة في أدنى مستوى ضروري للوفاء بهذه المهمة الدفاعية. وهي لا تهدد أحداً. والواقع أن وجودها يسهم في تحقيق السلم والأمن في المنطقة.

وسيفي مطار ماونت بليزانت أيضاً بالاحتياجات المحددة في الدراسات الاقتصادية التي أجراها لورد شاكلتون في سنتي ١٩٧٦ و ١٩٨٢ بغية إيجاد اتصالات أفضل مع العالم الخارجي وبوجه خاص، تحسين الخدمات الجوية. وسيستخدم منذ البداية بواسطة المدنيين المسافرين في رحلات جوية داخلية ورحلات جوية إلى بريطانيا ومنها. وسيكون متاحاً، عند إتمامه، للمشغلين التجاريين الذين يرغبون في إقامة خدمات جوية خارجية.

ويشير وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين إلى ما انفقته حكومة المملكة المتحدة في جزر فوكلاند. ولكن رسالته تغفل حقيقة ان الجانب الأكبر من التكاليف التي يشير إليها هي تكلفه عملية استعادة جزر فوكلاند وتكلفة استبدال معدات فقدت أثناء الصراع، الأمر الذي استهدف تمكين سكان جزر فوكلاند من الحياة مرة أخرى في ظل حكومة من اختيارهم. وقد أوضح السيد هيسيلتاين وكيل وزارة الدفاع في المملكة المتحدة في الاحتفال الافتتاحي لمطار ماونت بليزانت في ١٢ أيار/مايو أن نية حكومة المملكة المتحدة لا تنصرف ولم تنصرف قط إلى تقوية الجزر أو اعتبارها قاعدة "استراتيجية"، وإن تدخلنا هناك يخلو من أي بعد يتعلق بمنظمة حلف شمال الأطلسي.

وقد ادعت رسالة وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين أنها تستشهد ببيان لوزير بريطاني يوحي بأنه لن يحدث تخفيض كبير في عدد القوات المرابطة حالياً في جزر فوكلاند. وهذا تحريف صارخ للبيانات التي أدلى بها وزراء حكومة المملكة المتحدة في البرلمان.

وجاء في بيان حكومة المملكة المتحدة، المنشور في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ بشأن تقديرات الدفاع، بأنه حدث بالفعل تخفيض مطرد في القوات المرابطة في جزر فوكلاند على مدار العام الماضي. وأعلن الوزراء البريطانيون باستمرار أنه من المنتظر أن يكون في الإمكان إجراء تخفيض آخر في عدد القوات المرابطة بصفة دائمة في الجزر بمجرد أن يصبح المطار مهيئاً للتشغيل الكامل.

ويتهم وزير العلاقات الخارجية الأرجنتينية المملكة المتحدة بالإخلال بالالتزامات التي ارتبطت بها في إطار البلدان الأمريكية وبإدخال أسلحة نووية إلى منطقة جنوب المحيط الأطلسي. ونحن نفترض أن هذه إشارة إلى ما رتب على المملكة المتحدة من التزامات بموجب البروتوكولات الإضافية لمعاهدة تلاتيلولكو[٢٢]، التي لم تصدق عليها الأرجنتين وأن عدم تأكيد أو نفي الدول الحائزة لأسلحة نووية، لأسباب تتعلق بالأمن والسلامة، لوجود أسلحة نووية في أي مكان في أي وقت معين من عدمه هو ممارسة مستقرة منذ زمن بعيد. بيد أن حكومة المملكة المتحدة كانت في جميع الأوقات، وستظل ممتثلة لالتزاماتها بموجب البروتوكولات الإضافية:

أولاً، بعدم وزع أسلحة نووية في أقاليم تكون المملكة المتحدة مسؤولة دولياً عنها في منطقة تطبيق المعاهدة التي تضم جزر فوكلاند؛

ثانياً، بعدم وزع هذه الأسلحة في أقاليم تكون المعاهدة نافذة فيها.

وتبدي حكومة المملكة المتحدة الأسف لإشارة وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين التي لا مبرر لها إلى أنتاركتيكا، التي تحتفظ الحكومتان، فيما تتعلق بها، بعلاقات عملية في إطار نظام معاهدة أنتاركتيكا. ولا تقع جزر فوكلاند في نطاق تطبيق المعاهدة وعلاوة على ذلك، ليس هناك أساس بالمرة للقول بأن أهداف المملكة المتحدة في جزر فوكلاند أو في أنتاركتيكا لا يتمشى مع الالتزامات البريطانية بموجب معاهدة أنتاركتيكا[٢١]. فالمحطات البريطانية في أنتاركتيكا، مثل المحطات الأرجنتينية، خضعت أخيراً للتفتيش بموجب أحكام المادة سابعاً من معاهدة أنتاركتيكا بواسطة حكومة الولايات المتحدة. ولم يعثر في هذه المحطات على أي أثر لأي نشاط لا يتمشى مع أغراض ومبادىء معاهدة أنتاركتيكا.

ويختم وزير العلاقات الخارجية في الأرجنتين رسالته بأن كرر ضرورة موافقة المملكة المتحدة على التفاوض بشأن السيادة على جزر فوكلاند وساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش، ويحاول إقامة الدليل على أن هناك التزاماً بهذا المعنى بموجب ميثاق الأمم المتحدة. أن موقف حكومة المملكة المتحدة يتفق كلية مع أحكام الميثاق. وأنه لمن قبيل تحريف الميثاق افتراض أن الالتزام بالسعي إلى إيجاد حلول بالطرق السلمية يتطلب، بصرف النظر عن الظروف، وجوب الالتجاء إلى المفاوضات وحدها أو حتى في المقام الأول. والمملكة المتحدة ملتزمة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية. وقد كنا نتفاوض بشأن موضوع السيادة ذاته عندما قامت الأرجنتين بغزوها الوحشي للجزر في سنة ١٩٨٢. ولا يمكن للمملكة المتحدة تجاهل تلك الأحداث المأساوية، كما لا يمكن للحكومة الحالية في الأرجنتين التملص من عواقبها.

وتود حكومة المملكة المتحدة إعادة العلاقات إلى طبيعتها بدرجة أكبر مع الأرجنتين وهي تعترف بالطبع بأن لبريطانيا والأرجنتين مواقف مختلفة بشأن مسائل السيادة على جزر فوكلاند. وإذا أريد للمحادثات المباشرة ألا تخفق منذ البداية فيما يتعلق

بالمسألة التي تفرق بيننا، فسيكون من الضروري ألا تتطرق إلى مسألة السيادة.

وقد بذلنا جهداً متواصلاً لإعادة العلاقات الثنائية مع الأرجنتين على أساس واقعي. وبعثنا في أوائل هذا العام آخر رسالة في سلسلة من الرسائل عن طريق الدول القائمة بالحماية. ونحن نطرح مرة أخرى خطوات عملية تتيح استعادة الثقة بين بريطانيا والأرجنتين. ولم ترد بعد حكومة الأرجنتين على تلك الرسالة. وتتطلع حكومة المملكة المتحدة إلى تلقي رد بنّاء، يتفادى الشروط المسبقة التي تحول دون إجراء محادثات مباشرة، وتسعى بدلاً من ذلك، عن طريق مناقشة مواضيع محددة إلى التحرك نحو تحقيق المصالحة بين بلدينا.

وإني أرجو أن توزع هذه الرسالة بنفس الطريقة التي وزعت بها رسالة وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية بالأرجنتين.

(توقيع) ج. أ. طومسون
الممثل الدائم للمملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17230

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق

[الأصل: بالعربية]
[٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، لي الشرف أن أشير إلى الرسائل المتوالية بخصوص أسرى الحرب التي اعتاد الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية توجيهها لكم ومنها الرسالتان المؤرختان في ٢ و ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17144* و *S/17216*].

إن الغاية الأساسية من إرسال هذه الرسائل وطلب توزيعها تتجسد في تحقيق أغراض دعائية من خلال الامتداح الذاتي لموقف النظام الايراني وإطلاق التصريحات الكاذبة والمزيّفة ضد العراق في محاولة بائسة لطمس الحقائق.

إنكم تعلمون بأن العراق سلّم ايران حتى الآن عدداً من الأسرى الايرانيين في دفعات، بعضها بمقابل والبعض الآخر بدون مقابل وعن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية تطبيقاً لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وكالآتي:

تسليم ٤٠ أسيراً ايرانياً في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨١ مقابل ٤٥ أسيراً عراقياً.

تسليم ٣٧ أسيراً ايرانياً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ بدون مقابل.

تسليم ٣٢ أسيراً ايرانياً في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٨٣ مقابل ٣٢ أسيراً عراقياً.

تسليم ١٩٠ أسيراً ايرانياً في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ بدون مقابل.

تسليم ١٠٠ أسير ايراني في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ بدون مقابل.

تسليم ٣٠ أسيراً ايرانياً في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٥ بدون مقابل.

وفضلاً عن ذلك قام العراق مؤخراً بإخبار الصليب الأحمر رسمياً عن نيّته بتسليم ٨٩ أسيراً ايرانياً بدون مقابل خلال الأيام القليلة القادمة.

إن هذه الحقائق الثابتة لهي أقوى دليل على أن ما تدعيه السلطات الايرانية من قيامها بإطلاق سراح أسرى الحرب العراقيين بصورة انفرادية وبدون مقابل ليس إلاّ صورة من صور الدجل المعروف لدى تلك السلطات والذي باتت تصدقه.

وأرجو منكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض القيسي
الممثل الدائم للعراق
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17231

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالفرنسية]
[٣١ أيار/مايو ١٩٨٥]

بناءً على طلب من حكومتي وإلحاقاً برسائلي السابقة المتعلقة بشؤون العدوان على جزء من أراضي جمهورية لاو في محافظة سايابوري واحتلالها من جانب مجموعات من اليمين المتطرف التايلنديين فضلاً عن سلسلة كاملة من أعمال الاستفزاز التي ارتكبتها تلك المجموعات، أتشرف بأن ألفت نظركم إلى ما يلي:

١ - في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥، أذاع ناطق باسم وزارة خارجية لاوس إعلاناً (المرفق) بشأن موضوع عودة قيام قوات اليمين المتطرف التايلندية بأعمال العدوان المرتكبة في ٣ و ٩ و ١٤ و ١٨ و ٢٢ نيسان/أبريل ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في منطقة بان ماي وبان كانغ وبان سافانغ في مقاطعة باكالاي وفي مقاطعات معينة أخرى في محافظة سايابوري، وهي أعمال سببت أضراراً مادية كبيرة وخسائر في الأرواح البشرية بين السكان المدنيين.

٢ - وترفض حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية رفضاً باتاً اتهامات الافتراء التي وجهها ضدها وزير الخارجية التايلندية، في الإعلان الصادر في ٧ أيار/مايو ١٩٨٥، وتعرب عن ازدرائها لهذا النوع من المناورات الدنيئة المكرسة في الواقع لإخفاء الأنشطة الإجرامية التي تقوم بها أوساط اليمين المتطرف التايلندي ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وفضلاً عن ذلك فإن هذه المناورات لا يمكن أن تخدع أي أحد نظراً لأن الرأي العام المتنبه يعرف تماماً أسباب تدهور العلاقات اللاوية - التايلندية، كما يعرف العقبات التي تحول دون تحسنها.

٣ - ويجدر التذكير هنا أن الحكومة التايلندية، تحت ضغط حلفائها والرأي العام سواء الداخلي أو الدولي وتحت التهديد بالإكراه، ورغم غضب أوساط اليمين المتطرف، اضطرت أن تعلن أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [٢٣] الانسحاب من القرى الثلاث ولكن رغم هذا الإعلان الرسمي فإن قوات اليمين المتطرف التايلندية تواصل احتلالها لمواقع معينة داخل الأراضي اللاوية في ضواحي القرى المذكورة، للمحافظة على حالة من التوتر الدائم في المنطقة.

٤ - وبغية التدليل على ذلك يكفي أن نذكر ونشير إلى الأعمال التالية:

(أ) بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، اقترحت حكومة لاوس على الحكومة التايلندية استئناف المفاوضات المقطوعة من الجانب التايلندي على وجه الانفراد، بغية تسوية المسألة المعلقة للقرى الثلاث، إلا أن الحكومة التايلندية رفضت، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، بلا قيد ولا شرط، هذا الاقتراح قائلة إن المفاوضات قد انتهت ولم يبق هناك شيء للتفاوض. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن شن أعمال استفزازية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، كما جاء في الإعلانات المتعاقبة لوزير خارجية لاوس، التي كان آخرها الإعلان الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥.

(ب) في حوالي الساعة ١٤/٠٠ من يوم ١٨ أيار/مايو ١٩٨٥، قام زورقان من زوارق الشرطة النهرية التايلندية، يحمل كل واحد منهما ثلاثة من حراس الحدود، باختراق المياه الاقليمية التايلندية بتعمد، وتوقف واحد منهما مرتين على الضفة اللاوية من نهر الميكونغ في مقاطعة هات سايفونغ في ولاية فينتيان على بعد حوالي عشرة كيلومترات من العاصمة باتجاه مجرى النهر. ثم قام أحد حرس الحدود بترك الزورق وانخرط في أعمال عنف مع قروية كانت تستقي من مياه النهر.

(ج) وبتاريخ ١٩ أيار/مايو، انتهك زورق نهري آخر من زوارق الشرطة التايلندية مرة أخرى المياه الإقليمية اللاوية قبالة قرية أخرى في نفس المقاطعة. وبث الرعب بين صفوف القرويين الذين كانوا يستحمون في النهر.

وقد شكلت هذه الأعمال العدائية التي قام بها العسكريون المتطرفون التايلنديون من ناحية أخرى، موضوعاً لمذكرة قدمها وزير خارجية لاو إلى السفارة الملكية لتايلند في فينتيان، بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥.

٥ - وكثيراً ما قامت الحكومة التايلندية بالإعلان بما يسمى بسياستها في التعايش السلمي مع جيرانها. بيد أن عليها أن تفلح في المقام الأول، في السيطرة على عناصرها من أقصى اليمين والتي لا تتردد عن القيام ببيع استقلال تايلند ومصالح الشعب التايلندي العليا، وأن تلزمها بالقيام بواجباتها. وبقدر ما يتعلق بحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية فإنها لا يسعها أن تقبل ببساطة بالأقوال بل إنها تنتظر أعمالاً ملموسة من جانب السلطات التايلندية.

٦ - إن لاوس بلداً صغيراً، إلا أن الشعب اللاوي الذي تحمل، جنباً إلى جنب مع شعوب الهند الصينية الأخرى تضحيات

هائلة وسفك الكثير من الدماء خلال أكثر من ثلاثين عام في كفاحه من أجل التحرر القومي ونيل الاستقلال الحقيقي، حريص على استقلاله الذي حصل عليه بأغلى ثمن، وهو لا يسمح لأي أحد أن ينال منه.

٧ ـ ومن ناحية أخرى، فإن لاوس، التي صنفتها الأمم المتحدة بين البلدان الأقل تقدماً، تحمل مهمات إنمائية أخرى يتسم تحقيقها بالأهمية أكثر من السعي وراء النزاع مع جيرانها، ومن باب أولى مع تايلند التي ترتبط وإياها بصلات عرقية ولغوية وثقافية وكل ما يبتغيه هذا البلد، بوصفه ضحية للعدوان والاحتلال التايلندي، هو أن ينسحب المعتدي والمحتل انسحاباً كاملاً ونهائياً من الأراضي اللاوية، وأن يعيد القرويين الذين رحلهم بالقوة إلى تايلند، وأن يقوم بتعويض السكان المدنيين عن الأضرار التي أصابتهم من جراء هذه الأعمال الآثمة وأن يعيد توطيد الحالة العادية في القطاع على ما كانت عليه قبل عدوانه.

٨ ـ ومن خلال احترام حكومة تايلند الدقيق للبلاغ المشترك اللاوي ـ التايلندي الصادر في عام ١٩٧٩، ولاسيما الشجاعة في مواجهة مسؤولياتها الخاصة، وبالعودة إلى مائدة المفاوضات بغية تسوية مسألة القرى الثلاث على النحو الذي اقترحته جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، تستطيع تلك الحكومة فقط التدليل على حسن نواياها وإخلاصها أمام المجتمع الدولي.

وأتشرف فضلاً عن ذلك بأن أنقل إليكم في مرفق هذه الرسالة، نص إعلان الناطق باسم وزارة خارجية لاوس الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥، فيما يتعلق بنفس الموضوع.

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة فضلاً عن الإعلان المذكور أعلاه بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيتونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان صادر في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ عن الناطق باسم وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

يقوم رجعيو اليمين المتطرف المنتمون إلى الأوساط الحاكمة التايلندية بتكثيف مناوراتهم العدائية الغادرة ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منذ بداية نيسان/أبريل ١٩٨٥ حتى الآن. وبغية التمويه على هذه المناورات فإنهم لفقوا جميع ضروب حبكات الافتراء والقذف ضد جمهورية لاو. وفي الواقع فإنهم هم بالذات الذين ضاعفوا الأعمال الإجرامية في ضواحي القرى اللاوية الثلاث في مقاطعة باكلاي وفي أماكن أخرى من إقليم سايابوري.

ففي يوم ٣ نيسان/أبريل بين الساعة ١٦/٠٠ إلى الساعة ١٩/٠٠، قام العسكريون الذين لا يزالون يحتلون القرى الثلاث بدك هذه المواقع اللاوية الثلاث بشدة ولاسيما مرتفعات فو هوات والجزء الجنوبي من بان ماي، مما سبب للسكان المحليين أضراراً مادية بالغة. كما قام الجنود التايلنديون، من ناحية أخرى، بالتسلل إلى هذه الأماكن اللاوية وذلك لممارسة أنشطة تجسسية، إلا أن قوات المنطقة والسكان المحليين ردوهم على أعقابهم في الحال.

وفي ٩ نيسان/أبريل، أرسل اليمينيون المتطرفون التايلنديون مجموعة من الجنود بغية نصب كمين ضد السكان والقوات المحلية لهذه القرى ولكنهم ردوا بشدة من جانب هؤلاء.

وفي ١٤ نيسان/أبريل، أطلق العسكريون التايلنديون قنابل يدوية من طراز M.79 ونيران الأسلحة الاوتوماتيكية من طراز M.16 على السكان الذين كانوا يعملون في الحقل بسلام في بلدة موانغ مو، في مقاطعة كينتاو مما أدى إلى مقتل شخص واحد. وجرح ١٤ آخرين. كما أنهم أرسلوا جواسيسهم للقيام بأنشطة تخريبية ضد سكان هذه الأماكن.

وفي ١٨ نيسان/أبريل تسلل الجنود التايلنديون إلى بلدة بان ماي، في مقاطعة باكلاي وأطلقوا النيران على الفلاحين اللاويين الذين كانوا يعملون لأغراض الإنتاج، فقتلوا واحداً وجرحوا عدداً آخر منهم.

والأدهى من ذلك أن الوحدات التايلندية، التي تحتل مرتفعات في ضواحي القرى اللاوية الثلاث في مقاطعة باكلاي، قامت بتاريخ ٢٢ نيسان/أبريل، بين الساعة ١٠/٠٠ والساعة ١٢/٣٠، بقصف بان ماي وبان كانغ وبان سافانغ فضلاً عن ضواحيها بشكل وحشي، بل قامت حتى بإرسال وحدات من المشاة لمهاجمة هذه القرى مما تسبب في مقتل شخص واحد وجرح عدد آخر من بين السكان المدنيين وتكبد السكان اللاويون خسائر مادية جسيمة. وقام السكان والقوات المحلية اللاوية بردهم على أعقابهم كذلك في هذه المرة.

وتدلل جميع هذه الأعمال أن اليمينيين المتطرفين التايلنديين لم يتخلوا بعد عن الخطط العدوانية لمتسلطي بكين، في الوقت الذي يمارسون فيه سياساتهم غير الودية ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ويرفضون حل مشكلة القرى اللاوية الثلاث بطريقة سلمية. وهم لا يكتفون بعدم الانسحاب الكامل من ضواحي القرى اللاوية الثلاث طبقاً للالتزام الذي تعهدت به الحكومة التايلندية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ [٢٣] في الأمم المتحدة، بل إن القوات التايلندية لا تزال تحتل هذه المواضع وتسعّر التوتر وترتكب بانتظام جرائم ضد السكان اللاويين القاطنين في هذه القرى وفي المناطق الأخرى من إقليم سايابوري. وتشكل هذه الأعمال انتهاكاً لسيادة لاوس وسلامة أراضيها، وتخالف البلاغات المشتركة اللاوية ـ التايلندية المعلنة في عام ١٩٧٩، وتتعارض ومطامح الشعبين التايلندي واللاوي، اللذين يطمحان إلى العيش بسلام، كما أنها تشكل انتهاكاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة، مما يؤدي إلى تهديد السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

وتدين وزارة الخارجية اللاوية بشدة هذه الأعمال وتطالب رجعيي اليمين المتطرف داخل الأوساط التي تسيطر على السلطة في بانكوك، أن تضع حداً لجميع أنشطتها الشريرة فوراً، وتسحب تماماً قواتها من هذه القرى اللاوية وتمكن السكان اللاويين المرحلين إلى تايلند من العودة إلى

أوطانهم مع تقديم تعويضات إلى السكان اللاويين عن الأضرار المادية والخسائر في الأرواح البشرية، وأن يعملوا على تطبيع وإصلاح الأحوال في القرى الثلاث لما كانت عليه قبل ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤، وأن يحترموا بدقة سيادة لاوس وسلامة أراضيها، وأن يعودوا إلى مائدة المفاوضات لتسوية مشكلة القرى الثلاث بالوسائل السلمية. وإلا فإنهم سيتحملون وحدهم المسؤولية الكاملة للعواقب المؤسفة التي تنمخض عن أعمالهم.

الوثيقة S/17233*

رسالة مؤرخة في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الأرجنتين

[الأصل: بالاسبانية]
[٣١ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم النسخة المرفقة من القرار CP/RES.426 الذي اتخذه المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية المعنون "القلق بشأن قيام المملكة المتحدة بإقامة منشآت عسكرية في جزر فوكلاند (مالفيناس)". وقد اعتمد ذلك القرار بدون اعتراض في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥.

وأود أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها على وجه الاستعجال بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن، وأن يسترعى إليها انتباه اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

(توقيع) فيكتور ي. بيوغيه
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للأرجنتين
لدى الأمم المتحدة

المرفق

القرار CP/RES.426 المعنون "القلق بشأن قيام المملكة المتحدة بإقامة منشآت عسكرية في جزر فوكلاند (مالفيناس)" الذي اعتمده المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في واشنطن في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥

إن المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية

إذ يضع في اعتباره:

العرض الذي قدمه إلى هذا المجلس الدائم في ١٥ أيار/مايو ١٩٨٥ وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية لجمهورية الأرجنتين والذي:

(أ) يستنكر الحالة التي خلقها في جنوب المحيط الأطلسي وجود هياكل أساسية ومنشآت ومعدات عسكرية، منها مطار استراتيجي قامت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ببنائه في جزر فوكلاند (مالفيناس) مما يهدد سلم المنطقة وأمنها؛

(ب) يؤكد أن إنشاء قاعدة استراتيجية بالقرب من القارة الأمريكية في جنوب المحيط الأطلسي سيحيل هذه المنطقة، التي ظلت حتى الآن في منأى عن التوترات الدولية في العالم، إلى ميدان استعدادات من جانب الدول العظمى؛

(ج) يكرر استعداد الأرجنتين لاستئناف المفاوضات التي طلبتها الجمعيتان العامتان لمنظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة للتوصل في أقرب وقت إلى حل سلمي للنزاع على السيادة، ولتسوية الخلافات الأخرى بشأن هذه المسألة؛

إن الحالة التي أثرت ومازالت تؤثر بصورة خطيرة على سلم القارة الأمريكية وأمنها، قائمة في منطقة جنوبي المحيط الأطلسي داخل المنطقة الأمنية المحددة في المادة ٤ من معاهدة البلدان الأمريكية للمساعدة المتبادلة [١٣].

وإذ يضع في اعتباره:

عدم الاستثال لقرارات الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية ٥٩٥(XII-0/82) و ٦٦٩ (XIII-0/83) و ٧٠٠ (XIV-0/84)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ و ٦/٣٩ التي تحث حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة على استئناف المفاوضات بغية التوصل إلى حل للنزاع على السيادة،

افتتاح المملكة المتحدة لمطار عسكري في جزر فوكلاند (مالفيناس)،

أن إقامة منشآت عسكرية في جزر فوكلاند (مالفيناس) والاتيان بقوات وأسلحة إليها يتعارضان مع عملية التفاوض السلمي اللازمة لحل النزاع بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة، وقد يشكلان تهديداً للسلم المنطقة وأمنها،

يقرر:

١ - تكرار النداءات التي وجهت لحكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة بتجديد المفاوضات للتوصل، في أقرب وقت، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة ولتسوية الخلافات الأخرى بشأن هذه المسألة؛

٢ - الاعراب عن قلق المجلس لقيام المملكة المتحدة بإقامة منشآت عسكرية في جزر فوكلاند (مالفيناس)، الأمر الذي يزيد من التوتر في هذه المنطقة ويعيق المفاوضات التي يتحتم أن يستأنفها كل من ذلك البلد وجمهورية الأرجنتين لحل هذه المسألة؛

٣ - إحالة القرار الحالي إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة وإلى الأمين العام للأمم المتحدة للإحاطة علماً برأي الدول الأمريكية بشأن هذه الحالة.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/349-S/17233.

الوثيـقة S/17235*

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية

[الأصل: بالانكليزية]
[٣١ أيار/مايو ١٩٨٥]

أتشرف بأن أنقل إليكم نص المذكرة المؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ والموجهة إلى وزارة العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ماناغوا.

وجواب الولايات المتحدة هو رد على الرسالة المؤرخة في ٢٠ أيار/مايو والموجهة إلى الأمم المتحدة من البعثة الدائمة لنيكاراغوا والمعممة بوصفها الوثيقة [S/17203].

وسأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم المذكرة المرفقة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه سورزانو
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

مذكرة مؤرخة في ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى وزارة العلاقـات الخارجيـة لجمهوريـة نيكاراغوا مـن سـفارة الولايات المتحدة في ماناغوا

تقدم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية تحياتها إلى وزارة العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا وتتشرف بالإشارة إلى مذكرة الوزارة المؤرخة في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17203، المـرفق]، التي تقترح استئناف المحادثات الثنائية التي كانت تجري في مانسانيّو، بالمـكسيك، خلال النصف الأول من حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وكان السفير بيرغولـد، لدى إبلاغـه حكـومة نيكاراغـوا في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ بقرار الولايات المتحدة بعدم تحديد مواعيد لاجتماعات أخرى في مانسانيّو في ذلك الحين، قد قدم إيضاحاً كاملاً لأسباب ذلك القرار. وقد فرق السفير بيرغولد بين القرار بعدم تحديد مواعيد لاجتماعات أخرى من ناحية والقرار بإنهاء المناقشة من ناحية أخرى، موضحـاً أن الولايات المتحدة لم تنه محادثات مانسانيّو. وأوضح السفير بيرغولد أيضاً الظروف التي ستعتبر الولايات المتحدة بمقتضاها أن تحديد موعد لاجتماعات إضافية يفيد الغرض الذي من أجله بدأت مناقشات مانسانيّو. ولا تزال تلك الايضاحات صحيحة.

وتود السفارة أيضاً أن توجه انتباه الوزارة إلى أن الولايات المتحدة امتنعت عن التصويت على الفقرة ٤، التي تدعو إلى استئناف محادثات مانسانيّو، وذلك في إطار القواعد التي اعتمدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للنظر في القرار ٥٦٢ (١٩٨٥). وكما أوضح ممثل الولايات المتحدة فيما بعد لممثلي وسائط الإعلام، فإن امتناع الولايات المتحدة لا يعني، قبول الدعوة إلى استئناف محادثات مانسانيّو ولا رفضها.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17235-A/39/906.

الوثيـقة S/17236*

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم بأن القائم بالأعمال لسفارة باكستان في كابول قد استدعـي إلى وزارة خارجيـة جمهوريـة أفغـانستان الديمقراطية في الساعة ٩/٣٠ يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وقام مدير الإدارة السياسية الأولى بتوجيه انتباهه إلى ما يلي:

" ادعـت سلـطات باكستان العسكريـة مرة أخرى، استمراراً لاتهاماتهـا التي لا أساس لها ضد جمهوريـة أفغانستان الديمقراطية، أن المجال الجوي لمناطق لانديكوتال وتشيترال وباراتشينار قد انتهك زعماً بتاريخ ٢١ و٢٦ و٢٧ و٢٨ أيار/مـايو ١٩٨٥. وقـد ادعـت أيضـاً أن منطقة لانديكوتال قد تعرضت لقصف مدفعي بتاريخ ٢٤ أيار/مايو، ولم تقع أي خسائر نتيجة لذلك.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17236-A/40/352.

" وإن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن حققت تحقيقاً شاملاً في هذه الاتهامات الصادرة عن سلطات باكستان العسكرية، تعتبرها خلواً من أي ظل للواقع وترفضها رفضاً باتاً. وعلاوة على ذلك ذكر أن السلطات الباكستانية يجب أن تضع حداً لمثل هذه التعريضات التي لا ينتج عنها سوى مفاقمة الحالة بصورة متزايدة في مناطق الحدود".

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم اتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17237

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

لا زالت الغارات الجوية من حكام العراق البعثيين تتوالى على السكان المدنيين في كثير من مدننا بهمجية ووحشية. ولقد ظل مجلس الأمن إلى الآن متفرجاً غير مكترث بانتهاكات العراق للقانون الإنساني الدولي منذ ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ حين استأنف العراق غاراته الإجرامية على مدننا. وعلى الرغم من تحذيراتنا ومناشداتنا العديدة، لم يتخذ مجلس الأمن أي إجراء للالتفات إلى مسؤولياته الدستورية. ومن الأسف أن جمهورية ايران الاسلامية لم تجد أي سبيل آخر لردع غارات الرئيس صدام حسين المخربة سوى الرد بالمثل. ولذلك فقد شن الهجوم الثاني بالقذائف على بغداد خلافاً لرغبتنا.

ولولا التراخي عن اتخاذ أي إجراء من جانب المجلس، لكان من الممكن تماماً تجنب الخسائر الكبيرة في الأرواح المفروضة على البلدين معاً. وإننا نناشدكم ونناشد مجلس الأمن بإخلاص اتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لانتهاكات القانون الإنساني الدولي من جانب حكام العراق وتخليصنا من العبء المؤلم المتمثل في المقابلة بالمثل ضد اخوتنا وأخواتنا في العراق. وإننا نعتقد أيضاً أن المجلس لا يمكنه تبرير تجاهله لمسؤولياته المتعلقة بحماية القانون الإنساني الدولي.

وسيكون مما يستحق عظيم التقدير أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17238*

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17214]، أتشرف بإبلاغكم بالحوادث الخطيرة التالية التي انتهك فيها المجال الجوي لباكستان وأراضيها من الجانب الأفغاني في ٢٩ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥، مما سبب خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات:

في ٢٩ أيار/مايو، الساعة ١٢/٠٠ بتوقيت باكستان القياسي، توغلت أربع طائرات نفاثة أفغانية لمسافة ١٦ كيلومتراً في الأراضي الباكستانية عند باديني (على بعد ١٠٠ ميل تقريباً شمال - شرق كويتا). وأطلقت هذه الطائرات بعض الصواريخ على مخيم للاجئين الأفغان في باديني. وأسقطت قنبلتين على قمر الدين كاريز، على مسافة ٣٥ كيلومتراً تقريباً شرق باديني.

وفي ٣١ أيار/مايو، انتهكت طائرتان أفغانيتان المجال الجوي لباكستان أربع مرات فيما بين الساعة ٥/١٥ والساعة ٦/٠٠ في منطقة دروش في منطقة تشيترال. وتوغلت الطائرتان لمسافة ١٤ ميلاً في الفضاء الجوي لباكستان وأسقطتا ١٥ قنبلة على قرية سوير الواقعة على بعد ٥ أميال جنوب - غرب منطقة دروش، مما أدى إلى قتل ١١ شخصاً وإصابة ٣٢ شخصاً بجراح. وبالإضافة إلى

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17238-A/40/354.

ذلك، هلكت ٢٥ بقرة وماعز، كما تم تخريب أو تدمير العديد من المنازل.

ولقد استدعي القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام أباد إلى وزارة الخارجية بباكستان حيث سلم إليه احتجاج شديد بشأن هذه الهجمات التي تتم دون استفزاز.

وأرجو منكم التفضل باتخاذ ما يلزم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17241*

رسالة مؤرخة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بالإشارة إلى رسالة ممثل جمهورية قبرص، المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17150] والمرفق بها رسالة موجهة إليكم من وزير خارجية جمهورية قبرص، يبلغكم فيها، والجمعية العامة، ومجلس الأمن عن طريقكم، ببعض المخالفات غير القانونية الوشيكة في الأرض المحتلة من جمهورية قبرص. وهذه المخالفات هي إجراء الدولة القائمة بالاحتلال لاستفتاء مزعوم بشأن ما يسمى ''دستوراً'' - وذلك في ٥ أيار/مايو ١٩٨٥ - وإعلانها أن ''انتخابات'' مختلفة ستجري في حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وبناءً على تعليمات حكومتي، يتعين علي الآن، أن أوجه أنظاركم، بالإضافة إلى ما سبق إلى مسألة خطيرة أخرى وهي الجانب الاستعماري الذي ينطوي عليه الأمر، والذي كشفت عنه النسبة المئوية الحاسمة ''للأصوات'' الأناضولية في ٥ أيار/مايو. فالأتراك الوافدون من الأناضول - كما يعلم الجميع - غرستهم حكومة أنقرة بطريقة غير شرعية في جمهورية قبرص لهدف وحيد هو تغيير البنية الديمغرافية للجزيرة ودعم حالات ''الأمر الواقع'' التي لا تنتهي، التي يفرضها الغزاة في قبرص وضدها.

وكما تعلمون، قام الجيش التركي، في أعقاب غزو تركيا لجمهورية قبرص في منتصف عام ١٩٧٤ واحتلالها لنحو ٣٧ في المائة من أرضها، بطرد معظم القبارصة اليونانيين الذين كانوا في ذلك الوقت مستقرين في الأراضي المحتلة والذين كانوا يكوّنون نحو ثلث سكان الجزيرة. وبعد ذلك قامت الحكومة التركية في الفترة بين ١٩٧٥ و١٩٧٧ بطرد جميع الباقين تقريباً من السكان القبارصة اليونانيين من شبه جزيرة كارباس التي لا زالت ترزح تحت الاحتلال العسكري التركي.

وأسكنت تركيا في منازل القبارصة اليونانيين المطرودين ٠٠٠ ٤٣ من القبارصة الأتراك الذين تركوا المناطق الحرة من جمهورية قبرص.

وفي الوقت نفسه تقريباً بدأت حكومة تركيا تتبع بانتظام سياسة استعمارية إذ استجلبت آلاف المستوطنين الأتراك من سكان تركيا نفسها من الأناضول. مع العلم بأن الفقرة ٥ من المادة ٨٥ من البروتوكول الأول لاتفاقية جنيف المؤرخ في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ [١٤] تعرف هذا السلوك بأنه ''جريمة حرب''. ومن المعلوم أن هذا السلوك يخالف أيضاً القواعد الملزمة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة بشأن قبرص.

ومن الواضح من مصادر قبرصية تركية منشورة أنه كان هناك تدفق هائل من المستوطنين الأناضوليين الأتراك مما أدى إلى تغيير التكوين الديمغرافي للمنطقة المحتلة ويبدو من المصادر القبرصية التركية ''الرسمية'' أنه يوجد في عام ١٩٨٥ ما بين ٠٠٠ ٦٠ و ٠٠٠ ٦٥ من المستوطنين في المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص.

وحتى في عام ١٩٧٩ زعمت الصحافة القبرصية التركية أنه كان هناك ما يزيد عن ٠٠٠ ٥٠ مستوطن من تركيا (''ايدينليك''، ١٥ أيار/مايو ١٩٧٩ و ٢٧ آب/أغسطس ١٩٧٩). بل إن السيد كاجاتاي ''رئيس وزراء دولة قبرص الاتحادية التركية'' المزعوم أوضح أنه قد أجرى توطين ٠٠٠ ٤٥ مستوطن مع بداية عام ١٩٨٠ (''هالكين سيسي''، ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٠).

وقد أكدت الإحصاءات ''الانتخابية'' الأخيرة هذه الأرقام. ففي ''الاستفتاء'' كان هناك ٨١٠ ٩١ ناخباً مسجلاً يبلغ من العمر ١٨ سنة أو أكثر. وباستخدام الإحصاءات، التركية نجد أن ٦٥٫٧ في المائة من السكان تبلغ أعمارهم ١٨ سنة أو أكثر. ومن هذا يتبين أن تعداد السكان ''المواطنين'' يبلغ ٧٤٠ ١٣٩ نسمة. ووفقاً لإحصاءات نظام دنكتاش يبلغ تعداد الطائفة القبرصية التركية ٢٨٧ ١٦٠. وهذا يعني أن هناك حالياً، على أساس ما يعترف به الجانب التركي، ٥٠٠ ٢٠ من الأتراك غير القبارصة الذين لم يحصلوا بعد على ''حق التصويت''.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/907-S/17241.

إن هذه الحقائق بالغة الخطورة. ففيما يتعلق بـ ''انتخابات'' ١٩٨٠ أدرجت بالفعل أعداد كبيرة من مواطني تركيا نفسها في ''سجلات الناخبين'' وفي خلال خمسة أيام سجل ١٤٩ ١٤ من مواطني الجمهورية التركية (''ايدينليك''، ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٠) وفي الوقت نفسه، بلغ عدد المستوطنين ٢ر٢٢ في المائة من مجموع الناخبين القبارصة الأتراك (''سوز''، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٨٠). وما زالت هذه العملية مستمرة منذ ذلك الحين دون أن تفتر، كما يدل على ذلك ''استفتاء'' ١٩٨٥.

وتشكو الصحف القبرصية التركية، حالياً من أن أصوات المستوطنين قد قامت بدور هام جداً في ''الاستفتاء'' (على سبيل المثال، ''ينيدوزن'' ٦ و ٧ و ٩ أيار/مايو ١٩٨٥، و ''أورتام''، ٨ و ٩ و ١١ أيار/مايو ١٩٨٥، و ''حرية''، ٧ أيار/مايو ١٩٨٥)، وذلك لأن نصف القبارصة الأتراك إما صوتوا ضد الاستفتاء أو امتنعوا عن التصويت.

وبذلك يتأثر مستقبل قبرص بمهزلة ''الانتخابات الحرة'' و ''الاستفتاء الحر'' اللذين سُمح فيهما للمستوطنين الأناضوليين الوافدين من الجمهورية التركية بتحديد النتيجة. وفي الواقع توضح إحصاءات الصحافة القبرصية التركية ''الرسمية'' أن مناطق المستوطنين هي التي جرى فيها ''التصويت'' وليس ''الامتناع عن التصويت'' وأن هذه المناطق هي التي وجدت فيها أغلبية الأصوات المؤيدة لا أغلبية الأصوات المعارضة في ''الاستفتاء'' (''النشرة الأخبارية الخاصة''، ٨ أيار/مايو ١٩٨٥).

وفي عصر تختفي فيه البقايا الأخيرة للاستعمار بسرعة من البشرية، تنفذ الحكومة التركية في قبرص سياسة استعمارية أسوأ من أي وقت مضى. ومن الضروري تذكير مجلس الأمن باستعمار تركيا لقبرص والدور الذي أعطته حكومة تركيا للمستوطنين التابعين لها. ومن الحيوي أن تراعى قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص وأن يعود المستوطنون الأجانب في الجزيرة، الذين يشكل وجودهم خرقاً لاتفاقية جنيف سالفة الذكر ولقرارات الأمم المتحدة، إلى وطنهم تركيا.

وسأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فيدون فيدونوس ـ فاديت
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17242*

تقرير إضافي للأمين العام متعلق بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا

[الأصل: بالانكليزية]
[٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

١ ـ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، قدمت إلى مجلس الأمن تقريري [*S/16237*] عملاً بالفقرة ٩ من قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) المتعلق بمسألة ناميبيا. والمقصود من هذا التقرير هو تزويد مجلس الأمن بوصف للتطورات التي حدثت منذ ذلك الوقت فيما يتعلق بتنفيذ قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) بشأن مسألة ناميبيا.

٢ ـ ويذكر أعضاء المجلس أن وزير الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا أبلغ الأمين العام، في رسالته المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ [*S/16219*، المرفق الأول] بأن:

'' حكومة جنوب افريقيا، بغية تسهيل عملية التوصل إلى تسوية سلمية لقضية افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا على استعداد لأن تشرع في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ في فض اشتباك القوات التي تقوم من وقت لآخر بعمليات عسكرية في أنغولا ضد المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وذلك على أساس أن هذه البادرة سيردّ عليها بالمثل من جانب حكومة أنغولا، مما يؤكد أن الوضع المترتب على ذلك لن يستغل من جانب قواتها أو سوابو أو الكوبيين، وعلى الأخص فيما يتعلق باتخاذ إجراءات من شأنها أن تهدد أمن سكان افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا.

'' والإجراء المقترح من جانب جنوب افريقيا سيستغرق ٣٠ يوماً في بادىء الأمر قابلة للتمديد بشرط أن يلتزم بأحكام هذا الاقتراح''.

٣ ـ وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ [S/16245]، أشار رئيس أنغولا إلى الرسالة المؤرخة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر والموجهة إلى الأمين

* تتضمن الوثيقة S/17242/Corr.1 المؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

العام من وزير الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا، والتي تتضمن عرض فض الاشتباك. وقد ذكر الرئيس دوس سانتوس أنه:

" للإسهام في إيجاد تسوية مبكرة وسلمية ودائمة لمشكلة ناميبيا، لن تعارض حكومة أنغولا في إقامة هدنة مدتها ٣٠ يوماً بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، إذا حصلتم على موافقة سوابو، وإذا سحبت حكومة جنوب افريقيا وحداتها العسكرية من الأراضي الأنغولية وتعهدت رسمياً بالبدء، في غضون ١٥ يوماً بعد تلك الفترة، في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق بناميبيا، بدون اعتبارات دخيلة في هذا السياق.

" ولتحديد موعد إعلان وقف إطلاق النار في ناميبيا بين سوابو وحكومة جنوب افريقيا على وجه الدقة، وهو أمر لا يخص سوى هذين الطرفين، يوجد لديكم تفويض من مجلس الأمن بالشروع في إجراء المشاورات اللازمة".

٤ - وقد وجه رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، السيد سام نوجوما، رسالة إلى الأمين العام في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ [S/16256، المرفق]. وقال رئيس سوابو في تلك الرسالة أن سوابو كانت موافقة على الدوام على التوقيع الفوري على وقف إطلاق نار بينها وبين جنوب افريقيا. وذكر رئيس سوابو أن سوابو وافقت على الاقتراح الأنغولي بأن يشرع الأمين العام في مشاورات مع الطرفين المعنيين للاتفاق على الموعد المحدد لوقف إطلاق النار في ناميبيا، وفقاً لأحكام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا. واقترح أن يشرع الأمين العام على الفور في اتخاذ خطوات نحو عقد اجتماع بين سوابو وجنوب افريقيا لمناقشة التفاصيل النهائية لوقف إطلاق النار.

٥ - وفي أعقاب اقتراح سوابو بإجراء محادثات لوقف إطلاق النار كما هو مبين أعلاه، ذكر وزير الخارجية والاعلام في جنوب افريقيا في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ أن حكومته لن تعارض في إجراء محادثات بين سوابو ووفد برئاسة الحاكم الإداري العام لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا، وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، أصدرت سوابو بياناً قالت فيه إنها تأمل أن يكون إعلان جنوب افريقيا أن الحاكم الإداري العام سيجتمع مع سوابو لإجراء محادثات مباشرة صادقاً. وأكدت المنظمة أنه في الوقت الذي لا توجد لديها أية نية للتدخل في مسألة تشكيل وفد جنوب افريقيا، فإن موقفها هو أنها ترحب بالمحادثات المقترحة وأن هذه المحادثات يجب أن تعالج مسألة وقف إطلاق النار فحسب ولاشيء سواها.

٦ - وفي بيان لاحق يعقب على العرض المقدم من جنوب افريقيا بشأن فض اشتباك القوات، قال رئيس منظمة سوابو، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، إن منظمته على استعداد للتقيد بأحكام ترتيب من هذا القبيل، شريطة أن توافق حكومة جنوب افريقيا على إجراء محادثات مع سوابو، خلال فترة فض الاشتباك، حول التنفيذ الشامل لخطة الأمم المتحدة لناميبيا على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وأعربت سوابو عن رأي مفاده أن فض الاشتباك بصفة مؤقتة لن يحقق وحده حلاً دائماً لمشكلة ناميبيا إلا إذا اتخذ وسيلة لتحقيق وقف لإطلاق النار من النوع المتوخى في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

٧ - وفي بيان أدلى به رئيس الوزراء بوثا في برلمان جنوب افريقيا في ٣١ كانون الثاني/يناير، أكد من جديد موقف حكومته فيما يتعلق بفض اشتباك قواتها في أنغولا، وفقاً لما تم إبلاغه للأمين العام في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ (انظر الفقرة ٢)، وأكد ما قررته جنوب افريقيا من البدء في فض اشتباك قواتها في أنغولا اعتباراً من ٣١ كانون الثاني/يناير.

٨ - وفي ١٦ شباط/فبراير، وقّعت حكومتا أنغولا وجنوب افريقيا اتفاقاً في لوساكا تنشأ بمقتضاه لجنة مشتركة بين جنوب افريقيا وأنغولا لمراقبة عملية فض الاشتباك في جنوبي أنغولا وضبط أية انتهاكات يدعى ارتكابها لالتزامات الطرفين وللتحقيق في تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها.

٩ - وقد كانت تلك هي التطورات التي استأنفت في سياقها مشاوراتي بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وقد شملت المشاورات التي أجريتها مباحثات مع الممثل الدائم لجنوب افريقيا لدى الأمم المتحدة، ومع دول خط المواجهة ومنظمة سوابو. وأجريت أيضاً مشاورات مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية وكذلك مع الأمين العام المؤقت لمنظمة الوحدة الافريقية، وكنت على اتصال بآخرين ممن كانوا يتابعون هذه المسألة متابعة وثيقة.

١٠ - وقد أكدت، خلال ما أجريته من مشاورات، لجميع الأطراف المعنية أن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال هو الأساس الوحيد لتحقيق تسوية سلمية للحالة الناميبية، وطلبت اعتبار القضية الناميبية قضية أساسية في حد ذاتها، سوف يؤدي حلها في ذاته إلى تخفيف حدة توترات أخرى في المنطقة وسيخدم المصالح الطويلة الأجل لجميع الأطراف المعنية. وأكدت أيضاً الدور الرئيسي المنوط بالأمم المتحدة فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وأعربت عن قلق خاص إزاء الإبطاء المفرط في الشروع في تنفيذ خطة الأمم المتحدة وطلبت إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع الأمين العام بغية تيسير التوصل إلى تسوية في وقت مبكر.

١١ ـ وفي مناقشات المتابعة التي أجريتها مع رئيس منظمة سوابو وزملائه، أكدوا لي أن الهدنة المتعلقة بفض الاشتباك لا تنطبق إلا على جنوبي أنغولا، وأنها لا تشمل ناميبيا. وأعربوا عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي إعطاء أولوية لمسألة وقف إطلاق النار في ناميبيا في إطار تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) كي يعم السلم على جانبي الحدود معاً. ولتحقيق هذه الغاية، قالوا إن سوابو ترى أن يسعى الأمين العام إلى عقد اجتماع بين سوابو وجنوب افريقيا لمناقشة وقف إطلاق النار من أجل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وأبلغوني أيضاً أنهم تقدموا باقتراحات للاجتماع مع جنوب افريقيا على أرض محايدة لإجراء محادثات ثنائية، بيد أنه لم يرد من جنوب افريقيا رد على العرض المقدم من سوابو.

١٢ ـ وفي مشاوراتي التي أجريتها مع السيد فون شيرندينغ، ممثل جنوب افريقيا، أكد لي مراراً استعداد حكومته للتعاون في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) رهناً بالتوصل إلى اتفاق على مسألة انسحاب القوات الكوبية من أنغولا. وأبلغني السيد فون شيرندينغ كذلك بالتطورات الأخيرة في المنطقة، بما فيها اتفاق لوساكا بصفة خاصة الذي قال إنه يشكل خطوة هامة وبنّاءة نحو حل مشاكل المنطقة بالسبل السلمية، بما فيها مسألة تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وأشار إلى أنه يمكن، رهنا بتعاون جميع الأطراف المعنية، أن يتم فض الاشتباك في آخر آذار/مارس أو أوائل نيسان/أبريل ١٩٨٤.

١٣ ـ وفيما يتعلق باقتراح سوابو إليّ بأن أتولى بدء محادثات وقف إطلاق النار بين سوابو وجنوب افريقيا لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، قال ممثل جنوب افريقيا إن حكومته ترى أن هذا الاجتماع سابق لأوانه، وأنه سيؤدي إلى عكس النتائج المطلوبة منه في ظل الظروف الراهنة. ومع هذا، فقد أبلغني أن عرض جنوب افريقيا لاجتماع سوابو مع الحاكم الإداري لناميبيا مازال قائماً.

١٤ ـ وفي ردي عليه كررت تأكيد موقفي بأن الشرط المسبق المتمثل فيما يسمى بالربط غير مقبول بالنسبة لي، في سياق القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وأن مجلس الأمن قد رفض هذا الربط. وطالبت حكومته بالتعاون تعاوناً تاماً في تنفيذ خطة الأمم المتحدة بغية التوصل في وقت مبكر إلى تسوية في ناميبيا.

١٥ ـ وخلال مناقشاتي مع ممثل جنوب افريقيا، قلت إنه من المحتم أن تزيد عملية فض الاشتباك من سرعة القوة الدافعة نحو تسوية في ناميبيا وأن ينظر إليها باعتبارها مؤدية إلى التنفيذ المبكر للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وتحقيقاً لهذه الغاية، أكدت أنه ينبغي لحكومة جنوب افريقيا، على وجه الاستعجال، أن تتبع عملية فض الاشتباك بخطوة محددة تعطي مؤشراً يدل على وجود إطار زمني للتنفيذ.

١٦ ـ وفي ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤، أصدرت حكومتا كوبا وأنغولا إعلاناً مشتركاً في هافانا، أحالـه إليّ ممثلاها في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٤ [S/16427، المرفق] وأكدت حكومتا كوبا وأنغولا من جديد في ذلك الإعلان المشترك أنهما ستبدآن من جديد، بقرار خاص منهما وممارسة منهما لسيادتهما، تنفيذ الانسحاب التدريجي للقوة العسكرية الكوبية حالما تلبي شروطها، التي حددت في الإعلان.

١٧ ـ والتقى رؤساء دول خط المواجهة ورؤساء حكوماتها وقادة حركات التحرير في أروشا بجمهورية تنزانيا المتحدة في ٢٩ نيسان/أبريل عام ١٩٨٤. وذكر بلاغ صدر في ختام الاجتماع أن حركات التحرير قد ناقشت التفاهم الذي توصلت إليه أنغولا وجنوب افريقيا، وأنها أعربت عن أملها في أن تحترم جنوب افريقيا التزامها بسحب قواتها من جنوب أنغولا. وفي هذا الصدد، ذكر رؤساء دول خط المواجهة وقادة حركات التحرير أن ذلك الانسحاب سيشكل فرصة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذاً فورياً وغير مشروط.

١٨ ـ وعقدت في لوساكا بزامبيا في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيار/مايو ١٩٨٤ محادثات رامية إلى التوصل إلى سبيل للتعجيل بعملية تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). واشتركت في تلك المحادثات وفود تمثل زامبيا والحاكم الإداري العام لناميبيا ومنظمة سوابو ومؤتمر الأحزاب المتعددة. وشارك في رئاسة تلك المحادثات الرئيس كاوندا، رئيس جمهورية زامبيا، والسيد و. أ. فان نيكرك، الحاكم الإداري العام لناميبيا. وكان حاضراً في لوساكا وقت إجراء المحادثات مراقبون عن دول خط المواجهة. وتلبية لدعوة موجهة من الرئيس كاوندا، أوفدت أحد المسؤولين ليكون موجوداً في لوساكا خلال تلك الفترة.

١٩ ـ وفي ختام المحادثات، ذكر الرئيس كاوندا أنه رغم اخفاق المحادثات في تحقيق هدفها الرئيسي، المتمثل في وقف إطلاق النار ووقف الأعمال العدائية تمهيداً لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، فقد نجحت في تحديد مجالات الاتفاق والخلاف بين الأطراف. وأكد أن من المهم أن تستمر الاتصالات على مختلف المستويات فيما بين الجهات التي رتبت الاجتماع وأن تبقى الأبواب مفتوحة. وأوضح الرئيس كاوندا أنه لم يكن مقصوداً بالمحادثات التوصل إلى بديل للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بل تيسير تنفيذ ذلك القرار. وأكد الرئيس كاوندا، في رسالة موجهة إليّ في ١٨ أيار/مايو ١٩٨٤، نتيجة المحادثات على النحو المبين أعلاه.

٢٠ ـ وعقب محادثات لوساكا، أبلغني رئيس سوابو أنه رغم خيبة أمله في نتيجة محادثات لوساكا، فلا تزال سوابو مستعدة للالتقاء بجنوب افريقيا لمناقشة وقف إطلاق النار تمهيداً لتنفيذ قرار

مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وقال إن سوابو تشعر بقلق متزايد إزاء حالات التأخير في إتمام فض الاشتباك وعدم وجود أي مؤشر واضح يدل على وجود إطار زمني لما يتصل بذلك من عمليات متوخاة تيسيراً لتنفيذ خطة الأمم المتحدة. ورفض رئيس سوابو اتهامات جنوب افريقيا القائلة بأن سوابو تنتهك الهدنة في جنوب أنغولا، ولكنه أكد أن سوابو تقاتل في ناميبيا حيث الهدنة غير سارية. كما أكد لي السيد نوجوما أن سوابو ترفض أي فكرة تدعو إلى إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا وشدد على بقاء القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الأساس الوحيد للتوصل إلى تسوية سلمية في ناميبيا.

٢١ - وفي المناقشات التي أجريتها فيما بعد مع ممثل جنوب افريقيا، أعربت له عن قلقي إزاء التقارير الصحفية التي تشير إلى أن جنوب افريقيا تعتزم التملص من خطة الأمم المتحدة لناميبيا عن طريق اللجوء إلى تسوية داخلية في ناميبيا. وطلبت منه أن يبلغ وزير الخارجية بوثا بما أشعر به من قلق في هذا الشأن، وطلبت إيضاحاً لموقف جنوب افريقيا إزاء هذه المسألة. وقال إن جنوب افريقيا لا تعتزم صرف الأمم المتحدة عن تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). وأكد لي مجدداً رغبة جنوب افريقيا في الشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) شريطة أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأن سحب القوات الكوبية من أنغولا. وفي وقت تال نقل إليّ تأكيدات من وزير الخارجية بوثا بأن ليس هناك أي تغيير في سياسة جنوب افريقيا في هذا الصدد.

٢٢ - وأبلغني السيد فون شيرندينغ كذلك أن عملية فض اشتباك قوات جنوب افريقيا قد سارت على مراحل متتالية إلى نجيفا، الواقعة على بعد ٣٥ كيلومتراً شمالي الحدود الناميبية، في النصف الثاني من نيسان/أبريل ١٩٨٤. وقال إنه على الرغم مما أحرز من تقدم في هذا الصدد، فقد حدث فيما بعد تأخير في اتمام فض اشتباك القوات بسبب عوامل تقنية وبسبب الحالة في المنطقة.

٢٣ - وأجرى الحاكم الإداري العام لناميبيا مناقشات مع وفد سوابو برئاسة السيد سام نوجوما، رئيس سوابو، في الرأس الأخضر في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٤. وذكر الحاكم الإداري العام، في بيان صادر في ٢٦ تموز/يوليه، أن الغرض من الاجتماع الذي عقد في الرأس الأخضر كان إقناع سوابو بوقف العمليات الحربية. وقال إنه أكد في المناقشات التي جرت في الرأس الأخضر أنه على الرغم من الاختلافات القائمة في سياسة كل من سوابو وجنوب افريقيا بشأن وجود القوات الكوبية في أنغولا، فليس هناك ما يدعو إلى الاستمرار في العنف المسلح. وأكد الحاكم الإداري العام أنه أوضح لسوابو أن جنوب افريقيا تسعى إلى وضع حد للخسائر في الأرواح وأنها ترغب في إيجاد صيغة لوقف الأعمال الحربية. وقال إن سوابو "مع ذلك، ليست على استعداد للتخلي عن موقفها الراسخ المتمثل في أنه لا يمكن تنفيذ وقف إطلاق النار إلا تحت إشراف الأمم المتحدة وبعد تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وقد تعذر التوصل إلى اتفاق في الرأس الأخضر".

٢٤ - وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٤، ذكر رئيس سوابو أن المنظمة اقترحت في اجتماع الرأس الأخضر أن يوافق الوفدان على أن يطلبا إلى الأمين العام الشروع في عملية تنفيذ خطة الأمم المتحدة بشأن استقلال ناميبيا، ابتداءً بوقف فوري لإطلاق النار وبإنهاء جميع الأعمال الحربية. وقال:

"... وقد رفض وفد جنوب افريقيا اقتراحنا على الفور، قائلاً إنه غير مخول بالتفاوض خارج نطاق موقف حكومته المعلن من قبل مراراً وتكراراً، وهو أنه لا يمكن بحث تنفيذ القرار ٤٣٥ بدون أن يكون هناك التزام قوي بسحب القوات الكوبية من أنغولا. وأصر على جعل تنفيذ القرار ٤٣٥ مرهوناً بشرط مسبق هو انسحاب القوات الكوبية، وعلى الضغط من أجل "وقف الأعمال الحربية" التي تقوم بها سوابو، في الوقت الذي رفض فيه تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) واشتراك الأمم المتحدة."

٢٥ - وفي ١٣ آب/أغسطس ١٩٨٤، أصدرت سوابو بياناً بشأن وقف الأعمال الحربية المسلحة في ناميبيا وأحيل إليّ بناءً على طلب رئيس سوابو [*S/16725*، **المرفق**]. وفي ذلك البيان أكدت سوابو من جديد استعدادها لوقف الكفاح المسلح في ناميبيا إذا ما وافقت جنوب افريقيا على إطار زمني محدد، له تاريخ معين، لبدء تنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا كما ترد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وأكد البيان أن سوابو لن توافق على عملية انتقالية تؤدي إلى استقلال ناميبيا تخضع لإشراف ومراقبة جنوب افريقيا. وذكر أن سوابو لا يمكن أن تقبل فكرة وقف الأعمال الحربية في ناميبيا، التي تقترحها جنوب افريقيا، في غياب التزام أكيد من قبل جنوب افريقيا بموعد محدد لبدء تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وأعلنت سوابو أنها مع ذلك مازالت مستعدة لإجراء اتصالات مباشرة وبنّاءة مع جنوب افريقيا على أعلى مستوى.

٢٦ - وفي ٦ أيلول/سبتمبر أحال إليّ ممثل جنوب افريقيا نص بيان صحفي مؤرخ في ٥ أيلول/سبتمبر [*S/16735*، **المرفق**] يتضمن رد وزير خارجية جنوب افريقيا على بيان سوابو بشأن وقف الأعمال الحربية المسلحة في ناميبيا. وفي ذلك البيان، قالت حكومة جنوب افريقيا إن بيان سوابو هو "مجرد تكرار لموقف سوابو ومؤداه أنه ينبغي تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) دون اتفاق بشأن انسحاب القوات الكوبية". وجاء فيه أن مسألة انسحاب القوات الكوبية مسألة تتوقف على الحكومة الأنغولية ومناقشتها جارية مع تلك الحكومة. وقال إنه في الوقت نفسه، وحتى يتم التوصل إلى نتيجة

فيما يتعلق بمسألة انسحاب القوات الكوبية، تود حكومة جنوب افريقيا أن تشهد نهاية للعنف في افريقيا الجنوبية الغربية. كما ذكر أنه ليس هناك من سبب يوجب عدم إنهاء العنف قبل تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

٢٧ - وفي مناقشات المتابعة التي أجريتها مع دول خط المواجهة وسوابو، أعربت هذه الأطراف لي عن قلقها إزاء التأخر في اتمام فض اشتباك قوات جنوب افريقيا من الجنوب الأنغولي. وأكدت أنها أعربت عن تأييدها لعملية فض الاشتباك على أساس واضح هو أنها ستسهل العمليات المفضية إلى تنفيذ خطة الأمم المتحدة. وأعربت دول خط المواجهة وسوابو عن خيبة أملها لأن تعهدات جنوب افريقيا في هذا الصدد لم تحقق حتى الآن أي نتائج إيجابية، وأشارت إلى أنها، في ظل هذه الظروف، ستبادر إلى الدعوة إلى عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في مسألة ناميبيا.

٢٨ - وقد أثرت هذه المسائل مع ممثل جنوب افريقيا وحثثت حكومته على الإسراع بالعمل من أجل إتمام فض الاشتباك وتسهيل العمل فيما يتعلق بالعمليات المفضية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وفيما يتعلق بإنجاز فض الاشتباك، أبلغني السيد فون شيرندينغ أن قوات جنوب افريقيا المتبقية في منطقة الحدود بين أنغولا وناميبيا ستنسحب بمجرد التوصل إلى اتفاق على آلية لمتابعة فض الاشتباك.

٢٩ - وفيما يتعلق بالدعوة التي وجهتها إلى جنوب افريقيا كي تعجّل باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة أكد السيد فون شيرندينغ مرة أخرى على التزام جنوب افريقيا بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ولكنه أضاف قائلاً إن انسحاب القوات الكوبية من أنغولا مازال يمثل شرطاً أساسياً مطلقاً.

٣٠ - وأثناء وجودي في أديس أبابا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، لحضور اجتماع القمة العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، اتيحت لي فرصة إجراء محادثات متعمقة بشأن مسألة ناميبيا مع الرئيس نيريري، رئيس دول خط المواجهة والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، ومع غيره من القادة الافريقيين، وأجريت أيضاً مشاورات مع السيد سام نوجوما، رئيس سوابو. وقد أعربوا جميعهم عن القلق البالغ إزاء حالات التأخير التي طال أمدها في البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة، وحثوا على أن يقوم المجتمع الدولي بمضاعفة جهوده في سبيل ضمان التنفيذ المبكر للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

٣١ - وفي اثر المحادثات الثنائية التي دارت بين حكومتي أنغولا والولايات المتحدة وجه الرئيس الأنغولي دوس سانتوس، رسالة إلى الأمين العام في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ [S/16838]. وفي تلك الرسالة أفاض في شرح موقف حكومته تجاه تلك المحادثات. ورفض الرئيس دوس سانتوس رفضاً قاطعاً الشرط المسبق المتمثل فيما يسمى بالربط، وأكد من جديد الموقف المشترك لحكومتي كوبا وأنغولا على النحو الذي يتجلى في إعلانهما المشترك الصادر في آذار/مارس ١٩٨٤ (انظر الفقرة ١٦). وفضلاً عن ذلك ذكر الرئيس دوس سانتوس أنه أثناء المحادثات التي أجرتها أنغولا مع ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية في لواندا في ٦ و٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ عرضت أنغولا على الولايات المتحدة برنامجاً يتألف من خمس نقاط لإبلاغه إلى حكومة جنوب افريقيا. فيما يلي نصه:

"١ - إتمام عملية انسحاب قوات جنوب افريقيا من أراضي جمهورية أنغولا الشعبية وقيام القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا بمراقبة حدود دولة أنغولا.

"٢ - قيام جمهورية جنوب افريقيا بإصدار بيان رسمي تتعهد فيه بقبول قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المتعلق باستقلال ناميبيا والمساهمة في تنفيذه.

"٣ - عقد اتفاق لوقف إطلاق النار بين جمهورية جنوب افريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو).

"٤ - قيام حكومة جمهورية أنغولا الشعبية بإصدار بيان تكرر فيه تأكيد قرارها، بالاتفاق مع حكومة كوبا، بمباشرة بدء انسحاب الفرقة الكوبية الدولية، بمجرد الشروع في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

"٥ - القيام، في إطار بارامترات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي سيعمل بصفته ضامناً، بتوقيع اتفاق دولي بين حكومات جمهورية أنغولا الشعبية وجمهورية جنوب افريقيا وجمهورية كوبا وممثل المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو)، تحدد في إطاره تعهدات هذه الأطراف بتحقيق استقلال ناميبيا، وتوفير الضمانات لأمن جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية وإقامة سلم دائم في جنوب غربي افريقيا".

٣٢ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ [S/16839]، أبلغ بوتا، وزير الخارجية، الأمين العام بأن جنوب افريقيا قد استطاعت التوصل إلى "اتفاق عام بشأن المبادىء السياسية العامة" الواردة في الاقتراح الأنغولي الذي نقلته الولايات المتحدة إلى حكومته، على أنه ذكر أن جنوب افريقا لا زالت مصرة على اتفاق ينص سحب القوات الكوبية من

أنغولا، يتم على التوازي وبالتزامن مع تخفيض قواتها في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا حسب القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

٣٣ - كذلك ذكر بوتا، وزير الخارجية، أن حكومة جنوب افريقيا تؤيد فكرة اتخاذ مجلس الأمن قراراً يقر التوصل إلى اتفاق بشأن الانسحاب الكوبي من أنغولا بالاقتران مع تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي يعترف بالتزامات وإسهامات جميع الأطراف المهتمة بالأمر.

٣٤ - وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، نقل ممثل جنوب افريقيا إلى الأمين العام نص رسالة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من أمين مؤتمر الأحزاب المتعددة لافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا [*S/16869*]. وبعد ذلك أفادت التقارير في ٢٥ آذار/مارس ١٩٨٥ بأن زعماء مؤتمر الأحزاب المتعددة قد دعوا إلى إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا في اجتماع مع الرئيس بوتا في كيب تاون. كذلك أفادت التقارير بأن الرئيس بوتا أوضح أنه سيرد على اقتراحاتهم في نيسان/أبريل ١٩٨٥.

٣٥ - وفي آذار/مارس ١٩٨٥، اجتمعت بالسيد فون شيرندينغ لأنقل إلى حكومته قلقي البالغ بشأن الآثار المترتبة على مؤتمر الأحزاب المتعددة. وفي ذلك الاجتماع أهبت بحكومة جنوب افريقيا أن تكف عن القيام بأي عمل يخالف أحكام قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) المتعلقين بالتدابير الانفرادية في ناميبيا التي لا تعترف بها الأمم المتحدة. وقمت في هذا الصدد بتذكير حكومة جنوب افريقيا بمقررات مجلس الأمن الوثيقة الصلة بهذا الموضوع. وأوضحت أن جميع التدابير الانفرادية المتخذة في ناميبيا بما يخالف القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) لاغية وباطلة وأنه لن يمنح اعتراف لأي هيئة أو ممثل يقام بهذه الطريقة، سواءً من الأمم المتحدة أو أي دولة عضو. ورجوت حكومة جنوب افريقيا أن تأخذ في اعتبارها شواغل المجتمع الدولي والتزاماتها هي تجاه مجلس الأمن بالرد على مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة.

٣٦ - ورداً على ما قدمت أبلغني السيد فون شيرندينغ بأن حكومة جنوب افريقيا لم ترد بعد على مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة وأنه سينقل آرائي بشأن هذا الموضوع إلى حكومته. وأكد أن جنوب افريقيا لن تحيد مطلقاً عن التزاماتها فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨). وكرر القول بأن جنوب افريقيا ماانفكت ملتزمة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) رهناً بالتوصل إلى اتفاق بشأن الشرط المسبق المتعلق بالربط.

٣٧ - وعقب اجتماعي بالسيد فون شيرندينغ، نقلت إلى حكومات جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية قلقي بشأن التطورات المتعلقة بإقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا، الأمر الذي يتعارض مع الاقتراح الذي كانت قد قدمته إلى مجلس الأمن في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٧٨ [*S/12636*]. وقد أوضحت هذه الحكومات تأييدها لموقفي الذي اتخذته بشأن هذا الموضوع.

٣٨ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥، رد رئيس جنوب افريقيا على مقترحات مؤتمر الأحزاب المتعددة [*S/17152*، **التذييل ٢**]. وأعلن في البرلمان أن السلطتين التشريعية والتنفيذية لافريقيا الجنوبية الغربية سيعاد تكوينهما وسيخولا سلطة إصدار إعلان للحقوق وإنشاء محكمة دستورية ومجلس دستوري. وستحتفظ حكومة جنوب افريقيا بجميع السلطات الموكولة إليها فيما يتعلق بافريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا في هذه المرحلة، بما في ذلك العلاقات الخارجية والدفاع وقال:

> " مادامت المفاوضات الجارية توفر أية إمكانية لتحقيق انسحاب حقيقي للقوات الكوبية من أنغولا، ستعتبر جنوب افريقيا أي مشروع دستور يصدر عن المجلس الدستوري أساساً للمناقشات المقبلة أو اقتراحاً يمكن تقديمه إلى الجمعية التأسيسية المتوخاة في خطة التسوية الدولية."

٣٩ - وقال إن جنوب افريقيا ستستمر في التفاوض مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشأن تحقيق استقلال لافريقيا الجنوبية الغربية يكون محل اعتراف المجتمع الدولي. وقال أيضاً إن التسوية المقترحة في افريقيا الجنوبية الغربية/ناميبيا ينبغي اعتبارها بالتالي آلية مؤقتة للإدارة الداخلية للإقليم ريثما يتم الاتفاق بشأن استقلال مقبول دولياً لافريقيا الجنوبية الغربية.

٤٠ - وعقب تصريحات الرئيس بوتا في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٨٥، تقابلت مرة أخرى مع السيد فون شيرندينغ وأكدت له موقف الأمم المتحدة إزاء جميع التدابير المتخذة من طرف واحد في ناميبيا بشكل يتعارض مع قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨). وكذلك أصدرت بياناً في نفس اليوم، أعربت فيه عن بالغ انزعاجي لما قررته حكومة جنوب افريقيا من المضي في الطريقة التي تنتهجها.

٤١ - وفي ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ أصدر رئيس مجلس الأمن بياناً باسم أعضاء المجلس بشأن ما قررته حكومة جنوب افريقيا من إنشاء حكومة مؤقتة في ناميبيا [*S/17151*]. وفي هذا البيان صرح أعضاء المجلس بأن قرار حكومة جنوب افريقيا بإنشاء ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا يتعارض مع إرادة المجتمع الدولي المعلنة ويشكل تحدياً لقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها، ولاسيما القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)، اللذين أعلنا أن أية تدابير تتخذها الإدارة غير الشرعية في ناميبيا من جانب واحد،

انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، تعتبر تدابير لاغية وباطلة. وبالإضافة إلى ذلك، عمد أعضاء مجلس الأمن إلى إدانه ورفض أي إجراء من جانب واحد تتخذه جنوب افريقيا يؤدي إلى تسوية داخلية خارج إطار قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وذلك باعتباره إجراء غير مقبول، وأعلنوا أن إنشاء ما يسمى حكومة مؤقتة في ناميبيا يعتبر لاغياً وباطلاً، وأعلنوا أن أية تدابير إضافية تتخذ متابعة لهذا الإجراء ستكون عديمة الأثر، وطلبوا إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره رفض هذا الإجراء والامتناع عن الاعتراف به على أي وجه. وطلب أعضاء المجلس من جنوب افريقيا أن تلغي الإجراء الذي اتخذته وأن تتعاون في تنفيذ خطة الأمم المتحدة الواردة في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وتيسر هذا التنفيذ، وفقاً لما يقضي به قرار المجلس ٥٣٩ (١٩٨٣). وفي رسالة موجهة إلى الأمين العام في ٤ أيار/مايو [S/17152]، أرسل ممثل جنوب افريقيا نسخة من بيان أدلى به وزير الخارجية بوتا في ٣ أيار/مايو، رداً على بيان رئيس مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو.

٤٢ - وفيما يتعلق بفض اشتباك قوات جنوب افريقيا في جنوبي أنغولا، أصدر وزير الخارجية بوتا بياناً في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ [S/17101، المرفق] قال فيه إنه رغم أنشطة سوابو المتواصلة فقد قامت حكومة جنوب افريقيا بإصدار تعليمات ببدء فض اشتباك قواتها في المنطقة المعنية في جنوبي أنغولا في أقرب وقت ممكن على أن يتم ذلك في الأسبوع ذاته.

٤٣ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، قال لي السيد فون شيرندينغ إن قوات دفاع جنوب افريقيا قد أتمت فض اشتباكها من المنطقة المعنية في جنوبي أنغولا. وبعد ذلك أبلغني أنه قد جرى تمديد ولاية لجنة الرصد المشتركة، بناءً على موافقة الجانبين، حتى ١٦ أيار/مايو.

٤٤ - وفي ٢٤ أيار/مايو، عقب صدور التقارير المتعلقة بعملية فرق الاستطلاع العسكرية التابعة لجنوب افريقيا في أنغولا، أصدرت بياناً أعربت فيه عن بالغ قلقي من جراء هذه الأنشطة.

ملاحظات ختامية

٤٥ - كما يعلم أعضاء مجلس الأمن، ذكرت في تقريري إلى المجلس في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٣ [S/15943] أنه فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) تم بالفعل حل جميع المسائل المعلقة فيما يتعلق بفريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال. ومع ذلك فقد بينت في ذلك التقرير أيضاً أن موقف جنوب افريقيا فيما يتصل بمسألة سحب القوات الكوبية كشرط مسبق لتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لا يزال يجعل من غير الممكن البدء في تنفيذ خطة الأمم المتحدة. ولم يحدث أي تغيير في موقف جنوب افريقيا فيما يتعلق بهذا الموضوع بالذات. وفي ظل الظروف السائدة، يجب أن أذكر، مع الأسف، أنه لم تثبت حتى الآن إمكانية وضع الترتيبات المتعلقة بتنفيذ خطة الأمم المتحدة لناميبيا في صورتها النهائية.

٤٦ - وقد رفض مجلس الأمن في قراره ٥٣٩ (١٩٨٣) إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل غير ذات صلة ودخيلة بوصفها متنافية مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات المجلس والجمعية العامة بشأن ناميبيا. وطلب المجلس، في القرار نفسه، من جنوب افريقيا أن تبلغ الأمين العام باختيارها للنظام الانتخابي بغية تسهيل التنفيذ الفوري وغير المشروط لخطة الأمم المتحدة كما ترد في القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ومن واجبي أن أبلغ المجلس أن جنوب افريقيا لم تقدم إليّ حتى الآن أي رد محدد فيما يتعلق باختيارها للنظام الانتخابي، حسبما تدعو الفقرة ٨ من القرار ٥٣٩ (١٩٨٣).

٤٧ - ولقد تفاقمت المصاعب السائدة وأعطيت بعداً جديداً بقرار جنوب افريقيا الأخير إنشاء حكومة مؤقته في ناميبيا. وإنني أي إن من أهم الأمور، خدمة لمصلحة شعب ناميبيا ككل وللمصالح الأوسع للمنطقة، أن تعيد حكومة جنوب افريقيا النظر باهتمام في الآثار التي تترتب على قرارها، وأن تمتنع عن اتخاذ أية تدابير من شأنها أن تتعارض مع الأحكام ذات الصلة من قراري مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨). فمن الأمور الأساسية أن يحترم جميع من يعنيهم الأمر أحكام خطة الأمم المتحدة، التي تلزم الأطراف والتي تظل الأساس الوحيد المتفق عليه لاستقلال ناميبيا.

٤٨ - ولقد مضى حتى الآن ما يقارب السبع سنوات منذ أن اتخذ مجلس الأمن القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). ومن المؤسف أن تنفيذ ذلك القرار لا يزال ممتنعاً علينا لأسباب وصفها مجلس الأمن نفسه بأنها غير ذات صلة ودخيلة. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأحث حكومة جنوب افريقيا، بوجه خاص، وجميع من يستطيعون سواها أن يمدوا يد المساعدة، على بذل جهد متجدد وحازم للتعجيل بتنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) لكي يتمكن شعب ناميبيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال دون مزيد من التأخير.

الوثيقة S/17245

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا الكتاب نص المذكرة المؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ والموجهة من وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا، السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، إلى وزير خارجية هندوراس، السيد ادغاردو باز بارنيكا.

وأكون ممتناً لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتعميم هذه المذكرة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو ايكازا غيّارد
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة من وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا إلى وزير خارجية هندوراس

أكتب لإبلاغكم أنه، فيما بين الساعة ١١/٠٠ والساعة ١٢/٠٠ اليوم، اخترقت ثلاث طائرات عمودية عسكرية مجهولة التسجيل آتية من ناحية أراضي هندوراس، المجال الجوي لنيكاراغوا في قطاع أرينالیس وهاجمت موقع المراقبة التابع للجيش الشعبي الساندیني في هذا القطاع.

ورداً على هذا العدوان، صدت وحدات مضادة للطائرات من قواتنا المسلحة هذا الهجوم، واضطرت الطائرات العمودية إلى الرجوع إلى المجال الجوي لهندوراس.

وحكومة نيكاراغوا تقدم، عن طريقي، احتجاجها الرسمي الشديد إلى حكومة هندوراس، بينما تلاحظ أن هذا الهجوم يتزامن مع الحالة التي نشأت على حدود كوستاريكا على يد قوات المرتزقة التي تعمل من هذا الإقليم المجاور ضد نيكاراغوا.

وتكرر حكومة نيكاراغوا مناشدتها حكومة هندوراس الموقرة أن تكفل وقف أعمال الاستفزاز هذه وألا تسمح باستمرار مثل تلك الأعمال الوارد وصفها في هذه الرسالة. وبالإضافة إلى ذلك، تؤكد نيكاراغوا استعدادها لإيجاد حل، عن طريق الحوار الثنائي، للحالة التي ترتبت على وجود مجموعات من المرتزقة في أراضي هندوراس.

الوثيقة S/17246

رسالة مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أقدم طيه نسخة من رسالة السيد أفونسو فان دونين، وزير العلاقات الخارجية بجمهورية أنغولا الشعبية فيما يتعلق بالحالة الراهنة في البلد.

وأرجو منكم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في إطار مسألة عدوان جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية.

(توقيع) ايليسيو دي فيغيير يدو
الممثل الدائم لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة من السيد افونسو فان دونين
وزير العلاقات الخارجية بأنغولا

" قامت دورية تابعة للقوات الشعبية لتحرير أنغولا، في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ نحو الساعة ١٧/٣٠ بالقبض على مجموعة من الأفراد المسلحين في منطقة مالونغو في مقاطعة كابيندا. وقد اتضح أنهم "مغاوير من جنوب افريقيا". ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى حكومة أنغولا فإن "المغاوير" المذكورين كانوا ينوون تخريب مجمع شركة نفط خليج كابيندا في مالونغو، وترك ما يكفي من مواد الدعاية خلفهم لعزو العملية إلى مجموعة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا العميلة. وقد فشلوا في تنفيذ خطتهم الخبيثة

بسبب الإجراء الحازم الذي اتخذته القوات الشعبية لتحرير أنغولا. ولولا ذلك لتسببوا ليس فقط في تدمير مادي هائل بل أيضاً في خسائر في الأرواح البشرية من الأنغوليين والأجانب، الذين يشكل الأمريكيون معظمهم. وهدف هذه العملية واضح، وهو هدم مصداقية الحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية لدى حكومات البلدان الغربية التي تربطها بها علاقات اقتصادية، كالولايات المتحدة على سبيل المثال؛ وزعزعة استقرار اقتصاد أنغولا وحمل الحكومات على الاعتقاد بأن مجموعة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا العميلة هي طرف شرعي في مسألة البحث عن سلم في الجنوب الافريقي. ولقد أحبطت يقظة قوات الدفاع والأمن في أنغولا وتصرفها السريع مرامي مجموعة المخربين المذكورة أعلاه. وأسفرت هذه العملية عن مقتل شخصين وجرح شخص واحد.

وتعرف حكومة جمهورية أنغولا الشعبية جميع التفاصيل المتعلقة بالتحضير للعملية وتنفيذها وتفترض أنه قد تم إطلاق النار على عدد آخر من المهاجمين قبل فرارهم. ولم تستهدف هذه العملية أياً من اللاجئين الناميبيين أو اللاجئين من جنوب افريقيا أو معسكراً للاجئين. ولا يسهم هذا الفعل، شأنه في ذلك شأن ما حدث من أفعال في السابق في لوماو وكاهاما وجسر نهر غيرول وما إليه، كثيراً في إقناع الحكومة الأنغولية بأن حكومة جنوب افريقيا ترغب في عقد مفاوضات جادة وبنّاءة ترمي إلى حل سلمي وعادل ودائم لمشاكل الجنوب الافريقي، كما ذكر رئيس وزراء جنوب افريقيا ووزير خارجيتها على السواء. وتناقض هذه الأفعال الاتجاه المخلص للحكومة الأنغولية، التي ترغب في خلق مناخ من السلم والتفاهم في المنطقة كما يتبين من الأفعال المتكررة المتسمة بحسن النية والاقتراحات الواقعية والبنّاءة. وآخر مثال هو البيان الذي كان جزءًا من الإطار الشامل للمفاوضات والنص المرافق له، الذي أرسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وقد تم تقديم دليل آخر على إخلاص وحسن نوايا الحكومة الأنغولية مؤخراً في مابوتو عندما اجتمع الوفد الأنغولي الذي رأسه نائب وزير العلاقات الخارجية بوفد من جنوب افريقيا. وكان الغرض من هذا الاجتماع هو التحضير لاجتماع على المستوى الوزاري هدفه البحث الحقيقي عن حلول تؤدي إلى إقرار السلم في المنطقة. وقد انتهز رئيس الوفد الأنغولي الفرصة، في الاجتماع، وأبلغ فريق جنوب افريقيا بنوايا الحكومة الأنغولية في إطلاق سراح صائدي الأسماك الزائفين الثلاثة من جنوب افريقيا الذين تم القبض عليهم على ظهر سفينة يابانية قبالة ساحل مقاطعة ناميبي الأنغولية.

وتثبت هذه الجهود إثباتاً قاطعاً حسن نية جمهورية أنغولا الشعبية وجدية نواياها فيما يتعلق بالسلم.

ومن الناحية الأخرى، فإن الأعمال العسكرية العدوانية التي ورد وصفها أعلاه والتي قامت بتنفيذها قوات خاصة من جيش جنوب افريقيا، تستحق الشجب إذ أنها لا تنتهك المبادىء الأساسية التي يعترف بها القانون الدولي الحديث فحسب بل أيضاً روح ونص اتفاق لوساكا المؤرخ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٤.

ومن جهة أخرى قام منفذو هجوم مالونغو بارتكاب جرائم خطيرة ضد أمن الدولة الأنغولية، وبناءً على ذلك لا مجال في هذه المرحلة للنظر في مناقشة إعادتهم إلى وطنهم.

وتحت هذه الظروف تعتقد حكومة جمهورية أنغولا الشعبية أنها قد ردت على رسالة وزير خارجية جمهورية جنوب افريقيا التي صدرت في ٢٤ أيار/مايو، وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه، تطالب بتوضيح من حكومة جنوب افريقيا بشأن هذا الانتهاك الصارخ. وعلاوة على ذلك تلفت انتباه جنوب افريقيا إلى أن تكرار هذه الأفعال لن يسهم في تخفيف حدة التوتر، بل يقوّض ما تم بذله من جهود من أجل تهيئة مناخ حقيقي للسلم في المنطقة. وهي الجهود التي مافتئت الحكومة الأنغولية تضطلع فيها بدور كبير".

الوثيقة S/17247*

رسالة مؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ [٢٤]، يشرفني أن أحيل طيه نص بيان وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المؤرخ في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشأن العلاقات بين لاوس وتايلند.

وسأكون في غاية الامتنان لو اتخذتم الترتيبات اللازمة لتوزيع نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيتونغ فونغساي
الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

كانت لشعبي لاوس وتايلند علاقات صداقة منذ وقت ممعن في القدم. ولقد تعايشا دائماً في ظل التوافق والود المتبادل والمساعدة. وقد مرت تلك العلاقات الأخوية باختبارات بسبب سياسات التقسيم التي تتخذها الامبريالية والرجعية.

ومنذ تأسيس جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وعلى الرغم من الاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية، كانت العلاقات بين البلدين متوترة في بعض الأحيان، بيد أن الود بين الشعبين بقي قوياً.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/364-S/17247.

ومع ذلك فإن القوى اليمينية المتطرفة في الدوائر التايلندية الحاكمة تعارض مصالح الشعب التايلندي. ولقد تواطأت مع التوسعيين الصينيين الساعين إلى الهيمنة في تنفيذ أنشطة تخريب متواصلة ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أدت إلى تدهور العلاقات الأخوية بين الشعبين.

وقد حدثت حادثة بالغة الخطورة قبل عام، في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٤: أرسلت قوات من الجيش النظامي التايلندي لمهاجمة واحتلال ثلاث قرى تابعة للاوس، وهي بان ماي وبان كانغ وبان سافانغ في مقاطعة باكلاي، بإقليم سايابوري. وتشكل تلك الأعمال انتهاكاً صارخاً لسيادة لاوس وسلامتها الإقليمية، وانتهاكاً وقحاً للبيانات المشتركة اللاوية التايلندية لعام ١٩٧٩، وخرقاً لميثاق الأمم المتحدة التي يتمتع كلا البلدين بالعضوية فيها.

ومع ذلك، وإبان الكفاح من أجل حماية سيادة البلد وسلامته الإقليمية، أظهرت حكومة جمهورية لاو الديمقراطية حسن نواياها بالاضطلاع بمبادرة بإرسال وفدها لإجراء محادثات في بانكوك لتسوية مسألة القرى الثلاث.

وإن شعب تايلند بكل طبقاته الاجتماعية، بما في ذلك السياسيون، والحكومات والشعوب المحبة للسلم والعدل في جنوب شرقي آسيا وفي العالم تساند الموقف العادل وحسن النوايا من جانب جمهورية لاو الديمقراطية، وتعترف بأن القرى الثلاث تابعة للاوس، وتدين الأعمال العدوانية التي ارتكبتها القوى الرجعية اليمينية المتطرفة، مما أدى إلى عزلتها داخل بلدها في الساحة الدولية كذلك. وقد اضطرت الحكومة التايلندية أن تعلن في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة [٢٣] سحب قواتها من القرى الثلاث التابعة للاوس.

ومنذ ذلك الحين وحتى الآن، لم تقم القوى الرجعية اليمينية المتطرفة داخل الدوائر الحاكمة التايلندية بسحب جميع قواتها من منطقة القرى الثلاث؛ وهي تواصل ارتكاب الجرائم ضد السكان المحليين وترفض إجراء المفاوضات بين البلدين في بانكوك. وعلاوة على ذلك زادت من تواطئها مع الرجعيين في الدوائر الحاكمة في بكين، محيلة الأرض التايلندية ملاذاً لحشد وتعزيز وتدريب المنفيين الرجعيين التابعين للاوس ثم إعادتهم لزرع المشاكل وتنفيذ الأنشطة التخريبية ضد أعمال البناء السلمية لشعب لاوس.

وإنها تخدم بحماسة السياسة العدوانية المتسمة بالهيمنة والتوسعية لبكين التي تهدف إلى إضعاف لاوس وكمبوتشيا وفييت نام بغية ضم بلدان الهند الصينية الثلاثة مما أدى إلى خلق حالة مواجهة بين تلك البلدان والبلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. ويناقض هذا تطلعات شعوب جنوب شرقي آسيا وشعوب العالم التي تود حل جميع المسائل التي تبرز في علاقاتها عن طريق المفاوضات، والتعايش السلمي والحفاظ على علاقات ودية.

ومن المعروف للجميع أن التواطؤ التايلندي ـ الصيني للقيام بأنشطة تخريبية متعددة الوجوه ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية واستغلالها للإبادة الجماعية لبول بوت لمعارضة أحياء جمهورية كمبوتشيا الشعبية، قد منيا بالفشل. وقد أدى هذا التواطؤ إلى إيجاد ظروف شجعت الرجعيين الصينيين على الإمعان في التسلل كل يوم إلى تايلند مما أوقع ذلك البلد في أزمة سياسية طاحنة وضاعف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وأسقط هيبة تايلند على الصعيد الدولي. والشعب التايلندي هو الذي يتحمل، في النهاية، العبء الثقيل لتلك العواقب. ومن ثم، يطالب قطاع كبير من الرأي العام في تايلند الرجعيين اليمينيين المتطرفين في الدوائر الحاكمة بوقف تواطئهم مع الرجعيين الصينيين، وبأن تسلك حكومة تايلند سياسة تتسم بحسن الجوار مع لاوس وأن تتعايش على نحو سلمي مع بلدان الهند الصينية، وبأن تعيد وتنمي العلاقات الطيبة مع لاوس وفقاً لروح ومضمون البيانات المشتركة اللاوسية التايلندية لعام ١٩٧٩.

وشعب وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يؤيد تماماً هذه التطلعات العادلة لشعب تايلند.

وتتمسك جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية دائماً بسياسة حسن الجوار مع تايلند، وهي مصممة على إقامة وتنمية علاقات أخوية بين الشعبين، وسوف تبذل قصارى جهدها لتنفيذ البيانات المشتركة اللاوية التايلندية لعام ١٩٧٩.

وبهذه الروح، تقترح حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على مملكة تايلند أن تعين وفداً من حكومتها لاستئناف المحادثات مع وفد حكومة لاوس في بانكوك أو في فيينتيان، لحل المشاكل ذات الاهتمام المتبادل، بهدف تحسين وتنمية العلاقات الودية بين البلدين، بما في ذلك قضيتي كفالة الأمن على طول الحدود بين البلدين، وتشجيع تنفيذ الاتفاقات بين البلدين بشأن تحويل حدود لاوس ـ تايلند إلى حدود مشمولة بالسلم والصداقة، وقضية العلاقات الاقتصادية والثقافية والتجارية وغيرها، والقضايا الإقليمية والدولية التي يثيرها الجانبان. ومن شأن هذا أن يفي بتطلعات واهتمامات الشعبين، وأن يساهم بنشاط في تسوية المشاكل في جنوب شرقي آسيا فضلاً عن القضية الكمبوتشية، مما يجعل من منطقة جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار وصداقة وتعاون.

وتأمل حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن يلقى اقتراحها المخلص استجابة منصفة من حكومة مملكة تايلند.

وإن شعب وحكومة لاوس يهيبان بشدة بشعب تايلند، بجميع طبقاته الاجتماعية، وبالدوائر السياسية التايلندية، فضلاً عن الشعوب والحكومات التي توفر السلم والعدالة في العالم، كي تقدم دعماً قوياً لموقفها العادل إزاء هذا الأمر.

الوثيقة S/17248

رسالة مؤرخة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالإشارة إلى الرسالة العراقية المؤرخة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17212]، يشرفني أن أوجه عنايتكم إلى أن النظام البعثي في العراق بنشره موجز تقرير لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي يساور حكومة جمهورية ايران الاسلامية الشك أحياناً في أعمالها وتجردها وربما على نحو مبرّر، يحاول ببساطة تضليل الرأي العام الدولي وبالتالي إيجاد مبرراً لجرائمه. وإن التقرير عن حالة الأسرى في ايران والعراق [S/16962] المؤرخ في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥، الذي أعدته اللجنة المرسلة من قبلكم يشكل بحق بياناً أوثق وأكمل، ويثبت على نحو كاف الجرائم التي يرتكبها النظام العراقي في معاملته لأسرى الحرب الايرانيين.

وفي هذا التقرير ذاته يتبين أن وجود المعسكرات السرية التي يحتجز فيها الكثير من الأسرى الايرانيين، بما فيهم وزير النفط وبعض معاونيه هو حقيقة جلية لا نزاع فيها. وإن انتهاكات النظام البعثي الإجرامي لكل جوانب القانون الانساني الدولي تثبتها بدون أدنى شك حكايات الأسرى عن حلقات التعذيب وسوء المعاملة مثل ".... أنهم علقوا من أرجلهم من السقوف أو النوافذ، وأن أخماص أقدامهم كانت تجلد أو تضرب، وأن الصدمات الكهربائية كانت تسلط على أجزاء عديدة من أجسامهم بما في ذلك أعضاؤهم التناسلية، وأنهم تعرضوا للكي بالسجائر وأنه تم تنفيذ إعدامات صورية في بعض الحالات"، فكيف يمكن للمرء أن ينكر العنف البدني اللاإنساني الذي يتراوح ما بين ".... الضرب على الرأس واستعمال العصى والهراوات والكبول السلكية" و "... حالات خصي، وإدخال زجاجات أو أشياء أخرى في الأدبار"، مما أدى إلى حدوث إصابات واضحة للعيان "وندب وكدمات، وأسنان مكسرة وعلامات جسمانية أخرى" بالإضافة إلى ماخلفه ذلك من آثار نفسية ملحوظة.

وإن استعراض الفقرات ١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤٤ و١٤٥ وأخرى من التقرير يكشف محاولات النظام العراقي تبرير وحشيته وتجرده من الإنسانية، ويفضح زيف ادعاءاته ويظهر حقيقته.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17250*

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم بأنه بالرغم من احتجاجات جمهورية أفغانستان الديمقراطية المتكررة، فإن الاعتداءات اللا مسؤولة التي تقوم بها حكومة باكستان العسكرية ضد بلدنا المسالم، ما تزال متواصلة. وقد تم، بصدد هذه الاعتداءات، استدعاء القائم بأعمال سفارة باكستان في كابول إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٣/٣٠ يوم ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وقام مدير الإدارة السياسية الأولى بتوجيه انتباهه إلى ما يلي:

" جرى يوم ١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ قصف بمدافع عديمة الارتداد ورشاشات ثقيلة، من مكان يبعد ١٫٥ كيلومتر في الجانب الآخر للحدود، للجزء الجنوبي ـ الغربي للمناطق السكنية في مقاطعة باريكوت بإقليم كونارها. ونتج عن ذلك استشهاد مدني وعسكري وجرح ثلاثة آخرين. وفي نفس اليوم تعرضت طائرات عمودية أفغانية لطلقات من أسلحة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/368-S/17250.

مضادة للطائرات ورشاشات ثقيلة في مقاطعة باريكوت مما أحدث ضرراً بأحد جانبي إحدى الطائرات العمودية؛

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية تدين بشدة هذه الاعتداءات العدوانية وتحتج عليها لدى حكومة باكستان. وعلاوة على ذلك، ذكر أنه ينبغي لسلطات باكستان العسكرية أن تكف حالاً وفي أقرب وقت ممكن عن هذه الأعمال العدوانية وألا تزيد من تصعيد التوتر في المناطق الحدودية وإلا فإن مسؤولية النتائج الخطيرة لهذه الأعمال ستقع على حكومة باكستان العسكرية".

ويشرفني أيضاً أن أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17251

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثلي ايرلندا وايطاليا والسويد وغانا وفرنسا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال وهولندا

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

ترى الدول الأعضاء المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أن من الضروري الإعراب لكم عن أعمق قلقها إزاء التطورات الخطيرة الأخيرة في جنوب لبنان، لاسيما أسر أعضاء في قوة الأمم المتحدة تلك. وتشكل هذه التطورات تدخلاً في المهمة التي أناطها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

وتود البلدان المساهمة بقوات أن تعرب عن تقديرها للجهود التي بذلتموها بالفعل، وتواصل تأييد استخدام مساعيكم الحميدة لحل هذه المشكلة وترتيب إطلاق سراح الأسرى على الفور وبدون شروط.

إن البلدان المساهمة بقوات تناشد جميع الحكومات التي لها نفوذ لدى أولئك الذين يأسرون أفراد الأمم المتحدة أن تمارس ذلك النفوذ بغية إطلاق سراح الأسرى بدون إبطاء ومن غير أذى.

وتشير البلدان المساهمة إلى أن رسالتها المؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٥ [*S/17067*، المرفق] أكدت أنه ينبغي الوفاء بشروط أساسية معينة كي تكون قوة الأمم المتحدة فعّالة. وأبرزت تلك الرسالة ضرورة التعاون التام مع قوة الأمم المتحدة.

وتكون الدول الأعضاء المشاركة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ممتنة لو أمكن لكم توجيه نظر مجلس الأمن إلى هذه الرسالة، وتتشرف بطلب تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) راتو جون فيليب رادرودرو
الممثل الدائم لفيجي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كييجو كورهونين
الممثل الدائم لفنلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) كلود دى كيمولاريا
الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) جيمس فيكتور غبيهو
الممثل الدائم لغانا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) روبرت مكدوناغ
الممثل الدائم لايرلندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) هاري ب. جوشي
الممثل الدائم لنيبال
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) ماكس فان دير شتول
الممثل الدائم لهولندا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) توم فرالسين
الممثل الدائم للنرويج
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) اندرز فيرم
الممثل الدائم للسويد
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17252

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص المذكرة المؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ والموجهة من السيد خوسيه توماس اريتا فايي وزير الخارجية بالنيابة في هندوراس إلى السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان وزير العلاقات الخارجية في نيكاراغوا.

وترفض هذه المذكرة احتجاج نيكاراغوا بشأن الطائرات العمودية الثلاث التي يزعم أنها اخترقت المجال الجوي لنيكاراغوا من أراضي هندوراس، وتعتبر أنه لا يستند إلى أساس.

وأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه المذكرة، التي تم بالفعل توجيه انتباه منظمة الدول الأمريكية إلى مضمونها، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) روبرتو إيريرا كاسيريس
الممثل الدائم لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزير العلاقات الخارجية لنيكاراغوا من وزير خارجية هندوراس بالنيابة

أفيدكم باستلام رسالتكم [S/17245، المرفق] التي تحمل تاريخ أمس والتي تقدم فيها حكومتكم احتجاجاً رسمياً وشديد اللهجة بسبب قيام ثلاث طائرات عمودية حربية غير محددة الهوية باختراق المجال الجوي لنيكاراغوا قادمة فيما يزعم من أراضي هندوراس.

وبما أن الطائرات لا توجد ولا تعمل في هندوراس بدون الشعار المقابل الذي يحدد هويتها في حالة الطائرات العسكرية أو أحرف أو أرقام التسجيل في حالة الطائرات المدنية، فإن حكومتي ترفض الاحتجاج الآنف الذكر بوصفه لا يقوم على أي أساس.

ومن الغريب أن تقرروا أيضاً الإشارة إلى الحالة الخطيرة التي سببها جيش نيكاراغوا على الحدود مع كوستاريكا لأن هذه الحقيقة، خلافاً لتفسيركم الغريب، تشير إلى أن حكومة نيكاراغوا هو وحدها المسؤولة عن السعي إلى إدخال العنف إلى البلدان المجاورة.

وإنني أرى أنه ينبغي لحكومتكم، بدلاً من تقديم النصح إلى الحكومات الديمقراطية في المنطقة بشأن كيفية السير، أن تبدأ تخفيض الترسانة البالغة الضخامة من الأسلحة التي في حوزتها وأن تبادر في أقرب وقت ممكن إلى إجراء حوار للمصالحة الوطنية بين القوى المتصارعة، حيث إن هاتين الخطوتين هما خطوتان إيجابيتان من شأنهما أن تؤديا إلى تخفيف حقيقي للتوتر القائم في أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17253*

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل منغوليا

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومة جمهورية منغوليا الشعبية، أتشرف بأن أبسط موقف حكومتي بشأن التطورات الأخيرة في ناميبيا وحولها.

إن جمهورية منغوليا الشعبية تعرب عن سخطها وقلقها العميق إزاء القرار الذي اتخذه نظام جنوب افريقيا فيما يتعلق بإنشاء ''حكومة مؤقتة'' في ناميبيا وترى أنه عمل من أعمال العدوان. وتدين حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بشدة وترفض أي محاولة من جانب جنوب افريقيا لفرض ''تسوية داخلية'' في ناميبيا تتعارض

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/369-S/17253.

مع قرارات مجلس الأمن. وهي تؤيد تأييداً كاملاً بيانات الأمين العام للأمم المتحدة والأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، التي أعلنوا فيها أن قرار نظام الاحتلال غير الشرعي لاغ وباطل وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨).

وقد أعلنت الأمم المتحدة مراراً أن احتلال جنوب افريقيا لناميبيا احتلال غير شرعي. وبالرغم من الإرادة الصريحة للمجتمع الدولي، فإن بريتوريا، بتشجيع من حلفائها الغربيين المتعاونين معها، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية، مستمرة في هذا الاحتلال وتعرض للخطر بكل وسيلة محاولات الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لناميبيا. وفضلاً عن ذلك، فإن النظام العنصري يستخدم الإقليم الناميبي بصفة مستمرة لارتكاب أعمال عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة المستقلة ذات السيادة، الأمر الذي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وترفض منغوليا رفضاً قاطعاً سياسة الأساليب التعويقية و ''ربط'' الاستقلال الناميبي بقضايا خارجة لا تمتّ إلى الموضوع بصلة، وهي السياسة التي يتبعها نظام بريتوريا والولايات المتحدة. أما سياسة حكومة الولايات المتحدة الحالية المعروفة باسم ''المشاركة البنّاءة'' مع بريتوريا، فإن غالبية الدول الأعضاء ينظرون إليها بحق بوصفها محاولة لعرقلة تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن منح استقلال حقيقي لناميبيا.

وفي ضوء التطورات الأخيرة في ناميبيا، بما في ذلك القرار الذي اتخذته بريتوريا بإقامة ''حكومة مؤقته'' في ناميبيا، فإن جمهورية منغوليا الشعبية تؤيد تماماً عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن حسبما طلب مكتب التنسيق لبلدان عدم الانحياز ومجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، علاوة على طلبها فرض جزاءات شاملة وإلزامية على نظام جنوب افريقيا العنصرية، وفقاً لما نص عليه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتشاطر حكومة جمهورية منغوليا الشعبية بصورة كاملة غالبية الدول الأعضاء ما تراه من أن التطورات الأخيرة في ناميبيا تجعل من المحتم أكثر فأكثر أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بصورة كاملة وأن يعزز التنفيذ العاجل غير المشروط لقراراته بشأن ناميبيا، ولاسيما القرار ٤٣٥ (١٩٧٨).

إن جمهورية منغوليا الشعبية، تؤكد من جديد تضامنها الكامل مع الكفاح العادل للشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ممثله الوحيد والحقيقي، وتأييدها لهذا الكفاح ولتقرير المصير والاستقلال الحقيقي. وتكرر مطالبة جنوب افريقيا بالانسحاب فوراً ودون شروط من الإقليم.

وأكون ممتناً لو أمكن تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٣٤ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) غ. نيامدو
الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17256*

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم بأن القائم بالأعمال في سفارة باكستان بكابول كان قد استدعي إلى وزارة الخارجية في جمهورية أفغانستان الديمقراطية وذلك في الساعة ١٠/٠٠ من صباح يوم ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وبيّن له مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي:

''ادعت حكومة باكستان العسكرية مرة أخرى، مواصلة بذلك اتهاماتها التي لا أساس لها ضد حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، أن طائرات أفغانية، فيما يزعم، قد انتهكت المجال الجوي لتشيترال وكويتا في ٣ و٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وادعت أيضاً أن مراكز الأمن الواقعة في جنوب شرقي أراندو وشاهين قد تعرضت في التاريخين نفسيهما لنيران لم تسفر عن أية أضرار.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/371-S/17256.

" إن حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن حققت تحقيقاً دقيقاً في هذه القضية، تعتبر هذه المزاعم الصادرة عن حكومة باكستان العسكرية خلوا من الحقيقة، وترفضها رفضاً قاطعاً. ويشار إلى أنه ينبغي للسلطات الباكستانية أن تضع حداً فورياً لهذه الاتهامات التي لا تؤدي إلى أية نتيجة خلا زيادة التوتر في مناطق الحدود".

ويشرفني كذلك أن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) م. فريد ظريف
الممثل الدائم لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17257

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

أثبت النظام العراقي مرة أخرى احتقاره لا لقواعد القانون الإنساني الدولي المبجلة فحسب، بل أيضاً للشعب العراقي الذي يفترض أن يعمل ذلك النظام على تقدم قضيته ومصالحه. فقد قام جيش العدوان العراقي في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بقصف مخيم زوي للاجئين الذي يقع في إقليم غربي اذربيجان والذي يؤوي مجموعة من اللاجئين من الأكراد العراقيين، مما أسفر عن مقتل ١٤٢ شخصاً من بينهم ٧٩ من الأطفال، وجرح ٣٠٠ آخرين. وبغية تفحص هذا الدليل الأخير على تجاهل العراق تجاهلاً تاماً لقدسية الحياة البشرية، طلب إلى فريق الأمم المتحدة المقيم في طهران أن يزور المكان. ونرجو منكم إصدار الأذن اللازم لقيام الفريق بزيارة الموقع.

إن جمهورية ايران الاسلامية تدعو مرة أخرى المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص إلى إنهاء موقفها الصامت وغير المسؤول إزاء الجرائم الوحشية التي يقوم الحكام العراقيون بارتكابها ضد المدنيين الأبرياء في ايران والعراق. وينبغي أن يكون جلياً لجميع الأوساط التي جعل دعمها المستمر للنظام العراقي هذا السلوك الإجرامي ممكناً، أن نظاماً يحتقر حياة مواطنيه بهذا الشكل ليس جديراً بالدعم ولا يمكن اعتباره حليفاً يعتمد عليه.

وأكون عميق الامتنان لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17258

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17216*] أتشرف بإعلامكم بأن جمهورية ايران الاسلامية بعثت إلى سلطات الهلال الأحمر التركي قائمة بـ ٥٦ أسير حرب عراقياً معوقاً قصد إعادتهم إلى العراق، وذلك وفقاً للسياسة التي تسلكها بأن تعيد من جانب واحد بعض مجموعات أسرى الحرب العراقيين إلى وطنهم.

وإنكم على علم، بأن هذه المجموعة الثالثة من أسرى الحرب العراقيين الذين يتم إرجاعهم إلى وطنهم من جانب واحد عن طريق التعاون المشكور لمنظمة الهلال الأحمر التركي، وذلك منذ أن تقدمت جمهورية ايران الاسلامية بالمقترحات العملية بشأن إعادة أسرى الحرب إلى وطنهم على أساس اتفاقية جنيف الثالثة[١٦].

ويجري الآن إعداد مجموعة أخرى من أسرى الحرب العراقيين لإعادتهم إلى وطنهم.

وسأكون ممتناً جداً لو عمّمت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17260*

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرفق طيه رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إليكم من السيد جورج اياكوفو وزير خارجية جمهورية قبرص، بشأن التطورات الجارية في قبرص.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية قبرص

يشرفني أن استرعي مرة أخرى نظركم، ومن خلالكم نظر الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى الأعمال غير الشرعية المستمرة في الأراضي المحتلة بجمهورية قبرص، لاسيما "الانتخابات" المزعومة "لرئيس" للكيان غير الشرعي الذي يسمي نفسه "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية"، تلك الانتخابات التي أجريت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وليس هذا الاجراء التركي الجديد غير شرعي فحسب ولكنه يشكل أيضاً انتهاكاً صارخاً لنص وروح ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن قبرص، وخاصة قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)؛ وهو دليل على احتقار الجانب التركي لهذه القرارات ولمبادرتكم.

إن حكومة جمهورية قبرص ترفض هذا الإجراء رفضاً قاطعاً، وكذلك جميع الإجراءات الاستفزازية الأخيرة من قبل الجانب التركي، فهي تظهر تجاهل تركيا المطلق لحكم القانون ولمنظمة الأمم المتحدة، كما تكشف في أبلغ صورة النوايا الحقيقية لمرتكبي الأعمال غير الشرعية. ولم تكن آخر تصريحات الجانب التركي أقل استفزازاً من إجراءاته.

وبالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن هذا الإجراء الذي حصل في منطقة طرد منها قرابة ٨٢ في المائة من السكان الأصليين على يد القوات المسلحة التركية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، في منطقة لا تزال تحت الاحتلال العسكري وحيث شارك المستوطنون الذين قدموا من البلد القائم بالاحتلال، بل وأحدثوا بالفعل نتيجة مختلفة تماماً لا تستهدف تمويه الاحتلال فحسب بل تعزيزه أيضاً، هو إجراء مخالف لما يلي:

(أ) جهودكم الجارية لإيجاد حل شامل لمشكلة قبرص، وللإتفاق الضمني الرامي، منذ بدء مبادرتكم الحالية، إلى وجوب تجنب الإجراءات التي تميل إلى المساس بجهودكم الحالية؛

(ب) الاتفاقات الرفيعة المستوى المعقودة في شباط/فبراير ١٩٧٧ [*S/12323*، الفقرة ٥] وأيار/مايو ١٩٧٩ [*S/13369*، الفقرة ٥١] والتي أعيد تأكيدها مؤخراً والأحكام المتفق عليها أثناء المحادثات بين الجانبين والتي تستبعد الاستقلال الانفصالي، هذه الأحكام التي جرى التأكيد عليها مؤخراً.

ويعتقد أنه ينبغي للجانب التركي أن يضع حداً لهذا الموقف السلبي للغاية، وخاصة في الوقت الذي بلغت فيه مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها أدق وأهم مرحلة من مراحلها وعندما أظهرت حكومة قبرص والجانب القبرصي اليوناني كل حسن نيه وروح بنّاءة.

ولهذه المناسبة، أود أن أعرب لكم عن صادق تقديرنا لجهودكم المستمرة الرامية إلى تجنب الأعمال غير الشرعية المتواصلة التي يقوم بها الجانب التركي، وأن أعرب عن الأمل في أن تستمر جهودكم هذه التي تستند إلى قراري مجلس الأمن أعلاه. وجدير بالذكر أن

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/909-S/17260.

مجلس الأمن ذكر في قراره ٥٥٠ (١٩٨٤) أنه "يساوره شديد القلق إزاء الإجراءات الإنفصالية الجديدة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص ... واعتزام إجراء 'استفتاء دستوري' و 'انتخابات' فضلاً عن الإجراءات الأخرى أو التهديدات باتخاذ إجراءات أخرى بهدف زيادة تدعيم الدولة المستقلة المزعومة وتقسيم قبرص ..." و "يدين جميع الإجراءات الانفصالية ..." و "ويكرر تأكيد طلبه إلى جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' التي أنشئت بموجب إجراءات انفصالية، ويطلب إليها ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال".

(توقيع) جورج أياكوفو
وزير خارجية جمهورية قبرص

الوثيقة S/17261

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إليكم من السيد أوزير كوراي، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) التر تركمان
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من السيد أوزير كوراي

لما إلى علمي أن رسالة أخرى [S/17241] قد بعثت إليكم بشأن موضوع الاستفتاء الدستوري الذي أجري في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بتاريخ ٥ أيار/مايو ١٩٨٥، ولكنها جاءت هذه المرة ممن يسمى "القائم بالأعمال" للإدارة القبرصية اليونانية لدى الأمم المتحدة. وتتضمن الرسالة المذكورة مزاعم إضافية، مدعومة بإحصاءات مزيفة أو مشوهة، لم يرد ذكرها في رسالة السيد اياكوفو السابقة والموجهة إليكم بشأن هذا الموضوع بتاريخ ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17150]، تلك الرسالة التي رد عليها سابقاً وزير خارجية الجمهورية التركية لقبرص الشمالية في رسالته المؤرخة في ١٧ أيار/مايو [S/17198].

وبما أن الرسالة المذكورة أعلاه والمؤرخة في ١٧ أيار/مايو تتناول على نحو كاف المزاعم الأخرى التي قدمها السيد أياكوفو في هذا الصدد، فسوف أقتصر على الرد على ما ذكره "القائم بالأعمال" القبرصي اليوناني من مزاعم مزيفة مفادها أن "مستوطنين من تركيا" أثروا في نتائج الاستفتاء.

وبادىء ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن رسالة "القائم بالأعمال" القبرصي اليوناني المذكورة أعلاه هي فيما يبدو محاولة خبيثة من الجانب القبرصي اليوناني لإلقاء ظل، في الدوائر الدولية، على استفتاء أجري بطريقة ديمقراطية على الدستور الجديد للجمهورية التركية لقبرص الشمالية. وخلافاً للمزاعم الدنيئة التي لا أساس لها والتي ادعاها "القائم بالأعمال" القبرصي اليوناني في هذا الصدد، فإنه لا بد من القول بصفة قاطعة إن جميع أولئك الذين أدلوا بأصواتهم في استفتاء ٥ أيار/مايو هم مواطنون قبارصة أتراك. ولذلك فإنه لا بد أن "القائم بالأعمال" القبرصي اليوناني يعني بالتأكيد، لدى الإشارة إلى "المستوطنين من تركيا" المزعومين، أولئك القبارصة الأتراك الذين أجبروا على مر السنين على مغادرة بلدهم الأصلي بسبب ما يمارسه الجانب القبرصي اليوناني من عنف، وقمع، وضغوط سياسية واقتصادية، والذين عادوا الآن إلى وطنهم بعد تحرير الشمال بواسطة عملية السلام التركية في عام ١٩٧٤. وفيما يتعلق بالآلاف القلائل من العمال المهرة والعمال الموسميين الأتراك الذين جاءوا من البر التركي إلى شمال قبرص بعد عام ١٩٧٤، فإنني أود أن أؤكد أنه لا مبرر إطلاقاً لأن يستغل الجانب القبرصي اليوناني هذا الموضوع لأغراض الدعاية في وقت يعتبر فيه استقدام اليد العاملة ممارسة عادية في أي اقتصاد نام، وتعتبر الهجرة ظاهرة دولية يحترمها أي بلد ديمقراطي.

ولتأكيد ما ورد أعلاه، يكفي إلقاء لمحة على الصحافة العالمية التي نشرت تقارير عن هذا الموضوع تشير إلى أن القبارصة الأتراك أنفسهم وليس أي شخص آخر هم الذين قدموا التأييد الساحق للدستور الجديد بأغلبية تزيد على ٧٠ في المائة. وقد أكدت هذه الحقيقة صحف تمثل ألوانا مختلفة من الآراء وتتمتع بمصداقية أكبر من مصداقية بعض المصادر التي نقل عنها "القائم بالأعمال" القبرصي اليوناني (الذي قام، بالمناسبة، بسوء النقل عن المصادر الأخرى أو نقل عنها بدون قرينة): ذكرت صحيفة "الفارديان" التي تصدر في لندن بتاريخ ٦ أيار/مايو ١٩٨٥ "أن القبارصة الأتراك وافقوا أمس بصورة ساحقة على دستور جديد ..." بينما نشرت صحيفة "التايمز" اللندنية في اليوم نفسه مقالة مماثلة تقول "وافق القبارصة الأتراك موافقة ساحقة على دستور جديد في استفتاء أجري أمس ...". وفي ٧ أيار/مايو، ذكرت صحيفة لندنية أخرى هي "الديلي تلغراف" أن "... أغلبية ساحقة من القبارصة الأتراك صوتت تأييداً لقبول دستور جديد في قطاعها ينص على رئاسة قوية في نظام برلماني".

وليست هذه إلا أمثلة قليلة على طبيعة التغطية الإيجابية لاستفتاء ٥ أيار/مايو في الصحافة العالمية.

إن الدعاية القبرصية اليونانية فيما يتعلق بالعملية الديمقراطية الجارية حالياً في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تحملنا على الاعتقاد بأن الجانب القبرصي اليوناني لم يتقبل بالفعل فكرة التوصل إلى حل مع القبارصة الأتراك على أساس المساواة وضمن إطار جمهورية اتحادية مؤلفة من طائفتين ومنطقتين حسب ما اتفق عليه في السابق. وأود أن أوكد أن هذا الموقف السلبي لا يتمشى وحسن النية ولا يساعد إطلاقاً مهمة المساعي الحميدة التي تقومون بها.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

الوثيقة S/17263

رسالة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نسخة من رسالة بعث بها السيد بيدرو ماريا تونها (بيدالي)، وزير الدفاع بجمهورية أنغولا الشعبية، بشأن الحالة السائدة في بلادي.

أرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت مسألة عدوان جنوب افريقيا على جمهورية أنغولا الشعبية.

(توقيع) ايليسيو دي فيغييريدو
الممثل الدائم لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة من وزير دفاع أنغولا

إن بيان حكومة جنوب افريقيا في ١٧ أيار/مايو ١٩٨٥ بشأن فض اشتباك الوحدات العسكرية التابعة لجنوب افريقيا من جمهورية أنغولا الشعبية أدّى بالرأي العام الدولي إلى الاعتقاد بأنه يجري اتخاذ خطوات إيجابية تجاه تسوية دائمة لمسألة ناميبيا. غير أن احتجاز مفرزة من المغاوير تابعة للقوة الخاصة لجنوب افريقيا أنزلت في خليج مالمبو على بعد أكثر من ٢ ٠٠٠ كيلومتر من بريتوريا يوم ١٩ أيار/مايو والسيطرة عليها من قبل الجيش الأنغولي، والاستيلاء على حوالي ٤٠ طناً من أسلحة مختلفة ومن العتاد العسكري ووسائل التفجير، أسقطتها بالمظلات طائرات قادمة من جنوب افريقيا ومن إقليم ناميبيا المحتل وكان مقصوداً أن يلتقطها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على بعد أكثر من ١ ٠٠٠ كيلومتر من حدود جنوب افريقيا، تثبت بوضوح أن الأعمال العدوانية ضد جمهورية أنغولا الشعبية ومحاولات زعزعة استقرار بلدنا لم تتوقف.

ويبرهن وزير الدفاع في تقييمه للوضع الحالي على حدوث زيادة في انتهاك المجال الجوي الوطني الأنغولي وكذلك على حشد قوات جنوب افريقيا ووسائلها السوقية على طول الحدود مع ناميبيا، كما يرد أدناه:

حدث في الأسبوع الماضي ٢٢ انتهاكاً للمجال الجوي قام بها ما مجموعه ٢٦ طائرة كانت تطير على مسافات تراوحت بين ١٤٠ و٣٠٠ كيلومتر في عمق أراضي أنغولا.

وفي يوم ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥، حلقت ثماني طائرات تابعة لجنوب افريقيا بين الساعة ١١/٥٩ والساعة ١٢/٤٥ ثم بين الساعة ١٧/٠٠ والساعة ١٧/٣١ فوق مناطق شيتادو، وأونكوكوا، ونوليلا، وكواماتو، وماتالا، وكاهاما.

وفي يوم ٤ حزيران/يونيه حلّقت أربع طائرات تابعة لجنوب افريقيا بين الساعة ٢/٣١ والساعة ٣/٤١ فوق منطقتي فيراي وكاهاما.

وفي يوم ٩ حزيران/يونيه حلّقت خمس طائرات تابعة لجنوب افريقيا بين الساعة ١٦/٥٢ والساعة ١٧/٣٠ فوق مناطق أونكوكوا، وكواماتو، وزانغونغو وغونجيفا.

وتحتفظ جنوب افريقيا على طول الحدود الأنغولية بقوات ووسائل سوقية تقدّر بـ ٤ ألوية آلية و ١٥ كتيبة مجموعها حوالي ٢٠ ٠٠٠ جندي مستعدين للقيام بأية عملية ضد بلدنا، تدعمهم ما بين ٨٠ و٩٠ طائرة وطائرة عمودية.

وإننا نستطيع أن نستنتج بسهولة، من تجربتنا في السنوات الماضية، أن هذا النشاط الزائد في بداية موسم الجفاف يدل على أنه يجري الإعداد حالياً لغزو جديد لأراضينا.

إن وزير دفاع جمهورية أنغولا الشعبية ينبّه الرأي العام إلى الحقائق الآنفة الذكر، التي تكشف عن النوايا العدوانية لحكومة جنوب افريقيا، وتضع العراقيل أمام جهود الحكومة الأنغولية والمجتمع الدولي الهادفة إلى التوصل إلى أحسن السبل لحفظ السلم والأمن في المنطقة وإلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨).

الوثيقة S/17267

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل أنغولا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

نظراً للتهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الإقليميين والدوليين والمتمثل في استمرار أعمال العدوان والعنف التي ترتكبها القوات المسلحة العنصرية لجنوب افريقيا، والتي تسفر عن انتهاك السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لجمهورية أنغولا الشعبية، فإن حكومتي تطلب بصفة عاجلة عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث الحالة.

(توقيع) ايليسيو دي فيغيير يدو
الممثل الدائم لأنغولا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17268*

رسالة مؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ [S/17238]، أتشرف بأن أبلغكم بحادث خطير وقع في ٧ حزيران/يونيه، انتهاكاً للمجال الجوي ولأراضي باكستان من الجانب الأفغاني. ففي ذلك اليوم قامت أربع طائرات أفغانية بالتوغل مسافة ٥ كيلومترات داخل المجال الجوي الباكستاني في منطقة أراندو في تشيترال، وألقت الطائرات أربع قنابل وأطلقت بضعة صواريخ في المنطقة على بعد ميلين تقريباً إلى الجنوب الشرقي من أراندو، مما أسفر عن إصابة شخص واحد بجروح خطيرة.

وأنتهز هذه الفرصة أيضاً لأعلمكم بأن حكومة باكستان قد رفضت ادعاء سلطات كابول بأن مقاطعة باريكوت في إقليم كونارها تعرضت في ٣١ أيار/مايو لنيران ثقيلة من الجانب الباكستاني مما أسفر عن وفاة شخصين وإعطاب طائرة عمودية، واعتبرت هذا الادعاء كاذباً تماماً. وقد نقل رفض باكستان للإدعاء إلى القائم بالأعمال الأفغاني في اسلام أباد في ١١ حزيران/يونيه.

وأرجو منكم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/376-S/17268.

الوثيقة S/17269*

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أقدم رفق هذا نص البيان المؤرخ في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥، والصادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية تأييداً للموقف الودي لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

وأكون ممتناً إذا تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي كيم شونغ
الممثل الدائم بالنيابة لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في هانوي في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في جمهورية فييت نام الاشتراكية

بتاريخ ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أصدرت وزارة الخارجية في لاوس بياناً عن العلاقات بين لاوس وتايلند، يؤكد من جديد السياسة الثابتة لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن تطوير علاقات ودية مع مملكة تايلند، ويقترح إجراء مفاوضات ثنائية على المستوى الحكومي لحل المشاكل المعلقة بين البلدين.

ويبرهن هذا الاقتراح المعقول على الموقف الثابت لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في انتهاج سياسة ودية وسلمية تجاه مملكة تايلند. وهذا هو السبيل الصحيح لتحسين وتنمية الصداقة بين البلدين. ويستجيب لتطلعات شعبي لاوس وتايلند ويتمشى مع مصالح السلم والاستقرار والصداقة والتعاون فيما بين بلدان جنوب شرقي آسيا.

ومن المعروف أن الدوائر الحاكمة التايلندية، لم تكن خلال السنة الماضية، ورغم الإدانة العالمية من جانب الرأي العام، بما في ذلك شعب تايلند، قد سحبت جميع قواتها بعد من ثلاثة قرى صغيرة في محافظة سايا بوري في لاوس، واستمرت في ارتكاب جرائم ضد السكان المحليين، وانتهكت دون حياء وحدة الأراضي اللاوية والبيانات اللاوية التايلندية المشتركة، ورفضت استئناف المفاوضات بين البلدين في بانكوك.

وقد أثبتت الحقائق خلال العام الماضي أن سياسة غلاة اليمينيين في الدوائر الحاكمة التايلندية في الانضمام إلى دعاة التوسع والهيمنة في بكين ضد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية واستخدام البولبوتيين من دعاة إبادة الأجناس ضد الاحياء الوطني لجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أدت بتايلند إلى أزمة سياسية عميقة واضطرابات اقتصادية واجتماعية. وتتعارض هذه السياسة مع مصالح الشعب التايلندي نفسه ومع مصالح السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

إن حكومة جمهورية فييت نام الاشتراكية تؤيد تأييداً تاماً الموقف الصحيح لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتطالب أن تستجيب الدوائر الحاكمة التايلندية على نحو إيجابي للاقتراح الجاد الذي تقدمت به جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باستئناف المفاوضات فوراً بين لاوس وتايلند لحل القضايا بين البلدين، وللمساعدة في جعل جنوب شرقي آسيا منطقة سلم واستقرار وصداقة وتعاون.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/378-S/17269.

الوثيقة S/17270

بوركينا فاصو، بيرو، ترينيداد وتوباغو، مدغشقر، مصر، الهند: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إن مجلس الأمن،

وقد نظر في تقريري الأمين العام [*S/16237* المؤرخة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ و*S/17242*]،

وقد استمع إلى بيان رئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا بالنيابة [الجلسة ٢٥٨٣]،

وقد نظر في بيان السيد سام نوجوما رئيس المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية،

وإذ يشيد بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لاستعدادها للتعاون تعاوناً كاملاً مع الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، بما في ذلك استعدادها المعلن لتوقيع اتفاق لوقف

إطلاق النار مع جنوب افريقيا والتقيّد به، تنفيذاً لخطة الأمم المتحدة لناميبيا على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)،

وإذ يشير إلى قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢١٤٥ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦،

وإذ يستعيد ويؤكد من جديد قراراته ٢٦٩ (١٩٦٩) و ٢٧٦ (١٩٧٠) و ٣٠١ (١٩٧١) و ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣١ (١٩٧٨) و ٤٣٢ (١٩٧٨) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) و ٥٣٢ (١٩٨٣) و ٥٣٩ (١٩٨٣)،

وإذ يشير إلى البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [S/17151]، باسم المجلس، والذي يعلن، في جملة أمور، أن إنشاء ما يسمى الحكومة المؤقتة في ناميبيا باطل ولاغ،

وإذ يساوره شديد القلق ازاء التوتر وعدم الاستقرار الناجمين عن السياسات العدائية لنظام الفصل العنصري في أنحاء الجنوب الافريقي والتهديد المتصاعد لأمن المنطقة وآثاره الأوسع على السلم والأمن الدوليين نتيجة لاستمرار ذلك النظام في استخدام ناميبيا كنقطة انطلاق لشن هجمات عسكرية ضد الدول الافريقية في المنطقة وزعزعة استقرارها،

وإذ يؤكد من جديد مسؤولية الأمم المتحدة القانونية عن ناميبيا ومسؤولية مجلس الأمن الرئيسية عن ضمان تنفيذ قراراته، ولاسيما القرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) اللذين يتضمنان خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا،

وإذ يلاحظ أن عام ١٩٨٥ يوافق الذكرى السنوية الأربعين لتأسيس الأمم المتحدة والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ويعرب عن قلقه الشديد لأن مسألة ناميبيا معروضة على المنظمة منذ بدء عهدها ولا تزال باقية بدون حسم،

وإذ يرحب بالحملة العالمية الناشئة والمكثّفة التي يقوم بها أناس من جميع مجالات الحياة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري في جهد متضافر لإنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا والفصل العنصري،

١ ـ يدين جنوب افريقيا لتماديها في احتلالها غير المشروع لناميبيا في تحد صارخ لقرارات الجمعية العامة ومقررات مجلس الأمن؛

٢ ـ يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ويطلب إلى جميع الدول أن تعمل على زيادة المساعدة الأدبية والمادية التي تقدمها إليه؛

٣ ـ يدين كذلك نظام جنوب افريقيا العنصري للقرار الذي اتخذه بإقامة ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندهوك ويعلن أن هذا القرار يشكل تحديساً سافراً لقرارات مجلس الأمن، ولاسيما قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)؛

٤ ـ يعلن أن هذا القرار غير مشروع ولاغ وباطل، ويعلن أن أي ممثل أو أي جهاز ينشأ نتيجة لتلك العملية لن ينال أي اعتراف سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل أي دولة عضو فيها؛

٥ ـ يطالب جنوب افريقيا العنصرية بأن تلغي على الفور القرار الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه؛

٦ ـ يدين كذلك جنوب افريقيا لوضعها العراقيل أمام تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) بالاصرار على شروط تتنافى مع أحكام خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا؛

٧ ـ يرفض مرة أخرى إصرار جنوب افريقيا على ربط استقلال ناميبيا بمسائل دخيلة لا صلة لها بالموضوع باعتبار أن ذلك لا يتفق مع القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) وغيره من مقررات مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة بشأن ناميبيا، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د ـ ١٥)؛

٨ ـ يعلن مرة أخرى أن استقلال ناميبيا لا يمكن أن يظل مرهوناً بحسم مسائل دخيلة على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)؛

٩ ـ يكرر التأكيد على أن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يتضمن خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا، هو الأساس الوحيد المقبول دولياً لتسوية المشكلة الناميبية بالوسائل السلمية ويطالب بتنفيذه فوراً ودون قيد أو شرط؛

١٠ ـ يؤكد أن المشاورات التي يجريها الأمين العام عملاً بالفقرة ٥ من القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) قد أثبتت أنه تم حسم جميع المشاكل المعلّقة المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، باستثناء اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي؛

١١ ـ يقرر أن يكلف الأمين العام بالشروع في اتصالات مع جنوب افريقيا بغية الانتهاء من اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وذلك بغية تمهيد السبيل أمام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا؛

١٢ - **يطالب** نظام جنوب افريقيا العنصري بأن يتعاون تعاوناً كاملاً مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تنفيذ هذا القرار؛

١٣ - **يحذّر بشدّة** جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الأمن إلى الاجتماع فوراً لفرض جزاءات شاملة وإلزامية ضدها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك كوسيلة ضغط إضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر؛

١٤ - **يحث**، ريثما يتم فرض جزاءات إلزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، الدول الأعضاء التي لم تتخذ بعد تدابير طوعية لقطع كل الروابط والمعاملات مع جنوب افريقيا على ضرورة القيام بذلك، ويمكن أن تشمل تلك التدابير ما يلي:

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية؛

(ب) فرض مقاطعة نفطية؛

(ج) إيقاف الاستثمار في المصالح الحالية، وحظر الاستثمارات الجديدة، وتطبيق حوافز سالبة لبلوغ هذه الغاية؛

(د) حجب تسهيلات العبور الجوي والهبوط عن الطائرات وحقوق الإرساء عن البواخر؛

(هـ) حظر بيع الكروغيراند وكل القطع النقدية الأخرى المسكوكة في جنوب افريقيا؛

(و) التقيد بالمقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب افريقيا تقيّداً دقيقاً؛

(ز) التصديق على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، وتنفيذ هذه الاتفاقية.

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥؛

١٦ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر والاجتماع فور تلقي الأمين العام بغرض استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، والقيام، في حالة تمادي جنوب افريقيا في وضع العراقيل، بتنفيذ الفقرة ١٣ من القرار الحالي.

الوثيقة S/17272*

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فنزويلا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص البيان الذي أصدرته حكومة فنزويلا بشأن إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا، برجاء التفضل بالعمل على تعميمه بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوسيه فرانسيسكو سوكريه فيغاريّا
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصادر عن حكومة فنزويلا بشأن إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا

علمت حكومة فنزويلا باستهجان شديد وقلق بالغ بما أعلنته السلطات في جنوب افريقيا بتاريخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٨٥ بشأن إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا.

ويعتبر هذا إجراء آخر يتخذه نظام بريتوريا ويستهدف من خلاله فرض حل داخلي من جانب واحد في ناميبيا، مقوضاً بذلك مرة أخرى تطبيق خطة الأمم المتحدة من أجل استقلال الإقليم، الواردة في قراري مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨).

إن هذه المناورة تتعارض مع الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي، وهي لا تشكل انتهاكاً لما يتصل بالموضوع من قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بناميبيا فحسب بل إنها أيضاً لا تفتأ تشكل تهديداً للسلم والأمن في القارة الافريقية وبالتالي في العالم بأسره.

وإن فنزويلا، تمسكاً منها بقرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) الذي قرر فيه المجلس أن أي إجراء من طرف واحد تتخذه الإدارة غير الشرعية لناميبيا فيما يتعلق بالعملية الانتخابية يكون لاغياً وباطلاً، تدين وترفض بشكل قاطع ما تهدف إليه جنوب افريقيا من فرض حكومة في الإقليم الناميبي من الواضح أنها لن تستجيب إلاّ لمصالح نظام الفصل العنصري. كذلك تؤكد حكومة فنزويلا من جديد تأييدها لكفاح شعب ناميبيا من أجل الاستقلال.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/380-S/17272.

الوثيقة S/17273*

رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تركيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق طي هذا رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إليكم من السيد أوزير كوراي، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) التر تركمان
الممثل الدائم لتركيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من السيد اوزير كوراي

يشرفني أن أرفق طي هذا بياناً أدلى به السيد رؤوف دنكتاش، رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتناً لو عمم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

بيان صادر في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ إلى الصحافة من رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

كما أوضحت أمس، في أعقاب المفاوضات التي عقدت في أثينا فإن حديث رئيس الوزراء اليوناني السيد باباندريو عن "أحلام وأماني الشعب الهيليني والقبرصي اليوناني" وعبارة السيد كيبريانو بأنهم سيحققون "هدفهم القومي" المستمد من هذه الأماني عاجلاً أم آجلاً. كشفا مرة أخرى أن الجانب اليوناني والقبرصي ـ اليوناني لا يريد السلم في قبرص.

أما نحن، الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، فقد أيدنا منذ البداية مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، وأثبتنا بذلك أننا في جانب السلم. وقد أعلنا في مناسبات عديدة أننا سنواصل مساعدة الأمين العام عندما نحقق المتطلبات الحتمية لحياتنا الديمقراطية بالاستفتاء على الدستور الجديد وبإجراء انتخابات عامة لبرلمان جديد.

ورغم حسن نيتنا، بدأ الجانب القبرصي اليوناني حملة دعائية مكثفة في المحافل الدولية ضد الجمهورية التركية لقبرص الشمالية، وذلك بهدف استغلال شؤوننا الداخلية التي تشكل المقتضيات الطبيعية للحياة الديمقراطية. وينبغي أن يعلم الجميع أن مشكلة قبرص لا يمكن حلها وأن السلام لا يمكن تحقيقه بتعبئة الرأي العام الدولي ضد الشعب القبرصي التركي.

وإذا كان السيد كيبريانو والسيد باباندريو يشعران بأن هناك شيئاً يتعلق بقبرص يضايقهما فإنه ينبغي لهما أن يعلما أن هذا ناجم عن الدفع الذي أعطي لما يسمى "تدويل" مسألة قبرص من جانب السيد باباندريو في أعقاب مجيئه إلى السلطة في اليونان في عام ١٩٨١.

ومن سوء الحظ أن السيد كيبريانو والسيد باباندريو كليهما يواصلان الإصرار على موقفهما غير المستصوب الذي يعوق تهيئة جو من حسن النية والثقة المتبادلة يؤدي إلى تسوية مشكلة قبرص.

ويزعم السيد كيبريانو والسيد باباندريو أن الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تمثل عقبة أمام الجهود التي يبذلها الأمين العام في إطار مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها. وإنني أريد أن أذكرهما بأنهما ليسا في مركز يؤهلهما لتوجيه اللوم إلى الجانب القبرصي التركي لأن السيد كيبريانو هو الذي خرّب قمة نيويورك التي عقدت في ١٧ كانون الثاني/يناير بعد جهود شاقة وهو الذي تلقى اللوم بسبب هذا العمل من طائفته، فضلاً عن أنه هو الذي اعتبر مسؤولاً عن فشل المبادرات السابقة للأمين العام، ولأن السيد باباندريو هو القائل تأييداً لسياسة هذا الأخير بأنه يخدم مصالح الهيلينية واستراتيجيتها بذلك العمل.

وقال السيد كيبريانو في تصريح أدلى به في أثينا بأنه إذا كان هناك انطباع بإمكان أن تقبل اليونان وقبرص تدريجياً الموقف التركي فإن هذا الانطباع خاطىء. إن الموقف القبرصي التركي فيما يتعلق بحل مشكلة قبرص واضح وأعلن في مناسبات عديدة. وبقبول "مشروع الاتفاق" الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الطرفين في نهاية "محادثات الجوار" التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٨٤، أوضح الجانب القبرصي التركي بشكل محدد موقفه في هذا الصدد. أما السيد كيبريانو، من الجهة الأخرى، فقد رفض "مشروع الاتفاق" المذكور أعلاه وذلك بدعم واضح من اليونان. أما تعبيره المشار إليه أعلاه فقد أكد مرة أخرى أنه لا يزال يرفض "مشروع الاتفاق" والمفاهيم والمبادىء الأساسية المجسدة فيه.

ويزعم السيد كيبريانو والسيد باباندريو أن الانتخابات في شمال قبرص، التي تعتبر مظاهر ديمقراطية لإرادة الشعب القبرصي التركي، هي انتخابات "غير شرعية". ولإظهار عدم صحة مزاعمهما فإنني أود أن أذكرهما بأن الحق في إجراء انتخابات منفصلة للشعب القبرصي التركي وارد بالفعل في دستور عام ١٩٦٠ وأن الشعب القبرصي التركي يجري انتخاباته وفقاً للمبادىء الديمقراطية وبصورة منفصلة منذ ذلك الحين.

لقد مارس الشعب القبرصي التركي هذا الحق الذي لا ينكر في الانتخابات المنفصلة في انتخابات الرئاسة التي أجريت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، ومنحني بأغلبية ساحقة التفويض لتمثيله. وإنني أسأل السيد كيبريانو الذي ينسب إليّ، على الرغم من هذا المظهر الديمقراطي، لفظ "عدم الشرعية" متغاضياً عن عدم شرعية إدارته هو، هل حصل على

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/912-S/17273.

تفويض وثقة كاملين من الشعب القبرصي اليوناني في معالجته لمشكلة قبرص؟ ومن الممكن إيجاد الجواب على هذا السؤال في الصحافة القبرصية اليونانية. ففي ''رسالة مفتوحة إلى السيد باباندريو'' نشرت في ١١ حزيران/يونيه في صحيفة **أليثيا** اليومية القبرصية اليونانية، لسان حال حزب ديسي (التجمع الديمقراطي) تقرأ ما يلي:

'' لا شك أنك تعي جيداً، دولة رئيس الحكومة، أن الرئيس الذي أنت ذاهب للتحدث معه هو شخص تندد به الأغلبية الساحقة في المجلس لموقفه وسياسته فيما يتعلق بمسألة قبرص، وهو مطلوب منه الاستقالة لأنه رفض الامتثال لقرارات الأغلبية. فالرئيس الذي سوف تجتمع إليه هو ممثل أقلية ضئيلة زج بمشكلة قبرص في أسوأ الأزمات. وقد أدين موقفه وسلوكه بالفعل من قبل الحزبين السياسيين الرئيسيين اللذين يمثلان قرابة ٧٠ في المائة من الشعب القبرصي اليوناني ... وكما ستوافق، دولة رئيس الحكومة، فإنه من غير الممكن توقع حصول أي تطور بشأن مسألة قبرص برئيس قبرصي يوناني كهذا، كما لا يمكن تعليق آمال على إمكانات المستقبل. والشيء المؤكد الوحيد هو استمرار حالة الجمود الحالية''.

ومرة أخرى، نشر خبر بعنوان ''تحذير آكيل لباباندريو''، في صحيفة **أليثيا**، وفي صحيفة **خارافغي**، لسان حال آكيل، وفي الصحيفة اليمينية **اغون** يقول ما يلي:

'' قام السيد أندرياس زارتيديس، الأمين العام لبيو وعضو مجلس النواب عن آكيل بتحذير السيد باباندريو علانية من مواجهة مجلس النواب والأغلبية الساحقة من الشعب (القبرصي اليوناني) وذلك بتبنيه موقف السيد كيبريانو. وقال زارتيديس إن سارتزيتاكيس وباباندريو سيواجهان معارضة الشعب (القبرصي اليوناني) في حال تأيدهما لآراء باباندريو''.

إن السيد كيبريانو الذي يتجرأ على دمغ الانتخابات الديمقراطية تماماً التي أجراها للشعب القبرصي التركي بوصف ''اللاشرعية'' ينبغي له أن يتأمل في التصريحات القبرصية اليونانية المشار إليها أعلاه حيث إنها تظهر بوضوح درجة ما يتمتع به من ''شرعية'' و ''سلطة'' في صفوف طائفته هو.

وأود كثيراً جداً أن أذكّر السيد كيبريانو والسيد باباندريو بأن ما يعوق حل مشكلة قبرص ليس انتخابات الشعب القبرصي التركي لزعمائه وهيئاته الموثوقين تماماً بل أزمة السلطة في صفوف الطائفة القبرصية اليونانية، هذه الأزمة التي دأبت الدوائر القبرصية اليونانية على ذكرها باستمرار في أعقاب قمة ١٧ كانون الثاني/يناير والتي أكدها فيما بعد مراقبون أجانب مستقلون. وإن حل أزمة السلطة هذه في جنوب قبرص ينبغي معالجتها من باب الأولوية العاجلة إذا أريد توقع تطورات تبعث على الأمل فيما يتعلق بحل مشكلة قبرص.

إن الحملات الدعائية ضد حياتنا الديمقراطية ووصم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بأنها ''دولة مزيفة'' لن تساهم في البحث عن تسوية لمشكلة قبرص ولن تساعد مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة. وليس من شأنها إلا أن تعوق هذه الجهود.

الوثيقة S/17274

رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بوتسوانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أنقل إليكم النشرة الصحفية المرفقة التي أصدرها مكتب رئيس جمهورية بوتسوانا هذا الصباح بشأن هجوم مغاوير جنوب افريقيا على غابوروني، عاصمة بوتسوانا.

وسوف نشعر بالتقدير لو تتفضلون بإصدار هذه النشرة الصحفية بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليغوايلا ج. ليغوايلا
الممثل الدائم لبوتسوانا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نشرة صحفية صادرة عن مكتب رئيس بوتسوانا
في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥

خلال الهجوم الذي قام به أفراد من قوة دفاع جنوب افريقيا في وقت مبكر من هذا الصباح قتل ما مجموعه ١٢ شخصاً وأصيب ٦ آخرون بجراح. وكان من بين القتلى ثلاث نساء وطفل يبلغ من العمر خمس سنوات أصيب في مفصل فخذه بعدة جروح ناجمة عن إطلاق رصاصات. وشمل الجرحى فتاة عمرها عشر سنوات أصيبت في ساقها بطلقات رصاص وسيدة

هولندية أصيبت بجروح متعددة ناجمة عن إطلاق الرصاص. كذلك أطلق المغيرون النار بطريقة عشوائية على ركاب السيارات المارة وأضرموا النيران في عدد من السيارات. وأصيب مواطنان من بوتسوانا عندما أطلق الرصاص على سيارتيهما في حادثتين منفصلتين؛ ويخشى أن يكون المغيرون قد اختطفوا بعض الأشخاص. ودمرت أربعة منازل تدميراً كاملاً خلال الغارة كما أصيبت منازل أخرى بأضرار بالغة.

ويبدو أن المغيرين قد دخلوا بوتسوانا من الطريق البري مستخدمين عدداً من المركبات. كما يبدو أن الإغارات على المنازل المختلفة قد تمت في وقت واحد إذ أن العملية لم تدم إلا وقتاً قصيراً. وكانت النتيجة أنه عندما أقامت قوات الشرطة والدفاع البوتسوانية حواجز طرق، كان المغيرون قد فروا بالفعل.

وتدين حكومة بوتسوانا بقوة هذه الحادثة التي تعتبر آخر وأخطر حلقة في سلسلة من الحوادث التي وقعت منذ شهر آذار/مارس من هذا العام. ومما يجعل هذا الفصل من أعمال العنف الوحشية التي ترتكبها حكومة جنوب افريقيا مؤسفاً بصورة خاصة. إن حكومة بوتسوانا قد أكدت مراراً وتكراراً أنها لا تسمح باستخدام أراضيها لشن هجمات على البلدان المجاورة. وتعتبر حكومة بوتسوانا أن هذا الهجوم تحقيق للتهديد الذي أطلقته جنوب افريقيا في شهر شباط/فبراير من هذا العام بغزو بوتسوانا.

الوثيقة S/17275

رسالة مؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص إعلان حكومة نيكاراغوا والقيادة الوطنية لجبهة التحرير الوطني الساندينية المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بالعمل على أن تعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورّو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان حكومة نيكاراغوا وجبهة التحرير الوطني الساندينية المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥

إن حكومة جمهورية نيكاراغوا والقيادة الوطنية لجبهة التحرير الوطني الساندينية تبلغ جميع النيكاراغويين والمجتمع الدولي بما يلي:

مافتئت حكومة نيكاراغوا تتابع بقلق جهود حكومة الولايات المتحدة لتغيير إرادة مجلسي كونغرس الولايات المتحدة وإرغامهما على الموافقة على اعتمادات في الميزانية لتمويل قوات المرتزقة التي تقوم، بتوجيه من وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة، بشنّ هجمات إرهابية على شعب نيكاراغوا.

أما ما يبذل من جهود لتصوير هذا الدعم المالي لقوات المرتزقة على أنه دعم إنساني فلا يمتّ إلى الموضوع بصلة. ويبقى واضحاً بعد ذلك التدخل غير المقبول وغير الشرعي وغير الأخلاقي من جانب كونغرس الولايات المتحدة، الذي قرر، مذعنا لضغوط حكومة ريغان، اتخاذ إجراء بشأن أعمال ضارة بسيادة نيكاراغوا وسلامتها.

وهذه المواقف تتعارض مع مبادىء القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والصكوك الدولية الأخرى التي وقّعت عليها كل من الولايات المتحدة ونيكاراغوا وهي تشكّل جزءًا من سلسلة من الأعمال المماثلة من قبيل التدابير الاقتصادية التي اتخذت مؤخراً ضد نيكاراغوا.

ولقد نجحت السياسة العدوانية لحكومة الولايات المتحدة في التغلّب على الأصوات التي ارتفعت إلى جانب الحكمة والصواب في كونغرس الولايات المتحدة.

ونحن النيكاراغويين نرى أن هذا خطأ من جانب كونغرس الولايات المتحدة، يقوّي من تصميم حكومة ريغان الذي لا يتزعزع على أن تنتهي بالتصعيد الحالي للعدوان إلى تدخّل عسكري مباشر تقوم به قوات الولايات المتحدة ضد سيادة نيكاراغوا وشعبها.

وينبغي لكونغرس الولايات المتحدة أن يفكر مليّا في تلك المسؤولية وأن يسعى إلى اتباع طريق بنّاء يوقف اتجاه التدخل، حتى يمكن إحراز تقدم عن طريق الحوار والتفاوض بغية بلوغ سلم مشرّف.

ولقرار كونغرس الولايات المتحدة أثر سلبي على المسرح السياسي في أمريكا اللاتينية، وهو يشكّل تهديداً خطيراً للجهود السلمية لمجموعة كونتادورا ويقلل في الوقت نفسه احتمالات قيام تفاهم معقول بين نيكاراغوا والولايات المتحدة.

ونظراً إلى أن هذه الحالة الجديدة، التي نجح رئيس الولايات المتحدة في أن يفرضها على الكونغرس، تشكّل تصعيداً للحرب ضد نيكاراغوا وتقرب احتمال تدخل الولايات المتحدة العسكري المباشر، فإن حكومة نيكاراغوا والقيادة الوطنية للجبهة الساندينية قد اتخذنا معاً القرار التالي:

١ - وقف التدابير الانفرادية التي كانت تطبقها حكومتنا في ميدان الدفاع، ويحفزها على ذلك الرغبة في أن تؤكد استعداد نيكاراغوا لتنفيذ النقاط الأساسية في هذا الصدد والتي قدمتها مجموعة كونتادورا في الوثيقة بشأن السلم في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [S/16775، المرفق]. ويعني هذا أنه في ظل الظروف الحالية، التي تتزايد فيها التهديدات المسلحة من جانب الولايات المتحدة ضد شعبنا، فإن النيكاراغويين سيمكنهم وضع

الترتيبات لمواجهة الاحتياجات المادية والحصول على التعاون اللازم الذي تقتضيه خطط الدفاع الوطني.

٢ ـ إبلاغ حكومات بلدان مجموعة كونتادورا بالحاجة الملحة إلى أن ينظر الاجتماع القادم، المقرر عقده في ١٨ حزيران/يونيه في مدينة بنا، بالحالة الجديدة التي تتطلب اتباع نهج جديد تجاه المسائل التي يجري تناولها في تلك الاجتماعات.

وهذه الأعمال ضرورية من أجل مواجهة التصعيد العدواني والمتسم بالتدخل من جانب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا، الذي يزيد كل يوم من خطورة الحالة الإقليمية المتدهورة بالفعل.

٣ ـ تأكيد نيكاراغوا لعملية كونتادورا للسلم، وتمسّكها الذي لا يتزعزع بالاستعداد للانضمام على الفور، ودون إدخال أي تغييرات، إلى الوثيقة بشأن السلم التي قدمتها مجموعة كونتادورا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤.

٤ ـ استمرار بقاء نيكاراغوا على استعداد للدخول في حوار مع الولايات المتحدة حالما تقرر حكومة الولايات المتحدة استئناف المحادثات التي تخلّت عنها انفرادياً في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥.

وينبغي استئناف حوار مانساتيّو بغية مناقشة طرق إعادة العلاقات إلى حالتها الطبيعية بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا ووقف الحرب الحالية وتصعيد التدخل.

٥ ـ مناشدة حكومة نيكاراغوا والقيادة الوطنية لجميع أفراد الشعب بمضاعفة جهودهم لأداء مهامهم الدفاعية الوطنية، وبذلك يمكن تحسين قدرتنا القتالية إلى الحد الذي يمكّننا من التغلب على قوات المرتزقة وتعزيز جميع ترتيباتنا الدفاعية، حتى نكون على استعداد لصدّ أي تدخل عسكري مباشر من جانب قوات الولايات المتحدة ومقاومتها وإلحاق الهزيمة بها في نهاية المطاف.

وفي مناسبة الذكرى السادسة لانتصار الثورة الشعبية الساندينية، واعتماداً على نفس الشجاعة والتصميم والبطولة التي قاتلنا بها دكتاتورية سوموزا وهزمناها، وألحقنا بها في ذلك السيطرة الامبريالية، سنعرف كيف نعدّ وننظم أنفسنا للدخول حتى النصر في تلك المعارك الجديدة التي يفرضها علينا المعتدي الامبريالي.

وبوحي من المثل الذي ضربه ساندينو وريجوبرتو وكارلوس فونسيكا، فإن نيكاراغوا المنتصرة لن تبيع نفسها ولن تستسلم.

فإما وطن حرّ وإما الموت!

الوثيقة S/17276*

رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وبالاشارة إلى رسالة الممثل الدائم لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إليكم والمؤرخة في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ [*S/17247*] بشأن العلاقات بين لاوس وتايلند، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى بيان وزارة الخارجية لمملكة تايلند بشأن العلاقات بين لاو وتايلند، ونصه كما يلي:

" في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أصدرت وزارة خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بياناً بشأن العلاقات بين تايلند ولاوس يتضمن اتهامات باطلة ضد حكومة وشعب مملكة تايلند وانتهى البيان باقتراح يدعو إلى أن تعين مملكة تايلند وفداً لاستئناف المحادثات مع وفد لحكومة لاوس من أجل إيجاد حل للمشاكل ذات الاهتمام المتبادل.

" وفي هذا الصدد نورد فيما يلي الوقائع ذات الصلة:

" ١ ـ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، أرسل وزير خارجية تايلند مذكرة إلى وزير الخارجية بالنيابة في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية يؤكد فيها من جديد أنه لا توجد، منذ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، أي قوات مسلحة تايلندية على الاطلاق في منطقة القرى الثلاث.

" ٢ ـ وقام وزير خارجية تايلند أيضاً بإبلاغ نظيره في لاوس بأن تايلند تتقيد دائماً وبحزم بسياسة تشجيع إقامة علاقات تدريجياً بين تايلند ولاوس ومبدأ تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، فقد بذلت تايلند كل جهد، تحدوها رغبة صادقة ومتحلية ببالغ الصبر إزاء الاستفزاز والاتهامات الزائفة من جانب لاوس، من أجل تهيئة جو يفضي إلى إعادة العلاقات بين تايلند ولاوس إلى وضعها الطبيعي ولكنها لم تلق استجابة مواتية من قادة الجانب اللاوي، الذي مازال يواصل بسوء نية، هجومه الذي لا ينقطع، ضد حكومة تايلند وشعبها، مما يبيّن أن قادة لاوس لا يرغبون في قرارة أنفسهم، في أن يروا العلاقات بين تايلند ولاوس وقد عادت إلى وضعها الطبيعي، وعلاوة على ذلك، فإنهم يرغبون قطعاً في تدمير العلاقات الاخوية القائمة بين شعب تايلند وشعب لاوس.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/380-S/17276.

" ٣ ـ وذهب وزير خارجية تايلند إلى القول بأن حكومة تايلند وشعبها يعتقدان بأنه، كي يتعاون البلدان في إعادة العلاقات بينهما إلى وضعها الطبيعي، فإنه يجب أن تكون استجابة حكومة لاوس مواتية باستمرار، أولاً وقبل كل شيء. ومادام الجانب اللاوي مازال يرى أنه ليس من اللائق التخلي عن جهوده للتدخل في الشؤون الداخلية لتايلند عن طريق المحاولات الرامية إلى بذر بذور الشقاق بين قادة تايلند، وبث الفرقة بين حكومة تايلند وشعبها، وتشويه صورة تايلند باتهامات زائفة وتحريف مختلف الوقائع المتعلقة بالعلاقات بين تايلند ولاوس، فضلاً عن توجيه الطعنات لكرامة تايلند بمزاعم تفيد بوجود دوائر متنافرة في الحكومة التايلندية، فإن تهيئة جو يفضي إلى إقامة صداقة بينهما يصبح بالضرورة أمراً مستعصياً للغاية.

" ٤ ـ وكرر وزير خارجية تايلند التأكيد بشكل قاطع على أن حكومة تايلند وشعبها يأملان بكل إخلاص في أن تتوقف على وجه السرعة مختلف الأنشطة المذكورة أعلاه التي يقوم بها الجانب اللاوي وأن يعد الجانب اللاوي مرة أخرى يد المساعدة في تهيئة جو يفضي إلى إعادة العلاقات الأخوية بين دولتيّ وشعبيّ تايلند ولاوس إلى وضعها الطبيعي فضلاً عن تشجيع التفهم المتبادل والتعاون الإيجابي وفقاً لروح البلاغ المشترك التايلندي ـ اللاوي الصادر في عام ١٩٧٩.

" ٥ ـ ولم ترد أي استجابة على الإطلاق من الجانب اللاوي للمذكرة الموجهة من وزير خارجية تايلند إلى نظيره اللاوي منذ أكثر من خمسة أشهر.

" ٦ ـ لم تعد القرى الثلاث تمثل قضية. فقد تمت مناقشتها بالفعل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما ترابط القوات المسلحة التايلندية على الأراضي التايلندية للدفاع عن سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية.

" ٧ ـ وحكومة تايلند مصممة على انتهاج سياسة علاقات حسن الجوار مع حكومة لاوس بغض النظر عن الخلافات القائمة بين النظامين السياسيين في البلدين، ذلك أن تلك السياسة تخدم مصلحة شعبي تايلند ولاوس. وشعب تايلند يرحب دائماً بقيام علاقات سلمية وبنّاءة مع شعب لاوس، لأننا نتشاطر ثقافة ولغة وديانة مشتركة.

" ٨ ـ وتحقيقاً لرغبة حكومة تايلند وشعبها في العيش في سلم وقيام تعاون بنّاء مع حكومة لاوس وشعبها، يقتضي الأمر تماماً أن يبذل الجانبان كلاهما الجهود بحسن نية. ومن الأساسي أن يمتنع الجانب اللاوي عن ترديد الهراء وأن يحجم عن المحاولات الرامية إلى بث الفرقة بين حكومة تايلند وشعب تايلند. فقد كانت مملكة تايلند دائماً دولة مستقلة ذات سيادة. ويعيش الشعب التايلندي في مجتمع حر مفتوح؛ كما أن حكومة تايلند منتخبة انتخاباً ديمقراطياً من قبل الشعب التايلندي.

" ٩ ـ وحكومة تايلند على استعداد دائماً للاستجابة على نحو ايجابي لأي اقتراح جاد يقدم من حكومة لاو لإجراء محادثات بين الجانبين بغرض تعزيز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلدين. كما أن الزج بقضايا دخيلة في المحادثات المقترحة يلقي بشكوك خطيرة على مدى صدق واستعداد حكومة لاوس للاشتراك في محادثات لها وزنها مع حكومة تايلند. وينبغي لحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بوصفها ممثلة لدولة مستقلة ذات سيادة ألا تسمح لنفسها بأن تستخدم في صرف انتباه العالم عن أعمال الغزو والاحتلال الإجرامية التي ترتكبها فييت نام في كمبوتشيا والتي أدانتها غالبية المجتمع الدولي الساحقة في الجمعية العامة للأمم المتحدة طوال ست سنوات متتابعة. ومن الوقائع المعروفة تماماً أن هذا الأمر يمثله مشكلة، يجب أن تحل أولاً بين فييت نام المعتدية وكمبوتشيا الضحية. فهذه هي المشكلة الوحيدة التي تعترض سبيل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا.

" ١٠ ـ وحكومة تايلند يحدوها وطيد الأمل في أن تتمكن حكومة لاوس من أن تسلك سبيل العمل المستقل الذي يخدم، على أفضل وجه، صالح شعبها وذلك بالاستجابة، على نحو إيجابي، لمذكرة وزيرة خارجية تايلند المؤرخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤؛ مما سيحقق، دون شك، الرغبات الحقيقية لشعبي البلدين. فالجهاز اللازم لتعزيز العلاقات بين تايلند ولاوس، فضلاً عن تسوية المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين البلدين على جميع المستويات، في متناول يد كل من الحكومتين بالفعل. كما أن البيانات العامة ذات الطابع التعسفي التي تخدم مصلحة قوى خارجية تعمل على التنسيق بين أجهزتها الدعائية لتوفر لتلك البيانات المزيد من الإعلان، تعكس الافتقار إلى رغبة صادقة من جانب حكومة لاوس في السعي إلى إقامة العلاقات الودية التقليدية بين تايلند ولاوس.

وأتشرف بأن أطلب تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17277

رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص الرسالة التي وجهها السيد فيكتور أوغو تينوكو، وزير العلاقات الخارجية لجمهورية نيكاراغوا بالنيابة إلى وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا بشأن الأحداث الأخيرة التي وقعت في منطقة الحدود مع كوستاريكا.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم الرسالة المذكورة، بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا من وزير العلاقات الخارجية بالنيابة بنيكاراغوا

أتشرف بأن أعرب عن اهتمام حكومتي البالغ بأن يكون لدى البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا معلومات أكثر عن موقف حكومة نيكاراغوا بشأن الوضع الخطير القائم في منطقة الحدود مع كوستاريكا، كنتيجة مباشرة لوجود قوات غير نظامية قامت مع سبق الإصرار، في إطار سياسة التدخل وإثارة الحروب التي تنتهجها الولايات المتحدة، بإثارة حوادث مؤسفة جرت محاولة لإلقاء تبعتها على نيكاراغوا بمنتهى الاستهتار ودون أي مبرر.

ولذا فإن حكومة نيكاراغوا تدعو من خلالي الحكومات الموقرة للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا إلى تعيين وفد خاص للقيام بأسرع ما يمكن بعملية تحقيق على الطبيعة في قطاع نهر سان خوان. وترى حكومة نيكاراغوا أن هذه الزيارة ستسمح للدول المشتركة في هذا الجهد التفاوضي أن تقدر، في الميدان المناسب، الجهود التي تبذلها حكومتي لإعادة الأوضاع في منطقة الحدود مع كوستاريكا إلى طبيعتها.

كما أن بلدي يهتم بأن يثبت مرة أخرى أن التوتر القائم بين كوستاريكا ونيكاراغوا لا يتفق مع رغبة حكومتي في السلم. وحالات النزاع هذه ليست إلا نتيجة مباشرة لاستخدام أرض كوستاريكا من جانب قوات المرتزقة المصمم على إحداث تدهور في العلاقات بين البلدين عن طريق إثارة حوادث مصطنعة تنسب بلا مبرر إلى نيكاراغوا وتستخدم لتبرير الحرب العداوانية التي تشنها حكومة الولايات المتحدة على الشعب النيكاراغوي.

وترغب حكومة نيكاراغوا بثبات وإخلاص في التوصل إلى حل نهائي لهذه التوترات المختلفة. ولذا فقد اقترحنا إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين كوستاريكا ونيكاراغوا وخاضعة لإشراف دولي بمساندة مجموعة كونتادورا وتعاون فرنسا. وإننا على ثقة من أن وجود وفد كونتادورا في منطقة نهر سان خوان سيشكل خطوة هامة في السعي نحو تحقيق السلم والوفاق بين الدول الشقيقة في أمريكا الوسطى.

الوثيقة S/17278

رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زمبابوي

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا نص بيان أصدره وزير الخارجية لجمهورية زمبابوي، السيد ويتنيس ماغوندا مانغويندي، بمناسبة الغارة التي شنّتها قوات نظام جنوب افريقيا العنصري على بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وأرجو منكم تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أ. س. غ. مودينغي
الممثل الدائم لزمبابوي
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن وزير خارجية زمبابوي

علمت حكومة زمبابوي صباح اليوم، وقد انتابها إحساس بالفزع والهول الشديد، بالهجوم الذي ارتكبته دون سابق استفزاز ودون مسوغ عناصر من القوات العسكرية التابعة لنظام جنوب افريقيا العنصري ضد المواطنين المحبين للسلم والعزّل في الدولة الشقيقة، جمهورية بوتسوانا.

وحكومة وشعب زمبابوي يشعران بالإساءة البالغة ويدينان إزاء هذا المثال الأخير على وحشية البوريين الذي ارتكب باسم الفصل العنصري

المتزايد تلطّخاً بالدماء، وفي تحدّ وقح للقوانين الدولية التي تنادي باحترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية لكل دولة مستقلة، ويدينانه بأقوى العبارات.

إن هذا الاعتداء ضد بوتسوانا - وهي دولة لا تلتمس أكثر من العيش في سلم مع كل جيرانها، بما في ذلك نظام بريتوريا العنس - يجيء مباشرة في أعقاب الغارة الفاشلة التي شنّها مفاوير جنوب افريقيا على مقاطعة كابيندا في جمهورية أنغولا الشعبية، كما يقدم دليلاً واضحاً على تصميم بريتوريا من جديد على تكثيف حملة العدوان العسكري التي تشنها ضد منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمي بالكامل، وزعزعة استقرارها عموماً.

ورغم أن النظام العنصري بنفسه هو الذي يرتكب هذه الأعمال الهمجية، فإن اللوم لا يقع على بريتوريا وحدها. فمنذ سنوات، ونحن والغالبية الساحقة من المجتمع الدولي، ندين التعاون والتعاضد السافرين اللذين ازدهرا بل ومازالا يزدهران بين مختلف الدول الغربية الرئيسية والنظام العنصري. وقد نظرنا إلى هذه العلاقة غير الصحية والتي يتعذّر تبريرها من وجهة نظرنا على اعتبار أنها تشكّل، بطبيعتها، خطراً على مصالح السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي دون الإقليمي وتضر إلى أبعد حد بالجهود الدولية عموماً الرامية إلى القضاء على الفصل العنصري، وتحرير الأغلبية في جنوب افريقيا وتخليص ناميبيا من الاستغلال العنصري الاستعماري.

ويوفر الهجوم الذي وقع على غابوروني وقتل المدنيين الأبرياء العزّل برهاناً آخر على استمرار صحة تحذيراتنا وبل على اللوم الذي يجب أن يتشاطره، بما لا يدع مجالاً للإنكار، كل الذين يواصلون تقديم الدعم إلى بريتوريا والذين يعتقدون في "حسن نيّتها".

وبانتشار الاضطراب الداخلي في جميع أنحاء جنوب افريقيا نفسها، وبازدياد المعارضة الخارجية للفصل العنصري في جميع أنحاء العالم، سيكون ردّ فعل بريتوريا هو أن تشتد عنفاً وأن تزداد عدوانية، دفاعاً عن مبدئها العنصري المشين واللا أخلاقي تماماً.

كما أن استمرار تقديم الدعم إلى هذا النظام الحاكم والنظام العنصري البغيض الذي يتبنّاه ويدافع عنه بكل ضراوة، أمر يتعذّر بلا ريب التفكير فيه، ناهيك عن التعاضي عنه.

ويجب وقف جنوب افريقيا قبل أن تتمكن من ارتكاب أي عدوان آخر ضد جيرانها وضد المجتمع الدولي بأسره. أما الدول الغربية التي أشرت إليها بوجه خاص فيقع على عاتقها مسؤولية، متزايدة لا مفر منها، عن التأكد من وقف بريتوريا عند حدّها.

وإلى الذين عانوا في غابوروني نتيجة لعدوان بريتوريا أو الذين فقدوا أحبّاءهم فإن حكومة وشعب زمبابوي يعربان عن أعمق مشاعر التعاطف تجاههم. وإننا نشعر أن خسائرهم هي خسائرنا وإننا نقف اليوم إلى جانبهم فيما حلّ بهم من أسى.

وإلى كل الذين يواصلون الكفاح ضد نظام بريتوريا وجميع الآثام التي يجسّدها فإننا نتعهد بأن نتضامن معهم، بشكل وطيد لا يتزعزع؛ وإننا واثقون من أنه أيّاً كانت همجية القوات التي نواجهها وأيّاً كانت وحشية البوريين، فإن روح الحرية ولهيبها سيزداد توقّداً داخل نفوسنا جميعاً بلا استثناء إلى أن يتم القضاء نهائياً وإلى الأبد على شبح الفصل العنصري البغيض.

A luta Continua.

الوثيقة S/17279

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل بوتسوانا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أرجو عقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن بغرض النظر في الحالة الخطيرة الناشئة نتيجة للهجوم العسكري الذي شنته جنوب افريقيا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ على غابوروني، عاصمة بلدي.

(توقيع) ليغوايلا ج. ليغوايلا
الممثل الدائم لبوتسوانا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17280*

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل سري لانكا

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل أدناه نص بيان مؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥، صادر عن وزارة الخارجية بكولومبو فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في قبرص.

" لقد علمت سري لانكا بأسى بالغ بما يسمى 'انتخابات رئاسة الجمهورية' التي أجريت في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ في الجزء الشمالي المحتل من جمهورية قبرص.

" وهذا الإجراء المتخذ من طرف واحد يشكل انتهاكاً لسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية، وهو واحد من سلسلة من التدابير الانفصالية التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة في قبرص ولذا تدينه حكومة سري لانكا بشدة.

" وتكرر سري لانكا الإعراب عن تأييدها التام لاستقلال وسيادة جمهورية قبرص وسلامتها الإقليمية، فقبرص أحد أعضاء الأمم المتحدة وهي عضو في الكمنولث وفي حركة عدم الانحياز.

" وقد دأبت سري لانكا على الدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية قبرص وتسوية مسألة قبرص وفقاً لقرارات مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٧٦ (١٩٧٥) و ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤). ونحن نؤيد المبادرات التي يتخذها الأمين العام لتنفيذ هذه القرارات".

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيسانكا ويجيواردينه
الممثل الدائم لسري لانكا
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/915-S/17280.

الوثيقة S/17281*

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص بيان الناطق بلسان وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية الصادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشأن قرار سلطات جنوب افريقيا المتعلق بإقامة ما يسمى "بحكومة مؤقتة" في ناميبيا.

وأكون ممتناً لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/386-S/17281.

المرفق

بيان صادر في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥عن الناطق بلسان وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

إن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تصرّ على الإعراب عن سخطها إزاء قرار جنوب افريقيا إقامة "حكومة مؤقتة" مزعومة من المقرر أن تتقلد مهامها رسمياً في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ المقبل. ويهدف هذا الإجراء الخداعي إلى إدامة الاحتلال غير الشرعي لناميبيا.

ويشكل هذا الإجراء تحدياً خطيراً آخر موجهاً ضد المجتمع الدولي. والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية تدين بشدة هذا الإجراء الذي اتخذته بريتوريا والمخالف لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بمسألة ناميبيا، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) وتعتبره باطلاً ولاغياً.

إن الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية، إذ توافق تماماً على البيان الذي ألقاه رئيس مجلس الأمن في ٣ أيار/مايو [*S/17151*]، تنتهز هذه الفرصة لتكرر الإعراب عن تضامنها الراسخ وتأييدها الأخوي للكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية من أجل الاستقلال التام لناميبيا.

الوثيقة S/17282

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جنوب افريقيا

[الأصل: بالانكليزية]

[١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف أن أرفق، للعلم، نص بيان مؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أصدره وزير خارجية جنوب افريقيا، السيد ر. ف. بوثا بشأن الأحداث التي وقعت في غابوروني، بوتسوانا يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كورت فون شيرندينغ
الممثل الدائم لجنوب افريقيا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ صادر عن وزير خارجية جنوب افريقيا

قال وزير الخارجية السيد ر. ف. بوثا، عندما طلب إليه التعليق على الأحداث التي وقعت في غابوروني يومي ١٣ و ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥، إن حكومة جنوب افريقيا والسلطات الأخرى في جنوب افريقيا كانت قد نبّهت حكومة بوتسوانا مراراً وتكراراً إلى أن تعمل على الحد من أنشطة المجلس الوطني الافريقي داخل بوتسوانا ولاسيما تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإرهابية في جنوب افريقيا انطلاقاً من بوتسوانا. وبالإضافة إلى ذلك، تم توجيه انتباه حكومة بوتسوانا في عدد من المناسبات إلى تسلّل الإرهابيين التابعين للمجلس الوطني الافريقي إلى جنوب افريقيا من بلدان ثالثة عن طريق إقليم بوتسوانا، كما طلب إلى حكومة بوتسوانا أن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون هذا التسلّل.

وخلال مناقشة دارت في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٣ في مطار جان سمتس، جوهانسبرغ، بيّن الوزير بوثا ووزير خارجية بوتسوانا السابق السيد أرشي موغوي، قدّمت إلى حكومة بوتسوانا قائمة بأسماء الإرهابيين التابعين للمجلس الوطني الافريقي في بوتسوانا بالإضافة إلى تبيان مشاركتهم النشطة في التخطيط والتنفيذ المزعم لأعمال العنف في جنوب افريقيا، كما تم حث حكومة بوتسوانا على اتخاذ الإجراء المناسب للحد من أنشطتهم، وتكرر تأكيد هذا الطلب إلى السيد موغوي في اجتماع عقد في كيب تاون في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٤.

وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤، تقدمت حكومة جنوب افريقيا باقتراح قبلته حكومة بوتسوانا في ٢٦ آذار/مارس ١٩٨٤، يدعو إلى قيام قوات الأمن في البلدين بوضع تدابير من أجل منع تخطيط وتنفيذ أعمال العنف والتخريب والإرهاب ضد بعضهما بعضاً.

وفي اجتماع آخر على المستوى الوزاري عقد في بريتوريا في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤، تم التوصل إلى توافق في الآراء يقضي بأن لا تقوم بوتسوانا أو جنوب افريقيا بإيواء عناصر خطّطت أو نفّذت أعمالاً إراهابية.

وقال الوزير بوثا في بيان عام ألقاه في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، رداً على بعض الملاحظات المنسوبة إلى رئيس بوتسوانا، مازيري، إن حكومة بوتسوانا لم تتمكن من التوصل إلى تفاهم مقبول مع حكومة جنوب افريقيا بشأن مكافحة أعمال الإرهاب التي تنفذ ضد جنوب افريقيا انطلاقاً من إقليم بوتسوانا. ولذلك نبّه السيد بوثا إلى أن جنوب افريقيا تحتفظ بالحق في اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع تخطيط وتنفيذ أعمال الإرهاب والتخريب من الدول المجاورة.

عقدت قوات الأمن التابعة لبوتسوانا وجنوب افريقيا اجتماعاً آخر في غابوروني في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ انتهى دون التوصل إلى نتيجة حاسمة نظراً لأن سلطات الأمن التابعة لبوتسوانا لم تكن مخوّلة من حكومتها بالاتفاق على الترتيبات العملية لمنع استخدام بوتسوانا كنقطة انطلاق لأعمال الإرهاب ضد جنوب افريقيا.

وفي هذه الظروف، كتب الوزير بوثا رسالة إلى وزيرة خارجية بوتسوانا، السيدة ج. ك. ت. تشيبي في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ يدعوها فيها إلى إجراء مزيد من المناقشات على المستوى الوزاري.

وخلال المناقشات التي دارت بين شرطة جنوب افريقيا وشرطة بوتسوانا في غابوروني في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ، تم تنبيه بوتسوانا إلى وجود دليل قاطع على أن المجلس الوطني الافريقي يستخدم بوتسوانا على نحو متزايد كنقطة انطلاق للقيام بأعمال الإرهاب في جنوب افريقيا.

وفي برقية بالتلكس مؤرخة في ٢٩ كانون الثاني/يناير موجهة إلى وزيرة خارجية بوتسوانا، أكد الوزير بوثا مرة أخرى على ضرورة اتخاذ ترتيبات فعّالة بين الفرعين ذوي الصلة من قوات الأمن بهدف مكافحة التخريب المنظم. وأوضح أنه منذ أن بعث برسالته المؤرخة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وأعمال الإرهاب ضد جنوب افريقيا وجارتها جمهورية بوفوثاتسوانا، لا تفتأ تتزايد.

وأشار الوزير بوثا مرة أخرى إلى أنه لا يمكن صيانة السلم والاستقرار في الجنوب الافريقي، إذا كان الإرهابيون ومناصروهم، العازمون على الإطاحة بالقوة بحكومة ذات سيادة، يجدون الملاذ في إقليم دولة مجاورة ذات سيادة، سواءً كان ذلك بعلم تلك الدولة الأخيرة أو بموافقتها أم لا، وقصارى القول، قال الوزير إن هذه الحالة لا يمكن أن تستمر، وأضاف قائلاً إن حكومة جنوب افريقيا تعتقد دائماً أن مشاكل منطقة الجنوب الافريقي ينبغي أن يحلها قادة المنطقة. وأكد الوزير بوثا أنه لهذا السبب يتوجه مرة أخرى بنداء حار إلى حكومة بوتسوانا كي تولي اهتماماً عاجلاً لهذه المشكلة بهدف التوصل إلى تفاهم بشأن بعض الترتيبات الفعالة والعملية بين قوات أمن البلدين من أجل ضمان أن لا يستخدم إقليم أي منهما لتخطيط أو تنفيذ أعمال التخريب أو الإرهاب ضد الآخر.

وخلال اجتماع لاحق عقد بين وزيري خارجية بوتسوانا وجنوب افريقيا في بريتوريا في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨٥ ، بدأ الوزير بوثا المناقشة بقوله إن الغرض الرئيسي من الاجتماع هو التوصل إلى ترتيب بشأن المسألة الخطيرة المتمثلة في تسلل الإرهابيين من بوتسوانا إلى جنوب افريقيا. وأبلغ وزير خارجية بوتسوانا بأن جنوب افريقيا تعلم تمام العلم أن المجلس الوطني الافريقي قد اختار بوتسوانا كمسار هام للتسلل إلى جنوب افريقيا.

وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على أن قوات الأمن التابعة للبلدين ستحاول مرة أخرى التوصل إلى تفاهم بشأن الترتيبات العملية فيما يتعلق بكيفية مكافحة هذا الخطر المتفاقم.

ومع ذلك، ذكرت مرة أخرى قوات الأمن التابعة لبوتسوانا في اجتماع عقد بين قوات أمن البلدين في أعقاب الاجتماع الوزاري أنها ليست مخوّلة بقبول الترتيبات المقترحة رغم أنها أبدت هي نفسها استعداداً للقيام بذلك بسبب ادراكها لما يخلّفه وجود المجلس الوطني الافريقي في بوتسوانا بشكل متزايد من أثر مزعزع للاستقرار.

ومنذ آب/أغسطس ١٩٨٤ أصبح المجلس الوطني الافريقي مسؤولاً عن ٣٦ من أعمال الإرهاب والعنف خطّط لها ونفّذت من بوتسوانا. وخلال هذه الفترة قتل ستة أشخاص ولحق ضرر فادح بمحطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من روستنبورغ وبممتلكات أفراد من مواطني جنوب افريقيا.

وقد اضطلعت منظمة التحرير الفلسطينية لفترة ما بدور هام في تدريب إرهابيي المجلس الوطني الافريقي، كما أن الهجوم الغادر الذي وقع بقنبلة يدوية على السيد لاندرز المسمى لمنصب نائب الوزير والسيد فراد بيترز الأمين الوطني لحزب العمل كان مطابقاً لإسلوب منظمة التحرير الفلسطينية.

ولم يكن أمام قوات الأمن التابعة لجنوب افريقيا بديل سوى حماية جنوب افريقيا وشعبها من تزايد عدد الهجمات الإرهابية الناشئة من بوتسوانا. وتم تنبيه بوتسوانا مراراً وتكراراً إلى الحد من هذه الأنشطة في إقليمها.

ومن مبادىء القانون الدولي الراسخة أنه لا يمكن لدولة أن تسمح بأنشطة في إقليمها يكون الغرض منها ارتكاب أعمال عنف في إقليم دولة أخرى. ومن الثابت أيضاً أنه يحق لأي دولة اتخاذ الخطوات المناسبة لحماية أمنها وسلامتها الإقليمية من هذه الأعمال. وجنوب افريقيا لن تتغاضى عن مثل هذه الأنشطة. وبالرغم من التزامها بحسم خلافاتها مع جيرانها بالوسائل السلمية، فإنها لن تتردّد في اتخاذ أي إجراء يكون مناسباً للدفاع عن شعبها وللقضاء على العناصر الإرهابية العازمة على زرع الموت والدمار في بلدنا وفي منطقتنا. كما أننا لن نسمح لأنفسنا بأن نهاجم بدون قصاص. وسنتخذ أية خطوات ملائمة للدفاع عن أنفسنا. ورغم ذلك، فإن جنوب افريقيا مقتنعة بأن مشاكل منطقتنا لا يمكن أن تحل بالعنف.

الوثيقة S/17283

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل كمبوتشيا الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذا نص البيان المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي صدر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية والذي يدين العمل العدواني الذي ارتكبته جنوب افريقيا في ١٤ حزيران/يونيه ضد جمهورية بوتسوانا.

وسأكون ممتناً إذا تفضلتم بتعميم نص البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ثيون براسيث
الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥، صادر عن المتحدث باسم وزارة الخارجية في الحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية

لقد شعر المجتمع الدولي بسخط شديد إذ علم بالعدوان الذي ارتكبه النظام العنصري في جنوب افريقيا في ساعات الصباح الباكر من يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ضد جمهورية بوتسوانا، والذي نتجت عنه خسائر فادحة في الأرواح وألحق بمدينة غابوروني العاصمة ذاتها دماراً مادياً كبيراً.

وها هي ذي جريمة متعمدة أخرى ترتكبها جنوب افريقيا منتهكة سيادة بوتسوانا وسلامتها الإقليمية. وهذا العمل العدواني يعرض للخطر أيضاً سلم وأمن الجنوب الافريقي، الذي يشهد بالفعل حالة متفجرة بسبب الاحتلال غير الشرعي لناميبيا من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

وإن شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية ليدينان بأقصى قوة هذا العمل العدواني المتعمد ويطالبان بأن تضع جنوب افريقيا حداً لسياسة العدوان والتخريب وزعزعة الاستقرار والتخويف التي تنتهجها ضد البلدان الافريقية المجاورة.

ويود شعب كمبوتشيا والحكومة الائتلافية لكمبوتشيا الديمقراطية أن يعربا عن تضامنهما الأخوي مع شعب وحكومة بوتسوانا في الدفاع عن استقلال بلدها وسيادته الوطنية وسلامته الإقليمية.

الوثيقة S/17284

بوركينا فاصو، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، ومدغشقر، ومصر والهند: مشروع قرار

[الأصل: بالانكليزية]

[١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17270*، فيما عدا الفقرة الأخيرة من الديباجة والفقرات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ من المنطوق وفيما يلي نصها:]

إن مجلس الأمن،

وإذ يرحب بالحملة العالمية الناشئة والمكثفة التي يقوم بها أناس من جميع مجالات الحياة ضد نظام جنوب افريقيا العنصري في جهد متضافر لإنهاء الاحتلال غير المشروع لناميبيا والفصل العنصري،

٢ - يؤكد من جديد شرعية الكفاح الذي يخوضه الشعب الناميبي ضد الاحتلال غير المشروع من قبل نظام جنوب افريقيا العنصري ويطلب إلى جميع الدول أن تزيد من المساعدة الأدبية والمادية التي تقدمها إليه؛

٣ - يدين كذلك نظام جنوب افريقيا العنصري لإقامته ما يسمى بالحكومة المؤقتة في وندهوك، ويعلن أن هذا الإجراء الذي اتخذ حتى أثناء انعقاد مجلس الأمن يشكل إهانة صريحة له وتحدياً سافراً لقراراته وخاصة قراريه ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨)؛

٤ - يعلن أن هذا الإجراء غير مشروع ولاغ وباطل، ويعلن أن أي ممثل أو أي جهة ينشأ نتيجة له لن ينال أي اعتراف سواء من قبل الأمم المتحدة أو من قبل أي دولة عضو فيها؛

٥ - يطالب جنوب افريقيا العنصرية بأن تلغي على الفور الإجراء الانفرادي غير المشروع المذكور أعلاه؛

١١ - يقرر أن يفوض إلى الأمين العام الشروع في اتصالات مع جنوب افريقيا بغية الانتهاء من اختيار جنوب افريقيا للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وذلك بغية تمهيد السبيل أمام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا؛

١٢ - يطالب جنوب افريقيا بأن تتعاون تعاوناً تاماً مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تنفيذ القرار الحالي؛

١٣ - يحذر بشدة جنوب افريقيا من أن عدم قيامها بذلك سيضطر مجلس الأمن إلى الاجتماع فوراً لفرض جزاءات شاملة وإلزامية ضدها بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وذلك كوسيلة ضغط إضافية لضمان امتثال جنوب افريقيا للقرارات السالفة الذكر؛

١٤ - يحث، ريثما يتم فرض جزاءات إلزامية ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من الميثاق، الدول الأعضاء التي لم تقم بذلك بعد، على أن تتخذ التدابير الطوعية المناسبة لقطع كل الروابط والمعاملات مع جنوب افريقيا، ويمكن أن تشمل هذه التدابير ما يلي:

(أ) قطع العلاقات الدبلوماسية؛

(ب) فرض مقاطعة نفطية؛

(ج) إيقاف الاستثمار في المصالح الحالية، وحظر الاستثمارات الجديدة، وتطبيق حوافز سالبة لبلوغ هذه الغاية؛

(د) حجب تسهيلات العبور الجوي والهبوط عن الطائرات وحقوق الإرساء عن البواخر؛

(هـ) حظر بيع الكروغيراند وكل القطع النقدية الأخرى المسكوكة في جنوب افريقيا؛

(و) التقيد بالمقاطعة الرياضية والثقافية لجنوب افريقيا تقيداً دقيقاً؛

(ز) المصادقة على الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها وتنفيذ هذه الاتفاقية.

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار الحالي في موعد لا يتجاوز نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٨٥؛

الوثيقة S/17284/Rev.1

بوركينا فاصو، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، ومدغشقر، ومصر، والهند: مشروع قرار منقح

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

[نفس نص مشروع القرار الوارد في الوثيقة *S/17284*، فيما عدا الفقرات ١٠ و ١١ و ١٥ من المنطوق وفيما يلي نصها:]

إن مجلس الأمن،

١٠ - يؤكد أن المشاورات التي يجريها الأمين العام عملاً بالفقرة ٥ من القرار ٥٣٢ (١٩٨٣) قد أثبتت أنه تم حسم جميع المسائل المعلقة المتصلة بالقرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، عدا اختيار النظام الانتخابي؛

١١ - يقرر أن يكلف الأمين العام باستئناف الاتصال فوراً مع جنوب افريقيا بغية الحصول على اختيارها للنظام الانتخابي الذي سيستخدم في انتخابات الجمعية التأسيسية تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة، وفقاً لأحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، وذلك بغية تمهيد السبيل أمام قيام مجلس الأمن باتخاذ قرار آذن لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا؛

١٥ - يرجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ القرار الحالي في موعد لا يتجاوز الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥؛

الوثيقة S/17285*

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل تايلند

[الأصل: بالانكليزية]
[١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، وإلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٥ [*S/17185*]، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى آخر عمل من أعمال العدوان ارتكبته القوات الفييتنامية المرابطة في كمبوتشيا ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية على النحو التالي:

١ - في الساعة ٢١/٠٠ من يوم ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أغار عدد من القوات الفييتنامية على أراضي تايلند وهاجموا وحدة شبه عسكرية تايلندية في منطقة بان تاتوم، في مقاطعة سانكخا بإقليم سورين، الواقعة على بعد ٨ كيلومترات من الحدود التايلندية - الكمبوتشية، فأصابوا جنديين تايلنديين بجراح خطيرة. وكانت الإغارة الفييتنامية تهدف إلى إجبار حوالي ٣٠ ٠٠٠ شخص كمبوتشي مشرد يقيمون في مخيم غرين هل (في بان تاتوم) على العودة إلى كمبوتشيا. ونتيجة لذلك، اضطر مسؤولو الإغاثة التايلنديون والدوليون إلى نقل هؤلاء الكمبوتشيين المشردين والقرويين التايلنديين المقيمين في المنطقة إلى مكان داخل تايلند يتوفر فيه المزيد من الأمن.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/391-S/17285.

٢ ـ وأرسلت القوات التايلندية بسرعة إلى المنطقة واصطدمت مع القوات الفييتنامية في يوم ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥. ومازالت الحالة على الحدود متوترة حالياً حيث مازال عدد يتراوح بين ٠٠٠ ٢ إلى ٠٠٠ ٣ من القوات الفييتنامية تقريباً يرابط بالقرب من الحدود.

٣ ـ وتود حكومة تايلند الملكية أن توجه انتباهكم إلى الانتهاكات الفييتنامية المتكررة التي ترتكب عن عمد ودون سابق استفزاز ضد سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية. وقد أدت الإغارة الأخيرة إلى تجديد متاعب وبؤس الأشخاص الكمبوتشيين المشردين الذين سبق أن هربوا من الهجمات الفييتنامية والتمسوا ملجأ مؤقتاً في تايلند فضلاً عن القرويين التايلنديين الأبرياء الذين يعيشون على طول الحدود. إن هذا العمل العدواني الفييتنامي يشكل انتهاكاً صارخاً آخر للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان الأساسية.

٤ ـ وتطالب حكومة تايلند الملكية بأن توقف فييت نام على الفور أعمالها العدوانية غير المشروعة والعدائية ضد تايلند، وتعيد تأكيد حقوقها في حماية سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية وحياة وممتلكات شعب تايلند بجميع الوسائل. ولن تسمح حكومة تايلند الملكية بهذه الأعمال العدوانية الفييتنامية التي يجب أن تتحمل حكومة فييت نام المسؤولية الكاملة عنها.

وأتشرف بأن أطلب تعميم نص هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بيرابهونغسي كاسيمسري
الممثل الدائم لتايلند
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17287*

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي أصدرته حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بشأن قرار حكومة جنوب افريقيا العنصرية بإقامة "حكومة مؤقتة" في ناميبيا.

وسأكون ممتناً لو قمتم بتعميم هذه الرسالة ونص البيان بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد علي فوم
الممثل الدائم لجمهورية تنزانيا المتحدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان مؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ صادر عن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة

إن تنزانيا تدين بلا تحفظ قيام حكومة جنوب افريقيا العنصرية اليوم بتنصيب "حكومة مؤقتة" في ناميبيا. وهذا الإجراء هو إجراء آخر في سلسلة من أعمال التحدي الصلف لإرادة المجتمع الدولي. وفضلاً عن ذلك، فهو يستخف بوقاحة بمقررات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وقد وضع قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) خطة لتطور ناميبيا سلمياً نحو الاستقلال، عن طريق انتخابات حرة تجري تحت إشراف ومراقبة الأمم المتحدة. وهذا هو الطريق الوحيد العملي الذي يمكن سلوكه عن طريق التفاوض للتوصل إلى استقلال معترف به ومقبول دولياً. بيد أن جنوب افريقيا قد وضعت العراقيل، عن طريق مختلف الذرائع والحيل، أمام تنفيذ هذه الخطة طيلة الأعوام الثمانية الماضية.

وتعد "الحكومة المؤقتة" مناورة أخرى لزيادة تأخير تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨). كما أنها تشكل محاولة لفرض حكومة على شعب ناميبيا وتحويل احتلالها غير الشرعي لإقليم ناميبيا إلى بانتوستان. وما يسمى بالحكومة لا يعدو أن يكون ائتلافاً من العملاء الناميبيين لحكومة جنوب افريقيا وينبغي أن تحرم تلك الحكومة عالمياً من أي نوع من الاعتراف.

ويؤكد هذا الإجراء الأخير الذي اتخذته حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا الطابع الملح للعمل الذي يجب أن يقوم به المجتمع الدولي الآن. فيجب أن يكثف جهوده لعزل ونبذ جنوب افريقيا سياسياً ودبلوماسياً واقتصادياً وثقافياً. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ الآن تدابير ضد النظام العنصري بموجب الفصل السابع من الميثاق بغية إجباره على إنهاء احتلاله لناميبيا.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/394-S/17287.

الوثيقة S/17288*

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسبانيا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص بلاغ أصدره في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، مكتب الإعلام الدبلوماسي التابع لوزارة خارجية اسبانيا فيما يتعلق بالأحداث التي تجري الآن في الجنوب الافريقي:

" لقد كانت وزارة خارجية اسبانيا تتابع باهتمام بالغ الأحداث التي تقع في الجنوب الافريقي، يحدوها الأمل في أن تسود ديناميات الحوار والتفاوض، التي أدت في الماضي إلى توقيع اتفاق لوساكا واتفاق نكوماتي [*S/16451* المؤرخة في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٤، المرفق الأول]، وتهيىء مناخاً جديداً في علاقات جمهورية جنوب افريقيا بجمهورية انغولا الشعبية وجمهورية موزامبيق الشعبية وجميع البلدان المجاورة.

" واسبانيا، إذ تسترشد برغبتها في التعاون إلى أقصى قدر من أجل السعي إلى إحلال السلم في منطقة من مناطق العالم ابتليت أكثر من غيرها بانعدام الأمن والحرب، وادراكاً منها للصعوبات المتأصلة في عملية طويلة ومعقدة، قد اتخذت إجراء يتسم بالحصافة والاستمرارية حيث دعت جميع الأطراف المعنية إلى السير على درب التفاهم الذي بدأ، رغم مختلف التقلبات، يحقق فيما يبدو بعض النتائج بالفعل، ومما يدعو للأسف، فإن سلسلة الأحداث التي وقعت خلال الأيام القليلة الماضية تدفع وزارة خارجية اسبانيا إلى أن:

" ١ - تعلن إدانتها الواضحة والقاطعة لما يسمى بحادثة كابيندا التي تم فيها أسر بعثة عسكرية سرية تابعة لجنوب افريقيا عند المنشآت النفطية الواقعة في تلك المقاطعة الأنغولية، منتهكة بذلك سيادة جمهورية انغولا الشعبية انتهاكاً صارخاً؛

" ٢ - وترفض وتدين تماماً الغارة العسكرية التي شنتها جنوب افريقيا في غابوروني، في ١٤ حزيران/يونيه وتسببت في خسائر فادحة باعتبار ذلك عملاً عدوانياً ارتكب دون سابق استفزاز وليس له ما يسوغه، وتعرب في الوقت نفسه لحكومة جمهورية بوتسوانا عن أعمق مشاعر التضامن والتعاطف؛

" ٣ - وتعتبر إقامة حكومة في ناميبيا من جانب واحد في تجاهل تام وتحد سافر للمجتمع الدولي ولأحكام قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٣٥ (١٩٧٨) أمراً باطلاً ولاغياً؛

" ٤ - وتحث حكومة جمهورية جنوب افريقيا على أن تتخلى عن العنف وتمتثل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتتخذ في الحال أية تدابير يقتضيها الأمر للعودة إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية بوصفها الوسيلة الوحيدة التي تسهم من خلال التفاوض في حل تلك المنازعات".

وسأكون ممتناً لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خايمي دى بينييس
الممثل الدائم لاسبانيا
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/395-S/17288.

الوثيقة S/17289*

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل ايطاليا

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

عقب قيام جنوب افريقيا بالإغارة على بوتسوانا ونقل السلطات إلى الحكومة الإنتقالية في ناميبيا، أصدرت ايطاليا، في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، بصفتها رئيس الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر إعلاناً عن الحالة في الجنوب الافريقي، أتشرف بأن أرفقه طي هذا.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/396-S/17289.

وسأغدو ممتناً للغاية إذا أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) موريتسيو بوتشي
الممثل الدائم لايطاليا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

إعلان أصدرته الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن الحالة في الجنوب الافريقي

إن الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدين بقوة قيام جنوب افريقيا بالإغارة على بوتسوانا، الأمر الذي يشكل انتهاكاً خطيراً لسيادة ذلك البلد، وأسفر عن وقوع خسائر فادحة بين السكان. وترى الدول العشر أن هذا العمل غير المقبول يعرقل الاستمرار في إجراء حوار يرمي إلى التماس حلول سلمية لمشاكل المنطقة وجنوب افريقيا ذاتها، على نحو ما تنشده الدول العشر بشدة.

وترى الدول العشر أيضاً أن من شأن تنفيذ القرارات المتعلقة بنقل السلطات في ناميبيا في الوقت الحاضر أن يؤخر القيام، بدون شروط مسبقة، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال يمثل الأساس الوحيد المقبول للتوصل إلى تسوية نهائية لمسألة ناميبيا.

والدول العشر تعتبر أن إقامة حكومة مؤقتة في ناميبيا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥، أمر باطل ولاغ.

الوثيقة S/17290

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل ليبريا

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بصفتي رئيس مجموعة الدول الافريقية بالأمم المتحدة أتشرف بأن أحيل إليكم رسالة من السيد أوليفر تامبو، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وأرجو تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في سياق المناقشة التي ستجرى في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشأن عدوان جنوب افريقيا العنصرية على جمهورية بوتسوانا.

(توقيع) ماركوس كوفا
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لليبريا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا

إن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يحث مجلس الأمن على النظر في مسألة اتخاذ إجراء مناسب لمواجهة الحالة الخطيرة الناشئة عن العمل العدواني الذي ارتكبه نظام جنوب افريقيا ضد جمهورية بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وقد أسفر هذا الاستخدام السافر للقوة دون الاستناد إلى أي مبرر، عن قتل ١٢ شخصاً، من الشباب والشيوخ، بما في ذلك لاجئون من جنوب افريقيا ومواطنون من بوتسوانا ومواطنون أجانب.

وتذرعاً بحجة مقاومة ما يسمى بالإرهاب، انتهك المغيرون التابعون لنظام جنوب افريقيا السلامة الإقليمية لدولة مجاورة بريئة لم تهدد هذا النظام ولم تعكر صفو السلم والأمن في المنطقة. وكل ما اقترفته بوتسوانا من ذنب هو أنها وفرت اللجوء لأشخاص وفقاً لمتطلبات القانون الدولي والأخلاق.

إن عمل العنف هذا الذي ارتكبه نظام جنوب افريقيا دون سابق استفزاز يمثل آخر حدث في محاولته الطويلة والهدامة الرامية إلى زعزعة الاستقرار لدى جيرانه. ومن بين السمات المشتركة للاستخدام السافر لأدوات القتل والتدمير قتل الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وقد سلم العالم منذ وقت طويل بالطابع الإجرامي للنظام. وقد وجه نقد شديد وبحق إلى سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا بوصفها جريمة ضد الانسانية. وقد أدان مجلس الأمن في مناسبات كثيرة سياسة الفصل العنصري والأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام ضد دول مجاورة، وطالب بتعويضات لها. وأقر المجلس بشرعية الكفاح ضد الفصل العنصري.

ومع ذلك، فبالرغم من هذه الإدانات القوية وسلسلة الإدانات الموجهة إلى صميم صفة اللاشرعية للنظام، فإن مجلس الأمن لم يبد عزمه على معاقبة المعتدين وساعدة الضحايا. إن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يقر بأن أغلبية أعضاء مجلس الأمن قد أبدوا في عدد من المناسبات تصميمهم على اتخاذ إجراء ضد هذا النظام البشع. إلا أن المجلس كانت تعوزه القوة بسبب مغالاة بعض أعضائه الدائمين في التسامح إزاء النظام، وكانوا هم الذين أحبطوا في عدد من المناسبات رغبات المجتمع الدولي الواضحة في اتخاذ إجراء محدد وفعال ضد النظام الإرهابي الدولي.

وكان حادث ١٤ حزيران/يونيه، الذي جاء في وقت كان فيه مجلس الأمن مجتمعاً للنظر في الحالة في ناميبيا، أوضح تعبير على ازدراء نظام جنوب افريقيا للمجتمع الدولي، وهو النظام الذي يمارس إرهاب الدولة ضد شعبه والإرهاب الدولي ضد جيرانه.

إن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يرى أن مجلس الأمن لا يمكنه بعد الآن أن يراوغ بشأن هذه الحالة التي تمثل تحدياً للمجتمع الدولي. وقد أصبحت الآن الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعّالة واضحة وعاجلة

وملحة. ولا يستطيع العالم بعد الآن أن يتسامح بشأن هذه الاعتداءات التي ترتكب ضد شعب جنوب افريقيا والدول المجاورة له.

إن المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا يحث مجلس الأمن على أن ينفذ أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وأن يفرض جزاءات شاملة وإلزامية.

ومجلس الأمن لا يمكنه أن يظل غير مبال بهذه التطورات. فحادث ١٤ حزيران/يونيه يتيح له فرصة لا مثيل لها ليتخذ إجراء من النوع الذي يساعد قوات تحرير جنوب افريقيا في إنجاز مهمتها التاريخية المتمثلة في القضاء على الفصل العنصري.

إن الحالة الراهنة التي نقلت فيها هذه القوات المعركة إلى معاقل الفصل العنصري تمشياً مع رغبات وقواعد الأمم المتحدة نفسها، تفرض على مجلس الأمن أن يتخذ إجراء حاسماً وأن يفعل ذلك الآن.

الوثيقة S/17292*

رسالة مؤرخة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

عملاً بقرار الجمعية العامة ١١٤/٣٩ (الذي أدانت فيه الجمعية العامة النازية والفاشية)، أود أن أوجه نظركم إلى رسالة أعلنها ياسر عرفات في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٨٥ في باندونغ باندونيسيا. فقد أشاد عرفات بالحاج أمين الحسيني وأحمد الشقيري بوصفهما "قائدين فلسطينيين" "يذكرهما باعتزاز بالغ". وقال إن "منظمة التحرير الفلسطينية تواصل السير على الطريق الذي رسماه".

وبعد أربعين سنة من هزيمة النازية، فإن وفدي يجد أن تمجيد البعض من أقبح أعوان النازية وعرض أنشطتهم على أنها نماذج يحتذى بها أمر مستنكر.

إن تعاون الحسيني مع هتلر معروف تماماً. ومكتبه في برلين الذي أطلق عليه اسم "مكتب المفتي الأكبر" كان ينظم الوحدات العسكرية في البلدان التي يحتلها المحور من أجل قتل الآلاف من اليهود. كما حال دون هجرة آلاف غيرهم من اليهود، مقرراً مصيرهم بالموت في محارق قوات الأمن الخاصة. وقد دعا أحمد الشقيري، وهو أحد اتباع الحسيني المتحمسين، إلى إبادة يهود اسرائيل. وكشفت دعوته السافرة إلى "إلقاء اليهود في البحر" عن جوهر رغبته، التي كثيراً ما أعرب عنها، في إكمال المهمة التي بدأها النازيون.

وإذا كانت هناك حاجة إلى دليل آخر على طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية فإن إشادة عرفات بهذين "القائدين الفلسطينيين" و "الطريق الذي رسماه" يبين مرة أخرى حقيقة نوايا تلك المنظمة الإرهابية.

وأتشرف بأن أطلب تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نيتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17292-A/40/398.

الوثيقة S/17293*

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل اسرائيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إن ما يميز الإرهابيين هو أنهم يهاجمون المدنيين الأبرياء بصورة منتظمة ومتعمدة. والقتل العشوائي للمدنيين هو الذي جعل من منظمة التحرير الفلسطينية الجماعة الإرهابية المثالية في عصرنا.

ولعلكم نورد فيما يلي بيانات صدرت مؤخراً عن منظمة التحرير الفلسطينية عن أنشطة المجموعات المكونة لها:

٣١ آذار/مارس ١٩٨٥ - قالت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إن الوحدات التابعة لها قتلت مدنياً يهودياً في قرية البيرة؛

* عممت تحت الرمز المزدوج S/17293-A/40/399.

٩ نيسان/أبريل ـ قالت منظمة التحرير الفلسطينية إنها استخدمت قنابل حارقة في الهجوم على "حافلة ركاب صهيونية في جنين"؛

٢٢ نيسان/أبريل ـ قالت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية إنها أرسلت قوات "لتنفيذ عمليات انتحارية في قلب تل أبيب"؛

٢٨ نيسان/أبريل ـ قال صوت منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد إن "المنظمة استخدمت قنابل حارقة، في الهجوم على مركبة صهيونية على الطريق بين بئر السبع والقدس"؛

١٢ أيار/مايو ـ قالت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية إنها فجّرت ثلاث قنابل في اسرائيل، من بينها قنبلة بالقرب من مستشفى شعاري صيديق في القدس؛

٢٧ أيار/مايو ـ قالت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية إنها فجّرت قنبلة في مدينة حيفا؛

٣٠ أيار/مايو ـ قالت القيادة العامة لقوات الثورة الفلسطينية إنها فجّرت قنبلة في مدينة العفولة؛

١٤ حزيران/يونيه ـ قال صوت منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد إن القوات الفلسطينية اللبنانية المشتركة أطلقت قذائف كاتيوشا على قرى في الجليل الأعلى؛

١٥ حزيران/يونيه ـ أوردت وكالة الأنباء اللبنانية أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قالت إنها قامت في أوائل شهر حزيران/يونيه بزرع قنابل في غزة وطولكرم، وبإلقاء قنابل يدوية في نابلس، ورشقت سيارات المدنيين بنيران أوتوماتيكية على طريق غزة؛

١٧ حزيران/يونيه ـ قالت منظمة التحرير الفلسطينية إنها قامت بزرع قنابل وإلقاء قنابل يدوية في مستوطنات الدهيشة والدوار والمعازي للاجئين، وبتفجير قنابل في ضاحيتي راموت والتل الفرنسي بالقدس، وكذلك في تل أبيب؛

١٩ حزيران/يونيه ـ قال صوت منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد إن المنظمة فجّرت قنبلة في مدينة عسقلان؛ وقال صوت فلسطين من صنعاء إن المنظمة فجّرت قنبلة في كريات غات.

وليس مهماً أن أغلب هذه الهجمات أخفق أو لم يقع بتاتا. بل المهم هو أن منظمة التحرير الفلسطينية تتباهى بقتل الأبرياء في الحافلات والسيارات والمستشفيات والقرى والمدن وبرميهم بالقنابل والقذائف. إن القاعدة العامة عند الكلام عن الإرهابيين هي: انظر إلى فعلهم لا إلى قولهم. أما في حالة منظمة التحرير الفلسطينية فمن المناسب إدخال تعديل طفيف هو: إن ما يقولونه، في الشرق الأوسط على الأقل، دليل ممتاز على ما سيفعلونه لو منحوا نصف الفرصة اللازمة، وعلى ماهيتهم الحقيقية.

وأتشرف برجاء تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومجلس الأمن.

(توقيع) بنيامين نتانياهو
الممثل الدائم لاسرائيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17294

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نصي البرقيتين المتبادلتين بين السيد اولافو إخيديو سيتوبال وزير الدولة للعلاقات الخارجية في البرازيل والسيد أفونسو فان دونين، وزير العلاقات الخارجية بأنغولا بشأن موضوع الأنشطة التي قام بها مغاوير جنوب افريقيا في أنغولا.

والمرجو تعميم هاتين الرسالتين المتبادلتين بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جورج ا. ماسييل
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

المرفق الأول

برقية مؤرخة في ٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزير العلاقات الخارجية في أنغولا من وزير الدولة للعلاقات الخارجية في البرازيل

لدى علمي بالغارة الأخيرة التي قام بها مغاوير جنوب افريقيا على الأراضي الوطنية لأنغولا، أود أن أكرر لكم تأكيد استنكار البرازيل لهذا العمل الذي لا يمكن تبريره والذي يشكل انتهاكاً لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية. وأود أيضاً أن أعرب عن تضامن شعب البرازيل وحكومته مع بلدكم الصديق.

المرفق الثاني

برقية مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزير الدولة للعلاقات الخارجية في البرازيل من وزير العلاقات الخارجية في أنغولا

من دواعي غبطتي أن أفيد بورود رسالتكم التي أعربتم فيها، بما لا يدع مجالاً للبس، عن مشاعر التقدير والتضامن التي يكنها شعب وحكومة البرازيل تجاه شعب وحكومة أنغولا، فضلاً عن الاستنكار للعمل الذي لا يمكن تبريره والذي يشكل انتهاكاً لسيادة جمهورية أنغولا الشعبية وسلامتها الإقليمية.

الوثيقة S/17295*

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم نص رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة من السيدة نورا أستورغا وزيرة العلاقات الخارجية بالنيابة في جمهورية نيكاراغوا، إلى وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا. وترد في الرسالة نتائج الاجتماع الذي عقده في مدينة ليبريا، بكوستاريكا، السيد خوسيه ليون تالافيرا نائب وزير العلاقات الخارجية بجمهورية نيكاراغوا، مع ممثلي البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا ومع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، والذين تألفت منهم لجنة تقصي الحقائق التي توجد حالياً في ذلك البلد.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا من وزيرة العلاقات الخارجية بالنيابة في نيكاراغوا

أتشرف بأن أحيل إليكم البيان الرسمي الكتابي المتعلق بالموقف الذي اتخذته حكومة نيكاراغوا في الاجتماع الذي عقد في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥، في مدينة ليبريا بكوستاريكا بين ممثلي حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية وبين وفد نيكاراغوا برئاسة السيد خوسيه ليون تالافيرا، نائب وزير العلاقات الخارجية.

وقد أعرب نائب الوزير تالافيرا، في أثناء إلقائه لبيانه، عن ارتياحه للفرصة التي أتيحت له ليعرض على اللجنة التي عينها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، آراء حكومة نيكاراغوا بشأن الحالة الخطيرة القائمة في منطقة الحدود المشتركة، كما توضح بشكل قاطع ومقنع أن القوات المسلحة لنيكاراغوا لم تشترك على الاطلاق في الأحداث المؤسفة التي أدت إلى قتل الحراس المدنيين التابعين لكوستاريكا.

وتؤكد نيكاراغوا، على وجه الخصوص، رغبتها الأكيدة في السلم وفي إجراء حوار مع كوستاريكا، والتي اتضحت من المبادرات الكثيرة، التي

---

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/916-S/17295.

ذكرت نيكاراغوا منها الاقتراح الأخير المتعلق بإقامة منطقة مجردة من السلاح تحت إشراف دولي، تضمن بصورة نهائية إزالة النزاع من مناطق الحدود.

وأكدت نيكاراغوا أيضاً أن التوترات القائمة مع كوستاريكا تنشأ مباشرة من وجود قوات المرتزقة في أراضي كوستاريكا، ومن استخدامها لتلك الأراضي لشن عمليات عسكرية ضد شعب نيكاراغوا، مما يوجد الاحتكاك والأحداث المصطنعة التي تفسد العلاقات بين الدولتين، وتوفر ذرائع جديدة لحرب العدوان التي تشنها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا.

وتبعث نيكاراغوا، في هذا الصدد، بدعوة مرة أخرى إلى البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا للتحقق في أراضي نيكاراغوا من صدق هذه التأكيدات.

وتؤكد نيكاراغوا، في هذا الصدد، قلقها الشديد إزاء موافقة كونغرس الولايات المتحدة مؤخراً على اعتماد ملايين إضافية لقوات المرتزقة هذه، الأمر الذي سيقحم ولا شك عناصر أكبر للتوتر في العلاقات بين كوستاريكا ونيكاراغوا، نظراً إلى استخدام مجموعات المرتزقة لأراضي كوستاريكا.

وعقب ذلك، قرأ العميد روبرتو كالديرون، رئيس المنطقة العسكرية الخامسة في نيكاراغوا وثيقة تتعلق باستخدام أراضي كوستاريكا لخطط العدوان ضد كوستاريكا؛ وقد وزعت نسخ من الوثيقة على أعضاء اللجنة. وتشتمل هذه الوثيقة على سرد تفصيلي للأنشطة الرئيسية والمعسكرات ومهابط الطائرات، والمنازل الآمنة للمرتزقة، فضلاً عن أسماء موظفين من كوستاريكا، من المدنيين والعسكريين يتعاونون مع الثورة المضادة.

وقد سلمت بصفة رسمية شريط تسجيل مصور (فيديو) لبيانات أدلى بها المرتزق ايدين باستورا، ومناظر للمخيمات ومقابلات مع الموظفين التابعين لكوستاريكا. ويوضح هذا الشريط بما لا يدع مجالاً للشك كيف تنطلق قوات المرتزقة من أراضي كوستاريكا.

وبالإضافة إلى ذلك فإن العميد كالديرون قام، باستخدام خرائط للمنطقة، بإعطاء وصف تفصيلي لأهداف عملية "سوبيرانيا" ("السيادة")، التي ينفذها حالياً الجيش الشعبي السانديني في منطقة نهر سان خوان. ووجه النظر بصفة خاصة إلى المواجهات بين جيشنا وقوات المرتزقة التي قامت بالهجوم من الشاطىء الجنوبي لنهر سان خوان. وقد شمل الوصف السرد التالي حسب الترتيب المزمني للأنشطة العسكرية والأعمال العدوانية القادمة من كوستاريكا:

١ - في ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٥ بدأت عملية "سوبيرانيا" بغرض تطبيع الحالة في منطقة نهر سان خوان، وهي مسألة ستعود بالنفع على كوستاريكا ونيكاراغوا وذلك بإعادة حرية الملاحة إلى ما كانت عليه.

٢ - وفي ٢٦ أيار/مايو احتل معسكر المعادين للثورة الواقع في قطاع كبيرادا ميغيليتو. وفي حوالي الساعة ١١/٣٠ أطلقت نيران البنادق عديمة الارتداد على الجيش الشعبي السانديني من قطاع لاس تيريسياس في أراضي كوستاريكا.

٣ - وفي ٢٧ أيار/مايو، في الساعة ١٧/٥٠ وجهت نيران بنادق عديمة الارتداد من مواقع مواجهة لجزيرة اغوا فريسكا في أراضي كوستاريكا.

٤ - وفي ٢٨ أيار/مايو، في الساعة ١٦/٠٠ احتلت الفصائل الأولى من الجيش الشعبي السانديني معسكر ماتشوكا. وحوالي ظهر اليوم التالي تمت السيطرة الكاملة على الموقع.

٥ - وفي ٣٠ أيار/مايو بينما كان يجري توزيع قواتنا بين رابيدو وراودال كامبانيا، في حوالي الساعة ٨/٠٠، جاء طابور يضم ٦٠ رجلاً يرتدون زياً نظامياً موهماً قادماً من الجنوب إلى الشمال، من قطاع نهر انفيرنيتو، واحتل نقطتين مرتفعتين على شاطىء سان خوان الموجود في كوستاريكا، فضلاً عن منزلين يقعان في تلك المنطقة. وبعد ذلك تقدم سبعة من هؤلاء الرجال نحو النهر بنيّة عبوره إلى نيكاراغوا؛ وقابلتهم داورية استطلاعية من الجيش الشعبي الساندينى كانت متجهة من الشمال إلى الجنوب، نحو المواقع التي تحتلها قواتنا. وقام المعادون للثورة بفتح النار على الداورية، التي ردت بإطلاق النار وقضت على سبعة من المرتزقة كانوا يركبون قوارب من النوع المعروف باسم "كايوكو". وعقب ذلك حدثت مواجهة في الفترة بين الساعة ٨/٠٠ والساعة ٩/٣٠. وقام المعادون للثورة في أثناء انسحابهم بإطلاق النار على أحد المنزلين المذكورين آنفاً ويعتقد أن هذا تم باستعمال قاذف صواريخ من طراز *Law*، وأسفرت عن ذلك سلسلة من الانفجارات داخل المنزل.

٦ - وفي ٣١ أيار/مايو، في الساعة ٧/٠٠ اقتربت مجموعة من المعادين للثورة يزيدون على ٦٠ فرداً من المنزلين في نفس الاتجاه، مطلقين النار على أراضي نيكاراغوا وبدأوا معركة استمرت ١٥ دقيقة. وفي خلال تلك المعركة انطلق صاروخ أطلقته قواتنا من قاذف فأصاب المنزل الآخر، وأحدث بالمثل انفجارات داخل المنزل.

٧ - وفي اليوم نفسه، في الساعة ١٦/٠٠، أدت عملية قامت بها قواتنا الموجودة عند مصب نهر سارنوسو إلى أسر أحد المعادين للثورة واسمه لوسيو باريّرا أوريبينا، وهو آخر يعرف، وفقاً لما ذكر السجين، باسم مستعار هو "ماريا". وفي الوقت نفسه اكتشفت في مواجهة مواقعنا مجموعة من ٦٠ أو ٧٠ من المعادين للثورة بدأوا بإطلاق النار على أراضينا، مما أدى إلى بدء معركة أخرى استمرت حوالي ٢٠ دقيقة، وانسحب المعادون للثورة في الاتجاه الذي قدموا منه. وبعد ٢٠ دقيقة كان هناك إطلاق كثيف للنيران داخل أراضي كوستاريكا لم يشترك فيه الجيش الشعبي الساندينى.

٨ - وفي ١ حزيران/يونيه في حوالي الساعة ١٢/٠٠ ظهراً ظهرت في أراضي كوستاريكا مجموعة من المدنيين تحمل علم كوستاريكا، وقد حملوا عدة جثث كانت قد خلفت على المرتفعات المجاورة، وذهبوا بعد ذلك إلى المكان الذي كان يقع فيه المنزلان.

٩ - وفي ٣ حزيران/يونيه فيما بين الساعة ٩/٣٠ والساعة ١٠/٠٠، وقع مركب يحمل خمسة من المعادين للثورة في كمين نصبته قوات جيشنا الموجودة في قطاع ماتشوكا. وفي ٥ حزيران/يونيه استمرت العملية بعد أن أطلقت حوالي ١٢ دفعة من نيران المدفعية واستقرت في أراضي نيكاراغوا. وقد أطلقت النيران من قطاع كروميس في أراضي كوستاريكا.

١٠ - وفي أيام ٨ و٩ و١٠ و١١ حزيران/يونيه أطلقت دفعات من نيران المدفعية والهاون من أراضي كوستاريكا وهبطت في منطقة لا بينكا - كانيو ماتشادو. وينبغي الإشارة إلى أنه في الساعة ١٦/٠٠ من يوم ١١ حزيران/يونيه، وجهت نيران المدفعية من أراضي كوستاريكا ضد

طائرة هليكوبتر من طراز *MI-8* تابعة لجيشنا وكانت في طريقها إلى الهبوط في قطاع لا بينكا.

١١ - وفي ١٤ حزيران/يونيه، في حوالي الساعة ١٥/٣٠ غرق مركب يحمل خمسة من المعادين للثورة عند مصب الكانيز ماتشادو.

وفي الختام، أكد العميد كالديرون من جديد بصورة قاطعة أن قوات جيش نيكاراغوا لم تقم في أي وقت بعبور نهر سان خوان والعمل في أراضي كوستاريكا.

إن حكومة نيكاراغوا، تعرب عن طريقي، عن ثقتها بأن هذه المعلومات الموثوق بها ستقيّم بطريقة سليمة وتدرج في التقرير النهائي الذي تعده اللجنة. وتعلن نيكاراغوا مرة أخرى أن المنازعات المصطنعة التي من هذا النوع، والغريبة تماماً عن حكومة نيكاراغوا هي نتيجة وعاقبة بالتحديد لوجود قوات غير نظامية في أراضي كوستاريكا. إن أعمال مجموعات المرتزقة، العاملة في إطار سياسة الولع بالحرب التي تتبعها حكومة الولايات المتحدة، يقصد بها إيجاد جو من التوتر والنزاع يجعل طريق الحرب أيسر لحكومة الولايات المتحدة، ويضر بالجهود النبيلة الساعية للسلم، والتي تبذل تحت رعاية مجموعة كونتادورا.

الوثيقة S/17296*

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طي هذا نص البلاغ الصادر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن إدارة الإعلام والصحافة التابعة لرئاسة جمهورية نيكاراغوا والمتعلق بقرار مجلس النواب في الولايات المتحدة مؤخراً باعتماد أموال إضافية لقوات المرتزقة التي تقوم وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة بتنظيمها وتسليحها وتدريبها، وهدفها من ذلك الإطاحة بحكومتنا.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات لتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البلاغ الصادر في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن إدارة الإعلام والصحافة التابعة لرئاسة جمهورية نيكاراغوا

إن القرار الذي اتخذه مؤخراً كونغرس الولايات المتحدة باعتماد ٢٧ مليون دولار لصالح قوات المرتزقة التي تقوم حكومة الولايات المتحدة بتنظيمها وتدريبها وتسليحها وتوجيهها تشكل إجراء يمكن أن يفاقم بصورة خطيرة الأزمة الإقليمية ويزيد من خطر حدوث تدخل عسكري مباشر من جانب الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا.

وقرار كونغرس الولايات المتحدة هذا بمساندة تجارة الحروب والتدخل التي يشيد بها الرئيس ريغان، تشكل انتهاكاً صارخاً للمبادىء والقواعد الأساسية في ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الدول الأمريكية وغيرها من الالتزامات الدولية التي ترتبط بها الولايات المتحدة.

ويوضح توفير هذه الأموال الجديدة لقوات المرتزقة الاعتزام على القيام بتصعيد جديد للعدوان ضد نيكاراغوا، وإحباط جميع الجهود الرامية إلى بلوغ حل سلمي لأزمة أمريكا الوسطى وخاصة الجهد الذي تبذله البلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا.

وتجد نيكاراغوا أنها مضطرة نتيجة لهذا التصعيد لحرب العدوان، إلى وقف التدابير الانفرادية التي اتخذتها الحكومة النيكاراغوية لإظهار حسن النية والاستعداد التام للامتثال للاتفاقات التي يمكن الوصول إليها في إطار عملية كونتادورا التفاوضية.

إن قرار كونغرس الولايات المتحدة يفتح باباً جديداً في سجل الحرب غير الشرعية وغير الأخلاقية التي تثيرها حكومة الولايات المتحدة ضد نيكاراغوا. ويرتبط بسعي وكالة المخابرات المركزية للولايات المتحدة إلى إثارة المنازعات المصطنعة مع البلدان المجاورة مثل الحادث الذي وقع مؤخراً مع كوستاريكا.

ويشير استمرار المناورات العسكرية التي تجريها الولايات المتحدة في هندوراس إلى استمرار احتلال هذا البلد، ويدل أيضاً على اعتزام الولايات المتحدة زيادة التوترات في المنطقة بغرض غزو نيكاراغوا بقواتها.

إن اعتزام حكومة ريغان إحباط عملية كونتادورا التفاوضية يجري التعبير عنها بوضوح في وثيقة مجلس الأمن القومي للولايات المتحدة المؤرخة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، التي تبين فيها بوضوح عزم الولايات المتحدة على عدم السماح بالإنضمام إلى الاتفاقات التي لا تخدم بصورة كاملة ما يسمى بـ "مصالح" الولايات المتحدة.

---

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17296/A/39/917.

وهذه الحالة الجديدة التي تهدد بالخطر سلم وأمن بلدان المنطقة تجعل من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن توجه مجموعة كونتادورا اهتمامها إلى احتواء التصعيد العسكري الموجه ضد نيكاراغوا بتشجيع من الولايات المتحدة.

وفي مواجهة السلسلة الطويلة من التهديدات والأعمال المتتابعة، بما في ذلك الاحتمال الحقيقي جداً بأن تقوم الولايات المتحدة بغزو عسكري مباشر لنيكاراغوا، لا يوجد أمل في نجاح أي عملية من عمليات صنع السلم.

ولذلك فإن من الضروري أن تتخذ مجموعة كونتادورا إجراء محدداً لمعالجة المشاكل المحددة وحلها من أجل تفادي وقوع نزاع عسكري عام في أمريكا الوسطى وإخفاق عملية صنع السلم. ومن بين الأعمال العاجلة اللازمة تنقيح جدول الأعمال وإجراءات عمل اجتماعات المفوضين التي عقدت في بنما، وذلك لتركيز الاهتمام على المشاكل المحددة التي تؤدي إلى تفاقم الأزمة في المنطقة.

وتمشياً مع سياسة التأييد الكامل لمجموعة كونتادورا قررت حكومة نيكاراغوا إيفاد وفد رفيع المستوى برئاسة السيد سرغيو راميريز ميركادو نائب رئيس الجمهورية، إلى بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بغرض مناقشة التصعيد العدواني الذي تقوم به الولايات المتحدة وصيغ وتدابير السلم التي يمكن أن تعمل مجموعة كونتادورا على تعزيزها، مع السلطات في هذه البلدان الشقيقة. وبالإضافة إلى ذلك دعيت المجموعة إلى إيفاد وفد لزيارة قطاع نهر سان خوان حتى ترى على الطبيعة الدليل على أعمال العدوان والاستفزاز التي ارتكبت ضد نيكاراغوا.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد رغبتها في توقيع إعلان كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخ في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [*S/16775* المؤرخ في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق] الذي يجب ألا تتغير الجوانب الموضوعه فيه.

الوثيقة S/17297*

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طيه نص رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ موجهة من السيدة نورا أستورغا وزيرة العلاقات الخارجية بالنيابة في جمهورية نيكاراغوا إلى السيد كارلوس خوسيه غوتييريز وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية في كوستاريكا، وتتعلق بإبعاد روبرتو تشامورو، وهو مرتزق من أصل نيكاراغوي تابع لقوات *ARDE* من كوستاريكا، ونائب إيدين باستورا.

وأكون ممتناً لو تكرمتم باتخاذ اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجّهة من وزيرة العلاقات الخارجية بالنيابة في نيكاراغوا إلى وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية في كوستاريكا

أكتب إليكم لأشير إلى المسألة التالية.

علمنا اليوم، ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥، بإبعاد روبرتو "تيتو" تشامورو أحد المرتزقة والعضو في منظمة *ARDE* المعادية للثورة. ووفقاً للتقارير فقد أسر تشامورو برفقة اثنين من المرتزقة هما خوسيه انطونيو وفيلكس في الثاني عشر من هذا الشهر في مزرعة تقع في بويرتو نيبخو من قطاع سارابيكي بينما كانوا يركبون سيارة "جيب" خضراء داكنة بلوحة معدنية تحمل الرقم ١٨٠٩١ كانت تنقل فريقاً من الجنود.

وتعرب حكومة نيكاراغوا عن دهشتها وقلقها لإطلاق سراح المرتزق تشامورو، نظراً إلى أن الأعمال الإجرامية التي ارتكبها في أراضي كوستاريكا كان ينبغي أن تدفع السلطات في ذلك البلد إلى محاكمته.

ويجب أن أوجّه نظركم إلى أن المرتزق تشامورو قد ذكر في صحيفة "نوتيسيس" عقب أسره أنه كان من حقه أن يدخل أراضي كوستاريكا نظراً إلى أن أوراقه سليمة. وهذه الحالة دليل على أن المرتزق تشامورو كان يستخدم أراضي كوستاريكا للقيام بأنشطته الإجرامية، رغم الحظر الذي قد يكون قائماً بشأن دخوله إلى كوستاريكا أو المرات التي ربما كان قد أبعد فيها. وفضلاً عن ذلك أود أن أوجّه نظركم إلى الحقائق التالية:

(أ) في نيسان/أبريل ١٩٨٥ كان روبرتو تشامورو يعيش في كورّيدابات على مسافة ٥٠ متراً غربي بنك التنمية الوطني. وكان يقيم أيضاً في اسكزو بالقرب من المدافن في قاعدة سان بدرو التي تشكّل مقر قيادة *ARDE*.

(ب) في خلال شهر أيار/مايو ١٩٨٥ كان تشامورو يسافر كثيراً من منطقة الحدود إلى سان خوسيه إلى قاعدة اتصالات تقع على مسافة

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/918-S/17297.

٣٠٠ متر جنوبي فندق لوس بورتاليس حيث كان رقما هاتفيه هما ٢٨٠٦٤٧ و ٢٨٢٩٣٠.

وتلاحظ حكومة نيكاراغوا أن سلطات كوستاريكا أبعدت تشامورو مع وجود أدلة خطيرة تربطه بالأحداث الأخيرة التي أدت إلى وفاة رجال الحرس المدني التابعين لكوستاريكا، بما في ذلك الاتهامات الموجّهة من المواطنين في ذلك البلد. إن القيام بهذا العمل، في الوقت الذي توجد فيه في كوستاريكا بعثة لتقصي الحقائق عينها المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية، يبدو كأنه يشير إلى أسر المرتزق تشامورو على أنه عمل مثير من أعمال العلاقات العامة يستهدف إضفاء بريق على صورة حياد كوستاريكا، التي أتلفتها الأنشطة المعادية للثورة التي يجري القيام بها داخل هذا البلد وانطلاقاً منه.

وتتقدم حكومة نيكاراغوا بأقوى احتجاج رسمي ضد الموقف الليّن الذي تتخذه حكومة كوستاريكا، التي تقوم، في الواقع، بوقف تطبيق قانون كوستاريكا في حالة الأعمال الإجرامية التي ترتكب في أراضي كوستاريكا عندما يقوم بها أعضاء في منظمات للمرتزقة. وتدعو حكومتي حكومة كوستاريكا الموقّرة إلى اتخاذ جميع الخطوات لضمان منع أعضاء منظمات المرتزقة في المستقبل من استغلال هذا الموقف لدخول أراضي كوستاريكا ومغادرتها في حرية تامة، دون أن يواجهوا المحاكمة في محاكم كوستاريكا بسبب أنشطتهم الإجرامية، التي هي فضلاً عن ذلك معروفة للجميع.

الوثيقة S/17298

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ أصدر وزير الدولة للعلاقات الخارجية في الجمهورية الاتحادية البرازيلية البلاغ الصحفي التالي بشأن موضوع الحالة في ناميبيا:

" إن حكومة البرازيل يساورها بالغ القلق إزاء الأنباء التي تفيد بأن حكومة جنوب افريقيا قد أعلنت أمس، ١٧ حزيران/يونيه، أن ناميبيا أصبحت متمتعة بالحكم الذاتي وأقامت حكومة مؤقتة في ذلك الإقليم:

" والبرازيل تؤيد التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨)، الذي حدد الإجراء اللازم لنيل ناميبيا استقلالها عن طريق إجراء انتخابات حرة بإشراف الأمم المتحدة. وترى حكومة البرازيل أن أية تدابير انفرادية لإنشاء هيئات دستورية أو لنقل السلطة داخل ناميبيا خارج إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨)، غير مقبولة وباطلة وعديمة المفعول، ولا تسهم إلا في تفاقم الحالة في الجنوب الافريقي".

وسأغدو ممتناً إذا أمكن تعميم النص المقتبس أعلاه بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جورج أ. ماسييل
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17299

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى الفقرات ٨٣ إلى ٩٢ من تقرير البعثة التي أوفدتموها، عن حالة أسرى الحرب [S/16962 المؤرخة في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥]، أتشرف بأن أوجه انتباهكم إلى الوثيقة المؤرخة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي أعدته لجنة الصليب الأحمر الدولية حيث كان مما جاء فيه ما يلي:

" ... قام مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة السكان الخوزستانيين النازحين (وهم ايرانيون يتكلمون العربية) المحتجزين في معسكرات بميسان. وقد اضطر هؤلاء السكان، البالغ عددهم نحو ٠٠٠ ١٨ نسمة، إلى ترك ديارهم في ايران عندما نشب القتال على طول الحدود بين ايران والعراق في عام ١٩٨٢، وبعد ذلك نقلوا من منطقة البصرة إلى ميسان في منتصف عام ١٩٨٣. وبالإضافة إلى المعسكرات الثلاثة التي تمت زيارتها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، شاهد لأول مرة مندوبو لجنة الصليب الأحمر الدولية ٨ قرى جديدة".

وتعلمون، أن السلطات العراقية تعترف باحتجاز ٠٠٠ ٧٥ مدني ايراني حالياً في العراق تعتبرهم دون مسوغ "لاجئين".

وكان مما ورد في الفقرة ٨٥ من تقرير البعثة التي أوفدتموها [S/16962] ما يلي:

" وأوضحت لجنة الصليب الأحمر الدولية، من جانبها، في مذكرتها المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٣، أن 'عشرات الآلاف من المدنيين الايرانيين من أبناء منطقتي خوزستان وكردستان المتاخمتين للحدود، المقيمين في بقاع واقعة تحت سيطرة الجيش العراقي، قد جرى إبعادهم على نحو يمثل انتهاكاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة'".

ونحن إذ نضع في اعتبارنا ما تقدم، فإننا نطلب إليكم بموجب هذا أن تتخذوا الاحتياطات إزاء مثل هذا "الانتهاك الجسيم لاتفاقية جنيف الرابعة" من قبل النظام العراقي، وأن تضعوا بذلك حداً للسنين الطويلة من الاحتجاز والأسر للايرانيين المدنيين في المعسكرات العراقية وأن تتخذوا الترتيبات اللازمة، عن طريق القنوات الملائمة، من أجل تأمين عودتهم الاختيارية إلى ايران.

وسأكون ممتناً للغاية لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17300*

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن إدارة الإعلام والصحافة التابعة لرئاسة جمهورية نيكاراغوا بشأن الهجوم الإجرامي الذي تعرض له مقر بعثتنا الدبلوماسية في واشنطن، علاوة على التصريحات التهديدية الخطيرة التي أدلى بها الرئيس ريغان وبعض مستشاريه في محاولة لتحميلنا مسؤولية الأحداث التي وقعت مؤخراً في السلفادور.

وأكون شاكراً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو موورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصادر في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن إدارة الإعلام والصحافة التابعة لرئاسة جمهورية نيكاراغوا

تبلغ إدارة الإعلام والصحافة التابعة لرئاسة الجمهورية شعب نيكاراغوا والمجتمع الدولي بالأحداث الخطيرة التالية:

١ - في الساعة ٤/٢٥ من صباح اليوم الموافق ٢٠ حزيران/يونيه تعرض مقر بعثتنا الدبلوماسية في واشنطن لاعتداء إجرامي تسبب في حريق جزئي. وهذا الاعتداء هو نتيجة مباشرة لخطب الدعوة إلى الحرب والعدوان الموجهة ضد نيكاراغوا، والتي خلقت جواً من العنف مواتياً للقيام بأعمال إرهابية مثل العمل المذكور.

٢ - علمت حكومة نيكاراغوا بقلق ما أدلى به كل من الرئيس رونالد ريغان ولاري سبيكس، المتحدث باسم البيت الأبيض، وروبرت ماكفرلين، مستشار الأمن القومي، من تأكيدات خطيرة للغاية، حاولوا فيها تحميل حكومة نيكاراغوا مسؤولية الأحداث التي وقعت مؤخراً في سان سلفادور. فبهذه الطريقة، تحاول حكومة الولايات المتحدة أن تبرر تنفيذها لأعمال عدوانية جديدة ضد نيكاراغوا.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/919-S/17300.

إن حكومة نيكاراغوا ترفض هذه الأكاذيب التي تطلقها حكومة الولايات المتحدة بهدف التأثير على الرأي العام الدولي وعلى الرأي العام في الولايات المتحدة ذاتها، لتبرير تطوير مخططاتها الرامية إلى إثارة الحرب وزيادة تدخلها في أمريكا الوسطى والقيام بتدخل مباشر في نيكاراغوا.

٣ - يتفق هذا الوضع مع الحوادث التي سبقت غزو غرينادا في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، ففي ذلك الوقت استخدمت حكومة الولايات المتحدة موت بحارة أمريكيين في لبنان للقيام بإجراء انتقامي انتهى بغزو غرينادا. وتحاول حكومة الولايات المتحدة اليوم أن تعيد الكرّة انطلاقاً من الأحداث الأخيرة المذكورة. وإن التصريحات التي أدلى بها مستشار الأمن القومي، من أن الهدف الذي يهم الولايات المتحدة هو أمريكا الوسطى وليس لبنان، تعتبر دليلاً على وجود تلك المخططات.

وعلاوة على هذه التأكيدات، وزّعت حكومة الولايات المتحدة بعض السفن الحربية في إجراء شبيه بالإجراء الذي اتخذ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، عندما اتجهت السفن التابعة للولايات المتحدة إلى جزيرة غرينادا.

٤ - إن حكومة نيكاراغوا، إذ تنبه المجتمع الدولي إلى مخططات التدخل هذه، تؤكد مرة أخرى التزامها التام بالنظام القانوني الدولي، وهو القاعدة التي لا غنى عنها لصيانة السلم والأمن الدوليين. ومن ثم تأمل حكومة نيكاراغوا أن تكف حكومة الولايات المتحدة عن تصعيد عدوانها على شعب نيكاراغوا الذي تسبب حتى الآن في وقوع ما يزيد عن ٨٠٠٠ من الضحايا من النساء والأطفال والشباب والشيوخ فضلاً عن الخسائر المادية التي لا تعدّ ولا تحصى.

فضلاً عن ذلك فإن نيكاراغوا، التي هي ضحية للإرهاب الذي تدفع إليه إدارة ريغان، تأمل في أن يحل الوضع في لبنان بشكل مرض يتجنب إهدار الأرواح البشرية.

٥ - تدعو نيكاراغوا حكومة الولايات المتحدة مرة أخرى إلى إعمال الفكر حتى تدرك أن أية خطوة جديدة في تصعيد التدخل في المنطقة ستؤدي ليس فحسب إلى عدم حل مشكلة أمريكا الوسطى، بل أيضاً إلى تفاقمها. وتدعو نيكاراغوا إلى الوقف الفوري للأعمال العدوانية التي تقوم بها الولايات المتحدة، وترى أنه لا يمكن تحقيق السلم الذي تطالب به شعوب أمريكا الوسطى بكل حق عن طريق الحوار الثنائي مع الولايات المتحدة في مانساتيّو بغية دراسة كيفية إعادة العلاقات بين بلدينا إلى طبيعتها والالتزام الفعلي بوثيقة كونتادورا المنقحة المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي [S/16775 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق].

الوثيقة S/17301*

رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بنما

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم نص النشرة الإعلامية المؤرخة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ التي أصدرها نواب وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا في ختام الاجتماع المعقود في مدينة بنما يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه.

وأرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليوناردو كام
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لبنما
لدى الأمم المتحدة

المرفق

نشرة صادرة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن نواب وزراء العلاقات الخارجية بالبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا في ختام الاجتماع المعقود في مدينة بنما يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه

في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥، دعت حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك الأعضاء في مجموعة كونتادورا، إلى عقد اجتماع للممثلين المفوضين للمجموعة ذاتها ولبلدان أمريكا الوسطى في مدينة بنما يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه.

وأشارت مذكرة الدعوة إلى هذا الاجتماع إلى أن مجموعة كونتادورا قد قدمت إلى ممثلي بلدان أمريكا الوسطى وفقاً للاتفاقات المعتمدة في الاجتماع الذي عقده المفوضون أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٨٥ [انظر S/17208] اقتراحاً بشأن التعهدات المتعلقة بالمجالات المختلفة التي نظر فيها في إطار المفاوضات؛ وأيضاً بشأن المواضيع المتصلة بالأحكام الختامية والبروتوكولات الإضافية التي تنتظر التوصل إلى توافق للآراء.

وبالطريقة نفسها أشارت مذكرة الدعوة إلى أن المشاركين في الاجتماع سينظرون بموجب جدول الأعمال في المعايير الأساسية من أجل الاعتماد النهائي للتعهدات المتعلقة بمجال الأمن.

وخلال الجلسة الأولى، أعلن وفد نيكاراغوا في بيانه العام أنه يتعين أن تتخذ مجموعة كونتادورا تدابير محددة ترمي إلى معالجة المشاكل المحددة وحلها، بغية تجنب نشوب نزاع مسلح عام في أمريكا الوسطى وفشل مبادرتها السلمية. ومن بين هذه التدابير الملحة استعراض جدول الأعمال واسلوب العمل في اجتماعات المفوضين التي عقدت في بنما حتى الآن، بغية توجيه هذه الجهود نحو المشاكل المحددة التي تزيد من خطورة الأزمة الإقليمية. وبعد ذلك، قدّم ممثل نيكاراغوا إلى ممثلي مجموعة كونتادورا النص التالي:

* عمّمت تحت الرمز المزدوج S/17301-A/40/401.

" في الأسابيع الأخيرة حدث تصعيد خطير في العدوان الذي تشنّه الولايات المتحدة على نيكاراغوا. ويتجلى هذا التصعيد الخطير للعدوان، أكثر ما يتجلى، في موافقة كونغرس الولايات المتحدة على عدة ملايين جديدة لتمويل الحرب على نيكاراغوا. ويفت هذا الحدث، بشكل سلبي، في عضد جهود السلم التي تبذلها مجموعة كونتادورا، إذ يعمق جذور عدم الثقة بين بلدان أمريكا الوسطى، وبين نيكاراغوا والولايات المتحدة ويضطر نيكاراغوا إلى تكريس جهود جديدة للبحث عن موارد عسكرية من أجل الدفاع عن نفسها.

" وفي ظل هذه الظروف التي تتسبب في تدهور الوضع وتضعف من احتمالات السلم، يتعين على مجموعة كونتادورا أن تركز اهتمامها قبل أي شيء آخر على وقف عملية تصعيد الاعتداءات على نيكاراغوا وعلى السلم في المنطقة.

" وإننا بهذه الروح، إذ نعرب عن تأييد نيكاراغوا غير المحدود لمجموعة كونتادورا وتمسكها بوثيقة كونتادورا للسلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ [*S/16775* المؤرخة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤، المرفق] نقترح أن ينصب اهتمام اجتماع المفوضين على معالجة وحل المشاكل المحددة التي تؤثر على السلم، كوسيلة لتهيئة الظروف التي تتيح لنا جميعاً تكريس جهدنا لمناقشة الحلول التي من شأنها تحقيق التفاهم في المستقبل والسلم في المنطقة".

وقد أجريت مشاورات فردية وجماعية مكثفة مع ممثل نيكاراغوا نفسه، ومع سائر ممثلي حكومات أمريكا الوسطى. وأبدى مفوضو السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس رغبتهم واستعدادهم للاشتراك في هذا الاجتماع وفقاً لشروط الدعوة إلى عقده، وأعادوا تأكيد تأييدهم لعملية التفاوض الدبلوماسي وفقاً لما عرضته مجموعة كونتادورا.

وإزاء هذا الموقف، رؤى أنه ليس من الممكن تحقيق الأهداف المقررة، وقرر ممثلو مجموعة كونتادورا أن يرفعوا إلى علم ونظر حكوماتهم موقف حكومة نيكاراغوا.

وتكرر مجموعة كونتادورا الإعراب عن تصميمها الذي لا يتزعزع على المثابرة في البحث عن صيغ للتوفيق تفتح سبل التفاهم لمواجهة الأزمة في أمريكا الوسطى ومواصلة الحوار والاتصال اللازمين للتوقيع على وثيقة كونتادورا من أجل السلم والتعاون في أمريكا الوسطى واستعادة جو الانفراج والأمن الذي تنشده بلدان المنطقة.

الوثيقة S/17302*

رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]

[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أرفق لكم طيه البيان الصحفي الصادر عن حكومة جمهورية هندوراس في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بشأن ما حدث خلال الاجتماع الثالث للمفوضين المعقود تحت رعاية مجموعة كونتادورا في مدينة بنا في يومي ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه.

وأكون ممتناً لكم لو تفضلتم بتعميم النص المذكور، الذي أبلغ مضمونه فعلاً إلى منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيرنان أنطونيو بيرموديز
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

البيان الصحفي الصادر عن حكومة جمهورية هندوراس في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥

ترد وزارة خارجية هندوراس أن تحيط الرأي العام الوطني والدولي علماً بما يلي:

١ - تلبية للدعوة التي وجهتها وزارة العلاقات الخارجية لبنا، باسم مجموعة كونتادورا، أوفدت حكومة هندوراس وفداً لحضور الاجتماع الثالث للمفوضين المعقود في ١٨ و ١٩ حزيران/يونيه الجاري للنظر في المعايير الأساسية للاعتماد النهائي للتعهدات المتعلقة بالأمن.

٢ - وعلى الرغم من أن أهداف الاجتماع كانت محددة بوضوح في الدعوة وفي جدول الأعمال الذي قدمته مجموعة كونتادورا لهذا الغرض فإن وفد نيكاراغوا قام بمجرد أن بدأت الجلسة الافتتاحية برفض جدول الأعمال وطلب بالأسلوب الذي عرف عنه، تخصيص الاجتماع لدراسة ما سبق أن أسماه المشكلتين الأساسيتين في أمريكا الوسطى. ووفقاً لنيكاراغوا فإن هاتين المشكلتين هما المساعدة المالية التي وافق كونغرس الولايات المتحدة مؤخراً على تقديمها للثوار النيكاراغويين وسلسلة الحوادث التي وقعت مؤخراً بين الحكومة الساندينية وكوستاريكا.

٣ - ومن الواضح أنه لا يمكن تناول أي من هاتين المشكلتين بنجاح في محفل كونتادورا. وقد أعربت وفود غواتيمالا والسلفادور وكوستاريكا وهندوراس عن هذا الرأي بعد أن رأت أيضاً أنه كان ينبغي

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/920-S/17302.

لنيكاراغوا أن تعرب عن معارضتها عند تلقيها الدعوة، لا أن تنتظر إلى أن يبدأ الاجتماع لكي تحاول إصابته بالشلل.

٤ - وهذا الموقف التعويقي من جانب نيكاراغوا، وإن لم يكن جديداً على الإطلاق، قد حقق في هذه المناسبة الأهداف التي كانت محددة منذ البداية، ثم استمر في تحطيم المنجزات التي تحققت بفضل جهد كبير خلال عامين ونصف من المفاوضات المضنية. ولم تجد الجهود التي بذلتها بلدان كونتادورا والبلدان الأخرى في أمريكا الوسطى للحث على التدبر، ورفضت نيكاراغوا مناقشة أي تعهدات تتعلق بنزع السلاح أو التحقق والمراقبة وإقامة حوار داخلي من أجل المصالحة الوطنية، وهي الشروط اللازمة لإعادة السلم والأمن إلى المنطقة.

٥ - وأوضحت حكومة هندوراس أنها قد شاركت في مفاوضات كونتادورا بإيجابية منذ البداية لأنها ترى أنها المحفل الملائم لتحقيق الأهداف السامية المنشودة. كما أعربت عن أسفها للفشل الناجم عن موقف حكومة نيكاراغوا السلبي وكذلك عن تصميمها على مواصلة استخدام جميع الوسائل القانونية لكي يسود السلم والحرية والديمقراطية في أمريكا الوسطى التي تمزقها الدكتاتورية والنزعات التوسعية لحكومة نيكاراغوا.

الوثيقة S/17303*

رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل أفغانستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بإبلاغكم بأن القائم بأعمال السفارة الباكستانية في كابول قد استدعي إلى وزارة خارجية جمهورية أفغانستان الديمقراطية في الساعة ١٣/٣٠ يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٥ حيث أوضح له مدير الإدارة السياسية الأولى ما يلي:

" إن حكومة باكستان ذات النزعة العسكرية قد زعمت مرة أخرى مواصلة منها لاتهاماتها التي لا أساس لها ضد حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، أن الطائرات الأفغانية قد انتهكت المجال الجوي جنوب شرقي أراندو وشمالي وزيرستان في يومي ٧ و ٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥. وزعمت أيضاً أن مواقع الأمن التابعة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية قد أطلقت النيران في يومي ٩ و ١٠ حزيران/يونيه على مواقع الحدود الباكستانية في سبينبولداك وأن ذلك لم يسفر عن أية أضرار.

" وترى حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية، بعد أن أجرت تحقيقات مستفيضة عن هذه المسألة، أن هذه الاتهامات التي وجهتها حكومة باكستان ذات النزعة العسكرية لا نصيب لها من الصحة، وهي ترفضها رفضاً باتاً. وهي تصرّح بأنه ينبغي للسلطات الباكستانية أن تضع على الفور حداً لهذه الاتهامات التي لن تؤدي إلا إلى زيادة التوتر في مناطق الحدود".

وأتشرف بأن أرجو منكم اتخاذ اللازم لتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) علي أحمد جوشان
القائم الأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لأفغانستان
لدى الأمم المتحدة

* عممت تحت الرمز المزدوج A/40/403-S/17303.

الوثيقة S/17304*

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل قبرص

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إنني، ببالغ القلق، أسترعي انتباهكم وانتباه أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن إلى عمل غير قانوني آخر في الجزء الذي تحتله تركيا من جمهورية قبرص وهو إجراء "الانتخابات البرلمانية" المزعومة، في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥، بهدف إضفاء المزيد من التعزيز على الأعمال غير القانونية التي أنشئت عن طريق استعمال القوة خلافاً لما يمليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأي مفهوم أخلاقي.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/921-S/17304.

لقد حدثت هذه ''الانتخابات'' غير القانونية في ظل وجود القوات العسكرية لتركيا؛ وأجريت في منطقة طرد منها بالقوة حوالي ٢٠٠ ٠٠٠ قبرصي يوناني، يمثلون ما يقرب من ٨٢ في المائة من السكان الأصليين في هذه المنطقة، التي أقحم فيها مستوطنون من تركيا، غرباء تماما عن قبرص. ويشكل هذا التصرف ليس فحسب انتهاكاً للفقرة ٤ من المادة ٨٥ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخ في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٧ [١٤]، بل يعتبر أيضاً ''جريمة حرب'' وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٨٥، ويشكل هؤلاء المستوطنون ما يزيد على ثلثي ''الناخبين'' وقد حصل ''الحزب'' الذي ينتمون إليه على حوالي ٩ في المائة من ''الأصوات''.

وإن هذا الإجراء التركي الجديد المسبب للخلاف والشقاق، جنباً إلى جنب مع ''الاستفتاء'' المزعوم و ''الانتخابات الرئاسية'' التي أجريت مؤخراً في المناطق المحتلة (والتي استرعي إليها انتباهكم في الوثائق *S/17150* و *S/17241* و *S/17260*، لا يحدث فحسب في مرحلة من أدق المراحل في المشكلة القبرصية، بل يخرق خرقاً فاضحاً القرارات العديدة التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن مسألة قبرص فضلاً عن ذلك. وقد دعا مجلس الأمن، بصفة خاصة، في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) إلى سحب الإعلان غير القانوني عن الانفصال المزعوم ورأى أنه غير ملزم قانوناً، ودعا أيضاً إلى تجنب القيام بأي عمل يمكن أن يزيد من تدهور الحالة.

ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أن مجلس الأمن، في قراره ٥٥٠ (١٩٨٤)، ''إذ يساوره شديد القلق إزاء الإجراءات الانفصالية الجديدة في الجزء المحتل من جمهورية ... واعتزام إجراء 'استفتاء دستوري' و 'انتخابات'، فضلاً عن الإجراءات الأخرى أو التهديدات باتخاذ إجراءات أخرى بهدف زيادة تدعيم الدولة الاستقلالية المزعومة وتقسيم قبرص ...''، ''يدين جميع الإجراءات الانفصالية''، ويكرر تأكيد ''طلبه إلى جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة 'الجمهورية التركية لقبرص الشمالية' التي أنشئت بموجب إجراءات انفصالية'' ويطلب إلى هذه الدول ''ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر''.

وحسبما يلاحظ في الرسالة المؤرخة في ٣ أيار/مايو ١٩٨٥ الموجهة من السيد جورج أياكوفو وزير خارجية جمهورية قبرص [*S/17150*، المرفق] في الوقت الذي كانت بعثتكم للمساعي الحميدة قد بلغت فيه مرحلة من أدق وأهم المراحل وكان الجانب القبرصي اليوناني قد أبدى فيه كل حسن نيّة وكل روح بنّاءة، مازال الجانب التركي يتخذ موقفاً يتسم بالسلبية الشديدة إزاء ضرورة التوصل إلى حل توفيقي.

وكما تعلمون، فإن حكومة قبرص قد قد تعاونت معكم دائماً تعاوناً كاملاً، وستواصل القيام بذلك فيما يتعلق بمبادرتكم من أجل تعزيز قيام حل عادل وقابل للتطبيق بالنسبة للمشكلة القبرصية، وهو موقف ورد وصفه في تقريركم الأخير إلى مجلس الأمن [*S/17227*] بأنه موقف واقعي وإيجابي على حد سواء. ولكن لسوء الحظ، مازال الجانب التركي يواصل انتهاج السياسة الانفصالية نفسها والتكتيكات التعويقية مما يؤدي إلى تقويض جهودكم.

إن حكومة جمهورية قبرص ترفض بشكل قاطع هذا الإجراء وجميع الإجراءات الاستفزازية الأخرى التي يقوم بها الجانب التركي والتي تكشف عن النوايا الحقيقية للذين يرتكبون تلك الأعمال غير القانونية.

وأكون شاكراً لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) قنسطنطين موشوتاس
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17305 *

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل باكستان

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

إلحاقاً برسالتي المؤرخة في ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ [S/17268]، يشرفني أن أبلغكم بحادث خطير هو انتهاك الجانب الأفغاني للمجال الجوي لباكستان ولأراضيها في ٢٢ حزيران/يونيه. ففي الساعة ١٥/٠٠ (بالتوقيت المحلي الباكستاني من ذلك اليوم)، أطلقت ٢٠ طلقة مدفعية عبر الحدود الباكستانية الأفغانية فسقطت على مدينة شمان بإقليم بلوشستان الباكستاني

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/412-S/17305.

فقتلت ثلاثة من المدنيين، من بينهم امرأة وطفل، وأصابت أربعة أشخاص آخرين بجراح. وأسفر قصف المدفعية وما نتج عنه من حرائق عن إلحاق أضرار بالممتلكات.

وقد استدعي القائم بالأعمال الأفغاني في إسلام آباد إلى وزارة الخارجية الباكستانية وقدم إليه احتجاج شديد على الهجوم الذي لا مبرر له سالف الذكر. وأبلغ بأنه في حالة عدم توقف تلك الهجمات فإن المسؤولية كلها عما سيحدث من نتائج خطيرة ستقع على عاتق السلطات في كابول.

وأرجو منكم التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) س. شاه نواز
الممثل الدائم لباكستان
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17306

رسالة مؤرخة في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى الأنباء المروعة التالية التي نقلتها وكالة أنباء الجمهورية الاسلامية من دمشق، في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥:

" اعدام بعض أسرى الحرب العراقيين الذين اعيدوا إلى وطنهم.

" دمشق، ٢٣ حزيران/يونيه، و. أ. ج. إ ـ ذكر أحد المواطنين العراقيين الذين وصلوا هنا مؤخراً أن من يرفض من الأسرى العراقيين الذين أعيدوا إلى وطنهم قول أشياء كاذبة عن الجمهورية الاسلامية يتعرض للإعدام من قبل النظام العراقي. وقال إن بعض الأسرى العراقيين الذين أطلق سراحهم قد أعدموا بالفعل لرفضهم الإدلاء ببيانات كاذبة عن ايران.

" وإن بعض أسرى الحرب العراقيين المعوقين الذين أطلقت الجمهورية الاسلامية سراحهم من جانب واحد لم يسلموا بعد إلى أسرهم".

ولقد انزعجت حكومتي انزعاجاً شديداً لأنباء قيام النظام العراقي بإعدام بعض أسرى الحرب الذين أعيدوا إلى وطنهم.

وإن حكومة جمهورية ايران الاسلامية، تنفيذاً لسياستها في إعادة أسرى الحرب العراقيين المعوقين إلى وطنهم من جانب واحد، قد أعادت حتى الآن عدداً كبيراً منهم على افتراض أن حياتهم لن تكون موضع خطر في وطنهم. بيد أنه نظراً لهذا النبأ المزعج المتعلق بهذا الانتهاك العراقي الجسيم للقانون الإنساني، الذي هو عمل إجرامي في حد ذاته، فإن حكومة جمهورية ايران الإسلامية ترجو منكم اتخاذ جميع التدابير المتاحة لكم للتحقيق في هذه المسألة فوراً وبصورة جدية من أجل حماية أرواح أسرى الحرب العراقيين الذين أعيدوا إلى وطنهم وللتأكيد لحكومة جمهورية ايران الاسلامية بأن حياة وسلامة وكرامة أسرى الحرب العراقيين المقرر إعادتهم إلى العراق من جانب واحد ستحترم، وإلا فإن حكومة جمهورية ايران الاسلامية ستشعر بالذنب لأن إعادة أسرى الحرب العراقيين إلى وطنهم ستكلفهم أرواحهم.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

الوثيـقة S/17307

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أرفق طيه نص رسالة من حجة الاسلام علي أكبر هاشمي ـ رافسنجاني، رئيس مجلس الشورى الاسلامي وممثل الإمام الخميني في المجلس الأعلى للدفاع لجمهورية ايران الاسلامية والمتحدث باسم هذا المجلس.

وأكون في غاية الامتنان لو عمّمت هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

المرفـق

رسالـة حجة الاسلام علي أكبر هاشمي رافسنجاني، رئيس برلمان جمهورية ايران الاسلامية وممثل الإمام الخميني في المجلس الأعلى للدفاع والمتحدث باسم هذا المجلس، إلى الممثلين الدبلوماسيين لدى طهران

إن مشاركة الشعب الايراني الضخمة والفريدة في مظاهرات يوم الجمعة الموافق ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ (يوم القدس) على الرغم من التهديد الخطير من جانب العدو وهجماته بالصواريخ على بعض المدن في الساعات الأولى من صباح ذلك اليوم، وعلى الرغم من الحملة التضليلية التي تشنها الاذاعات الأجنبية والطابور الخامس في الداخل لهي دليل حاسم على التأييد الحازم للأغلبية الساحقة للشعب الايراني لسياسات قيادة جمهورية ايران الاسلامية في مواصلة نضالنا الدفاعي في الحرب المفروضة علينا.

وخلال الستة والخمسين شهراً التي انقضت من هذه الحرب المفروضة علينا، والتي صاحبتها صعوبات كبيرة ناجمة عنها ومتصلة بها، والمقترنة باستشهاد وإصابة وأسر عشرات الآلاف وتشريد الملايين من الناس، والمشفوعة بحملة إخبارية تضليلية، لم تعجز الامبريالية فحسب عن القضاء على مقاومة شعبنا للعدوان وعن تقويض ولائه للثورة، بل إنها قد زادت من قوته وتصميمه على الكفاح من أجل تحقيق أهداف الثورة الاسلامية.

إن الحرب وما يجرى من سفك الدماء يثيران في نفوسنا الأسى، وإننا على استعداد للإسهام في أي جهد يستهدف كفالة احترام قواعد القانون الدولي المعترف بها وإقرار العدل ومعاقبة المعتدي من أجل استيفاء الشروط العادلة لإقامة سلم دائم.

ومن أجل إنهاء الحرب المفروضة علينا وكفالة سلم دائم في المنطقة وإزالة الخطر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين ليس هناك من سبيل سوى إقرار العدل ومعاقبة المعتدي وتعويض الضحية.

إننا على ثقة من أن الحكومات تدرك أن العراق هو الذي بدأ هذه الحرب المفروضة علينا. فبعد انتصار الثورة الاسلامية عندما كانت القوات المسلحة الايرانية في حالة بائسة وتفتقر إلى الاستعداد اللازم للدفاع عن البلد قام العراق بغزو واحتلال عدة أقاليم ايرانية. ودمّر عدداً كبيراً من المدن، وأكثر من ألف قرية، وآلاف من المراكز الصناعية والاقتصادية والإدارية والزراعية والعسكرية. وألغى العراق من جانب واحد ميثاق الجزائر، وانتهك النظام العراقي بصورة متكررة قواعد القانون الدولي المنظمة لسلوك الدول خلال العمليات الحربية باستخدامه الأسلحة الكيميائية، وتلويثه البيئة البحرية، ومهاجمته السفن التجارية، وتعريضه الطيران المدني الدولي للخطر، وهجومه على السكان المدنيين والمراكز المدنية الصرفة، ونقله آلافاً من المدنيين الايرانيين إلى العراق، واحتجازه لهم كأسرى حرب، والتجائه إلى تعذيب أسرى الحرب الايرانيين، واستخفافه بجميع القواعد والاتفاقيات. وعلاوة على ذلك، وحسب الوثائق المتوفرة، قام النظام العراقي بغزو جمهورية ايران الاسلامية بنوايا واضحة تتمثل في ضم أجزاء من الجمهورية الاسلامية واختلاق بلد يسمى عربستان في إقليم خوزستان الايراني.

وعلى الرغم من زعم العراق الانسحاب إلى الحدود المعترف بها دولياً فإنه لا يزال يحتل أجزاء من أراضي الجمهورية الاسلامية من بينها نفت شهر وبعض المواقع الاستراتيجية الهامة في الأجزاء الغربية والجنوبية من ايران.

وعلى الرغم من أنه كان باستطاعة القوات المسلحة لجمهورية ايران الاسلامية، بعد تحرير خرمشهر، أن تستولي على مدن عراقية وكذلك على مراكز اقتصادية هامة داخل العراق، فإننا قد امتنعنا عن أن نفعل ذلك وقصرنا عملياتنا على ضربات محدودة في منطقة الحدود، وعلى أعمال انتقامية محدودة، إزاء الانتهاكات العراقية للقانون الدولي، من أجل ردع العراق عن القيام بمزيد من الانتهاكات، على أمل أن يرغم الرأي العام العالمي النظام البعثي في العراق على قبول العدل، وبذا يحول دون إصابة السكان المدنيين بضرر.

والسبيل الوحيد لإقامة سلم واستقرار دائمين في المنطقة هو قبول وإعلان دول العالم المحبة للسلام وكذلك المحافل الدولية الحقائق المذكورة آنفاً وأنه ينبغي لها أن تسعى إلى إقرار العدل وكفالة احترام القانون الدولي وأن تعترف علنا كما يعترف معظمها سراً، بأن تصرفها في الماضي لم يكن يتسم بالشعور بالمسؤولية، وبذا تكسب ثقة شعبنا الذي يتعرض للعدوان.

وإذا توفرت هذه الشروط سيصبح من الممكن إنشاء محكمة دولية لكي تقرر معاقبة المعتدي وتعويض الضحايا، كما سيصبح من الممكن تمهيد السبيل لإنهاء الحرب. ومن الواضح أنه لن يكون لهذه المحكمة إلا مهمة واحدة هي تحديد نوع العقاب الذي يفرض على النظام البعثي في العراق، لأن المعتدي معروف بالفعل لجميع المراقبين الدوليين. وإننا نعتقد أن أقل عقاب على ارتكاب كل هذه الجرائم هو إزالة حزب البعث العراقي.

وإذا استمرت الحملة التضليلية التي تشنها وسائط الإعلام المحبة للهيمنة، واستمر سكوت الحكومات والمحافل الدولية الذي ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية، فإنه لن يكون أمام شعبنا أي بديل سوى مواصلة نضاله الدفاعي إلى أن تستوفى شروطه العادلة. ومن الواضح أن مؤيدي ومشجعي المعتدي وكذلك من يلتزمون الصمت بلا شعور بالمسؤولية سيكونوا مسؤولين أمام الله عز وجل، وأمام التاريخ والأجيال المقبلة.

إن تصور أن قبول وإقرار العدل ومعاقبة المعتدين العراقيين ستؤدي إلى اتساع نطاق الحرب وإثارة عدم الاستقرار في البلدان المجاورة لا أساس له من الصحة على الإطلاق، فعلى العكس من ذلك، فإننا نؤكد للمجتمع الدولي أن إقرار العدل سيحقق الاستقرار والثقة والصداقة والتعاون بين بلدان المنطقة. بل إن جمهورية ايران الاسلامية قد امتنعت عن تعريض البلدان الصغيرة في المنطقة للخطر خلال الحرب على الرغم من تأييد تلك البلدان لجهاز الحرب العراقي.

إن استراتيجية فرض وقف لإطلاق النار دون إيلاء الاهتمام الواجب للمسائل البنيوية في النزاع ستوجد حدوداً سرطانية غير مستقرة بين ايران والعراق كحدود فلسطين المحتلة أو أسوأ منها، وستتيح الفرصة للقوى المحبة للهيمنة لممارسة الابتزاز ونشر النفوذ. وهذا ليس على الإطلاق نهجاً يؤدي إلى إقرار السلم والأمن.

ومرة أخرى، ينبغي للمجتمع الدولي أن يفكر ملياً في الواقعة البطولية التي حدثت يوم ١٤ حزيران/يونيه، وأن يظل على ثقة من أن الشعب الذي أطاح وهو أعزل من السلاح بأسره بهلوى الملكية القوية يستطيع أن ينال حقوقه بالقوة. إن بإمكان المجتمع الدولي أن يحول دون سفك الدماء واستعمال القوة باتخاذ موقف سليم وإنساني تجاه هذه الحرب المفروضة علينا. فمن الواضح أن الرأفة مع نظام قصف معسكر اللاجئين الذي يأوي سكانه أنفسهم هي أبعد من أن تمثل موقفاً ينم عن حب السلام.

إننا نشجب الهجمات التي تشن على الأهداف المدنية، واستخدام الأسلحة الكيميائية وتهديد سلامة الطيران المدني الدولي. بيد أنه التجأ العدو إلى هذه الأعمال فإنه لن يكون أمامنا بديل سوى الرد بالمثل. وإننا ننتظر من الحكومات والهيئات الدولية أن تمارس الضغط لمنع الحكام العراقيين من التصرف بهذه الطريقة الإجرامية، وأن تكف عن تشجيع المجرم بالسكوت الذي ينم عن عدم الشعور بالمسؤولية وبالثناء الذي لا مبرر له.

الوثيقة S/17308*

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل هندوراس

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أرفق لكم طيه الرسالة التي بعث بها، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥، الدكتور ادغاردو باز بارنيكا، وزير خارجية هندوراس، باسم الحكومة الدستورية للجمهورية التي يرأسها السيد روبرتو سوازو كوردوفا وبالنيابة عنها، إلى وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا، والتي يوجه إليهم فيها دعوة رسمية ليقوموا، بصفتهم هذه، بتعيين مراقبين ليشهدوا العملية الانتخابية الهندوراسية التي ستتوج بالانتخابات التي ستجري في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ لتعزيز النظام الديمقراطي التعددي النيابي في بلدنا.

وأكون شاكراً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذا النص، الذي أبلغ مضمونه بالفعل إلى منظمة الدول الأمريكية، بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيرنان أنطونيو بيرموديز
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة لهندوراس
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى وزراء العلاقات الخارجية للبلدان الأعضاء في مجموعة كونتادورا من وزير خارجية هندوراس

إن حكومة جمهورية هندوراس التي يرأسها السيد روبرتو سوازو كوردوفا قد أيدت، في جميع المحافل الدولية وبصفة خاصة في مساعي السلم التي ترعاها مجموعة كونتادورا، المفهوم القائل بأن الديمقراطية شرط ضروري لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى. وقد ورد في وثيقة الأهداف [S/16041 المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، المرفق] المعتمدة بتوافق الآراء في إطار مساعي كونتادورا أنه يتعين على الدول أن تتخذ "التدابير اللازمة لإقامة النظم الديمقراطية النيابية التي تتسم بالتعدد والتي تضمن مشاركة الشعب بفعالية في اتخاذ القرارات، وتكفل حرية وصول تيارات الرأي المختلفة إلى العمليات الانتخابية النزيهة والدورية والقائمة على أساس الاحترام التام لحقوق المواطنين أو الوصول بهذه النظم إن وجدت، إلى المستوى الأمثل".

وتجري هندوراس في الوقت الحاضر عملية تعزيز واضح لمؤسساتها الديمقراطية. وقد قام الشعب الهندوراسي، أولاً، في نيسان/أبريل ١٩٨٠، بانتخاب جمعية وطنية تأسيسية أصدرت الدستور الساري حالياً، وبعد ذلك

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/922-S/17308.

في انتخابات حرة فعلاً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، شارك فيها ما يربو على ٨٠ في المائة من الناخبين، انتخب هذا الشعب رئيسه ومجلسه النيابي الوطني والمجالس البلدية. والآن، ومتابعة لهذه العملية، ستجرى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر القادم انتخابات عامة لانتخاب رئيس وأعضاء المجلس النيابي الوطني الذين سيتولون مهامهم في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠، كما سوف تنتخب المجالس البلدية للفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨.

ومن أجل إثبات الرغبة الأكيدة في القيام بهذه المهام بلا تحيّز، على المستويين الوطني والدولي، وإتاحة حرية المشاركة في الانتخابات لجميع المواطنين ولجميع التيارات السياسية التي يشكلها هؤلاء المواطنين، فقد قررت حكومة هندوراس أن تتقدم إلى مجموعة كونتادورا، التي تتشرف بعضوية حكومتكم الموقرة، بدعوة ودية للغاية كي تعيّنوا مراقبين ليشهدوا العملية الانتخابية التي ستتوج بالانتخابات التي ستجرى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف ترسل إليكم، في وقت لاحق، التفاصيل ذات الصلة كي تقوم حكومتكم بتعيين الأعضاء الذين سيراقبون هذه العملية.

وإن حكومتي على اقتناع بأن حق الشعوب في تقرير المصير يكمن في حق الشعوب وفي فرصتها الحقيقية والفعالية في أن تختار لنفسها بحرية الحكومة التي ترغبها، عن طريق التعبير عن الإرادة الشعبية التي تتجلى في صناديق الانتخابات، ولذا فإنها على ثقة من أن حكومتكم الموقرة ستقبل الدعوة الموجهة إليها.

الوثيقة S/17309*

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم نص الرسالة التي بعث بها القائد دانييل أورتيغا سآفيدرا، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى رئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥، والتي يوجه فيها دعوة رسمية إلى لجنة منظمة الدول الأمريكية التي تحقق في الحادث المؤسف الذي وقع في ٣١ أيار/مايو الماضي لكي تجري هذا التحقيق على الطبيعة في الجانب النيكاراغوي من الحدود مع كوستاريكا الذي كان مسرحاً للحادث.

وأكون شاكراً لكم لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة من رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى رئيس المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية

إن حكومة نيكاراغوا، إذ يساورها بالغ القلق إزاء الوضع القائم في منطقة الحدود مع كوستاريكا، تود أن تقوم لجنة منظمة الدول الأمريكية المشكلة بمقتضى أمر صادر من المجلس الدائم في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بجمع معلومات كاملة عن الوضع القائم في منطقة الحدود المذكورة، تسهم في تحديد الأسباب الحقيقية للتوترات القائمة، وبالتالي في إيجاد حل فعّال للمشكلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تدعو حكومة نيكاراغوا رسمياً لجنة منظمة الدول الأمريكية إلى إجراء تحقيق على الطبيعة في الجانب النيكاراغوي من قطاع الحدود الذي كان مسرحاً للحادث المؤسف الذي وقع في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٥، وبذلك تتمكن من التأكد من أن أصل التوترات القائمة بين البلدين يكمن في استخدام قوات مرتزقة تنطلق من أراضي كوستاريكا.

وستطلب نيكاراغوا رسمياً، استناداً إلى الوثائق التي سلّمت والوثائق الأخرى التي ستضاف إليها، أن تنتقل اللجنة مرة أخرى إلى كوستاريكا للتحقيق في وجود قوات وجماعات من المرتزقة في أراضي ذلك البلد، تشن على نحو متواصل، انطلاقاً من تلك الأراضي، هجمات واعتداءات إجرامية على شعب نيكاراغوا وأراضيها.

وترى نيكاراغوا أن هذه الزيارة ستتيح للجنة الفرصة للحصول على عناصر القضية الناقصة حتى يتسنى لها إصدار قرار موضوعي يسهم في تحقيق السلم الإقليمي.

ويقتضي الموقف الدقيق للغاية الذي تجتازه منطقة أمريكا الوسطى أن يكون تحت يد هذه اللجنة جميع العناصر اللازمة لتفادي صدور قرار متحيز، وإلا جاء القرار في صالح الدوائر التي تنشد تعميم النزاع الإقليمي والتدخل العسكري الأجنبي.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/923-S/17309.

الوثيقة S/17310*

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل السودان

[الأصل: بالانكليزية والعربية]
[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل طي هذا بياناً رسمياً من وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية، صادراً في الخرطوم في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ يتعلق باعتداء جنوب افريقيا العنصرية ضد عاصمة جمهورية بوتسوانا في ١٤ حزيران/يونيه.

وسأكون في غاية الامتنان لو أمكن تعميم النص المذكور آنفاً بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عمر ي. بيريدو
الممثل الدائم للسودان
لدى الأمم المتحدة

المرفق

بيان صادر في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ عن وزارة خارجية جمهورية السودان الديمقراطية

مرة أخرى يمضي نظام بريتوريا العنصري في أعماله العدوانية الرامية إلى زعزعة استقرار الدول الافريقية المجاورة وانتهاك حرمة أراضيها وأجوائها واستقلالها وسيادتها الوطنية. وفي صباح الأمس حملت إلينا وكالات الأنباء نبأ الاعتداء الغاشم الذي نفذته قوات نظام الفصل العنصري ضد بوتسوانا الشقيقة بذريعة تصفية قواعد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا هناك. إن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية إذ يساورها القلق البالغ إزاء العدوان على بوتسوانا لتدين بشدة انتهاك جنوب افريقيا للسيادة الوطنية لبوتسوانا واستقلالها ووحدة أراضيها. إن الحرب العدوانية غير المعلنة التي يشنها نظام الفصل العنصري وجنوب افريقيا ضد دول المواجهة الافريقية تشكل تهديدات سافرة لكافة الدول الافريقية كما تشكل تهديداً خطيراً للأمن والسلم الدوليين. إزاء هذه التطورات فإن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية لتعرب عن تأييدها التام لدعوة الأمين العام بالإنابة لمنظمة الوحدة الافريقية لمجلس الأمن للانعقاد فوراً. وتناشد الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن التصدي لمسؤولياتها كاملة واتخاذ التدابير الرادعة بموجب الفصل السابع من الميثاق ضد نظام الفصل العنصري. إن استمرار حكومة جنوب افريقيا في السياسات العدوانية يواجه الأمم المتحدة بواحدة من أخطر الأزمات في تاريخها. وهو يشكل تحدياً صريحاً لمصداقيتها وفعاليتها ومقدرتها على القيام بمسؤولياتها في إطار حفظ الأمن والسلم الدوليين. إن ما قامت به جنوب افريقيا يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك رفض النظام العنصري لأية حلول كما يؤكد تمسكه باستخدام القوة وسيلة لقهر شعوب القارة الافريقية المناضلة وإطالة عمر نظام الفصل العنصري. إن على مجلس الأمن أن يعمل دون إبطاء على فرض العقوبات الإلزامية الشاملة ضد جنوب افريقيا انتصاراً للمبادىء السامية التي حواها الميثاق. إن حكومة جمهورية السودان الديمقراطية إذ تدين العملية العسكرية الغاشمة ضد جنوب بوتسوانا الشقيقة، تعلن تضامنها مع شعب بوتسوانا كما تؤكد من جديد تأييدها ودعمها المطلق للكفاح السياسي والمسلح الذي يخوضه شعب ناميبيا وجنوب افريقيا بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا من أجل الحرية والاستقلال والقضاء على السيطرة الاستعمارية والاضطهاد العنصري.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/418-S/17310.

الوثيقة S/17311*

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل فييت نام

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

بناءً على تعليمات من حكومتي، أتشرف بإبلاغكم بأننا نرفض رفضاً تاماً المزاعم التي ذكرها ممثل تايلند في رسالته المؤرخة في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ [*S/17285*] بوصفها محض اختلاقات.

ومن الواضح أن الافتراءات التي كثيراً ما تكررها تايلند ضد فييت نام تستهدف تغطية تواطؤها مع التوسعيين في بكين في مناوأة نهضة الشعب الكمبوتشي وتحويل أنظار الرأي العام عن انتهاكاتها الخطيرة للمجال الجوي لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ومياهها وأراضيها، خاصة في الأشهر الأخيرة.

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/40/419-S/17311.

إن جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية تحترمان دائماً سيادة تايلند وسلامتها الإقليمية. وإذا كانت تايلند ترغب في إقرار السلم على الحدود التايلندية الكمبوتشية فلماذا رفضت مبادرات جمهورية كمبوتشيا الشعبية، ولاسيما اقتراح إنشاء منطقة آمنة على طول الحدود التايلندية الكمبوتشية؟

وأكون ممتناً لو عمم نص هذه الرسالة بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) لي كيم شونغ
نائب الممثل الدائم لفييت نام
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17312*

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل نيكاراغوا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أحيل إليكم نص المذكرة التي بعث بها قائد الثورة دانييل أورتيغا سآفيدرا، رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى السيد لويس ألبرتو مونخي، رئيس جمهورية كوستاريكا في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥، بشأن الاقتراح الذي قدمه الرئيس أورتيغا إلى الرئيس مونخي بشأن إنشاء منطقة منزوعة السلاح على حدود البلدين لتفادي وقوع الحوادث واستخدامها ذريعة للقيام بعدوان مباشر على نيكاراغوا.

وأكون شاكراً لكم لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة مع مرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خافيير تشامورو مورا
الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق

رسالة مؤرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ بعث بها رئيس جمهورية نيكاراغوا إلى رئيس جمهورية كوستاريكا

أكتب لكم للإشارة إلى الوضع المؤسف القائم في منطقة الحدود المشتركة من أجل إيجاد حلول مشتركة تتيح التغلب بشكل نهائي ومفيد لكلا البلدين على وضع، علاوة على أنه يؤثر بشكل سلبي على العلاقات بيننا، فإنه يستخدم ذريعة من جانب حكومة الولايات المتحدة لتصعيد جديد للعدوان على نيكاراغوا.

وقد بين بلدنا بالحاح أن السبب المباشر في التوترات القائمة بين كوستاريكا ونيكاراغوا هو وجود قوات المرتزقة في أرض كوستاريكا، وبصورة أساسية في منطقة نهر سان خوان. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة وجود قوات المرتزقة هذا لإثارة احتكاكات وحوادث مختلفة بعيدة تمام البعد عن رغبة شعبينا وحكومتينا في السلم، وذلك من أجل التفرقة بين دولتين شقيقتين على مر التاريخ.

وفي جهد جديد لإيجاد حل فعال ودائم لتلك المشكلة، أعربت حكومة نيكاراغوا في ٣ حزيران/يونيه عن استعدادها لأن تنشأ منطقة منزوعة السلاح أو محايدة بين بلدينا تخضع لإشراف دولي.

كما تعلمون فقد اجتمع في العام الماضي وفدا كوستاريكا ونيكاراغوا في باريس تحت رعاية حكومة فرنسا للمضي في تحديد وتصميم هيكل تلك المنطقة، وترى نيكاراغوا أنه من الملائم والضروري أن تتناول الحكومتان من جديد هذه المهمة التي ستفيد السلم الإقليمي وتوفر الأمن لبلدينا وتتيح إعادة التفاهم والهدوء بين كوستاريكا ونيكاراغوا.

وإن إنشاء تلك المنطقة المنزوعة السلاح أو المحايدة سيتيح أيضاً إعادة الأوضاع في قطاعات الحدود المتضررة من أنشطة المرتزقة إلى طبيعتها بحيث يعود سكان تلك القطاعات إلى مزاولة أعمالهم السلمية المنتجة. كما سيتيح إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في نهر سان خوان الذي تأثرت الملاحة فيه بشكل خطير بأعمال المرتزقة.

وإن القيام بأعمال تنسيق بين كوستاريكا ونيكاراغوا في إطار من التعاون والتفاهم والتعاضد يتيح إزالة وجود قوات وعصابات المرتزقة، من شأنه أن يشكل خطوة ثمينة في الجهود المبذولة من أجل تعزيز عملية إيجاد حل سلمي للأزمة القائمة في أمريكا الوسطى في إطار القانون الدولي.

وإن لدى حكومة نيكاراغوا اقتناعاً راسخاً بأن هذا النوع من الأعمال المشتركة ينتج آثاراً إيجابية فورية في مجال العلاقات بين كوستاريكا ونيكاراغوا بإزالة سبب التوترات القائمة بين الدولتين وبنفس هذه الروح التي تدفع إلى البحث عن حلول سلمية وفعالة للمنازعات القائمة في المنطقة تعرض نيكاراغوا كل التعاون والتنسيق اللازم بهدف التقليل من قوات المرتزقة الموجودة في منطقة الحدود المشتركة وتجريدها من السلاح.

وتؤكد نيكاراغوا استعدادها الكامل للتوصل إلى حل نهائي للوضع القائم على الحدود ولذا فإنها لن تدخر اي جهد في البحث عن إطار للتعايش يكون ملائماً ومرضياً لكلا الطرفين، ويتيح إقرار السلم واستعادة الثقة اللذين يجب أن يوجدا بين دول أمريكا الوسطى.

وفي هذا الصدد، إذا لم تر كوستاريكا أن الاقتراح بإنشاء منطقة محايدة اقتراح عملي فإني أرد أو أعرب عن عزم حكومتي على أن تقوم من جانب واحد بإنشاء منطقة محايدة تخضع لإشراف دولي في أرض نيكاراغوا على طول الحدود مع كوستاريكا لتلافي وقوع حوادث تستخدم لتبرير أعمال عدوانية ضد نيكاراغوا أو توترات مصطنعة بين الدولتين.

* عممت تحت الرمز المزدوج A/39/924-S/17312.

الوثيـقة S/17313

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل جمهورية ايران الإسلامية

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص رسالة من السيد علي أكبر ولايتي وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية.

وسيكون من دواعي تقديرنا البالغ لو عممت هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد رجائي خراساني
الممثل الدائم لجمهورية ايران الاسلامية
لدى الأمم المتحدة

رسالة موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

كما تعلمون، حدثت في يوم ١٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وهو يوم القدس الدولي، مظاهرات ضخمة في جمهورية ايران الاسلامية وفي مدن كثيرة حول العالم يسكنها المسلمون. وأنا على ثقة من أنكم تدركون جيداً أهمية وقدسية هذا اليوم بالنسبة لمسلمي العالم. إن المشاركة الضخمة في هذه المظاهرات التي جرت في سائر أرجاء العالم لا تدع مجالاً للشك في موقف المسلمين بصدد هذا الموضوع.

وتعلمون أيضاً أن النظام العراقي قد أعلن على وجه التحديد عن هجماته الوحشية على السكان المدنيين في بلدنا وزاد من هذه الهجمات. ووجهت معظم هجمات الصواريخ والهجمات الجوية إلى أماكن التجمع وإلى موكب المظاهرات. ويقدر عدد الإصابات من هذه الجرائم الشنيعة بما لا يقل عن ٦٠٠ على النحو الذي أبلغ للأمم المتحدة من جانب فريقها الموجود في طهران.

إن هذا العدد من الإصابات في ذلك اليوم لا يتسم بأي صفة فريـدة بالمقارنة مع الإصابات التي شملـت المدنيـين في الحرب المفروضة. بيد أن الأمر الذي يجعل هذا الحدث فريـداً جداً في سلسلة جرائم الحرب العراقية هما الاعتباران الواقعيان التاليان:

(أ) استهدفت الهجمات مظاهـرات حدثت من أجـل قضية تحرير فلسطين. وبذلك فالنظام العراقي لم يقتـل فحسب أعداداً كبيرة من المدنيين كما ظل يفعل طوال السبعة والخمسين شهراً الماضية بل إنه حاول أيضاً إعاقة القضية التي قامت من أجلها المظاهرات بتهديداته وعملياته الفعلية؛

(ب) أعلن النظام العراقي، بعد هذه الجرائـم الشائنة مباشرة، عن نيته في إيقاف هجماته العمياء ضد السكان المدنيين لمدة أسبوعين.

ونظراً لأنه لم يحدث، خلال هذا الوقت، أي تغيير في سياسة جمهورية ايران الاسلامية فيما يتعلق بالهجمات العراقية ضد السكان المدنيين، فمن الواضح أن النظام العراقي قد قرر في وقت سابق زيادة شدة هجماته ثم أعلن فجأة عن وقف النيران لفترة محدودة وبالتالي عن وقت استئنافها، ساخراً بذلك من مبادىء القانون الدولي والمبادىء الانسانية.

وأنا على ثقة من أنه لم يحدث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن استخف واستهزىء إلى هذه الدرجة بقواعد القانون الدولي والأجهزة المختصة بإنفاذها كوسيلة لتعزيز سياسات نظام إجرامي.

لقد وجهت جمهورية ايران الاسلامية أنظار المجتمع الدولي، منذ الحرب المفروضة، إلى أهميـة القيـام بجهـد دولي جبار لمنع الانتهاكات العراقية للقواعد المنظمة للقيام بالعمليـات الحربيـة. ولـلأسف سبب عدم إيـلاء الاهتمام اللازم لهذه المهمة من جانب المجتمع الدولي تكرار هذه الجرائم الشنيعة وهو ما يؤدي بالرأي العام العالمي من الناحية العملية إلى الارتياب في ''سبب وجود'' القواعد والاتفاقيات الدولية.

ومع ذلك، تدل دون أدنى شك مشاركة الشعب الايراني، التي لم يسبق لها مثيل، بأعداد كبيرة في تظاهرات يوم القدس على أن تصميم الشعب الايـراني على الـكفاح حتى الاستجابة لمـطالبه العادلة وإحقاق الحق، لا يمكن كسره بهذه الانتهاكات للقانون الدولي.

وأؤكد لكم أن جمهورية ايران الاسلامية، رغماً عن السلوك الإجرامي العراقي في الماضي ورغم قدرة قواتها المسلحة، لن تبدأ أية هجمات على السكان المدنيين. ومع ذلك، فنحن نحتفظ لانفسنا دائماً بالحق في الانتقام بالمثل. ومع ذلك فمما تجدر ملاحظته أنه بعد مشاهدة جميع جرائم النظام العراقي الوحشية في الشهور السبعة والخمسين الماضية منذ بدء هذه الحرب العدوانية، ليس من المتوقع من سلطة دولية مسؤولة وملمة إلماماً تاماً بما يجري ان تقبل دعاية النظام العراقي بقيمتها الظاهرية.

(توقيع) علي أكبر ولايتي
وزير خارجية جمهورية ايران الاسلامية

رسالة مؤرخة في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل البرازيل

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم أن السيد أولافو إيخيديو سيتوبال وزير الدولة للعلاقات الخارجية في البرازيل بعث الرسالة التالية إلى وزير خارجية جمهورية بوتسوانا في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥:

"أود، وقد بلغني نبأ الغارة الأخيرة التي شنها مغاوير جنوب افريقيا على أراضي بوتسوانا، أن أؤكد من جديد أن البرازيل تستنكر هذا العمل الشائن الذي يشكل انتهاكاً لسيادة جمهورية بوتسوانا وسلامة أراضيها. كما انتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تضامن حكومة وشعب جمهورية البرازيل الاتحادية مع هذه الدولة الصديقة مع وافر التقدير".

وسأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) انريكيه ر. فاليه
القائم بالأعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17315*

رسالة مؤرخة في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل كوستاريكا

[الأصل: بالاسبانية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أكتب إليكم راجياً التفضل بالعمل على تعميم هذه الرسالة بشأن البيانات والمذكرات والبلاغات الرسمية والبيانات الصحفية المتواصلة الصادرة عن البعثة الدائمة لنيكاراغوا بوصفها وثائق رسمية من وثائق الجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

ومع الاحترام الشديد لبعثة البلد الشقيق الموقرة، تتقدم البعثة الدائمة لكوستاريكا بالبيان التالي:

١ - ترى البعثة الدائمة لكوستاريكا أنه ينبغي أن تستخدم آلية توجيه المذكرات إلى الأمين العام لتعميمها على سائر البعثات ببعض التقشف وأن تنصب على وقائع ذات أهمية سياسية أو دبلوماسية حقيقية وليس على أي رأي متحيّر أو مقال افتتاحي أو بيان من النوع الدعائي صادر عن هيئات تخدم جهاز الرأي العام التابع لحكومة معينة، بغض النظر عن اتجاهها الايديولوجي.

٢ - وفيما يتعلق بالبعثة الدائمة لكوستاريكا، سيكون هذا هو السلوك الذي سنتبعه، ولذلك سنمتنع عن اتباع حذو البعثة الدائمة لنيكاراغوا، وعن الإشارة إلى كل واحدة من مذكراتها وبياناتها العديدة المتواصلة، إلا إذا كانت تشير إلى وقائع ذات أهمية ثنائية أو متعددة الأطراف في إطار عملية المفاوضات التي تجري في منطقة أمريكا الوسطى بمساعدة مجموعة كونتادورا أو إذا كانت ذات علاقة بالاتفاقات أو الرسائل الرسمية للهيئات الدولية المختصة التي يعترف بها الطرفان اعترافاً قانونياً.

٣ - وفي هذا الصدد، وردّاً على الرسائل التي أرسلتها مؤخراً بعثة نيكاراغوا، تشير بعثة كوستاريكا إلى ما يلي:

(أ) في ٧ حزيران/يونيه، قرر المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية المنعقد بناءً على طلب كوستاريكا أن يعهد إلى بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك بأن تقوم، بمساعدة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، بإجراء تحقيق بشأن الحوادث التي وقعت على

* عمّمت تحت الرمز المزدوج A/39/925-S/17315.

الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا والتي راح ضحيتها اثنان من الحرس المدني في بلدنا يوم ٣١ أيار/مايو؛

(ب) يتعين تقديم التقرير المتعلق بهذا التحقيق إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية؛

(ج) وتحقيقاً لهذه الغاية، قام ممثلون لحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك الموقرة، علاوة على السيد باينا سوارس، الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، مصحوبين بمستشارين مختصين، بالتجول في منطقة الحدود بين كوستاريكا ونيكاراغوا في أيام مختلفة لجمع الأدلة وسماع شهادات وأقوال السلطات سواء في نيكاراغوا أو في كوستاريكا، وبصفة خاصة في منطقتي لاس كروسيتاس ونهر سان خوان؛

(د) وقد اتسم تطور المرحلة الأولى من التحقيقات التي اختتمت يوم الجمعة ٢١ حزيران/يونيه بتكتم شديد. وسيحرر التقرير النهائي في الأيام القادمة في واشنطن حيث يوجد مقر منظمة الدول الأمريكية. ويقدّر أن هذا التقرير لن يقدم إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية للنظر فيه إلا في النصف الأول من شهر تموز/يوليه القادم.

٤ ـ هذه هي الوقائع الموضوعية. ونظراً للاحترام الأساسي والمجاملة الواجبة اللذين تكنهما البعثة الدائمة لكوستاريكا للممثلين الرسميين لحكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك الموقرة، وكذلك للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، ترى هذه البعثة أنه يتعين علينا أن ننتظر ما توصلوا إليه من نتائج وما أسفر عنه تقريرهم. ولن تجني حكومة نيكاراغوا أو بعثتها الدائمة أي شيء باللجوء المتواصل إلى استخدام آلية توجيه المذكرات إلى الأمين العام والسعي إلى تعميم بلاغات وبيانات ومعايير متحيزة على البعثات المعتمدة في نيويورك بشأن الحوادث التي تقع في منطقة الحدود وما تصدره من أحكام تقييمية عن كوستاريكا وسلطاتها الرسمية. وإن أبسط إجراء دبلوماسي ينصح، كما ذكر رئيس جمهورية كوستاريكا مؤخراً في بيان عام، بالانتظار، والثقة في أن حكومات بنما وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك الموقرة ستنتهي، بمساعدة الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، إلى تقديم ''تقرير عادل'' إلى المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية.

(توقيع) فيرناندو بيروكال
الممثل الدائم لكوستاريكا
لدى الأمم المتحدة

الوثيقة S/17316*

رسالة مؤرخة في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من ممثل بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالانكليزية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥]

يشرفني أن أبلغكم أنه عقد في بورت فيلا بفانواتو في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ اجتماع لوزراء خارجية جزر سليمان، وفانواتو، وبابوا غينيا الجديدة، بالإضافة إلى المتحدث الرسمي عن العلاقات الخارجية لجبهة التحرير الشعبية لقبائل الكاناك، للحصول بصفة رئيسية على المعلومات المباشرة من هذه الجبهة عن التطورات في كاليدونيا الجديدة منذ انتخابات المجلس الإقليمي في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

وقد كلّل الاجتماع بالنجاح واعتبرته جبهة التحرير الشعبية لقبائل الكاناك تطورا هاماً في مطالبة هذه القبائل بالاستقلال. ويسعدني، في هذا الصدد، أن أرفق طيه بعض المواقف التي اتخذتها البلدان المذكورة أعلاه وجبهة التحرير الشعبية لقبائل الكاناك.

وأكون ممتناً للغاية لو تفضلتم بتعميم المرفق بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ريناغي ر. لوهيا
الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة
لدى الأمم المتحدة

المرفق

قرار اعتمده وزراء الخارجية

١ ـ أكد من جديد الحق الشرعي للشعب الكاناكي في الحصول على الاستقلال؛

٢ ـ اعترض على ودحض موثوقية وصدق جهود الحكومة الفرنسية لمنح الاستقلال لكاليدونيا الجديدة؛

٣ ـ أعلن أنه لا حاجة لإجراء استفتاء بشأن مسألة استقلال كاليدونيا الجديدة بدون القيام بإصلاحات انتخابية تؤدي إلى ضمان الاستقلال للشعب الكاناكي؛

* تتضمن الوثيقة S/17316/Corr.1 المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٥.

٤ ـ أعرب عن رغبة قوية في أن يعالج المحفل القادم في جزر كوك موضوع استقلال كاليدونيا الجديدة بطريقة تتسم بمزيد من الإيجابية والتجديد؛

٥ ـ أدان التعزيز العسكري الفرنسي في كاليدونيا الجديدة؛

٦ ـ وافق على إعادة إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

الملاحظات

(١) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٣، الصفحة ٢٨٧ (من النص الانكليزي).

(٢) A/40/207.

(٣) Treaty concerning the State Frontier and Neighbourly Relations between Iran and Iraq (to be published in United Nations, *Treaty Series*, vol.1017, under No. 14903.

(٤) A/C.1/35/5 المؤرخة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠.

(٥) عصبة الأمم، **مجموعة المعاهدات**، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩)، العدد ٢١٣٨، الصفحة ٦٥ (من النص الانكليزي).

(٦) **تقرير المؤتمر المعني بكمبوتشيا، نيويورك، ١٣ ـ ١٧ تموز/يوليه ١٩٨١** (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.81.I.20)، المرفق الأول.

(٧) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٢٤٩، العدد ٣٥١١، الصفحة ٢١٥ (من النص الانكليزي).

(٨) A/40/209، عممت أيضاً كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/17509.

(٩) A/39/630.

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢٢ (طاء).

(١١) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٥٠٠، العدد ٧٣١٠، الصفحة ٩٥ (من النص الانكليزي).

(١٢) ستنشر في الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ١٢١٠، تحت رقم ١٩٤٩٧.

(١٣) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٢١، العدد ٣٢٤، الصفحة ٧٧ (من النص الانكليزي).

(١٤) لجنة الصليب الأحمر الدولية، **البروتوكولات الإضافية لمعاهدات جنيف لعام ١٩٤٩**، جنيف، ١٩٧٧، الصفحة ٣ (من النص الانكليزي).

(١٥) قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د ـ ٢٢)، المرفق.

(١٦) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٧٥، العدد ٩٧٢، الصفحة ١٣٥ (من النص الانكليزي).

(١٧) A/40/351.

(١٨) A/39/630.

(١٩) انظر A/39/539.

(٢٠) *See Legal Consequences for States of the Continued Presence of South Africa in Namibia (South West Africa) notwithstanding Security Council resolution 276 (1970). Advisory Opinion. I.C.J. Reports 1971, p.16.*

(٢١) الأمم المتحدة، **مجموعة المعاهدات**، المجلد ٤٠٢، العدد ٥٧٧٨ الصفحة ٨٧ (من النص الانكليزي).

(٢٢) المرجع نفسه، المجلد ٦٣٤، العدد ٩٠٦٨، الصفحتان ٣٦٠، ٣٦٤ (من النص الانكليزي).

(٢٣) انظر **الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والثلاثون، الجلسات العامة**، الجلسة ١٧.

(٢٤) A/40/351.

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 01650 86-41079—October 1990—375

SC/OR/40th Year, Suppl. for
April, May and June 1985